

مكتبة دار الكتب

الحسين



مَهْدِيَّاتُ الْإِسْلَامِ
فِي بَيَانِ الْحَقَائِدِ وَالْأَجْرَامِ

مَهْذَبُ الْإِسْلَامِ

فِي

بَيَانِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ

تَأْلِيفُ

فَقِيرِ عَصْرِهِ كَتَبَهُ اللهُ الْعُظْمَى

السَّيِّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّيِّدِ وَالدِّي

سرشناسه	سبزواری، عبدالاعلی، ۱۲۸۸؟ - ۱۳۷۲.
عنوان و نام پدیدآور	مذهب الاحکام فی بیان حلال والحرام / تألیف عبدالاعلی الموسوی السبزواری.
مشخصات نشر	قم: دارالتفسیر، ۱۳۸۷ -
مشخصات ظاهری	ج ۳۰
شابک	دوره: 978-964-535-155-5 ج ۱۱: 978-964-535-169-2
وضعیت فهرست نویسی	فیا
یادداشت	عربی.
یادداشت	کتاب حاضر شرحی بر «عروة الوثقی» محمد کاظم یزدی است.
عنوان قراردادی	عروة الوثقی. شرح.
موضوع	یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروة الوثقی - نقد و تفسیر.
موضوع	فقه جعفری - - قرن ۱۴ ق.
موضوع	حلال و حرام.
شناسه افزوده	یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروة الوثقی - شرح.
رده بندی کنگره:	۱۳۸۷ ۲۱۵۲ ۴۰ ع ۴ / ۵ / ۱۸۳ BP
رده بندی دیویی	۲۹۷ / ۳۴۲:
شماره کتابشناسی ملی	۱۵۶۸۰۲۸



انتشارات دارالتفسیر

اسم الكتاب: مذهب الاحکام فی بیان الحلال والحرام
الجزء: الحادی عشر
تألیف: سماحة آية الله العظمی السيد عبدالاعلی السبزواری رحمته الله
الطبعة: الاولى
تاریخ الطبع: ۱۴۳۰ هـ. ق - ۱۳۸۸ هـ. ش - ۲۰۰۹ م
الناشر: دارالتفسیر
المطبعة: نگین
الكمية: ۲۰۰۰ نسخة

رقم الايداع الدولي للدوره: ۹۷۸-۹۶۴-۵۳۵-۱۵۵-۵ / 978-964-535-155-5
رقم الايداع للجزء الحادی عشر: ۹۷۸-۹۶۴-۵۳۵-۱۶۹-۲ / 978-964-535-169-2

يؤزع هذا الكتاب:

العراق: النجف الأشرف، سوق الحويش، مكتبة المهذب، الجوال ۰۷۸۰۱۵۴۱۵۲۳

ایران: قم، شارع معلم، میدان روح الله، انتشارات دارالتفسیر، تلفون ۷۷۴۴۲۱۲

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الزكاة

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ.

الزكاة: قرين الصلاة في القرآن الكريم فيما يقرب من ثلاثين آية قال تعالى: «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ»^(١) بل هو كذلك في جميع الشرائع الإلهية، قال تعالى حكاية عن عيسى «وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا»^(٢). والزكاة من جملة الصدقات التي تطابقت الأدلة الأربعة على رجحانها و يكفي من الكتاب العزيز قوله تعالى «أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ»^(٣)، وقوله تعالى «وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا»^(٤).

ومن السنة نصوص متواترة بين الفريقين، منها قوله ﷺ: «خير مال المرء و ذخائره الصدقة»^(٥) و قول علي عليه السلام: «إذا أملكتم فتاجروا الله بالصدقة»^(٦) و غير ذلك من الأخبار. وقد أجمع المسلمون بل العقلاء على حسنها.

و من العقل: حكمه القطعي بحسن مساعدة الفقراء، وإن التعاون بين البشر و توجه الأغنياء إلى الفقراء و الاهتمام بسد فقرهم و حاجتهم من أهم الأمور النظامية البشرية التي تحكم الفطرة العقلية بلزومه و رعايته مهما أمكن، و لا بد و أن تهتم الشرائع السماوية بذلك اهتماما بليغا، فإن الاجتماع البشري لا يتم إلا بأمرين مهمين يتقومان بالمال.

(١) سورة البقرة: ٤٣.

(٢) سورة مريم: ٣١.

(٣) سورة التوبة: ١٠٤.

(٤) سورة الحديد: ١٨.

(٥) و (٦) الوسائل باب: ١ من أبواب الصدقة - كتاب الزكاة - حديث: ١٤ و ٢٠.

أحدهما: عطف الأغنياء على الفقراء و تموينهم بما يحتاجونه و سدّ خللتهم، و قد بذل الشارع وسعه في ذلك بكلّ ما أمكنه من إيجاب الصدقات و الكفارات و نحوهما.

و ثانيهما: ما يحفظ به دماؤهم و أعراضهم و أموالهم و بلادهم، و المال الذي يصرف في ذلك يجيء من بينهم و يصرف في مصالحهم، و قد اصطلح على هذا القسم من المال بالخراج، و المقاسمة، و الجزية.

و الحقوق التي جعلها الله تعالى في أموال الأغنياء كثيرة شرحها أبو عبد الله ﷺ في موثق سماعة.

«و لكن الله عزّ و جلّ فرض في أموال الأغنياء حقوقا غير الزكاة، فقال عزّ و جلّ: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلنَّاسِ...﴾. فالحق المعلوم غير الزكاة، و هو شيء يفرضه الرجل على نفسه في ماله يجب عليه أن يفرضه على قدر طاقته و سعة ماله فيؤدي الذي فرض على نفسه إن شاء في كل يوم، و إن شاء في كل جمعة، و إن شاء في كل شهر، و قد قال الله عزّ و جلّ أيضاً: ﴿أَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ و هذا غير الزكاة، و قد قال الله عزّ و جلّ أيضاً: ﴿يُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَ عَلَانِيَةً﴾، و الماعون أيضاً و هو القرض يفرضه، و المتاع بعيره، و المعروف يصنعه. و مما فرض الله عزّ و جلّ أيضاً في المال من غير الزكاة قوله عزّ و جلّ: ﴿الَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾، و من أدّى ما فرض الله عليه فقد قضى ما عليه، و أدّى شكر ما أنعم الله عليه في ماله إذا هو حمده على ما أنعم الله عليه فيه مما فضّله به من السعة على غيره، و لما وقّعه لأداء ما فرض الله عزّ و جلّ عليه و أعانه عليه»^(١).

و لكن مقتضى الأصل و الإجماع، و السيرة القطعية، بل الضرورة الدينية عدم وجوب شيء ابتداء غير الزكاة و الخمس، خصوصا بعد ملاحظة ما ورد من النصوص في فرض الزكاة، «و إنّه لو علم عدم سدّ حاجة الفقراء لافترض عليهم غيرها». نعم لا ريب في تأكد استحباب ما ورد في الموثق المذكور و غيره من الأخبار الكثيرة.

و الزكاة: في اصطلاح الكتاب و السنة - و منه اصطلاح الفقهاء - ما يجب في

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٢.

أموال خاصة بشروط مخصوصة، ويناسب ذلك معناه اللغوي أيضاً. لأنّها في اللغة إما بمعنى الطهارة، أو النمو. وإخراج الزكاة يطهّر المال عن الأوساخ والأقذار المعنوية. كما أنّه يوجب النموّ أي البركة وحثيّة الاستفادة منه في وجوه المعيشة. قال الصادق (عليه السلام): «ولو أنّ الناس أدّوا حقوقهم لكانوا عائشين بخير»^(١) وقال (عليه السلام) أيضاً: «ما من طير يصاد إلا بتركه التسبيح، وما من مال يصاب إلا بترك الزكاة»^(٢) وتصح نسبة الطهارة إلى فاعل الزكاة، لأنّ إخراجها يطهّر النفس عن رذيلة البخل والشح وينميها إلى ذروة فضيلة الجود والسخاء، ويمكن إضافتهما إلى المجتمع لأنّها توجب طهارة مجمع الأغنياء والفقراء عن التنافر والبغضاء ونموهم في مجتمع واحد مهتمين بعضهم بشؤون بعض، وهذا من أقوى موجبات التآلف والتناصر فيما بينهم، ولذا ورد في عقاب تارك الزكاة ما تبهر منه العقول، ففي الصحيح عن أبي عبد الله (عليه السلام):

«ما من ذي مال - إبل أو غنم أو بقر - يمنع زكاة ماله إلا حبسه الله عزّ وجلّ بقاع قرقر - أي الأرض السهلة المستوية - تطوّه كل ذات ظلف بظلفها، وتنهشه كل ذات ناب بنابها، وما من ذي مال نخل أو كرم أو زرع يمنع زكاتها إلا طوّقه الله تعالى ربعة (مرتفع) أرضه إلى سبع أرضين إلى يوم القيامة»^(٣).

والجزء الأول من هذا الحديث يدل على حشر الحيوانات الذي هو مورد البحث عند الحكماء. والجزء الثاني يمكن أن يحمل على أنّ هذا يطوق ثقله هذا المقدار، أو غيره من المحامل الممكنة. أعاذنا الله والمسلمين من عقوبات تارك الزكاة. ثمّ إنّّه قد أطلق على الزكاة أنّها أوساخ الناس، ويأتي نقل الحديث وشرحه في فصل أوصاف المستحقين للزكاة إن شاء الله تعالى.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٢٠.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ١.

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

التي وجوبها من ضروريات الدين^(١)، و منكره مع العلم به كافر، بل في جملة من الأخبار: إن مانع الزكاة كافر^(٢). ويشترط في وجوبها أمور:
الأول: البلوغ^(٣)، فلا تجب على غير البالغ في تمام الحول - فيما يعتبر

(١) لما تقدم من الآيات الشريفة و السنة المباركة.

(٢) فعن الصادق عليه السلام - في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام - «يا علي كفر بالله العظيم من هذه الأمة عشرة: وعدّ منهم مانع الزكاة. ثم قال: يا علي ثمانية لا يقبل الله تعالى منهم الصلاة وعدّ منهم مانع الزكاة. ثم قال: يا علي من منع قيراطا من زكاة ماله فليس بمؤمن ولا بمسلم ولا كرامة - الحديث»^(١).

و عنه عليه السلام: «من منع قيراطا من الزكاة فليمت إن شاء يهوديا، أو نصرانيا»^(٢) ونحوهما غيرهما.

و لا بد من حمل مثل هذه الأخبار إما على الجحود والاستحلال، أو على بعض مراتب الكفر مثل قوله عليه السلام: «أما الرشاء في الحكم فهو الكفر بالله العظيم»^(٣) مع أنّ الكفر المطلق لا يناسب جملة مما ذكر في خبر الوصية^(٤) كما لا يخفى، مضافا إلى قصور مستنده.

(٣) أما في النقدين، فللأصل، والإجماع، وإطلاق النصوص المستفيضة

(١) و (٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٧ و ٥.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب ما يكتسب به حديث: ٢.

(٤) راجع تمام الوصية في الوسائل باب: ٧ من أبواب وجوب الحج حديث: ٣.

المشتملة على قولهم عليه السلام: «ليس على مال اليتيم زكاة»^(١) أو «لا زكاة على مال اليتيم»^(٢).

والمذكور فيها وإن كان هو اليتيم إلا أنه تحقق الإجماع هنا على عدم الفرق بينه وبين مطلق الصغير، مع أن ذكر اليتيم من باب الغالب حيث يكون له مال انتقل إليه من أبيه. هذا مع أنه قد ذكر الصغير في موثق يونس بن يعقوب: «أرسلت إلى أبي عبد الله عليه السلام: إن لي إخوة صغاراً فمتى تجب على أموالهم الزكاة؟ قال عليه السلام: إذا وجب عليهم الصلاة وجب عليهم الزكاة»^(٣) ويأتي في مسألة ١ خبر محمد بن فضيل عن الرضا عليه السلام أيضاً.

ويمكن أن يستفاد من خبر ابن حمران إطلاق اليتيم على مطلق الصغير، فعن أبي جعفر عليه السلام: «الجارية إذا تزوجت ودخل بها ولها تسع سنين ذهب عنها اليتم ودفع إليها مالها - إلى أن قال - والغلام لا يجوز أمره في الشراء والبيع، ولا يخرج من اليتم حتى يبلغ خمس عشرة سنة، أو يحتلم أو يشعر أو ينبت قبل ذلك»^(٤) ولكن فيه تأمل، فإن الظاهر منه كون اليتم غير الصغر.

ثم إن هذه الأخبار ظاهرة في نفي الحكم الوضعي والتكليفي معا ولا ريب في شمول إطلاقها للنقدين، فلا إشكال فيهما من هذه الجهة في البين. وأما حديث رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم^(٥) فلا إشكال في شموله لنفي الحكم التكليفي بخلاف الحكم الوضعي، إذ لا منافاة بين الثبوت في ماله و تكليف الولي، أو تكليفه بعد البلوغ بالإخراج كسائر الديون المتعلقة به، هذا بالنسبة إلى زكاة التقدين.

وأما الغلات والمواشي، فالمشهور عدم الوجوب فيها أيضاً، وعليه أعظم القدماء وكافة المتأخرين. ونسب إلى أصحابنا تارة: وإلى الإمامية أخرى: ويدل عليه

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٣ و ٤ و ٥.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب عقد البيع وشروطه حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٣.

- مضافاً إلى الأصل، والإطلاقات الدالة على أنه «لا زكاة في مال اليتيم» أو «ليس في مال اليتيم زكاة» التي تقدم بعضها الشاملة بإطلاقها لجميع ما تتعلق به الزكاة في الشريعة نقداً كان، أو ماشياً، أو غلة، - خصوص موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «ليس في مال اليتيم زكاة، وليس عليه صلاة، وليس على جميع غلاته - من نخل، أو زرع، أو غلة - زكاة. وإن بلغ اليتيم فليس عليه لما مضى زكاة، ولا عليه لما يستقبل حتى يدرك، فإذا أدرك كانت عليه زكاة واحدة، وكان عليه مثل ما على غيره من الناس»^(١)

وأشكل عليه أولاً بأنه ظاهر في نفي الوجوب لا الوضع بقرينة قوله عليه السلام: «وليس عليه صلاة». و «فيه» أن كلا منهما جملة مستقلة لا ربط لأحدهما بالأخرى، والجملات التالية ظاهرة في نفي الوضع والتكليف معاً.

و ثانياً: بأن قوله عليه السلام: «وإن بلغ اليتيم فليس عليه لما مضى زكاة» مجمل فلا بد من رده إلى أهله. (و فيه) أنه لا إجمال فيه فإن المعنى: وإن بلغ اليتيم في أثناء الحول فليس عليه لما مضى من الحول زكاة ولا لما يستقبل منه زكاة حتى يدرك تمام الحول، فإذا أدرك تمام الحول كان عليه زكاة واحدة ويكون عليه مثل ما على الناس بناء على أن لفظ (ثم) - كما رواه الكليني^(٢) في قوله عليه السلام: «ثم كان عليه» - بمعنى الواو، وقد نقله الشيخ بالواو، فلا وجه للحكم بالإجمال.

و ثالثاً: بمعارضته بالعمومات والإطلاقات الدالة على وجوب الزكاة في الأنواع الثلاثة^(٣) فإنها ثبتت الزكاة فيها ولو كانت مال اليتيم، ومثل الموثق ينفيها وبعد التساقط يرجع إلى عمومات تشريع أصل الزكاة من الآيات - كقوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٤) والروايات كقوله ٧ «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٣.

(٣) راجع الوسائل باب: ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاة.

(٤) سورة النور: ٥٦.

فيه الحول - و لا على من كان غير بالغ في بعضه^(١) فيعتبر ابتداء الحول من حين البلوغ^(٢).

للفقراء في أموال الأغنياء فريضة وهي الزكاة^(١) (وفيه): أنه لا وجه لتوهم المعارضة بين الخاص و العام، و المقيد و المطلق، و ما دل على نفي الزكاة عن مال الصغير مخصص للعمومات و مقيد للإطلاقات كأدلة نفيها عما دون النصاب و ما لا يحل عليه الحول - كما سيأتي -

و رابعاً: بقول الصادق عليه السلام في الصحيح: «ليس على مال اليتيم في الدين و المال الصامت شيء، فأما الغلات فعليها الصدقة واجبة»^(٢) و بإجماع الخلاف على وجوبها فيها. (وفيه): أن الإجماع موهون بوضوح الخلاف و كثرة الخلاف، و أما الصحيح فأسقطه عن الاعتبار مخالفته للمشهور و موافقته للجمهور، لخبر الهاشمي عن أبي عبد الله عليه السلام: «كان أبي عليه السلام يخالف الناس في مال اليتيم ليس عليه زكاة»^(٣)

و على هذا يكون الحمل على الندب أيضاً خلاف الاحتياط من جهة التصرف في مال الصغير من دون ملزم شرعي، فلا وجه للندب فضلاً عن الوجوب.

(١) لظهور الأدلة في اعتبار شرط الوجوب في تمام الحول، فيما يعتبر فيه الحول كما يأتي في سائر الشروط:

فما عن صاحب الذخيرة من أنه لا منافاة بين عدم الوجوب قبل البلوغ و الوجوب بعده لما مضى عليه (مخدوش): بأنه إن أراد الله ذلك في مقام مجرد الاحتمال ثبوتاً فله وجه. و أما إن كان مراده ذلك بحسب الاستظهار من الأدلة الواصلة إلينا فهو خلاف ظاهرها عرفاً.

(٢) لأن المنساق من الأدلة أن حكم الزكاة وضعاً و تكليفاً بشرائطها يتعلق

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة و ما تستحب فيه حديث: ١٠.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١ من أبواب ما تجب عليه الزكاة حديث: ٢ و ٩.

وأما ما لا يعتبر فيه الحول من الغلات الأربع، فالمناط البلوغ قبل وقت التعلق، وهو انعقاد الحب وصدق الاسم على ما سيأتي^(١).
 الثاني: العقل فلا زكاة في مال المجنون في تمام الحول^(٢)، أو بعضه

بالمالك الجامع لشرائط التكليف في تمام الحول، و حلوله عليه كذلك. وكفاية مضي الحول قبل البلوغ تماماً أو بعضاً يحتاج إلى دليل وهو مفقود، بل مقتضى الأصل عدم الوجوب بعد ظهور الأدلة في استمرار الشرائط من أول الحول إلى آخره مما يعتبر فيه الحول. نعم، لو كان عدم البلوغ يسيراً جداً بحيث يتسامح فيه العرف لا يضرّ بالوجوب حينئذ، لصدق مضي الحول على ماله جامعاً للشرائط عرفاً، كما إذا ملك النصاب و بعد ملكه له بزمان يسير - كالיום مثلاً - بلغ ثم مضي عليه الحول، فإنّ هذا المقدار من الزمان يتسامح فيه عرفاً كما يأتي في اشتراط السوم و عدم كون الأنعام عوامل، فإنّ جميع هذه الشروط لا بد وأن يساق في مساق واحد.

وبالجملة: لا فرق بين جميع الشرائط من البلوغ، والعقل، والسوم و عدم كون الأنعام عوامل فيما يتعلق بالحول، و يأتي التفصيل في زكاة الأنعام، كما يأتي في اعتبار العقل وأنّ الجنون الأدواري مانع عن تعلق الزكاة لو كان ذلك في أثناء الحول.

(١) لوجود المقتضي حينئذ للوجوب و فقد المانع عنه، فتشملة الأدلة قهراً و يأتي في [مسألة ١١] من (فصل زكاة الغلات) وفي المسألة الخامسة بعض ما ينفع المقام.

(٢) لظهور النص، والإجماع، وقصوره عن تعلق الخطاب به وضعاً أو تكليفاً، وفي صحيح ابن الحجاج قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأة من أهلنا مختلطة، أعليها زكاة؟ فقال عليه السلام: إن كان عمل به فعلها زكاة، وإن لم يعمل به فلا»^(١).

وقوله عليه السلام: «فعلها زكاة» أي: على من اتجر به فيكون الإطلاق من باب المجاز و العناية، بقرينة خبر موسى بن بكير، قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ١.

ولو أدواراً^(١)، بل قيل: إنَّ عروض الجنون آناً ما يقطع الحول، لكنّه مشكل بل لا بد من صدق اسم المجنون وأنّه لم يكن في تمام الحول عاقلاً، والجنون آناً ما - بل ساعة وأزيد - لا يضرُّ لصدق كونه عاقلاً^(٢).

الثالث: الحرية، فلا زكاة على العبد وإن قلنا بملكه من غير فرق بين القن، والمدير، وأمّ الولد، والمكاتب المشروط، والمطلق الذي لم يؤد شيئاً من مال الكتابة^(٣).

عن امرأة مصابة ولها مال في يد أختها هل عليها زكاة؟ قال عليه السلام: إن كان أخوها يتجر به فعليه زكاة^(١).

ويأتي في مسألة ١٢ ما يتعلق بالمقام. نعم دل الدليل على صحة تعلق بعض الوضعيات كالجنابة - مثلاً -

(١) لأنَّ المنساق من الأدلة اعتبار استمرار الشروط في تمام الحول فيما يعتبر فيه الحول.

(٢) إذ لم يرد تحديد شرعيّ في ذلك، فلا بد من مراجعة العرف، والظاهر صحة صدق العاقل في الحول بحسب الأنظار العرفية على من جنّ في أثناء الحول بساعة، أو ساعتين، أو ثلاث ساعات - مثلاً - إذ ليس المناط الصدق الدقيّ الحقيقيّ العقليّ، واستمرار الشروط بالدقة العقليّة حتى ينافي مثل ذلك الاستمرار ومع الشك في تحقق الشرط، فالمرجع أصالة البراءة ولا يصح التمسك بالعمومات، لأنّه من التمسك بالدليل في الموضوع المردد.

(٣) كل ذلك لإطلاق النصوص، ومعتقد الإجماع. قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح ابن سنان: «ليس في مال المملوك شيء ولو كان له ألف ألف، ولو احتاج لم يعط من الزكاة شيئاً»^(٢) وعنه عليه السلام أيضاً: «قلت له: مملوك

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ١.

وأما المبيعُ فيجب عليه إذا بلغ ما يتوزع على بعضه الحر النصاب^(١).
الرابع: أن يكون مالكا، فلا تجب قبل تحقق الملكية^(٢)، كالموهوب

في يده مال عليه زكاة؟ قال عليه السلام: لا، قلت: فعلى سيده؟ فقال عليه السلام: لا، لأنه لم يصل إلى السيد، وليس هو للملوك^(٣) ومثله غيره.

و أما خبر قرب الإسناد «ليس على المملوك زكاة إلا بإذن مواليه»^(٤)
فيمكن حمله على النذب مع كونه بإذن المولى، مضافا إلى هجره لدى الأصحاب.
ثم إنهم اختلفوا في المملوك هل يمكن أن يملك أو لا؟ وأطالوا البحث في ذلك واضطربت وتشتت أقوالهم كما لا يخفي على من راجع المفضلات، ولا ثمرة عملية له في هذه العصور، لا تنفاء موضوع المملوك رأساً - بل لا ثمرة له في المقام أصلاً، لعدم وجوب الزكاة على المملوك تعبداً ولو ملك فضلاً عما إذا لم يملك - ولكن العمومات والإطلاقات - كأدلة حيازة المباحات والمعاوضات، و مثل ما تقدم من صحيح ابن سنان - وكذا صحيح ابن عمار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في رجل يهب لعبده ألف درهم أو أقل أو أكثر...»^(٥) ظاهر بل نص في أنه يملك.

و ما يظهر منه عدم - كما سيأتي في محله - محمول على الحجر عن التصرف، فكأنه ليس بمالك، إذ لا أثر للملك إلا صحة التصرف، فالمنفي آثار الملك المتقوم بها عرفاً والمثبت ذاته الذي لا أثر له إلا شرعاً، فهو من هذه الجهة كالصغير، والمجنون في أنهما يملكان ولكنهما محجوران عن التصرف وهذا هو مفاد الأدلة بعد رد بعضها إلى بعض ثم الحكم بالمتحصل منها.

(١) لوجود المقتضي وفقد المانع، فتشملة الأدلة لا محالة، مضافا إلى ظهور الاتفاق عليه.

(٢) للنصوص، والإجماع منها قول أبي عبد الله عليه السلام في الصحيح:

قبل القبض، و الموصى به قبل القبول، أو قبل القبض و كذا في القرض لا تجب إلا بعد القبض^(١).

الخامس: تمام التمكن من التصرف^(٢)، فلا تجب في المال الذي لا يتمكن المالك من التصرف فيه - بأن كان غائباً ولم يكن في يده، ولا في يد وكيله

«إنما الزكاة على صاحب المال»^(١)، و مثله مكاتبة ابن مهزيار: «لا تجب عليه الزكاة إلا في ماله»^(٢) و يأتي في المسائل التالية بعض الأخبار الدالة عليه أيضاً، و تقتضيه قاعدة العدل و الإنصاف المعتمدة في المقام، بالإجماع و النصوص الواردة في كيفية جباية الزكاة و تخريصها على المالك.

(١) توقف الملكية في الهبة، و القرض على القبض مما لا إشكال فيه. و أما في الوصية فلا يتوقف على القبض بلا إشكال. و في التوقف على قبول الموصى إليه أيضاً تأمل، لاحتمال أن يكون رده مانعاً لا أن يكون قبول شرطاً، فتكون الوصية التمليلية من الإيقاعات لا من العقود و يأتي التفصيل في محله.

(٢) للإجماع، و النصوص قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح ابن سنان: «لا صدقة على الدين، و لا على المال الغائب عنك حتى يقع في يديك»^(٣)

وفي موثق ابن عمار قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الرجل يكون له الولد، فيغيب بعض ولده فلا يدري أين هو، و مات الرجل، كيف يصنع بميراث الغائب من أبيه؟ قال عليه السلام: يعزل حتى يجيء. قلت: فعلى ماله زكاة؟ قال: لا حتى يجيء، قلت: فإذا هو جاء أ يزكيه؟ فقال: لا حتى يحول عليه الحول في يده»^(٤) و في خبر آخر عنه عليه السلام أيضاً: «حتى يحول عليه الحول و هو عنده»^(٥).

(١) و (٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ١ و ٢.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٦.

(٤) و (٥) الوسائل باب: ٥ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٢ و ٣.

وفي خبر ابن سدير الصيرفي: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول في رجل كان له مال، فانطلق به فدفنه في موضع، فلما حال عليه الحول ذهب ليخرجه من موضعه، فاحتفر الموضع الذي ظنَّ أنَّ المال فيه مدفون فلم يصبه، فمكث بعد ذلك ثلاث سنين، ثمَّ إنَّه احتفر الموضع الذي من جوانبه كلها فوقع على المال بعينه، كيف يزكيه؟ قال عليه السلام: يزكيه لسنة واحدة، لأنَّه كان غائباً عنه وإن كان احتسبه»^(١).

و المراد من الغيبة عدم التمكن من التصرف، وعن زرارة: «في رجل ماله عنه غائب لا يقدر على أخذه قال عليه السلام: فلا زكاة عليه حتى يخرج، فإذا خرج زكاه لعام واحد، فإن كان يدعه متمعداً وهو يقدر على أخذه فعليه الزكاة لكل ما مرَّ به من السنين»^(٢) ومثلها غيرها.

وهذه التعبيرات بمنزلة العلة لعدم الزكاة وهي عبارة عن التسلط و التمكن من التصرف الذي عبّر به الفقهاء (رحمهم الله)، ومقتضى الأصل، وقاعدة العدل و الإنصاف على ما مرَّ عدم الوجوب أيضاً. فلا وجه لما يقال: إنَّها وردت في موارد خاصة و لا كلية لها، لأنَّ ذيل الأخبار يفيد العموم و الكلية، وإن كان السؤال في موارد خاصة، و المناط على عموم الجواب لا خصوص السؤال كما هو كذلك في جميع الأخبار الواردة في بيان الأحكام المسبوقة بالسؤال.

ثمَّ إنَّ عدم التمكن من التصرف تارة: لعدم الملكية و قد مرَّ اعتبارها في الشرط الرابع. و أخرى: للمانع و هو إما عرفي، أو شرعي، و المناط في الأول الصدق العرفي و هو يختلف باختلاف الموارد و الأشخاص، و في الأخير لو ورد الدليل، فلا بد من اتباعه، و الأربعة الأولى المذكورة في المتن من العرفيات، فالمعول فيها إنَّما هو العرف، و يختلف حكم العرف باختلاف الموارد و الأشخاص و الخصوصيات فربَّ مال مسروق يتمكن مالكة من أخذه من السارق بأن يكون المالك قوياً و السارق ضعيفاً، و كذا في المغصوب، و رب مسروق و مغصوب يكون بالعكس، و كذا الكلام في المجحور

والمدفون. و الثلاثة الأخيرة من الشرعيات و المعتمد فيها الأدلة.

ثمَّ إنَّه لا ريب في تحقيق الحكم التكليفيّ و هو وجوب الوفاء في مورد النذر، و من لوازمه العرفية وجوب حفظ المنذور و حرمة إتلافه إن تعلّق بعين مخصوصة، و قد اختلفوا في أنّه هل يملكها المنذور له بمجرد النذر أم لا يملكها، بل يحصل له مجرّد الحق فقط، أو لا هذا و لا ذاك، بل ليس في البين إلّا مجرّد الحكم التكليفيّ للناذر فقط. ذهب إلى كل منها فريق، و مقتضى الأصل بقاء الملك على ملك مالكة و عدم حصول الملكية لغيره، كما أنّ مقتضى المرتكرات بين الناس حصول حق في الجملة للمنذور له في العين المنذورة، و هل هذا الحق من الحقوق المجاملية فقط - كحق الضيف بالنسبة إلى ما يوضع لديه من طعام و الفاكهة و نحوهما - أو يكون حقا أقوى من ذلك بحيث يستنكر العرف تصرف الناذر فيه و يخطئونه إن تصرف، و يرون تصرفه مخالفة لنذره، و لو أخذه المنذور له بدون اطلاع الناذر لا يحكمون بأنّه سرقه، بل يقولون إنّه أخذ حقه، وجهان بل قولان: أقواهما الأخير، فلا تجب الزكاة حينئذ هذا بالنسبة إلى حق المنذور في العين.

و أما حق الله تعالى، فيتردد بين أن يكون نحو ملكية خاصة أو من مجرد الحق، أو من مجرّد الإضافة إليه تعالى التي تكفي فيها أدنى مناسبة في الجملة و هو وجوب صرف العين في مورد النذر قربة إلى الله تعالى، و تجزي هذه المناسبة في الإضافة إليه تعالى و لا يحتاج إلى القول بالملكية و لا الحقيقة. و قول الناذر لله عليّ كذا لا يدل على أزيد من هذه الإضافة و الاختصاص، و مقتضى الأصل عدم ثبوت الملكية و الحق. و خلاصة العهود و النذور ترجع إلى أنّ الشخص يجعل نفسه مسؤولا عند الله عزّ و جلّ في الترك إن تعلقت بالفعل، و في الفعل إن تعلقت بالترك. و يأتي بعض الكلام في غير المقام إن شاء الله تعالى.

- ولا في المسروق، والمغصوب، والمحجور، والمدفون في مكان منسي، ولا في المرهون، ولا في الموقوف، ولا في المذخور للتصدق به والمدار في التمكن على العرف. ومع الشك يعمل بالحالة السابقة^(١) ومع عدم العلم بها، فالأحوط الإخراج^(٢).

السادس: النصاب كما سيأتي تفصيله.

(مسألة ١): يستحب للولي الشرعي إخراج الزكاة في غلات غير البالغ^(٣)

(١) الشك في التمكن من التصرف وعدمه تارة لشبهة مفهومية. وأخرى لشبهة موضوعية: والأخيرة تارة مع العلم بالحالة السابقة، وأخرى مع عدمه. والمرجع في الأولى إنما هو العام، لأن المخصص إن كان مجملًا مفهوماً و تردد بين الأقل والأكثر يرجع في غير مورد تعيين التخصيص إلى العام كما في المقام، فإنَّ لعدم التمكن من التصرف أفراد معلومة وفرد مشكوك والشك فيه يستلزم الشك في أصل التخصيص، فيرجع فيه إلى العام بلا كلام. وفي الثاني يرجع إلى الحالة السابقة، لتامة أركان الاستصحاب. وفي الأخير لا بد من التفحص ثمَّ العمل بما ظهر، ومع استقرار الشك، فالمرجع البراءة، لأنَّ الشك حينئذ في أصل التكليف.

(٢) بل الأحوط التفحص ثمَّ العمل بما ظهر، ومع استقرار الشك يرجع إلى البراءة ووجه الاحتياط في التفحص أنَّ الشبهة لها معرضية عرفية للوقوع في المخالفة وكل ما كان كذلك يجب فيه الفحص إلا أن يدل دليل على الخلاف ولا دليل عليه في المقام. وقد اختلفت الكلمات في نظائر هذا الفرع، فمن مفت بعدم الاحتياط، ومنهم من احتاط وجوباً، ومنهم من احتاط ندباً، مع أنَّه ليس في البين نص خاص، بل لا بد وأنَّ يبتني جميع ذلك على أنَّه هل يجب في الشبهات الموضوعية الفحص أو لا؟ وقد ذكرنا القاعدة الكلية في ذلك في الأصول، فراجع. (٣) نسب الاستحباب إلى جمع منهم الشهيدين، والعلامة، والمحقق الثاني،

يتيماً كان أم لا، ذكراً كان أم أنثى - (١) دون

بل أصل الرجحان متفق عليه بين الكل، لأنهم بين قائل بالوجوب و قائل بالنذب و مستندهم في ذلك صحيح ابن مسلم عن الصادقين عليه السلام: «ليس على مال اليتيم في الدين و المال الصامت شيء، فأما الغلات فعليها الصدقة واجبة» (١).

فمن قال بالوجوب أخذ بظاهره، و من قال بالنذب حمّله عليه، جمعا بينه و بين المطلقات الآتية عن التقييد و قد مرّ بعضها و منها صحيح يونس قال: «أرسلت إلى أبي عبد الله عليه السلام إن لي إخوة صغاراً، فمتى تجب علي أموالهم الزكاة؟ قال: إذا وجب عليهم الصلاة و جب عليهم الزكاة قلت: فما لم تجب عليهم الصلاة؟ قال: إذا اتجر به فزكه» (٢) فإن سياقتها آب عن التقييد، و مقتضى ما تقدم - من خبر الهاشمي (٣) و اشتهاار الزكاة في مال الصغير بين العامة - حمل صحيح ابن مسلم على التقية، فلا يبقى دليل على النذب حينئذ أصلاً، لأن ما سبق مساق التقية لا يستفاد منه النذب، إذ الرشد في خلافهم، خصوصاً مع ملاحظة ما ورد من حرمة التصرف في مال الصغير (٤) و التأكيد الأكيد فيها. و منه يظهر أن اتفاقهم على الرجحان لا وجه له إن كان مستنداً إلى ما بأيدينا من النصوص.

(١) للإطلاق الشامل لهم بناءً على ثبوت الاستحباب و قد مرّ الإشكال

فيه.

ثم إنّه يمكن أن يكون الخطاب باستحباب الإخراج - على فرض ثبوته - متوجهاً أولاً و بالذات إلى الولي، كما نسب ذلك إلى المشهور، لأنّه تصرف مالي، فيكون هو المخاطب به حينئذ، و لكن يشمل الثواب لكل منهما، لأنّه تفضل، و تفضلاته تعالى عامة شاملة للمباشر للصدقات و من تكون منه الصدقة، و في الحديث: «من تصدق بصدقة عن رجل إلى مسكين كان له مثل أجره و لو تداولها

(١) و (٢) الوسائل باب: ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٢ و ٥.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٩.

(٤) راجع الوسائل باب: ٧ من أبواب ما يكتسب به و باب: ١٤ من أبواب عقد البيع.

النقدين^(١) و في استحباب إخراجها من مواشيه إشكال و الأحوط الترك^(٢).
نعم، إذا اتجر الولي بماله

أربعون ألف إنسان ثم وصلت إلى المسكين كان لهم أجر كامل و ما عند الله خير و
أبقى للذين اتقوا و أحسنوا لو كنتم تعلمون»^(١).

و عن أبي عبد الله عليه السلام: «لو جرى المعروف على ثمانين كفاً لأوجروا كلهم
من غير أن ينقص صاحبه من أجره شيئاً»^(٢).

و عن أبي عبد الله عليه السلام: «المعطون ثلاثة: الله رب العالمين، و صاحب المال،
و الذي يجري على يديه»^(٣)، و مثله عن أبي جعفر عليه السلام^(٤).

كما أنه يمكن أن يكون الخطاب متوجهاً إلى الصغير نفسه، كاستحباب
الحج للصبي المميز كما يأتي في (فصل شرائط حجة الإسلام)، بل استحباب
جميع المستحبات له لعموم أدلتها و إطلاقاتها له بلا مخصص و مقيد في البين و
يكون الولي متصدياً للإخراج فقط، و قد مرّ مراراً صحة توجه الخطابات له، و لا
ملازمة بين سقوط التكاليف الإلزامية بالنسبة إليه، لحديث الرفع^(٥) و سقوط غير
الإلزاميات، فتشملة جميع التكاليف المندوبة، و المكروهة، بل الواجبة و المحرّمة
أيضاً و لكن لا عقاب عليه للمخالفة فيهما، فيقصد الولي الأمر المتوجه إلى
الصغير من حيث توقف امتثاله على إذنه.

(١) للأصل، و الاتفاق، و الإطلاقات الدالة على أنه ليس في مال اليتيم
شيء على ما تقدم.

(٢) وجه الإشكال أن دليل الاستحباب منحصر بعدم القول بالفصل بين
غلاته و مواشيه. و تقدم الإشكال في الغلات التي هي مورد النص فكيف بالمواشي التي

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الصدقة حديث: ٣.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الصدقة حديث: ١ و ٤ و ٥.

(٥) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب قواطع الصلاة حديث: ٢.

يستحب إخراج زكاته أيضاً^(١)

لا نصّ فيها، وعدم القول بالفصل لا اعتبار به ما لم يكن من الإجماع المعتبر و هو مشكل في المقام، مع معارضته لحرمة التصرف في مال الصغير و قد مرّ الاحتياط فيما ورد فيه النص فكيف بما لا نصّ فيه.

(١) الأخبار مستفيضة منها: صحيح ابن مسلم قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام هل على مال اليتيم زكاة؟ قال عليه السلام: لا إلا أن يتجر به أو تعمل به»^(١) و خبر ابن الفضيل قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن صبية صغار لهم مال بيد أبيهم أو أخيه هل يجب على مالهم زكاة؟ فقال عليه السلام: لا يجب في مالهم زكاة حتى يعمل به، فإذا عمل به وجبت الزكاة، فأما إذا كان موقوفاً فلا زكاة عليه»^(٢) و نحوهما غيرهما مما هو كثير. و هذه الأخبار تحتل وجوهاً:

الأول: الأخذ بظاهرها من الوجوب (و فيه): أنه مع مخالفته للمشهور مخالف للمستفيضة الدالة على استحباب الزكاة في مال التجارة الآبية عن التخصيص بأخبار المقام.

الثاني: الحمل على التقية (و فيه): أنه بعيد بعد عمل المشهور بها و تظافر الأخبار الظاهرة في أنها لبيان الحكم الواقعي.

الثالث: الحمل على الندب جمعاً بين جميع الأخبار الواردة في المقام و ما ورد في زكاة مال التجارة، بحمل هذه الأخبار على الندب بل و إجماعاً أيضاً إذ لم ينقل الوجوب إلا عن المقنعة و في ظهوره في الوجوب الاصطلاحي إشكال، بل منع لأنّ بعض عبارات القدماء تعرضها للإجمال من جملة من الجهات كما لا يخفى على من راجع، كتبهم فراجع المطولات.

ثم إن الاتجار بمال الصغير على أقسام:

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٤.

ولا يدخل الحمل في غير البالغ^(١)، فلا يستحب إخراج زكاة غلاته و مال تجارته و المتولي لإخراج الزكاة هو الولي^(٢)

الأول: أن يكون قد اقترضه الولي لنفسه مع تحقق شرائط صحة الاقتراض ثم اتجر به لنفسه، و لا إشكال في استحباب الزكاة على الولي، لما يأتي من استحباب الزكاة في مطلق مال التجارة و لا ربط لهذا القسم بالمقام.

الثاني: أن يتجر بمال الصغير للصغير ولاية عليه و على ماله، و لا ريب في شمول الأخبار لهذا القسم، فيستحب للولي إخراج الزكاة من مال الصغير حينئذ.

الثالث: أن يأذن الولي للصغير في الاتجار بماله و كان بمنزلة الآلة بين الولي و الطرف و حكمه حكم القسم الثاني.

الرابع: أن يستقرض الولي مال الصبي مع عدم تحقق شرائط الاستقراض من الملاءة و غيرها و لا ريب في كون الربح للصغير حينئذ، لعدم خروج ماله عن ملكه، فتشمله قاعدة «تبعية الثماء للمال» و هي من القواعد النظامية العقلائية، و أجمع عليها الفقهاء، و يكون الخسران على الولي لعدم الإذن فيه - لا من المالك، لعدم اعتبار إذنه، و لا من الشارع، لفقد شرط التصرف - و حينئذ فإن قلنا: إن الزكاة في هذا القسم نحو خسران على مال الصغير يكون على الولي، و لم تثبت قاعدة «من كان الربح له كان الخسران عليه» بنحو يشمل المقام. و إن قلنا بانصراف الخسران عن مثل الزكاة، لأنها توجب الثواب و حفظ المال، فلا وجه لأن يعدّ من الخسران، و مقتضى الجمود على الإطلاقات كون الزكاة على الصغير. الخامس: أن يتجر به الفضولي و يجيزه الولي و تجري الأقسام الأربعة في هذا القسم فراجع و تأمل و إن لم يجز عليه حكم القسم الرابع.

(١) للأصل، و الإجماع، و ظواهر الأدلة، إذ المنساق منها عرفاً إنما هو الانفصال، مضافاً إلى أصالة عدم جواز التصرف في مال الغير إلا ما دل عليه الدليل بالخصوص.

(٢) لأن ذلك من فروع ولايته الشرعية.

ومع غيبته يتولاه الحاكم الشرعي^(١) و لو تعدد الوليّ جاز لكل منهم ذلك^(٢)، و من سبق نفذ عمله^(٣) و لو تشاحوا في الإخراج و عدمه قدم من يريد الإخراج^(٤). و لو لم يؤد الوليّ إلى أن بلغ المولى عليه، فالظاهر ثبوت الاستحباب بالنسبة إليه^(٥).

(مسألة ٢): يستحب للوليّ الشرعيّ إخراج زكاة مال التجارة للمجنون^(٦)

دون غيره، من النكدين

(١) لأنّ ذلك من الأمور الحسبية و له الولاية فيها كما ثبت في محله.

(٢) لوجود المقتضي و فقد المانع في كل منهم، فيصح عن كل منهم لا

محالة.

(٣) لأنّ معنى الولاية نفوذ العمل، فالعمل صدر عن أهله و في محله، فينتفي موضوع عمل الباقيين قهراً. ثمّ إنّ مورد التعدد كما يفرض في الأب و الجدّ للأب و إن علا يفرض للقيم المتعدّد من أحدهما مع فقدهما أيضاً.

(٤) لمكان ولايته و نفوذ عمله، فلا يبقى مورد لنظر الآخر نفياً أو إثباتاً و هذا هو معنى التقديم يعني: أنّه لو أخرج ليس لرأي الآخر حينئذ أثر. و أما قبل الإخراج، فيقدم أرحح النظرين، و مع التساوي يقدم رأي من يريد الإخراج من جهة جلب الشواب.

(٥) لأصالة بقاء خطاب الزكاة - وضعاً و تكليفاً - و مباشرة الوليّ كانت ما دامية و من باب الاستباق إلى الخير، لا أن تكون قيداً في أصل الجعل و التشريع بحيث ينتفي بانتفائه.

و احتمال أنّ التكليف مختص بالوليّ خطاباً و ملاكاً، فلا وجه لتكليف اليتيم به بعد بلوغه. ساقط رأساً، لأنّ الوليّ مكلف من حيث الولاية لا الموضوعية.

(٦) لصحيح ابن الحجاج قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأة من أهلنا مختلطة أعليها زكاة؟ فقال عليه السلام: إن كان عمل به فعليها زكاة و إن

كان أو من غيرهما^(١).

(مسألة ٣): الأظهر وجوب الزكاة على المغمى عليه في أثناء الحول، و كذا السكران، فالإغماء و السكر لا يقطعان الحول فيما يعتبر فيه، و لا ينافيان الوجوب إذا عرضا حال التعلق^(٢) في الغلات.

(مسألة ٤): كما لا تجب الزكاة على العبد كذا لا تجب على سيده فيما ملكه، على المختار من كونه مالكاً. و أما على القول بعدم ملكه، فيجب عليه

لم يعمل به فلا^(١) و قريب منه خبر موسى بن بكير قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأة مصابة و لها مال في يد أخيها هل عليه زكاة؟ قال: إن كان أخوها يتجر به فعليه زكاة»^(٢) و قد اعتمد عليها المشهور أيضاً.

(١) للأصل بعد فقد الدليل، و بطلان القياس على الصغير.

(٢) لأنّ المستفاد من الأدلة أنّ الزكاة من الوضعيات غير المنوطة بفعلية الخطاب إلا إذا دل دليل على الخلاف، كما ورد في الصغير و المجنون. و قياسهما عليهما باطل، بل مع الفارق بحسب الأنظار العرفية، فلا وجه لما عن جمع من سقوطها عن المغمى عليه و السكران، لأنّه مخالف لظواهر الإطلاقات و العمومات. هذا إذا كان الإغماء و السكر في زمان قليل.

و أما إذا كان كثيراً و استوعب كل منهما أياماً كثيرة فيما يعتبر فيه الحول، أو استغرق وقت التعلق فيما لا يعتبر ذلك، فيشكل الوجوب حينئذ، لعدم القابلية للخطاب حينئذ و أيّ فرق بينه و بين الإغماء المستوعب للوقت في الصلاة حيث يوجب سقوط القضاء، و الإغماء الحاصل في اليوم الصوميّ حيث يسقط التكليف به كما مرّ كل ذلك في محله، فكما أنّه إذا كان العمل و العلوقة أياماً كثيرة، فإنّ ذلك يقطع الحول، فكذا في المقام بلا فرق بينهما من هذه الجهة، و بذلك يمكن أن يجمع بين القولين فمن قال بالسقوط أي: فيما إذا كثرت و طال. و من قال بعدم أي: فيما إذا قلّ و قصر.

مع التمكن العرفي من التصرف فيه^(١).

(مسألة ٥): لو شك حين البلوغ في مجيء وقت التعلق^(٢) من صدق الاسم وعدمه - أو علم تاريخ البلوغ وشك في سبق زمان التعلق وتأخره ففي وجوب الإخراج إشكال، لأن أصالة التأخر لا تثبت البلوغ حال التعلق، ولكن الأحوط الإخراج. وأما إذا شك حين التعلق في البلوغ وعدمه، أو علم زمان التعلق وشك في سبق البلوغ وتأخره أو جهل التاريخين فالأصل عدم

(١) أما عدم وجوب الزكاة على العبد، فلأجل عدم الحرية - كما تقدم - سواء قلنا بملكه أم لا، لأن الحرية شرط مستقل لا ربط لها بالملكية. وأما الوجوب على سيده فيما ملكه فلا وجه له حتى مع التمكن من التصرف فيه، لزوال الملكية عن السيد بتمليكه لعبده إلا أن يقال: إن هذا النحو من التملك لا يوجب زوال الملكية رأساً، ومع الشك فيه يستصحب بقاؤها. (وفيه): أنه لا وجه للاستصحاب للقطع بتحقيق التملك ومعناه الإخراج عن الملك، فكيف يحكم بكونه ملكاً للسيد مع اعترافه بإخراجه عن ملكه هذا بناءً - على أن العبد يملك كما هو الحق. وأما بناء على العدم، فلا أثر لتمليك السيد لعبده ويكون تملكه بتمليكه إلى بعض حيواناته. (٢) الأقسام المتصورة فيها ستة:

الأول: ما ذكره بقوله: «لو شك حين البلوغ في مجيء وقت التعلق من صدق الاسم وعدمه» يعني: أنه يعلم ببلوغه ويشك في حدوث تكليف الزكاة بمجيء وقت التعلق وعدم حدوثه بعدم مجيئه بعد، ولا ريب في عدم جواز التمسك بالأصول اللفظية في هذه الصورة وجميع الصور المذكورة في المتن، لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصداقية، فلا بد من التمسك بالأصول العملية، ومقتضى أصالة عدم المجيء عدم وجوبها، ومع هذا الأصل الموضوعي لا تصل النوبة إلى الأصل الحكمي أي: أصالة البراءة، لما ثبت في محله من تقدم الأصول الموضوعية على الأصول الحكمية.

الثاني: ما ذكره بقوله: «أو علم تاريخ البلوغ وشك في سبق زمان التعلق وتأخره» وحيث إن الأصل الموضوعي لا يجري في هذا القسم لأن أصالة عدم التعلق لا أثر لها إلا إذا ثبت بها كون التعلق بعد البلوغ، وحينئذ تكون من الأصول المثبتة التي لا اعتبار بها، فتصل النوبة لا محالة إلى الأصل الحكمي وهو أصالة البراءة عن وجوب الزكاة، ولعل وجه الاحتياط للخروج عن خلاف من قال باعتبار أصالة تأخر الحادث مطلقاً بناءً على كونها أصلاً مستقلاً في حد نفسه ولو لم يرجع إلى الاستصحاب ولكنه مردود كما ثبت في محله من أن الأصول المعتمدة محدودة ولا دليل على كون أصالة تأخر الحادث أصلاً مستقلاً من عقل، أو نقل، بل لا بد وأن ترجع إلى الاستصحاب. وقد ظهر من ذلك المناقشة في قوله ﷺ: «لا تثبت البلوغ حال التعلق» وحق العبارة أن يقال: لا يثبت التعلق حال البلوغ، لأن الكلام في جريان الأصل في التعلق دون البلوغ.

الثالث: ما ذكره بقوله: «و أما إذا شك حين التعلق في البلوغ وعدمه» وهذا القسم عبارة عن احتمال حدوث كل منهما مقارناً فقط مع الآخر في زمان خاص، وحيث إن الأصل الموضوعي في كل منهما يجري ويسقط بالمعارضة، فتصل النوبة إلى أصالة البراءة، فلا تجب الزكاة، مع أنه لا يد من إحراز تحقق شرط الوجوب قبل التعلق ولا تكفي المقارنة وهو غير محرز في المقام، فلا تجب من هذه الجهة أيضاً، وعلى فرض كفاية المقارنة لا تثبت بالأصل من جهة الإثبات.

الرابع: ما ذكره بقوله: «لو علم زمان التعلق وشك في سبق البلوغ وتأخره» ومقتضى عدم تحقق البلوغ قبل التعلق عدم وجوبها وهو مقتضى أصالة البراءة أيضاً.

الخامس: ما ذكره بقوله: «أو جهل التاريخين» وحيث إن الأصل الموضوعي يجري ويسقط بالمعارضة وتصل النوبة إلى الأصل الحكمي، ومقتضى أصالة البراءة عدم الوجوب.

السادس: العلم بزمان حدوث كل منهما، وحكمه معلوم، فمع العلم بسبق البلوغ على التعلق تجب وفي العكس لا تجب.

فتلخص مما ذكر: أنه لا تجب عليه الزكاة في جميع الصور المتقدمة إلا في صورة

الوجوب، و أما مع الشك في العقل^(١) فإن كان مسبوقاً بالجنون و كان الشك في حدوث العقل قبل التعلق أو بعده فالحال كما ذكرنا في البلوغ من التفصيل، و إن كان مسبوقاً بالعقل، فمع العلم بزمان التعلق و الشك في زمان حدوث الجنون فالظاهر الوجوب، و مع العلم بزمان حدوث الجنون و الشك في سبق التعلق و تأخره فالأصل عدم الوجوب و كذا مع الجهل بالتاريخين، كما أن مع الجهل بالحالة السابقة و أنها الجنون أو العقل كذلك.

واحدة و هي القسم السادس.

(١) الأقسام هنا ستة أيضاً:

الأول: سبق الجنون ثم حصول الإفاقة و التعلق و الشك في التقدم و التأخر بينهما، و مقتضى أصالة عدم التعلق - في زمان العقل، و أصالة عدم تحقق شرط الوجوب في زمان الشك - عدم الوجوب.

الثاني: سبق العقل و العلم بزمان التعلق و الشك في حدوث الجنون قبله أو بعده، و مقتضى استصحاب بقاء العقل إلى حين التعلق هو الوجوب، مضافاً إلى أصالة السلامة التي هي من الأصول العقلانية.

الثالث: سبق العقل مع العلم بزمان حدوث الجنون و الشك في حدوث التعلق قبله أو بعده، و مقتضى أصالة عدم حدوث موجب التعلق حين العقل عدم الوجوب، و لا ينفع استصحاب بقاء العقل إلى حين التعلق، لعدم إحراز اتصال زمان اليقين بالشك فيه بالنسبة إلى الحادث المجهول. نعم، إن جرت أصالة السلامة في المقام تجب الزكاة، لإحراز الشرط بها إلى زمان التعلق.

الرابع: الجهل بتاريخ حدوث الجنون و تاريخ حدوث التعلق رأساً مع عدم العلم بالحالة السابقة، و مقتضى أصالة البراءة عدم الوجوب بعد عدم جريان الأصول الموضوعية، للتعارض، أو لعدم المقتضي إلا أن يتمسك بأصالة السلامة، فيجب حينئذ.

(مسألة ٦): ثبوت الخيار للبائع ونحوه لا يمنع من تعلق الزكاة^(١) إذا كان في تمام الحول، ولا يعتبر ابتداء الحول من حين انقضاء زمانه، بناءً على المختار من عدم منع الخيار من التصرف، فلو اشترى نصاباً من الغنم أو الإبل مثلاً وكان للبائع الخيار، جرى في الحول من حين العقد لا من حين انقضائه^(٢).
(مسألة ٧): إذا كانت الأعيان الزكوية مشتركة بين اثنين أو أزيد يعتبر بلوغ النصاب في حصة كل واحد^(٣) فلا تجب في النصاب الواحد إذا كان مشتركاً.

الخامس: الشك في حدوثهما متقارنين فقط مع عدم العلم بالحالة السابقة، ومقتضى أصالة البراءة عدم الوجوب إلا أن يتمسك بأصالة السلامة.

السادس: العلم بالتاريخين تفصيلاً وحكمه معلوم.
ثمَّ إنَّه لا يخفى أنَّ أصالة السلامة وإن كانت من الأصول العقلانية و المعبرة إلا أنَّ المتيقن من مورد جريانها ما إذا تسالموا على جريانها فيه، وأما مع الشك في تسالمهم عليه، فيشكل التمسك بها حينئذ.

(١) يأتي في أحكام الخيار أنَّ الملكية تحصل بمجرد العقد، واللزوم متوقف على انقضاء الخيار وأنه يجوز لمن له الخيار التصرف في مورد الخيار فالمقتضي لتعلق الزكاة - وهو الملكية - موجود والمانع عنه - وهو عدم التمكن من التصرف - مفقود، فتجب لا محالة.

(٢) لوجود المقتضي - وهو الملكية من حين العقد - وفقد المانع، - إن تمكن من التصرف. نعم، لو كانت في البين قرينة معتبرة على الالتزام بعدم التصرف لا تجب حينئذ، لعدم التمكن من التصرف.

(٣) لما تقدم من اعتبار الملكية ولا ملكية لكل واحد من الشركاء في حصة الآخر و يأتي بعض ما يتعلق بالمقام في [مسألة ٣] من (فصل زكاة الأنعام)، و [مسألة ٢٩] من الختام.

(مسألة ٨): لا فرق في عدم وجوب الزكاة في العين الموقوفة بين أن يكون الوقف عاماً أو خاصاً^(١). ولا تجب في نماء الوقف العام^(٢) وأما في نماء الوقف الخاص فتجب على كل من بلغت حصته حدّ النصاب^(٣).

(مسألة ٩): إذا تمكن من تخلص المغصوب أو المسروق أو المحجور - بالاستعانة بالغير أو البينة أو نحو ذلك - بسهولة فالأحوط إخراج زكاتها^(٤).

(١) لعدم الملكية بالنسبة إلى العين الموقوفة في الوقف العام، وعدم التمكن من التصرف فيها في الوقف الخاص، مضافاً إلى ظهور الإجماع في عدم الزكاة في كل منهما بالنسبة إلى العين.

(٢) إن كان الوقف وقف منفعة بأن وقفت العين لتكون منافعها للموقوف عليهم، فيستوفونها مباشرة أو تسبيهاً، فالظاهر أنهم يملكون المنافع ملكاً طلقاً، فيتعلق بها الزكاة بعد القبض مع تحقق سائر الشرائط للعمومات والإطلاقات من غير فرق بين الوقف الخاص - كالوقف على الذرية - أو العام - كالوقف على الفقراء أو الفقهاء، وإن كان الوقف وقف انتفاع، فلا زكاة لعدم الملكية لا في العين ولا في المنفعة وإنما يكون لهم حق الانتفاع فقط، فلا موضوع لوجوب الزكاة أصلاً.

(٣) لوجود المقتضي وفقد المانع، فتشمله الأدلة قهراً.

فرع: - لا زكاة في بيت المال سواء كان قليلاً أم كثيراً، لأنها إما من الصدقات أو من غيرها، وعلى الأول يكون مالها نوع المستحقين بناء على ملكهم لها بنحو الإشاعة، ولا يتمكنون من التصرف إلا بعد القبض، فلا زكاة حينئذٍ إلا بعد القبض مع تحقق سائر الشرائط، وبناءً على عدم الملك وإنما لهم مجرد الحق فقط فلا موضوع للزكاة أصلاً، وعلى الأخير فلا ملك لأحد في البين وإنما يكون لولي الأمر حق صرفها في المصارف الخاصة.

(٤) لا وجه للترديد، لأنه مع صدق التمكن من التصرف عرفاً يجب، ومع عدم الصدق لا يجب سواء صدق عدم أو شك فيه كما يأتي التفصيل في الفرع الثاني.

وكذا لو مكنته الغاصب من التصرف فيه، مع بقاء يده عليه، أو تمكن من أخذه سرقة بل وكذا لو أمكن تخليصه ببعضه، مع فرض انحصار طريق التخليص بذلك أبداً، وكذا في المرهون إن أمكنه فكاه بسهولة^(١).

(مسألة ١٠): إذا أمكنه استيفاء الدين بسهولة ولم يفعل لم يجب عليه إخراج زكاته بل وإن أراد المديون الوفاء ولم يستوف اختياراً، مسامحة أو فراراً من الزكاة^(٢) والفرق بينه وبين ما ذكر من المغصوب ونحوه: أن الملكية

(١) المناط - في صدق التمكن من التصرف، والتعيرات الواردة في النصوص، - كقوله ﷺ: «عنده»، أو «في يده»، أو «يقع في يده» أو نحو ذلك - على الصدق العرفي، فمع الصدق العرفي تجب، ومع عدمه لا تجب، وأما مع الشك، فإن كان مسبوقاً بالتمكن تجب، ومع عدم العلم بالحالة السابقة واستقرار الشك بالفحص واليأس لا تجب، إذ المرجع حينئذ أصالة البراءة بعد عدم جواز التمسك بالأدلة، لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية والظاهر اختلاف ذلك كله باختلاف الأشخاص والموارد والحالات، والمناط كله على صدق تسلطه واقتداره على التصرف فيه فعلاً عرفاً، فرب شخص يصدق عليه ذلك، ورب شخص لا يصدق، بل يمكن أن يصدق ذلك على شخص واحد في حالة، ولا يصدق عليه في حالة أخرى.

ويمكن أن يجعل هذا النزاع لفظياً، ويدل على ما قلناه خبر زرارة: «فإن كان يدعه متعمداً وهو يقدر على أخذه فعليه الزكاة لكل ما مر به من السنين»^(١) ونحوه غيره.

(٢) للنص، والإجماع، ولعدم الملكية إلا بعد القبض، قال أبو عبدالله ﷺ في الصحيح: «لا صدقة على الدين ولا على المال الغائب عنك حتى يقع في يدك»^(٢) وعن ابن جعفر عن أخيه ﷺ «عن الذين يكون على القوم

حاصلة في المغصوب و نحوه، بخلاف الدين فإنه لا يدخل في ملكه إلا بعد قبضه^(١).

(مسألة ١١): زكاة القرض على المقرض بعد قبضه لا المقرض، فلو اقترض نصاباً من أحد الأعيان الزكوية و بقي عنده سنة و جب عليه الزكاة.

المياسير إذا شاء قبضه صاحبه، هل عليه زكاة؟ قال عليه السلام: لا، حتى يقبضه و يحول عليه الحول^(١).

و موثق إسحاق: «قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: الدين عليه زكاة؟ قال عليه السلام: لا حتى يقبضه. قلت: فإذا قبضه أيزكيه؟ قال عليه السلام: لا حتى يحول عليه الحول في يده»^(٢).

وما يظهر منه الوجوب محمول على الندب بقرينة غيره كصحيح إسماعيل بن عبد الخالق: «سألت أبا عبد الله عليه السلام أعلى الدين زكاة؟ قال عليه السلام: لا، إلا أن تفرّ به^(٣) و عنه عليه السلام أيضاً: «ليس في الدين زكاة إلا أن يكون صاحب الدين هو الذي يؤخره، فإذا كان لا يقدر على أخذه فليس عليه زكاة حتى يقبضه»^(٤) و قريب منه غيره.

هذا مع أنّ الزكاة تتعلق بالعين كما يأتي، و الدين في الذمة ما لم يقبض و لو عمداً، فما نسب إلى المقنعة، و المبسوط، و السيد من الوجوب لا وجه له.

(١) للنصوص، و الإجماع، و الإطلاقات و العمومات، الدالة على وجوب الزكاة، و في صحيح يعقوب ابن شعيب: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقرض المال للرجل السنة و الستين و الثلاث أو ما شاء الله على من الزكاة، على المقرض أو على المستقرض؟ فقال عليه السلام: على المستقرض، لأنّ له نفعه

(١) و (٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ١٥ و ٣.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ١٣.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٧.

نعم، يصح أن يؤدي المقرض عنه تبرعاً، بل يصح تبرع الأجنبي^(١) أيضاً. و الأحوط الاستيذان من المقرض^(٢) في التبرع عنه و إن كان الأقوى عدم

وعليه زكاته^(١)

و عن زرارة: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل دفع إلى رجل مالا قرضاً على من زكاته على المقرض أو على - المقرض؟ قال عليه السلام: لا، بل زكاتها إن كانت موضوعة عنده حولاً على المقرض»^(٢).

(١) لأنّ التبرع بتفريغ ذمة الغير عما اشتغلت به نحو إحسان و قيام بحقوق الأخوة الإيمانية، و مقتضى المرتكزات حسنه و رجحانه إلا أن يدل دليل على المنع و لا دليل عليه إلا ما دلّ على أنّه لا تصح النيابة عن الحيّ في العبادات الواجبة.

و فيه: أنّ المنساق منه العباديات المحضة دون مثل الزكاة التي تغلب عليها جهة المالية و حق الناس، و مع الشك لا يصح التمسك به، لأنّه من التمسك بالعام في الشبهة المصداقية، كما لا يصح التمسك بأصالة بقاء اشتغال الذمة، للعمومات الدالة على حسن الإحسان إلى الإخوان، و البرّ، و الصلة في التصديق بالنسبة إلى الأحياء و الأموات، و في صحيح ابن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل استقرض مالا، فحال عليه الجول و هو عنده قال عليه السلام: إن كان الذي أقرضه يؤدي زكاته فلا زكاة عليه، و إن كان لا يؤدي أدى المستقرض»^(٣).

و المنساق من مثل هذا الصحيح - الذي سيق مساق التسهيل و التيسير، و الترغيب إلى الإحسان - أنّ الذي أقرضه من باب المثال لا الخصوصية فيشمل الأجنبي أيضاً.

(٢) و عن الشهيد لزومه، لأنّ الزكاة عبادة لصاحب المال، فلا بد من إضافتها إليه مباشرة أو تسبباً والإذن من التسبب، فلا بد من تحققه بعد عدم المباشرة.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٥ و ١.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٢.

اعتباره^(١). ولو شرط في عقد القرض أن يكون زكاته على المقرض، فإن قصد أن يكون خطاب الزكاة متوجهاً إليه لم يصح، وإن كان المقصود أن يؤدي عنه صح^(٢).

وفيه: أن الإضافة تحصل بقصد المتبرع، مضافاً إلى إطلاق صحيح ابن حازم، ولا فرق في ذلك كله بين تعلق الزكاة بالعين كما هو المشهور بيننا، أو بالذمة كما نسب إلى غيرنا.

(١) للأصل، وإطلاق صحيح ابن حازم، ولا وجه للتمسك بقاعدة الاشتغال، لأنه يسقط الحق بالأداء خصوصاً إن كان إلى الحاكم الشرعي فيكون كما إذا تبرع أحد بأداء الدين الذي عليه الرهن إلى المرتهن فتفرغ الذمة ويسقط حق الرهانة، فلا يبقى موضوع للقاعدة فكذا في المقام.

ثم إنه على فرض عدم اعتبار إذنه هل يكون منعه مانعاً أولاً؟ وجهان و صريح جمع منهم سيدنا الأستاذ في كتاب الدين عدم المنع، بل يجب على الدائن القبول، وفي الفرق بين الزكاة والدين من هذه الجهة تأمل. نعم، لو كانت في البين منة لا تتحمل عادة وجب الاستيذان، ويكون المنع مانعاً حينئذ وبذلك يمكن أن يجمع بين الكلمات.

(٢) لأن الشرط على الأول يكون خلاف الكتاب والسنة، فيسقط عن الاعتبار بخلافه على الأخير ولكن لا تبرأ ذمته بمجرد الشرط، بل بالأداء خارجاً. وبعد كون الحكم مطابقاً للقاعدة لا نحتاج إلى حديث وإن ورد صحيح ابن سنان: «قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: باع أبي من هشام بن عبد الملك أرضاً بكذا وكذا ألف دينار، واشترط عليه زكاة ذلك المال عشر سنين»^(١).

وفي صحيح الحلبي عليه السلام: «باع أبي أرضاً من سليمان بن عبد الملك بمال، فاشترط عليه في بيعه أن يزكي هذا المال من عنده لست سنين»^(٢).

(مسألة ١٢): إذا نذر التصدق بالعين الزكوية، فإن كان مطلقاً غير موقت ولا معلقاً على شرط لم تجب الزكاة فيها، وإن لم تخرج عن ملكه بذلك، لعدم التمكن من التصرف فيها^(١)، سواء تعلق بتمام النصاب أو بعضه^(٢). نعم، لو كان النذر بعد تعلق الزكاة وجب إخراجها أولاً ثم الوفاء بالنذر^(٣) وإن كان موقتاً بما قبل الحول وفي بالنذر فكذا لا تجب الزكاة إذا لم يبق بعد

وقد يتوهم: سقوط الشرط حتى على الأخير، لأنَّ اشتراط ثبوتها على غير المالك، أو في غير المال الزكويّ خلاف الكتاب و السنة، مع أنَّه من شرط النيابة عن الحيّ وهو أيضاً لا يجوز، مضافاً إلى أنَّ شرط الزيادة في القرض من الربا المحرّم.

والكل باطل: أما الأولان، فلما دل على عدم وجوب المباشرة في الأداء، وكفاية التسبب فيه، ولما دل على عدم وجوب الأداء من نفس متعلق الزكاة، بل يجوز من غيره أيضاً. وأما الثالث، فلظهور النص و الفتوى في كفاية النيابة و التبرع في الزكاة. وأما الأخير: فلأنَّ الرباء المحرم ما إذا كان الشرط على المقرض للمقرض لا العكس.

(١) لا ريب في تحقق الحكم التكليفي بوجوب الوفاء بالنذر لما دل على وجوب الوفاء به، و مقتضى المرتكزات من الناذرين و غيرهم ثبوت حق في الجملة للمندور له، و جهة اختصاص الله تعالى بالنسبة إلى المندور و هذا الحق و ذاك الحكم التكليفي يقتضي عدم إتلافه و حفظه عن التلف، و أنَّ إتلافه يعدّ لدى المشرعة من المنكرات، بل و لدى غيرهم أيضاً و هذا عبارة أخرى عن عدم التمكن من التصرف المانع عن تعلق الزكاة.

(٢) إن لم تكن البقية بقدر نصاب الزكاة و الافتجب.

(٣) مقتضى إطلاق الدليلين و إمكان الجمع بين الحقين إعطاء الزكاة من القيمة، لما يأتي من جوازه و لو مع التمكن من الأداء من العين، و الوفاء بالنذر من العين.

ذلك مقدار النصاب^(١)، وكذا إذا لم يف به و قلنا بوجوب القضاء - بل مطلقاً - لانقطاع الحول بالعصيان^(٢). نعم، إذا مضى عليه الحول من حين العصيان وجبت على القول بعدم وجوب القضاء^(٣). وكذا إن كان موقتاً بما بعد الحول، فإنّ تعلق النذر به مانع عن التصرف فيه^(٤)، وأما إن كان معلقاً على شرط، فإن حصل المعلق عليه قبل تمام الحول لم تجب^(٥)، وإن حصل بعده وجبت^(٦)، وإن حصل مقارناً لتمام الحول ففيه إشكال و وجوه، ثالثها: التخيير بين تقديم أيّهما شاء، و رابعها: القرعة^(٧).

(١) لاتتفاء موضوع وجوب الزكاة حينئذ.

(٢) بل بنفس النذر، لعدم التمكن من التصرف من هذه الجهة، فلا يجري في الحول حينئذ كما يأتي بعد ذلك عند قوله ﷺ: «إن كان موقتاً بما بعد الحول».

(٣) لوجود المقتضي لوجوب الزكاة وهو الملكية، وفقد المانع وهو عدم التمكن من التصرف، لأنّ لازم عدم وجوب القضاء من العين جواز التصرف فيها.

(٤) وقد تقدم في الشرط الخامس اشتراط تمام التمكن من التصرف.

(٥) لانقطاع الحول بعروض عدم التمكن من التصرف.

(٦) بدعوى: أنّه لا مانع فيه قبل حصول الشرط، إذ لا تكليف بوجوب

الوفاء فعلاً حتى يكون مانعاً عنه. وفيه: أنّ مجرد تحقق النذر بشيء شرعاً ولو كان مشروطاً يوجب حفظ متعلقه مقدمة للوفاء به. إذ نرى المتشربة إذا نذروا - إن شفى الله تعالى مريضهم أن يتصدّقوا بمال معيّن خارجي - فإنّهم يحفظونه عن التلف و لا يقدمون على الإتلاف قبل حصول الشرط التماساً لحصول الشرط ثمّ الوفاء بنذرهم، و الأدلة وردت على طبق هذه المرتكزات و هي مانعة عن تعلق الزكاة، فلا موضوع للتراحم و التعارض حتى يبحث عنهما في المقام.

(٧) وجه سقوط الزكاة، و وجوب الوفاء بالنذر، عدم صدق التمكن من

التصرف في تمام الحول عرفاً، فيكون كما لو حصل النذر في أثناء الحول.

و وجه وجوب الزكاة صدق التمكن من التصرف في تمام الحول بناءً على المسامحة العرفية. وفيه: أنه لا دليل على اغتفار هذه المسامحة بعد ظهور الأدلة في اعتبار التمكن من التصرف في تمام الحول.

و وجه التخيير أنه إما من التزام، فيتحقق التخيير العقلي، أو من التعارض، فالشرعي منه. وفيه: أنه لا وجه للأول، لتوقفه على إحراز تمامية الملاك في كل واحد من المتزاممين ولم يحرز ذلك، لأنه مع صدق التمكن من التصرف لا ملاك لوجوب الوفاء بالنذر، ومع عدمه لا ملاك لوجوب الزكاة كما لا وجه للثاني، لأنه من المتباينين لا العامين من وجه كما في المقام، فإن حكمه التساقط و الرجوع إلى ما لا يخالفهما وهو هنا إما صرف المقدار في مجمع العنوانين أو إعطاء الزكاة من القيمة و الوفاء بالنذر من العين، و يمكن القول به في المقام بناءً على كفاية المسامحة العرفية في الجملة في صدق التمكن في الحول. و بذلك ينفي موضوع التخيير العقلي أيضاً، لأنه فيما إذا لم يمكن الجمع بين الخطابين في الامتنال و هنا يمكن ذلك فيكون هذا وجهاً خامساً لم يذكر في المتن، ولكنه مبني على المسامحة العرفية في صدق التمكن من التصرف. و هو مشكل.

و أما وجه القرعة، فلأنها لكل أمر مشكل و المقام منها. وفيه: أن العمل بها يحتاج إلى الانجبار بفتوى الأصحاب و هو مفقود في المقام.

و تلخيص الكلام: إن في النذر المطلق في أثناء الحول، و الموقت فيه، و الموقت بما بعد الحول، و المشروط الحاصل شرطه في أثناء الحول، و المشروط الحاصل شرطه بعد تمام الحول لا تجب الزكاة في هذه الأقسام الخمسة، لعدم التمكن من التصرف، و إن كان النذر المطلق بعد تعلق الزكاة أو كان مشروطاً و حصل الشرط مقارناً لتعلقها تجب الزكاة فيهما لوجود مقتضى لوجوبها و فقد المانع عنه. هذا كله في نذر الفعل.

و أما نذر النتيجة فالكلام تارة في مورده: و أخرى في صحته: و ثالثة: في أثره في المقام.

أما الأول: فيمكن أن يقال: إن مورده ليس جميع الأمور المحتاجة إلى أسباب خاصة في الشريعة من العقود و الإيقاعات و المعاملات، لأنه يستنكر عند المتشعبة أن يقول أحد لامرأة: لله علي أن تكوني زوجتي، أو تقول المرأة: لله علي أن أكون زوجة

لزید، أو يقول أحد: لله عليّ أن يكون هذا مبيعاً لعمر أو نحو ذلك. ولم يعهد مثل هذه التعبيرات من أحد لا قديماً ولا حديثاً وإنما تكون هذه احتمالات فرضها العلماء توسعة للبحث، فليس مورده إلا العباديات والصدقات والتبرعات المحضة وترك المحرمات، كما هو مورد النذور الفعلية غالباً - كأن يقول لله عليّ أن يكون هذا المال للفقراء، أو لزید أو يقول لله عليّ أن أكون تاركاً للغيبة، أو لشرب الخمر. نعم، لنا أن نفرض البحث من حيث التعميم أيضاً كما يظهر ذلك من إطلاق الكلمات.

وأما الثاني: فالإشكال المعروف في نذر النتيجة أنّ أدلة النذر لا تقتضي ترتب الآثار التي رتبها الشارع على أسباب خاصة من البيع، والنكاح، والطلاق ونحوها، فمقتضى الأصل عدم الترتب إلا أن يدل عليه دليل وهو مفقود. ولا وقع لهذا الإشكال بالنسبة إلى ما اخترناه من اختصاص مورد نذر النتيجة بموارد خاصة، وقد نسب في المدارك جعل المال صدقة، أو ضحايًا إلى قطع الأصحاب، وأرسل - في عتق الجواهر قوله: «نعم، لو نذر كونه لله خرج عن ملكه ووجب التصديق به» - إرسال المسلمات فراجع. نعم، جعل ﷻ كون المال لزید مورد النزاع، والظاهر أنّ مراده ما إذا كان بعنوان الهبة ونحوها لا بعنوان الصدقة لزید قربة إلى الله تعالى. هذا وأما بناءً على التعميم فلا جواب عن الإشكال، لأنّ الشك في مشروعية مورد النذر يكفي في عدم جواز التمسك بإطلاقاته وعموماته، لأنّه تمسك بالعام في الشبهة المصداقية.

إن قيل: في مثل الصدقات، والتبرعات، وترك المحرمات ونحوها مما قلت فيها بالجواز تكون الشبهة مصداقية أيضاً، فلا يصح التمسك بعموم النذر (يقال): لا شبهة في البين، لعدم تفرقة العرف والمتشعبة بينهما من هذه الجهة، مع أنّ جملة ما ذكر يمكن إرجاعه إلى نذر الفعل أيضاً.

وقد يستشكل على صحة نذر النتيجة بأنّ معنى النذر تملك المنذور لله تعالى ولا تعرض له بالنسبة إلى الصدقة، أو التبرع، أو الأمر الآخر. (وفيه) أولاً: أنّه لا دليل على كون النذر تملك لله تعالى من عقل أو نقل وإنما استظهر ذلك من لفظ (اللام) في «لله عليّ» وهو يستعمل في مطلق الإضافة التي

(مسألة ١٣): لو استطاع الحج بالنصاب، فإن تمّ الحول قبل سير القافلة والتمكن من الذهاب وجبت الزكاة أولاً^(١) فإن بقيت الاستطاعة بعد إخراجها وجب، وإلا فلا، وإن كان مضى الحول متأخراً عن سير القافلة وجب الحج وسقط وجوب الزكاة^(٢). نعم، لو عصى ولم يحج وجبت بعد تمام الحول^(٣) ولو تقارن خروج القافلة مع تمام الحول وجبت الزكاة أولاً لتعلقها

يكفي فيها أدنى المناسبة كما في قول هذا الخياط للعباء، وهذه المكيّة للسيارة. نعم، للإضافة مراتب كثيرة بعض مراتبها الملكية.

و ثانياً: أنّهما متلازمان فجعل التملك لله تعالى ملازم للصدقة والتبرع الكذائي في نفس الناذر، وعرف المتشعبة وتفصيل الكلام موكول إلى محل آخر ويأتي في أحكام الشروط بعض الكلام.

وأما الثالث: فلا ريب في منعه عن الزكاة بناءً على صحته إما لزوال الملكية، أو لعدم التمكن من التصرف.

(١) لفعلية وجوب الزكاة، فيكون مانعاً عن تحقق الاستطاعة، كما أنّ الذين مانع عنها، ولا ربط لهذه المسألة بمسألة جواز تفويت الاستطاعة وعدمه، لأنّ موضوع بحث التفويت إنّما هو بعد حصول الاستطاعة، وفي المقام لا تحصل الاستطاعة أصلاً حتى يبحث عن التفويت وعدمه.

ثمّ إنّّه ليس لسير القافلة في الأدلة عين ولا أثر والمناطق كله قبل إقدام المتعارف على تهيئة مقدمات المسير من الجواز، والمقابلة مع الحملدارية ونحو ذلك وهذا يختلف في هذه العصور اختلافاً فاحشاً بحسب الخصوصيات. فقد تسير القافلة بعد مضيّ أيام من شهر ذي الحجة، وقد تسير قبل ذلك بقليل أو كثير ويأتي التفصيل في محله.

(٢) لأنّه بعد صرف بعض النصاب أو تمامه في الحج لا يبقى موضوع للزكاة حتى تجب، فتسقط لا محالة، وكذا لو لم يصرف وتوقف الحج على حفظه، فإنّه تسقط الزكاة من جهة عدم التمكن من التصرف فيه.

(٣) لكشف العصيان عن عدم وجوب حفظ المال، فيكون المقتضي لوجوب

بالعين، بخلاف الحج^(١).

(مسألة ١٤): لو مضت ستان أو أزيد على ما لم يتمكن من التصرف فيه - بأن كان مدفوناً و لم يعرف مكانه، أو غائباً أو نحو ذلك^(٢) ثم تمكن منه

الزكاة و هو الملكية موجوداً و المانع عنه مفقوداً، لانكشاف عدم وجوب حفظ المال واقعاً. هذا بناءً على المقدمة الموصلة، إذ لا وجوب للمقدمة أصلاً مع عدم الاتيان بذبيها و لو عصياناً. و أما بناءً على وجوب مطلق المقدمة و لو لم توصل، فلا تجب الزكاة لوجوب حفظ المال حينئذ مطلقاً، فلا يتمكن من التصرف فيه و تسقط الزكاة من هذه الجهة. نعم، إن أمكنه الحج من مال آخر تجب الزكاة مطلقاً بلا فرق بين المقدمة الموصلة و غيرها، لعدم وجوب حفظ هذا النصاب حينئذ على كل تقدير.

(١) لأنّ التعلق بالعين يكشف عن أهمية وجوب الزكاة التي اجتمع فيها حق الناس و حق الله عن الحج فلا يجب حفظ النصاب له، فالمقتضي لوجوب الزكاة موجود و المانع عنه مفقود، فتجب لا محالة.

(٢) لما ادعي عليه من الإجماع، و مدرك التعميم بالنسبة إلى كل ما لا يتمكن من التصرف فيه منحصراً بالإجماع لو تمّ، ولكنه مشكل، لاشتمال أكثر الفتاوى - كالنص - على الغائب و المدفون، و قد تقدم في خبري زرارة و ابن سدير^(١).

إلا أن يقال: إنّ ذكرهما من باب المثال لا الخصوصية، فيستفاد التعميم من الجمع لا محالة، و يشهد له ذكر المغضوب، و الضال، و نحوهما في بعض الكلمات، و يمكن استفادة التعميم أيضاً من قوله ﷺ: «حتى يحول عليه الحول و هو عنده»^(٢) لأنّ المنساق منه أنّ المنأط صدق كونه عنده و لا خصوصية للغائب. ثم إنّ ذكر مدّة الغيبة في خبر رفاة خمس سنين، فعنه: «الرجل يغيب عنه ماله خمس سنين، ثمّ يأتيه فلا يرد رأس المال، كم يزكّيه؟ قال ﷺ: سنة

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ١ و ٧.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٣.

استحب زكاته لسنة^(١)، بل يقوى استحبابها لمضي سنة واحدة أيضاً^(٢).
 (مسألة ١٥): إذا عرض عدم التمكن من التصرف بعد تعلق الزكاة أو بعد مضي الحول متمكناً فقد استقر الوجوب فيجب الأداء^(٣) إذا تمكن بعد ذلك، وإلا فإن كان مقصراً يكون ضامناً، وإلا فلا^(٤).

واحدة^(١).

وفي خبر سدير «ثلاث سنين»، وفي خبر زرارة «لكل ما مر به من السنين» والأخير شامل لسنتين، بل لسنة واحدة أيضاً، فيحمل الثلاث والخمس على مجرد المثال لا الخصوصية.

(١) لخبر سدير، وزرارة - المتقدمان - ففي الأول «يزكيه لسنة واحدة» وفي الآخر «زكاة لعام واحد» المحمول كل منهما على الندب جمعاً وإجماعاً.
 (٢) لإطلاق خبر زرارة، ولكنه مشكل جموداً على لفظ الجمع الذي أقله اثنان إلا أن يقال: إن معنى قوله ﷺ: «لكل ما مر به من السنين» أي: لكل سنة مرت به، ولكن لا يستحب التعدد إجماعاً وإنما استحب زكاة واحدة فقط، فيشمل الحديث السنة الواحدة أيضاً، مع أن الاستحباب مبني على المسامحة، فيشمل السنة الواحدة أيضاً، لأنها من مجرد التصديق المطلوب على كل حال واستقر ذلك في الجواهر فراجع.

(٣) لثبوت المقتضي للوجوب وفقد المانع عنه، فتشمله الأدلة لا محالة.
 (٤) أما الضمان مع التقصير، فيدل عليه - مضافاً إلى ظهور الإجماع وما دلّ على ضمان الأمين مع التفريط - جملة من الأخبار منها صحيح ابن مسلم: «رجل بعث بزكاة ماله لتقسم فضاعت، هل عليه ضمانها حتى تقسم؟ فقال ﷺ: إذا وجد لها موضعاً فلم يدفعها إليه فهو لها ضامن حتى يدفعها، وإن لم يجد لها من يدفعها إليه فبعث بها إلى أهلها، فليس عليه ضمان، لأنها قد خرجت من يده»^(٢).

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

(مسألة ١٦): الكافر تجب عليه الزكاة^(١)، لكن لا تصح منه إذا

وفي خبر زرارة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بعث إليه أخ له زكاته ليقسمها فضاغت فقال عليه السلام: ليس على الرسول، ولا على المؤدي ضمان، قلت: فإن لم يجد لها أهلاً ففسدت وتغيرت أيعمنها؟ فقال عليه السلام: لا، ولكن إذا عرف لها أهلاً فعبطت أو فسدت فهو لها ضامن حتى يخرجها»^(١).

وأما عدم الضمان مع عدم التقصير، فلأصل، وظهور الإجماع وما تقدم من صحيح ابن مسلم.

(١) على المشهور المدعى عليه الإجماع، لعموم أدلة التكاليف الشامل له أيضاً، و مرجع هذا النزاع إلى أن التكاليف بالنسبة إلى الكفار هل يكون أصل تشريعها مشروطة شرعاً بالإيمان - كاشتراط الحج بالاستطاعة مثلاً؟ أو أنها مطلقة بالنسبة إليهم - كإطلاقها بالنسبة إلينا؟ مقتضى الأصل عدم التقييد، كما هو الشأن في كل قيد شك فيه بالنسبة إلى كل حكم من الأحكام. نعم، صحة خصوص العبادات واجبة كانت أو مندوبة مشروطة بالإيمان على إشكال في مثل التبرعات، والصدقات المندوبة، والخيرات ونحوها، بل الظاهر عدم اعتبار الإيمان في صحتها و ترتيب الأجر عليها في الجملة، ويدل على تكليف الكفار بالزكاة خصوص قوله تعالى ﴿وَيَلِّ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(٢) و قوله تعالى ﴿لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ﴾^(٣) و احتمال أن المراد بها غير الزكاة المعهودة خلاف ظاهر الإطلاق.

كما أن الإشكال بأن الآية مكية والزكاة إنما شرعت في المدينة (مدفوع) بأن الآية في مقام الإخبار عن الحكم الواقعي سواء كان مشروعاً حين نزول الآية أم سيشرع بعد ذلك و إنما قدمت مقدمة لإظهار تشريعه بعد ذلك.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

(٢) سورة فصلت: ٦-٧.

(٣) سورة المدثر: ٤٣-٤٤.

وأما الإشكال على تكليف الكفار بالفروع مطلقاً بصحيح زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام): «أخبرني عن معرفة الإمام منكم واجبة على جميع الخلق؟ فقال (عليه السلام): إن الله بعث محمداً إلى الناس أجمعين رسولاً وحجة الله على جميع خلقه في أرضه فمن آمن بالله وبمحمد رسول الله واتبعه وصدقته، فإن معرفة الإمام منا واجبة عليه، ومن لم يؤمن بالله وبرسوله ولم يتبعه ولم يصدقته ويعرف حقهما، فكيف تجب عليهم معرفة الإمام؟!»^(١) فباطل، لأن غاية ما يدل عليه هذا الصحيح هو أن معرفة الإمام (عليه السلام) متأخرة رتبة عن معرفة الله ورسوله. وأما أن الكفار ليسوا بمكلفين بالفروع قبل إسلامهم فلا يدل عليه.

ثم إنه ليس المقام مما ورد فيه مطلق وقيد، فيدور أمر القيد بين رجوعه إلى الهيئة أو المادة، فيرجع إلى الهيئة، فتصير النتيجة أن أصل وجوب التكليف الفرعية وتشريعها مشروط بالإسلام، لما فيه:

أولاً: من أن أصل هذا البحث ساقط، للملازمة بين الهيئة والمادة في التحقق، وإنما التفكيك يكون في فرض العقل، والفروض العقلية ليست مناطاً للأحكام الشرعية.

و ثانياً: أنه على فرض صحته إنما يجري فيما إذا كان هناك قيد ثابت متحقق بالفعل لا ما إذا لم يكن كذلك وكان من مجرد التخيل والقول بلا دليل. هذا مع أن خطاب الزكاة من سنخ خطاب الوضع وهو غير مختص بالمسلمين، مع أن الإسلام عبارة عن القول والعمل، كما في جملة من الأخبار^(٢) فنفس أدلة وجوب الإسلام يتضمن وجوب الفرعيات عليه ولكن مترتباً كترتب المشروط على الشرط، والأجزاء الأخيرة على الجزء الأول.

ثم إن حديث الجب لا يجري فيما كان من حقوق الناس، بل مقتضى بعض الأخبار عدم جريانه في الحدود أيضاً^(٣) مع أن حديث الجب لا يعمل بإطلاقه إلا فيما

(١) سبق الكلام حول الرواية في ج ٧ صفحة: ٢٨٩.

(٢) راجع أصول الكافي ج: ٢ صفحة: ٢٧ ط: طهران.

(٣) راجع باب: ٢٩ وغيره من أبواب مقدمات الحدود.

أدّاها^(١). نعم، للإمام عليه السلام أو نائبه أخذها منه قهراً^(٢) و لو كان قد أتلّفها فله أخذ عوضها منه^(٣).
(مسألة ١٧): لو أسلم الكافر بعد ما وجبت عليه الزكاة سقطت عنه^(٤).

عمل به الأصحاب. وقد تقدم الكلام في حديث الجب^(١) مفصلاً.

(١) لأنّها عبادة ولا تصح العبادات من الكافر مطلقاً إجماعاً.

(٢) لأنّ من أهمّ الأمور الحسبية التي يجب القيام بها على الإمام و نائبه إنّما هو أخذ حقوق الفقراء عمن استولى عليها و لهما الولاية على مثل هذه الحقوق أخذاً، و جمعاً، و إعطاءً و غير ذلك مما يتعلق بها، بل لا معنى لقيام الأمور الحسبية، و تنظيم أمور الرعية إلا إحقاق الحقوق و أخذ الحق ممن عليه و صرفه فيمن له. و يأتي في المسائل الآتية و فروع الختام بعض ما يناسب المقام.

(٣) لتحقيق ضمانه لها بالإتلاف. و حيث يمتنع عن الأداء فالحاكم يأخذ منه قهراً، لأنّه وليّ الممتنع.

و القول بالعدم مع الإتلاف كما نسب إلى جمع منهم الفاضلان، و الشهيدان، بل إلى المشهور لعدم تمكنه من الأداء فلا وجه لضمانه، فلا موضوع لأخذ الزكاة منه (مردود): أولاً بأنّه متمكن من الأداء بأن يسلم ثمّ يؤدي، و التمكن مع الوساطة تمكّن أيضاً. و ثانياً: بأنّ التمكن من الأداء شرط في الضمان بالتلف لا الإتلاف الذي يكفي فيه عموم قاعدة (اليد) تمكن من الأداء أم لم يتمكن.

و ثالثاً: بعد كون الأخذ تكليف الحاكم الشرعي يسقط البحث عن قدرة الكافر على الأداء و عدم قدرته عليه، فلا يبقى مجال لتطويل البحث في المقام كما عن بعض مشايخنا العظام و تبعه غيره.

(٤) على المشهور المدعى عليه الإجماع، لحديث الجب: «الإسلام يجب

ما قبله»^(٢).

وأشكل على الحديث أولاً: بضعف السند.

وفيه: أنه من المشهورات بين العامة و الخاصة و اعتمدوا عليه في موارد كثيرة من الفقه، مع أنه مطابق للمركزات العقلانية في جميع الملل. و الأديان، لأن كل من ترك ديناً و أخذ ديناً آخر لا يؤاخذ به الدين اللاحق بما فعل في دينه السابق فكيف بشرع الإسلام المبني على التسهيل و الامتنان.

و ثانياً: باختصاصه بخصوص قضاء الصلاة فلا يشمل غيرها.

وفيه: أنه من المرغبات إلى الإسلام و التسهيلات لمن دخل فيه، و مقتضى ذلك سقوط مثل الزكاة أيضاً، بل هي أولى بالسقوط فإنه لو طوّل بزكاة ما مضى من عمره في زمان كفره لنفر عن الإسلام مع ما عليه عامة الناس من شدة العلاقة بالماليات. و لنا أن نقول: إننا لا نأخذ بعموم الحديث إلا فيما انجبر بعمل الأصحاب، و قد انجبر في الزكاة بالإجماع كما مرّ مراراً.

و ثالثاً: بأنه من الأدلة الامتنانية، و سقوط الزكاة عنه خلاف الامتنان على الفقراء.

وفيه: أنه لا يلزم في الامتنانيات أن تكون امتنانية من كل جهة، مع أنه يمكن تدارك ما لم يصل إلى الفقراء بمصالح كثيرة تكون أهمّ منه بمراتب. منها تكثر عدد المسلمين، و زيادة شوكتهم و قوتهم، بل و ثروتهم، لأن الكافر الملي إذا أسلم تؤخذ منه الزكاة بعد إسلامه، فتصرف على الفقراء و سائر المصارف. و بهذا يجبر ما فات من سقوط الزكاة عنهم في زمان كفرهم.

و رابعاً: بأن العمل بعموم الحديث مستلزم لتخصيص الأكثر.

وفيه: أنه لا يعمل به إلا فيما اعتمد عليه الأصحاب و انجبر كما تقدم.

و خامساً: أنه معارض بما ورد في المخالف إذا استبصر من وجوب الزكاة عليه^(١).

وفيه: أنه لا وجه للتعارض، لاختلاف الموضوع.

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب مقدمة العبادات.

وإن كانت العين موجودة^(١)، فإنّ الإسلام يجب ما قبله.
 (مسألة ١٨): إذا اشترى المسلم من الكافر تمام النصاب^(٢) بعد تعلق الزكاة وجب عليه إخراجها.

و سادساً: أنّه قيل: إنّ الحديث ورد لبيان أنّ الشريعة الإسلامية ناسخة لجميع الشرائع، فلا ربط له بالمقام.
 وفيه: أنّه خلاف ظهوره وإن كان أحد محتملاته.
 (١) للجمود على إطلاق قوله ﷺ: «الإسلام يجب ما قبله»، الشامل لصورة وجود العين ولكنه مشكل، لظهور قوله ﷺ: «ما قبله» فيما لا أثر له فعلاً، فمقتضى الأصل بقاء الوجوب و وجوب الإخراج، ويأتي منه ﷺ في خمس المعادن اعتبار عدم بقاء العين.

لكن يمكن أن يقال: إنّ سيرة النبي ﷺ و خلفائه لم تكن على أخذ الزكاة من الكفار بعد إسلامهم مع بقاء العين في أيديهم إما قطعاً، أو استصحاباً و أنّ الحكم كان ابتلائياً بينهم، فمن هذه الجهة يمكن التفريق بين المقام و بين الخمس. ثمّ إنّّه قد أشكل على المقام: بأنّه لا وجه لتكليف الكفار بالفروع، إذ لا تصح منهم في حال الكفر و يسقط بعد الإسلام، فأيّ فائدة في التكليف.
 وفيه: أنّه يصح أخذ الحاكم الشرعيّ منه حال كفره، و يصح عقابه عليها لو مات كافراً و لم يؤخذ منه.

(٢) لإطلاق الأدلة، و عدم تحقق المسقط لها و لا اختصاص لها بتمام النصاب، بل يجري في بعضه أيضاً، كما لا اختصاص له بخصوص الشراء، بل يجري في مطلق الانتقالات. ويأتي ما ينفع المقام في مسألة ١٣١ من (فصل زكاة الغلات).

فصل في الأجناس التي تتعلق بها الزكاة

تجب الزكاة في تسعة أشياء^(١): الأنعام الثلاثة وهي: الإبل، والبقر، والغنم، والنقدين - وهما: الذهب والفضة - والغلات الأربع وهي: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، ولا تجب فيما عدا ذلك على الأصح^(٢): نعم، يستحب إخراجها من أربعة أنواع آخر.

فصل في الأجناس التي تتعلق بها الزكاة

(١) لإجماع المسلمين، بل الضرورة من الدين، ونصوص متواترة:

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن سنان: «لما نزلت آية - ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ - في شهر رمضان أمر رسول الله صلى الله عليه وآله مناديه فنادى في الناس إن الله تبارك وتعالى قد فرض عليكم الزكاة كما فرض عليكم الصلاة ففرض عليكم من الذهب، والفضة، والإبل، والبقر، والغنم، ومن الحنطة والشعير، والتمر، والزبيب، ونادى فيهم بذلك في شهر رمضان، وعفى لهم عما سوى ذلك»^(١).

ومنها: قول أبي عبد الله عليه السلام: «وضع رسول الله صلى الله عليه وآله الزكاة على تسعة أشياء: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والذهب، والفضة، والإبل، والبقر، والغنم وعفى رسول الله صلى الله عليه وآله عما سوى ذلك»^(٢) ونحوهما غيرهما.

(٢) لما تقدم من الصحيحين وغيرهما مما هي متواترة في نفي الوجوب عن غير التسعة، وللإجماع المحكي عن جمع منهم الشيخان والسيدان، فما يظهر من بعض

أحدها: الحبوب مما يكال أو يوزن^(١)، كالأرز، و الحمص، و الماش ٧

الأخبار من الوجوب محمول على الندب، جمعاً وإجماعاً كصحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «كل ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق فعليه الزكاة، وقال: جعل رسول الله صلى الله عليه وآله: الصدقة في كل شيء أنبتت الأرض إلا ما كان في الخضر و البقول، و كل شيء يفسد من يومه»^(١).

و لا بد من حمله على الندب بقرينة صحيحة الآخر عن أبي جعفر عليه السلام: «ما أنبتت الأرض من الحنطة و الشعير، و التمر، و الزبيب - إلى أن قال - و ليس فيما أنبتت الأرض شيء إلا في هذه الأربعة أشياء»^(٢).

و في بعض الأخبار الاستنكار، كخبر الطيار عن أبي عبد الله عليه السلام - الوارد في بيان الزكاة في تسعة أشياء - «فقلت: أصلحك الله فإن عندنا حباً كثيراً فقال عليه السلام: و ما هو؟ قلت الأرز قال: نعم، ما أكثره، فقلت أفيه الزكاة؟ فزبرني^(*) ثم قال: أقول لك إن رسول الله صلى الله عليه وآله عفى عما سوى ذلك و تقول إن عندنا حباً كثيراً أفيه الزكاة؟!!»^(٣).

ولو لا تسالم الأصحاب على الاستحباب لأشكل ذلك، لإمكان حملها على التقية كما عن المرتضى، و يشهد له خبر أبي بصير قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: هل في الأرز شيء؟ فقال عليه السلام: نعم. ثم قال عليه السلام إن المدينة لم تكن يومئذ أرض أرز فيقال فيه و لكنه قد جعل فيه، و كيف لا يكون فيه و عامة خراج العراق منه؟»^(٤) فما نسب إلى يونس، و ابن الجنيد من الوجوب لا وجه له.

(١) على المشهور، وقد ورد الكيل في جملة من النصوص منها: ما تقدم من

(١) و (٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٦ و ٨.

(*) زبره أي: انتهره.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ١٢.

(٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ١١.

صحيح زرارة، ومنها: صحيحه الآخر: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: في الذرة شيء؟ فقال لي: الذرة، و العدس، و السلت، و الحبوب فيها مثل ما في الحنطة و الشعير، و كل ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق التي يجب فيها الزكاة فعليه فيه الزكاة»^(١) و أما الوزن: فلم يرد إلا في رسالة المحكم و المتشابه عن تفسير النعماني: «و أما الوزن فمن الذهب و الفضة و سائر ما يوزن من أبواب سلع التجارات مما لا يدخل فيه العدد و الكيل»^(٢) مع أننا لا نحتاج إلى ذكر الوزن و وروده في النص، لأن الكيل طريق إلى الوزن المخصوص، و يشهد له قوله عليه السلام: «ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق التي يجب فيها الزكاة فعليه فيه الزكاة».

ثم إن مجموع نصوص الباب على أقسام ثلاثة:

الأول: مثل قوله عليه السلام: «ما كيل بالصاع فبلغ الأوساق فعليه فيه الزكاة»، و مثله قوله عليه السلام: «في الحبوب كلها زكاة»^(٣) لأن الحبوب من المكيل و ظاهرهما الاختصاص بالمكيل و قد تقدم ذكر الوزن أيضاً، فما لا يكال و لا يوزن لا تستحب فيه الزكاة.

الثاني: قوله عليه السلام: «جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة في كل شيء أنبت الأرض إلا ما كان في الخضر و البقول و كل شيء يفسد من يومه»^(٤) و مقتضاه استحباب الزكاة فيما أنبتت الأرض سواء كان من المكيل أم لا، و سياقه آب عن التخصيص مع بنائهم على عدم التخصيص في المندوبات خصوصاً في مثل الصدقة الراجعة مطلقاً، فيحمل على تأكيد الاستحباب بالنسبة إلى المكيل و الموزون مع ثبوت أصل النذب بالنسبة إلى كل ما أنبتت الأرض أيضاً.

الثالث: ما يستفاد منه قاعدة كلية وهي: أنه «لا زكاة فيما لا بقاء له» كقوله عليه السلام:

(١) و (٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ١٠ و ١.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ١٥.

(٤) الوسائل باب: ١١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٤.

«وكل شيء يفسد من يومه»^(١) و تدخل في هذه الكلية الثمار و الخضر بجميع أقسامهما و أشباههما، و مقتضى المفهوم ثبوت الاستحباب فيما له بقاء كالأزهار، و الزعفران، و الأشنان، و القطن، و الكتان، و نحوها و لكن ظاهرهم الإجماع على عدم الاستحباب فيها مع ورود النص في نفيها عن القطن، و الزعفران، و الأشنان^(٢) و إن أمكن حمل ذلك على نفي الوجوب لا أصل الرجحان، و يشهد له اقتصار الأصحاب على استثناء خصوص الخضر عن نفي الاستحباب.

و خلاصة القول في زكاة غير الأجناس التسعة المعروفة: أن الاحتمالات فيها ثلاثة - الأول: حمل ما ورد في زكاتها على التقية، فلا وجه لاستحباب الزكاة فيها أصلاً، و هذا الاحتمال حسن ثبوتاً و ضعيف إثباتاً عن سياق جملة منها، مع كثرة ما ورد في الترغيب إلى الصدقة، و كون تلك الحبوب في المراءى و المنظر من الفقراء، و إطلاق قوله ﷺ: «ملعون كل ما لا يزكى»^(٣) و هو يشمل جميع الأموال، و التخصيص بالتسعة إنما هو بالنسبة إلى الوجوب فقط لا أصل الرجحان، فيكون للعن مراتب بعضها تختص بالزكاة الواجبة، و بعضها تشمل غيرها. هذا مع أن الحمل على التقية إنما هو بعد عدم إمكان الجمع العرفي، و الحمل على الاستحباب من الجمع العرفي.

الثاني: استحباب الزكاة في غير التسعة المعروفة مما ذكر و هذا هو المتحصل من مجموع الأخبار بعد الجمع و الإجماع.

الثالث: الوجوب بالنسبة إلى مطلق الحبوب يجعل من النبي ﷺ، ثانياً، كما أن الصلاة كانت في أول النبوة ركعتان فزادت بقية الركعات يجعل النبي ﷺ ثانياً. و نسب هذا القول إلى يونس و شيخه ابن الجنيد. و هذا القول شاذ و مخالف للأصل و الإجماع، و موافق في الجملة مع العامة.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٦ و ٨.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٢٣.

والعَدَس، ونحوها، وكذا الثمار - كالتفاح والمشمش - ونحوهما^(١) دون

ثمَّ إِنَّ التَّعْبِيرَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ لِمَا لَا زَكَاةَ فِيهِ مِمَّا أَنْبَتِ الْأَرْضُ ثَلَاثَةٌ: ١ - (لَا يَكُونُ لَهُ بَقَاءٌ) - ٢ - «سَرِيعُ الْفَسَادِ» - ٣ - «يَفْسَدُ مِنْ يَوْمِهِ»^(١). وَالْأَخِيرُ أَخْصَّ مِنَ الْجَمِيعِ فَلَا يَدُّ مِنْ حَمْلِ الْبَقِيَّةِ عَلَيْهِ، وَالتَّفَاحُ وَجُمْلَةُ مِنَ الثَّمَارِ لَا يَفْسَدُ فِي الْيَوْمِ، بَلْ بَعْضُ أَقْسَامِ التَّفَاحِ يَبْقَى أَيَّاماً أَوْ شَهُوراً خُصُوصاً فِي الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ.

(١) لَكُونَهَا مِمَّا أَنْبَتِ الْأَرْضُ وَقَدْ نَسَبَ إِلَى الْمَشْهُورِ اسْتِحْبَابَهَا فِيهَا لِإِطْلَاقِ قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: «وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّدَقَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ أَنْبَتِ الْأَرْضُ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْخَضِرِ، وَالبَقُولِ، وَكُلِّ شَيْءٍ يَفْسَدُ مِنْ يَوْمِهِ»^(٢).

وَفِي صَحِيحِ زَرَارَةَ عَنْهُمَا عليهما السلام قَالَا: «عَفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَضِرِ؟ قَالَا: كُلُّ شَيْءٍ لَا يَكُونُ لَهُ بَقَاءٌ. الْبَقْلُ، وَالبَطِيخُ، وَالفَوَاكِهُ وَشَبِهُ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ سَرِيعَ الْفَسَادِ. قَالَ زَرَارَةُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام هَلْ فِي الْقَضْبِ شَيْءٌ؟ قَالَ: لَا»^(٣).

وَالْقَضْبَةُ: الرُّطْبَةُ، وَفِي خَيْرِ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ: «قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام إِنَّ لَنَا رُطْبَةً وَارْزَا، فَمَا الَّذِي عَلَيْنَا فِيهِمَا؟ فَقَالَ عليه السلام: أَمَّا الرُّطْبَةُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ فِيهَا شَيْءٌ»^(٤).

وَفِي صَحِيحِ ابْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْخَضِرِ فِيهَا زَكَاةٌ وَإِنْ يَبِيعُ بِالْمَالِ الْعَظِيمِ؟ فَقَالَ: «لَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»^(٥).

وَأَمَّا صَحِيحُ الْحَلْبِيِّ قَالَ: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مَا فِي الْخَضِرِ؟ قَالَ: وَمَا هِيَ؟ قُلْتُ: الْقَضْبُ وَالبَطِيخُ وَمِثْلُهُ مِنَ الْخَضِرِ قَالَ عليه السلام: لَيْسَ

(١) رَاجِعْ جَمِيعَهَا فِي الْوَسَائِلِ بَابُ: ١١ مِنْ أَبْوَابِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ حَدِيثُ: ٤ وَ ٩ وَغَيْرُهُمَا.

(٢) الْوَسَائِلُ بَابُ: ١١ مِنْ أَبْوَابِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ حَدِيثُ: ٤.

(٣) (٤) (٥) الْوَسَائِلُ بَابُ: ١١ مِنْ أَبْوَابِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ حَدِيثُ: ٩ وَ ٥.

الخضر و البقول - كالقت و الباذنجان و الخيار و البطيخ و نحوها - (١).

الثاني: مال التجارة على الأصح (٢).

عليه شيء - إلى أن قال - و عن الغضاة من الفرسك (*) و أشباهه فيه زكاة؟ قال ﷺ: لا، قلت فتمنه؟ قال ما حال عليه الحول من ثمنه فزكه (١) فيمكن حمله على نفي تأكد الاستحباب، أو على ما كان مما يفسد في اليوم.

و أما خبر المهدي: قال: «سألت أبا الحسن ﷺ عن القطن و الزعفران عليهما زكاة؟ قال: لا» (٢) و كذا خبر يونس قال: «سألت أبا الحسن ﷺ عن الأشنان فيه زكاة؟ فقال: لا» (٣) فلا يد من حملهما على نفي الوجوب و إلا لكان مخالفاً للمشهور، فلا بد و أن يطرح من جهة الإعراض، مضافاً إلى قصور السند. (١) نصّاً، و إجماعاً و جميع ذلك داخل في تلك القاعدة الكلية.

فرع: لو أمكن بقاء ذلك كله بالوسائل الحديثة العصرية، فمقتضى الأصل عدم الاستحباب بعد صحة دعوى انصراف الأدلة عن ذلك، و ظهورها فيما إذا كان استعداد البقاء بالذات لا بالعلاج.

(٢) لجملة من الأخبار:

منها: خبر سماعة قال: «سألته عن الرجل يكون عنده المتاع موضوعاً فيمكث عنده السنة و الستين و أكثر من ذلك قال: ليس عليه زكاة حتى يبيعه، إلا أن يكون أعطى به رأس ماله فيمنعه من ذلك التماس الفضل فإذا هو فعل ذلك وجبت فيه الزكاة» (٤).

(*) الغضاة: الطري. و الفرسك: ضرب من الخوخ.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٢ و ٦ و ٨.

(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٦.

وفي صحيح ابن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى متاعاً فكسد عليه متاعه و قد زكى ماله قبل أن يشتري المتاع متى يزكيه؟ فقال: إن كان أمسك متاعه يبتغي به رأس ماله فليس عليه زكاة، وإن كان حبسه بعد ما يجد رأس ماله فعليه الزكاة بعد ما أمسكه بعد رأس المال - الحديث -^(١) ونحوهما غيرهما.

و نسب إلى المشهور العمل بهذه الأخبار و حملوها على الندب بقريئة أخبار أخرى ظاهرة في نفي الوجوب منها قول أبي عبد الله عليه السلام: «ليس في المال المضطرب به زكاة، فقال له إسماعيل ابنه: يا أبت جعلت فداك أهلكت فقراء أصحابك، فقال: أي بني حق أراد الله أن يخرجك فخرج»^(٢) بل يظهر من صحيح زرارة - قال: «كنت قاعداً عند أبي جعفر عليه السلام و ليس عنده غير ابنه جعفر عليه السلام فقال: يا زرارة إن أبا ذر و عثمان تنازعا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال عثمان: كل مال من ذهب أو فضة يدار به، و يتجر به ففيه الزكاة إذا حال عليه الحول، فقال أبو ذر: أما ما يتجر به أو دير و عمل به فليس فيه زكاة إنما الزكاة فيه إذا كان ركازاً أو كنزاً موضوعاً، فإذا حال عليه الحول ففيه الزكاة، فاختصما في ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال صلى الله عليه وآله: القول: ما قال أبو ذر» - إن عدم الوجوب كان معهوداً بين خواص أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله من زمن النبي، و لكن ذلك لا ينافي الاستحباب لدليل آخر، و لا وجه لحمل ما دلّ على الوجوب على التقيّة كما عن الكاشاني، و الحقائق، لأنّه بعد عدم إمكان الجمع العرفي و المفروض إمكانه و هو حمل الوجوب على مطلق الرجحان.

فرع: استحباب الزكاة المستحبة حكم تكليفي محض، لأصالة عدم تعلق حق الفقراء بالعين ملكاً أو حقاً بعد عدم ظهور أدلته في ذلك و ليس كالزكاة الواجبة

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٣.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٥ و ١.

الثالث: الخيل الإناث^(١) دون الذكور، و دون البغال، و الحمير، و الرقيق^(٢).

الرابع: الأملاك و العقارات التي يراد منها الاستئناء، كالبلستان و الخان، و الدكان، و نحوها^(٣).

متعلقة بالعين على ما يأتي من التفصيل و إن كان مقتضى بعض الأخبار^(١) أنها كالزكاة الواجبة و لكن إجراء أحكام ذلك مشكل جداً.

(١) للنص، و الإجماع، ففي صحيح زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام هل في البغال شيء؟ فقال: لا، فقلت: كيف صار على الخيل و لم يصير على البغال؟ فقال عليه السلام: لأن البغال لا تلتحق و الخيل الإناث ينتجن، و ليس على الخيل الذكور شيء قلت: فما في الحمير؟ قال عليه السلام: ليس فيها شيء»^(٢) ومثله غيره.

(٢) للأصل، و ما تقدم من صحيح زرارة، و لقوله عليه السلام: «ليس على الرقيق زكاة إلا رقيق يبتغي به التجارة»^(٣) و يأتي في (فصل ما يستحب فيه الزكاة) ما ينفع المقام.

(٣) لظهور الإجماع و لم يوجد عليه دليل سوى ذلك، و هو يكفي بناء على التسامح في الاستحباب و لو لم ينسب إلى حديث، بل كان من مجرد فتوى الأصحاب، و لا بأس به خصوصاً في الصدقات الراجعة ذاتاً. هذا إذا لم ينطبق عليها مال التجارة و إلا فتشملها أدلة استحباب الزكاة فيها كما هو معلوم.

(١) تقدم في صفحة: ٥٣.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٢.

(مسألة ١): لو تولد حيوان بين حيوانين يلاحظ فيه الاسم^(١) في تحقق الزكاة و عدمها، سواء كانا زكويين أو غير زكويين أو مختلفين، بل سواء كانا محللين أو محرّمين أو مختلفين. مع فرض تحقق الاسم حقيقة، لا أن يكون بمجرد الصورة، ولا يبعد ذلك فإنّ الله قادر على كل شيء.

(١) لدوران الأحكام مدار الأسماء والعناوين الخاصة التي يستكشف منها الحقائق النوعية المخصوصة في الشرعيات والتكوينيات.

(فصل في زكاة الأنعام الثلاثة)

ويشترط في وجوب الزكاة فيها - مضافاً إلى ما مرّ من الشرائط العامة -
أمور:

الأول: النصاب و هو في الإبل اثنا عشر نصاباً^(١).

الأول: الخمس و فيها شاة.

الثاني: العشر، و فيها شاتان.

الثالث: خمسة عشر، و فيها ثلاث شياه.

الرابع: العشرون، و فيها أربع شياه.

الخامس: خمس و عشرون، و فيها خمس شياه.

السادس: ست و عشرون، و فيها بنت مخاض، و هي الداخلة في السنة الثانية.

السابع: ست و ثلاثون، و فيها بنت لبون، و هي الداخلة في السنة الثالثة.

الثامن: ست و أربعون و فيها حقة، و هي الداخلة في السنة الرابعة.

التاسع: إحدى و ستون، و فيها جذعة، و هي التي دخلت في السنة الخامسة.

(فصل في زكاة الأنعام الثلاثة)

(١) للنصوص المستفيضة، و إجماع المسلمين، ففي صحيح زرارة - الذي هو من محكمات أخبار الباب - عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ليس فيما دون الخمس من الإبل شيء، فإذا كانت خمساً ففيها شاة إلى عشرة، فإذا كانت عشراً ففيها

شأتان، فإذا بلغت خمسة عشر ففيها ثلاث من الغنم، فإذا بلغت عشرين ففيها أربع من الغنم، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها خمس من الغنم، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض إلى خمس و ثلاثين، فإن لم يكن عنده ابنة مخاض، فابن لبون ذكر، فإن زادت على خمس و ثلاثين بواحدة ففيها بنت لبون إلى خمس و أربعين، فإن زادت واحدة ففيها حقة - وإنما سميت حقة لأنها استحققت أن يركب ظهرها - إلى ستين، فإن زادت واحدة ففيها جذعة إلى خمس و سبعين، فإن زادت واحدة ففيها ابنتا لبون إلى تسعين، فإن زادت واحدة فحقتان إلى عشرين و مائة، فإن زادت على العشرين و المائة واحدة، ففي كل خمسين حقة، و في كل أربعين ابنة لبون»^(١)

و مثله صحيح أبي بصير و لكن فيه بعد العشرين و مائة: «فإذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة»^(٢) و مثله صحيح ابن الحجاج إلا أن فيه بعد التسعين: «فإذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة»^(٣) كما في الكافي، و في التهذيب زاد بعد قوله ﷺ إلى تسعين «فإذا زادت واحدة ففيها حقتان إلى عشرين و مائة» و لم يتعرض لشيء آخر.

و الظاهر رجوع الكل إلى شيء واحد و إنما القصور في التعبير، و لكن في صحيح الفضلاء عنها ﷺ إسقاط الواحدة في نصب الإبل كلها إلا في المائة و عشرين كما في قوله ﷺ: «فإذا زادت واحدة على عشرين و مائة ففي كل خمسين حقة»، فيخالف الجمع.

و أجيب عنه بوجوه:

منها: الحمل على التقية، لكون ذلك مذهب العامة.

و منها: أن السقوط من النسخ، لوجود الزيادة في بعض النسخ الصحيحة كما في معاني الأخبار^(٤).

و منها: أن الإسقاط كان لمعلومية النصب، فأسقط اقتصاراً. و على أي تقدير

(١) و (٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١ و ٢.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ٤ و ٧.

العاشر: ست و سبعون^(١) و فيها بنتا لبون.

الحادي عشر: إحدى و تسعون، و فيها حقتان.

الثاني عشر: مائة و إحدى و عشرون^(٢) و فيها في كل خمسين حقة، و في كل أربعين بنت لبون^(٣) بمعنى أنه

لا أثر للإسقاط بعد معلومية نصب الإبل و تعارفها في كل عصر، فلا تصلح صحيحة الفضلاء لمعارضة غيرها الذي اعتمد عليه المشهور قديماً و حديثاً، فلا وجه لما نسب إلى ابن أبي عقيل، و ابن الجنيد من إيجابهما بنت مخاض في الخمس و العشرين تمسكاً بهذه الصحيحة قالوا عليه السلام: «في صدقة الإبل في كل خمس شاة إلى أن تبلغ خمساً و عشرين، فإذا بلغت ذلك ففيها ابنة لبون»، فأسقط النصاب السادس. وعن المرتضى رحمته الله أن الإجماع تقدم على ابن الجنيد وتأخر عنه.

(١) على المشهور المنصوص، كما تقدم في صحيح زرارة، و نسب إلى الصدوقين أنها إذا بلغت إحدى و ستين ففيها جذعة إلى ثمانين، فإن زادت واحدة، ففيها شيء، و لم يعرف له مدرك غير الفقه الرضوي^(١) و في أصل اعتباره كلام، فكيف بما إذا كان مخالفاً للمشهور و لنصوص معتبرة معمول بها عند الأصحاب.

(٢) على المشهور المنصوص، و نسب إلى الانتصار عدم تغير الفرض من إحدى و تسعين إبل بلوغ مائة و ثلاثين، و نسبه إلى أفراد الإمامية مع أنه عليه السلام ادعى الإجماع على خلافه في الناصريات، فكيف يعتمد على إجماع الانتصار مع مخالفة ناقله له.

(٣) نسب إلى المشهور إطلاق التخيير في النصاب الأخير و لو كان ما اختاره أكثر عفواً من غيره، فيجوز في المائة و الأربعين الاحتساب بخمسينين، و في المائة و خمسين بثلاث أربعينيات جموداً على قوله عليه السلام: «في كل خمسين حقة،

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ٣.

يجوز^(١) أن يحسب أربعين أربعين و فيها في كل منها بنت لبون أو خمسين خمسين و في كل منها حقة، و يتخير بينهما مع

وفي كل أربعين بنت لبون^(٢).

وفيه - أولاً: إنه خلاف ظاهر الإطلاق، فإن مقتضاه سببية كل خمسين فرض تحققه للحقة، و سببية كل أربعين فرض تحققه لبنت لبون سواء كان الجمع بالأربعين أم بالخمسين أو بالاختلاف. و عليه، فلا يلزم عفو إلا فيما بين العقود و هو عفو مطلقاً.

و ثانياً: أن قوله ﷺ بعد بيان النصاب الكلّي: «ليس على النيف شيء و لا على الكسور شيء»^(٣) ظاهر في أن العفو منحصر بهما إذ الأول ما بين العقدين و الأخير من الواحد إلى الخمسة، و منها إلى العشرة، و منها إلى خمسة عشر و هكذا، وبناءً على ما نسب إلى المشهور يلزم كون مورد العفو أزيد منها كما لا يخفى. و ثالثاً: قد ورد في نصاب الكلّي في البقر ما هو نظير ذلك ففي خبر الأعمش بعد نصاب التسعين: «ثم بعد ذلك تكون في كل ثلاثين بقرة تبيع، و في كل أربعين مسنة»^(٤) و المشهور فيه لزوم مراعاة الاستيعاب مطلقاً، بل ادعي الإجماع عليه و عدم جواز التخيير المطلق، و مثله صحيح الفضلاء، «فإذا بلغت عشرين و مائة ففي كل أربعين مسنة»^(٥) بناءً على أنه من ذكر أحد فردي التخيير، فلا وجه للفرق بالتفكيك في النصاب الكلّي بين نصاب الإبل و نصاب البقر مع وحدة التعبير بهما، بل ظاهر الأصحاب لزوم الاستيعاب في البقر حتى قبل دخول النصاب الأخير كما يأتي.

(١) هذا هو التخيير المطلق المنسوب إلى المشهور و قد تقدم ضعفه، بل يتعين الحساب بالأربعين إن انطبق تمام النصاب عليه، أو بخمسين إن كان كذلك أو بهما

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٤ من أبواب زكاة الأنعام.

المطابقة لكل منهما، أو مع عدم المطابقة لشيءٍ منهما، و مع المطابقة لأحدهما الأحوط مراعاتها، بل الأحوط مراعاة الأقل عفواً^(١)، ففي المائتين يتخير بينهما لتحقيق المطابقة لكل منهما وفي المائة وخمسين الأحوط اختيار الخمسين^(٢)، وفي المائتين وأربعين الأحوط اختيار الأربعين^(٣)، وفي المائتين وستين يكون الخمسون أقل عفواً^(٤)، وفي المائة وأربعين يكون الأربعون أقل عفواً^(٥).

(مسألة ١): في النصاب السادس إذا لم يكن عنده بنت مخاض يجزئ عنها ابن اللبون^(٦)، بل لا يبعد إجزاؤه عنها اختياراً أيضاً^(٧) وإذا لم يكونا

مخاً إن انطبق عليهما.

(١) بناءً على ما قلناه لا يتصور أقل عفواً فيما بين العقود وهو عفو مطلقاً على كل تقدير، لقوله ﷺ: «ليس على النيف شيء».

(٢) بل هو المتعين، لشمول إطلاق الدليل لهما مجتمعاً أيضاً كشموله لحال الانفراد.

(٣) بل المتعين، فيختار ستة أربعينات، أو أربع خمسينات وأربعين واحد.

(٤) بل يحسب بخمسينين وأربع أربعينات.

(٥) يحسب بخمسينين وأربعين واحد.

فائدة: تسمى الإبل في السنة الأولى: حوار، وفي السنة الثانية: ابن مخاض. وفي السنة الثالثة: ابن لبون، وفي الرابعة: تسمى الذكر حقاً، والأنثى حقة، وفي الخامسة: جذعاً، وفي السادسة: ثنياً، وفي السابعة: رباعاً، وفي الثامنة: سديساً، وفي التاسعة: بازلاً، وفي العاشرة: مختلفاً.

(٦) لما تقدم من قول أبي جعفر ﷺ في صحيح زارة: «فإن لم يكن عنده ابنة مخاض فابن لبون»^(١) وقد أفتى المشهور بذلك أيضاً.

(٧) نسب ذلك إلى المشهور، لقيام علو السن مقام الأنوثة، ولأنه لو كان

معاً عنده يتخير في شراء أيهما شاء^(١)
 وأما في البقر فنصابان^(٢):
 الأول: ثلاثون وفيها تبيع أو تبيعة^(٣)،

لا اعتبار بنت مخاض موضوعية خاصة لأمر^ﷺ باشترائها، فيعلم من ذلك أنَّ الحكم مبني على التسهيل والتيسير خصوصاً في الزكاة التي ورد فيها من الإرفاق بالمالك ما ورد - كما سيأتي - ولكن الأحوط أن يكون بعنوان القيمة، لأنَّ ظاهر التعليق يقتضي عدم إجزاء البدل مع التمكن من المبدل إلا أنَّ الشأن في أنَّ التعليق من باب الإلزام، أو من مجرد الاحتمال.

(١) لأصالة البراءة عن التعيين. وتوهم: أنَّه متمكن من شراء بنت مخاض فلا يصدق قوله^ﷺ: «فإن لم يكن عنده ابنة مخاض فابن لبون».

مدفوع: بأن ظاهر الصحيح وجود بنت مخاض عنده فعلاً ولا يشمل صورة إمكان تحصيله، فيصدق حينئذ ليس عنده ابنة مخاض، فيتحقق موضوع الاجتزاء بابن لبون أيضاً.

(٢) لإجماع الفقهاء، وصحيح الفضلاء: «في البقر في كل ثلاثين بقرة تبيع حولي وليس في أقل من ذلك شيء، وفي أربعين بقرة مسنة - إلى أن قال^ﷺ - : فإذا بلغت ستين ففيها تبيعان إلى السبعين، فإذا بلغت السبعين ففيها تبيع ومسنة إلى الثمانين، ففي كل أربعين مسنة إلى تسعين، فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث تباع حوليات، فإذا بلغت عشرين ومائة ففي كل أربعين مسنة»^(١) فيستفاد منه وما تقدم من خبر الأعمش أنَّ في البقر نصابان كليان أي: كل ثلاثين ففيه تبيع، وكل أربعين ففيه مسنة.

(٣) للإجماع، ولأولوية التبيعة من التبيع، ولاشتمال صحيح الفضلاء على

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١.

وهو ما دخل في السنة الثانية^(١).

الثاني: أربعون، وفيها مسنة^(٢) وهي: انداخلة في السنة الثالثة^(٣). و فيما زاد يتخير^(٤) بين عدّ ثلاثين ثلاثين و يسعطي تسبيعا أو تسبيعة، و أربعين

التخير بين التبع و التبعية على ما رواه في السعتر^(١)، و في الخلاف إرسال الأخبار بذلك^(٢) و تقدم في صحيح الفضلاء: «فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث تباع حويلات».

(١) لظهور اتفاق الأصحاب عليه، و استشهد له أيضاً بما تقدم في الصحيح من وصف التبع بالحوالي، فإن المنساق منه تمام الحول و الدخول في الثانية لا الإشراف على الإتمام، و بصحيح حمران - كما في الجواهر - «التبع ما دخل في الثانية»، و لكنه غير موجود في كتب الأحاديث فيما تفحصت عاجلاً.

(٢) لما تقدم في الصحيح، مضافاً إلى ظهور الاتفاق، فلا وجه لما نسب إلى المنتهى من أجزاء المسن.

(٣) أرسل ذلك إرسال المسلمات من غير نقل خلاف فيه و هذا هو عمدة الدليل، و استشهد له أيضاً بما روي عن النبي ﷺ: «المسنة هي الثانية فصاعداً»^(٣) بناءً على أن الثانية ما تمت له السنتان و دخل في الثالثة، و لكن صرح الشيخ رحمه الله في الهدي بأن الشئ من البقر ما دخل في الثانية و يأتي في كتاب الحج بعض الكلام.

(٤) الظاهر لزوم الاستيعاب هنا بلا ظهور خلاف فيه، فيعد الستون بالثلاثين، و السبعون بها و بالأربعون معاً، و الثمانون بالأربعين، و التسعون بالثلاثين، و المائة بالثلاثين و الأربعين. و يتخير لو حصل الاستيعاب لكل منهما كالمائة

(١) راجع المعتبر صفحة: ٢٦٠.

(٢) الخلاف ج: ١ صفحة: ٣٠٦ ط: ٢ - طهران.

(٣) أوردها الشيخ في المبسوط في فصل مناسك منى.

أربعين و يعطي مسنة.

و أما في الغنم فخمسة نصب^(١):

والعشرين، فيتخير بين ثلاث أربعينات، أو أربع ثلاثينات مع مراعاة عدم العفو إلا في النيف والكسور كما في الإبل.

(١) لصحيح الفضلاء عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السلام في كل أربعين شاة، شاة و ليس في ما دون الأربعين شيء، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ العشرين و مائة، فإذا بلغت عشرين و مائة ففيها مثل ذلك شاة واحدة، فإذا زادت على مائة و عشرين ففيها شاتان، و ليس فيها أكثر من شاتين حتى تبلغ مائتين، فإذا بلغت المائتين، ففيها مثل ذلك، فإذا زادت على المائتين شاة واحدة ففيها ثلاث شياه، ثم ليس فيها شيء أكثر من ذلك حتى تبلغ ثلاثمائة، فإذا بلغت ثلاثمائة ففيها مثل ذلك ثلاث شياه، فإذا زادت واحدة ففيها أربع شياه حتى تبلغ أربعمائة فإذا تمت أربعمائة كان على كل مائة شاة و سقط الأمر الأول، و ليس على ما دون المائة بعد ذلك شيء، و ليس في النيف شيء، و قالوا كل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه، فإذا حال عليه الحول وجب عليه^(١).

و هذا الصحيح من محكمات أخبار الباب سنداً و دلالة و رواه أعظم الفضلاء و هو المشهور بين الفقهاء، و ادعي عليه الإجماع، و مخالف للجمهور أيضاً، فاجتمع فيه جميع شرائط الحجية، فلا بد من رد غيره إليه أو طرحه، كصحيح ابن قيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ليس في ما دون الأربعين من الغنم شيء، فإذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين و مائة فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى المائتين، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث من الغنم إلى ثلاثمائة، فإذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة - الحديث -»^(٢).

فأهمل فيه النصاب الرابع، و الظاهر أن الإهمال لأجل الاكتفاء بذكر البعض

عن الكلّ، مع أنّ في الإجمال - في قوله ﷺ: «فإذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة» و عدم التعرض للتفصيل - نكتة ظاهرة في التعمد في الإجمال و معهوديته و بيانه في صحيح الفضلاء، و اشتهاؤه بين الرواة فلا معارضة بينهما، فلا وجه لما نسب إلى الصدوق و الحلبيّ، و العلامة من العمل بمضمونه، لأنّه من الأخذ بالمرجوح من الدليلين مع وجود الراجح في البين.

ثمّ إنّّه لا بدّ من الإشارة إلى أمور:

الأول - قد أشكل على صحيح الفضلاء باشتماله على ما لا يقول به أحد، فقوله ﷺ: «ليس فيما دون الأربعين شيء ثمّ ليس فيها شيء حتى تبلغ عشرين و مائة ففيها شاتان» و هو مخالف للنص و الفتوى، لاتفاق الكل على اشتراط زيادة الواحدة.

وفيه: أنّه على بعض نسخ التهذيب فقط، و أما الكافي و الاستبصار، و سائر مجامع الحديث مشتملة على اعتبار زيادة الواحدة - كما تقدم - و نعم ما قال في الحقائق: «لا يخفى على من له أنس بالتهذيب ما وقع للشيخ فيه من التحريف و الزيادة و النقصان في المتن و الأسانيد كما تقدم التنبيه عليه في مواضع من كتاب الصلاة».

الثاني: قد اشتمل صحيح قيس على ما لا يقول به الأصحاب فهو ساقط من هذه الجهة أيضاً كقوله ﷺ: «و لا تؤخذ هرمة و لا ذات عوار إلا أن يشاء المصدق، و لا يفرق بين مجتمع، و لا يجمع بين متفرق و يعد صغيرها و كبيرها»^(١) وفيه: أنّ التفكيك في حديث واحد بالعمل ببعض جمالاته و طرح بعضها الآخر لا بأس به، فلا إشكال عليه من هذه الجهة و إن أشكلنا عليه من جهة أخرى.

الثالث: ما الحكمة في زيادة الواحدة في جملة من نصب الغنم و الإيل؟. أقول: لا يتصور حكمة إلا الإرفاق بالمالك و الإحسان إليه و التخفيف عنه مهما أمكن.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ٣ و باب: ١١ منها حديث: ١.

الأول: أربعون وفيها شاة^(١).

الثاني: مائة وإحدى وعشرون، وفيها شاتان.

الثالث: مائتان وواحدة، وفيها ثلاث شياه.

الرابع: قد اتحدت الفريضة في النصاب الرابع و الخامس من الغنم و في النصاب الثاني عشر و النصاب الثامن من الإبل فما وجد هذا الاتحاد مع اختلاف المورد فيهما؟.

أقول: لا اتحاد فيهما من كل جهة، لأنّ الأخير كليّ و الأول خاص بمورد. و تظهر الفائدة في الضمان، لأنّه إذا تلف واحد من الأربعمئة - مثلاً - بعد الحول بغير تفريط نقص من الواجب جزء من مائة جزء من شاة، و أمّا لو كانت ناقصة عن الأربعمئة و لو واحدة و تلف منها شيء لا ينقص من الواجب شيء ما دامت الثلاثمئة و واحدة موجودة لفرض وجود النصاب، و كون الزائد عفواً، و الفريضة إنّما تعلق بالنصاب لا بالعفو هكذا قالوا. و لكنه مشكل لأنّ مقتضى الإشاعة توزيع التالف على الحقيين و إن كان الزائد على النصاب عفواً و لا منافاة بينهما كما لا يخفى.

الخامس: هل الواحدة في مورد اعتبارها في النصب جزء أو شرط؟ مقتضى ظاهر الأدلة هو الأول، فلو تلفت الواحدة بعد الحول و قبل إمكان الأداء سقط من الواجب بحسبها.

و عن جمع - منهم المحقّقين، و الشهيدين - الثاني فلا يسقط بتلفها بعد الحول بغير تفريط، كما لا يسقط بتلف ما زاد عنها. و فيه: أنّه مبنيّ على الإشاعة في غير العفو بالخصوص، و أمّا على الإشاعة في جميع المال، فلا وجه لهذه الثمرة، كما أنّه لا وجه لاستظهار الاشتراط من الأدلة أصلاً.

(١) لما تقدم من الصحيحين، مضافاً إلى الإجماع، و نسب إلى الصدوقين (رحمهم الله) اعتبار زيادة واحدة و لا وجه له إلا الفقه الرضوي^(١) الذي لم يثبت اعتباره في نفسه، فكيف بما إذا خالف المشهور المنصوص بالصحيح من النصوص.

الرابع: ثلاثمائة و واحدة، و فيها أربع شياء.

الخامس: أربعمائة فما زاد، ففي كل مائة شاة و ما بين النصابين في الجميع عفو، فلا يجب فيه غير ما وجب بالنصاب السابق.

(مسألة ٢): البقر و الجاموس جنس واحد كما أنه لا فرق في الإبل بين العرب و البخاتي^(١)، و في الغنم بين المعز و الشاة و الضأن، و كذا لا فرق بين الذكر و الأنثى في الكل^(٢).

(مسألة ٣): في المال المشترك إذا بلغ نصيب كل منهم النصاب وجبت عليهم، و إن بلغ نصيب بعضهم وجبت عليه فقط، و إذا كان المجموع نصاباً، و كان نصيب كل منهم أقل لم يجب على واحد منهم^(٣).

(١) للنص، و الإجماع و قد تقدم في الإبل و البقر.

(٢) للإطلاق بعد صدق الاسم بالنسبة إلى الجميع - مضافاً إلى ظهور الاتفاق - و الاختلاف إنما هو في الصنف و هو لا يوجب الاختلاف النوعي كما هو واضح، و في صحيح زرارة عن أبي جعفر^(ع): «قلت له: في الجواميس شيء؟ قال^(ع): مثل ما في البقر»^(١) و في صحيح الفضلاء: «فما في البخت السائمة شيء؟ قال^(ع): مثل ما في الإبل العربية»^(٢).

(٣) أما الأول: فوجود المقتضي و فقد المانع بالنسبة إلى كل واحد، فتشمله الإطلاقات.

و أما الثاني: فلعدم شرط الوجوب بالنسبة إلى من لم تبلغ حصته النصاب، و تحققه بالنسبة إلى من بلغت فليعمل كل بوظيفته.

و أما الأخير: فلنقد الشرط بالنسبة إلى الجميع فلا وجه للوجوب، و عن أبي جعفر^(ع) - في المال المشترك - «ليس عليهم شيء حتى يتم لكل إنسان منهم مائتا درهم. قلت: وكذلك في الشاة، و الإبل، و البقر، و الذهب، و الفضة

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١.

(مسألة ٤): إذا كان مال المالك الواحد متفرقاً و لو متباعداً - يلاحظ المجموع^(١) فإذا كان بقدر النصاب وجبت و لا يلاحظ كل واحد على حدة.
 (مسألة ٥): أقلّ أسنان الشاة التي تؤخذ في الغنم و الإبل من الضأن الجذع، و من المعز الثني^(٢) و الأول ما كمل له سنة واحدة^(٣) و دخل في

وجميع الأموال؟ قال: نعم^(١) و قوله ﷺ مطابق للقاعدة و لا تعبد فيه بوجه.

(١) لإطلاق الأدلة، و للإجماع بقسميه. و أما قوله ﷺ في صحيح ابن قيس: «و لا يجمع بين متفرق»^(٢) فلا بدّ من حمله على المتفرق من حيث المالك لا الملك و إلا فلا بدّ من طرحه.

(٢) على المشهور المدعى عليه الإجماع فيهما، و في المرسل أنه ﷺ: «أمر عامله أن يأخذ الجذع من الضأن، و الثني من المعز»^(٣) و في خبر سويد بن غفلة: «أتانا مصدق رسول الله ﷺ و قال: نهينا أن نأخذ المراضع، و أمرنا أن نأخذ الجذعة و الثنية»^(٤) و الظاهر أنّ الأمر و الناهي هو رسول الله^(٥)، مع أنّه قد جرت عادة الشرع بتحديد الموضوعات المشككة العامة البلوى في موارد مختلفة - كالكر، و السفر، و الهدى و نحوها - و المقام مما يعم به البلوى، فلا بدّ من تحديد له، فالإكتفاء بمطلق ما يسمّى غنماً لا وجه له، مع أنّ ما ورد من التحديد في الهدى بالجذع^(٥) كما يأتي شاهد على ورود التحديد في المقام أيضاً.

(٣) قد اضطربت الكلمات في المقام، و في الهدى - الذي هو نظير المقام أيضاً.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ٣.

(٣) راجع غوالي اللثالي القسم الأول من الباب الثاني من الزكاة.

(٤) سنن أبي داود ج: ٢ صفحة: ٣٨ و سنن البيهقي ج: ٤ صفحة: ١٠٠.

(٥) راجع الوسائل باب: ١١ من أبواب ذبح الهدى.

ولا بدّ من تنقيح البحث تارة: بحسب الأصل العمليّ. وأخرى: بحسب الأدلة اللفظية. وثالثة: بحسب كلمات القوم من فقيهم ولغويهم، مع أنّ المسألة لا بدّ وأن يرجع فيها إلى الرعاة من أهل البوادي، لأنّهم أهل خبرة في ذلك - كما لا يخفى - فلا

موضوع في مثله لتطويل البحث.

أما الأولى: فالمسألة من صغريات الأقلّ والأكثر بناء على أنّ الأجذاع من مراتب السن، لأنّ وجوب ما تمّ له ستة أشهر معلوم، واعتبار غيره مشكوك فيرجع فيه إلى الأصل، كما في جميع موارد الأقلّ والأكثر.

واحتمال أنّ مراتب السن من المتباينين إن لوحظ كل واحد منها بحد نفسه. خلاف المأنوس في الأذهان، والمتعارف عند الإنسان. نعم، هو محتمل ثبوتاً وخلاف الانسباق المحاوري إثباتاً، والمدار في مجاري الأصول على الثاني دون الأول. وكذا بناءً على كون الأجذاع عبارة عن الحالة الخاصة أي: الوصول إلى الحالة التي تسقط فيها أسنانه اللبنية، إذ المراد بتلك الحالة تارة الحالة الاستعدادية القريبة من الفعلية. وأخرى الحالة الفعلية أي: سقوط الأسنان اللبنية كلّها، واعتبار الأولى معلوم بلا إشكال والأخيرة مشكوك فيها، فيرجع فيها أيضاً إلى الأصل بعد كون الشك في أصل التكليف، وكون أصل التشريع مردداً بين هذا وذاك، مع أنّ في كون المدار على الأجذاع الفعلية من كل جهة من الإحالة على المجهول، لاختلاف ذلك اختلافاً كثيراً بحسب الخصوصيات والجهات، فلا وجه لتوهم كون المقام من موارد الاحتياط، لأنّ الشك في أصل الجعل والتشريع لا في الفراغ بعد معلومية الحكم المشروع بحدوده وقيوده.

أما الثانية: فهي إما المطلقات وتوهم كونها في مقام بيان أصل التشريع لا وجه له بعد كون الحكم ابتلائياً بين الناس وعدم ورود تحديد صحيح فيه كما يأتي، ويشهد له عدم ورود التحديد في أسنان أصل النصب، وأما مرسل الصدوق الوارد في الهدي: «ويجزى من المعز والبقر الثني، وهو الذي له سنة ودخل في الثانية. ويجزى من الضأن الجذع لسنة»^(١) ومقتضى المطلقات كفاية ما كان لسنة أشهر، بل أقلّ،

(١) راجع الوسائل باب: ١١ من أبواب ذبح الهدي حديث: ١١.

الثانية، والثاني ما كمل له سنتان ودخل في الثالثة^(١). ولا يتعين عليه أن يدفع الزكاة من النصاب، بل له أن يدفع شاة أخرى^(٢) سواء كانت من ذلك البلد

ومقتضى قوله في المرسل (للسنة) أي: في سنة و هو يشمل ما كان لسته أشهر أيضاً، مضافاً إلى قصور سنده وموافقه في جزئه الأول لمذهب حنبل. وأما الأخير: فمن جمع - بل نسب إلى الأكثر التصريح كما في المتن، و عن آخرين أنه ما كان له سبعة أشهر، ونسب إلى المشهور. لكن الإجماع غير متحقق، والشهرة غير ثابتة، والدليل على القولين مفقود، فالمتعين هو الرجوع إلى الأصل والإطلاق، ومقتضاهما كفاية كونه سبعة أشهر - كما عن المشهور - إن تم الإجماع على عدم كفاية الأقل.

وأما قول اللغويين: فهي مختلفة أيضاً، فمن جمع منهم: أنه ما كمل له سنة، وعن بعض أنه ابن ثمان أشهر، وعن آخرين أنه ابن سبعة أشهر. وعن آخر أنه ابن ستة أشهر. والكل بلا دليل، مضافاً إلى عدم الدليل على اعتبار أصل قول اللغوي، فاللازم حينئذ الرجوع إلى الرعاة من أهل البوادي وكل من نشأ في تربية الأنعام، فإن حصل من قوله اطمينان عرفي فهو المتعين وإن قال اللغوي، بل الفقيه بخلافه وإلا فالمرجع هو الأصل والإطلاق، وطريق الاحتياط واضح خصوصاً في مثل هذه المسائل التي اختلفت فيها الأقوال.

(١) لتصريح جمع من أهل اللغة، بل مشهورهم بذلك، وبه صرح أيضاً في المبسوط، والتذكرة. وعن جمع من القدماء أنه ما دخل في الثانية وقد تقدم ذلك في مرسل الصدوق، وكل من قال إن الجذع ماله ستة أشهر، أو سبعة، أو ثمانية، أو تسعة يلزمه القول بكفاية الدخول في الثانية في الثاني، لأن الثاني بعد الجذع اتفاقاً والكلام فيه ما تقدم في الجذع من حيث الأصل والإطلاقات فلا نحتاج إلى الإعادة.

(٢) لظهور الإطلاق، والاتفاق، وسهولة الشريعة المقتضية للإرفاق، وظهور لأدلة في تعلق الحق بمالية المال لا بالخصوصية العينية، فكل مال أعطاه المالك زكاة فهو عين ما وجب عليه لا أنه بدله إلا إذا قصد ذلك، إذ البدلية قصدية لا أن تكون

أو غيره^(١)، وإن كانت أدون قيمة من أفراد ما في النصاب، وكذا الحال في الإيل و البقر، فالمدار في الجميع الفرد الوسط من المسمى^(٢)، لا الأعلى ولا الأدنى، وإن كان لو تطوع بالعالي أو الأعلى كان أحسن و زاد خيراً^(٣) والخيار للمالك لا الساعي، أو الفقير^(٤)، فليس لهما الاقتراح

قهرية انطباقية في نظائر المقام.

(١) للإطلاق، والإرفاق، وأصالة عدم اعتبار كون المدفوع من النصاب، أو من بلد المالك وهذا هو المشهور أيضاً، فما نسب إلى الشيخ - من اعتبار كونه من البلد، و إلى المحقق و الشهيد الثانيين من اعتبار ذلك في فريضة الإيل دون غيره - مخالف للأصل من غير ما يصلح للاعتماد بعد صدق الجذع و الثاني عليه عرفاً، و كذا في سائر الفرائض، و لعل نظرهم إلى مورد الاختلاف الموجب لعدم صدق الاسم، فيصير النزاع لفظياً.

(٢) لظهور الإطلاق، و بناء الشرع على التوسط و الإرفاق، فيجزى المتوسط و العالي و الداني، للصدق العرفي بالنسبة إلى الجميع. نعم، خرج الأخير بالدليل على تفصيل يأتي في [مسألة ٨].

(٣) لأنه زيادة في الصدقة و الزيادة فيها خير و حسنة سواء دفع الأعلى بعنوان الفريضة مطلقاً، أم قصد التبرع بما زاد على المتوسط و لو دفعه بعنوان قيمة المتوسط له استرجاع زيادة القيمة من الفقير إلا إذا تلفت العين و كان الفقير مغروراً.

(٤) للنص، و الأصل، و الاتفاق، و الإرفاق، و السهولة بالنسبة إلى المالك ففي صحيح بريد بن معاوية قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «بعث أمير المؤمنين مصداقاً من الكوفة إلى ياديتها فقال له: يا عبد الله انطلق و عليك بتقوى الله وحده لا شريك له، و لا تؤثرن دنياك على آخرتك - إلى أن قال: فاصدع المال صدعين، ثم خيرّه أي الصدعين شاء، فأيهما اختار فلا تعرض له، ثم اصدع الباقي صدعين ثم خيرّه فأيهما اختار فلا تعرض له، و لا تزال كذلك حتى يبقى ما فيه وفاء

عليه^(١)، بل يجوز للمالك أن يخرج من غير جنس الفريضة بالقيمة السوقية^(٢)، من النقيدين أو

لحق الله في ماله، فإذا بقي ذلك فاقبض حق الله منه وإن استقالك فأقله - الحديث^(٣). ونحوه غيره، و ظهور مثل هذه الأخبار في تخيير المالك مما لا ينكر وإن ورد في بيان تكليف الساعي، فما نسب إلى الشيخ من أنَّ للساعي معارضة المالك، واقتراحه بالقرعة ضعيف جداً إلا أن يحمل على بعض المحامل. (١) لأصالة عدم هذا الحق لهما عليه إلا بدليل معتبر وهو مفقود.

(٢) لبناء أخذ الزكاة على التسهيل، والإرفاق، وظهور الاتفاق في النقيدين والغلات، وصحيح البرقي: «كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: هل يجوز أن أخرج عما يجب في الحرث من الحنطة أو الشعير، وما يجب على الذهب دراهم قيمته ما يسوى أم لا يجوز إلا أن يخرج من كل شيء ما فيه؟ فأجاب أيما تيسر يخرج»^(٤).

و الظاهر أنَّ ذكر الحرث و الذهب في السؤال من باب المورد لا الخصوصية، و المناط على عموم الجواب الذي ورد مورد الامتنان و التيسير، فيشمل زكاة الأنعام أيضاً. و عن الشيخ دعوى إجماع الفرقة و أخبارهم بجواز إعطاء القيمة في الأنعام، و يقتضيه إطلاق موثق يونس: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: عيال المسلمين أعطيهم من الزكاة، فأشتري لهم منها ثياباً و طعاماً، و أرى أنَّ ذلك خير لهم، فقال عليه السلام: لا بأس»^(٥) الظاهر في أنَّ الشراء كان قبل الدفع إليهم لا أنه بعد دفع الزكاة إليهم ثم أخذها منهم و الاشتراء لهم، لأنَّ يونس أجلَّ من أن يسأل عن جواز مثله، كما أنَّ المناقشة في السند بمحمد بن الوليد (مردودة): إذ الظاهر أنَّه البجلي الثقة، كما لا يخفى على من تأمل، مع أنَّ هذا البحث ساقط رأساً بناءً على أنَّ الزكاة حق متعلق بمالية المال لا بالخصوصية العينية و ليست من الشركة العينية الخارجية، فما نسب إلى المقنعة من عدم الجواز في زكاة الأنعام، و إلى المحقق من أنه

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١.

(٢) (٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ١ و ٤.

غيرهما^(١) وإن كان الإخراج من العين أفضل^(٢).
(مسألة ٦): المدار في القيمة على وقت الأداء^(٣)، سواء كانت العين

لا دليل عليه ضعيف، و طريق الاحتياط في غير النقيدين الاستيذان من الحاكم الشرعي، كما أن طريق الاحتياط لحكام الشرع الإذن العام في ذلك لجميع الملاك.
(١) لما تقدم من قول أبي الحسن عليه السلام: «أَيُّمَا تيسَّر يخرج»، وعن الخلاف، والغنية الإجماع عليه أيضاً. وأما خبر سعيد بن عمر: «عن أبي عبد الله عليه السلام قلت: أيشترى الرجل من الزكاة الثياب و السويق و الدقيق، و البطيخ و العنب فيقسمه؟ قال عليه السلام: لا يعطيهم إلا الدراهم كما أمر الله تعالى»^(١) فهو مضافاً إلى قصور سنده لم يعمل به أحد في مورده و هو زكاة الدراهم، فكيف يتعدى منه إلى غيره فما عن المدارك من الإشكال في غير النقيدين لا وجه له.

(٢) دفعاً لشبهة الخلاف، و حملاً لخبر سعيد على الأفضلية و لو في غير

الموارد.

فروع - (الأول): لا فرق في القيمة بين كونها عيناً أو منفعة، أو حقاً يقابل

بالمال.

(الثاني): يجوز للمالك المعاوضة عليها مع الحاكم الشرعي و الظاهر أنه لا إشكال فيه من أحد، لأنَّ إشكال من استشكل إنما هو فيما إذا قومه المالك على نفسه.

(الثالث): لو قومه المالك بشيء في نظره يجوز له تقويمها بشيء آخر ما

لم تعزل الأولى.

(٣) لأنَّه المتعارف في تفرغ الذمة في الضمانات العرفية، و الأدلة الشرعية منزلة عليها، و لأنَّ القيمة إما بدل عن العين، أو نفس الزكاة بناءً على كونها حقاً متعلقاً بمالية المال، فيكون يوم الأداء يوم التعيين على أيِّ تقدير.

و لكن يمكن أن يقال: إنَّ المدار على الوسط زماناً و مكاناً، للإرفاق و التسهيل الوارد في الزكاة كما هو كذلك مع وجود العين، فيكون مع التلف أيضاً كذلك. نعم،

موجودة أو تالفة^(١) لا وقت الوجوب^(٢) ثم المدار على قيمة بلد الإخراج إن كانت العين تالفة، وإن كانت موجودة فالظاهر أنَّ المدار على قيمة البلد الذي

لو آخر عمداً إلى أن انخفضت القيمة السوقية مع العلم بذلك يشكل الاكتفاء، لاحتمال كونه من التفويت حينئذ، وعن العلامة «أنه لو قومها على نفسه وضمن القيمة ثم زاد السوق أو انخفض قبل الإخراج، فالوجه ما ضمنه دون الزائد وناقص وإن كان قد فرط بالتأخير» وهذا صحيح إن كان التضمين مع مراجعة الحاكم الشرعي وأما مع عدمها، فهو مشكل، بل ممنوع ويأتي التفصيل في المسائل الآتية.

(١) بما لا يوجب الضمان وأما معه، فهل المقام من صغريات الضمان بالتلف، فتجري فيه الأقوال الكثيرة التي قيلت في تلك المسألة، أو أنَّ المدار على الوسط مطلقاً، لكثرة إرفاق الشارع وتسهيله في الزكاة؟ وجهان أقربهما الأخير، فلا فرق حينئذ بين كون العين باقية أو تالفة في أنَّ المناط في القيمة على الوسط و تأتي في مسألة ٣١ من (فصل زكاة الغلات) ما يناسب المقام، فراجع، فإنَّ حلَّ هذه الفروع مبني على كون الزكاة من الشركة العينية الخارجية، وأما على كونها نحو حق خاص متعلق بمالية المال فلا وجه لها، ولا بد من ذكر هذه المسائل بعد بيان أصل المبنى، ولا وجه للتعرض لها قبل بيان أصل المبنى.

(٢) لأنَّه لا قائل به ولا وجه له على فرض وجود القائل به إلا دعوى: أنَّه وقت تعلق الحق، فينطبق دليل الضمان على أول مراتب تعلقه قهراً، وتعين غيره يحتاج إلى دليل وهو مفقود.

وفيه: أنَّه متوقف على كون التعلق بخصوصية العين الخاصة في زمان مخصوص ولا دليل عليه من عقل أو نقل، إذ من الممكن تعلقها بالعين بمالها من البقاء في سلسلة الزمان ما لم تتلف، أو بذات مالية المال من حيث الطبيعة السارية في جميع مراحل التطور والتبدل، فلا وجه لاحتمال تعين وقت الوجوب بعد إمكان استظهار كونها من الحق المتعلق بالمالية بمالها من التبدل والتغير، وهذا الحق أيضاً مردد بين

هي فيه (١).

(مسألة ٧): إذا كان جميع النصاب في الغنم من الذكور يجوز دفع الأنثى وبالعكس، كما أنه إذا كان الجميع من المعز يجوز أن يدفع من الضأن وبالعكس، وإن اختلفت في القيمة، وكذا مع الاختلاف يجوز الدفع من أيّ الصنفين شاء، كما أن في البقر يجوز أن يدفع الجاموس عن البقر وبالعكس، وكذا في الإبل يجوز دفع البخاتي عن العراب وبالعكس (٢)، تساوت في

أقسام كما سيأتي.

ثمّ إنّ لا فرق في عدم الاعتبار بوقت الوجوب بين اتصاله بوقت الأداء عرفاً أو تخلل زمان بينهما ولو كثيراً.

(١) بدعوى: انسباق ذلك من الأدلة وأنّ تعلق الزكاة من الشركة الحقيقية العينية.

وفيه: أنّ الأول من مجرد الدعوى بلا شاهد، بل مخالف لظهور الإطلاق. والثاني: مردود من حيث أصل المبنى كما يأتي، مع أنّه مناف للتسهيل والإرفاق، وإيكال اختيار الإخراج إلى المالك، فيجزى قيمة الوسط من جنس الفريضة مطلقاً.

(٢) كل ذلك للإطلاق، والإرفاق بعد صدق المسمّى عرفاً وعدم ما يصلح للتقييد إلا دعوى: أنّ مقتضى الشركة الحقيقية التقسيط بحسب القيمة والمالية أيضاً.

وفيه: أنّه لا دليل على الشركة الحقيقية فكيف بفروعها وعلى فرض اعتبارها فمقتضى الإطلاق، وإيكال التخيير إلى المالك وعدم ورود تحديد في هذا الأمر العام البلوى هو ما ذكر في المتن، فلا وجه لما نسب إلى الشهيدين و المحقق الثاني من اعتبار التقسيط مع عدم استدلالهم عليه بشيء يصح أن يعتمد عليه إلا قاعدة الشركة وهي ممنوعة في المقام أصلاً و فرعاً لأنّ الشركة العينية على فرض صحتها إنّما هي في الجملة لا من كل حيثية وجهة.

القيمة أو اختلفت (١).

(مسألة ٨): لا فرق بين الصحيح والمريض والسليم والمعيب والشاب والهرم في الدخول في النصاب والعد منه (٢)، لكن إذا كانت كلها صحاحاً لا يجوز دفع المريض، وكذا لو كانت كلها سليمة لا يجوز دفع المعيب، ولو كانت كل منها شاباً لا يجوز دفع الهرم (٣)، بل مع الاختلاف أيضاً الأحوط إخراج الصحيح (٤) من غير ملاحظة التقسيط (٥). نعم، لو كانت كلها مراضاً أو معيبة أو هرمة يجوز الإخراج منها (٦).

(١) لإطلاق الأدلة، وتصريح الأجلة والسيرة العملية، وأصالة البراءة عن الخصوصية.

(٢) كل ذلك للإطلاق، والاتفاق، والسيرة.

(٣) للنص، والإجماع قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح أبي بصير - الوارد في الإبل -: «و لا تؤخذ هرمة، و لا ذات عوار إلا أن يشاء المصدق» (١) و بضميمة عدم القول بالفصل بين الإبل وغيره يثبت المطلوب - والعوار: هو العيب - و عدم العمل بذيل الحديث لا يضر بالعمل بصدوره لصحة التفكيك.

(٤) لاحتمال شمول ما تقدم من قول الصادق عليه السلام في صحيح أبي بصير لصورة الاختلاف أيضاً.

(٥) جموداً على ما مرّ من صحيح أبي بصير بناء على شموله لهذه الصورة أيضاً فلا موضوع للتقسيط بالنسبة إلى النصاب حينئذ، لفرض النهي عن الإخراج كذلك، و لكن نسب إلى المشهور التقسيط و لا دليل لهم عليه إلا دعوى أن الفريضة في النصاب من الشركة العينية الحقيقية و يأتي بطلان هذه الدعوى من أصلها.

(٦) لقاعدة العدل والإنصاف، والإرفاق، وظهور الاتفاق، وأصالة البراءة عن وجوب إخراج الصحيح بعد الشك في شمول ما مرّ من صحيح أبي بصير لهذه الصورة، فلا يصح التمسك بالعام في الشبهة المصدقية.

الشرط الثاني: السوم طول الحول^(١)، فلو كانت معلوفة و لو في بعض الحول لم تجب فيها و لو كان شهراً، بل أسبوعاً^(٢). نعم، لا يقدر في صدق كونها سائمة في تمام الحول عرفاً علفها يوماً أو يومين^(٣). و لا فرق في منع

(١) للنصوص المستفيضة، وإجماع الإمامية، بل المسلمين إلا من مالك و في صحيح الفضلاء: «ليس على العوامل شيء إنما ذلك على السائمة الراعية»^(١). و قال عليه السلام: «و لا على العوامل شيء و إنما الصدقة على السائمة الراعية»^(٢).

و في صحيح زرارة: «ليس على ما يعلف شيء إنما الصدقة على السائمة المرسله في مراحتها الذي يقتنيها فيه الرجل فأما ما سوى ذلك فليس فيه شيء»^(٣). (٢) لعدم صدق السوم في السنة عرفاً، و تقدم في صحيح زرارة: «إنما الصدقة على السائمة المرسله في مراحتها عامها»، و الظاهر أنه ورد مطابقاً للمرتكزات العرفية في معنى السوم في السنة، فإن المنساق منه عندهم استغراق السوم في السنة إلا ما كان قابلاً للمسامحة، و الشهر و الأسبوع غير قابلين لها سواء كانا مجتمعين أم متفرقين.

(٣) للصدق العرفي بعد عدم اعتبار الدقة الحقيقية في السوم في السنة، بل المناط النظر العرفي، فيكون كمن من الحنطة عرفاً مع ما فيها من ذرات الحصى، و التراب، و التبن، مضافاً إلى أنه قلماً يتفق من الأنعام ما لا تelf في طول السنة يوماً أو يومين لعوارض تمنع عن السوم، مع أنه قد ثبت في محله من أنه إذا كان المخصص و المقيد مجعلاً مردداً بين الأقل و الأكثر يكون المرجع في مورد الشك عموم العام و إطلاق المطلق، فلا بد هنا من الرجوع إلى أدلة وجوب الزكاة فيما شك في صدق المعلوفة عليه.

ثم إنه نسب إلى الشيخ عليه السلام عدم قدح العلف إن كان السوم أغلب، قياساً على السقي في الغلات، و لصدق المعلوفة. و فيه: أن الأول خلاف المذهب، و الأخير خلاف العرف، فلا وجه لهما.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١ و ٢.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ٣.

العلف عن وجوب الزكاة بين أن يكون بالاختيار، أو بالاضطرار - لمنع مانع من السوم من ثلج، أو مطر، أو ظالم غاصب، أو نحو ذلك - ولا بين أن يكون العلف من مال المالك أو غيره بإذنه، أو لا بإذنه، فإنها تخرج بذلك كله عن السوم، وكذا لا فرق بين أن يكون ذلك بإطعامها للعلف المجزوز، أو بإرسالها لترعى بنفسها في الزرع المملوك^(١). نعم، لا يخرج عن صدق السوم باستئجار المرعى أو بشرائه إذا لم يكن مزروعاً، كما أنه لا يخرج عنه بمصانعة الظالم على الرعي في الأرض المباحة^(٢).

(١) لإطلاق الدليل الشامل لجميع ذلك كله. وعن جمع: إنه إذا كان بغير إذن المالك يكون ملحقاً بالسوم، لعدم المؤنة حينئذ على المالك. وعن آخر فيما إذا سام في الزرع المملوك للمالك لعدم الفرق بينه وبين السوم في المرعى العام. وفيه: أن كلا منهما خلاف المتفاهم من أدلة السوم، مع أنه لم يعلم أن علة الزكاة في السائمة عدم المؤنة بنحو العلة التامة المنحصرة حتى يتعدى عنه إلى كل مورد لا مؤنة فيه، أو أن ذلك من مجرد الاقتضاء فقط.

(٢) لصدق السائمة عليه في جميع ذلك، وعدم صدق المعلوفة عند المتعارف، وكذا الكلام في مصانعة المتولي للمرعى الموقوفة لرعي البهائم، ولو فرض الشك في صدق المعلوفة عليه، فمقتضى العمومات والإطلاقات وجوب الزكاة عليه.

فروع - (الأول): مقتضى الإطلاقات وجوب الزكاة في السائمة سواء كان أكله بقدر المتعارف أم لا، لمرض أو نحوه.

(الثاني): لو أكل الحيوان في سومة بقدر غذائه الطبيعي المتعارف ومع ذلك أطعمه المالك لأجل التسمين - أو غرض آخر - علماً زائداً بحيث لو لم يعلفه لم يؤثر ذلك فيه أبداً بالنسبة إلى غذائه الطبيعي، فهل يكون ذلك مانعاً عن تعلق الزكاة أو لا؟ وجهان: الأحوط هو الأخير.

(الثالث): لو تبرع أحد بعلوفة حيوان شخص آخر لا يصير بذلك سائمة ولا تجب فيه الزكاة.

الشرط الثالث: أن لا تكون عوامل^(١)، و لو في بعض الحول، بحيث لا يصدق عليها أنها ساكنة فارغة عن العمل طول الحول. و لا يضّر إعمالها يوماً أو يومين في السنة كما مرّ في السوم.

الشرط الرابع: مضى الحول عليها^(٢) جامعة للشرائط^(٣) و يكفي

(الرابع): لو كانت الأرض مزروعة، فحصد الزرع و بقيت أصول الزرع و استؤجرت الأرض للرعي يصدق السوم حينئذ، لعدم صدق استئجار الزرع للرعي و إن شك فيه، فالمرجع إطلاق أدلة الزكاة كما مرّ.

(١) للنص، و الإجماع قال الصادق في الصحيح: «ليس على العوامل شيء إنما على السائمة الراعية»^(١).

و أما موثق عمار قال: «سألته عن الإبل تكون للجمال، أو تكون في بعض الأمصار أتجري عليها الزكاة كما تجري على السائمة في البرية؟ فقال: نعم»^(٢) و في موثقة الآخر: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الإبل العوامل، عليها زكاة؟ فقال عليه السلام: نعم، عليها زكاة»^(٣) فلا بدّ من حمله أو طرحه. ثمّ إنّه يجري فيه جميع ما تقدم في السوم من غير فرق، فلا وجه للتكرار و الإعادة.

(٢) للنصوص و الإجماع، فعن الصادقين قالا: «ليس على العوامل من الإبل و البقر شيء - إلى أن قالا: - و كل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه فيه، فإذا حال عليه الحول وجب عليه»^(٤) و في خبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «لا يزكي من الإبل، و البقر، و الغنم إلا ما حال عليه الحول، و ما لم يحل عليه الحول فكأنّه لم يكن»^(٥).

(٣) لظهور الأدلة في ذلك مضافاً إلى الإجماع.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ٧ و ٨.

(٤) و (٥) الوسائل باب: ٨ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ٩ و ٢.

الدخول في الشهر الثاني عشر^(١)، فلا يعتبر تمامه فبالدخول فيه يتحقق الوجوب، بل الأقوى استقراره أيضاً^(٢)، فلا يقدر فقد بعض الشروط قبل تمامه لكن الشهر الثاني عشر محسوب من الحول الأول، فابتداء الحول الثاني إنما هو بعد تمامه^(٣).

(١) نصاً وإجماعاً بقسميه قال أبو عبد الله عليه السلام في الموثق: «أيما رجل كان له مال فحال عليه الحول فإنه يزكيه. قلت له: فإن وهبه قبل حله بشهر أو بيوم؟ قال: ليس عليه شيء أبداً - إلى أن قال زرارة - رجل كانت له مائتا درهم فوهبها لبعض إخوانه أو ولده أو أهله فراراً بها من الزكاة فعل ذلك بها قبل حلها بشهر فقال عليه السلام: إذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حال عليه الحول ووجب عليه فيها الزكاة»^(١) فيكون هذا شارحاً وحاكماً على الأخبار المشتملة على لفظ الحول، مع إمكان أن يراد بها الأول والمشاركة كما هو شائع في المحاورات.

(٢) لثبوت الموضوع، فيترتب عليه الحكم قهراً، إذ لا وجه لكون الدخول في الشهر الثاني عشر كافياً في تحقق الحول نصاً وفتوى إلا ترتب أثر الحول بالنسبة إليه شرعاً، فلا وجه لما نسب إلى جمع - منهم الشهيدان - من حمل الوجوب على المتزلزل جموداً على أدلة اعتبار الحول، لظهوره في انقضاء الحول - وذلك لحكومة ما دلّ على حلوله بالدخول في الثاني عشر على تلك الأدلة، و لا وجه للأخذ بإطلاق دليل المحكوم مع وجود دليل الحاكم، لأنه كالأخذ بإطلاق دليل ذي القرينة مع وجود القرينة على الخلاف.

(٣) لظهور الاتفاق، وعدم الإشكال فيه من أحد، إذ لم يقل أحد بأن المراد بالحول في المقام أحد عشر شهراً فقط، بل المراد به إنما هو معناه المعهود المتعارف، لكن إطلاق الحول على الدخول في الشهر الثاني عشر توسعاً كما يقال: لمن دخل في

(مسألة ٩): لو اختل بعض الشروط في أثناء الحول قبل الدخول في الثاني عشر بطل الحول^(١)، كما لو نقصت عن النصاب، أو لم يتمكن من التصرف فيها، أو عاوضها بغيرها و إن كان زكويها من جنسها، فلو كان عنده نصاب من الغنم مثلاً و مضى ستة أشهر، فعاوضها بمثلها و مضى عليه ستة أشهر أخرى لم تجب عليه الزكاة^(٢)، بل الظاهر بطلان الحول بالمعاوضة و إن

عام السبعين أن عمره سبعون عاماً، مع أنه لم يتم العام بعد، فهذا نحو توسع متعارف بين الناس في استعمالاتهم المحاورية، و في المقام تعجيل للخير بالنسبة إلى المالك و الفقير، و لا يأتى المالك بالتأخير في الأداء إلى تمام الثاني عشر ويسقط الوجوب لو اختل بعض الشرائط، و يثاب لو أخرجها قبل التمام، فهو توسع، و تفضل، و استباق إلى الخير و تبادر إلى المعروف، و إن التوسعة جهتية لا من كل جهة.

(١) للنص، و الإجماع ففي صحيح زرارة و ابن مسلم قلت: «فإن وهبه قبل حلّه بشهر، أو بيوم قال ﷺ: ليس عليه شيء أبداً، قلت له: فإن أحدث فيها قبل الحول، قال ﷺ: جائز ذلك له، قلت: إنّه فرّتها من الزكاة قال ﷺ: ما أدخل على نفسه أعظم مما منع من زكاته»^(١).

و في صحيح عمر بن يزيد: «قلت لأبي عبد الله ﷺ: رجل فرّ بماله من الزكاة، فاشتري بها أرضاً، أو داراً، أعليه فيها شيء؟ فقال ﷺ: لا، و لو جعله حلياً أو نقراً فلا شيء عليه، و ما منع نفسه من فضله أكثر مما منع من حق الله الذي يكون فيه»^(٢) مثلهما غيرهما مما يأتي نقله.

هذا مضافاً إلى إطلاق قاعدة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط.

(٢) لأنّ ظواهر الأدلة بقاء شخص النصاب مستجمعاً للشرائط في الحول، و مضى الحول على شخصه لا على ماليته و لو تبدلت الشخصية، مضافاً إلى إطلاق

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ١.

كانت بقصد الفرار من الزكاة^(١).

قاعدة انتفاء المشروط بانتفاء شرطه، وإطلاق الفتاوى، فما نسب إلى المبسوط من الوجوب إذا ساوم أربعين شاة سائمة ستة أشهر عنده بأربعين كذلك و وافقه عليه الفخر في شرح الإرشاد مخالف للمنساق من الأدلة فلا وجه له.

(١) لإطلاق الأدلة و التصريح به فيما تقدم من صحيح زرارة، مع أن مقتضى الأصل جواز تفويت الشرط قبل تعلق الوجوب.

ونسب إلى جمع منهم السيد^{عليه السلام}، بل المشهور بين القدماء الوجوب في هذه الصورة و استدل عليه تارة: بالإجماع. و أخرى: بموثق ابن عمار عن أبي عبد الله^{عليه السلام}: «قلت له: الرجل يجعل لأهله الحليّ - إلى أن قال - قلت له: فإنه فرّ بها من الزكاة؟ فقال^{عليه السلام}: إن كان فرّ به من الزكاة فعليه الزكاة، وإن كان إنما فعله ليتجمل به فليس عليه زكاة»^(١).

وفي موثق ابن مسلم عنه^{عليه السلام} أيضاً: «الحليّ فيه زكاة؟ قال^{عليه السلام}: لا، إلا ما فرّ به من الزكاة»^(٢).

وفيه: أن الإجماع موهون بكثرة المخالف و الخبران محمولان على ما إذا كان الفرار بعد تعلق الوجوب، و يشهد له موثق زرارة: «قلت لأبي عبد الله^{عليه السلام}: إن أباك^{عليه السلام} قال: من فرّ بها من الزكاة فعليه أن يؤديها، فقال^{عليه السلام}: صدق أبي، إنّ عليه أن يؤدي ما وجب عليه، و ما لم يجب عليه فلا شيء عليه منه»^(٣).

ويمكن الحمل على الاستحباب، لأنّه من الجمع المقبول لدى الأصحاب في كل باب. و أما الحمل على التقية فلا وجه له، لأنّه بعد عدم إمكان الجمع بنحو ما مقبول و تقدم إمكانه فلا موضوع للحمل عليها.

(مسألة ١٠): إذا حال الحول مع اجتماع الشرائط فتلف من النصاب شيء، فإن كان لا بتفريط من المالك لم يضمن^(١) وإن كان بتفريط منه - ولو

(١) للأصل، و ظهور الإجماع، وقاعدة العدل والإنصاف، وقاعدة عدم تضمين الأمين إلا مع التعدي، لأنّ المالك أمين شرعيّ، فلا يضمن المالك ما تلف من حصة الفقير، بل يحسب التالف عليهما بقدر حصتهما ويكون الباقي لهما كذلك، وخبر ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل يكون له إبل، أو بقر، أو غنم، أو متاع فيحول عليه الحول، فتموت الإبل، و البقر، و الغنم و يحترق المتاع قال عليه السلام: ليس عليه شيء»^(١) المحمول على عدم التفريط إجماعاً.

وفي صحيح ابن مسلم: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل بعث بزكاة ماله لتقسم فضاعت هل عليه ضمانها حتى تقسم؟ فقال عليه السلام: إذا وجد لها موضعاً، فلم يدفعها إليه فهو لها ضامن حتى يدفعها، وإن لم يجد من يدفعها إليه، فبعث بها إلى أهلها فليس عليه ضمان، لأنّها خرجت من يده، وكذلك الوصي الذي يوصى إليه يكون ضامناً لما دفع إليه إذا وجد ربه الذي أمر بدفعه إليه، فإن لم يجد فليس عليه ضمان»^(٢).

وفي صحيح زرارة عنه عليه السلام أيضاً: «رجل بعث إليه أخ له زكاته ليقسمها فضاعت فقال عليه السلام: ليس على الرسول ولا على المؤدي ضمان، قلت: فإن لم يجد لها أهلاً ففسدت وتغيّرت أضمنها؟ قال عليه السلام: لا، ولكن إن عرف لها أهلاً فعطبت أو فسدت فهو لها ضامن حتى يخرجها»^(٣).

ونحوه غيره المحمول كل ذلك على عدم التفريط إجماعاً، والصحيحان و إن وردا في تلف تمام الزكاة، لكن إطلاقهما يشمل تلف بعض النصاب أيضاً. هذا مع

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ٢.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١ و ٢.

بالتأخير، مع التمكن من الأداء - ضمن بالنسبة^(١). نعم، لو كان أزيد من النصاب و تلف منه شيء مع بقاء النصاب على حاله لم ينقص من الزكاة شيء و كان التلف عليه بتمامه مطلقاً على إشكال^(٢).

(مسألة ١١): إذا ارتد الرجل المسلم، فيما أن يكون عن ملة، أو عن فطرة، و على التقديرين إما أن يكون في أثناء الحول أو بعده، فإن كان بعده وجبت الزكاة سواء كان عن فطرة أو ملة^(٣) و لكن المتولي لإخراجها الإمام،

أنه لا وجه للضمان أصلاً إلا بناءً على أن الزكاة من الشركة الحقيقية، و الإشاعة الواقعية في مال المالك. و أما بناءً على أنها حق متعلق بمالية المال، أو أنها من الكلي في المعين، أو من قبيل حق الرهانة أو الجناية، فلا موضوع للضمان أصلاً، و يأتي التفصيل في (مسألة ٣١) من (فصل زكاة الغلات) و لا وجه للتعرض هنا بعد ما يأتي التفصيل في محله.

(١) لما تقدم من صحيح ابن مسلم، و هو المشهور بين الفقهاء، و لكنه يتم بناءً على الشركة الحقيقية و الإشاعة الواقعية دون سائر المباني التي يأتي التعرض لها. أما التمسك بالإجماع للضمان في المقام فهو مخدوش، لأن إجماعهم مبني على الشركة الحقيقية و الإشاعة الواقعية و هي ساقطة كما يأتي.

ثم إن إطلاق الكلمات يشمل صورة كون التفريط بالتأخير أيضاً و هو يصح مع التلف و ورود النقص على الفقراء، و أما مع عدم ذلك كله و تحقق مجرد التأخير فقط فلا ريب في تحقق الإثم، و أما الضمان فلا موضوع له.

(٢) مبني على أن حق الفقراء من الشركة الحقيقية و الإشاعة الواقعية حتى في الزائد على النصاب، أو يختص ذلك بخصوص النصاب فقط و يأتي أن كونه من الشركة الحقيقية مخدوش، و على فرض الصحة فلا وجه لكونها في الزائد على النصاب، للأصل موضوعاً و حكماً، و انسباق مقدار النصاب في تعلق الحق من الأدلة اللفظية، و كونه هو المتيقن من الأدلة اللبية.

(٣) للإطلاقات، و أصالة بقاء الوجوب، و عدم السقوط بالارتداد مطلقاً.

أو نائبه^(١)، وإن كان في أثناؤه، وكان عن فطرة انقطع الحول، ولم تجب الزكاة^(٢) واستأنف الورثة الحول^(٣) لأن تركته تنتقل إلى ورثته، وإن كان عن ملة لم ينقطع^(٤) ووجب بعد حول الحول، لكن المتولي الإمام عليه

(١) لا شرط الزكاة بقصد القرية وحيث إنه لا يحصل من الكافر فلا بد من مباشرة الحاكم الشرعي أو نائبه لذلك.

وفيه: أن حصول قصد القرية من الكافر ممكن بلا إشكال. نعم، لا يحصل التقرب إلى الله تعالى لهم بقصد قربتهم لمنع الكفر عن ذلك، ولا ملازمة بين عدم حصول التقرب وعدم إمكان حصول القرية، إذ رب مسلم يقصد القرية بعمل ولا يحصل منه التقرب إلى الله تعالى لمانع فيه. مع أن لنا أن نقول: إن التقرب المعتبر في الصدقات عنوان خاص للمدفع لا أنه تقرب للدافع أولاً وبالذات، فمن حيث إن الصدقة مضافة إلى الله تعالى، وأنه عز وجل يأخذ الصدقات لا بد وأن تضاف إليه تعالى. وحينئذ فإن صادف ذلك محلاً قابلاً يحصل التقرب له وإلا فلا، فيسقط التكليف من دون تقرب للفاعل مع أن للتقرب مراتب متفاوتة جداً يمكن أن يكون بعض مراتبه باعتبار سقوط التبعات الدنيوية، أو التخفيفات في البرزخ، لأن مراتب قربه تعالى، وألطافه غير متناهية، والصدقات لا تختص بملة دون أخرى، وكون جميعها باطلة إلا ما صدرت من ملة خاصة مشكل جداً بالنسبة إلى الصدقات المطلوبة بالذات والمرغب إليها بأنحاء الترغيبات مع أنه لو كان التقرب المعتبر تقريباً فاعلياً لا وجه لتصدي الغير له إن تعذر من الفاعل، بل الأمر يدور بين سقوط أصل الزكاة حينئذ أو سقوط قصد التقرب والظاهر تعيين الأخير، لما اشتهر من أن مراعاة حق الناس أولى عند الدوران من مراعاة حق الله تعالى. هذا كله في المرتد الملي. وأما الفطري، فيكون المتصدي للإخراج الورثة، لانتقال المال إليهم.

(٢) لأنه كالملك حينئذ، فينتقل ماله إلى ورثته كما يأتي في محله مفصلاً.

(٣) مع استكمالهم لشرائط الوجوب.

(٤) لعدم خروج مال المرتد الملي عن ملكه - كما يأتي - فالمقتضي للوجوب موجود

السلام أو نائبه إن لم يتب^(١)، وإن تاب قبل الإخراج أخرجها بنفسه^(٢) وأما لو أخرجها بنفسه قبل التوبة لم تجز عنه^(٣) إلا إذا كانت العين باقية في يد الفقير فجدد النية^(٤)، أو كان الفقير القابض عالماً بالحال، فإنه يجوز له الاحتساب عليه^(٥)، لأنه مشغول الذمة بها، إذا قبضها مع العلم بالحال وأتلفها، أو تلفت في يده. وأما المرأة فلا ينقطع الحول بردها^(٦).

(مسألة ١٢): لو كان مالكا للنصاب لا أزيد كأربعين شاة مثلاً

والمانع عنه مفقود.

(١) تقدم ما يتعلق به.

(٢) لأنه كسائر المسلمين حينئذ، فيكون مجزياً لوجود المقتضي وفقد

المانع.

(٣) بناءً على عدم حصول قصد القرية منه وهو مشكل جداً - كما تقدم - وإنه لا خلاف عندهم ظاهراً في صحة وقف الكافر، مع أنه نحو من الصدقة المتوقفة على القرية.

(٤) أي: بعد التوبة فيصح حينئذ ويجزي لوجود المقتضي للصحة حينئذ وفقد المانع عنها بعد عدم كفاية الإخراج الفاقداً لقصد القرية، فتكون العين باقية حينئذ على ملكه ويجوز تجديد النية ما لم يتلف كما في سائر موارد فقد شرط من الشروط، فيجدد فيها النية بعد تحقق الشرط مع بقاء العين، ويأتي لذلك أمثلة كثيرة في (فصل أوصاف المستحقين) فراجع.

(٥) والمتصدّي للاحتساب هو الورثة إن كان الكفر عن فطرة، وهو بنفسه إن كان عن ملة وتاب، والحاكم الشرعي إن لم يتب وقلنا بتوقف ذلك على تصدّي الحاكم الشرعي.

(٦) لعدم خروج مالها عن ملكها بالارتداد ولو كان فطرياً كما يأتي في محله. ثم إنه قد تقدم الفرق بين الارتداد الفطري والملي وبيان أقسام الكفر في كتاب الطهارة^(١).

فحال عليه أحوال، فإن أخرج زكاته كل سنة من غيره تكرر، لعدم نقصانه حينئذ عن النصاب^(١). و لو أخرجها منه، أو لم يخرج أصلاً لم تجب إلا زكاة سنة واحدة، لنقصانه حينئذ عنه^(٢) و لو كان عنده أزيد من النصاب - كأن كان عنده خمسون شاة - و حال عليه أحوال لم يؤد زكاتها، وجب عليه الزكاة بمقدار ما مضى من السنين^(٣) إلى أن ينقص عن النصاب، فلو مضى عشر سنين - في المثال المفروض - وجب عشرة، و لو مضى أحد عشر سنة وجب أحد عشر شاة، و بعده لا يجب عليه شيء، لنقصانه عن الأربعين. و لو كان عنده ست و عشرون من الإبل، و مضى عليه سنتان، وجب عليه بنت مخاض للسنة الأولى، و خمس شياه للثانية^(٤) و إن مضى ثلاث سنوات وجب للثالثة أيضاً

(١) للعمومات، و الإطلاقات الدالة على وجوب الزكاة مع اجتماع الشرائط، و لكن لا يعد الزمان المتخلل بين التعلق و الإخراج من الحول اللاحق بناء على الشركة الحقيقية، لعدم التمكن فيه من التصرف فيعتبر الحول اللاحق من بعد الإخراج على هذا، و قد صرح بذلك جمع منهم سيدنا الأستاذ رحمته الله في الوسيلة.

(٢) أما في الصورة الأولى فواضح، و كذا في الثانية بناءً على الشركة الحقيقية و الإشاعة في جميع النصاب، بل و كذا بناءً على كونه من مجرد الحق و لو بنحو الكلّي في المعين، لأن بقاء هذا الحق يوجب عدم التمكن من التصرف في تمام المال.

(٣) لوجود المقتضي و فقد المانع، فيشملة إطلاقات الأدلة و عموماتها الدالة على وجوب الزكاة مع تحقق الشرائط.

(٤) أما بنت مخاض للسنة الأولى، فلما مرّ من وجوبها في النصاب السادس من الإبل، و أما خمس شياه للسنة الثانية، فلتنزل النصاب حينئذ من النصاب السادس إلى الخامس و فيه خمس شياه كما مرّ، و لو كانت قيمة بنت مخاض تزيد على الواحدة تنقص عن خمس شياه بقدر الزيادة كما يأتي.

أربع شياه^(١) و هكذا.. إلى أن ينقص من خمسة فلا تجب.

(مسألة ١٣): إذا حصل لمالك النصاب في الأنعام ملك جديد إما بالنتاج، وإما بالشراء، أو الإرث أو نحوها - فإن كان بعد تمام الحول السابق، قبل الدخول في اللاحق^(٢) فلا إشكال في ابتداء الحول للمجموع، إن كمل بها النصاب اللاحق^(٣)، وأما إن كان في أثناء الحول فإما أن يكون ما حصل بالملك الجديد بمقدار العفو^(٤)، و لم يكن نصاباً مستقلاً، ولا مكماً لنصاب آخر، وإما أن يكون نصاباً مستقلاً، وإما أن يكون مكماً للنصاب.

(١) قال في المدارك: «لا يخفى أن ذلك مقيد بما إذا كان النصاب بنت مخاض، أو مشتملاً عليها، أو قيمة الجميع قيمة بنت مخاض. أما لو انتفتت الفروض، فإن كانت زائدة عن قيمة بنت المخاض أمكن أن يفرض خروج قيمة بنت المخاض عن الحول الأول من جزء واحدة من النصاب ويبقى فيه خمس و عشرون، فيجب فيه أقل من خمس شياه كما لا يخفى».

أقول: وهو تنبيه حسن واستجوده في الجواهر أيضاً.

(٢) الظاهر أن المراد بالسبق واللاحق هو السبق واللاحق العرفي، لصحة اعتبارهما بحسب المتعارف حتى مع التقارن الزماني، وليس المراد السبق واللاحق بحسب الدقة العقلية، إذ ليس عليها مدار الأحكام الشرعية.

(٣) كما لو كان مالكا لأربعين شاة، فملك عند انتهاء حولها اثنتين و ثمانين أخرى، أو كان مالكا لخمس من الإبل و عند انتهاء حولها ملك خمسة أخرى، فيعطي شاة عند انتهاء الحول الأول، و شاتين عند انتهاء الحول الثاني، لانقلاب النصاب الأول إلى الثاني، فتشملة الإطلاقات و العمومات، و لكن الظاهر أنه يكون ابتداء الحول الثاني فيما إذا ملك بالانتاج من حين الولادة لا من حيث الاستغناء بالرعي، لإطلاق الأدلة بعد انصراف ما دلّ على اعتبار السوم عن النتاج.

(٤) هذا التقسيم الذي ذكره الله ع قلبي دائر بين النفي و الإثبات كما لا يخفى على المتأمل الخبير.

أما في القسم الأول فلا شيء عليه^(١) كما لو كان له هذا المقدار ابتداءً و ذلك كما لو كان عنده من الإبل خمسة، فحصل له في أثناء الحول أربعة أخرى. أو كان عنده أربعون شاةً ثم حصل له أربعون في أثناء الحول.

و أما في القسم الثاني فلا يضم الجديد إلى السابق، بل يعتبر لكل منهما حول بانفراده^(٢)، كما لو كان عنده خمس من الإبل ثم بعد ستة أشهر ملك خمسة أخرى، فبعد تمام السنة الأولى يخرج شاةً و بعد تمام السنة للخمسة الجديدة أيضاً يخرج شاةً و هكذا.

و أما في القسم الثالث فيستأنف حولاً واحداً، بعد انتهاء الحول الأول^(٣).

(١) للأصل، و إطلاق مثل قوله ﷺ: «ليس في الغنم بعد الأربعين شيء حتى تبلغ مائة و إحدى و عشرين»^(١) فإنَّ ظاهره كون ما بين الأربعين و مائة و إحدى و عشرين عفواً مطلقاً سواء ملك تمام الأربعين دفعة واحدة أو متدرجاً فلا يلاحظ الأربعين مستقلاً، بل ملحوظ مما بين النصابين مطلقاً و هذا هو المشهور. فما احتمله في المعتبر و استوجهه الشهيد من إمكان اللحاظ الاستقلالي. (مخدوش) إذ ليس المدار على مجرد الإمكان الذاتي، بل المناط الاستظهار العرفي و هو ما ذهب إليه المشهور.

(٢) لوجود المقتضي و فقد المانع، فيشملة الإطلاق، مضافاً إلى ظهور الاتفاق.

(٣) لإطلاق أدلة وجوب زكاة الأول عند تمام حوله مع وجود المقتضي له و فقد المانع عنه، فلا يعتبر بعد ذلك منضمّاً إلى غيره في ذلك الحول، و قوله ﷺ: «لا ثنيا في الصدقة»^(٢) و قوله ﷺ: «لا يزكى المال من وجهين في

(١) ورد مضمونه في الوسائل باب: ٦ من أبواب زكاة الأنعام.

(٢) راجع النهاية لابن الأثير ج: ١ صفحة ٢٢٤، و المفردات لأصهاني صفحة: ٨٢.

عام واحد»^(١) مع ظهور اعتبار أدلة النصاب المتأخر في غير المفروض، فيكون انطباق أدلة وجوب الزكاة على ما تمّ حوله قهراً ولا تشمل الأخير، لظهورها في جريان الحول على تمام أجزاء النصاب، و المفروض عدمه بالنسبة إلى الأخير، مضافاً إلى إطلاق قوله ﷺ: «كل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه فيه»^(٢) وقوله ﷺ: «لا يزكى من الإبل، و البقر، و الغنم، إلا ما حال عليه الحول، و ما لم يحل عليه الحول فكأنه لم يكن»^(٣) وهذا هو مختار جمع من الفقهاء: منهم الشهيديان، و المحقق الثاني، و صاحب الجواهر.

ولكن أشكل عليه تارة: بأن كون انطباق الأدلة على ما تمّ حوله قهرياً من الترجيح بلا مرجح، و السبق الزماني ليس بمرجح بلا فرق بين كون المقام من التزام - بأن إحراز الملاك فيهما - أو من التعارض بأن لم يكن الملاك إلا في أحدهما. و أخرى: بظهور التسالم على النصاب المندرج تحت النصاب الآخر لا اعتبار به. و ثالثة: بأن مقتضى الإطلاقات في مكمل النصاب أن الاعتبار بالنصاب الثاني، لوجود المقتضي - و هو تحقق النصاب - و فقد المانع، فيكون النصاب الأول ضمنياً لا استقلالياً.

و يرد الأول: بأن خروج النصاب الثاني يكون بنحو التخصيص لفقد شرط الوجوب و هو حلول الحول بالنسبة إليه، و إخراج الأول يحتاج إلى دليل و هو مفقود، فتطبق عليه أدلة الوجوب قهراً لا محالة، فلا يبقى موضوع للترجيح بلا مرجح.

و يرد الثاني: بأنه لا وجه لهذا التسالم فإن المتيقن منه - على فرض اعتباره - ما إذا كان النصاب الآخر جامعاً لجميع الشرائط التي منها مضي الحول من أول حدوثه لا من قبيل المقام.

و يرد الأخير: بأن مجرد شمول الإطلاق لا وجه له بعد فقد الشرط و هو حلول الحول عليه.

إن قلت: نعم، حيث إن الأخير في ضمن ما حال عليه الحول يلغى حكمه

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١ و ٢.

وليس على الملك الجديد في بقية الحول الأول شيء^(١)، وذلك كما إذا كان عنده ثلاثون من البقر، فملك في أثناء حولها أحد عشر أو كان عنده ثمانون من الغنم، فملك في أثناء حولها اثنين وأربعين و يلحق بهذا القسم على الأقوى^(٢) ما لو كان الملك الجديد نصاباً مستقلاً، ومكماً للنصاب اللاحق، كما لو

ويكون تبعاً له في هذه الجهة.

قلت: التبعية في حلول الحول لا دليل عليها، بل مقتضى ظواهر الأدلة عدمها.

إن قلت: يلزم التضييع في حق الفقراء بالنسبة إلى ستة أشهر، فليجعل ذلك في الستة أشهر التي مضت بالنسبة إلى النصاب الأول، فيستأنف حولاً كاملاً لها من حين ملك الثاني.

قلت: نعم، ولكنه تخصيص في دليل وجوب الزكاة بالنسبة إلى النصاب الأول بلا دليل كما تقدم.

إن قلت: فليجعل لكل منهما قولاً مستقلاً كما في القسم الثاني.

قلت: ينافي ذلك فرض كونه مكماً للنصاب، فإنه فرض عدم جعله نصاباً مستقلاً وكونه في ضمن نصاب آخر.

(١) للأصل، وقوله ﷺ: «كل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شيء

عليه»^(١) وقوله ﷺ: (و ما لم يحل عليه الحول فكأنه لم يكن)^(٢)

(٢) لعين ما تقدم في سابقة بلا فرق. و لباب المقال: أنه إذا اندرج الكل

تحت نصاب تكون الفريضة ما جعله الشارع فريضة لذلك النصاب و لا يلحظ الأبعاد مستقلة بحسب ظواهر الأدلة المنزلة على الأفهام العرفية.

كان عنده من الإيل عشرون فملك في الأثناء ستة أخرى، أو كان عنده خمسة، ثم ملك أحد وعشرين و يحتمل إلحاقه بالقسم الثاني^(١).

(مسألة ١٤): لو أصدق زوجته نصاباً، و حال عليه الحول وجب عليها الزكاة^(٢) و لو طلقها بعد الحول قبل الدخول رجع نصفه إلى الزوج، و وجب عليها زكاة المجموع في نصفها^(٣)، و لو تلف نصفها يجب إخراج الزكاة من

إن قلت: إن مقتضى إطلاق الأدلة أنه مهما تحقق نصاب تجب فيه الفريضة الخاصة، ففي المثال المذكور للإيل في المتن إذا تحقق ستة أخرى في الأثناء ومضى عليها الحول يجب إخراج أربع شياء عن العشرين بعد مضي الحول عليها وقد جعله الأقوى في الجواهر، فيكون حكم هذا القسم حكم القسم الثاني.

قلت: أما إطلاق الكلمات، فلا اعتبار بها ما لم يكن من الإجماع المعتبر و ثبوته ممنوع. و أما إطلاق الأدلة، فيكفي في عدم الشمول الشك فيه، لأنه حينئذ من التمسك بالدليل في الموضوع المشكوك، بل يصح دعوى انصرافها عنه، لما تقدم من عدم لحاظ الاستقلال بالنسبة إلى المكمل. و منه يظهر بطلان القياس على القسم الثاني، لعدم كونه مكماً للنصاب، بل يكون نصاباً مستقلاً كما تقدم.

(١) اختاره في الجواهر، و بعض مشايخنا رحمهم الله في حاشيته على العروة بدعوى: أنه مقتضى إطلاق الأدلة، و إطلاق الكلمات و تقدم ما فيه فراجع.

(٢) للإطلاق، و ظهور الاتفاق، و تمكُّنها من التصرف عرفاً، لأنَّ المعرضية للطلاق لا توجب سلب تمكُّنها عنه، و تقدم في (مسألة ١٦) من أول كتاب الزكاة ما ينفع المقام فراجع.

(٣) أما رجوع نصف الصداق - بالطلاق قبل الدخول - إلى الزوج فللأدلة الثلاثة كما يأتي في محله - إن شاء الله تعالى - فيأخذ الزوج نصف تمام المهر كاملاً. و أما وجوب تمام الزكاة على الزوجة، فوجود المقتضي - وهو الإطلاقات والعمومات - وفقد المانع، لعدم التنافي بين الخطابين و إمكان الجمع بينهما كما هو واضح، لأنَّ كلاً

النصف الذي رجع إلى الزوج^(١)، و يرجع بعد الإخراج عليها بمقدار

منهما بنحو الإشاعة لا التعيين، كما لو باع شخص عشر ماله المشاع من شخص ثم باع نصفه المشاع من آخر، فلا ريب في أنه يجب عليه الوفاء بالبيعين، وهكذا المقام لكون ولاية الإخراج للمالك، فهما حقان مشاعان في تمام المال يكون اختيار الإخراج فيهما إلى المالك.

فما عن المبسوط من أن للزوج من العين نصف ما عدى مقدار الفريضة و تضمن له نصف مقدارها، كما لو طلقها بعد الإخراج. لا وجه له، و قياسه على ما بعد الإخراج مع الفارق، لأنه بعد الإخراج يملك الزوج النصف الباقي و نصف التالف مثلاً أو قيمة، و ليس له مطالبة نصفه تماماً من الموجود الخارجي، لأنَّ حقه كان مشاعاً في المجموع، فيكون الباقي لهما و التالف عليهما و ينتقل لا محالة إلى المثل أو القيمة بخلاف قبل الإخراج، فإن تمام المال موجود حينئذ في الخارج و قد تعلق به حقان يمكن الجمع بينهما بلا محذور، فيخرج الحقان و يكون تمام ما بقي بعد ذلك للزوجة. ثمَّ إنه لو وقع الطلاق بعد الإخراج و أعطت المرأة تمام نصف الزوج من تمام الباقي برضاها جاز لها ذلك أيضاً.

(١) ظاهر من عبّر بهذا التعبير أن التلف وقع في نصفها المختص بها و إلا فلا وجه لإضافة التلف إلى نصفها فقط و هو يتوقف على تحقق القسمة قبل التلف، و لا إشكال في صحتها بناءً على أن تعلق الزكاة من قبيل الكلّي في المعيّن، إذ لا تكون القسمة حينئذ تصرفاً في موارد الزكاة حتى يحتاج إلى إذن الحاكم الشرعي. نعم، لو كان التعلق بنحو آخر تتوقف القسمة على الإذن حينئذ.

وأما وجوب إخراج الزكاة مما رجع إلى الزوج فلا دليل عليه، بل هو على الخلاف لما مرَّ و يأتي من جواز الإخراج من غير العين. و لعل نظره إلى أنه لو لم تؤد الزكاة يرجع الساعي على الزوج لوجود متعلق الزكاة لديه في الجملة فيأخذها منه ثمَّ يستوفي الزوج تمام حقه من الزوجة وهذا مما لا إشكال فيه كما يأتي.

الزكاة. هذا إن كان التلف بتفريط منها. وأما إن تلف عندها بلا تفريط^(١)، فيخرج نصف الزكاة من النصف الذي عند الزوج، لعدم ضمان الزوجة حينئذ لعدم تفريطها نعم، يرجع الزوج حينئذ أيضاً عليها بمقدار ما أخرج^(٢) (مسألة ١٥): إذا قال رب المال: «لم يحل على مالي الحول» يسمع منه، بلا بينة، ولا يمين، وكذا لو ادعى الإخراج أو قال: «تلف مني ما أوجب النقص عن النصاب»^(٣).

(١) الكلام فيه عين الكلام في سابقة من غير فرق بينهما بحسب القواعد. نعم، الفرق بينهما تصنيف الزكاة هنا و ورود النقص على الزكاة أيضاً، لفرض كون التلف بلا تفريط بخلاف السابق حيث لا نقص على الزكاة، لكون التلف بالتفريط فيضمن جميع الزكاة من فرط.

(٢) لفرض تعلق خطاب الزكاة بالزوجة ولا تكليف بالنسبة إلى الزوج، فما أعطاه يرجع إليها إلا إذا قصد التبرع، وقلنا بجوازه في الزكاة فلا رجوع إليها حينئذ. (٣) لظهور الاتفاق في جميع ذلك، مع أنه نحو من الإرفاق، وفي صحيح يريد بن معاوية: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: بعث أمير المؤمنين عليه السلام مصداقاً من الكوفة إلى باديتها فقال له: يا عبد الله انطلق وعليك بتقوى الله وحده لا شريك له - إلى أن قال: - ثم قل لهم: يا عباد الله، أرسلني إليكم ولي الله، لأخذ منكم حق الله تعالى في أموالكم فهل لله في أموالكم من حق فتأدوه إلى وليه، فإن قال لك قائل لا، فلا تراجع»^(١).

ومقتضى إطلاقه عدم الاختصاص بمورده، فيشمل دعوى فقدان شرط من شروط الزكاة من غير فرق بينها. هذا إذا لم تكن قرائن في البين على كذبه وإلا فلا يقبل منه مطلقاً، لأنه تضييع لحق الفقراء.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١.

(مسألة ١٦): إذا اشترى نصاباً، و كان للبائع الخيار فإن فسخ قبل تمام الحول فلا شيء على المشتري^(١)، و يكون ابتداء الحول بالنسبة إلى البائع من حين الفسخ^(٢). و إن فسخ بعد تمام الحول عند المشتري و جب عليه الزكاة^(٣)، و حينئذ فإن كان الفسخ بعد الإخراج من العين ضمن للبائع قيمة ما أخرج^(٤)، و إن أخرجها من مال آخر أخذ البائع تمام العين^(٥). و إن كان قبل الإخراج فللمشتري أن يخرجها من العين^(٦) و يغرم للبائع ما أخرج، و أن يخرجها من مال آخر، و يرجع العين بتمامها إلى البائع.

(١) لفقد شرط الوجوب بالنسبة إليه و هو حلول الحول.

(٢) لأنه حين انتقال الملك إليه و قبل ذلك لا يكون مالكا، فلا موضوع لتعلق الزكاة أصلاً.

(٣) لوجود المقتضي و فقد المانع، فتشمله أدلة الوجوب بلا مدافع. نعم، من قال بتوقف الملك على انقضاء زمان الخيار، فلا موضوع لوجوب الزكاة بالنسبة إلى المشتري حينئذ، ولكنه قول عليل و لا يصح عليه التعويل.

(٤) لأن مقتضى المعاوضة، و تحقق الخيار ضمان المشتري لدرك المبيع، و ضمان البائع لدرك الثمن و يأتي التفصيل في محله.

(٥) لانتقال تمامه إليه بالفسخ، فيتسلط على أخذه لا محالة، و لا يمنع عن ذلك تعلق الزكاة، لفرض أن المشتري أداها من مال آخر و يجوز له ذلك كما يأتي.

(٦) لأن الزكاة حق متعلق بالعين، و لا دليل على سقوط حق الإخراج عنه، كما لا دليل على سلطنة البائع على منع المشتري عن إخراجها من العين، مع إمكان الجمع بين إتيان الزكاة من العين، و دفع حق البائع من العوض إلا أن يقال: إنه بعد جواز إخراج الزكاة من مال آخر ينبغي مراعاة إذن البائع حينئذ مهما أمكن في الإخراج من العين و هذا نحو أدب مجاملي بين الناس.

(فصل في زكاة النقيدين)

وهما الذهب، و الفضة^(١) و يشترط في وجوب الزكاة فيهما - مضافاً إلى ما مرّ من الشرائط العامة - أمور:

الأول: النصاب^(٢) ففي الذهب نصابان: الأول عشرون ديناراً وفيه نصف دينار^(٣)

(فصل في زكاة النقيدين)

(١) للنصوص - التي يأتي بعضها - مضافاً إلى الاتفاق عليه.

(٢) للنصوص الكثيرة التي يأتي التعرض لبعضها، مضافاً إلى الاتفاق عليه.

(٣) إجماعاً، و نصوصاً مستفيضة منها قول أبي الحسن في صحيح ابن

بشار: «في الذهب في كل عشرين ديناراً نصف دينار، فإن نقص فلا زكاة فيه»^(١)

و في موثق سماعة عن الصادق عليه السلام: «و من الذهب من كل عشرين ديناراً نصف

دينار، و إن نقص فليس عليك شيء»^(٢) و نحوهما غيرهما.

و أما قول الصادقين عليه السلام في الصحيح: في الذهب في كل أربعين مثقالاً،

مثقال، و في الورق في كل مائتي درهم خمسة دراهم، و ليس في أقلّ من أربعين

مثقالاً شيء، و ليس في أقلّ من مائتي درهم شيء، و ليس في النيف شيء حتى

يتم أربعون، فيكون فيه واحد»^(٣) فهو بالنسبة إلى نصاب الذهب خلاف المشهور

(١) و (٢) الوسائل باب: ١ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٣ و ٤.

(٣) راجع تمام الحديث في المقنع صفحة ١٤ و في الوسائل باب: ١ و ٢ من أبواب زكاة الذهب و الفضة

حديث: ٧ و ١٣.

والدينار مثقال شرعي^(١)، وهو ثلاثة أرباع الصيرفي فعلى هذا النصاب الأول - بالمثقال الصيرفي - خمسة عشر مثقالاً و زكاته ربع المثقال و ثمنه^(٢).
والثاني: أربعة دنانير^(٣).

والمستفيضة المعمول بها لدى الأصحاب فلا بد من رد علمه إلى أهله، أو طرحه، فما نسب إلى بعض القدماء و غيرهم من العمل به لا وجه له.

(١) لقوله ﷺ: «في الذهب إذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار»^(١) و قوله ﷺ: «ليس فيما دون العشرين مثقالاً من الذهب شيء فإذا كملت عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال»^(٢) و مثلهما غيرهما، على أن المراد بالدينار المثقال. هذا مضافاً إلى ظهور تسالم الفقهاء عليه.

(٢) لأنّ المثقال الشرعيّ ثمانى عشرة حمصة، و الصيرفي. أربع و عشرون حمصة، و ربع المثقال الصيرفي و ثمنه يصير تسع حمصات و كل ذلك من المسلّمات عند الفقهاء، و استقر عليه المذهب. و قد كتبوا رسائل في الأوزان الشرعية من العامة و الخاصة، بل و غير المسلمين أيضاً من شاء فليراجعها.
ثم إنّ الظاهر، بل المقطوع به اختلاف وزن الدنانير القديمة، و يشهد لذلك ما هو الموجود منها فعلاً في المتاحف الفعلية في بلاد الإسلام و غيرها، و ليس جميع هذه الدنانير مورد البحث في المقام و إلا لاختل أصل الكلام، لاختلافها اختلافاً كثيراً على ما هو المشاهد فيها.

(٣) لقول الصادقين ﷺ في الصحيح: «ليس فيما دون العشرين مثقالاً من الذهب شيء، فإذا أكملت عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال إلى أربعة وعشرين، فإذا كملت أربعة و عشرين ففيها ثلاثة أخماس دينار إلى ثمانية وعشرين فعلى هذا الحساب كلّما زاد أربعة»^(٣) و عن الصادق ﷺ في الموثق: «إذا

(١) و (٢) الوسائل باب: ١ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٩ و ٥.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٥.

وهي ثلاثة مثاقيل صيرفية^(١) وفيه: ربع العشر - أي من أربعين واحد - فيكون فيه قيراطان. إذ كل دينار عشرون قيراطاً^(٢). ثم إذا زاد أربعة فكذلك^(٣) وليس قبل أن يبلغ عشرين دينارا شيء، كما أنه ليس بعد العشرين - قبل أن يزيد على أربعة^(٤) شيء، وكذا ليس بعد هذه الأربعة شيء إلا إذا زاد أربعة أخرى وهكذا.

والحاصل: إن في العشرين ديناراً ربع العشر، وهو نصف دينار. وكذا في الزائد إلى أن يبلغ أربعة وعشرين. وفيها ربع عشرة، وهو نصف دينار وقيراطان. وكذا في الزائد إلى أن يبلغ ثمانية وعشرين، وفيها نصف دينار

جازت الزكاة العشرين دينارا، ففي كل أربعة دنانير عُشر دينار^(١) هذا مضافاً إلى دعوى الإجماع عن جمع.

ثم إن الدينار عشرون قيراطا، كما أن ثلاثة أخماس الدينار فيما مر من موثق أبي بصير اثنا عشر قيراطاً، عشرة منها تكون فريضة عشرين ديناراً و قيراطان فريضة أربعة دنانير، والمجموع ربع العشر، لأن ربع العشر من أربعمئة وثمانين قيراطاً يصير اثنا عشر قيراطاً كما هو واضح.

(١) لما تقدم من أن المثقال الشرعي ثلاثة أرباع الصيرفي، فيصير كل أربعة مثاقيل شرعية ثلاثة مثاقيل صيرفية كما هو واضح.

(٢) لظهور اتفاقهم عليه فيصير أربعة دنانير ثمانين قيراطا، و عشر ثمانين ثمانية و ربع العشر قيراطان.

(٣) نصاً، و فتوى، و تقدم قول الصادقين عليه السلام: «فعلى هذا الحساب كل ما زاد أربعة».

(٤) للإجماع، و ظاهر النصوص، و لأنه لا وجه لاعتبار النصاب إلا الحد الخاص الذي لا حكم لما قبله و لا لما بعده.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٦.

وأربع قيراطات وهكذا، وعلى هذا فإذا أخرج - بعد البلوغ إلى عشرين فما زاد - من كل أربعين واحدا فقد أدى ما عليه وفي بعض الأوقات زاد على ما عليه بقليل^(١)، فلا بأس باختيار هذا الوجه من جهة السهولة.

وفي الفضة أيضاً نصابان.

الأول: مائتا درهم وفيها خمس دراهم^(٢).

الثاني: أربعون درهما وفيها درهم^(٣).

والدرهم نصف المئقال الصيرفي ربع عشره^(٤)، وعلى هذا فالنصاب الأول مائة وخمسة مثاقيل صيرفية، والثاني أحد وعشرون مثقالاً، وليس فيما قبل النصاب الأول ولا فيما بين النصابين شيء على ما مر^(٥) وفي الفضة أيضاً

(١) كما إذا أخرج ربع العشر من جملة ما عنده وكانت زائدة على النصاب الأول ولم تبلغ النصاب الثاني، وكذا في جميع موارد ما بين النصابين.

(٢) نصوصاً مستفيضة، بل متواترة، وإجماعاً بقسميه، قال أبو عبد الله: «في كل مائتي درهم خمسة دراهم من الفضة وإن نقصت فليس عليك فيها زكاة»^(١).

وعن أبي جعفر عليه السلام في الصحيح قال: «في الفضة إذا بلغت مائتي درهم خمسة دراهم، وليس فما دون المائتين شيء»^(٢) إلى غير ذلك من الأخبار.

(٣) نصوصاً، وإجماعاً، فعن الصادقين في الصحيح قالوا: «في الورق في كل مائتين خمسة دراهم، ولا في أقل من مائتي درهم شيء، وليس في النيف شيء حتى يتم أربعون فيكون فيه واحد»^(٣).

(٤) للإجماع، وعن المجلسي: «أنه مما اتفق عليه إجماع العامة والخاصة».

(٥) للنص، والإجماع قال عليه السلام: «ليس في النيف شيء»^(٤) وقال: «وليس

(١) و (٢) الوسائل باب: ١ من أبواب زكاة الذهب والفضة حديث: ٤ و ٦.

(٣) راجع تمام الحديث في المقنع صفحة: ١٤ وفي الوسائل باب: ١ و ٢ من أبواب زكاة الذهب والفضة حديث: ١٣ و ٧.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب زكاة الذهب والفضة حديث: ٧.

- بعد بلوغ النصاب - إذا أخرج من كل أربعين واحدا فقد أدى ما عليه، وقد يكون زاد خيراً قليلاً^(١).

الثاني: أن يكونا مسكوكين بسكة المعاملة^(٢)، سواء كان بسكة الإسلام أو الكفر، بكتابة أو غيرها بقيت سكتهما أو صارا ممسوحين بالعارض^(٣)

في الكسور شيء^(١).

(١) كما تقدم في الذهب، فإنهما متحدان من هذه الجهة.

(٢) للتعبير بالدينار و الدرهم في جملة من النصوص - كما تقدم - مضافاً إلى الإجماع، و في صحيح ابن يقطين عن أبي إبراهيم عليه السلام: «قلت له: إنه يجتمع عندي الشيء الكثير قيمته، فيبقى نحو من سنة، أنزكيه؟ قال عليه السلام: لا، كل ما لم يحل عليه الحول فليس عليك فيه زكاة و كل ما لم يكن ركازاً فليس عليك فيه شيء قلت: و ما الركاز؟ قال عليه السلام: الصامت المنقوش ثم قال عليه السلام: إذا أردت ذلك، فاسبكه فإنه ليس في سبائك الذهب و نقار الفضة شيء من الزكاة»^(٢).

والمراد بالصامت الذهب و الفضة، كما أن المراد بالنقوش السكة المعاملية بقرينة قوله عليه السلام: «ليس في التبر زكاة إنما هي على الدراهم و الدنانير»^(٣).

وإنه ليس على السبائك و الحلّي زكاة - كما يأتي - مع وجود مطلق النقش في الحلّي غالباً فتكون مثل هذه الأخبار و الإجماع مقيدة لإطلاق ما دل على وجوب الزكاة في الذهب و الفضة، فلا وجه للأخذ بإطلاقه، فالمسألة بحسب الأصل العملي من صغريات الأقل و الأكثر، و يطابقه الأصل اللفظي أيضاً لفرض تقييد أصالة الإطلاق بالدرهم و الدينار.

(٣) لظهور الإطلاق، و الاتفاق الشامل لكل ذلك.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٨.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٢ و ٥.

وأما إذا كانا ممسوحين بالأصالة فلا تجب فيهما^(١) إلا إذا تعامل بهما فتجب على الأحوط^(٢) كما أنّ الأحوط ذلك أيضاً إذا ضربت للمعاملة و لم

(١) للأصل، والإجماع بعد عدم المعاملة بهما، وعدم صدق الدينار و الدرهم عليهما.

(٢) استدل على الوجوب تارة: بالإجماع، وأخرى: بالإطلاقات و العمومات و ثالثة: بالاستصحاب فيما إذا كانت رائجة و هجرت المعاملة. و الكل مخدوش:

أما الأول، فلعدم كونه من الإجماع المعتبر.

و أما الثاني: فلأنّ المنساق منها عرفاً بقاء المعاملة و رواجها.

و أما الأخير: فلأنّ الظاهر أنّ لرواج المعاملة دخلا في الحكم حدوثاً و بقاءً فيكون الاستصحاب تعليقياً، و مع صحة الاستصحاب التعليلي كما أثبتناه في محله فلا وجه له، للتعليل الوارد في خبر ابن يقطين عن الكاظم عليه السلام - فإن مقتضاه عدم الوجوب و هو مقدم على الاستصحاب مطلقاً - قال: «ألا ترى أنّ المنفعة قد ذهبت فلذلك لا تجب الزكاة»^(١) و الظاهر أنّ المراد بذهاب المنفعة سقوط المعاملة و عدم الرواج.

و لباب المقال: أنّ أخبار المقام أربعة أقسام:

الأول: ما اشتمل على لفظ الذهب و الفضة.

الثاني: ما اشتمل على الدرهم و الدينار، و لا ريب في لزوم تقييد الأول بالأخير كما استقرت عليه سيرة كل فقيه و خبير.

الثالث: ما اشتمل على اعتبار كونه منقوشاً و الظاهر - بل المقطوع به - أنّ المراد بالنقش العلامة المجعل للرواج المعاملي، و للدرهية و الدينارية، فيرجع هذا القسم إلى القسم الثاني و لا وجه لعهده قسماً مستقلاً برأسه، إذ لم يتوهم أحد لوجوب الزكاة في الذهب و الفضة إذا كانا منقوشين للزينة و أثاث البيت، و تزيين الأبواب و الجدران

يتعامل بهما^(١)، أو تعومل بهما لكنّه لم يصل رواجهما إلى حدٍّ يكون دراهم أو

والسقوف و نحو ذلك مما تعارف عند المترفين حتى الآن بأجل النقوش و أحسن الصور.

الرابع: ما اشتمل على بقاء المنفعة و عدم ذهابها، و هو عبارة أخرى عن رواج المعاملة و عدم سقوطها، فإنّ لكل عصر و زمان دراهم و دنائير رائجة و أخرى ساقطة كما تشهد له التواريخ المعتبرة، و المتاحف الموجودة و إلا فلا يعقل ذهاب منفعة الذهب و الفضة، لأنّهما بذاتهما منفعة في أيّ مادة و صورة كانتا، فتكون جميع هذه الأخبار بعد رد بعضها إلى بعض تفرغ عن لسان واحد، و ترجع إلى شيء فارد، و هو وجوب الزكاة في الدرهم و الدينار الرائج، إنّما الكلام في أنّ الرواج المعامليّ ملحوظ بنحو الموضوعية الخاصة فكل ذهب أو فضة كانت رائجة المعاملة تجب فيها الزكاة و لو لم تكن من الدرهم و الدينار المعهود في كل زمان و مكان، أو أنّه عنوان مشير إليهما أيضاً؟ الظاهر هو الأخير إذ لم يعهد في العصور السابقة ما كان رائج المعاملة و لم يسم بالدرهم و الدينار و كان له اسم آخر غيرهما مع كونه من الذهب أو الفضة و التواريخ المعتبرة و ما يوجد في المتاحف من كل عصر شاهد عليه، فلا موقع لهذا البحث أصلاً، و نسب في الذخيرة - عدم الزكاة في المسحوح. و لو تعومل به - إلى الأصحاب مشعرا بدعوى: الإجماع عليه. هذا مضافاً إلى الأصل بعد عدم جواز التمسك بعمومات الزكاة، لأنّ المخصص مجمل مردد بين المتباينين.

إن قلت: مقتضى قوله ﷺ - في سقوط الزكاة عنه - «ألا ترى أنّ المنفعة قد ذهبت منه» أنّ المناط على المنفعة سواء سميّ الذهب أو الفضة بالدينار و الدرهم أم لا، فتعلق الزكاة بكل ما تعومل به مطلقاً و لو لم يسم بهما.

قلت: الظاهر أنّ المراد - بالمنفعة - المنفعة الدينارية و الدرهمية لا مطلق المنفعة، إذ لا يتصور ذهب و فضة لا تكون فيهما المنفعة المطلقة.

(١) جموداً على صدق الدرهم و الدينار في الجملة، و لكنه مشكل إذ المنصرف منهما ما هو المتعارف الرائج، و يمكن أن يستفاد ذلك من مجموع الأدلة، فالدرهم

دنانير^(١) ولو اتخذ الدرهم أو الدنانير للزينة، فإن خرج عن رواج المعاملة لم

والدينار المقيد بالرواج في مورد الزكاة لا كل رائج ولو من غيرهما، أو كل درهم ولو مع عدم الرواج.

(١) لصدق الدرهم والدينار والرواج في الجملة، إلا أن يقال: إن الرواج المعاملي ظاهر في ما هو المعهود من الرواج لا صرف وجوده في الجملة. و خلاصة الكلام أن الأقسام خمسة:

الأول: الدرهم والدينار من الذهب والفضة الرائجين ولا ريب في تعلق الزكاة بهما، نصّاً وإجماعاً.

الثاني: ما يستمى درهماً وديناراً وهما من غير الذهب والفضة مع رواج المعاملة بهما وليس فيهما زكاة، لاعتبار كون مورد الزكاة في التقدين من الذهب والفضة نصّاً وإجماعاً كما تقدم.

الثالث: الدرهم والدينار من الفضة والذهب مع عدم رواج المعاملة أصلاً فلا زكاة فيهما، لما مرّ.

الرابع: الدرهم والدينار من الذهب والفضة مع الرواج في الجملة لا الرواج الشائع، ومقتضى الأصل عدم الوجوب بعد الشك في شمول الإطلاقات والعمومات له، لأنّ التمسك بها من التمسك بالدليل في الموضوع المشكوك.

الخامس: الدراهم والدنانير الفضية والذهبية التي كانت معمولة، فصارت مهجورة هجراً تاماً، ومقتضى قوله ﷺ: «ألا ترى أنّ المنفعة قد ذهبت منه»^(١) عدم وجوب الزكاة فيه خصوصاً مع قدم العهد الذي يترتب عليه حكم العتائق، لكن قد ادعى الإجماع على وجوبها في المهجورة التي قد تعمل بها مدة ثم هجرت. و عهدة إثبات هذا الإجماع على مدعيه، مع أنّ ظواهر الأدلة تنفيه، وطريق الاحتياط في كل ذلك واضح.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب زكاة الذهب والفضة حديث: ٢.

تجب فيه الزكاة^(١) وإلا وجبت^(٢).

(١) لانتفاء الشرط وهو الرواج المعاملي، كما صرح به في الجواهر وغيره.
(٢) للإطلاقات الدالة على وجوب الزكاة في الدرهم والدينار مع الرواج المعاملي، ولاستصحاب بقاء الوجوب فيه.
وفيه: أولاً عدم استفادة الإطلاق الأحوالي عن الإطلاقات، لكونها واردة في مقام تشريع أصل الزكاة فقط.
و ثانياً: أنها مقيدة بما دل على عدم الزكاة في الحلّي الذي ورد للامتنان و التسهيل و التيسير.

و دعوى: أنّ النسبة بين ما دل على وجوب الزكاة في الدرهم والدينار وما دل على نفيها في الحلّي عموم من وجه، فيرجع بعد التعارض إلى عموم ما دل على وجوب الزكاة في الذهب و الفضة، واستصحاب الوجوب. (ساقطة) للقطع بعدم الزكاة في مطلق الذهب و الفضة، فلا وجه للرجوع إليها بعد التعارض، فيبقى التعارض بالعموم من وجه بحاله، و الترجيح مع ما دل على نفي الزكاة في الحلّي، لورودها مورد التوسعة و الامتنان، فيشمل حتى ما لو جعلت الدراهم و الدنانير الرائجة حلياً و لإطلاق مثل صحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألت عن الزكاة في الحلّي قال عليه السلام: إذا لا يبقى»^(١) فإنه يشمل ما إذا جعلت الدنانير أو الدراهم حلياً.

و كذا إطلاق موثق ابن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: الرجل يجعل لأهله الحلّي من مائة دينار و المائتي دينار. و أراني قد قلت ثلاثمائة فعليه الزكاة؟ قال عليه السلام: ليس فيه زكاة»^(٢).

فيستفاد من إطلاق مثل هذه الأخبار عدم الزكاة في الحلّي وإن كانت من الدراهم و الدنانير الرائجة مع شيوع جعلها منها في الأزمنة القديمة إلا أن يقال:

(١) و (٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٩ و ٦.

الثالث: مضيّ الحول^(١) بالدخول في الشهر الثاني عشر^(٢) جامعاً للشرائط التي منها النصاب. فلو نقص في أثائه عن النصاب سقط الوجوب. وكذا لو تبدل بغيره من جنسه أو غيره، وكذا لو غيّر بالسبك^(٣)، سواء كان التبديل أو السبك بقصد الفرار من الزكاة أم لا على الأقوى^(٤)، وإن كان

بثبوت الملازمة العرفية بين جعل الدنانير و الدراهم حلياً و بين سقوط الرواج المعاملي عنها، ولكن الكلام في ثبوت هذه الملازمة و مقتضى الأصل عدمها.

(١) للنصوص - كما يأتي - و الإجماع، فعن أبي إبراهيم عليه السلام في الصحيح: «كل ما لم يحل عندك عليه الحول فليس عليك فيه زكاة»^(١).

و عن زرارة^(٢) سمع أبا جعفر يقول: «إنما الزكاة على الذهب و الفضة الموضوع إذا حال عليه الحول ففيه الزكاة، و ما لم يحل عليه الحول فليس فيه شيء» و مثلهما غيرهما.

(٢) لقول أبي عبد الله عليه السلام في الصحيح: «إذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حال عليه الحول و وجبت عليه فيها الزكاة»^(٣) و قد تقدم ما ينفع المقام في الشرط الرابع من زكاة الأنعام فراجع فإنّ المقام متحد معه.

(٣) لقاعدة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط الجارية في جميع ذلك، إذ المنساق من الأدلة بقاء شخص النصاب بعينه تمام الحول.

(٤) لنصوص مستفيضة:

منها: قول الكاظم عليه السلام: «لا تجب الزكاة فيما سبك، قلت: فإن كان سبكه فراراً من الزكاة؟ قال: «ألا ترى أنّ المنفعة قد ذهبت منه فلذلك لا يجب عليه الزكاة»^(٤).

(١) و (٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٣ و ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ١١ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٢.

الأحوط الإخراج على الأول^(١)، ولو سبك الدراهم أو الدنانير بعد حول الحول لم تسقط الزكاة^(٢) ووجب الإخراج بملاحظة الدراهم و الدنانير، إذا فرض نقص القيمة بالسبك^(٣).

(مسألة ١): لا تجب الزكاة في الحلبي^(٤) و لا في أواني الذهب

و منها: صحيح ابن يزيد قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل فرّ بماله من الزكاة فاشتري به أرضاً أو داراً أعليه شيء؟ فقال عليه السلام: لا، و لو جعله حلياً أو نقرأ، فلا شيء عليه، و ما منع نفسه من فضله أكثر مما منع من حق الله الذي يكون فيه»^(١).

فما في جملة من الأخبار من أنه إذا فرّ به من الزكاة فعليه الزكاة كصحيح ابن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحلبي فيه زكاة؟ قال عليه السلام: لا، إلا ما فرّ به من الزكاة»^(٢) و مثله غيره محمول على النذب جمعاً، أو على ما إذا كان الفرار بعد حلول الحول.

(١) للخروج عن خلاف الشيخ عليه السلام القائل بالوجوب فيما إذا بدل النصاب بغيره من جنسه وهذا هو المراد بالأول، و قد مرّ في زكاة الأنعام أنه خلاف المنساق من الأدلة.

(٢) لعموم الأدلة، و إجماع الأجلة، و استصحاب الحالة السابقة.

(٣) لكون نفس الدراهم و الدنانير متعلق الزكاة، فيضمن النقص الحاصل بفعله و تفریطه، كما أنّ له الزيادة إن حصلت زيادة بالسبك و نحوه.

(٤) لنصوص مستفيضة و ظهور إجماع الإمامية قال أبو عبد الله عليه السلام: ليس على الحلبي زكاة^(٣) و في صحيح رفاعة قال: «سمعت أبا عبد الله و سأله بعضهم عن الحلبي فيه زكاة؟ فقال عليه السلام: لا، و لو بلغ مائة ألف»^(٤) إلى غير ذلك من الأخبار.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ١ و ٧.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٢ و ٤.

والفضة^(١)، وإن بلغت ما بلغت^(٢) بل عرفت سقوط الوجوب عن الدرهم والدينار إذا اتخذ الزينة وخرجا عن رواج المعاملة بهما: نعم، في جملة من الأخبار «أن زكاتها إعارتها»^(٣).

(مسألة ٢): لا فرق في الذهب والفضة بين الجيد منها والردّي، بل تجب إذا كان بعض النصاب جيّداً وبعضه ردّيّاً^(٤). ويجوز الإخراج من الردّي وإن كان تمام النصاب من الجيد^(٥) لكن الأحوط خلافه^(٦)، بل يخرج الجيد من الجيد ويتبع بعض بالنسبة مع البعض، وإن أخرج الجيد عن الجميع فهو أحسن^(٧).

(١) لعدم وجوب الزكاة في مطلق الذهب والفضة، بالضرورة وإنما تجب في الدينار والدرهم من الذهب والفضة على ما تقدم تفصيله.

(٢) لظهور الإطلاق والاتفاق.

(٣) لمرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «زكاة الحلّي عاريتة»^(١) وفي الفقه الرضوي: «ليس على الحلّي زكاة، ولكن تعيره مؤمناً إذا استعار منك، فهو زكاته»^(٢).

(٤) للإطلاق، وظهور الاتفاق، وبناء الزكاة على الإرفاق.

(٥) للإطلاق والإرفاق، ونسب إلى المشهور التقسيط وهو مبني على الشركة الحقيقية والإشاعة الواقعية، وتأتي المناقشة في أصل المبنى، فلا وجه لما بني عليه من الفروع.

(٦) خروجاً عن مخالفة المشهور وإن كان لا دليل لهم على ما ذهبوا إليه على ما يأتي تفصيله إنشاء الله تعالى.

(٧) لأنّه خير وإحسان محض، ونحو من الإيثار ولا ريب في كون كل ذلك من أحسن الصفات.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب زكاة الذهب والفضة حديث: ١.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٨ من أبواب زكاة الذهب والفضة حديث: ٢.

نعم، لا يجوز دفع الجيد عن الردي بالتقويم^(١)، بأن يدفع نصف دينار جيد يسوى دينار ردياً عن دينار إلا إذا صالح الفقير بقيمته في ذمته، ثم احتسب تلك القيمة عما عليه من الزكاة، فإنه لا مانع منه^(٢) كما لا مانع من دفع الدينار الردي عن نصف دينار جيد إذا كان فرضه ذلك^(٣).

(مسألة ٣): تتعلق الزكاة بالدراهم والدنانير المغشوشة إذا بلغ خالصهما النصاب^(٤) ولو شك في بلوغه ولا طريق للعلم بذلك - ولو للضرر - لم

(١) لتوقف إجزائه على ثبوت إطلاق في دليل جواز إعطاء القيمة، فتشمل الفرض الذي هو إعطاء القيمة من نفس الفريضة وهو مشكل، كما أن ولاية المالك على الإخراج هكذا أيضاً مشكلة، والشك فيهما يكفي في عدم جواز التمسك بدليلهما وهذا هو المشهور. وعن صاحب الحقائق الجواز، جموداً على ما دلّ على جواز إعطاء القيمة ويبقى عليه إشكال إعطاء القيمة من نفس الفريضة وشمول الإطلاق له وهو مشكل.

(٢) لتحقيق الدفع حينئذ بعوض الدينار الردي، مع عدم كونه نصف دينار كما إذا صالح الفقير عن نصف الدينار الذي يدفعه إليه بكتاب يسوى ديناراً في ذمة الفقير ثم يحتسب ذلك الكتاب بعنوان القيمة عن الزكاة.

(٣) يعني: إذا كان فرضه نصف دينار وأعطى ديناراً عنه، ووجه عدم المنع أنه حينئذ إعطاء للفريضة مع زيادة، فيكون كما لو خرج الجيد عن الجميع من حيث الانحلال إلى شيئين أصل الفريضة وما يزيد عليها وصفاً كان أو جزءاً، ولكنه يتوقف على قصد ذلك، ولو إجمالاً.

(٤) للإطلاق، وظهور الاتفاق، وخبر زيد الصائغ - المعتمد عليه لدى الأصحاب - قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني كنت في قرية من قرى خراسان يقال لها: بخارى، فرأيت فيها دراهم تعمل ثلث فضة وثلث مساً، وثلث رصاصاً، وكانت تجوز عندهم، وكنت أعملها وأنفقها، فقال أبو عبد الله عليه السلام: لا بأس بذلك إن كان تجوز عندهم، فقلت: أ رأيت إن حال عليه الحول

تجب^(١) و في وجوب التصفية و نحوها للاختبار إشكال أحوطه ذلك^(٢) و إن كان عدمه لا يخلو عن قوّة^(٣).

وهو عندي و فيها ما يجب عليّ فيه الزكاة أزيكها؟ قال: نعم، إنّما هو مالك قلت: فإن أخرجتها إلى بلدة لا ينفق فيها مثلها فبقيت عندي حتى حال عليها الحول أزيكها؟ قال: إن كنت تعرف أنّ فيها من الفضة الخالصة ما يجب عليك فيه الزكاة فزك ما كان لك فيها من الفضة الخالصة من فضة ودع ما سوى ذلك من الخبيث قلت: و إن كنت لا أعلم ما فيها من الفضة الخالصة إلا أنّي أعلم أنّ فيها ما يجب فيه الزكاة؟ قال: فاسكبها حتى تخلص الفضة و يحترق الخبيث ثمّ تزكي ما خلص من الفضة لسنة واحدة^(١).

و أشكل عليه بعدم صدق الدراهم و الدينار على المغشوش. مع أنّ ما يدل على عدم الزكاة في غير الذهب و الفضة يشمل المغشوش. وفيه: أنّه لا ريب في صدقهما على المغشوش كصدقهما على الخالص، و الظاهر أنّ الغالب إنّما هو المغشوش و لكنه يختلف بكثرة الغش و قلته، و لم يقل أحد بوجودها في الغش، و إنّما يجب في الخالص كما تقدم في الخبر، فلا وجه للإشكال أصلاً.

(١) لأصالة البراءة عقلا و نقلا.

(٢) لأنّ الشبهات التي لها معرضية عرفية للوقوع في خلاف الواقع لا بد من التثبت فيها. و ما اشتهر من أنّه لا يجب الفحص في الشبهات الموضوعية يمكن أن يراد به التفحص في الأدلة كالشبهات الحكمية أو ما لا تكون لها المعرضية العرفية للوقوع في خلاف الواقع، أو ما يوجب الوسواس كما في شبهة النجاسة لا جميع الشبهات الموضوعية مطلقاً من أول الفقه إلى آخره، و إلا لناقض قولهم هذا الفتوى بوجوب الفحص أو الاحتياط الوجوبي في جملة كثيرة من الموارد كما لا يخفى على من راجع كلماتهم و قد تعرّضنا لبعضها في هذا الكتاب.

(٣) نسب ذلك إلى المعروف، و عن المسالك لا قائل بالوجوب، و قواه في

(مسألة ٤): إذا كان عنده نصاب من الجيد لا يجوز أن يخرج عنه من المغشوش^(١)، إلا إذا علم اشتماله على ما يكون عليه من الخالص^(٢)، وإن كان المغشوش بحسب القيمة يساوي ما عليه^(٣)، إلا إذا دفعه بعنوان القيمة إذا كان للخليط قيمة^(٤).

(مسألة ٥): وكذا إذا كان عنده نصاب من المغشوش لا يجوز أن يدفع المغشوش، إلا مع العلم على النحو المذكور^(٥).

الجواهر لو لم يكن إجماع على الخلاف، لأن البناء على عدمه يوجب إسقاط كثير من الواجبات، ولا مدرك لما نسب إلى المعروف إلا ما قاله في الجواهر: «من أن مقدمات الوجوب لا يجب تحصيلها ولا تعرفها.. ثم قال ﷺ: والأول مسلم بخلاف الثاني ضرورة معلومية الوجوب في مثله من مذاق الشرع».

ثم إن تقوية الماتن ﷺ عدم الوجوب هنا ينافي الاحتياط الوجوبي في جملة من الشبهات الموضوعية كخمس المعادن، [مسألة ١٣] منه، والاستطاعة في الحج [مسألة ٢٠] وغيرهما مما لا يخفى، مع أن الجميع داخل في الشبهات الموضوعية ولا دليل على التفريق بينها، ففي بعضها احتاط ﷺ استحباباً، وفي بعضها وجوباً، وفي بعضها قوى الوجوب، وفي البعض قوى عدمه، ولأي شيء هذا التفريق ومن أين حصل منشاؤه!!.

(١) لقاعدة الاشتغال، وعدم العلم بالفراغ بدفع المغشوش.

(٢) للعلم بتفريغ الذمة حينئذ، فيصح لا محالة.

(٣) لأصالة بقاء الفريضة هذا إذا دفعه بعنوان الفريضة، وأما إن دفعه بعنوان القيمة، فيصريح ﷺ بعد ذلك بجوازه ولا إشكال فيه. ثم إن حق هذه العبارة أن تذكر بعد قوله ﷺ: «لا يجوز أن يخرج عنه من المغشوش».

(٤) حتى يصدق إعطاء القيمة حينئذ، وإلا فلا تكون من إخراج القيمة من نفس الفريضة، وتقدم الإشكال فيه في [مسألة ٢].

(٥) ظهر مما تقدم وجهه، فلا وجه للتكرار.

(مسألة ٦): لو كان عنده دراهم أو دنائير بحد النصاب و شك في أنه خالص أو مغشوش، فالأقوى عدم وجوب الزكاة وإن كان أحوط^(١).

(مسألة ٧): لو كان عنده نصاب من الدراهم المغشوشة بالذهب، أو الدنائير المغشوشة بالفضة لم يجب عليه شيء^(٢) إلا إذا علم ببلوغ أحدهما أو كليهما حد النصاب، فيجب في البالغ منهما أو فيهما^(٣)، فإن علم الحال فهو وإلا وجبت التصفية^(٤). و لو علم أكثرية أحدهما مردداً، و لم يكن العلم وجب إخراج الأكثر من كل منهما^(٥)، فإذا كان عنده ألف و تردد بين أن يكون مقدار الفضة فيها أربعمئة و الذهب ستمئة و بين العكس أخرج من ستمئة ذهباً و ستمئة فضة و يجوز أن يدفع بعنوان القيمة ستمئة عن الذهب، و أربعمئة عن

(١) هذه المسألة مكررة مع المسألة الثالثة موضوعاً و دليلاً فراجع و تأمل و لا وجه للتكرار.

(٢) لعدم تحقق موضوع الوجوب، فلا وجه لثبوته، لأن النصاب هو الذهب أو الفضة لا المركب منهما.

(٣) لوجود المقتضي للوجوب حينئذ و فقد المانع عنه، فتشمله الإطلاقات و العمومات قهراً.

(٤) لما تقدم من خبر زيد الصائغ، و للمعرضية العرفية للوقوع في خلاف الواقع، و يجزي إعطاء الأكثر، بل للاجتزاء بإعطاء المتيقن وجهه، إذ المسألة من موارد الأقل و الأكثر.

(٥) على الأحوط، للعلم الإجمالي بناءً على تنجزه عند دوران الأمر بين المتباينين حتى في المالية.

ولكن عن جمع منهم الماتن في حاشية المكاسب عدم الوجوب، بل ربما يدعى الإجماع عليه، مع أن في كون المقام من المتباينين منع، إذا لوحظ تعلق الحق بلحاظ أصل المالية لا الخصوصية النوعية والأحوط لآخذ استرضاء المالك ولو بالمصالحة.

الفضة بقصد ما في الواقع^(١).

(مسألة ٨): لو كان عنده ثلاثمائة درهم مغشوشة، و علم أنّ الغش ثلثها مثلاً - على التساوي في أفرادها - يجوز له أن يخرج خمسة دراهم من الخالص، وأن يخرج سبعة ونصف من المغشوش^(٢). و أما إذا كان الغش بعد العلم بكونه ثلثاً في المجموع - لا على التساوي فيها - فلا بد من تحصيل العلم بالبراءة إما بإخراج الخالص، وإما بوجه آخر^(٣).

(مسألة ٩): إذا ترك نفقة لأهله مما يتعلق به الزكاة وغاب و بقي إلى آخر السنة بمقدار النصاب لم تجب عليه^(٤). إلا إذا كان متمكناً من التصرف فيه

(١) مردداً بين الفريضة والقيمة، لاحتمال الفريضة في كل منها.

(٢) للعلم بفراغ الذمة على كل تقدير، ولكنه فيما إذا علم بتساوي الغش في الجميع وإلا فلا بد من إحراز العلم بالفراغ كالصورة الآتية.
(٣) لقاعدة الاشتغال.

(٤) لجملة من الأخبار - مضافاً إلى ما مرّ في الشرط الخامس من شرائط وجوب الزكاة - منها موثق إسحاق عن أبي الحسن الماضي عليه السلام: «قلت له: رجل خلف عند أهله نفقة ألفين لستين عليها زكاة؟ قال عليه السلام: إن كان شاهداً فعليه زكاة، وإن كان غائباً فليس عليه زكاة»^(١).

وفي مرسل ابن أبي عمير «في رجل وضع لعياله ألف درهم نفقة فحال عليها الحول قال عليه السلام: إن كان مقيماً زكاة وإن كان غائباً لم يزك»^(٢) المحمول على صورة عدم التمكن من التصرف كما هو الغالب في الأزمنة القديمة عند الغيبة وهذا هو المشهور، ويظهر منهم الإجماع عليه.

(١) و (٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب زكاة الذهب والفضة حديث: ١ و ٢.

طول الحول^(١) مع كونه غائباً.

(مسألة ١٠): إذا كان عنده أموال زكوية من أجناس مختلفة، وكان كلها أو بعضها أقل من النصاب، فلا يجبر الناقص منها بالجنس الآخر^(٢) مثلاً: إذا كان عنده تسعة عشر ديناراً، ومائة وتسعون درهماً، لا يجبر نقص الدنانير بالدرهم، ولا العكس.

(١) مباشرة أو تسببياً على ما تقدم في الشرط الخامس من الشرائط العامة فراجع.

(٢) للأصل، والاتفاق، وصحيح زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل عنده مائة وتسعة وتسعون درهماً وتسعة عشر ديناراً أيزكيها؟ قال عليه السلام: ليس عليه زكاة في الدرهم، ولا في الدنانير حتى يتم. قال زرارة: وكذلك هو في جميع الأشياء»^(١).

(فصل في زكاة الغلات الأربع)

وهي - كما عرفت - الحنطة، والشعير و التمر و الزبيب^(١) و في إلحاق السلت - الذي هو كالشعير في طبعه و برودته، و كالحنطة في ملاسته و عدم القشر له - إشكال، فلا يترك الاحتياط فيه كالإشكال في العلس - الذي هو كالحنطة، بل قيل إنه نوع منها في كل قشر حبتان، و هو طعام أهل صنعاء - فلا يترك الاحتياط فيه أيضاً^(٢).

(فصل في زكاة الغلات)

(١) للنصوص المتواترة التي تقدم بعضها، و إجماعاً من المسلمين.
(٢) نسب إلى المشهور عدم الإلحاق، و في الغنية الإجماع، و تقتضيه أصالة البراءة، و حصر الوجوب في التسعة في الأخبار المتواترة، بل ظاهر خبر ابن مسلم - أن السلت ليس من الشعير - قال: «سألته عن الحبوب ما يزكى منها؟ قال ﷺ: البر، و الشعير، و الذرة، و الدخن، و الأرز، و السلت، و العدس - الحديث»^(١) فإنه ﷺ ذكر السلت في عداد سائر الحبوب و يتم بالعلس بعدم القول بالفصل و منشأ الاحتياط تصريح جمع من اللغويين بأن السلت نوع من الشعير، و العلس نوع من الحنطة، و لكن عدم اطلاع أعظم الفقهاء على ما صرح أهل اللغة بعيد، و حمل كلمات اللغويين على الفرد الادعائي أو ما يلحق بها قريب فالمعول هو الأصل و أخبار الحصر إلا أن يصدق عليهما الحنطة و الشعير في المتعارف كما نقل ذلك عن بعض بلاد خراسان.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٤.

ولا تجب الزكاة في غيرها^(١) وإن كان يستحب إخراجها من كل ما تنبت الأرض، مما يكال أو يوزن من الحبوب كالماش، والذرة، والأرز، والدخن، ونحوها إلا الخضر والبقول^(٢) وحكم ما يستحب فيه حكم ما يجب فيه، في قدر النصاب وكمية ما يخرج منه وغير ذلك^(٣). ويعتبر في وجوب الزكاة في الغلات أمران:

الأول: بلوغ النصاب^(٤)، وهو بالمنّ الشاهي - وهو ألف ومائتان وثمانون مثقالاً صيرفاً - مائة وأربعة وأربعون مناً، إلا خمسة وأربعين مثقالاً. وبالمنّ التبريزي - الذي هو ألف مثقال - مائة وأربعة وثمانون مناً وربع منّ وخمسة وعشرون مثقالاً، وبحقة النجف في زماننا سنة ١٣٢٦ - وهي تسعمائة

ثم إنّ كلام بعض الفقهاء هنا وفي الربا مختلط فاحتاط بعضهم هنا وجوباً وفي الربا استحباباً، فأَيّ فرق بينهما بعد كون المنطافيهما وحدة الجنس.

(١) للأصل، وأدلة الحصر في التسعة.

(٢) تقدم ما يتعلق بذلك في (فصل الأجناس التي تتعلق بها الزكاة) فراجع.

(٣) للنص، والإجماع، بل ضرورة من المذهب قال أبو جعفر عليه السلام في صحيح زرارة: «ما أنبتت الأرض من الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب ما بلغ خمسة أوسق، والوسق ستون صاعاً، فذلك ثلاثمائة صاع ففيه العشر، وما كان يسقى بالرشا والدوالي والنواضح ففيه نصف العشر وما سقت السماء أو السبيح، أو كان بعلاً ففيه العشر تماماً. وليس فيما دون الثلاثمائة صاع شيء، وليس فيما أنبتت الأرض شيء إلا في هذه الأربعة أشياء»^(١).

(٤) كل صاع يكون ٦١٤ مثقالاً صيرفاً، وكل كيلو يكون ٢١٣ مثقالاً و٨

حمصة، فيصير النصاب بالعيار المعروف - في زماننا - بالكيلوغرام ٨٦٤ كيلواً إلا ٤٥

وثلاثة و ثلاثون مثقالاً صيرفياً و ثلث مثقال - ثمان وزنات و خمس حقق و نصف إلا ثمانية و خمسين مثقالاً و ثلث مثقال، - و بغير الإسلامبول - و هو مائتان و ثمانون مثقالاً - سبع و عشرون وزنة، و عشر حقق، و خمسة و ثلاثون مثقالاً.

ولا تجب في الناقص عن النصاب و لو يسيراً^(١) كما أنها تجب في الزائد عليه يسيراً كان أو كثيراً^(٢).

الثاني: التملك بالزراعة فيما يزرع، أو انتقال الزرع إلى ملكه قبل وقت تعلق الزكاة. وكذا في الثمرة كون الشجر ملكاً له إلى وقت التعلق، أو انتقالها إلى ملكه - منفردة أو مع الشجر - قبل وقته^(٣).

(مسألة ١): في وقت تعلق الزكاة بالغلات خلاف، فالمشهور على أنه في الحنطة و الشعير عند انعقاد حبّهما، و في ثمر النخل حين اصفراره أو

مثقالاً، و النصاب بالمثلثال الصيرفي مائة و أربعة و ثمانون ألف و خمسة و سبعون (١٨٤٠٧٥) مثقالاً صيرفياً.

(١) نصاً، و إجماعاً، و تدل عليه قاعدة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط.

(٢) لإطلاق الأدلة، و إجماع فقهاء الملة.

(٣) لأنه المنساق من النصوص، و المدعى عليه الإجماع أيضاً، و المستفاد من الأدلة إنما هو تعلق الوجوب بمن ملك نمو الغلات حين التعلق، و هذه ملكية خاصة بالنسبة إلى وقت الغلات، فتكون لها حالات ثلاثة بالنسبة إلى تعلق الزكاة و ملك المالك لها.

الأولى: حالة قبل بدو الصّلاح فمن ملكها و زال عنها قبل ذلك لا يجب عليه الزكاة.

الثانية: حالة بدو الصّلاح و نمو الحنطة و الشعير و التمر.

الثالثة: حالة اليبس و الجفاف و انتهاء النمو، و المالك الذي تجب عليه الزكاة من ملك الحالة الوسطى دون الأخيرة و الأولى، فلو ملك الحالة الأولى أحد و انتقل المال منه إلى غيره اختياراً أو قهراً تجب الزكاة على المنتقل إليه دون المنتقل عنه.

أحمراره، وفي ثمرة الكرم عند انعقادها حصراً^(١). وذهب جماعة إلى أنَّ المدار صدق أسماء المذكورات من الحنطة، والشعير، والتمر، وصدق اسم العنب

(١) استدلو عليه بوجوه:

منها: دعوى الإجماع. ومنها: صدق الاسم فتشملها الأدلة. ومنها: بعث النبي ﷺ الخارص حين الانعقاد.

ومنها: الأخبار كقول أبي عبد الله ﷺ في صحيح ابن خالد: «ليس في النخل صدقة حتى يبلغ خمسة أوساق. والعنب مثل ذلك حتى يكون خمسة أوساق زيبياً»^(١).

وصحيح سعد عن أبي الحسن الرضا ﷺ سألته عن الزكاة في الحنطة و الشعير، و التمر، و الزبيب متى تجب على صاحبها؟ قال ﷺ: إذا ما صرم، وإذا خرص^(٢) ومثله غيره بدعوى: أنَّ وقت الصرم و الخرص هو وقت الانعقاد. و الكل مخدوش:

أما الأول: فلمنع ثبوته و على فرضه فهو اجتهادي لا تعبدى، بل قيل إنَّ الشهرة غير ثابتة، فيكف بالإجماع لكثرة الخلاف. و أما الثاني: فلأنَّ التسمية للأول و المشاركة من المجاز الشائع في المحاورة فلا بأس بها.

و أما الثالث: فهو ممنوع صغرى وكبرى، إذ لم يثبت أنَّ بعثه ﷺ كان حين الانعقاد، و على فرض الثبوت فهل كان للإعلام أو الإلزام كلٌّ محتمل، و مقتضى الأصل، و عموم «وَلَا يَسْئَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ»^(٣) هو الأول.

و أما الأخير، فلأنَّ صدر صحيح ابن خالد في مقام أصل التشريع وذيله على

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب زكاة الغلات حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الغلات حديث: ١.

(٣) سورة محمد: ٣٦.

في الزبيب، وهذا القول لا يخلو عن قوة^(١) وإن كان القول الأول أحوط^(٢)، بل الأحوط مراعاة الاحتياط مطلقاً إذ قد يكون القول الثاني أوفق بالاحتياط^(٣).
(مسألة ٢): وقت تعلق الزكاة وإن كان ما ذكر، على الخلاف السالف إلا أنَّ المناط في اعتبار النصاب هو اليأس من المذكورات^(٤) فلو كان

خلاف المطلوب أدل وكون وقت الصرم والتخريس في صحيح سعد واحداً أول الدعوى، مع أنَّ الصرم بمعنى القطع وهو أخص من وقت التسمية عرفاً، فأصالة عدم تعلق الوجوب لا حاكم عليها بحسب هذه الأدلة المخدوشة.

ثمَّ إنَّ البحث في المقام في جهات ثلاثة: وقت التعلق، و وقت اعتبار النصاب، و وقت الإخراج، و لا بد وأن يعقد فصل مستقل لكل واحدة منها، و الماتن^{عليه السلام} ذكر الأولين في هذا الفصل، و عقد لوقت وجوب الإخراج فصلاً مستقلاً وأشار في [مسألة ٦] من هذا الفصل إليه أيضاً.

(١) لانسباق التسمية العرفية من الأدلة، و أصالة البراءة، و لعله الأنسب بالإرفاق و التسهيل على المالك، و عدم التضيق عليه.

(٢) حذرا عن خلاف المشهور، و لأنَّ أدلتهم تصلح للاحتياط و إن لم تصلح للجزم بالفتوى.

(٣) كما لو تحقق بعض الشرائط العامة بعد بدو الصلاح، فإنَّ الأحوط حينئذ تعلق الزكاة به و إن لم يتعلق بناءً على القول المشهور.

(٤) للإجماع، و لأنَّ المتعارف بين الناس أنَّهم يعتبرون المقدار في الحنطة و الشعير، و التمر بعد الجفاف، فيكون الإجماع و الاعتبار العرفي مقيداً للإطلاقات على فرض ثبوت الإطلاق لها من هذه الجهة، إذ من المحتمل قوياً أنَّها في مقام بيان أصل التشريع في الجملة، فليس لها إطلاق من سائر الجهات و لا بد من تنزيلها على المتعارف.

ثمَّ إنَّ المذكور في جلِّ الأخبار، بل كلّها التمر و الزبيب. نعم، ذكر في خبرين

الرطب منها بقدر النصاب لكن ينقص عنه بعد الجفاف و اليبس فلا زكاة^(١).
 (مسألة ٣): في مثل البرين و شبهه من الدقل الذي يؤكل رطباً، وإذا لم يؤكل إلى أن يجف يقلّ ثمرة، أو لا يصدق على اليابس منه التمر أيضاً - المدار فيه على تقديره يابساً^(٢) و تتعلق به الزكاة إذا كان بقدر يبلغ النصاب بعد جفافه.

منها العنب كصحيح ابن خالد: «ليس في النخل صدقة حتى يكون خمسة أوساق و العنب مثل ذلك حتى يكون خمسة أوساق زيبياً»^(١).

و صحيح سعد عن الرضا عليه السلام: «و هل على العنب زكاة أو إنّما تجب عليه إذا صيرّه زيبياً؟ قال عليه السلام: نعم، إذ خرصه أخرج زكاته»^(٢).

والأول ظاهر، بل نص في أنّ المدار في تعيين النصاب على الزبيب، و الأخير محمول عليه بقرينة سائر الأخبار المستفيضة، بل المتواترة و هذه أيضاً نحو إرفاق بالمالك و تسهيل عليه، بل و بالنسبة إلى الفقراء أيضاً، فالوجوب يتعلق بمجرد التسمية، و النصاب يعتبر بعد الجفاف و هذا مراعاة للحقين، وعدل و إنصاف في البين.

(١) لقاعدة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط، مضافاً إلى ظهور الإجماع. و به يفرق بين وقت التعلق و بين وقت اعتبار النصاب و إلا فمقتضى ظاهر الأدلة اعتبار النصاب في وقت التعلق أيضاً.

(٢) على المشهور المتسالم عليه بين الفقهاء و قد أرسل ذلك إرسال المسلّمات و يشهد له ما تقدم من صحيح ابن خالد، و كذا إطلاق الأخبار المشتملة على التمر و الزبيب. و هذه المسألة و اللتان بعدها من الثمرات بين قول المشهور في وقت التعلق وقول من خالف المشهور. و يأتي في [مسألة ٢٢] ما ينفع المقام فراجع.

ثمّ إنّّه يظهر من المدارك و الذخيرة في القسم الثاني - و هو ما إذا لم يصدق على اليابس منه التمر - سقوط الزكاة رأساً، لأنّ ما دل على اعتبار بلوغه نصاباً إذا صار تمرّاً ظاهر في دوران الحكم مدار هذه التسمية، ومع عدم صدق التمرية فكيف

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب زكاة الغلاة حديث: ٧ و ١.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الغلاة حديث: ٢.

(مسألة ٤): إذا أراد المالك التصرف في المذكورات - بSRاً، أو رطباً أو حصرماً أو عنباً بما يزيد على المتعارف فيما يحسب من المؤن، وجب عليه ضمان حصة الفقير^(١)، كما أنه لو أراد الاقتطاف كذلك بتمامها وجب عليه أداء الزكاة حينئذ بعد فرض بلوغ يابسها النصاب^(٢).

(مسألة ٥): لو كانت الثمرة مخروصة على المالك، فطلب الساعي من قبل الحاكم الشرعي الزكاة منه قبل اليبس لم يجب عليه القبول^(٣)، بخلاف

يتصور اعتبار النصاب، ومع عدم إمكان اعتباره ينتفي موضوع الزكاة.

وفيه: أن أكثر الأخبار وإن اشتمل على لفظ التمر^(١) ولكن الظاهر أن المراد منه ثمر النخل بقرينة ذكر النخل في بعض الأخبار كصحيح ابن خالده المتقدم، وخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يكون في الحب ولا في النخل ولا في العنب زكاة حتى تبلغ وسقين»^(٢) فالمناط كله ثمر هذه الشجرة المخصوصة، وذكر التمر من باب الغالب، وإلا فلثمره هذه الشجرة أسماء كثيرة وحالات مختلفة، فلا وجه لما ذكره وإن استجوده في الجواهر، ويأتي أن التأخير إرفاقى لا أن يكون واجباً.

(١) بناءً على ما نسب إلى المشهور من الشركة الحقيقية والإشاعة الواقعية دون الأقوال الأخيرة، وهذه المسألة مبنية على مباحث ثلاثة: وقت التعلق، وكيفيته واستثناء المؤنة، ويأتي في المسائل الآتية ما ينفع المقام. ثم إنه هل يعتبر أن يكون الضمان بإذن الحاكم الشرعي أو لا؟ يأتي في المسائل الآتية ما يوضح المبني.

(٢) لظهور اتفاقهم عليه، لأن التأخير إلى الجفاف إرفاقى لا أن يكون واجباً نفسياً أو غيرياً وقد صرح بذلك في الجواهر، فراجع، فيكون المقام كالإرفاق في تأخر الخمس إلى آخر السنة في الأرباح.

(٣) للأصل، ولأن وجوب القبول خلاف الإرفاق المبني عليه مطالبة الزكاة.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب زكاة الغلات حديث: ٧ و ١.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الغلات حديث: ٢.

ما لو بذل المالك الزكاة بשרاً أو حصرماً مثلاً، فإنه يجب على الساعي القبول (١).
 (مسألة ٦): وقت الإخراج - الذي يجوز للساعي مطالبة المالك فيه وإذا أخرها عنه ضمن - عند تصفية الغلة و اجتذاذ الثمر و اقتطاف الزبيب فوقت وجوب الأداء غير وقت التعلق (٢).

(مسألة ٧): يجوز للمالك المقاسمة مع الساعي، مع التراضي بينهما قبل الجذاذ (٣).

(مسألة ٨): يجوز للمالك دفع الزكاة و الثمر على الشجر قبل الجذاذ منه أو من قيمته (٤).

(مسألة ٩): يجوز دفع القيمة حتى من غير النقيدين من أي جنس كان

(١) لوجود المقتضي - وهو التعلق - وفقد المانع وهو المنافاة، للإرفاق لفرض أن المالك يبذلها باختياره، فعدم القبول يكون حينئذ خلاف الإرفاق. نعم، لو كان البذل في وقت يكون تفويتاً لحق المستحق وإضراراً بالنسبة إليه يشكل القبول حينئذ. وبذلك يمكن أن يجمع بين قول من يقول بوجوب القبول وبين قول من يقول بعدمه.

(٢) للإجماع عليه كما عن جمع، وتشهد له سيرة المتشريعة - قديماً وحديثاً - ولا فرق فيه بين قول المشهود في وقت التعلق والقول الآخر، لإطلاق معقد الإجماع والسيرة.

(٣) لأنه من فروع ولاية المالك على الإخراج، و ولاية الساعي على المطالبة المستفاد كل منهما من الأدلة التي تأتي الإشارة إلى بعضها، وتقدم في مسألة ١٥ ما ينفع المقام، فراجع.

(٤) لظهور الاتفاق، وأنه من التسهيل والإرفاق، وكون ذلك كله من فروع ولاية المالك على الإخراج وهي ثابتة نصاً وإجماعاً.

بل يجوز أن تكون من المنافع، كسكنى الدار (١) مثلاً و تسليمها بتسليم العين إلى الفقير.

(مسألة ١٠): لا تتكرر زكاة الغلات بتكرار السنين إذا بقيت أحوالاً فإذا زكى الحنطة ثم احتكرها سنين لم يجب عليه شيء. وكذا التمر وغيره (٢).

(مسألة ١١): مقدار الزكاة الواجب إخراجه في الغلات هو العشر فيما سقي بالماء الجاري، أو بماء السماء، أو بمص عروقه من الأرض - كالنخل والشجر، بل الزرع أيضاً في بعض الأمكنة - ونصف العشر فيما سقي بالدلو والرشا والنواضح، والدوالي، ونحوها من العلاجات (٣). ولو سقي

(١) على المشهور المدعى عليه الإجماع، وتقتضيه كثرة إرفاق الشارع بالمالك وجعل ولاية الإخراج له كما يظهر من الوظائف المجعلولة للجبابة والسعاة. وتقدم في [مسألة ٥] من زكاة الأنعام ما ينفع المقام. ونسب إلى المستند تقريب المنع من غير التقدين وهو ضعيف لا دليل عليه. وطريق الاحتياط أن يكون في غير التقدين بإذن الحاكم الشرعي.

(٢) للنص، والإجماع حتى من العامة قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح زرارة: «أئما رجل كان له حرث، أو ثمرة فصدقها فليس عليه شيء، وإن حال عليه الحول عنده إلا أن يحول ماله، فإن فعل ذلك فحال عليه الحول عنده فعليه أن يزكيه، وإلا فلا شيء عليه، وإن ثبت ذلك ألف عام إذا كان بعينه. فائماً عليه فيها صدقة العشر، فإذا أداها مرة واحدة فلا شيء عليه فيها حتى يحوله ماله، و يحول عليه الحول وهو عنده» (١).

(٣) إجماعاً من المسلمين، ونصوصاً كثيرة من المعصومين عليهم السلام قال أبو جعفر في الصحيح: «ما كان يعالج بالرشا والدوالي والنضح ففيه نصف العشر

بالأمريين، فمع صدق الاشتراك في نصفه العشر، وفي نصفه الآخر نصف العشر^(١)،

وما كان يسقى من غير علاج - بنهر، أو عين، أو بعل أو سماء - ففيه العشر كاملاً^(٢) ومثله غيره، و يقتضيه العدل والإنصاف أيضاً.

فروع - (الأول): الظاهر من الأخبار والكلمات أن المراد بالعلاج وغيره ما كان من الوصف بحال الذات لا من الوصف بحال المتعلق، يعني كان العلاج وعدمه في نفس السقي من حيث هو سقي لا في المقدمات، فإذا كان نفس السقي من حيث هو بعلاج ففيه نصف العشر، وإن كانت مقدمته بلا علاج كما إذا اجتمعت مياه المطر في محل وسقي الزرع منها بعلاج، وإذا كان نفس السقي من حيث هو بلا علاج ففيه العشر وإن كانت مقدماته مع العلاج كما هو كذلك غالباً. ويظهر من الجواهر دعوى الاتفاق على ما ذكرناه.

(الثاني): الظاهر أن العلاج وعدمه يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، وما ورد في الأخبار - كما مر - إنما هو من باب المثال، لما كان متعارفاً في تلك الأزمنة فالمناط الصدق عند متعارف أهل الخبرة والحرث والزارعين.

(الثالث): الظاهر أن السقي بالمكائن الحديثة من السقي بالعلاج.

(الرابع): لو شك في أن السقي بالعلاج أم لا، فالمسألة من موارد الأقل والأكثر، لأن نصف العشر معلوم والشك في الزائد عليه فيرجع فيه إلى البراءة.

(١) لتحقيق الموضوع بالنسبة إلى كل من العشر ونصفه، فيشملة إطلاق الأدلة قهراً، مضافاً إلى ظهور الإجماع. ولا إشكال فيه مع التساوي، وأما مع مجرد صدق الاشتراك الأعم من التساوي عرفاً، فيدل عليه إطلاق خبر ابن شريح عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: فالأرض تكون عندنا تسقى بالذوالي، ثم يزيد الماء وتسقى سيحاً، فقال عليه السلام: إن ذا ليكون عندكم كذلك؟ قلت: نعم، قال عليه السلام:

ومع غلبة الصدق لأحد الأمرين فالحكم تابع لما غلب^(١)، ولو شك في صدق الاشتراك أو غلبة صدق أحدهما، فيكفي الأقل والأحوط الأكثر^(٢).
 (مسألة ١٢): لو كان الزرع أو الشجر لا يحتاج إلى السقي بالدوالي

النصف والنصف، نصف بنصف العشر، ونصف بالعشر فقلت: الأرض تسقى بالدوالي، ثم يزد الماء فتسقى السقية والسقيتين سيحا قال عليه السلام: وكم تسقى السقية والسقيتين سيحا؟ قلت: في ثلاثين ليلة أو أربعين ليلة وقد مكث قبل ذلك في الأرض ستة أشهر، أو سبعة أشهر، قال عليه السلام: نصف العشر^(١)

فإن إطلاق الصدر يشمل مطلق الاشتراك سواء كان متساوياً أم لا، بما يتسامح فيه عرفاً، مع أن هذه الأمور لا وجه للتعبد فيها، لأنها موضوعات عرفية لا بد فيها من الرجوع إلى أهل خبرتها. وأما الذيل فظاهر فيما إذا كان السقي اللازم المتعارف بالدوالي، وأما السقية والسقيتين فكانت من باب الاتفاق إذ لا تخلو الأرض عنهما في الغالب حتى فيما إذا كان السقي المتعارف بالعلاج، ويأتي في [مسألة ١٣] ما ينفع المقام.

ثم إن التساوي أو الغلبة تارة: يلاحظ بالنسبة إلى الزمان. وأخرى إلى العدد. وثالثة: إلى مطلق النفع. ورابعة: إلى النمو، والمرجع في تعيين أهل خبرة ذلك، إذ ليس تعيين ذلك من شأن الفقيه، وليس من التعبديات التي لا بد فيها من الرجوع إلى الشرع.

(١) لظهور الاتفاق، ويقتضيه الاعتبار.

(٢) لأن المسألة حينئذ من موارد الأقل والأكثر والمرجع فيها البراءة وإن كان الاحتياط حسناً على كل حال، وللخروج عن خلاف من أوجب الاحتياط.

ومع ذلك سقي بها من غير أن يؤثر في زيادة الثمر فالظاهر وجوب العشر^(١) وكذا لو كان سقيه بالدوالي، وسقي بالنهر ونحوه من غير أن يؤثر فيه فالواجب نصف العشر^(٢).

(مسألة ١٣): الأمطار العادية في أيام السنة لا تخرج ما يسقى بالدوالي عن حكمه^(٣)، إلا إذا كانت بحيث لا حاجة معها إلى الدوالي أصلاً^(٤)، أو كانت بحيث توجب صدق الشركة حينئذ يتبعهما الحكم.

(مسألة ١٤): لو أخرج شخص الماء بالدوالي على أرض مباحة - مثلاً عبثاً، أو لغرض فزرعه آخر، وكان الزرع يشرب بعروقه، فالأقوى العشر^(٥). وكذا إذا أخرجه هو بنفسه لغرض آخر غير الزرع، ثم بدا له أن يزرع زرعاً يشرب بعروقه^(٦)، بخلاف ما إذا أخرجه لغرض الزرع

(١) لإطلاق دليله الشامل لهذه الصورة أيضاً، مع أن المنساق من السقي الموجب لنصف العشر السقي المحتاج إليه لا مطلق السقي ولو لم يكن احتاج إليه كما هو المفروض.

(٢) لعين ما تقدم في سابقة بلا فرق بينهما.

(٣) لأنها دائمية أو غالبية الوجود، فلو أوجب انقلاب حكم نصف العشر لصار جعل هذا الحكم لغوا ولا ريب في بطلانه، مع أن أهل الخبرة يحكمون بأنه سقي بالعلاج مع التفاتهم إلى هذه الجهات.

(٤) لانتفاء موضوع العلاج والدوالي حينئذ، وتحقق موضوع عدم العلاج قهراً، فيتبعه الحكم لا محالة، وكذا مع تحقق الشركة يتعلق به حكم الاشتراك، إذ الحكم تابع لتحقيق الموضوع علاجاً كان، أو عدمه، أو بالاشتراك.

(٥) لأن المتفاهم من الأدلة عرفاً إنما هو ما إذا كان السقي بالعلاج والدوالي عن عمد والتفات وتوجه في الجملة، فلا يشمل مثل المقام، ومع الشك، فالمسألة من موارد الأقل والأكثر، فيجب الأول، وإن كان الأحوط الأخير كما تقدم.

(٦) لعين ما مرّ في سابقة من غير فرق.

الكذائي^(١) و من ذلك يظهر حكم ما إذا أخرجه لزرع، فزاد و جرى على أرض أخرى^(٢).

(مسألة ١٥): إنما تجب الزكاة بعد إخراج ما يأخذه السلطان باسم المقاسمة^(٣).

(١) فسقي زرعاً آخر غير ما قصده أولاً، فيجب فيه نصف العشر، لأنّ السقي بالعلاج مقصود في هذه الصورة وإن اختلف في سقي الزرع، فيشمّله إطلاق الدليل لا محالة فأصول الأقسام خمسة:
الأول: السقي العلاجي لخصوص ما فيه الزكاة و لا ريب في نصف العشر حينئذ.

الثاني: السقي العلاجي لغرض آخر غير الزرع، فتعدّى منه إلى ما فيه الزكاة مع استغنائه بغير العلاج، و لا ريب في أنّ فيه العشر.
الثالث: السقي العلاجي للزرع غير الزكوي، فسقي الزكوي أيضاً و فيه نصف العشر.

الرابع: عالج شخص آخر في السقي لغرض من زرع أو غيره، فسقي الزكوي من زرع شخص آخر بعروقه و فيه العشر.
الخامس: الصورة السابقة مع الاحتياج إلى السقي العلاجي، الظاهر التقسيط و هناك صور أخرى.

(٢) فيجب العشر في زرع الأرض الأخرى، لأنّ السقي بالعلاج غير مقصود بالنسبة إليها، فيكون كالصورة الأولى.

(٣) لعدم الملك، و عدم التمكن من التصرف إن استحقها السلطان قبل تعلق الزكاة، و للنص، و الإجماع إن استحقها بعده. قال أبو جعفر عليه السلام في الصحيح: «كل أرض دفعها إليك السلطان، فما حرثته فيها، فعليك مما أخرج الله منها الذي قاطعك عليه، و ليس على جميع ما أخرج الله منها العشر: إنّما عليك

بل ما يأخذه باسم الخراج أيضاً^(١) بل ما يأخذه العمال زائداً

العشر فيما يحصل في يدك بعد مقاسمته لك»^(١) و المقاسمة عبارة عن نفس حاصل الأرض الذي يأخذه السلطان.

(١) استدل عليه تارة: بالإجماع. و أخرى: بأنه من المقاسمة موضوعاً. و ثالثة: باشتغال الكلمات على حصة السلطان و هي شاملة لهما. و رابعة: بأنه من المؤنة التي يأتي استثنائها. و خامسة: بخبر صفوان و البزنطي قالا: «ذكرنا له الكوفة و ما وضع عليها من الخراج - إلى أن قال: - و على المتقبلين سوى قبالة الأرض العشر و نصف العشر في حصصهم»^(٢) بدعوى: أن القبالة تشمل الخراج أيضاً.

و الكل مخدوش:

أما الأول: فلما عن العلامة رحمته الله من إرسال عدم استثنائه إرسال المسلمات فكيف يتحقق الإجماع على الاستثناء.

أما الثاني: فلاختلاف الخراج و المقاسمة اعتباراً، فإذا كان المذكور في الدليل المقاسمة، فلا يتعدى منها إلى الخراج إلا مع العلم باتحادهما حكماً و هو أول الدعوى.

و أما الثالث: فلا وجه للاستناد إليه ما لم يكن من الإجماع المعتبر.

و أما الرابع: فيأتي تفصيله.

و أما الأخير: ففيه مضافاً إلى قصور السند أن المراد به المقاسمة، لأنّها كانت متعارفة في الأزمنة القديمة.

فتلخص أن مقتضى الإطلاق و العموم عدم استثناء الخراج المحمول على رقبة الأرض. نعم، لو كان مجعولاً على نفس الغلة من حيث هي يمكن استفادة استثنائه من مجموع ما تقدم.

فرع: لا يجزي عن الزكاة ما يأخذه السلطان بعنوان المقاسمة، للأصل و الاتفاق، وظهور الإطلاق، وما يدل على الأجزاء محمول على التقية. نعم، لو قلبها

(١) و (٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١ و ٢.

على ما قرّره السلطان ظلماً^(١) إذا لم يتمكن من الامتناع جهراً و سرّاً^(٢) فلا يضمن حينئذ حصة الفقراء من الزائد^(٣). ولا فرق في ذلك بين المأخوذ من نفس الغلة أو من غيرها إذا كان الظلم عاماً^(٤). وأما إذا كان شخصياً فالأحوط الضمان فيما أخذ من غيرها^(٥)، بل الأحوط الضمان فيه مطلقاً وإن كان الظلم عاماً^(٦). وأما إذا أخذ من نفس الغلة قهراً، فلا ضمان إذ الظلم حينئذ وارد على الفقراء أيضاً.

(مسألة ١٦): الأقوى اعتبار خروج المؤن جميعها^(٧) من غير فرق بين

الحاكم الشرعيّ بعنوان الزكاة يحسب منها، ويمكن حمل تلك الأخبار^(١) على ما إذا قبل الإمام عليه السلام ذلك من الزكاة تخفيفاً لشيئته.

(١) إن كان ذلك من توسعة المقاسمة ظلماً، فيشمله إطلاق دليل استثنائها وإلا فهو من المؤنة ويأتي حكمها.

(٢) لعدم الدليل على الاستثناء مع التمكن من الامتناع كذلك، بل مقتضى الإطلاق والعموم عدم الاستثناء حينئذ.

(٣) لما تقدم من أنّ الزائد حينئذ مثل نفس المقاسمة ويشمله دليل استثنائها.

(٤) لأنّ المتفاهم من أدلة استثناء المقاسمة إنّما هو الظلم العام لبناء موضوع المقاسمة على ذلك كما هو واضح.

(٥) لأنّ مقتضى الإطلاقات عدم الاستثناء حينئذ من حيث المقاسمة فيكون من المؤنة ويأتي حكمها.

(٦) جموداً على المتيقن من المقاسمة فقط، فإنّ المتيقن منها إنّما هو الجعل الخاص من الحكومة على الحرّاث والزارعين.

(٧) نسب ذلك إلى المشهور، بل استظهر الإجماع عليه. واستدلوا عليه بأمور كلها مخدوشة:

الأول: أصالة عدم الوجوب فيها. (و فيه): أنّه محكوم بالإطلاقات

والعمومات. و أما المناقشة في بعضها بورودها في مقام التشريع فقط، فلا يصح التمسك بها في سائر الجهات. لا ترد في جميعها، لورود بعضها في مقام البيان من كل جهة كما لا يخفى على المتأمل فيها.

الثاني: قاعدة نفي الحرج والضرر. (وفيه): عدم شمولها للحكم المجعول في مورد الضرر والحرج، مع أنَّ مراعاتهما خلاف لمصلحة الفقراء مضافاً إلى أنَّه لا حرج في البين، ولو فرض اتفاقه أحياناً نقول بالاستثناء حينئذ.

الثالث: بما دلَّ على استثناء حصة السلطان، فيستفاد من التعميم لجميع المؤمن. (وفيه): أنَّه قياس ولا نقول به.

الرابع: بما دل من الآيات والروايات على العفو والوسط^(١) (وفيه): أنَّ المنساق منها العفو والتوسط في أصل تشريع الزكاة فلا يشمل المقام بعد ثبوت أصل التشريع بنحو الوسط والإرفاق.

الخامس: ما في الفقه الرضويّ من إخراج العشر بعد خراج السلطان و معونة العمارة والقرية، فقد ورد فيه: «و ليس في الحنطة والشعير شيء إلى أن يبلغ خمسة أوسق - إلى أن قال: - فإذا بلغ ذلك وحصل بغير خراج السلطان، و معونة العمارة والقرية أخرج منه العشر - الحديث -»^(٢).

وفيه: مضافاً إلى قصور سنده قصور دلالاته أيضاً، لأنَّ معونة العمارة والقرية أعم من مطلق المؤنة كما لا يخفى.

السادس: ما ورد عن أبي جعفر عليه السلام في صحيح الفضلاء: «لا يترك للخارص (الحارث) أجراً معلوماً ويترك من النخل معافاة، و أم جعور، و يترك للحارث - يكون في الحائط - العذق والعذقان والثلاثة لحفظه إياه»^(٣).

وفي صحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «يترك للحارس العذق والعذقان. و الحارس يكون في النخل ينظره، فيترك ذلك لعياله»^(٤).

(١) الأعراف: ١٩٨ و في سورة البقرة: ٢١٩ و غيرهما من الآيات.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٦ من أبواب زكاة الغلات حديث: ١.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب زكاة الغلات حديث: ٤ و ٣.

وفيه: أنه أعمّ من أن يكون استحبابياً أو استثنائياً، ويمكن استظهار الأول كما يقتضيه التأمل في الأخبار.

السابع: أن الصدوق عليه السلام أرسل إخراج - مئونة القرية - إرسال المسلّمات في المقنع، والهداية، والفقيه ولا يكون ذلك إلا لظفره إما بالصحيح من الأثر، أو النص المعتبر.

وفيه: أنه أعمّ من ذلك إذ يمكن أن يكون لأجل نظره الشريف الذي استفاده من الأخبار كما لا يخفى على من اطّلع على عاداته عليه السلام.

الثامن: بأنّ المئونة اللاحقة على الوجوب تخرج، فكذا السابقة عليه لعدم القول بالفصل، بل يكون خروج السابقة بالأولى، لعدم تعلق حق الفقراء بعد. وفيه: أنه لا اعتبار بعدم الفصل وإنّما المعتبر القول بعدم الفصل وهو غير ثابت والأولوية ظنية لا اعتبار لها.

التاسع: بأنّ ذلك مقتضى قاعدة العدل والإنصاف. وفيه: أنّها مخالفة للعمومات والإطلاقات ونحتاج إلى دليل عليها بالخصوص وهو مفقود في المقام، وإن كانت تجري في غيره بمناسبة إجماع الإعلام، أو نص من الإمام عليه السلام.

وقد يستدل بغير ذلك مما هو واضح المناقشة كما لا يخفى على من راجع الكتب المطولة. ولذا اختار جمع - منهم الشيخ والشهيد الثاني - عدم الإخراج هذا. ولكن باب المناقشة في كل واحد من الأدلة وإن كانت واسعة إلا أنّ التأمل في المجموع يوجب الاطمئنان بالحكم، وإمكان المناقشة لا يضّر بالاستدلال وما يضّر به سقوط الظهور العرفي، وإمكان المناقشة خصوصاً من الأعلام أعمّ منه، إذ يمكن المناقشة في جملة من الواضحات كما هو واضح. ولقد أحسن في الجواهر حيث قال: «كل ما أجاد الفقيه التأمل في المسألة ازداد القول بخروج المئونة قوة كما هو واضح لمن حصل له».

المؤن السابقة على زمان التعلق و اللاحقة^(١)، كما أنّ الأقوى اعتبار النصاب أيضاً بعد خروجها^(٢)، وإن كان الأحوط اعتباره قبله^(٣).

(١) يجري فيها جميع ما تقدم من الأدلة التي استدلوا بها على استثناء المؤنة. وأشكل عليه بأنّه يصح بناء على الشركة الحقيقية و الإشاعة الواقعية، و أما بناءً على كونها من مجرد الحق خصوصاً بنحو الكلي في المعين، فمقتضى توجه خطاب الزكاة إلى المالك كون المؤنة عليه لا على الزكاة، فلا وجه حينئذٍ لاحتسابها على الزكاة. و يمكن أن يجاب عنه بأنّ ذلك نحو إرفاق بالمالك و ترغيب له في الامتثال، و عناية خاصة من وليّ الزكاة بالنسبة إليه.

(٢) نسب ذلك إلى المشهور، و عن الغنية دعوى الإجماع عليه، و مجموع الأدلة على أقسام ثلاثة:

الأولى: الإطلاقات الدالة على وجوب العشر و نصفه.

الثاني: إطلاق أدلة اعتبار النصاب.

الثالث: ما دلّ على إخراج المؤنة، و الأخير مردد بين أن يكون مقيّداً للأول فيكون اعتبار النصاب قبل إخراج المؤن لا محالة، و أن يكون مقيّداً للثاني، فيكون اعتبار النصاب بعد الإخراج، و مقتضى المرتكزات و إجماع الغنية هو الأخير، و مع استقرار الإجمال تصل النوبة إلى الأصل العملي و هو البراءة عن الوجوب إن وصل المال إلى انصاف قبل الإخراج و لم يصل إليه بعده.

(٣) لاحتمال أن يكون إطلاق أدلة النصاب أقوى و أظهر من إطلاق العشر

و نصفه، لورودها لتحديد المال بحدّ خاص، و الأدلة الواردة للتحديد يلاحظ فيها جميع الطوارئ و العوارض بخلاف أدلة العشر و نصفه، فإنّها لأصل التشريع في الجملة، فيصلح لعروض الإجمال و التقيد، و حينئذٍ فيؤخذ بإطلاق أدلة النصاب فتجب الزكاة و إن بلغ المال إلى النصاب قبل إخراج المؤن، مع أنّه أرفق بحال الفقراء و هو حسن على كل حال.

بل الأحوط عدم إخراج المؤن^(١) خصوصاً اللاحقة^(٢). و المراد بالمؤنة كلما يحتاج إليه الزرع^(٣) و الشجر من أجرة الفلاح، و الحارث، و الساقى و أجرة الأرض إن كانت مستأجرة، و أجرة مثلها إن كانت مغصوبة، و أجرة الحفظ، و الحصاد، و الجذاذ، و تجفيف الثمرة، و إصلاح موضع التشميس و حفر النهر، و غير ذلك، كتفاوت نقص الآلات و العوامل حتى ثياب المالك و نحوها. و لو كان سبب النقص مشتركاً بينها و بين غيرها، وزع عليهما بالنسبة.

مسألة (١٧): قيمة البذر إذا كان من ماله المزكى، أو المال الذي لا

(١) خروجاً عن خلاف من لم يعتبر إخراجها أصلاً.

(٢) في مقام اعتبار النصاب و خصوصاً السابقة في مقام أصل الأداء.

(٣) المرجع في تشخيص المؤنة متعارف أهل الخبرة بالزرع و الزراعة و

الفرس و أهل الكروم و النخيل و الحراث و الدّهاقين، و الظاهر اختلافها حسب اختلاف الأمكنة و الأزمنة و ليس تعيينها من وظيفة الفقيه، بل الفقهاء لا بد لهم من أن يرجعوا إلى خبراء هذه الأمور و ثقافتهم، و الظاهر الاختلاف في حفر النهر فتارة: يعدّ من المؤنة. و أخرى: لا يعدّ منها. و ثالثة: يشك في أنّه من أئهما.

ثم هل يحسب من المؤنة الخسران الوارد لإصلاح المكائن و آلات الحرث و جبريد العامل - مثلاً - لو انكسرت، و أعضاء الحيوان الذي يحرث به لو حصلت فيها آفة؟ الظاهر هو الاحتساب لعدّ ذلك من المؤن عرفاً، و مع الشك فيها يأتي حكمه في [مسألة ٢٣].

فرع: لو كان فيما يصرف للمؤنة مراتب طولية في الزمان من حيث القيمة و كان بعضها أعلى قيمة من البعض يجوز له احتساب الأعلى و إن كان الأحوط الاقتصار على الأدنى.

زكاة فيه من المؤن^(١). و المناط قيمة يوم تلفه و هو وقت الزرع^(٢).
مسألة (١٨): أجرة العامل من المؤن^(٣) و لا يحسب للمالك أجرة إذا كان هو العامل، و كذا إذا عمل ولده، أو زوجته بلا أجرة، و كذا إذا تبرع به أجنبي، و كذا لا يحسب أجرة الأرض التي يكون مالكا لها، و لا أجرة العوامل إذا كانت مملوكة له^(٤).

(١) على ما هو المتعارف بين الناس إلا أن البذر أقسام:
الأول: كونه من المزكى، أو ماله الذي لا زكاة عليه كما لو اشترى البذر، و يصح استثناء مقداره من الحاصل في الصورتين كما يجوز له استثناء الثمن المسمى في الأخيرة.

الثاني: مما فيه الزكاة مع كونه زائداً على النصاب، فيجب زكاته كوجوب زكاة الحاصل مع اجتماع الشرائط.

الثالث: كونه مما فيه الزكاة مع كونه متمماً لنصاب الحاصل، و لا ريب في وجوب زكاة البذر، لأصالة بقاء الوجوب، و لا يجب عليه زكاة الحاصل لفرض أنه باستثناء البذر الذي يكون من المؤنة يخرج المال عن النصاب، فلا يبقى موضوع للوجوب حينئذ حتى يجب فيه الزكاة.

ثم إنه لو اختلف مقدار الزكاة في البذر و الحاصل من حيث العشر و نصفه فلا أثر له في الصورة الأخيرة، و في الصورة الثانية يخرج من كل منهما بحسبه.
(٢) لأنه وقت انطباق عنوان المؤنة عليه عرفاً.

(٣) لأن المرجع في المؤنة إلى المتعارف بين الناس، و لا إشكال بينهم في عدّها من المؤن فتشملها الأدلة قهراً.

(٤) كل ذلك لأن المتفاهم من المؤنة عرفاً ما يوجب النقص المالي، فيتدارك الاستثناء إرفاقاً، و جميع ما ذكر لا يوجب النقيصة المالية و إن أوجب فوت المنفعة، و لا يعدّ ذلك من الخسارة المالية حتى يكون من المؤنة.

مسألة (١٩): لو اشترى الزرع فثمنه من المؤنة^(١) وكذا لو ضمن النخل، والشجر^(٢) بخلاف ما إذا اشترى نفس الأرض، والنخل والشجر^(٣)، كما أنه لا يكون ثمن العوامل إذا اشترها منها^(٤).

(مسألة ٢٠): لو كان مع الزكويّ غيره، فالمؤنة موزعة عليهما إذا كانا مقصودين^(٥). وإذا كان المقصود بالذات غير الزكويّ ثمّ عرض قصد الزكويّ بعد إتمام العمل لم يحسب من المؤن^(٦)

(١) للسيرة المتعارفة المستمرة حيث يلحظ المحصول بعد استثناء ثمن الزرع ولكن في المقام لا بد وأن يعد من المؤنة ما يقع بإزاء خصوص الزكويّ دون غيره من التبن، والسعف ونحوهما.

(٢) لأنّ عوض التضمين من أهمّ المؤن عرفاً، فيكون مثل ثمن الزرع بلا فرق بينهما من هذه الجهة.

(٣) لأنّه حينئذ من مؤن ملك المالك لا من مؤن الزكاة كما هو واضح.

(٤) بلا خلاف، ولا إشكال فيه إذا تمكن من الزرع بدونها أو لم يتمكن ولكن عدّت من أمواله وكانت قيمتها وافية بثمرتها، وإلا فالظاهر أنّ الثمن تماماً أو إتماماً من المؤنة عرفاً، ومع الشك في كونه منها يأتي حكمه في مسألة ٢٣، وكذا الكلام في المكائن المستحدثة فيما قارب هذه العصور، فيجري فيها هذا التفصيل بلا فرق.

(٥) لأنّ المؤنة إما قصدية أو قهرية، والأخيرة في صورة تعيين الزكاة وافرادها فإنّ كل ما يصرف عليه حينئذ يحسب من المؤنة قصد أو لا، والأولى فيما إذا كان معه غيره فإنّ كونهما مقصودين قصد لمؤنتهما ولو إجمالاً وارتكازاً وهذا المقدار من القصد يكفي، ولا دليل على اعتبار الأزيد من ذلك، بل مقتضى الأصل عدمه.

(٦) لعدم صدق المؤنة القصدية حين الصرف وعدم صدق القهرية أيضاً لأنّها إنّما تنطبق إذا لم يقصد الخلاف وقد قصد في المقام صرف المؤنة في غير الزكويّ فكيف تنطبق عليه مع هذا القصد.

وإذا كان بالعكس حسب منها^(١).

(مسألة ٢١): الخراج الذي يأخذه السلطان أيضاً يوزع على الزكوي و غيره^(٢).

(مسألة ٢٢): إذا كان للعمل مدخلية في ثمر سنين عديدة لا يبعد احتسابه على ما في السنة الأولى^(٣) وإن كان الأحوط التوزيع على السنين^(٤).

(مسألة ٢٣): إذا شك في كون شيء من المؤن أم لا لم يحسب منها^(٥).

(مسألة ٢٤): حكم النخيل، والزروع في البلاد المتباعدة حكمها في البلد الواحد^(٦)، فيضم الثمار بعضها إلى بعض وإن تفاوتت في الإدراك بعد

(١) لصدق المؤنة القصدية بالنسبة إلى الزكوي حينئذ.

(٢) لأنه مؤنة لهما عرفاً إن كان موضوعاً عليهما، وأما إن كان موضوعاً على أحدهما دون الآخر فلا وجه للاحتساب عليهما معاً.

(٣) بدعوى: أن المناط في استثناء المؤنة ملاحظة حال الحدوث فقط دون البقاء، ولو شك في أنها بملاحظة البقاء من المؤنة لا يحسب منها كما يأتي في المسألة التالية.

(٤) ليس هذا من الاحتياط في شيء، بل الاحتياط في اعتبار النصاب قبل إخراج المؤنة مطلقاً سواء عدّ من السنة الأولى أم وزّع على السنين.

(٥) لأن الشبهة مفهومية مرددة بين الأقل والأكثر، فيرجع إلى عمومات وجوب الزكاة في غير المتيقن من التقييد. نعم، لو كانت الشبهة موضوعية ولم يكن أصل موضوعي في البين، فالمرجع أصالة البراءة عن الوجوب.

(٦) لظهور الإطلاق والاتفاق. هذا مع صدق الوحدة العرفية. وأما مع التعدد، فيأتي حكمه، ومع الشك في الوحدة والتعدد، فمع وجود أصل موضوعي هو المعوّل عليه، ومع عدمه فالمرجع أصالة البراءة ولا يصح التمسك بالعمومات لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصداقية.

أن كانت الثمرتان لعام واحد، وإن كان بينهما شهر، أو شهران أو أكثر، و على هذا فإذا ما بلغ ما أدرك منها نصاباً أخذ منه ثم يؤخذ من الباقي قل أو كثر. وإن كان الذي أدرك أولاً أقل من النصاب ينتظر به حتى يدرك الآخر و يتعلق به الوجوب، فيكمل منه النصاب و يؤخذ من المجموع^(١)، وكذا إذا كان نخل يطلع في عام مرتين يضم الثاني إلى الأول، لأنهما ثمرة سنة واحدة لكن لا يخلو عن إشكال^(٢)، لاحتمال كونهما في حكم ثمرة عامين كما قيل^(٣).

(مسألة ٢٥): إذا كان عنده تمر يجب فيه الزكاة لا يجوز أن يدفع عنه الرطب على أنه فرضه^(٤) وإن كان بمقدار لو جف كان بمقدار ما عليه من التمر، و ذلك لعدم كونه من أفراد المأمور به. نعم، يجوز دفعه على وجه القيمة، وكذا إذا كان عنده زبيب لا يجزئ عنه دفع العنب إلا على وجه

(١) لأن هذا هو ثمرة الانضمام، فيكون الجميع كالزكاة الموجودة في محل واحد.

(٢) نسب كونها في حكم ثمرة سنة واحدة إلى المشهور، لإطلاق الأدلة. و فيه: أنه لا وجه للتمسك به مع صدق التعدد عرفاً، بل لا وجه للتمسك به مع الشك فيه فضلاً عن التعدد العرفي، فالمرجع حينئذ هو البراءة كما لو فرض تحقق ثمرة بالإعجاز أو الكرامة مثلاً.

(٣) نسب ذلك إلى المبسوط، و الوسيلة و اقتصر الشهيد في البيان و الدروس على النقل من دون تعرض للترجيح.

(٤) على المشهور معللاً بما في المتن و هذه من إحدى الثمرات المبنية على الشركة الحقيقية و الإشاعة الواقعية المنسوبة إلى المشهور، لعدم كونه حينئذ مصداقاً للحق فإن مصداقه على هذا القول القدر الخاص من العين، وكذا إن قلنا بأن تعلق الزكاة من قبيل الكلّي في المعين فيصح دفع كل ما كان من العين، بحيث يصدق الكلّي عليه و أما إن قلنا بأنه حق متعلق بالعين يصح الإعطاء مطلقاً و لو لم يكن من العين و يأتي التفصيل في مسألة ٣١. و أن الحق هو الأخير.

القيمة، وكذا العكس فيهما. نعم، لو كان عنده رطب يجوز أن يدفع عنه الرطب فريضة^(١). وكذا لو كان عنده عنب يجوز له دفع العنب فريضة و هل يجوز أن يدفع مثل ما عليه من التمر أو الزبيب من تمر آخر أو زبيب آخر فريضة أو لا؟ لا يبعد الجواز، لكن الأحوط دفعه من باب القيمة^(٢) أيضاً لأنّ الوجوب تعلق بما عنده، وكذا الحال في الحنطة والشعير إذا أراد أن يعطي من حنطة أخرى، أو شعير آخر.

(مسألة ٢٦): إذا أدى القيمة من جنس ما عليه بزيادة، أو نقيصة لا يكون من الربا، بل هو من باب الوفاء^(٣).

(مسألة ٢٧): لو مات الزارع مثلاً بعد زمان تعلق الوجوب وجبت الزكاة مع بلوغ النصاب^(٤)، أما لو مات قبله وانتقل إلى الوارث، فإن بلغ نصيب كل منهم النصاب، وجب على كل زكاة نصيبه. وإن بلغ نصيب

(١) لأنّه حينئذ مصداق للحق الواجب، فتشمله الأدلة، وكذا فيما بعده.

(٢) بل الأحوط الدفع بعنوان ما عليه في الواقع أعّم من القيمة ومن الفرض.

(٣) أي: امتثال التكليف. و حرمة الربا في متحد الجنس يختص بالمعاوضات وليس المقام منها - كما يأتي في محله - وقد بقي إشكال دفع القيمة من الجنس بحاله وقد تقدم في مسألة ١٢ من زكاة النقدين ما ينفع لدفع الإشكال من المصالحة مع الفقير.

(٤) لوجود المقتضي وفقد المانع، فتشمله الإطلاقات والعمومات فتنتقل التركة إلى الورثة متعلقاً لحق الفقراء، فيجب الوفاء. ومنه يعلم الوجه فيما إذا بلغ نصيب بعض الورثة النصاب. وأما عدم الوجوب فيما إذا لم يبلغ نصيب واحد منهم النصاب وإن بلغ المجموع، فلأصل بعد ظهور أدلة اشتراط النصاب في كونه في ملك مالك واحد ويأتي في مسألة ١٤ من مسائل الختام، وفي [مسألة ٢١ من كتاب المزارعة ما يناسب المقام.

البعض دون البعض وجب على من بلغ نصيبه وإن لم يبلغ نصيب واحد منهم لم يجب على واحد منهم^(١).

(مسألة ٢٨): لو مات الزارع، أو مالك النخل و الشجر و كان عليه دين، فإما أن يكون الدين مستغرقاً أو لا، ثم إما أن يكون الموت بعد تعلق الوجوب أو قبله بعد ظهور الثمر أو قبل ظهور الثمر أيضاً، فإن كان الموت بعد تعلق الوجوب، وجب إخراجها سواء كان الدين مستغرقاً أم لا، فلا يجب التحاوص مع الغرماء لأن الزكاة متعلقة بالعين^(٢). نعم، لو تلفت في حياته بالتفريط وصارت في الذمة، وجب التحاوص بين أرباب الزكاة و بين الغرماء، كسائر الديون^(٣).

(١) لفقد شرط الوجوب و هو النصاب.

(٢) لما يأتي في مسألة ٣١ و لا فرق فيه بين كونه بنحو الشركة كما نسب إلى المشهور، أو بنحو الكلي في المعين، أو بنحو حق الرهانة، لعدم السلطنة في كل ذلك على تفويت مورد الزكاة من حيث سبق تعلق حق الفقراء بالعين، و أما إن كان بنحو حق الجناية، فلا ريب في أن للغرماء السلطنة على استيفاء حقهم من التركة إذا امتنع الورثة من الأداء، كما أن للفقراء ذلك أيضاً. و حق الفقراء سابق على حق الغرماء لأن الأخير جدد بالموت، و الأول كان في زمان الحياة، و هل يكون مثل هذا السبق الزماني موجباً للترجيح أيضاً بمجرد سبق فقط أو لا؟ لأن ما هو منشأ الترجيح ما كان تعلق الحق فيه بالعين أولاً و بالذات بأن يكون لذي الحق السلطنة الفعلية التامة على العين بحيث يتسلط على استيفاء حقه متى شاء و أراد، لا المتعلقة على امتناع المالك عن الأداء و إلا فيكون مع غيره في عرض واحد وجهان؟ ربما يأتي ما ينفع المقام، و نسب إلى المبسوط تحاوص الغرماء مع الفقراء مطلقاً. و ظهرت الخدشة فيه مما تقدم.

(٣) لأنها بعد ما صارت في الذمة لا موضوع لها في الخارج حتى يوجب الترجيح، فيكون تقديمها على غيرها من الترجيح بلا مرجح. إلا أن يقال: إن الزكاة

وإن كان الموت قبل التعلق و بعد الظهور، فإن كان الورثة قد أدّوا الدّين قبل تعلق الوجوب من مال آخر^(١)، فبعد التعلق يلاحظ بلوغ حصتهم النصاب و عدمه، و إن لم يؤدّوا إلى وقت التعلق، ففي الوجوب و عدمه إشكال^(٢) و الأحوط الإخراج مع الغرامة للديان، أو استرضائهم، و أما إن كان قبل الظهور و جب على من بلغ نصيبه النصاب من الورثة بناءً على انتقال التركة إلى الوارث و عدم تعلق الدّين بنمائها الحاصل قبل أدائه و أنّه للوارث من غير تعلق

اجتمع فيها حق الله و حق الناس و هذا نحو ترجيح. و فيه: أنّه من مجرد الاستحسان فلا يوجب الرجحان.

(١) المناط كله تفرغ ذمة الميت سواء كان ذلك بالأداء من مال آخر، أم بالتضمن تضمينا شرعيا يوجب التفرغ.

(٢) الاحتمالات بل الأقوال - في مال الميت مع الدّين المستغرق و فيما قابل الدّين من التركة - ثلاثة:

الأول: البقاء على حكم ملك الميت و عدم الانتقال إلى الورثة.

الثاني: الانتقال إليهم متعلقا لحق الغرماء، فلا يجوز لهم التصرف فيه.

الثالث: الانتقال إليهم و جواز تصرفهم فيه و لكن يجب عليهم تفرغ ذمة

الميت بحسب الحكم التكليفي فقط، لا أن يحدث في تركة الميت حقاً وضعياً للغرماء.

ولا تجب الزكاة على الأول، لعدم الملك، وكذا على الثاني لعدم التمكن من

التصرف بخلاف الأخير، فتجب و حيث إنّ الاستفادة من الأدلة أحد الأولين بقرينة ما هو المأنوس في أذهان الناس من أنّه لو منع الغرماء الورثة من التصرف في تركة الميت إلا بعد أداء دين ميتهم لم يستنكر العقلاء ذلك، بل يرون الغرماء ذا حق في ذلك و المشرعة أيضاً لا يتصرفون في التركة إلا بعد تفرغ ذمة ميتهم عن الدّين. و يستفاد ذلك من قولهم: **بإزالة**: «أول شيء يبدأ به من مال الميت الكفن، ثم

حق الغرماء به^(١).

(مسألة ٢٩): إذا اشترى نخلاً، أو كرماً أو زرعاً مع الأرض أو بدونها قبل تعلق الزكاة، فالزكاة عليه بعد التعلق مع اجتماع الشرائط^(٢). وكذا إذا انتقل إليه بغير الشراء^(٣) وإذا كان ذلك بعد وقت التعلق فالزكاة على البائع^(٤) فإن علم بأدائه أو شك في ذلك ليس عليه شيء^(٥)، وإن علم بعدم

الدين ثم الوصية، ثم الميراث^(١).

وبعبارة أخرى: تبدل ذمة الميت إلى ماله ويصير المال مورد الحق بعد أن كانت الذمة مورده فلا وجه لوجوب الزكاة في المستوعب وفيما قابل الدين، و أما في غيره فتجب مع تحقق سائر الشرائط.

(١) بناءً على بقاء التركة في الدين المستوعب وفيما قابل الدين في غيره على ملك الميت لا وجه لوجوب الزكاة، لكون النماء تابعاً لملك الأصل فلا يملك الورثة حينئذ ما قابل الدين حتى تجب عليهم الزكاة، وكذا بناءً على الانتقال إليهم متعلقاً لحق الغير مع كون النماء مورد الحق أيضاً كما هو المنساق إلى الأذهان خصوصاً في مثل الزرع الذي تكون عمدة ماله بنمائه، وذلك لعدم التمكن من التصرف حينئذ. وأما بناءً على أن المنع عن التصرف يختص بخصوص الأصل فقط دون النماء، فتجب الزكاة حينئذ مع تحقق سائر الشرائط، وإن شك في التمكن وعدمه، أو حصول الملك وعدمه فهو من الشك في تحقق أصل وجوب الزكاة وقد تقدم في الشرط الخامس من أول كتاب الزكاة فراجع.

(٢) لوجود المقتضي وفقد المانع، فتشمله الإطلاقات والعمومات قهراً.

(٣) لأن المناط كله تحقق الملك قبل تعلق الزكاة بأي وجه تحقق اختيارياً كان أو قهرياً.

(٤) لأنه المالك حين التعلق، فيتوجه إليه الخطاب بالأداء كما هو واضح.

(٥) أما مع العلم بالأداء فهو واضح. وأما مع الشك فهو المشهور المدعى

أدائه، فالبيع بالنسبة إلى مقدار الزكاة فضولي^(١)، فإن أجازته الحاكم الشرعي طالبه بالثمن بالنسبة إلى مقدار الزكاة، وإن دفعه إلى البائع رجع بعد الدفع إلى الحاكم عليه^(٢)، وإن لم يجر كان له أخذ مقدار الزكاة من المبيع ولو أدى البائع الزكاة بعد البيع، ففي استقرار ملك المشتري وعدم الحاجة إلى الإجازة من الحاكم إشكال^(٣).

عليه الإجماع، ويقتضيه ظهور حال المسلم والسيرة المستمرة، فلا وجه للرجوع إلى أصالة عدم الأداء مع الإجماع، والسيرة، وظهور الحال، مع إطلاق قوله عليه السلام: «ضع أمر أخيك على أحسنه»^(١) وما ورد من تحريم التهمة بالمؤمن وسوء الظن به^(٢) فإن شمولهما لا اعتبار ظاهر الحال ليس قابلاً للمقال.

(١) هذا وما بعده من ثمرات كيفية تعلق الزكاة بالأعيان الزكوية ويأتي البحث عنها في [مسألة ٣١] كما أن إجازة الحاكم الشرعي مبنية على ولايته لمثل ذلك و الظاهر ثبوتها، لأن مثل هذه الأمور تعدّ من الأمور الحسبية عند المشرعة ولايته عليها من المسلّمات كما ثبت في محله ويأتي في المسائل الآتية بعض ما ينفع المقام فراجع وتفحص.

(٢) لفرض أن المشتري دفع الزكاة عن البائع لا تبرعاً، فمقتضى قاعدة نفي الضرر صحة الرجوع، وكذا إذا أخذ مقدار الزكاة من المبيع.

(٣) لا إشكال فيه، فيصح البيع من دون حاجة إلى الإجازة، لصحيح البصري قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل لم يرك إبله، أو شاته عامين فباعها على من اشتراها أن يركيها لما مضى؟ قال عليه السلام: نعم، تؤخذ منه زكاتها ويتبع بها البائع. أو يؤدي زكاتها البائع»^(٣).

ويمكن القول بالصحة مع قطع النظر عن هذا الصحيح أيضاً بناءً على أن تعلق الزكاة من تعلق نحو من الحق بالعين، وذلك لوجود المقتضي وهو الملكية وفقد

(١) و (٢) الوسائل باب: ١٦١ من أبواب أحكام العشرة.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١.

(مسألة ٣٠): إذا تعدد أنواع التمر مثلاً و كان بعضها جيّداً أو أجود و بعضها الآخر رديّ، أو أردأ، فالأحوط الأخذ من كل نوع بحصته^(١)، و لكن الأقوى الاجتزاء بمطلق الجيّد^(٢) و إن كان مشتملاً على الأجود، و لا يجوز دفع الرديّ عن الجيّد و الأجود على الأحوط^(٣).

المانع بعد أداء الزكاة و سقوط الحق، فيكون المقتضي للصحة موجوداً و المانع عنها مفقوداً، فيؤثر البيع أثره، بل و يمكن القول بالصحة بناءً على أنّه من الشركة العينية أيضاً، لأنّ ولاية الإخراج من العين أو من مالٍ آخر للمالك، و مع ثبوت هذه الولاية له يصح البيع إن أخرجها من مالٍ آخر، لوجود المقتضي و فقد المانع، فتشمله الإطلاقات و العمومات، فليست الشركة في المقام كالشركة في سائر الموارد التي لا ولاية لأحد من الشركاء في التصرف إلا بإذن الباقين، بل جعل الشارع ولاية الإخراج من العين أو القيمة للمالك، فله الإعطاء بأيّ نحو شاء و فك ماله عن اشتراك الفقراء.

ثمّ إنّ مع وجود البائع لا وجه لإجازة الحاكم كما لا يخفى، و لعل لفظ «الحاكم» وقع اشتباهاً عن لفظ البائع و بدلاً عنه، و نظير المسألة ما إذا باع الراهن العين المرهونة ثمّ فك الرهن.

(١) لما عن المشهور من أنّ تعلق الزكاة بنحو الشركة الحقيقية و الإشاعة في الجميع، فيكون كل من الجيّد و الرديّ مورد الشركة و الإشاعة و هذه الثمرة تصلح للاحتياط و إن لم تصلح للفتوى، لما يأتي من عدم تمامية أصل المبنى.

(٢) للإطلاقات و العمومات على ما يأتي تحقيقه من كون التعلق من مجرد الحق لا الإشاعة العينية. و حينئذ فيجزي كل ما أطلق عليه لفظ التمر عرفاً و لو لم يكن أجوداً.

(٣) لقاعدة العدل و الإنصاف المرتكزة في الأذهان في الجملة، فيحتمل تنزل الأدلة عليها أيضاً، و احتمال شمول إطلاق قوله تعالى: «وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ

(مسألة ٣١): الأقوى أنّ الزكاة متعلقة بالعين^(١) لكن لا على وجه

تُنْفِقُونَ^(١) للمقام مع ملاحظة ما ورد في نزولها في خبر أبي بصير عن أبي
عبدالله عليه السلام:

«كان النبي ﷺ إذا أمر بالنخل أن يزكى، يجيء قوم بألوان من التمر وهو
من أردى التمر يؤدونه زكاتهم تمرّاً يقال له الجعور و المعى فارة قليلة اللحاء،
عظيمة النوى و كان بعضهم يجيء بها عن التمر الجيد فقال رسول الله ﷺ: لا
تخرصوها تين التمرتين، و لا تجيئوا منهما بشيء و في ذلك نزل: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا
الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾.

و لكن الآية الكريمة لا تخلو عن إجمال، لأنّ للخبث مراتب كثيرة جداً و
ظاهر الخبر كون الجعور و المعى فارة خارجين عن النصاب و عدم تخريصها
أصلاً و هو أعم من عدم الإجزاء. نعم، ظاهر قوله ﷺ: «و لا تجيئوا منها» عدم
الإجزاء لو لم يحمل على الكراهة.

(١) على المشهور المدعى عليه الإجماع. و لباب المقال: أنّ التكليف
بالزكاة إما من التكليف المحض - كالصلاة، و الصوم و نحوهما - و هو و إن كان
مطابقاً لظواهر الآيات، و الروايات - كما تقدم - المشتملة على إيتاء الزكاة و
إعطائها و نحو ذلك من التعبيرات الظاهرة في الحكم التكليفي المحض، و لكنه
خلاف ظواهر أدلة أخرى و المسلّمات الفقهية عند الإمامية.

أو من مجرّد الذميات المحضة - كالديات، و الغرامات، و الضمانات و
الكفارات و هذا أيضاً مخالف لظاهر الإجماع، و ظهور جملة من الأخبار على ما
يأتي.

و كليات الأدلة الواردة في الزكاة على قسمين:

الأول: ما يستفاد منها أنّها من التكليف المحض.

الثاني: ما هو ظاهر في الجهة الوضعية بالنسبة إلى متعلق الزكاة. و محصل

المجموع أنه اجتمع في الزكاة حكمان تكليفي ووضعي، والأخير يترد دين احتمالات:
الأول: كونه من الشركة الحقيقية والإشاعة الواقعية في جميع متعلق الزكاة
شركة ملكية عينية، فلا يجوز تصرف المالك في متعلقها إلا بإذن ولي الفقراء أو
إجازته كجميع الأموال المشتركة بين الأشخاص و يجري على تصرفه حكم
الفضولي.

الثاني: أن الشركة ملكية عينية و لكن بنحو الكلّي في المعين، فيصح
تصرف المالك فيه مطلقاً إلا فيما يبقى من مقدار الزكاة.

الثالث: أنه ليس من الشركة الخارجية العينية أصلاً، بل هو كحق الرهانة
المتعلق بالعين فيكون حكمه كالوجه الأول - لأنّ الراهن والمرتهن ممنوعان من
التصرف، فلا يجوز لكل منهما التصرف في العين إلا بإذن الآخر - فلا يجوز
للمالك التصرف في متعلق الزكاة إلا بإذن الحاكم الشرعي، والفرق بينهما أن الفقير
شريك للمالك في الملكية العينية في متعلق الزكاة بمقدار حقهم بخلاف هذا
الوجه، فإنّ لهم مجرد الحق فقط كحق المرتهن في العين المرهونة.

الرابع: أنه كحق الجنائية الحاصل للمجنّي عليه بالنسبة إلى العبد الجاني
حيث يجوز لمولاه يبعه بلا استئذان من المجنّي عليه، ولكنه التزام بالوفاء من
غيره، فيجوز للمالك في المقام حينئذ التصرف في متعلق الزكاة، وتصرفه هذا
التزام عرفي - بحسب ظهور إسلامه - بإعطاء الزكاة من سائر أمواله.

الخامس: أنه كالحق الحاصل للمندور له في مندور التصديق، فهو نحو حق
برزخي بين الحقيقة المحضة والحكم كذلك، فليس للفقراء إسقاطه ولا المطالبة
به إلا من باب الحسبة، كما أن هذا هو شأن المندور له أيضاً.

السادس: أنه كحق الخراج والعشور، والماليات المجعلولة في الدول على
أموال الرعية، فتكون العين منشأ لجعل الحق على الشخص لا أن تكون متعلقاً له
أولاً وبالذات، ولا أن يكون التكليف ذمياً من كل جهة بحيث تشتغل الذمة أولاً و
بالذات و لو لم يكن عين في البين أصلاً.

ثمّ إنه بناءً على كونه من الحق بجميع أقسامه يتردد بين أن تكون متعلقاً بجميع
المال أو بالكلّي في المعين، والمتيقن من أقسام الحق كونه من الكلّي في المعين إلا أن يدل

دليل على الخلاف، كما أنَّ المتيقن من الحق الكلي في المعين أن يكون متعلقاً بمالية المال لا بشخصه إلا أن يدل دليل عليه بالخصوص وهو مفقود كما يأتي. فالزكاة نحو من الحقوق المجعولة في الممالك والدول على أموال مخصوصة.

ثمَّ إنَّه استدل المشهور على ما ذهبوا إليه من الشركة الحقيقية بأمر:

الأول - ما دل على أنَّ الله تعالى أشرك بين الأغنياء و الفقراء في الأموال، كما في خبر أبي المعزى عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنَّ الله تعالى أشرك بين الأغنياء و الفقراء في الأموال، فليس لهم أن يصرفوا إلى غير شركائهم»^(١).

الثاني: جملة من الأخبار الدالة على أنَّ الله تعالى جعل في أموال الأغنياء ما يكفي الفقراء كما عن الصادق عليه السلام في الصحيح: «إنَّ الله عزَّ و جل فرض للفقراء في مال الأغنياء ما يسعهم - الحديث»^(٢).

وفي صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنَّ الله عزَّ و جل فرض للفقراء في أموال الأغنياء ما يكتفون به، و لو علم أنَّ الذي فرض لهم لا يكفيهم لزادهم»^(٣) و غيرها من الأخبار.

الثالث: ما تقدم من صحيح عبد الرحمن البصري قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل لم يزك إبله أو شاته عامين فباعها على من اشتراها أن يزكيها لما مضى؟ قال عليه السلام: نعم، تؤخذ منه زكاتها و يتبع بها البائع. أو يؤدي زكاتها البائع»^(٤).

الرابع: ما دل على الضمان إن تلف و أنَّ لها القسط من الربح كما في خبر علي بن أبي حمزة عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام: «سألت عن الزكاة تجب علي في مواضع لا يمكنني أن أؤديها، قال عليه السلام: اعزلها، فإن اتجرت بها فأنت لها ضامن و لها الربح، و إن نويت في حال ما عزلتها من غير أن تشغلها في تجارة فليس عليك شيء، فإن لم تعزلها فاتجرت بها في جملة مالك فلها تقسيطها من الربح، و لا

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٤.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٢ و ٣.

(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١.

وضيعة عليها»^(١).

وهذا الخبر أقوى أدلتهم على الشركة الحقيقية.

الخامس: الأخبار المشتمة على لفظي الإخراج و العزل - كقوله ﷺ: «أخرجها من مالك لا تخطلها بشيء ثم أعطها كيف شئت»^(٢) ومثله غيره - وهي ظاهرة في الشركة الحقيقية.

السادس: المستفيضة المشتمة على لفظ «في» الظاهر في الظرفية الحقيقية فيستفاد منها الشركة و الإشاعة كقولهم ﷺ: «في كل خمسين حقة، وفي كل أربعين ابنة لبون»^(٣) وقوله ﷺ في الذهب: «إذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار»^(٤) وقوله ﷺ في الغلات: «ففيها العشر»^(٥) إلى غير ذلك من التعبيرات.

السابع: ما ورد في آداب المصدق كقوله ﷺ: «لا تدخله إلا بإذنه فإن أكثره له، فاصدع المال صدعين»^(٦) فإنه ظاهر في الشركة.

الثامن: ما ورد في تلف الزكاة بتلف المال من غير تفريط كما في الصحيح عن أبي عبد الله ﷺ: «إذا وجد لها موضعاً فلم يدفعها إليه فهو لها ضامن حتى يدفعها، وإن لم يجد لها من يدفعها إليه فبعث بها إلى أهلها فليس عليه ضمان لأنها خرجت من يده»^(٧) و تقدم ما يدل على ذلك^(٨).

التاسع: ما دل على أن الساعي يتبع العين لو امتنع المالك عن الأداء - كما سيأتي فإن ذلك ظاهر في الشركة.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٣ و ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٩.

(٥) الوسائل باب: ٤ من أبواب زكاة الغلات حديث: ٨.

(٦) الوسائل باب: ١٤ من أبواب زكاة الأنعام حديث: ١.

(٧) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١ و راجع صفحة: .

العاشر: ظهور الاتفاق على تقديمها على الدين مع قصور التركة و وجود العين المتعلق بها الزكاة.

هذه هي الأدلة التي استدلو بها على الشركة الحقيقية.

والكل مخدوش:

أما الأول: فلأنه يشمل جميع الصدقات بواجباتها و مندوباتها، مع أنه لا يقول أحد بالشركة في غير الزكاة، مضافاً إلى أن الشركة أعم من الملكية و الحقية، و التنزيلية العرفية، و يشهد للأخير قوله ﷺ: «فليس لهم أن يصرفوا إلى غير شركائهم»^(١).

و في الحديث: «إن المسلمين شركاء في الماء، و الكلاء، و النار»^(٢) و الاستعمالات المتعارفة عند التسلية: أنا شريك لك في المصيبة إلى غير ذلك من موارد استعمال الشركة غير المختصة بالملكية.

و أما الثاني: فلأنّ الجعل أعم من جعل الملك و الحق و الحكم و غيرها من الاعتباريات، فلا وجه للاستدلال به على الشركة الحقيقية كما هو واضح.

و أما الثالث: فهو أعم من الشركة الملكية، بل يناسب الحقية و لو بنحو الكلّي في المعين، بل يناسب مطلق الموردية و لو لم يكن من الحق المتعلق بالعين كالخراج المجمعول على بعض الأموال و لا ريب في أنّ متابعة ما هو مورد الجعل عند امتناع من عليه الجعل عن الأداء من اللوازم العرفية لذات الجعل سواء كان حقاً، أو ملكاً، أو حكماً، أو غيرها.

و أما الرابع: ففيه مضافاً إلى قصور سنده بالضعف، و الإرسال و عدم عمل الأصحاب بمضمونه، و معارضته بصحيح البصري مخالف لجملة من المسلّمات لدى الفقهاء التي يصعب طرحها لأجل مثله كتوقف صحة البيع الفضولي على الإجازة و يظهر منه عدم التوقف، و كجواز دفع المالك الزكاة من غير العين و لو مع عدم رضا المستحق. و يظهر منه عدم الجواز، و كحرمة تصرف أحد الشريكين في المال المشترك بغير إذن الشريك و يظهر منه الجواز، و كقاعدة تبعية النماء للمالك مع أنّهم لا يقولون

(١) تقدم في صفحة: .

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب إحياء الموات حديث: ١.

به في المقام، ومثل أنه لو فرط المالك في الأداء لا بد وأن يكون ضامناً للمنفعة و لو لم يستوفها مع أنهم لا يقولون به في المقام. إلى غير ذلك من آثار الشركة الحقيقية التي لا يلتزمون بها، فكيف يصح أن ينسب إليهم الموضوع مع أنهم لا يلتزمون بآثاره.

و أما الخامس: فهو باعتبار الغالب خصوصاً في الأزمنة القديمة حيث كانوا يخرجون الزكاة الواجبة من نفس العين، فتصح هذه التعبيرات من هذه الجهة لا من جهة الشركة الحقيقية.

و أما السادس: فاستعمال لفظ «في» في الظرفية مما لا ينكر إلا أنها هل يكون المراد بها الظرفية باعتبار الملكية أو الحقيقة، أو من مجرد الموردية للجعل والتشريع. والمتيقن من الأدلة الأخيرة إلا أن يدل دليل على إحدى الأولتين وقد استعملت الأخيرة في موارد شتى: قال أبو عبد الله عليه السلام في كفارات الإحرام: «في القبرة والعصفور، والصعوة مد من الطعام»^(١) وقال عليه السلام في الذيات: «في الخطأ خمسة وعشرون بنت لبون، وفي شبه العمد ثلاثة جذعة»^(٢) وقال عليه السلام: «إن الله تعالى فرض في أموال الأغنياء حقوقاً غير الزكاة فقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾»^(٣).

فللظرفية معنى واسع جداً بحسب اعتبارات الظروف واعتبار الظرفية، فلا ظهور لها في مجرد الملكية الإشاعية مع أن استعمالها في السببية أيضاً صحيح. و أما السابع: فهو يناسب الملكية والحقية ومجرد الموردية أيضاً وهو نحو تسهيل وتفضل من الشارع، مع أنه بحسب الغالب خصوصاً في تلك الأزمنة التي تخرج الزكاة من العين، فلا وجه للاستدلال بها على الملكية. و أما الثامن: فقد ظهر مما تقدم، فإنه يناسب الحق والموردية أيضاً وهو نحو إرفاق من الشارع بالنسبة إلى الملاك.

و أما التاسع: فلعدم اختصاصه بالملكية مطلقاً، بل يجري بناء على الحق

(١) راجع الوسائل باب: ٧ من أبواب كفارات الصيد (كتاب الحج).

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب ديّات النفس حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٢.

وغيره، بل هو من بعض مراتب الأمر بالمعروف، و من الأمور الحسبية التي يقوم بها الحاكم الشرعي.

وأما العاشر: فإنه يناسب مجرّد الحق أيضاً كما في حق الرهانة، فإنّ المرتهن أحقّ باستيفاء دينه من العين المرهونة من سائر الغرماء، وكذا فيما إذا كان من جملة أموال المفلس عين اشتراها و كان ثمنها في ذمته كان البائع أولى بأن يأخذ عين ماله من سائر الغرماء كما يأتي تفصيل ذلك كله في محله، بل وكذا لو كان من مجرّد الحكم التكليفي أيضاً لأهمية ملاحظة حق الفقراء حينئذ، فلا يستفاد من تلك الأدلة كونها من الملك سواء كان بنحو الإشاعة، أو الكلّي في المعين. ويمكن استفادة كونها من الديون و الذميات من الأخبار المشتملة على لفظ: «على المالك» أو «عليه» فإنّ ظهور هذه اللفظة في الذميات مما لا ينكر، و الآيات الكريمة مشتملة على الإتياء و هو أعمّ من الملكية، بل و من الحقيقة أيضاً، و قد مرّ أنّ المنساق منها الحكم التكليفيّ المحض، مع أنّ المشهور في الزكوات المندوبة يقولون بتعلقها بمالية المال لا بالعين، فليكن المقام أيضاً كذلك، لتفرغ الأدلة عن لسان واحد، مضافاً إلى أنّ جعل الحقوق المالية ليست من التعبديات المحضة المختصة بالشريعة المقدّسة الإسلامية، بل كانت دائرة قبل الشريعة، و حين حدوثها و بعد ظهورها في جميع الممالك و الدول بالنسبة إلى جملة من الأشياء، فكل ما يقال فيها يصح أن يقال بالنسبة إلى الزكاة أيضاً، و مقتضى المتعارف فيها عدم الملكية مطلقاً. و تلك الحقوق عند العقلاء متعلقة بأصل مالية المال في الجملة.

ومن ثمرات هذا النحو من التعلّق أنّه لو امتنع من عليه الحق من الأداء كان للذي له الحق استيفاؤه من مورد الحق و هذا هو المتيقن من بناء العقلاء في الحقوق المجعولة عندهم على الأموال و هو المستفاد من مجموع أدلة الزكاة بعد رد بعضها إلى بعض و هو المطابق للأصل العمليّ أيضاً، لأنّ كونها بهذا النحو من الحق معلوم قطعاً و غيره مشكوك، فيرجع فيه إلى البراءة.

ثمّ إنّ أمّهات الحقوق - التي توجب خروج الملك عن الطلّقية، و اعتنى الفقهاء بذكرها والتعرض لفروعها - أربعة: حق الوقف، وحق أم الولد، وحق الرهانة

الإشاعة، بل على وجه الكلّي^(١) في المعيّن وحينئذ فلو باع قبل أداء الزكاة بعض النصاب صح^(٢) إذا كان مقدار الزكاة باقياً عنده^(٣) بخلاف ما إذا باع الكل، فإنه بالنسبة إلى مقدار الزكاة يكون فضولياً محتاجاً إلى إجازة الحاكم على ما مر^(٤) ولا يكفي عزمه على الأداء من غيره في استقرار البيع على

وحق الجنائية. وهناك حقوق أخرى ربما أنهاها بعضهم إلى عشرين. تعرضنا لجملة منها في كتاب البيع عند بيان موارد جواز بيع الوقف فراجع.

(١) قد ظهر من جميع ما تقدم أنه لا دليل على تعيين هذا الاحتمال بل لا دليل على الملكية أصلاً و لو بهذا النحو من الملكية، فإنّ تعلق حق في الجملة بمالية المال معلوم، و الاحتمالات الأخرى مشكوكة و أن مرجعها الأصل.

(٢) بلا فرق فيه بعد كونه من الكلّي في المعيّن بين كونها ملكاً أو حقاً بأيّ نحو من أنحاء الحقوق. نعم، لو كان الحق مشاعاً في الجميع لا يصح التصرف في جزء معيّن و إن صح في الكسر المشاع غير المعيّن - كما لو باع ثلث النصاب مشاعاً مثلاً - و لكنه يتوقف التسليم و التقسيم على رضا الشريك حينئذ كما في جميع موارد الشركة الإشاعية ملكاً كانت أو حقاً، كما لا فرق بينما إذا بنى المالك على أدائها من مال آخر أم لا و إن كانت الصحة في الصورة الأولى أوضح و أولى.

(٣) لانحصار مورد الحق فيه حينئذ، فيصير ذلك نحو إفراز قهري. هذا بناءً على الملكية و على الحقية الخاصة المتعلقة بالعين.

(٤) بلا إشكال فيه إن كان تعلق الزكاة بنحو الملكية سواء كانت من الإشاعة أم من الكلّي في المعيّن، فإنّ مقابل الزكاة من الثمن يكون للفقراء، فيكون من الفضولي و تتوقف صحة البيع و تعيين الزكاة في الثمن على الإجازة. وأما إن كان التعلق من قبيل حق الرهانة، فلا ريب في الاحتياج إلى الإجازة أيضاً، لكن في سقوط الحق فقط لا في تعيين الزكاة في الثمن، لأنّ الزكاة على هذا تكون في الذمة و تكون العين وثيقة لحق الفقراء فقط مورداً لاستيفاء الحق لو امتنع المالك عن الأداء فلا ربط للإجازة بتعيين الثمن للزكاة. نعم، لو قبضه الحاكم الشرعي ولاية عن الفقراء بعنوان

الأحوط (١).

(مسألة ٣٢): يجوز للساعي من قبل الحاكم الشرعي خرص ثمر النخل و الكرم (٢).

قبض الزكاة، فيتعين للزكاة حينئذ كما في الصورة الآتية.

ثم إنَّ الحاكم تارة: يأخذ مقدار الزكاة من المالك ثمَّ يجوز البيع و أخرى: يشترط عليه إعطاءها في ضمن عقد لازم بحيث كان له الفسخ لو تخلف. و ثالثة: يكون مبسوط اليد يقدر على أخذه منه على أيَّ تقدير، فلا ريب في صحة إجازته في هذه الصور. و أما مع عدم ذلك كله فيشكل نفوذ إجازته للشك في ثبوت ولايته حينئذ، بل إنَّ عدَّ ذلك من تضييع حق الفقراء عرفاً، فلا تنفذ إجازته قطعاً، و لو شرط عليه الإعطاء في ضمن نفس الإجازة فلا أثر للشرط، لظهور الإجماع على أنَّ الشرط المذكور في الإيقاعات لا يجب الوفاء به.

هذا، و لو كان التعلق من باب حق الجناية فإن قلنا بما هو المشهور من أنَّ هذا الحق متعلق بالعين من حيث هي مع قطع النظر عن إضافتها إلى المالك، فيصح البيع و لا يحتاج إلى الإجازة لقيام الحق بالعين من حيث هي، و مع عدم الوفاء يتبعها ذو الحق أين ما وجدها. و قلنا سابقاً: إنَّ هذا هو المتعارف من جعل الحقوق المالية و أما إن قلنا بأنَّ حق الجناية قائم بالعين من حيث إضافتها إلى المالك و ما دام في ملكه فيحتاج إلى الإجازة حينئذ على تفصيل مرَّ في احتمال كونه من قبيل حق الرهانة.

(١) لأصالة عدم الولاية له على ذلك و لعل وجه ترده (قدس سرّه) احتمال إمكان استفادة ولايته على ذلك أيضاً من ولايته على الإخراج و لو من القيمة بدعوى: أنَّ ذلك كله من فروع أصل ثبوت ولايته، فهي ملازمة لأصل ثبوت الولاية و لكنه مشكل، بل ممنوع. نعم، لو استوثق ذلك بالطرق الوثيقة المعتمدة، فالظاهر الكفاية.

(٢) لجملة من الأخبار:

منها: صحيح سعد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «سألته عن العنب هل عليه زكاة، أو إنّما تجب عليه إذا صيرّه زبيبا؟ قال عليه السلام: نعم

- بل والزرع^(١) - على المالك و فائدته جواز التصرف للمالك، بشرط قبوله

إذا خرصه أخرج زكاته»^(١).

وقال: أبو عبد الله عليه السلام في الصحيح: «كان رسول الله إذا أمر بالنخل أن يزكى يجيء قوم بألوان من التمر - وهو من أردى التمر - يؤدونه من زكاته تمرأً يقال له: الجعور، والمعى فأرة قليلة اللحاء عظيمة النوى، وكان بعضهم يجيء بها عن التمر الجيد، فقال رسول الله عليه السلام: لا تخرصوا هاتين التمرتين، ولا تجيئوا منهما بشيء»^(٢) والمراد بقوله عليه السلام منهما المعى فأرة والجعور، فيستفاد من مثلها أن الترخيص كان معهوداً ومتعارفاً بالنسبة إلى النخل والكرم، ويدل عليه مضافاً إلى ذلك ظهور الإجماع، وأنه اهتمام بحق الفقراء وتسهيل بالنسبة إلى المالك، ومن فروع ولايته على الإخراج والتعيين عرفاً.

(١) لصحيح سعد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «سألته عن الزكاة في الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب متى تجب على صاحبها قال عليه السلام: إذا ما صرم وإذا خرص»^(٣) وإطلاقه يشمل الجميع وهذا هو المشهور و ادعى عليه الإجماع أيضاً.

و عن جمع المنع واستدلوا عليه تارة: بأنّ الترخيص مخالف للقاعدة لا بد من الاقتصار على المتيقن. وأخرى: بأنه لا يمكن تخريس الزرع لاستتاره. و ثالثة: بأنّ الفائدة في النخل والكرم نموؤه بخلاف الزرع.

والكل مخدوش: إذ يرد على الأول أنّه لا وجه للاقتصار على التقدير المتيقن مع إطلاق صحيح سعد وظهور الإجماع. وعلى الثاني: أنّ للتخريس أهل خبرة يمكنهم الاطلاع على مقدار الزرع بحسب ما هو متعارف لديهم بلا فرق عندهم في تخريس النخل، والكرم، والزرع من هذه الجهة. وعلى الأخير: أنّ الفائدة الاهتمام بحق

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الغلات حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب زكاة الغلات حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الغلات حديث: ١.

كيف شاء^(١).

الفقراء و التسهيل على المالك كما يأتي، و لا دليل على اعتبار أزيد من ذلك، فما هو المشهور المدعى عليه الإجماع من جواز التخريس في الزرع أيضاً لا إشكال فيه.

(١) لما أرسلوا ذلك إرسال المسلمات الفقهية، و يشهد له العرف و الاعتبار. ثم إنَّ التخريس تارة: بمعنى مجرد الإخبار بمقدار زكاة المال، و أنَّ زكاته كذا، و مقتضى الأصل جوازه مطلقاً رضي المالك بذلك أم لا، و مع تبين الخلاف لا بد من العمل على ما هو الواقع، و الظاهر خروج هذا القسم عن مورد الكلمات و عدم ترتب الثمرة عليه. و أخرى: بمعنى انقطاع الحق عن العين و انتقاله إلى ذمة المالك و تسلطه على مورد الحق كيف ما شاء و أراد، و ظاهر الفقهاء صحة ذلك مرسلين له إرسال المسلمات و ثالثة: بمعنى تعيين الكلّي في المعين حقاً أو ملكاً و هو مبنيّ على كون التعلق بنحو الإشاعة حقاً كان أو ملكاً. و أما إن كان بنحو الكلّي في المعين فلا أثر للتخريس كما هو واضح إلا أن يكون المراد به التعيين الخارجي في جزءٍ معيّن خارجي.

ثم إنَّ التخريس يحتمل أن يكون معاملة متقومة برضا الطرفين فلا ريب في اعتبار رضا المالك حينئذ و أنه لا ثمرة له بدون رضاه. كما يحتمل أن يكون من مجرد تخمين الزكاة على المالك و إزالة المانع عن تصرفه كيفما شاء و أراد، و الظاهر التوقف على رضاه أيضاً. لسلطنته على ماله و كون ولاية الإخراج إليه و يحتمل أن يكون من مجرد الحسبة التي لا بد و أن يقوم بها الإمام أو نائبه مع بسط اليد و المنساق من الكلمات، و إطلاق بعض الروايات^(١) عدم التوقف على رضا المالك و قد أرسل في الجواهر عدم كونه من المعاملة إرسال المسلمات. و يمكن استظهار كونه من الأمور الحسبية مراعاةً لحق الفقراء، و تسهيلاً على الملاك، و لمصالح أخرى تعرّضوا لها في المطولات فراجع.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الغلات حديث: ٢.

ووقته بعد بدو الصلاح و تعلق الوجوب^(١)، بل الأقوى جوازه من المالك بنفسه^(٢) إذا كان من أهل الخبرة، أو بغيره من عدل أو عدلين^(٣) وإن كان الأحوط الرجوع إلى الحاكم، أو وكيله مع التمكن^(٤) ولا يشترط فيه

(١) لأنه لا موضوع للتخريس قبل ذلك، كما مرّ من حدوث حق الفقراء حين بدو الصلاح في المسألة ١١ من هذا الفصل فلا حق له قبل ذلك حتى يعين حقه. وما روي عن النبي ﷺ أنه كان يبعث عبد الله بن رواحة خارصاً للنخل حين يطيب^(١) فلا يدل على التخريس قبل بدو الصلاح، لأنّ المراد بالطيب التسمية و بدو الصلاح.

(٢) لأنه من فروع كون ولاية الإخراج للمالك، بل هو نحو من العزل و يأتي جواز كل منهما للمالك، ولو كان من الأمور الحسبية يجوز له أيضاً مع الثقة و الأمانة إذ لا دليل على توقف صحة جميع الأمور الحسبية بتمام مراتبها على إذن الحاكم الشرعي. نعم، لا إشكال في توقف بعض أقسامها و مراتبها عليه، و مع الشك فيشملة إطلاق قوله عليه السلام: «كل معروف صدقة»^(٢) مع أنّ المناط كله في التخريس مراعاة حق الفقراء و التحفظ عليه و هو يحصل بمباشرة المالك أيضاً مع كونه من أهل الخبرة كما هو المفروض مع أنّه نحو من المسارعة و الاستباق إلى الخير.

(٣) مقتضى ما تقدم من أنّ المناط في التخريس هو التحفظ على حق الفقراء و الإحسان إليهم جوازه بكل ثقة أمين من أهل الخبرة فكيف بالعدل أو العدلين. و قد نسب الجواز إلى الشهيد و الفاضلين، و يشهد له بعض الإطلاقات أيضاً.

(٤) لاحتمال عموم ولايته لمثل هذه الأمور، و تحفظاً على الاستيثاق لحق الفقراء مهما أمكن، مع حسن تدخل الحاكم الشرعي في كل ما فيه معرضية النزاع والمخاصمة.

(١) السنن للبيهقي ج: ٤ باب الخرص صفحة: ١٢٣. ١١.

(٢) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الصدقة حديث: ١.

الصيغة^(١)، فإنه معاملة خاصة^(٢) وإن كان لو جيء بصيغة الصلح كان أولى^(٣). ثم إن زاد ما في يد المالك كان له وإن نقص كان عليه^(٤) ويجوز لكل من المالك والخارص - الفسخ مع الغبن الفاحش^(٥). ولو توافق المالك - والخارص على القسمة رطباً جاز^(٦) ويجوز للحاكم أو وكيله بيع نصيب الفقراء من المالك أو غيره^(٧).

(١) للأصل، والإطلاق، والسيرة.

(٢) كما في الجواهر (و فيه) أنه لا دليل على كونه من المعاملة أصلاً لا من العرف ولا من الشرع ولا من اللغة، بل المنساق إلى الأذهان كونه من سنخ القسمة وإن لم يكن عينها، فلا يجري عليه أحكام المعاملة ولا أحكام القسمة، للأصل بعد عدم كونه داخلاً في موضوعهما لغة وشرعاً. نعم، لو كانت معاملة خاصة يكفي في صحتها العمومات والإطلاقات بعد عدم دليل على لزوم حصرها في المعاملات المعهودة.

(٣) وهو يجري في التخييص سواء كان معاملة خاصة أم لا.

(٤) إن كانت الزيادة والنقصان مما يتسامح فيهما، فالظاهر، بل المقطوع به أن بناء التخييص على الاغتفار بالنسبة إليهما حينئذ وإن كانتا مما لا يتسامح فيهما، فلا دليل على الاغتفار حينئذ من نص أو إجماع، أو عرف، أو عادة معتبرة، بل مقتضى القاعدة عدم الاغتفار و بطلان أصل التخييص، فلا تكون الزيادة له و النقصان عليه.

(٥) الظاهر عدم تحققه حينئذ أصلاً حتى يحتاج إلى الفسخ، لأنه لو لم يكن معاملة فلا موضوع للصحة حينئذ، ولو كانت معاملة خاصة فكذا ذلك أيضاً، لأن خيار الغبن وإن عم جميع المعاملات، لكنّه فيما إذا تقوّمت المعاملة بالعوضين والتبادل من الطرفين لا فيما إذا غلبت عليها جهة الإفراز والقسمة، فلا تصح حينئذ أصلاً حتى يتحقق موضوع الفسخ.

(٦) لأن الحق لا يتعداهما فلهما البناء على ما تراضيا عليه و توافقاً بالنسبة إليه.

(٧) لأن ذلك من فروع ولاية الحاكم الشرعي على الزكاة تخريصاً، وتفريقاً،

(مسألة ٣٣): إذا اتجر بالمال الذي فيه الزكاة قبل أدائها يكون الربح للفقراء^(١) بالنسبة، وإن خسر يكون خسرتها عليه.
(مسألة ٣٤): يجوز للمالك عزل الزكاة^(٢) وإفرازها من العين، أو من

وإيصالاً لها إلى أهلها، بل ويجوز ذلك من المالك الأمين أيضاً، لأنه من فروع ولايته على إخراج الزكاة من القيمة.

(١) لما مرّ من مرسل ابن أبي حمزة^(١) ولكن قصور سنده، و هجر الأصحاب عن إطلاقه أسقطه عن الاعتبار. نعم، بناء على ما نسب إلى المشهور من الشركة الحقيقية العينية يصح ذلك، ولكن بعد إجازة الحاكم الشرعي للبيع، و أما قبلها فأصل البيع باطل فكيف يكون الربح للفقراء بالنسبة و قد تقدم ضعف أصل المبنى بما لا مزيد عليه.
(٢) لنصوص كثيرة:

منها: صحيح أبي بصير عن أبي جعفر^(ع) قال: «إذا أخرج الرجل الزكاة من ماله ثمّ سماها لقوم فضاعت أو أرسل بها إليهم فضاعت فلا شيء عليه». و قول أبي عبد الله في صحيح عبيد: «إذا أخرجها من ماله فذهبت و لم يسماها لأحد فقد برئ منها»^(٢).

و في الموثق عنه^(ع) أيضاً: «زكاتي تحلّ عليّ في شهر أيسح لي أن أحبس منها شيئاً مخافة أن يجتني من يسألني يكون عندي عدّة، فقال^(ع): إذا حال الحول فأخرجها من مالك و لا تخلطها بشيء، ثمّ أعطها كيف شئت قال: قلت: فإن أنا كتبتها و أثبتها يستقيم لي؟ قال^(ع): نعم، لا يضرك»^(٣).

و في صحيح ابن سنان: «في الرجل يخرج زكاته فيقسم بعضها و يبقي بعضاً

(١) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٤ و ٣.

(٣) تقدم في صفحة ٨٢.

مال آخر^(١)، مع عدم المستحق، بل مع وجوده أيضاً على الأقوى^(٢)، و فائدته
 صيرورة المعزول ملكاً للمستحقين قهراً، حتى لا يشاركهم المالك عند التلف^(٣)،
 ويكون أمانة في يده، و حينئذ لا يضمنه إلا مع التفريط^(٤)، أو التأخير مع وجود
 المستحق^(٥).

يلتمس لها المواضع، فيكون بين أوله وآخره ثلاثة أشهر قال عليه السلام: «لا
 بأس»^(١).

إلى غير ذلك من النصوص التي عمل بها المشهور الظاهر في إذن وليّ
 الزكاة في عزلها وهي إرشاد إلى طريق تخلص المالك من ضمان الزكاة لو تلفت،
 و إرفاق و تسهيل بالنسبة إليه. فما عن بعض من عدم الجواز. اجتهد في مقابل
 النص، كما أنّ ما نسب إلى الشيخين من وجوبه خلاف المنساق من نصوصه.

(١) لما دل على جواز إخراج الزكاة من مال آخر، و ظاهر أخبار المقام
 عزل الزكاة بمالها من الأحكام، فتشمل الإخراج من القيمة أيضاً.

(٢) لظهور ما تقدم من الموثق، و صحيح ابن سنان في ذلك، مضافاً إلى
 ظهور إطلاق بعض الأخبار، فما يظهر من المحقق عليه السلام من التخصيص بصورة فقد
 المستحق ضعيف.

(٣) لظهور النصوص و الفتاوى في ذلك، و لو لا هذه الثمرة لا فرق بين
 المعزول و غيره، فلا وجه لتوقف الدروس فيه.

(٤) هذه الأمانة أمانة شرعية، و معنى الأمانة - شرعية كانت أو مالكية -
 عدم الضمان إلا مع التعدي أو التفريط، إذ لا وجه لتضمن الأمين مطلقاً إلا مع
 التعدي.

(٥) نصّاً، و إجماعاً، ففي صحيح زرارة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن رجل بعث إليه أخ له زكاته ليقسمها فضاعت، فقال عليه السلام ليس على
 الرسول، ولا على المؤدي ضمان. قلت: فإن لم يجد لها أهلاً ففسدت
 وتغيّرت، أبيضنها؟ قال عليه السلام لا، و لكن إن عرف لها أهلاً فعطبت أو

وهل يجوز للمالك إيدأها بعد عزلها؟ إشكال. وإن كان الأظهر عدم الجواز^(١). ثم بعد العزل يكون نماؤها للمستحقين، متصلاً كان أو منفصلاً^(٢).

فسدت فهو لها ضامن حتى يخرجها^(٣).

و في خبر ابن مسلم: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل بعث بزكاة ماله لتقسم فضاعت، هل عليه ضمانها حتى تقسم؟ فقال عليه السلام: إذا وجد لها موضعاً فلم يدفعها إليه فهو لها ضامن حتى يدفعها، وإن لم يجد لها من يدفعها إليه فبعث بها إلى أهلها فليس عليه ضمان، لأنها قد خرجت من يده»^(٢) وبذلك كله يقيد ما تقدم من مثل خبر أبي بصير^(٣).

(١) لظهور الأدلة في انقطاع ولاية المالك عنها بعد العزل، فليس له حق التصرف فيها، لكونه كقبض الفقير، فيصير بذلك ملكاً قهرياً له. نعم، تبقى للمالك خصوص ولايته على الإقباض الخارجي فقط.

(٢) لأنّ الاستفادة من الأدلة خصوصاً مثل قول الصادق عليه السلام فيما تقدم في خبر ابن مسلم: إنّ العزل بمنزلة القبض، فيكون المعزول ملكاً قهرياً للمستحقين و الثّماء تابع للملك شرعاً و عرفاً.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب مستحقّي الزكاة حديث: ٢ و ١.

(٣) تقدم في صفحة: ١٥٥.

(فصل فيما يستحب فيه الزكاة)

وهو - على ما أشير إليه سابقاً - أمور^(١):

الأول: مال التجارة، وهو المال الذي تملكه الشخص و أعدّه للتجارة و الاكتساب به^(٢) سواء كان الانتقال إليه بعقد المعاوضة، أو بمثل الهبة، أو

(فصل فيما يستحب فيه الزكاة)

(١) الحصر استقرائي، كما أنّ استحباب الزكاة فيها إنّما هو بحسب العنوان الخاص في مقابل الصدقة وإلا فرجحان أصل الصدقة مما تدل عليه الأدلة الأربعة كما يأتي.

(٢) المرجع في صدق مال التجارة متعارف الناس، لأنّه من الموضوعات العرفية لا من الأمور التعبدية، و لا من الموضوعات المستنبطة. و ما ذكر في النصوص إرشاد إلى ما هو المتعارف بين الناس، كخبر سعيد الأعرج: «إنا نكبس الزيت و السمن نطلب به التجارة فربما مكث عندنا السنة و السنتين هل عليه زكاة؟ قال: إن كنت تريح فيه شيئاً أو تجد رأس مالك فعليك زكاته - إلى أن قال: - فزكه للسنة التي اتجرت فيها»^(١).

وفي خبر ابن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل توضع عنده الأموال يعمل بها فقال عليه السلام: إذا حال عليه الحول فليزكها»^(٢).

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٣.

الصلح المجاني، أو الإرث على الأقوى^(١). واعتبر بعضهم كون الانتقال إليه بعنوان المعاوضة^(٢)، و سواء كان قصد الاكتساب به من حين الانتقال إليه أو

وفي خبر الشامي: «إن كان أمسكه التماس الفضل على رأس المال فعليه الزكاة»^(٣).

وفي خبر ابن مسلم: «كل مال عملت به فعليك الزكاة إذا حال عليه الحول قال يونس: تفسيره أنه كل ما عمل للتجارة من حيوان وغيره فعليه فيه الزكاة»^(٤). وفي خبر الحجاج: «و ما كان من تجارة في يدك»^(٥) وفي خبر شعيب: «كل شيء جرّ عليك المال فزكه، وكل شيء ورثته أو وهب لك فاستقبل به»^(٦). إلى غير ذلك من الأخبار، ومقتضى إطلاقها الشمول لكل ما أعدّ للتجارة سواء انتقل إليه بالنواقل الاختيارية أو القهرية وهو الذي تقتضيه المرتكزات العرفية أيضاً، وإن كان الغالب فيه ما كان الانتقال بعقد المعاوضة لكنه لا يوجب التقييد مع أن كونه من الغالب ممنوع أيضاً.

ثم إنَّ للإعداد للتجارة مراتب متفاوتة:

منها: الإعداد القصدي القلبي.

ومنها: الإعداد الخارجي بتحقيق بعض مقدماته الخارجية كالجلوس في محل التجارة ووضع المال لديه.

ومنها: جريان التجارة الفعلية عليه مرّة أو مرّات، ومقتضى الصدق العرفي كفاية الوسط وتقتضيه الإطلاقات أيضاً.

(١) كل ذلك لظهور الإطلاق الشامل للجميع.

(٢) نسب ذلك إلى جماعة منهم المحقق رحمته الله في الشرائع وهو مخالف لظاهر إطلاق الأخبار، وظاهر بناء التجار حيث يطلقونه على كل مال أعدّ لها.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٤ و ٧ و ٥.

(٤) الوسائل باب: ١٦ من أبواب زكاة الذهب والفضة حديث: ١.

بعده^(١)، وإن اعتبر بعضهم الأول^(٢)، فالأقوى أنه مطلق المال الذي أعدّ للتجارة، فمن حين قصد الإعداد يدخل في هذا العنوان^(٣)، ولو كان قصده حين التملك - بالمعاوضة أو غيرها - الاقتناء و الأخذ للقنية، ولا فرق فيه بين أن يكون مما تتعلق به الزكاة المالية - وجوباً أو استحباباً - وبين غيره كالتجارة بالخضروات مثلاً^(٤)، ولا بين أن يكون من الأعيان أو المنافع^(٥)، كما لو استأجر داراً بنية التجارة و يشترط فيه أمور:

الأول: بلوغه حدّ نصاب أحد التقدين^(٦)، فلا زكاة فيما لا يبلغه،

(١) للصدق العرفي عليها، فتشمّلها الإطلاقات. نعم لو فرض الشك في الصدق العرفي لا بد من الرجوع إلى الأصل حينئذ موضوعاً أو حكماً.

(٢) نسبه في المدارك إلى علمائنا. واستدل عليه تارة: بظهور الإجماع عليه (وفيه): أنه لا اعتبار به لأنه اجتهاديّ حصل عما بين أيدينا من النصوص. وأخرى: بظهور النصوص المتقدمة في ذلك. (وفيه): أن الظهور على فرض تحقّقه من باب الغالب، وفي النصوص إطلاقات تشمل المقام أيضاً، مع أنه تقدم كفاية الإعداد الخارجيّ ولو بتهيئة بعض المقدمات و حينئذ تشمله الأدلة لا محالة.

(٣) للصدق العرفي، فيشمّله الدليل لا محالة، و نزاع الفقهاء في المقام صغروي، فتارة: يصدق مال التجارة عرفاً. وأخرى: يصدق عدمه. وثالثة: يشك في الصدق وعدمه، وفي الأخيرين يرجع إلى الأصل النافي للاستحباب. (٤) لظهور الإطلاق والاتفاق.

(٥) لإطلاق قوله ﷺ: «كل ما عملت به فعليك الزكاة إذا حال عليه الحول»^(١) و ذكر الأعيان في بعض الأخبار^(٢) من باب المثال و الغالب لا التقييد مع أن الاتجار بالمنافع كثير جداً خصوصاً في هذه العصور.

(٦) إجماعاً من الإمامية، بل من الأمة كما عن المحقق و العلامة.

والظاهر أنه كالتقدين في النصاب الثاني أيضاً^(١).
 الثاني: مضيّ الحول عليه^(٢) من حين قصد التكبس.
 الثالث: بقاء قصد الاكتساب طول الحول^(٣) فلو عدل عنه و نوى به القنية
 في الأثناء لم يلحقه الحكم و إن عاد إلى قصد الاكتساب اعتبر ابتداء الحول
 من حينه^(٤).
 الرابع: بقاء رأس المال بعينه طول الحول^(٥).

(١) لإرسالهم ذلك إرسال المسلمات، و عن الشهيد الثاني: المناقشة فيه. و
 لا وجه فيها بعد ظهور التسالم عليه و إطلاق الكلمات و الفتاوى.
 (٢) نصوصاً، و إجماعاً منها صحيح ابن مسلم: «عن الرجل توضع عنده
 الأموال يعمل بها، فقال ﷺ: إذا حال عليه الحول فليزكها»^(١) و أما أن مبدءه من
 حين قصد التكبس، فهو مبنيّ على كفاية ذلك في الحكم و قد تقدم عدم الكفاية،
 فلا بد من اعتبار المضيّ من الإعداد العرفي و تهيئة المقدمات الخارجية لها و هي
 قد تقارن القصد و قد تتأخر عنه. و الظاهر أن من يقول بأنّ المناط من حين قصد
 التكبس لا يقول به فيما إذا تأخرت التجارة عرفاً عنه بكثير.
 (٣) لظواهر أدلة المقام، و ظهور اتفاق الأعلام، فيكون اعتبار التجارة في
 المقام كاعتبار السوم و أن لا تكون عوامل في زكاة الأنعام، و الظاهر أن مجرد
 النية المحضة لا يضّر بانقطاع الحول ما لم يصدق عرفاً أنه انصرف عن كسبه و
 تجارتها.

(٤) بناءً على كفاية قصد الاكتساب و إلا فيعتبر الحول من حين الإعداد
 الخارجي للتجارة.

(٥) لا دليل على اعتبار بقاء عين رأس المال، بل عن العلامة دعوى
 الإجماع على عدم اعتباره و هو الموافق للتجارات المتعارفة بين عامة التجار
 بتبدل رأس المال و لعل المراد بقولهم: بعينه أي بعينه مقداره، فتصير عبارة أخرى عن
 الشرط الخامس فتأمل. نعم، بقاء رأس المال بمالته معتبر كماسيأتي في الشرط الخامس.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٣.

الخامس: أن يطلب برأس المال أو بزيادة طول الحول^(١) فلو كان رأس ماله مائة دينار مثلاً، فصار يطلب بنقيصة في أثناء السنة و لو حبة من قيراط يوماً منها سقطت الزكاة^(٢) و المراد برأس المال الثمن المقابل للمتاع^(٣). و قدر الزكاة فيه ربع العشر، كما في النقدين^(٤) و الأقوى تعلقها بالعين، كما في الزكاة الواجبة^(٥) و إذا كان المتاع عروضاً فيكفي في الزكاة بلوغ النصاب بأحد

(١) نصوصاً، وإجماعاً قال أبو عبد الله عليه السلام في خبر الأعرج: «إن كنت تربح منه أو يجيء منه رأس ماله فعليك زكاته»^(١).

(٢) لظاهر الأخبار، والإجماع، و يقتضيه الاعتبار.

(٣) المرجع فيه أهل الخبرة من التجار، و الثقات من أهل السوق.

(٤) بإجماع الفريقين كما عن الفاضلين.

(٥) لأن الأدلة تفرغ عن لسان واحد في الزكاة الواجبة و المندوبة، و لأصالة إلحاق كل مندوب بواجبه إلا ما خرج بالدليل، و لكن نسب إلى المشهور، بل ادعي عليه الإجماع أن الزكاة في خصوص المقام إنما تتعلق بالقيمة، لأصالة عدم التعلق بالعين، و لأن النصاب إنما يعتبر بالقيمة فالزكاة تتعلق بها، و للموثق - كما في الجواهر - «كل عرض فهو مردود إلى الدراهم و الدنانير»، و بأن الاستحباب ينافي ثبوت الحق و بأن متعلق الزكاة في المقام من حيث المالية المبهمة لا العينية الشخصية الخارجية.

و الكل مخدوش: إذ يرد الأول: بإطلاق الأدلة، و المعارضة بأصالة عدم التعلق بالقيمة. و الثاني: بأنه أعم من المدعى، و الثالث: بأنه في مقام بيان مقدار النصاب لا كيفية التعلق. و الرابع: بأن للحق مراتب متفاوتة شدة و ضعفاً، مع أنه معارض بتعلق الحق بالقيمة أيضاً. و الأخير: بأن عدّه من أدلة التعلق بالعين أولى من جعله من أدلة التعلق بالقيمة. و قد ذكروا وجوهاً أخرى أو هن مما ذكرناه من شاء فليراجع المطولات.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٢.

النقدين دون الآخر^(١).

(مسألة ١): إذا كان مال التجارة من النصب التي تجب فيها الزكاة، مثل أربعين شاة، أو ثلاثين بقرة، أو عشرين ديناراً، أو نحو ذلك فإن اجتمعت شرائط كليهما وجب إخراج الواجبة و سقطت زكاة التجارة^(٢)، وإن اجتمعت شرائط إحدهما فقط، ثبتت ما اجتمعت شرائطها دون الأخرى^(٣).

(مسألة ٢): إذا كان مال التجارة أربعين غنماً سائمة فعاوضها في أثناء الحول أربعين غنماً سائمة، سقطت كلتا الزكاتين بمعنى: أنه انقطع حول كليهما^(٤)، لا شرط بقاء عين النصاب طول الحول، فلا بد أن يبتدئ الحول من حين تملك الثانية.

(مسألة ٣): إذا ظهر في مال المضاربة ربع كانت زكاة رأس المال - مع

(١) لظهور الإطلاق والإتفاق.

(٢) نصاً، وإجماعاً قال عليه السلام: «لا ثنيا في الصدقة»^(١) وقال عليه السلام: «لا يزكى المال من وجهين في عام واحد»^(٢) وتعين المندوبة للسقوط لأن الواجبة أهم بالمراعاة، ولائها فرض الله، وللإجماع على سقوط خصوص المندوبة فيقيد بذلك إطلاق الخبر.

(٣) لوجود المقتضي بالنسبة إلى جامعة الشرائط، فتشملها الأدلة، فتثبت بخلاف الأخرى فتسقط لا محالة.

(٤) بناءً على اعتبار بقاء عين النصاب في زكاة مال التجارة. و أما بناءً على عدم اعتباره كما مرّ، فتثبت الزكاة المندوبة و تسقط الواجبة لانقطاع الحول.

بلوغه النصاب - على ربِّ المال^(١)، و يضم إليه حصته من الربح، و يستحب زكاته أيضاً^(٢) إذا بلغ النصاب و تمَّ حوله، بل لا يبعد كفاية مضيَّ حول الأصل^(٣) و ليس في حصة العامل من الربح زكاة، إلا إذا بلغ النصاب مع اجتماع الشرائط^(٤). لكن ليس له التأدية من العين، إلا بإذن المالك، أو بعد

(١) لكونه مالكا، فيشملة الخطاب، مع أنَّه لا خلاف فيه بين الأصحاب.
(٢) لوجود المقتضي و هو الملكية و فقد المانع، فتشملة الإطلاقات و العمومات و حينئذ فإن بلغ النصاب الثاني و كان رأس المال بقدر النصاب الأول لحق كلاً حكمه، و إن كان متمماً للنصاب الأول بالنسبة إلى رأس المال يعتبر مضيَّ الحول من حين ظهوره.

(٣) بدعوى: أنَّ الربح تبع للأصل فيكفي فيه حول الأصل. (وفيه): أنَّه إن كان نصاباً مستقلاً، فلا فرق بين الحول و سائر الشرائط في اعتبارها فيه و إن كان متمماً فالكل نصاب واحد.

(٤) لوجود المقتضي و فقد المانع حينئذ، فتشملة الأدلة. و عن المحقق الثاني عدم الوجوب في حصة العامل، و مال إليه الأردبيلي رحمه الله لأنَّه لا يملكها إلا بعد الإنضاض، و لعدم التمكن من التصرف، و لأنَّه لا يسمَّى تاجراً، و لأنَّ الملك فيه معرض للزوال، لكون الربح وقاية لرأس المال، و لموثق سماعة: «عن الرجل يربح في السنة خمسمائة، و ستمائة، و سبعمائة هي نفقته، و أصل المال مضاربة قال رحمه الله: ليس عليه في الربح زكاة»^(١).

و الكل مردود: إذ يرد على الأول: أنَّ الملك حاصل بالظهور كما هو المشهور. و على الثاني: أنَّ الشركة لا تعد من عدم التمكن من التصرف و قد تقدم في أول كتاب الزكاة. و على الثالث: أنَّه من مجرد الدعوى، بل يصدق التاجر عليه في المتعارف.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٦.

القسمة^(١).

(مسألة ٤): الزكاة الواجبة مقدمة على الدين، سواء كان مطالباً به أم لا، ما دامت عينها موجودة^(٢)، بل لا يصح وفاؤه بها بدفع تمام النصاب^(٣). نعم، مع تلفها، و صيرورتها في الذمة حالها حال سائر الديون^(٤)، و اما زكاة التجارة فالدين المطالب به مقدم عليها حيث انها مستحبة^(٥)، سواء قلنا بتعلقها بالعين أو بالقيمة. و أما مع عدم المطالبة فيجوز تقديمها على القولين

وعلى الرابع: بأنه لا يمنع عن شمول الأدلة بعد تمامية الملك. و على الأخير: بأنّ المنساق منه عرفاً عدم حلول الحول، لكون الربح مصروفاً في النفقة السنوية، فلا يبقى موضوع للزكاة حينئذ.

(١) لعدم جواز التصرف في المال المشترك إلا بعد القسمة أو برضا الشريك كما هو واضح.

(٢) للإجماع، ولأنّ ذلك من ثمرات تعلق الزكاة بالعين سواء كان التعلق بنحو الملكية أم الحقيقة.

(٣) لعدم ولايته على ذلك إلا بإذن الحاكم الشرعيّ إذا استلزم ذلك تفويت حق الفقراء.

(٤) لكون الجميع ديناً حينئذ و لا ترجيح في البين، و يحتمل أن تكون الزكاة أهمّ منها حينئذ، لأنّه قد جمع فيها حق الله و حق الناس، لكثرة ما ورد فيها من الترغيبات حتى عدّ تاركها في عداد اليهود، و النصارى، و ذكرت في عرض الصلاة في آيات شتى - كما تقدم - و جعلت مما بني عليه الإسلام في أخبار كثيرة^(١).

(٥) لأنّه لا تراحم و لا تعارض بين الواجب و المندوب مطلقاً، و لا أثر فيه بين التعلق بالعين أو القيمة.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب مقدمة العبادات.

أيضاً^(١)، بل مع المطالبة أيضاً إذا أداها صحت و أجزأت^(٢) و إن كان آثماً من حيث ترك الواجب.

(مسألة ٥): إذا كان مال التجارة أحد النصب المالية، و اختلف مبدأ حولهما، فإن تقدم حول المالية سقطت الزكاة للتجارة^(٣) و إن انعكس، فإن أعطى زكاة التجارة قبل حلول حول المالية سقطت^(٤)، و إلا كان كما لو حال الحولان معاً في سقوط مال التجارة.

(مسألة ٦): لو كان رأس المال أقلّ من النصاب ثمّ بلغه في أثناء الحول، استأنف الحول عند بلوغه^(٥).

(مسألة ٧): إذا كان له تجارتان، و لكل منهما رأس مال، فلكل منهما شروطه و حكمه^(٦)، فإن حصلت في إحداها دون الأخرى استجبت فيها فقط، و لا يجبر خسران إحداها بربح الأخرى.

(١) للإطلاق، و الأصل الشامل لهذه الصورة أيضاً.

(٢) لعدم تعلق النهي بذات الزكاة حتى تكون من النهي في العبادة فيوجب الفساد و إنّما تعلق النهي بتأخير أداء الدين.

(٣) لنقص النصاب في أثناء الحول بناء على الملكية سواء كانت بنحو الشركة أم الكلّي في المعيّن، و لعدم التمكن من التصرف في الجميع بناء على الحقية. هذا بناءً على كونه من قبيل حق الرهانة و نحوه مما يمنع عن التصرف في العين و إن كان مما لا يمنع، فتجب المالية و التجارة مع تحقق الشرائط كالحول و نحوه.

(٤) مع اختلال شرط من شروط وجوب المالية و إلا فتجب.

(٥) لتحقيق الموضوع حينئذ فيترتب الحكم عليه لا محالة.

(٦) لتعدد الموضوع، فيتعدد الحكم لا محالة. و منه يظهر الوجه في عدم

جبران خسران إحداها بربح الأخرى، لأنّ تعدد الموضوع عرفاً مانع. و يأتي في كتاب الخمس نظير هذه المسألة.

الثاني: مما يستحب فيه الزكاة: كل ما يكال أو يوزن مما أنبتته الأرض عدا الغلات الأربع فإنّها واجبة فيها، و عدا الخضر كالبقل، و الفواكه و الباذنجان، و الخيار، و البطيخ، و نحوها.

ففي صحيحة زرارة: «عفا رسول الله ﷺ عن الخضر قلت و ما الخضر؟ قال: كل شيء لا يكون له بقاء، البقل و البطيخ و الفواكه و شبه ذلك، مما يكون سريع الفساد» و حكم ما يخرج من الأرض مما يستحب فيه الزكاة حكم الغلات الأربع في قدر النصاب و قدر ما يخرج منها و في السقي و الزرع و نحو ذلك^(١).

الثالث: الخيل الإناث^(٢) بشرط أن تكون سائمة، و يحول عليها الحول^(٣)، و لا بأس بكونها عوامل^(٤)، ففي العتاق منها - وهي التي تولدت

(١) و قد تقدم بعض الكلام في أول (فصل الأجناس التي تتعلق بها الزكاة) فراجع.

(٢) نصّاً، و إجماعاً فعن الصادق عليه السلام: «وضع أمير المؤمنين عليه السلام على الخيل العتاق الراعية في كل فرس في كل عام دينارين، و جعل على البراذين ديناراً»^(١).

(٣) لعموم أدلة اعتبارهما، و أصالة إلحاق المندوب بالواجب في الشروط و القيود إلا ما خرج بالدليل.

(٤) على المشهور، لندرة عدم العمل فيها، و عن الشهيد و المحقق الثانيين اعتبار عدم العمل فيها أيضاً، لإطلاق بعض أدلة اعتباره. و هو مخدوش بما مرّ من ندرة عدم العمل، مع أنّه خلاف المشهور.

من عربيين - كل سنة ديناران، هما مثقال و نصف صيرفي. و في البراذين كل سنة دينار، ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي و الظاهر ثبوتها حتى مع الاشتراك^(١) فلو ملك اثنان فرسا تثبت الزكاة بينهما.

الرابع: حاصل العقار المتخذ للنماء، من البساتين، و الدكاكين و المساكن، و الحمامات، و الخانات و نحوها^(٢) و الظاهر اشتراط النصاب، و الحول. و القدر المخرج ربع العشر، مثل النقدين^(٣).
الخامس: الحليّ و زكاته إعارته لمؤمن^(٤).

السادس: المال الغائب، أو المدفون الذي لا يتمكن من التصرف فيه، إذا حال عليه حولان أو أحوال، فيستحب زكاته لسنة واحدة بعد التمكن^(٥).

السابع: إذا تصرف في النصاب بالمعاوضة في أثناء الحول بقصد الفرار من الزكاة فإنّه يستحب إخراج زكاته بعد الحول^(٦).

(١) لشمول الأدلة لهذه الصورة أيضاً، مع أنّ الحكم استحبابيّ قابل للمسامحة.

(٢) نسب ذلك إلى المشهور، و ادعى في الجواهر عدم وجدان الخلاف، و اعترف في المدارك بعدم الوقوف على النص، و يكفي في الاستحباب عدم الخلاف بين الأصحاب، و احتمال كونها من موارد التجارة فتشملها أدلتها.

(٣) على المشهور بين من تعرض له في كل ذلك، و تقتضيه قاعدة الإلحاق.

(٤) تقدم ما يدل عليه في مسألة ١١ من (فصل زكاة النقدين) فراجع.

(٥) لما تقدم في مسألة ١٤ من أول الكتاب.

(٦) راجع الشرط الثالث من (فصل زكاة النقدين).

فصل في أصناف المستحقين للزكاة

ومصارفها ثمانية^(١):

الأول والثاني: الفقير والمسكين، والثاني أسوأ حالاً من الأول^(٢)

فصل في أصناف المستحقين

(١) بالأدلة الثلاثة: فمن الكتاب قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَ اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(١) و من النصوص المتواترة التي يأتي بعضها. و من الإجماع، إجماع المسلمين، بل المتعارف في جميع الملل و الأديان الذين يعتقدون بالصدقة، فإنهم لا يصرفون صدقاتهم إلا في مثل هذه الموارد الثمانية فتصح دعوى إجماع العقلاء و التمسك بالأدلة الأربعة. و عدّها سبعة مبنياً على اتحاد الفقير و المسكين و يأتي تعددهما فلا وجه له.

(٢) على المشهور، و عن الصادق عليه السلام في الصحيح: «الفقير الذي لا يسأل الناس، و المسكين أجهد منه، و البائس أجهدهم»^(٢) و عن أحدهما عليه السلام في الصحيح: «أنه سأله عن الفقير و المسكين فقال عليه السلام: «الفقير الذي لا يسأل، و المسكين الذي هو أجهد منه الذي يسأل»^(٣) فالفرق بين الفقير و المسكين بالشدّة و الضعف، فكما أنّ للغني مراتب متفاوتة للفقير أيضاً كذلك و الجامع

(١) سورة التوبة: ٦٠.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١ من أبواب مستحقّي الزكاة حديث: ٣ و ٢.

والفقير الشرعي من لا يملك مئونة السنة له و لعياله^(١)، و الغنيّ الشرعيّ بخلافه. فمن كان عنده ضيعة أو عقار أو مواش أو نحو ذلك، تقوم بكفايته

بين الفقر و المسكنة الاحتياج العرفي، و هو يختلف باختلاف الأشخاص و الأزمان و الحالات و الحوادث، فلا يمكن ضبط الاحتياج بحدّ معيّن إلا بنحو الإهمال و الإجمال. و المشهور، بل حكي الاتفاق على تعددهما مع الاجتماع و اتحادهما مع الافتراق.

و ما نسب إلى جمع من الفقهاء و اللغويين من أنّ الفقير أسوء من المسكين لا دليل لهم يصح الاعتماد عليه في مقابل الصحيحين، مع أنّه لا ثمرة للبحث عن تعددهما، و اختلافهما، أو كون الفقير أسوء من المسكين، أو العكس في المقام إلا على احتمال وجوب البسط و يأتي في (فصل في بقية أحكام الزكاة) في المسألة الثانية عدم وجوب البسط فراجع. نعم، لو وقع أحدهما، أو كلاهما في مورد الوقف، أو الوصية، أو النذر، فيصح فرض الثمرة حينئذ، و قد ذكر الأقوال الطريحي في مجمع البحرين من شاء فليرجع إليه، مع أنّه لا طائل في نقلها و مراجعتها.

(١) للنص، و الإجماع، و المعروف بين المتشرعة، بل متعارف الناس، لأنّ المؤنات إنّما تلحظ بالنسبة إلى السنة عندهم خصوصاً في الأزمنة القديمة، فليس لها معنى شرعياً تعديداً، بل قرر الشارع معناها العرفي المتعارف بين الناس، و عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في صحيح ابن إسماعيل: «عن السائل و عنده قوت يوم، أيحلّ له أن يسأل؟ و إن أعطى شيئاً أله أن يقبل؟ قال عليه السلام: يأخذ - و عنده قوت شهر - ما يكفيه لسنة من الزكاة، لأنّها إنّما هي من سنة إلى سنة»^(١).

و عن المقنعة في مرسل ابن عمار: «سمعت الصادق عليه السلام يقول: «تحرم الزكاة على من عنده قوت السنة، و تجب الفطرة على من عنده قوت السنة»^(٢).

وكفاية عياله في طول السنة، لا يجوز له أخذ الزكاة^(١)، وكذا إذا كان له رأس مال يقوم ربحه بمؤنته، أو كان له من النقد أو الجنس ما يكفيه وعياله، وإن كان لسنة واحدة^(٢)، وأما إذا كان أقل من مقدار كفاية سنته يجوز له

وأما قوله ﷺ في صحيح زرارة: «لا تحل لمن كانت عنده أربعون درهما، يحول عليها الحول عنده أن يأخذها. وإن أخذها أخذها حراما»^(١) فالتفاهم منه عرفاً أن من عنده قوت السنة وزيادة أربعين درهما يحول عليه الحول لا يجوز له أخذ الزكاة، ويكون ذكر الأربعين من باب المثال لا الخصوصية، وإلا فلو كانت الزيادة عشرة دراهم أو أقل لا يحل له أخذ الزكاة أيضاً.

(١) للإجماع، والنص، ففي موثقة سماعة: «عن الزكاة هل تصلح لصاحب الدار والخدام؟ فقال ﷺ: نعم، إلا أن تكون داره دار غلة فخرج له من غلتها دراهم ما يكفيه لنفسه وعياله. فإن لم تكن الغلة تكفيه لنفسه وعياله - في طعامهم وكسوتهم وحاجتهم - من غير إسراف، فقد حلت له الزكاة. فإن كانت غلتها تكفيهم فلا»^(٢) فمئونة السنة أعظم مما كانت بالفعل، أو بالقوة والاستعداد والغالب عند متعارف الناس الأخير خصوصاً في الأزمنة القديمة.

(٢) لقول أبي عبد الله ﷺ في موثق سماعة: «قد تحل الزكاة لصاحب السبعمئة، وتحرم على صاحب الخمسين درهما. فقلت له: وكيف يكون هذا؟ قال ﷺ: إذا كان صاحب السبعمئة له عيال كثير فلو قسّمها بينهم لم تكفه، فليعف عنها نفسه، وليأخذها لعياله. وأما صاحب الخمسين، فإنه يحرم عليه إذا كان وحده، وهو محترف يعمل بها، وهو يصيب منها ما يكفيه إن شاء الله»^(٣) هذا مضافاً إلى الإجماع والمناط كلّ صدق وجدان مئونة السنة فعلاً أو قوة.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١.

أخذها^(١)، و على هذا فلو كان عنده بمقدار الكفاية و نقص عنه - بعد صرف بعضه في أثناء السنة - يجوز له الأخذ، و لا يلزم أن يصبر إلى آخر السنة حتى يتم ما عنده^(٢)، ففي كل وقت ليس عنده مقدار الكفاية المذكورة يجوز له الأخذ. وكذا لا يجوز لمن كان ذا صنعة أو كسب يحصل منهما مقدار مئوته^(٣) والأحوط عدم أخذ القادر على الاكتساب إذا لم يفعل تكاسلا^(٤).

(١) لأنه يصدق حينئذ عدم تمكنه من مئونة السنة.

(٢) أما جواز الأخذ، فلوجود المقتضي و هو الفقر، إذ يصدق عليه فعلا أنه ليس واجدا لمؤنة السنة.

(٣) نصاً، و إجماعاً قال أبو جعفر في الصحيح: «إن الصدقة لا تحل لمحترف، و لا لذي مروة سوي قوي، فتنزها عنها»^(١) و عنه عليه السلام أيضاً: «قال رسول الله ﷺ: لا تحل الصدقة لغني، و لا لذي مروة سوي، و لا لمحترف و لا لقوي. قلنا: ما معنى هذا؟ قال ﷺ: لا يحل له أن يأخذها و هو يقدر أن يكف نفسه عنها»^(٢) إلى غير ذلك من الأخبار مع أنه غني أيضاً، لأنه أعم من الفعل و القوة.

(٤) التكاسل على قسمين:

الأول: ما إذا كان مع القدرة الفعلية على الحرفة، و وجود المقتضي لها و فقد المانع عنها بحيث لو اشتغل فعلا أخذ ما يكفيه، و الظاهر عدم صدق الفقير بالنسبة إليه عرفاً، بل و لا شرعاً أيضاً، و لو أعطي من الزكاة يعطي من سهم سبيل الله إن انطبق عليه، دون سهم الفقراء لعدم الموضوع له كما هو المفروض.

الثاني: ما إذا تكاسل عن الحرفة في أوان حرفته و صار لذلك فقيراً و لا يقدر على الاحتراف فعلا كما إذا كان شغله منحصراً بالشتاء أو الصيف فلم يشتغل تكاسلاً، فالظاهر صدق الفقير عليه حينئذ و يأتي في [مسألة ٧] ما يرتبط بالمقام.

(مسألة ١): لو كان له رأس مال لا يقوم ربحه بمؤنته، لكن عينه تكفيه، لا يجب عليه صرفها في مؤنته^(١)، بل يجوز له إبقاؤه للتجار به وأخذ البقية من الزكاة وكذا لو كان صاحب صنعة تقوم آلتها، أو صاحب ضيعة تقوم قيمتها بمؤنته و لكن لا يكفيه الحاصل منهما لا يجب عليه بيعها وصرف

(١) الأقسام أربعة:

الأول: ما إذا كان الربح كافياً لمؤنته ولا إشكال في عدم جواز أخذ الزكاة وجواز بقاء رأس المال له، بل قد يجب إن وقع مع صرف بعضه في خلاف عزته الإيمانية وشرفه.

الثاني: عدم كفاية رأس المال والربح مع بالمؤنة، ولا إشكال في جواز أخذه من الزكاة ومن سائر الصدقات، لكونه فقيراً بلا إشكال.

الثالث: كفاية الربح ورأس المال مع للمؤنة.

الرابع: كفاية رأس المال فقط لها، ومقتضى سيرة المتشريعة، بل العقلاء كون القسمين الأخيرين من الفقير الذي يجوز له أخذ الزكاة وسائر الصدقات، لأنهم يهتمون بحفظ رأس المال اهتماماً كثيراً، ولو وجدوا فيه خللاً يرون ذلك نقصاً ويتداركونه بأي وجه أمكنهم ذلك، ومقتضى سهولة الشريعة المقدسة، و سماحتهم ونهاية رافتهم بأمتهم ذلك أيضاً، وكذا الكلام في الدار والعقار، والأنثاء، وآلات الكسب والصناعة ونحو ذلك وهو المشهور بين الفقهاء أيضاً، ويدل عليه جملة من الأخبار.

منها: موثق سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألت عن الزكاة هل تصلح لصاحب الدار والخادم؟ فقال عليه السلام: نعم، إلا أن تكون داره دار غلة، فيخرج من غلتها دراهم ما يكفيه لنفسه وعياله، فإن لم تكن الغلة تكفيه لنفسه ولعياله في طعامهم وكسوتهم وحاجاتهم من غير إسراف فقد حلت له الزكاة فإن كانت غلتها تكفيهم فلا»^(١)

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١.

ومنها: خبر أبي بصير عنه عليه السلام أيضاً: «رجل له ثمانمائة درهم و هو رجل خفاف، و له عيال كثير، أله أن يأخذ من الزكاة؟ فقال عليه السلام: يا أبا محمد أيربح في دراهمه ما يقوت به عياله و يفضل؟ قال: نعم، قال عليه السلام: كم يفضل؟ قال: لا أدري، قال عليه السلام: إن كان يفضل عن القوت مقدار نصف القوت، فلا يأخذ الزكاة، و إن كان أقل من نصف القوت أخذ الزكاة، قلت فعليه في ماله زكاة تلزمه؟ قال: بلى قلت: كيف يصنع؟ قال عليه السلام: يوسع بها على عياله في طعامهم و كسوتهم و يبقي منها شيئاً يناولوه غيرهم، و ما أخذ من الزكاة فضه على عيالهم حتى يلحقهم بالناس»^(١) و لعل اعتبار زيادة النصف من القوت لأجل المصارف الاتفاقية غير المترتبة التي تكون مبتلى بها عامة الناس، و ربما يكون أزيد من النصف و لا تعدّ من مصارف القوت عرفاً، و يمكن أن يراد بالزكاة عليه زكاة مال التجارة التي لا بأس بصرف بعضها في التوسعة للعيال و إيصال بعضها الآخر إلى غيرهم، فلا مخالفة في الحديث لشيء من القواعد العامة المستفادة من الأدلة.

و منها: خبر إسماعيل بن عبد العزيز عن أبيه قال: «دخلت أنا و أبو بصير على أبي عبد الله عليه السلام فقال له أبو بصير: إن لنا صديقاً و هو رجل صدوق يدين الله بما تدين به فقال عليه السلام: من هذا يا أبا محمد الذي تركيه؟! فقال: العباس بن وليد بن صبيح، فقال عليه السلام: رحم الله الوليد بن صبيح ما له يا أبا محمد؟ قال جعلت فداك: له دار تسوى أربعة آلاف درهم، و له جارية، و له غلام يستقي على الجمل كل يوم ما بين الدرهمين إلى الأربعة سوى علف الجمل، و له عيال، أله أن يأخذ من الزكاة؟ قال عليه السلام: نعم، و قال: و له هذه العروض؟! فقال: يا أبا محمد فتأمرني أن أمره ببيع داره و هي عزه و مسقط رأسه، أو يبيع خادمه الذي يقبى الحرّ و البرد و يصون وجهه و وجه عياله؟ أو أمره أن يبيع غلامه و جملة و هو معيشته و قوته؟ بل يأخذ الزكاة فهي له حلال و لا يبيع داره و لا غلامه و لا جملة»^(٢) و ظهور مثل هذه الأخبار في الاحتفاظ بما يحتاج إليه و عدم صرفه في المؤنة مما

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٣.

العوض في المؤنة، بل يبقئها و يأخذ من الزكاة بقيمة المؤنة^(١).

(مسألة ٢): يجوز أن يعطى الفقير أزيد من مقدار مؤنة سنته دفعة^(٢) فلا يلزم الاقتصار على مقدار مؤنة سنة واحدة و كذا في الكاسب الذي لا يفي كسبه مؤنة سنته، أو صاحب الضيعة التي لا يفي حاصلها أو التاجر الذي لا

لا ينكر، فكل ما يحتاج إليه الشخص بحسب شأنه سواء كان ذلك رأس المال أم غيره يستثنى و يلاحظ الفقر بعده، فإن كان فقيرا بعد استثناء ما يحتاج إليه يعطى من الزكاة تماما، أو إتماما، وإلا فلا.

(١) لما مرّ من الأخبار الشاملة لجميع ذلك كله.

(٢) على المشهور المدعي عليه الإجماع. و استدل عليه - مضافا إلى الإطلاقات، و سهولة الشريعة، و كثرة الاهتمام بشأن فقراء الأمة - بجملة من النصوص:

منها: موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «كم يعطى الرجل من الزكاة؟ قال: قال أبو جعفر عليه السلام: إذا أعطيت فأغنه»^(١).

و خبر ابن بشار عن أبي الحسن عليه السلام: «ما حدّ المؤمن الذي يعطى الزكاة؟ قال عليه السلام: يعطى المؤمن ثلاثة آلاف ثمّ قال و عشرة آلاف، و يعطى الفاجر بقدر، لأنّ المؤمن ينفقها في طاعة الله تعالى، و الفاجر في معصية الله تعالى»^(٢).

و في خبر ابن غزوان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة؟ قال عليه السلام: أعطه من الزكاة حتى تغنيه»^(٣).

و في صحيح أبي بصير: «فليعطه ما يأكل و يشرب، و يكتسي، و يتزوج و يتصدّق، و يحج»^(٤) إلى غير ذلك من الأخبار.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٤ و ٨ و ٥.

(٤) الوسائل باب: ٤١ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٢.

يفي ربح تجارته بمؤنة سنته و لا يلزم الاقتصار على إعطاء التمتة، بل يجوز دفع ما يكفيه لسنين بل يجوز جعله غنيا عرفيا^(١).

ونوقش في الجميع: أما الإجماع، فلعدم ثبوته، و على فرضه فمدركه الأخبار، فلا وجه لعدّه دليلا مستقلا.

و أما الإطلاقات، فليست في مقام البيان من هذه الجهة (و فيه): أنّ ظاهر الإطلاق أن يكون في مقام البيان مطلقا إلا مع القرينة على الخلاف.

و أما نصوص الإغناء، فلصحة دعوى: أنّ المراد الإغناء الشرعي. (و فيه): أنّ المنساق من الغنى في المحاورات الغنى العرفي إلا مع القرينة على الخلاف ولا قرينة كذلك في المقام. نعم، للغنى العرفي مراتب متفاوتة يشكل شمول الإطلاق لبعض مراتبه، فالمرجع حينئذ أصالة عدم الولاية و عدم فراغ الذمة.

و أما خبر بشار فهو في مقام بيان حكم آخر. (و فيه) أنه خلاف ظاهر إطلاق صدره، و ذيله علة للحكم المطلق في الصدر.

و أما صحيح أبي بصير يمكن أن يكون من سهم سبيل الله لا الفقراء (و فيه) أنّه خلاف إطلاقه.

و أما مرسل ابن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - «إنّ الناس إنّما يعطون من السنة إلى السنة، فللرجل أن يأخذ ما يكفيه و يكفي عياله من السنة إلى السنة»^(١) فمضافا إلى قصور سنده يمكن حمله على مطلق الأفضلية، لأنّ التنزه عن الصدقات في غير الضروريات راجح مطلقا و هذه قرينة محفوفة بالأخبار و كلمات الفقهاء، فيسقط ظهورها في الحرمة لو فرض ظهورها فيها.

(١) لما تقدم من الأدلة، و لكن تقدم أنّ للغنى العرفي مراتب متفاوتة يشكل شمول الأدلة لبعض مراتبها خصوصا مع وجود المستحقين و كثرتهم. و أما خبر ابن حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام فيمن له بضاعة و له عيال: «فلينظر ما يفضل

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٩.

وإن كان الأحوط الاختصار^(١). نعم، لو أعطاه دفعات لا يجوز - بعد أن حصل عنده مؤونة السنة - أن يعطى شيئاً ولو قليلاً ما دام كذلك^(٢).

(مسألة ٣): دار السكنى، و الخادم، و فرس الركوب المحتاج إليها بحسب حاله - و لو لعزة و شرفه - لا يمنع من إعطاء الزكاة و أخذها^(٣)، بل و لو كانت متعدّدة مع الحاجة إليها، و كذا الثياب و الألبسة الصيفية و الشتوية السفرية و الحضرية و لو كانت للتجمل، و أثاث البيت، من الفرش، و الظروف و سائر ما يحتاج إليه، فلا يجب بيعها في المؤونة^(٤)، بل لو كان فاقداً لها مع الحاجة جاز أخذ الزكاة لشرائها^(٥). و كذا يجوز أخذها لشراء الدار، و الخادم، و فرس الركوب و الكتب العلمية و نحوها، مع الحاجة إليها. نعم،

منها، فيأكله هو و من يسعه ذلك، و ليأخذ لمن لم يسعه من عياله^(١) و في صحيح ابن وهب: «بل ينظر إلى فضلها، فيقوت بها نفسه و من وسعه ذلك من عياله، و يأخذ البقية من الزكاة، و يتصرّف بهذه لا ينفقها»^(٢) فلا ظهور لهما في عدم جواز أخذ الأزيد عن مؤونة السنة و إن لم يخل عن الإشعار به و يمكن حملها على مطلق المرجوحية بقرينة ما مرّ من الأخبار.

(١) لاحتمال أن يكون المراد من الغنى الشرعي منه فقط خصوصاً في بعض مراتب الغنى سيّما مع كثرة ذوي الحاجات.

(٢) لخروجه عن الفقر بذلك، فلا يبقى موضوع للزكاة أخذاً و إعطاءً.

(٣) إجماعاً، و نصوصاً تقدم بعضها، كخبر أبي بصير و غيره.

(٤) إجماعاً، و نصّاً تقدم بعضها في الأخبار السابقة فراجع.

(٥) لكونه محتاجاً. و فقيراً بالنسبة إليها، فيشمّله إطلاق ما دل على أنّ

الزكاة للفقراء و ذوي الحاجات، و كذا الكلام فيما بعده مع الحاجة و الفقر بالنسبة إليها.

لو كان عنده من المذكورات أو بعضها أزيد من مقدار حاجته - بحسب حاله - وجب صرفه في المؤنة^(١)، بل إذا كانت عنده دار تزيد عن حاجته، وأمكنه بيع المقدار الزائد منها عن حاجته، وجب بيعه^(٢)، بل لو كانت له دار تندفع حاجته بأقل منها قيمة، فالأحوط بيعها و شراء الأدون و كذا في العبد، والجارية، والفرس^(٣).

(مسألة ٤): إذا كان يقدر على التكسب لكن ينافي شأنه كما لو كان قادرا على الاحتطاب و الاحتشاش الغير اللاتقين بحاله، يجوز له أخذ الزكاة. وكذا إذا كان عسرا و مشقة - من جهة كبر أو مرض، أو ضعف - فلا يجب عليه التكسب حينئذ^(٤).

(مسألة ٥): إذا كان صاحب حرفة و صناعة، و لكن لا يمكنه الاشتغال بها، من جهة فقد الآلات، أو عدم الطالب جاز له أخذ الزكاة^(٥).

(١) يعني: لا يجوز إعطاؤها له، لأنه ليس بفقير، و أما وجوب البيع فلا دليل عليه و مقتضى الأصل عدمه إلا إذا عرض عنوان خارجي يوجبه.

(٢) لا يجوز له أخذ الزكاة، و أما وجوب البيع، فلا دليل عليه، بل الأصل ينفيه إلا لسبب خارجي يوجبه.

(٣) مقتضى إطلاق ما تقدم من خبر أبي بصير، و إطلاق الكلمات عدم وجوب هذا الاحتياط إلا إذا كانت الزيادة خلاف المتعارف النوعي بالنسبة إليه، أو يعد من الإسراف عند المتسرعة.

(٤) للأصل، و ظهور الإجماع، و إطلاق ما تقدم من مثل خبر أبي بصير و سهولة الشريعة و رأفته بأمته.

(٥) لأنه فقير و محتاج فعلا، فتشمله أدلة تشريع الزكاة للفقراء و ذوي الحاجات، و لكن الأفضل أن يؤخذ له آلات الكسب من سهم سبيل الله و يشتغل بالحرفة إن أمكن.

(مسألة ٦): إذا لم يكن له حرفة و لكن يمكنه تعلّمها من غير مشقة^(١)، ففي وجوب التعلّم، و حرمة أخذ الزكاة بتركه إشكال. و الأحوط التعلّم، و ترك الأخذ بعده. نعم، ما دام مشتغلا بالتعلّم لا مانع من أخذها^(٢).

(مسألة ٧): من لا يتمكن من التكسب طول السنة إلا في مقدار يوم أو أسبوع مثلاً، و لكن يحصل له في ذلك اليوم أو الأسبوع مقدار مئونة السنة، فتركه و بقي طول السنة لا يقدر على الاكتساب، لا يبعد جواز أخذه^(٣) و إن

(١) التمكن من إمرار المعاش تارة سهل يسير عرفاً من دون مشقة عرفية و لا تسبب أسباب خاصة، فلا يجوز أخذ الزكاة حينئذ، لعدم صدق الفقير عليه، بل يلام عند العرف إن تناول من الصدقات. و أخرى: يتوقف على تسبب أسباب بعيدة و تحمل مشقات كثيرة و الظاهر جواز أخذها له، لأنّه فقير فعلاً، فتشمله الأدلة قهراً. و ثالثة يشك في أنّه من أيّهما، و مقتضى الأصل عدم تفرغ ذمة المالك بإعطائها له إن لم يكن أصل موضوعي في البين، و يأتي التعرض له في المتن، هذا. و أما البحث عن وجوب التعلّم و عدمه، فلا ربط له بالمقام، بل لا بد و أن يبحث عنه في بحث أقسام التكسب من المكاسب، و أحكام النفقات من كتاب النكاح، و مقتضى الأصل في المقام عدم الوجوب و لو تعنون عنوان آخر عليه يمكن أن يصير واجبا بذاك العنوان.

(٢) الظاهر اختلاف ذلك باختلاف طول المدة و قصرها، و إمكان إمرار المعاش بنحو آخر و عدمه، و المناط التمكن العرفي من إمرار المعاش و عدمه، فلا يجوز الأخذ في الأول بخلاف الثاني و مع الشك فمقتضى الأصل عدم فراغ ذمة المالك إن لم يكن أصل موضوعي في البين كما مرّ و يأتي، و هل يشمل التمكن القدرة على الاستدانة مع القدرة على الأداء بعد الفراغ عن التعلّم؟ الظاهر ذلك مع قصر مدة التعلّم.

(٣) إذ يصدق عليه أنّه محتاج و لا يقدر أن يكف نفسه.

قلنا إنه عاص بالترك^(١) في ذلك اليوم أو الأسبوع، لصدق الفقير عليه حينئذ.

(مسألة ٨): لو اشتغل القادر على الكسب بطلب العلم المانع عنه يجوز له أخذ الزكاة، إذا كان مما يجب تعلّمه عينا أو كفاية، وكذا إذا كان مما يستحب تعلمه، كالتفقه في الدين اجتهدا أو تقليدا^(٢). وإن كان مما لا يجب ولا يستحب - كالفلسفة، والنجوم، والرياضيات، والعروض، والعلوم الأدبية لمن لا يريد التفقه في الدين - فلا يجوز أخذه^(٣).

(١) إن كان تركه للتكسب لأجل تفويت حق الفقراء والتضييق عليهم ونحو ذلك من الأغراض الفاسدة الموصلة إلى الحرام، فللعصيان وجه، وإلا فلا يعلم وجه صحيح له، بل مقتضى الأصل عدمه.

(٢) لأنّ المراد بالقدرة على التكسب المانعة عن أخذ الزكاة ما إذا لم يكن صرفها في غيره أهم عند الشارع ولا ريب في أنّ القدرة فيما ذكر أهمّ شرعا، مع جريان السيرة على ارتزاق محصلي العلوم الدّينية من الزكاة ونحوها، وكذا غيرهم ممن تصرف قدرته في الإرشاد، والوعظ، وإمامة الجماعة ونحوها من الأمور الحسبية التي تحتاج إليها الأمة.

(٣) لإطلاق قوله ﷺ: «إنّ الصدقة لا تحلّ لمحترف، ولا لذي مرّة سوى»^(١) نعم، لو فرض ترتب فرض راجح شرعي عليه يجوز له الأخذ حينئذ. ويأتي في مسألة ٣٨ من الختام ما ينفع المقام. ثمّ إنّ المشتغل بالعلوم الدينية تارة: يشتغل بها خالصا لله تعالى ولا ريب في جواز أخذه منها بل هو أهمّ مصارفها وأفضلها. وأخرى: يشك في قصده. وثالثة: يكون قصده لمجرد تكميل النفس فقط. ورابعة: يكون لمجرد إمرار المعاش فقط، وتحصيل وسيلة له. وخامسة: لأجل

(مسألة ٩): لو شك في أن ما بيده كاف لمؤنة سنته أم لا، فمع سبق وجود ما به الكفاية لا يجوز الأخذ، ومع سبق العدم و حدوث ما يشك في كفايته يجوز، عملاً بالأصل في الصورتين^(١).

(مسألة ١٠): المدعي للفقر إن عرف صدقه أو كذبه عومل به^(٢) وإن جهل الأمران، فمع سبق فقره يعطى من غير يمين^(٣)، ومع سبق الغني، أو الجهل بالحالة السابقة، فالأحوط عدم الإعطاء^(٤)، إلا مع الظن

المجادلة، والممارسة، والرياء، ويجوز الأخذ في غير الأخير، لأن الاهتمام بحفظ الصورة يكون كالاتهام بالواقع، بل قد يكون أشد منه. وأما الأخير، فيأتي حكمه في مسألة ١٣٥ من الختام.

(١) بلا فرق في الصورة الأولى بين كون منشأ الشك تلف بعض ما عنده و تجديد مؤنة له، أو زيادة عيال عليه أو نحو ذلك، كما لا فرق في الصورة الأخيرة بين كونه منشأ حدوث ملك له، أو قلة عيال، أو نحو ذلك. هذا مع إحراز الحالة. و أما مع عدم إحرازها، فلا بد من التفحص للمعطي و الأخذ حتى يتبين الحال، و مع استقرار الشك و عدم تبين الحال، فمقتضى قاعدة الاشتغال بالنسبة إلى المعطي عدم فراغ ذمته بالإعطاء، كما أن مقتضى الشك في الشرط و هو الفقر عدم جواز الأخذ أيضاً.

(٢) سواء كانت المعرفة بالعلم الوجداني، أم الاطمئنان بالمعتبر، أم البينة الشرعية، أم القرائن المعتبرة.

(٣) للاستصحاب الذي يكون معتبراً شرعاً، بل و عرفاً أيضاً، و معه لا وجه لليمين إلا إذا كان تخاصم في البين.

(٤) المشهور بين الأصحاب تصديق دعوى الفقر بلا بينة و لا يمين و عن المحقق، و العلامة أنه موضع الوفاق، للسيرة القطعية خلفاً عن سلف على قبول قول الشخص فيما لا يقبل إلا من قبله - كالغني، و الفقر، و الصحة، و المرض، ونحوها - وعدم ورود ردع عن هذه السيرة في خبر من الأخبار، مع عموم الابتلاء في جميع

الأزمان و الأمصار، مضافا إلى عسر إقامة البيئة خصوصا بالنسبة إلى النفوس الآتية الذين يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف، ولأنّ التكليف بإقامة البيئة نحو إذلال للمسلم، وهو مما لا يرضى به الشارع الأقدس، ولأصايتي عدم المال، و الصحة في المقام، وبما ورد فيما يهذى، أو ينذر للكعبة من أنّه ينادى على الحجر: «ألا من قصرت به نفقته أو قطع به، أو نفذ طعامه فليأت فلان ابن فلان فيعطى الأول، فالأول حتى ينفذ»^(١).

وبما ورد عن أبي عبد الله عليه السلام في خبر ابن العرزمي: «قال عليه السلام: جاء رجل إلى الحسن عليه السلام والحسين عليه السلام - وهما جالسان على الصفا - فسألهما، فقالا: إنّ الصدقة لا تحلّ إلا في دين موجه، أو غرم مضع، أو فقر مدقع ففيك شيء من هذا قال: نعم، فأعطياه»^(٢).

وفي خبر ابن جذاعة قال: «جاء رجل إلى أبي عبد الله فقال له: يا أبا عبد الله قرض إلى ميسرة، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إلى غلة تدرك؟ قال: لا والله قال: فألى تجارة توب؟ قال: لا والله، قال: فألى عقدة تباع؟ فقال: لا والله، فقال أبو عبد الله عليه السلام: فأنت ممن جعل الله له في أموالنا حقا، فدعا بكيس في دراهم»^(٣) إلى غير ذلك مما تصلح للشهادة والتأييد.

و يمكن الخدشة في الجميع: أما السيرة فلأنّ المتيقن منها صورة حصول الوثوق والاطمئنان بالصدق وسائر الأدلة منزلة على هذه الصورة أيضاً، ويمكن أن تكون هذه الصورة مراد المشهور - خصوصا مع كثرة المدعين للفقر وعدم المبالاة بمطابقة الدعوى للواقع في بعضهم سيّما بعد ما ورد من أنّه «لو لا كذب الفقراء لهلك الأغنياء» ففي كل مورد حصل الوثوق بالصدق يجزي ولا يجب التفحص بعده.

ثم إنّ المحقق عليه السلام في كتاب القضاء من الشرائع قال: «إنّ مدعي

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب مقدمات الطواف حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ١.

بالصدق. خصوصاً في الصورة الأولى^(١).

(مسألة ١١): لو كان له دين على الفقير جاز احتسابه زكاة، سواء كان حياً أو ميتاً^(٢) لكن يشترط في الميت أن لا يكون له تركة تفي بدينه، وإلا لا

تبدل النصاب يقبل قوله بلا يمين» و ذكر في الجواهر عن المسالك: موارد تقرب من عشرين مما يقبل القول فيها بلا يمين و يأتي - إن شاء الله - في كتاب القضاء تفصيل ذلك كله.

(١) المدار على حصول الاطمئنان العرفي، ولعله المراد بما نسب إلى المشهور من كفاية الظن بالصدق كما مرّ.

(٢) على المشهور الذي لا يظهر فيه خلاف عن أحد، و تدل عليه جملة من النصوص:

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام في الصحيح: «القرض الواحد بشمانية عشر. وإن مات احتسب بها من الزكاة»^(١).

ومنها: قوله عليه السلام: «القرض عندنا بشمانية عشر، والصدقة بعشرة و ما ذا عليك إذا كنت كما تقول موسراً أعطيته، فإذا كان إتيان زكاتك احتسب بها من الزكاة»^(٢) إلى غير ذلك من الأخبار.

فروع - (الأول): ظاهر الأخبار أن هذا القسم من إعطاء الزكاة أفضل من غيره يدرك ثواب القرض به أيضاً.

(الثاني): لا فرق فيه بينما إذا علم المقرض بأنه يحتسب من الزكاة أم لا لإطلاق بعض الأخبار، و ظاهر بعضها الآخر - كما تقدم - وكذا لا فرق بين علم المقرض و عدمه. و الإشكال بأنه مع علمه بالاحتساب لا تشتغل ذمته حتى يتحقق موضوع الاحتساب (مدفوع) بأن العلم بفراغ الذمة بعد ذلك لا ينافي ثبوت الاشتغال الفعلي، وهذه حيلة شرعية موجبة لزيادة الثواب في إعطاء الزكاة قبل وقتها.

(الثالث): لو أعطى الفقير بعنوان الزكاة قبل وقت وجوبها، فإن بقيت العين إلى وقت الوجوب تصح الزكاة حينئذ، وإن تلفت العين فالظاهر اشتغال ذمة الآخذ لو لم يكن غرور في البين، فيصح الاحتساب أيضاً هذا بناء على عدم جواز التقديم على وقت الوجوب كما هو المشهور. وأما بناء على الجواز كما عن بعض فلا إشكال فيه.

(الرابع): لا فرق بين أقسام الديون من القرض - كما هو مورد الأخبار - أو غيره، لظهور عدم الخلاف.

(الخامس): هل يجري ذلك في الخمس، و السهم المبارك، و سائر الصدقات و الكفارات واجبة أو مندوبة، لأنّ المناط كلّها فيها رفع الحاجة، و سدّ الخلّة و هو يتحقق بذلك أيضاً أو لا، جموداً على مورد النص؟ وجهان، بل قولان أقواهما الأول و أحوطهما الثاني، و طريق الاحتياط أن يأخذ من الطرف ثمّ يدفعه إليه إن لم يكن محذور في البين من إهانة، أو امتنان، أو نحوهما.

(السادس): لو كان المقترض غنيا حين الاقتراض و صار فقيراً حين الاحتساب يصح الاحتساب بخلاف العكس.

(السابع): المتيقن من الأدلة إنّما هو الدّين الثابت باعتراف كل من المقرض و المقترض. و أما لو ثبت باعتراف أحدهما دون الآخر يشكل الاحتساب حينئذ. و يأتي في المسائل الآتية بعض ما يرتبط بالمقام.

(الثامن): لو دفع المالك زكاته إلى شخص باعتقاد فقره و الآخذ كان غنيا و أخذها و دفعها إلى الحاكم الشرعي، أو إلى فقير فهل تبرأ ذمة المالك؟ و هل يجوز للآخذ العالم بالحال مثل هذا الأخذ و الإعطاء أو لا؟ مقتضى إطلاق خبر ابن جابر هو الجواز قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أ يحلّ للرجل أن يأخذ الزكاة و هو لا يحتاج، فيتصدّق بها قال: نعم، و قال في الفطرة مثل ذلك»^(١).

(التاسع): يجوز جعل الزكاة في المصارف المتعارفة - مع الاطمئنان الشرعي -

يجوز^(١). نعم، لو كان له تركة، لكن لا يمكن الاستيفاء منها - لامتناع الورثة أو غيرهم - فالظاهر الجواز^(٢).

وإحالة الفقراء إليها ولا بد من استمرار النية ولو إجمالاً إلى حين أخذ الفقير، كما يجوز لولي الأمر وضعها في المصارف مع اقتضاء المصلحة لذلك، و صرف منافعها المحللة في مصارف فقراء المسلمين، وكذا سائر الحقوق، وكذا يجوز له الإتجار بها إن رأى المصلحة في ذلك.

(١) لعدم تحقق الفقر الذي هو موضوع الجواز، وفي خبر زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل حلت عليه الزكاة ومات أبوه، وعليه دين أيؤدي زكاته في دين أبيه، وللابن مال كثير؟ فقال عليه السلام: إن كان أبوه أورثه مالا ثم ظهر عليه دين لم يعلم به يومئذ فيقضيه عنه قضاء من جميع الميراث، ولم يقضه من زكاته. وإن لم يكن أورثه مالا لم يكن أحد أحق بزكاته من دين أبيه، فإذا أداها في دين أبيه على هذه الحال أجزأت عنه»^(١).

فما عن جمع من الجواز مطلقاً تمسكاً ببعض الإطلاقات لا وجه له مع وجود هذا الخبر، والظاهر عدم الفرق بين قضاء دين الميت الذي هو مورد الخبر، أو الاحتساب عليه الذي هو مورد البحث، لحكم العرف بالتسوية بينهما من هذه الجهة.

(٢) استدل على الجواز بجملة من الإطلاقات، كصحيح ابن الحجاج قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل عارف فاضل توفي وترك عليه ديناً قد ابتلي به لم يكن بمفسد ولا بمسرف ولا معروف بالمسألة، هل يقضي عنه من الزكاة الألف والألفان؟ قال: نعم»^(٢) ونحوه غيره.

وفيه: أن ما تقدم من خبر زرارة يصلح لتقييده، فلا وجه للأخذ بإطلاق مثله معه إلا أن يقال: إن المراد بخبر زرارة عدم إمكان أداء دين الميت سواء كان ذلك

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١.

(مسألة ١٢): لا يجب إعلام الفقير أنّ المدفوع إليه زكاة^(١) بل لو كان

لعدم تركه له أصلاً، أم لوجود مانع عن الأداء - ولو مع وجود التركة - كظلم ظالم أو نحوه و على أيّ حال لا بد من مراجعة الحاكم الشرعي لعله أمكنه إجبارهم على الأداء أو الاستيفاء بطريق آخر.

(١) للأصل، والإطلاق، وظهور الاتفاق، و صحيح أبي بصير قال: «قلت لأبي جعفر^(ع): الرجل من أصحابنا يستحي أن يأخذ من الزكاة فأعطيه من الزكاة ولا أسمي له أنّها من الزكاة؟ فقال^(ع): أعطه ولا تسم ولا تذلل المؤمن»^(١) مع أنّ تشريع الصدقات إنّما هو لرفع حوائج ذوي الحاجات، وذلك لا يتوقف على قصدهم لذلك، بل يحصل ولو مع عدم قصدهم، أو قصدهم للعدم. نعم، لا بد من قصد المعطي للزكاة للقربة.

و بالجملة: القبول في المجانيات والصدقات ليس كالقبول في المعاوضات حتى يتوقف على قصد عنوان خاص، بل هو كالتسبب إلى رفع الحاجة القائم بنفس المعطي فقط، كما يأتي، فيكون الرد مانعاً عن تحققها لا أن يكون القبض بالعنوان الخاص شرطاً له فيتحقق بالاحتساب والصرف على الفقير والدس في ماله، والهدية، والإعطاء بنحو السوقات (هدية المسافرين) ونحو ذلك. نعم، الأولى والأفضل أن يذكر ذلك ويقبل الفقير بعنوان الزكاة ويدعو للمالك، لأنّ ذلك كلّ من آداب هذه النعمة التي جعلها الله تعالى للفقراء، وذوي الحاجات.

و أما خبر ابن مسلم: «الرجل يكون محتاجاً فيبعث إليه بالصدقة، فلا يأخذها على وجه الصدقة، يأخذ من ذلك زمام [مراعاة للحرمة] واستحياء و انقباض فتعطيها إيّاه على غير ذلك من وجه، و هي منا صدقة؟ فقال^(ع): لا، إذا كانت زكاة فله أن يقبلها، فإن لم يقبلها على وجه الزكاة فلا تعطها إيّاه. وما ينبغي له أن يستحي مما فرض الله عزّ وجل، إنّما هي فريضة الله له، فلا يستحي منها»^(٢).

(١) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب مستحقّي الزكاة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب مستحقّي الزكاة حديث: ٢ و باب: ٥٧ منها حديث: ١.

ممن يترفع و يدخله الحياء منها و هو مستحق يستحب دفعها إليه على وجه الصلة ظاهرا و الزكاة واقعا^(١)، بل لو اقتضت المصلحة التصريح كذبا بعدم كونها زكاة جاز^(٢)، إذا لم يقصد القابض عنوانا آخر^(٣) غير الزكاة، بل قصد مجرد التملك.

(مسألة ١٣): لو دفع الزكاة باعتقاد الفقر، فبان كون القابض غنيا فإن كانت العين باقية ارتجعها^(٤)، وكذا مع تلفها إذا كان القابض عالما بكونها

فيمكن حمله على ضرب من الرجحان، أو حمله على بعض مراتب الاستيحاء الموجب للاستخفاف و المهانة بفريضة الله تعالى كما هو دأب بعض المتكبرين في كل عصر و زمان.

(١) لأنه نوع من توقير المؤمن و إجلاله الراجح شرعا و عرفا.

(٢) إن كانت المصلحة من المصالح الملزمة، فلا إشكال فيه، وكذا إن كانت من مطلق المصلحة مع كون حرمة الكذب بالوجوه و الاعتبار لا الحرمة الذاتية، لزوال الحرمة الاعتبارية بمطلق المصلحة الراجعة، و أما إن كانت حرمة الكذب ذاتية، كما هو المنساق من ظواهر الأدلة، فكفاية مطلق المصلحة لرفع مثل هذه الحرمة ممنوعة إلا أن يقال: إن حفظ شأن المؤمن و عدم إذلاله من أهم المصالح الملزمة مطلقا و هو كذلك بالنسبة إلى بعض مراتب الإيمان، و بعض الإعفاف الذين لا يشكون حاجاتهم إلا إلى الله تعالى و لا يطلع على سرائرهم غيره تعالى.

(٣) المدار في فراغ الذمة قصد الدافع و لا اعتبار بقصد القابض، للأصل و الإطلاق، و ظهور الاتفاق فلا يضّر أن يقصد الخلاف، فكيف بعدم قصد الزكاة.

(٤) لبقائها على ملك المالك، و عدم تحقق الانتقال إلى القابض، لفقد شرطه و هو الفقر، و لو توقف أداء الزكاة على الارتجاع من الآخذ و جب ذلك مقدمة هذا إذا كان الإعطاء بعنوان خصوص الزكاة الواجبة. و أما لو كان بعنوان مطلق التصدق فلا يصح الرجوع، لعدم جواز الرجوع في الصدقة بعد القبض مطلقا. و إن تردد الدافع في أنه قصد خصوص الزكاة الواجبة حتى يصح له الرجوع أو الصدقة المندوبة حتى

زكاة، وإن كان جاهلاً بحرمتها للغني^(١) بخلاف ما إذا كان جاهلاً بكونها زكاة فإنه لا ضمان عليه^(٢)، ولو تعذر الارتجاع، أو تلفت بلا ضمان أو معه ولم يتمكن الدافع من أخذ العوض، كان ضامناً فعليه الزكاة مرة أخرى^(٣). نعم، لو كان الدافع هو المجتهد أو المأذون منه، لا ضمان عليه، ولا على المالك

لا يصح، فمقتضى أصالة عدم الانتقال إلى القابض، وقاعدة اليد صحة الرجوع إلا إذا تحقق غرور في البين، فلا وجه لما نسب إلى المعتمر من القطع بعدم جواز الرجوع مطلقاً معللاً بأنه صدقة مندوبة.

(١) أما جواز الرجوع، فلأصالة عدم الانتقال، ولقاعدة اليد، وأما عدم كون الجهل بالحرمة مانعاً، فلأن الجهل بالحكم التكليفي لا يمنع عن الحكم الوضعي الذي هو الضمان. نعم، لا إثم عليه مع القصور.

(٢) إن كان مغروراً يرجع إلى من غره، لقاعدة «أنّ المغرور يرجع إلى من غره» التي هي من القواعد النظامية المقررة نصاً، وإجماعاً - كما سيأتي في كتاب البيع - وإلا يكون ضامناً، لقاعدة اليد.

(٣) للأصل، والإطلاق، والاتفاق، وقاعدة أنّ المشروط ينتفي بانتفاء الشرط بعد كون الفقر من الشرائط الواقعية، ولخبر ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام: «في رجل يعطي زكاة ماله رجلاً وهو يرى أنّه معسر فوجده موسراً. قال عليه السلام: لا يجزي عنه»^(١).

وأما صحيح عبيد عن الصادق عليه السلام: «قلت له: رجل عارف أدى زكاته إلى غير أهلها زماناً هل عليه أن يؤديها ثانية إلى أهلها إذا علمهم؟ قال عليه السلام: نعم، قلت: فإن لم يعرف لها أهلاً فلم يؤدها أو لم يعلم أنّها عليه فعلم بعد ذلك؟ فقال: يؤديها إلى أهلها لما مضى. قال: قلت له: فإن لم يعلم أهلها فدفعها إلى من ليس هو لها بأهل، قد كان طلب واجتهد ثمّ علم بعد ذلك سوء ما

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٥٠.

الدافع إليه^(١).

(مسألة ١٤): لو دفع الزكاة إلى غني، جاهلاً بحرمتها عليه، أو متعمداً، استرجعها مع البقاء، أو عوضها مع التلف و علم القابض^(٢). و مع

صنع؟ قال عليه السلام: ليس عليه أن يؤديها مرة أخرى^(١).

و قريب منه صحيح زرارة^(٢) فلا ربط له بالمقام، لأنه فيما إذا تفحص و اجتهد و علم بأن الآخذ ليس بأهل الزكاة فأداها إلى غير الأهل عن علم و عمد، فأسقط منه الإمام عليه السلام لمصلحة خاصة، فهي قضية في واقعة مخصوصة لا تجري في المقام الذي اعتقد الدافع أهلية الآخذ ثم بان الخلاف، و لا وجه لدعوى الأولوية بأن يقال: بأنه إذا كان في مورد العلم بعدم الأهلية مجزياً يكون في صورة اعتقاد الأهلية مجزياً بالأولى، و ذلك لأن حكمه عليه السلام بالإجزاء هنا قضية شخصية لعلة مخصوصة، فأسقط وليّ الزكاة عن الدافع دفعها ثانياً لأجل تلك العلة، و ليس حكماً كلياً حتى يثبت في جميع الموارد بالتساوي أو الأولوية، فهو كما إذا أسقط وليّ الزكاة زكاة شخص ابتداء لمصلحة تقتضيه، فلا بد و أن يقتصر على مورده فقط، لأنه كالنص الخاص الذي يخص و يقيد به كل عام و مطلق.

(١) أما عدم ضمان المالك، فلأنه دفع المال إلى وليّ الفقراء، فكأنه وقع في موقعه، و صرف في مصرفه. و أما الحاكم الشرعي، فلمنافاة الضمان لمنصب الحكومة و الولاية، لأنه أمين و لا معنى لتضمين الأمين، مع أن خطأه في الموضوعات يكون في بيت المال و لا وجه لضمان مال الفقراء بما لهم، و تضمين الأموال المعدة للمصالح العامة بنفس تلك الأموال هذا إذا لم يكن تقصير في البين، و إلا فيضمن المقصّر مطلقاً في ماله لا من بيت المال، لقاعدة اليد من غير دليل على الخلاف.

(٢) كل ذلك لقاعدة اليد إلا مع تحقق الغرور من الدافع، فلا يرجع إلى

المغرور.

عدم الإمكان يكون عليه مرةً أخرى^(١)، ولا فرق في ذلك بين الزكاة المعزولة و غيرها^(٢)، وكذا في المسألة السابقة. وكذا الحال لو بان أنَّ المدفوع إليه كافر أو فاسق إن قلنا باشتراط العدالة، أو ممن تجب نفقته عليه، أو هاشميّ إذا كان الدافع من غير قبيلة^(٣).

(١) لما تقدم في المسألة السابقة من الأصل، والإطلاق، والاتفاق.
(٢) لقاعدة الاشتغال، وإطلاق أدلّة اعتبار الشرائط في مصرف الزكاة فتشمل تلك الإطلاقات المعزولة وغيرها. نعم، لو دل دليل على أنَّ المعزولة كالمرسوفة في المصرف الواقعي، وكإيصال الزكاة إلى أهلها من كل حيثية و جهة تفرق المعزولة عن غيرها حينئذٍ، ولكن لا دليل كذلك في البين و غاية ما يستفاد من تشريع العزل أنَّ للمالك ولاية إفراز حق الفقراء و هذا أعمّ من كون العزل كالإيصال إلى المستجمع للشرائط واقعا كما هو واضح. و قد تقدم الضمان في المعزولة إن تلفت مع التعديّ و التفريط لا بدونه، و حينئذٍ فإن قامت حجة معتبرة على الفقر و دفع معتمدا عليها فلا يضمن مع عدم إمكان الارتجاع، لعدم التعديّ و التفريط و إلا فيضمن كما هو واضح.

(٣) كل ذلك، لأنّ الشرائط المعتبرة في مصرف الزكاة واقعية، و معنى الشرطية الواقعية عدم الإجزاء عند انكشاف الخلاف كما ثبت في محله إلا أن يدل دليل آخر على الإجزاء و هو مفقود.

ولكن نسب إلى المشهور الإجزاء، لإجماع المختلف، و لقاعدة الإجزاء، و ما تقدم من صحيح عبيد^(١) و لأنّ الشرط الإحرازي الظاهري موضوع للحكم الواقعي.

والكل مردود - أما الأول: فلعدم الاعتماد عليه، مع كثرة المخالف.
وأما الثاني: فقد ثبت في محله عدم الإجزاء مع تبين الخلاف.

(مسألة ١٥): إذا دفع الزكاة باعتقاد أنه عادل فبان فقيراً فاسقاً، أو باعتقاد أنه عالم فبان جاهلاً، أو زيد فبان عمراً أو نحو ذلك صح وأجزأ^(١).
إذا لم يكن على وجه التقييد^(٢) بل كان من باب الاشتباه في التطبيق.

وأما الثالث: فتقدم الإشكال فيه.

وأما الأخير: فقد ثبت في محله أن الأصل في الشروط مطلقاً أن تكون واقعية و يكون العلم و الإحراز طريقاً إليها، لا أن يكون لها موضوعية خاصة. فراجع ما كتبناه في (تهذيب الأصول).

فرع: مقتضى الإطلاقات - الدالة على اعتبار الفقر، وقاعدة الاشتغال - عدم الفرق في الضمان عند تبين الخلاف بين ما إذا تفحص المالك عن الفقر و قطع به و بين ما إذا لم يتفحص و حصل له الاعتقاد بالفقر.

و لكن نسب إلى المشهور عدم الضمان مع التفحص، لأنّ التضمين مناف لما دل على عدم ضمان الأمين، و لبناء الشريعة على السهولة.

(و فيه) أن سهولة الشريعة لا توجب تضييع حق الفقراء، و ليس ذلك من السهولة في شيء. و عدم ضمان الأمين صحيح لا إشكال فيه إذا كان في البين إطلاق يدل على أمانته مطلقاً و من كل جهة، و أما إن كانت أمانته و ولايته في الجملة، أو شك في مقدار أمانته و ولايته، فمقتضى القاعدة الضمان إلا فيما دل الدليل على عدمه.

(١) لوجود المقتضي و هو تحقق الشرط واقعا و عدم المانع، فلا بد من الإجزاء لا محالة. و اعتقاد وجود صفة خاصة فيه ثم تبين الخلاف لا أثر له في تحقق الامتثال لأنّ المفروض أنه لا دخل للصفة في الأمر و المأمور به أصلاً، فيكون من قبيل تخلف الداعي الذي لا يضرّ بشيء مطلقاً.

(٢) لا يضرّ قصد التقييد إذا حصل معه قصد إيتاء الزكاة متقرباً إلى الله تعالى. نعم، لو كان قصد التقييد بحيث ينافي قصد إيتاء الزكاة لو التفت يضرّ حينئذ من حيث فقد قصد الامتثال لا من حيث التقييد فلا أثر للتقييد في نظائر المقام.

ولا يجوز استرجاعه حينئذ وإن كانت العين باقية^(١). وأما إذا كان على وجه التقييد فيجوز^(٢). كما يجوز نيّتها مجدداً، مع بقاء العين أو تلفها إذا كان ضامناً، بأن كان عالماً باشتباه الدافع و تقييده.

الثالث: العاملون عليها^(٣)، وهم المنصوبون من قبل الإمام عليه السلام أو نائبه الخاص أو العام^(٤)، لأخذ الزكوات و ضبطها و حسابها و إيصالها إليه أو إلى الفقراء، على حسب إذنه^(٥)، فإن العامل يستحق منها

(١) لأنه حينئذ من الصدقة الصحيحة وقد تملكها الآخذ بالقبض ولا يصح الرجوع في الصدقة بعد القبض كما يأتي.

(٢) تقدم أن قصد التقييد لا يوجب الفساد إلا إذا رجع إلى عدم قصد الامتثال لو التفت، فيجوز الرجوع حينئذ مع بقاء العين، كما يجوز تجديد النية مع تحقق الشرائط، و مع التلف يضمن إلا مع الغرور وقد تقدم الوجه في ذلك كله.

(٣) للكتاب المبين و المتواترة من نصوص المعصومين - كما يأتي - و إجماع المسلمين.

(٤) الأول هو الذي جعله لخصوص جباية الزكاة - مثلاً - و الثاني من جعله لمصالح المسلمين التي منها جباية الزكاة. و للخصوص و العموم مراتب كثيرة تدور مدار كيفية الجعل و سعة الولاية و ضيقها.

(٥) العامل على شيء من المعاني المبينة المتعارفة لدى الناس، فكل من صدق عليه عند العرف أنه عامل على الزكاة يكون له سهماً منها من غير اختصاص بعمل خاص و شأن مخصوص. و لعل ما في تفسير القمي من تفسير العاملين عليها: «هم السعاة و الجباة في أخذها و جمعها و حفظها حتى يؤدوها إلى من يقسمها»^(١) الظاهر في خروج المقسّم عن العاملين من باب الغالب في زمان قصور اليد، حيث إنّ المقسّم كأحد من الفقراء و كان له من سهم الفقراء حينئذ، مع أنّ إرسال الخبر يمنع عن الاعتماد عليه في مقابل الإطلاقات المعتمدة بالفهم العرفي.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٧.

سهما في مقابل عمله^(١) وإن كان غنيا^(٢). ولا يلزم استيجاره من الأول، أو تعيين مقدار له على وجه الجعالة، بل يجوز أيضاً أن لا يعين له و يعطيه بعد

(١) لأصالة احترام العمل التي هي من أهم الأصول النظامية العقلانية و لكن لا تخرج عن عنوان الزكاتية بذلك، و لذلك لا يجوز لله اشمي.

(٢) على المشهور المعتضد بالارتكاز العرفي، و قد أرسل الفقهاء قولهم: «إنَّ الإمام مخير بين أن يقدر لهم جعالة مقدرة، أو أجرة عن مدّة مقررّة» إرسال المسلّمات حيث إنَّ مثل هذه العبارة ظاهرة في عدم اعتبار الفقر في العامل و أنَّ المناطق كله حيثية العمل فقط فقير اكان أم لا، مضافا إلى أصالة الاحترام في العمل. و لكن قد أشكل في المقام بأنَّ ظاهر الآية يقتضي كون الجعل لأجل الفقر، مع أنَّ الأصل في تشريع الزكاة إنّما هو للفقراء و رفع حاجاتهم و سدّ خللهم.

و فيه: أنَّ الأول من مجرد الدعوى، و الأخير من الحكمة التي لا يجب الاطراد فيها، مع أنّه يصح ما لم يكن دليل على الخلاف، و الإطلاق و ظهور الاتفاق دليل على الخلاف، و يشهد له أيضاً إطلاق صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «قلت له: ما يعطى المصدق قال عليه السلام: ما يرى الإمام، و لا يقدر له شيء»^(١) و سياقه شاهد على أنّه لا يعطى لأجل الفقر. و على هذا لو تلف تمام الزكاة بحيث لا يبقى منها شيء يلزم الإمام أن يعطي العامل حقه، بخلاف ما إذا كان الإعطاء لأجل الفقر، فلا حق له حينئذ. و يمكن منع هذه الثمرة بأنَّ المقدار المجعول له مقيد بكونه من خصوص الزكاة لو حصلت، و لو تلفت فلا شيء له كما في عامل المضاربة حيث إنّه لا شيء له لو لم يحصل الربح و لم يكن شرط في البين فاعامل الزكاة كعامل المضاربة بلا فرق بينهما.

وما يظهر من صاحب الجواهر من أنَّ عامل الزكاة من فروع ولاية الإمام التي لا ينالها الظالمين دعوى بلا دليل.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٤.

ذلك ما يراه^(١) و يشترط فيهم التكليف: بالبلوغ والعقل، والإيمان^(٢)، بل العدالة^(٣)، والحرية^(٤) أيضاً على الأحوط^(٥). نعم، لا بأس بالمكاتب^(٦) و يشترط أيضاً معرفة المسائل المتعلقة بعملهم اجتهدا أو تقليدا^(٧) وأن لا

(١) لعموم ولايته المقتضية لصحة ذلك بالنسبة إليه.

(٢) لا دليل لهم على اعتبار الثلاثة إلا الإجماع. ويمكن فرض صدور جملة من الأعمال الصحيحة من الصبي والمجنون مع المراقبة لهما. وأما احتمال أن المقام نحو من الولاية وهما قاصران عنها فلا دليل عليه، وعلى فرض صحته فمن يراقبهما يتصدى لهذه الولاية.

(٣) لدعوى الإجماع على اعتبارها ولعلمهم أرادوا مطلق الوثاقة لا العدالة الاصطلاحية، لأنّ المناط كله على الوثوق والاطمئنان، ويشهد له قول علي^{عليه السلام} لمصدق: «فإذا قبضته فلا توكل به إلا ناصحا شفيقا أميناً حفيظاً، غير معنف بشيء منها»^(١) وإلا فمقتضى الأصل والإطلاق عدم اعتبار العدالة بمعنى الصفة الخاصة، والمتيقن من إجماعهم على فرض اعتباره هو مطلق الوثوق.

(٤) نسب ذلك إلى الشيخ^{عليه السلام}، لأنّ العبد لا يملك (وفيه) - أولاً: أنّه يملك كما ثبت في محله. و ثانياً: عدم ابتناء المقام عليه، ولذا ذهب جمع إلى عدم الاعتبار.

(٥) جمودا على ظاهر الإجماع في العدالة، وخروجاً عن خلاف الشيخ^{عليه السلام} في اعتبار الحرية.

(٦) لتشبهه بالحرية، فيملك ويخرج عن مورد كلام الشيخ حسب ما استدلل به وإن كان مخدوشاً، كما مرّ.

(٧) المناط كله إحراز صحة عمله ومعرفة المسائل طريق إلى إحراز الصحة وجوباً طريقي لا أن يكون موضوعياً و شرطاً في صحة العمل كما في سائر الموارد

يكونوا من بني هاشم^(١). نعم، يجوز استئجارهم من بيت المال أو غيره^(٢). كما يجوز عملهم تبرعاً^(٣). و الأقوى عدم سقوط هذا القسم في زمان الغيبة مع بسط يد نائب الإمام عليه السلام في بعض الأقطار^(٤). نعم، يسقط

مع إحراز صحة عمله يجزه و لو كان تاركاً للاجتهاد و التقليد، و مع عدمه لا يجزي و لو كان من أحد الصنفين.

(١) للنص، و الإجماع قال أبو عبد الله عليه السلام في الصحيح: «إن أناساً من بني هاشم أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله فسألوه أن يستعملهم على صدقات المواسي وقالوا: يكون لنا هذا السهم الذي جعل الله تعالى للعاملين عليها، فنحن أولى به، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا بني عبد المطلب إن الصدقة لا تحلّ لي و لا لكم»^(١) و يشهد له إطلاقات أدلة حرمة الزكاة على بني هاشم الشاملة لهذا السهم أيضاً، و أصالة عدم فراغ ذمة المالك.

إن قيل: قد مرّ أنّه من قبيل أجره العمل و لذا تحلّ للغنيّ فليكن الهاشمي أيضاً كذلك.

(يقال) هو زكاة تصرف في مصلحة الزكاة، و الفارق بين الغنيّ و الهاشمي النص، فيصير هذا الإشكال من الاجتهاد في مقابل النص.

(٢) لإطلاق أدلة الإجارة الشامل لكل ما فيه غرض صحيح شرعي الشامل للمقام و غيره. و أما جوازها من بيت المال فلاّنها معدّة للمصالح النوعية و المقام من إحداها.

(٣) للأصل، و الإطلاق، و ظهور الاتفاق.

(٤) لإطلاق الأدلة و عدم ما يصلح للتقييد بزمان الحضور إلا احتمال بعض الأخبار على لفظ الإمام^(٢) وفيه: أن ذكره لأجل الولاية لا للتقييد، فيصح عن

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل روايات باب: ١ من أبواب مستحقي الزكاة.

بالنسبة إلى من تصدّى بنفسه لإخراج زكاته وإيصالها إلى نائب الإمام، أو إلى الفقراء بنفسه^(١).

الرابع: المؤلفة قلوبهم^(٢) من الكفار، الذين يراد من إعطائهم ألفتهم^(٣) وميلهم إلى الإسلام، أو إلى معاونة المسلمين في الجهاد مع الكفار

كل من له الولاية على جمع الزكاة في دولة، أو بلد، أو قرية، أو محلة، لأنّ لبسط اليد مراتب متفاوتة جدّا كمية وكيفية، وشدة و ضعفا، مباشرة و تسبباً، بأن يأذن لثقات المؤمنين بجبايتها مع الوثوق والاطمئنان بهم.

(١) لأصالة عدم فراغ ذمة المالك إلا بما هو المنساق من الأدلة، و المنساق منها غير المالك. نعم، لو عينه الإمام أو نائبه لذلك فالظاهر شمول الإطلاق له أيضاً.

(٢) بالأدلة الثلاثة فمن الكتاب ما تقدم و من السنة المستفيضة:

منها: ما ورد في تفسير القمي عن العالم «الفقراء هم الذين لا يسألون - إلى أن قال: - و المؤلفة قلوبهم»^(١) و غيره من الأخبار و من الإجماع ما عن الإمامية بل المسلمين.

(٣) للتأليف عرض عريض جدّا فتارة: يكون بالنسبة إلى الدعوة إلى أصل الإسلام، و أخرى: بالنسبة إلى مذهب الحق، و كل منهما تارة: بالنسبة إلى الحدوث و أخرى: بالنسبة إلى الإبقاء و كل من الأربعة تارة: بالنسبة إلى أصل العقيدة القلبية و أخرى: بالنسبة إلى العمل بالأحكام الفرعية فهذه ثمانية أقسام و بضميمة استمالة الكفار إلى الجهاد حدوثاً و بقاء تصير عشرة كاملة. و يمكن إرادة الجميع من إطلاق الآية المباركة. و ما يأتي من النصوص. و ما يظهر منه الاختصاص بالأخيرين من باب الأهم الغالب لا التقييد، و لكن لا ثمرة لنزاع التعميم أو التخصيص إلا بناء على وجوب البسط على الأقسام الثمانية و لا دليل عليه كما يأتي، و بناء على عدم وجوبه -

(ز) تقدم في صفحة: ١٦٩.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٧.

أو الدفاع^(١). و من المؤلفة قلوبهم الضعفاء العقول من المسلمين، لتقوية اعتقادهم أو لإمالتهم إلى المعاونة في الجهاد^(٢) أو الدفاع^(٣).

كما هو الحق - يجوز إعطاء جميع تلك الأقسام من سهم سبيل الله، لأنها لكل قرابة على ما يأتي.

(١) يظهر من المبسوط، و الخلاف الإجماع على اعتبار الكفر في المؤلفة قلوبهم و لكنه موهون بظهور كلمات جمع، و تصريح الآخرين بالتعميم - كما سيأتي - و على فرض اعتباره يمكن حمله على الأهم من موره لا الانحصار به. (٢) على المشهور المدعى عليه الإجماع، و للجهاد و المدافعة مراتب يشمل إطلاق الدليل جميعها.

(٣) لجملة من النصوص:

منها: صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عن قول الله عزّ و جل: و من المؤلفة قلوبهم - قال عليه السلام: هم قوم وحدوا الله عزّ و جل، و خلعوا عبادة من يعبد من دون الله عزّ و جل، و شهدوا أن لا إله إلا الله، و أنّ محمداً عليه السلام رسول الله و هم في ذلك شكاك في بعض ما جاء به محمد عليه السلام فأمر الله نبيه أن يتألفهم بالمال و العطاء لكي يحسن إسلامهم، و يشبّثوا على دينهم الذي دخلوا فيه و أقرّوا به. و إنّ رسول الله عليه السلام يوم حنين تألف رؤساء العرب من قريش - الحديث -»^(١).

و صرح بالتعميم صاحب الجواهر و قال: «إنّ الظاهر من أخبار الباب و كلمات الأصحاب، فلا وجه لدعوى الإجماع على الاختصاص بالكافر إلا أن يحمل على الأهمّ الغالب في الجملة». كما أنّ ذكر المسلم في هذه النصوص ليس من باب التقييد، بل من باب المثال فلا ينافي التعميم.

فروع - (الأول): يظهر من التذكرة دعوى الإجماع على بقاء هذا السهم في زمان الغيبة و تقتضيه الإطلاقات أيضاً.

الخامس: الرقاب^(١) وهم ثلاثة أصناف^(٢):

الأول: المكاتب العاجز عن أداء مال الكتابة مطلقاً كان أو مشروطاً^(٣). والأحوط أن يكون بعد حلول النجم^(٤)، ففي جواز إعطائه قبل حلوله إشكال، ويتخير بين الدفع إلى كل من المولى والعبد^(٥) لكن إن دفع إلى المولى واتفق عجز العبد عن باقي مال الكتابة في المشروط فرد إلى

(الثاني): لو دار الأمر بين تأليف الكفار إلى الإسلام وإبقاء المسلم على إسلامه فلا بد من تقديم الأهم، فقد يكون الأهم الأول وقد يكون الأخير.

(الثالث): يعتبر أن يكون الإعطاء سبباً للتأليف ولو بنحو الاقتضاء، فلا يعطي لمن يعلم أنه لا يتحقق التأليف بالنسبة إليه إلا أن يعطي لدفع شره لا لجلب نفعه.

(الرابع): لو تحقق التأليف بغير إعطاء الزكاة كالمعاملات الأخلاقية ونحو ذلك، فالظاهر تقدمه على التأليف بالزكاة.

(١) كتابا، وسنة، وإجماعاً ففي مرسل أبي إسحاق عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن مكاتب عجز عن مكاتبته وقد أدى بعضها قال عليه السلام: يؤدي عنه من مال الصدقة، إن الله تعالى يقول في كتابه ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾»^(١).

(٢) هذا الحصر شرعي يأتي الدليل لكل واحد من الأصناف الثلاثة.

(٣) نصاً، وإجماعاً بقسميه.

(٤) بدعوى: أن المنساق من الأدلة تحقق العجز وهو لا يتحقق إلا بعد الحلول، ولكنه خلاف الجمود على الإطلاقات وكثرة الاهتمام بفك الرقية و زوال المملوكية مهما أمكن ذلك وهو من أهم مقاصد الشرع، بل العقلاء.

(٥) لظهور الإطلاق والاتفاق في ذلك.

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١ والوسائل باب: ٤٣ من أبواب مستحقي الزكاة.

الرق، يسترجع منه^(١) كما أنه لو دفعها إلى العبد و لم يصرفها في فك رقبتة لا ستغنائه - بإبراء أو تبرع أجنبي - يسترجع منه. نعم، يجوز الاحتساب حينئذ من باب سهم الفقراء إذا كان فقيراً^(٢) و لو ادعى العبد أنه مكاتب، أو أنه عاجز، فإن علم صدقه أو أقام بينة قبل قوله^(٣). و إلا ففي قبول قوله إشكال^(٤)، والأحوط عدم القبول^(٥) سواء صدقه المولى أم كذبه^(٦). كما أن قبول قول المولى - مع عدم العلم و البينة - أيضاً كذلك^(٧)، سواء صدقه العبد أم كذبه و يجوز إعطاء المكاتب من سهم الفقراء إذا كان عاجزاً عن التكسب للأداء^(٨). و لا يشترط إذن المولى^(٩) في الدفع إلى المكاتب، سواء كان من باب الرقاب، أم من باب الفقر.

الثاني: العبد تحت الشدة (١٠) و المرجع في صدق الشدة العرف،

(١) لعدم تحقق الصرف في المصرف، و كذا الكلام فيما بعده فلا وجه للتكرار.

(٢) تقدم ما يتعلق به فراجع.

(٣) لأن اعتبار العلم فطري لكل أحد.

(٤) من أصالة عدم الحجية و مما نسب إلى المشهور من القبول إن صدقه السيد و لا يبعد حصول الوثوق حينئذ، فيقبل قوله على هذا بلا إشكال.

(٥) لأصالة عدم فراغ الذمة إلا مع حصول الوثوق، و كذا الكلام فيما بعده.

(٦) المشهور هو القبول في صورة التصديق، و لا دليل لهم يصح الاعتماد عليه في الحكم المخالف للأصل إلا إذا كان مرادهم صورة حصول الوثوق بالصدق.

(٧) للأصل بعد عدم الدليل على الاعتبار إلا مع الوثوق.

(٨) لإطلاق الدليل الشامل لجميع ذلك.

(٩) لظهور الإطلاق و الاتفاق.

(١٠) لأنه المتيقن من ظاهر الكتاب، و إجماع الأصحاب، و لصحيح أبي

بصير عن أبي عبد الله عليه السلام «سألت عن الرجل يجتمع عنده من الزكاة الخمسمائة

فيشتري و يعتق. خصوصا إذا كان مؤمنا في يد غير المؤمن^(١).
 الثالث: مطلق عتق العبد^(٢) مع عدم وجود المستحق للزكاة^(٣). و نية
 الزكاة في هذا و السابق عند دفع الثمن إلى البائع^(٤) و الأحوط الاستمرار بها
 إلى حين الاعتاق.

و السمتانة، يشتري بها نسمة و يعتقها قال عليه السلام: إذا يظلم قوما آخرين حقوقهم. ثم
 مكث مليا ثم قال: إلا أن يكون عبدا مسلما في ضرورة فيشتريه و يعتقه^(١) و
 احتمال أن يكون ذلك من خصوص سهم سبيل الله خلاف الإطلاق.

(١) لأن ذلك هو المتيقن من الأدلة و المعلوم من مذاق الشريعة.

(٢) على المشهور المدعى عليه الإجماع، و في موثق عبيد: «سألت أبا
 عبد الله عليه السلام عن رجل أخرج زكاة ماله ألف درهم، فلم يجد موضعا يدفع ذلك إليه،
 فنظر إلى مملوك يباع فيمن يزيده، فاشتراه بتلك الألف الدراهم التي أخرجها من
 زكاته فأعتقه هل يجوز ذلك؟ قال عليه السلام: نعم، لا بأس بذلك»^(٢) و احتمال أن يكون
 المراد سهم سبيل الله خلاف ظهور الإطلاق.

(٣) لارتكاز ذلك في الأذهان، فيكون كالقرينة المتصلة بالكلام، و يقتضيه

ظاهر صحيح أبي بصير المتقدم.

(٤) بدعوى: أن دفع الثمن إلى البائع دفع للزكاة عرفا، فتجب النية حينئذ (و
 فيه): أنه كذلك لو حصل العتق بذلك، و لكن لو احتاج حصوله إلى صيغة خاصة
 بعده كما هو ظاهر الأدلة، و المشهور بين فقهاء الملة، فلا وجه لوجوبها حينئذ، بل
 تجب حين الاعتاق، و لكن لا أثر لهذا النزاع بناء على كفاية مجرد الداعي في
 النية، و عدم وجوب الإخطار كما هو الحق، كما لا وقع لأصل هذا البحث،
 لخروجه عن مورد الابتلاء رأسا، فأمثال هذه الفروض فرض في فرض.

السادس: الغارمون^(١) وهم الذين ركبتهم الديون و عجزوا عن أدائها^(٢).

(١) بالأدلة الثلاثة في الجملة أما الكتاب فقوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنَّ السَّبِيلَ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(١) ومن السنة ما عن القمي في تفسيره عن العالم: «و الغارمين» قوم قد وقعت عليهم ديون - إلى أن قال - يجب على الإمام أن يقضي عنهم، ويفكهم من مال الصدقات^(٢).

وكذا خبر ابن سليمان الوارد في تفسير قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ قال عليه السلام: نعم، ينتظر بقدر ما ينتهي خبره إلى الإمام، فيقضي عنه ما عليه من الدين من سهم الغارمين - الحديث ٣ و لإجماع الإمامية، بل المسلمين.

(٢) خلاصة الكلام: أن من لا يكون واجدا لمؤنة السنة، و لا لما يؤدي دينه فلا إشكال في كونه من مصارف الزكاة، و لا ثمة للبحث في أنه للفقر، أو للغرم إلا بناء على وجوب البسط و هو غير واجب كما يأتي.

و أما من يكون واجدا لهما فلا إشكال في عدم كونه من مصارفها.
و أما من يكون واجدا للمؤنة وفاقدا لما يؤدي دينه، فالمشهور بل المجمع عليه كونه من مصارفها، و تدل عليه الإطلاقات، و جعله مقابلا للفقير و المسكين في الآية الشريفة، و خبر زرارة: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل حلت عليه الزكاة و مات أبوه و عليه دين، أيؤدي زكاته في دين أبيه، و للابن مال كثير؟ فقال عليه السلام: إن كان أبوه أورثه مالا، ثم ظهر عليه دين لم يعلم به يومئذ فيقضيه عنه قضاء من جميع الميراث و لم يقضه من زكاته. و إن لم يكن أورثه مالا، لم يكن أحد أحق

(١) سورة التوبة: ٦٠.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب الدين حديث: ٣.

وإن كانوا مالكيين لقوت سنتهم^(١). و يشترط أن لا يكون الدّين مصروفاً في المعصية^(٢)، وإلا لم يقض من هذا السهم وإن جاز إعطاؤه من

يزكاته من دين أبيه، فإذا أداها في دين أبيه - على هذه الحال - أجزأت عنه^(٣).
فيستفاد من الأدلة أنّ الاحتياج إلى وفاء الدّين و عدم التمكن منه له موضوعية خاصة لمصرفية الزكاة في مقابل الاحتياج إلى مئونة السنة، فكل منهما في حد نفسه من مصارفها فلا ارتباط لأحدهما بالآخر.

ومنّه يظهر حكم الصورة الرابعة: وهي ما إذا كان واجداً لما يؤدي دينه و فاقدًا للمؤنة، فيؤدي الدّين و يأخذ من الزكاة لمؤنته، كما يجوز له أن يصرفه في المؤنة إن احتاج إليه و يأخذ دينه من الزكاة لظهور الإطلاق و الاتفاق.

(١) لإطلاق الأدلة الشامل لهذا القسم أيضاً و ظهور مقابلة الغارم للفقير و المسكين المقتضية لكونه غيرهما، بل يمكن جعله من أفراد الفقير أيضاً، لأنّ له أفراد و مراتب و ليس مختصاً بخصوص من لم يقدر على مئونة السنة فقط، بل كل من احتاج إلى ضرورياته و لم يتمكن منها فهو فقير و لا يشمل قوله ﷺ: «إنّ الصدقة لا تحلّ لغني»^(٢) و تشمل الأدلة الدالة على اعتبار الفقر في أخذ الصدقة، لفرض أنّه فقير فعلاً بالنسبة إلى أداء دينه و دعوى الإجماع على اعتبار الفقر بمعنى عدم وجدان مئونة السنة لا اعتبار به في مقابل ظاهر الكتاب و السنة، بل يمكن أن يعدّ أداء الدّين من المؤنة أيضاً كما يأتي في كتاب الخمس.

(٢) نصّاً و إجماعاً، و اعتباراً، ففي مرسل القميّ - كما تقدم - عن العالم ﷺ: «الغارمين قوم قد وقعت عليهم ديون أنفقوها في طاعة الله تعالى من غير إسراف، فيجب على الإمام أن يقضي عنهم و يفكهم من مال الصدقات»^(٣).

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٦.

سهم الفقراء^(١) سواء تاب عن المعصية أو لم يتب، بناء على عدم اشتراط العدالة في الفقير و كونه مالكا لقوت سنته لا ينافي فقره لأجل وفاء الدين^(٢) الذي لا يكفي كسبه أو ما عنده به و كذا يجوز إعطاؤه من سهم سبيل الله^(٣) ولو شك في أنه صرفه في المعصية أم لا، فالأقوى جواز إعطائه من هذا

و عن الرضا عليه السلام: «المديون ينتظر بقدر ما ينتهي خبره إلى الإمام فيقضي عنه ما عليه من الدين من سهم الغارمين إذا كان أنفقه في طاعة الله تعالى فإن كان أنفقه في معصية الله فلا شيء له على الإمام»^(١).

و نحوهما غيرهما: و قصور السند منجبر بالشبهة، كما أن ما فيهما من اشتراط الصرف في طاعة الله إما محمول على أن المراد بالطاعة مطلق ما كانت في مقابل المعصية لا الطاعة الاصطلاحية كما هو ظاهر الخبر الأخير، أو مهجور بالإعراض فيشمل الصرف في المباحات أيضاً.

(١) لإطلاق أدلة سهم الفقراء و عدم دليل على اعتبار العدالة في الفقير، و لا دليل على اعتبار أن لا يكون الصرف في المعصية بالنسبة إلى ما مضى. نعم، يعتبر أن لا يكون الدفع إلى الفقير إعانة على الإثم و إغراء بالقبح كما يأتي في الفصل التالي.

ثم إنه لو صرف الدين في المعصية و تاب، فالظاهر عدم جواز الوفاء من سهم الغارمين أيضاً، لأن المنساق من الأدلة أن مجرد الصرف في المعصية مانع عنه تاب أو لا، و التوبة لا تغير الحكم الوضعي و إن سقط الإثم بها.

(٢) لأنه يكفي في الفقر الذي يكون مصرف الزكاة الفقر الجهتي و لا يعتبر الفقر من كل جهة، فالمناط مطلق الفقر لا الفقر المطلق و من تمام الجهات.

(٣) لما يأتي من أنه لكل قرينة و هذا منها لو لم يكن من أفضلها.

السهم^(١). وإن كان الأحوط خلافه^(٢). نعم، لا يجوز له الأخذ إذا كان قد صرفه في المعصية^(٣). ولو كان معذورا في الصرف في المعصية - لجهل، أو اضطرار، أو نسيان، أو نحو ذلك - لا بأس بإعطائه^(٤) وكذا لو صرفه فيها في حال عدم التكليف لصغر أو جنون^(٥) ولا فرق في الجاهل بين كونه جاهلا بالموضوع أو الحكم^(٦).

(مسألة ١٦): لا فرق بين أقسام الدين، من قرض، أو ثمن مبيع، أو ضمان مال، أو عوض صلح، أو نحو ذلك^(٧) كما لو كان من باب غرامة

(١) لأصالة الصحة في فعل المسلم. نعم، لو اعتبر الصرف في الطاعة لا يعطى إلى المشكوك حاله، ولكن تقدم أنه خلاف المشهور بين الإمامية، وخلاف سهولة الشريعة وتقدم ما يتعلق بالروايات الظاهرة في اعتباره^(١).

(٢) جمودا على ظاهر الروايات، وخروجا عن خلاف الشيخ عليه السلام حيث نسب إليه المنع عن ذلك.

(٣) لأنّ المتفاهم من الأدلة أنّ مثل هذا الشرط معتبر في الإعطاء والأخذ معا كسائر الشروط.

(٤) لانصراف الأدلة عن مورد العذر، بل ظاهر في صورة تنجز النهي وفعليته، فلا معصية مع عدم تنجزه.

(٥) لما تقدم في سابقة، بل هنا أولى كما لا يخفى.

(٦) لعدم فعلية النهي في كل منهما إن لم يقدّم إجماع على أنّ الجاهل بالحكم كالعالم خصوصا مع التقصير وإلا فيكون كالعالم.

(٧) كل ذلك لظهور الإطلاق والاتفاق. نعم، يعتبر في الضمان أن يكون المضمون عنه ممتنعا عن الأداء وإلا فلا يعطي من هذا السهم، لانصراف الدليل عن مثله.

إتلاف. فلو كان الإتلاف جهلاً أو نسياناً، ولم يتمكن من أداء العوض، جاز إعطاؤه من هذا السهم، بخلاف ما لو كان على وجه العمد و العدوان^(١).

(مسألة ١٧): إذا كان دينه مؤجلاً، فلا حوط عدم الإعطاء من هذا السهم قبل حلوله أجله. وإن كان الأقوى الجواز^(٢).

(مسألة ١٨): لو كان كسوباً يقدر على أداء دينه بالتدريج فإن كان الدين مطالباً فالظاهر جواز إعطائه من هذا السهم^(٣) وإن لم يكن مطالباً

(١) لأنّ المستفاد من الأدلة أنّ الدين الحاصل من المعصية لا يعطى من هذا السهم كقوله ﷺ: «أيما مؤمن أو مسلم مات وترك ديناً لم يكن في فساد ولا إسراف فعلى الإمام أن يقضيه»^(١).

و صحيح الحجاج «و لا تعطين من سهم الغارمين الذين ينادون بنداء الجاهلية شيئاً، قلت: وما نداء الجاهلية؟ قال ﷺ: هو الرجل يقول يا آل فلان فيقع بينهم القتل و الدماء فلا تؤدوا ذلك من سهم الغارمين»^(٢).

و ظهور مثل هذه الأخبار في اعتبار أن لا يكون التسبب إلى حصول الدين بالمعصية مما لا ينكر، ويشهد له الاعتبار أيضاً.

(٢) للإطلاقات، و العمومات، و عدم ما يصلح للتقييد و التخصيص. نعم إن كان في البين وثوق في الجملة بالتمكن من الأداء عند الحلول يصح دعوى انصراف الدليل عنه، و مع الشك فمقتضى قاعدة الاشتغال عدم فراغ الذمة إلا بالفحص و اليأس و يأتي في [مسألة ٢٣] ما يناسب المقام.

(٣) لشمول إطلاق الأدلة له. هذا إذا لم يمكنه الاستقراض ثمّ الوفاء بعد التمكن و إلا فيأتي منه ﷺ في [مسألة ٢٣] أنّ الأقوى عدم الجواز.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٧ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب مستحقّي الزكاة حديث: ١.

فالأحوط عدم إعطائه^(١).

(مسألة ١٩): إذا دفع الزكاة إلى الغارم فبان بعده أن دينه في معصية ارتجع منه، إلا إذا كان فقيراً، فإنه يجوز احتسابه عليه من سهم الفقراء، وكذا إذا تبين غير مديون وكذا إذا أبرأه الدائن بعد الأخذ لوفاء الدين^(٢).

(مسألة ٢٠): لو ادعى أنه مديون، فإن أقام بيّته قبل قوله، وإلا فالأحوط عدم تصديقه وإن صدّقه الغريم فضلاً عما لو كذبه أو لم يصدقه^(٣).

(مسألة ٢١): إذا أخذ من سهم الغارمين ليصرفه في أداء الدين ثم

(١) للشك في فراغ الذمة حينئذ بعد الشك في شمول الأدلة لمثله، فيكون

المرجع أصالة الاشتغال، ومنشأ الجواز الجمود على الإطلاقات والعمومات.

(٢) كل ذلك لعدم صيرورة المال ملكاً للأخذ إما لعدم الشرط وهو كون

الدين في غير المعصية، أو لعدم الموضوع للدين كما في الصورة الأخيرة. وأما صحة الاحتساب لأجل الفقر، فلوجود المقتضي وفقد المانع. نعم، بناء على اعتبار العدالة فيه يعتبر توبته إن كان الدين في المعصية ويصح للمالك الرجوع مع التلف أيضاً إن لم يكن منه غرور في البين وإلا فلا رجوع حينئذ. وتقدم ما يرتبط بالمقام في [مسألة ١٤] وما بعدها.

(٣) أما القبول في مورد قيام البينة، فلشبوت قوله بالحجة الشرعية. وأما

عدمه في غيره فلاصالة اشتغال الذمة وعدم الفراغ إلا بشبوت الغرم بحجة معتبرة. وقد نسب إلى المشهور قبول دعوى الفقر والغرم مطلقاً وقد تقدم عدم وفاء ما استدلوا به للمدعي فراجع [مسألة ١٠] ويصح في المقام العمل بالحالة السابقة كما مرّ في دعوى الفقر. وقال في الجواهر: «الغنى مانع لا أن يكون الفقر شرطاً، ولو فرض كونه شرطاً فهو لمحل تناول الزكاة لا لدفعها ممن وجبت عليه، لعدم الدليل، بل مقتضى الإطلاق خلافه. وعلى هذا يتجه ما ذكره الأصحاب من قبول دعوى الفقر والكتابة والغرم فتأمل جيّداً فإنه دقيق نافع».

أقول: وهو قول حسن في بعض الأزمنة وبالنسبة إلى بعض الأشخاص لا فيما

صرفه في غيره ارتجع منه^(١).

(مسألة ٢٢): المناط هو الصرف في المعصية أو الطاعة لا القصد من حين الاستدانة، فلو استدان للطاعة فصرف في المعصية لم يعط من هذا السهم، وفي العكس بالعكس^(٢).

(مسألة ٢٣): إذا لم يكن الغارم متمكناً من الأداء حالا و تمكن بعد حين، كان يكون له غلة لم يبلغ أو أنها، أو دين مؤجل يحل أجله بعد مدة ففي جواز إعطائه من هذا السهم إشكال، وإن كان الأقوى عدم الجواز^(٣) مع عدم المطالبة من الدائن^(٤)، أو إمكان الاستقراض و الوفاء من محل آخر ثم قضاؤه بعد التمكن^(٥).

(مسألة ٢٤): لو كان دين الغارم لمن عليه الزكاة جاز له احتسابه عليه زكاة^(٦)، بل يجوز أن يحتسب ما عنده من الزكاة وفاء للدين و يأخذها

إذا استولى الفساد و الطمع على العباد كما هو واضح لا يخفى. و بذلك يمكن أن يجمع بين كلمات الفقهاء.

(١) لعدم ما يوجب ملكه له و عدم خروجه عن مورد ولاية المالك، نعم، إن انطبق عليه عنوان آخر من الفقر و سبيل الله و نحو ذلك صح الاحتساب لذلك العنوان.

(٢) لأنّ المتفاهم من الأدلة المعصية الجارحية دون الجانحية، و وقوعها خارجاً دون البناء عليها قلباً، مضافاً إلى ظهور الإجماع عليه.

(٣) لقاعدة الاشتغال بعد كون المتفاهم من الأدلة غير هذه الصور، و لا إطلاق في البين و اردا في مقام البيان من هذه الجهات حتى يصح التمسك به.

(٤) بل و مع المطالبة منه أيضاً إن أمكن رضاؤه بالتأخير بنحو السهل اليسير.

(٥) إن لم يقع بذلك في مشقة لا تتحمل عرفاً، و إلا فيجوز الأخذ من سهم الغارمين حينئذ.

(٦) نصوصاً، و إجماعاً ففي صحيح ابن الحجاج: «سألت أبا الحسن الأول عليه السلام

عن دين لي على قوم قد طال حبسه عندهم لا يقدرّون على قضائه و هم مستوجبون للزكاة هل لي أن أدعه فأحتسب به عليهم من الزكاة؟ قال ﷺ نعم»^(١). وفي خبر ابن خالد قال: «دخلت أنا و المعلى و عثمان بن عمران على أبي عبد الله ﷺ فلما رأنا قال: مرحبا بكم، وجوه تحبنا و نحبها جعلكم الله معنا في الدنيا و الآخرة فقال له عثمان: جعلت فداك قال أبو عبد الله ﷺ: نعم مه؟ قال: إنني رجل موسر فقال له: بارك الله في يسارك، قال: و يجيء الرجل و يسألني الشيء و ليس هو إبان زكاتي فقال له أبو عبد الله: القرض عندنا بثمانية عشر، و الصدقة بعشرة، و ما ذا عليك إذا كنت تقول موسرا أعطيته، فإذا كان إبان زكاتك احتسب بها من الزكاة، يا عثمان لا ترده فإن رده عند الله عظيم»^(٢).

(١) أما الاحتساب فقد مرّ جوازه نصّاً و فتوى. و أما المقاصة فلا موضوع لها بعد الاحتساب. نعم، يجوز المقاصة قبل الاحتساب، لموثق سماعة: «عن الرجل يكون له الدين على رجل فقير يريد أن يعطيه من الزكاة، فقال ﷺ: إن كان الفقير عنده وفاء بما كان عليه من دين من عرض من دار، أو متاع من متاع البيت أو يعالج عملاً يتقلب فيها بوجهه فهو يرجو أن يأخذ منه ماله عنده من دينه، فلا بأس أن يقاصّه بما أراد أن يعطيه من الزكاة أو يحتسب بها. فإن لم يكن عند الفقير وفاء، و لا يرجو أن يأخذ منه شيئاً، فيعطيه من زكاته، و لا يقاصّه شيء من الزكاة»^(٣).

وظاهره كما ترى التخيير بين الاحتساب و التقاص في مورد خاص وهو كون الفقير واجداً لمستثنيات الدين، و مقتضى إطلاقه عدم الاحتياج في التقاص إلى إذن

(١) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٢ و في فروع الكافي ج: ٢ ص: ٣٤ باب القرض.

(٣) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٣.

وإن لم يقبضها المديون، و لم يوكل في قبضها^(١). ولا يجب إعلام المديون بالاحتساب عليه، أو يجعلها وفاء و أخذها مقاصة^(٢).

(مسألة ٢٥): لو كان الدين لغير من عليه الزكاة، يجوز له وفاءه عنه بما عنده منها، و لو بدون اطلاع الغارم^(٣).

(مسألة ٢٦): لو كان الغارم ممن تجب نفقته على من عليه الزكاة، جاز له إعطاؤه لوفاء دينه، أو الوفاء عنه^(٤) و إن لم يجز إعطاؤه لنفقته^(٥).

(مسألة ٢٧): إذا كان ديان الغارم مديونا لمن عليه الزكاة جاز له إحالته على الغارم^(٦) ثم يحسب عليه^(٧)، بل يجوز له أن يحسب ما على الديان وفاء عما في ذمة الغارم^(٨) و إن كان الأحوط أن يكون ذلك بعد الإحالة^(٩).

الفقير و قبضه أو الوكالة في القبض عنه.

(١) لما تقدم من إطلاق الخبر.

(٢) للأصل، و ما تقدم من إطلاق دليل الاحتساب و المقاصة.

(٣) لظهور الاتفاق، و الإطلاق، و يعضده الأصل أيضاً.

(٤) لظهور الإطلاق، و الاتفاق، و لموثق ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله:

عن رجل على أبيه دين و لأبيه مئونة أ يعطي أباه من زكاته يقضي دينه؟ قال ﷺ: نعم، و من أحق من أبيه»^(١) و يصح فيه الاحتساب و المقاصة أيضاً.

(٥) لما يأتي في الشرط الثالث من الفصل التالي.

(٦) لعموم دليل الحوالة الشامل للمقام أيضاً، فيحيل المديون من عليه

الزكاة على الغارم مع تحقق شرائط الحوالة.

(٧) لتحقيق موضوع الاحتساب حينئذ، فيجوز بلا محذور فيه.

(٨) بناء على أن الاحتساب مثل الأداء و الوفاء من كل جهة كما هو

الظاهر عند العرب.

(٩) جموداً على احتمال أن الاحتساب ليس مثل الأداء من جهة.

(مسألة ٢٨): لو كان الدّين للضمان عن الغير تبرعا، لمصلحة مقتضية لذلك، مع عدم تمكنه من الأداء، وإن كان قادرا على قوت سنته، يجوز الإعطاء من هذا السهم^(١)، وإن كان المضمون عنه غنيا.

(مسألة ٢٩): لو استدان لإصلاح ذات البين، كما لو وجد قتيل لا يدري قاتله، وكاد أن تقع بسببه الفتنة فاستدان للفصل، فإن لم يتمكن من أدائه جاز الإعطاء من هذا السهم، وكذا لو استدان لتعمير مسجد أو نحو ذلك من المصالح العامة، وأما لو تمكن من الأداء فمشكل^(٢). نعم، لا يبعد جواز الإعطاء من سهم سبيل الله، وإن كان لا يخلو عن إشكال أيضاً^(٣) إلا إذا كان من قصده حين الاستدانة ذلك^(٤).

(١) لإطلاق الأدلة، ووجود المقتضي وفقد المانع، وعدم ظهور الخلاف، وكذا في المسألة الآتية.

(٢) لما تقدم من اعتبار عدم التمكن من الأداء في سهم الغارمين. ولكن نسب إلى الشيخ عليه السلام ومن تأخر عنه الجواز في خصوص ما تحمله من الديّة، لإطلاق الأدلة، ولقوله عليه السلام: «لا تحلّ الصدقة لغنيّ إلا لخمس: غاز في سبيل الله، أو عامل عليها، أو غارم - الحديث -»^(١).

ولكن الإطلاق مقيّد بما مرّ، والخبر ضعيف لم يوجد في أصولنا، فلا مدرك للحكم لو لا الإجماع وثبوته مشكل.

(٣) لما يأتي في سهم سبيل الله عند قوله عليه السلام: «بل الأقوى جواز دفع هذا السهم في كل قرية مع عدم تمكن المدفوع إليه من فعلها بغيره الزكاة».

(٤) لأنّه مع هذا البناء كأنّه يجعل نفسه غير متمكن من الأداء إلا من سهم سبيل الله.

السابع: سبيل الله^(١)، وهو جميع سبل الخير^(٢) كبناء القناطر والمدارس والخانات والمساجد وتعميرها، وتخليص المؤمنين من يد الظالمين ونحو ذلك من المصالح، كإصلاح ذات البين، ودفع وقوع الشرور والفتن بين المسلمين، وكذا إعانة الحجاج والزائرين، وإكرام العلماء والمشتغلين، مع عدم تمكنهم من الحج والزيارة والاشتغال ونحوها من أموالهم، بل الأقوى جواز دفع هذا السهم في كل قربة، مع عدم تمكن المدفوع إليه من فعلها بغير الزكاة^(٣)، بل مع تمكنه أيضاً لكن مع عدم إقدامه إلا بهذا الوجه^(٤).

(١) للأدلة الثلاثة: أما الكتاب فإطلاق الآية كما تقدم، وأما السنة والإجماع فكما يأتي.

(٢) لإطلاق الأدلة، وإجماع الغنية، وخبر علي بن إبراهيم: «في سبيل الله قوم يخرجون في الجهاد وليس عندهم ما يتقوون به، أو قوم من المؤمنين ليس عندهم ما يحجون به، أو في جميع سبل الخير على الإمام أن يعطيهم من مال الصدقات حتى يقووا على الحج والجهاد»^(١).

فيكون ذكر الحج والجهاد فقط من باب المثال والغالب في تلك الأزمنة. وقد ورد في تفسير سبيل الله جملة من الروايات الواردة في الوصية، كما عن الحسن بن عمر قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن رجلاً أوصى إليّ بمال في السبيل، فقال لي: اصرفه في الحج، قلت: أوصى إليّ في السبيل، فقال: اصرفه في الحج، فإنّي لا أعلم سبيلاً من سبله أفضل من الحج»^(٢).

وفي خبر ابن راشد قال عليه السلام: «سبيل الله شيعتنا»^(٣) والظاهر اتحاد المعنى في الموردين.

(٣) لأنّه المتيقن من تشريع هذا السهم.

(٤) لشمول إطلاق الأدلة لهذه الصورة أيضاً، وهو الذي تقتضيه كثرة اهتمام

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٧.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الوصية حديث: ١ و ٢.

الثامن: ابن السبيل^(١) وهو المسافر الذي نفذت نفقته، أو تلفت راحلته، بحيث لا يقدر معه على الذهاب وإن كان غنيا في وطنه^(٢). بشرط

الشارع بإقامة سبل الخير وإشاعتها بين الناس، وتحريضهم عليها ولا مقيد له إلا مثل قوله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني»^(١) وأن الحكمة في تشريع الزكاة سدّ الخلة ورفع الحاجة، فلا تصرف في غير مورد الاحتياج. (وفيه): أن الأول ظاهر في سهم الفقراء. و الأخير من مجرد الحكمة التي لا يقيد بها الإطلاقات كما صرح به في الشرائع.

فروع - (الأول): لو اشترى من سهم سبيل الله قرآنا، أو كتابا أو شيئا آخر يصير من سنخ التحرير ولا مالك له، ولكن يتعلق به حق الله تعالى.

(الثاني): مقتضى الإطلاقات جواز صرف سبيل الله فيما يتعلق بمصلحة المالك نفسه، كما إذا كان بينه وبين غيره نزاع فصرفه في الإصلاح.

(الثالث): لو أزيل عنوان سبيل الله لعروض عارض كما لو بنى جسرا، أو مستشفى في محل، فحدث حادث لا ينتفع بها أصلا لا يدخل في ملك أحد للأصل، وللحاكم الشرعي التدخل فيه بما يرى فيه المصلحة.

(الرابع): لو صرف شخص من أبناء العامة زكاته في سبيل الله ثم استبصر لا تجب عليه الإعادة، لأنه وضعها في موضعها.

(الخامس): لو صرف زكاته في مورد بزعم أنه في سبيل الله، فبان الخلاف فمع بقاء العين يجوز له صرفه في مصرف آخر من سبل الخير ومع تلفه يعبد زكاته.

(السادس): يجوز بإذن الحاكم الشرعي المضاربة بسهم سبيل الله وتوفير هذه الحصة، و صرف الأصل والربح في سبيل الله.

(١) بالأدلة الثلاثة التي تطابق المسلمون على العمل بها.

(٢) لظهور الإطلاق والاتفاق، والصدق العرفي أيضاً، ويقتضيه إطلاق

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٤.

عدم تمكنه من الاستدانة، أو بيع ما يملكه، أو نحو ذلك^(١). و يشترط أن لا يكون سفره في معصية^(٢) فيدفع إليه قدر الكفاية اللاتقة بحاله، من الملبوس و المأكول و المركوب، أو ثمنها، أو أجزتها إلى أن يصل إلى بلده، بعد قضاء وطره من سفره، أو يصل إلى محل يمكنه تحصيلها بالاستدانة و البيع أو نحوهما^(٣). و لو فضل مما أعطى شيء - و لو بالتضييق على نفسه - أعاده على الأقوى^(٤) من غير فرق بين النقد و الدابة و الثياب و نحوها^(٥) فيدفعه إلى

مرسل علي بن إبراهيم - في تفسير الآية المباركة - «و ابن السبيل أبناء الطريق الذين يكونون في الأسفار في طاعة الله تعالى، فيقطع عليهم و يذهب مالهم فعلى الإمام أن يردهم إلى أوطانهم من مال الصدقات»^(١) و إطلاق الأدلة يشمل مطلق السفر سواء كان عرفيا أم شرعيا.

(١) لأنه المتفاهم من الأدلة و المرجع في غيره أصالة الاشتغال، لأنّ الشك في الموضوع يكفي في عدم جواز التمسك بالإطلاق.

(٢) للإجماع، و لما تقدم في مرسل القميّ بعد حمله على المعصية، لظهور الإجماع على عدم اعتبار كونه في الطاعة.

(٣) لأنّ مصرف ابن السبيل من المصارف الضرورية عادة فلا بد و أن يقتصر فيه على ما يدفع به الحاجة كما و كيفاً، زماناً و مكاناً.

(٤) نسب ذلك إلى المشهور، لما مرّ من أنّه من المصارف الضرورية لدفع الضرورة و الحاجة فقط بلا فرق بين أن يكون ذلك من جهة الصرف فقط أو من التملك، لأنّه على الأخير يكون تمليكاً جهتياً لا مطلقاً و من كل جهة، فدفع الضرورة مقوم لهذا المصرف، و الضرورات تتقدر بقدرها فلا يملك ابن السبيل ما زاد عن مصرفه.

(٥) لأصالة عدم حدوث حق له فيما زاد على ضرورياته بلا فرق في ذلك بين

الحاكم^(١) و يعلمه بأنه من الزكاة. و أما لو كان في وطنه، و أراد إنشاء السفر المحتاج إليه و لا قدرة له عليه، فليس من ابن السبيل^(٢).

نعم، لو تلبس بالسفر على وجه يصدق عليه ذلك يجوز إعطاؤه من هذا السهم^(٣) و إن لم يتجدد نفاد نفقته، بل كان أصل ماله قاصرا، فلا يعطى من هذا السهم قبل أن يصدق عليه اسم ابن السبيل. نعم، لو كان فقيرا يعطى من سهم الفقراء^(٤).

(مسألة ٣٠): إذا علم استحقاق شخص للزكاة، و لكن لم يعلم من أي الأصناف، يجوز إعطاؤه بقصد الزكاة من غير تعيين الصنف^(٥). بل إذا علم استحقاقه من جهتين يجوز إعطاؤه من غير تعيين الجهة^(٦).

بقاء العين و بدله، إذ البذل لا يصير ملكا طلقا له بتمامه، بل يقدر رفع الحاجة و الضرورة كما كان حكم المبدل كذلك.

(١) مقتضى أصالة عدم خروج ما زاد على قدر الحاجة عن ولاية المالك جواز دفعه إلى المالك أو وكيله مع الإمكان، و مع عدمه فإلى الحاكم، و قد اختار ذلك الشهيد^{عليه السلام}، و لكن لا يبعد انقطاع ولاية المالك عنه مطلقا بالإعطاء، لصدق أنه إعطاء و دفع للزكاة عرفا و وجوب رد ابن السبيل ما زاد عن حوائجه تكليف حادث مستقل لا ربط له بالمالك، فيدفعه إلى الحاكم و يبين الحال، فيرى فيه الحاكم رأيه.

(٢) لعدم صدقه عليه لغة، و عرفا، و شرعا، لظهور الأدلة فيمن تلبس بالسفر فعلا.

(٣) لإطلاق الأدلة الشامل لقصور أصل النفقة حدوثا بعد صدق ابن السبيل عليه بالتلبس بالسفر فعلا.

(٤) لوجود المقتضي للإعطاء حينئذ و فقد المانع عنه فيصح و يجزي.

(٥) لأصالة البراءة عن اعتبار تعيينه، و إطلاق الأدلة.

(٦) لإطلاق الأدلة، و أصالة البراءة عن وجوب التعيين، و ظهور عدم

الخلاف.

(مسألة ٣١): إذا نذر أن يعطي زكاته فقيرا معينا - لجهة راجحة^(١) أو مطلقا -^(٢) ينعقد نذره، فإن سها فأعطى فقيرا آخر أجزأ^(٣)، ولا يجوز استرداده وإن كانت العين باقية^(٤). بل لو كان ملتفتا إلى نذره وأعطى غيره متعمدا أجزأ أيضا^(٥)

فرع: يمكن أن ينطبق على شخص واحد جهات من أصناف المستحقين فيصح أن يؤتي من الزكاة من جميع تلك الجهات من الأصناف.

(١) أما مع وجود الجهة الراجحة فوجود المقتضي وفقد المانع فتشمله الأدلة لا محالة، وكذا إن كان المنذور إعطاء أصل الزكاة من حيث هي و كان الفقير المعين من التقييد في موردها وذلك لتحقيق الرجحان في أصل إعطاء الزكاة وصحة نذر الواجب. وأما لو كان متعلقه أولا وبالذات نفس الإعطاء إلى الفقير المعين من حيث هو ولم يكن رجحان فيه، فلا وجه للصحة حينئذ، ولكن الغالب في نذر إعطاء الصدقات من الزكاة وغيرها هو وجود الجهة الراجحة في المنذور له. (٢) مع عدم الجهة الراجحة في المنذور له، وعدم رجوع نذره إلى نذر نفس الواجب يشكل انعقاد النذر.

(٣) لانطباق المأني به على الأمور به قهرا، فيجزي لا محالة.

(٤) لأن الفقير قد ملك بالقبض، ولا يجوز انتزاع ملكه عنه بدون رضاه.

(٥) لأن المتفاهم عرفا من مثل هذا النذر تعدد المطلوب، فأصل الإعطاء مطلوب، وكون المعطى إليه شخصا خاصا مطلوب آخر، وكذا في جميع موارد نذر الواجبات المنذورة بقيود خاصة.

نعم، لو كان النذر تقيديا من كل جهة بحيث لا تحصل النية والقصد بغير المنذور مع الالتفات إليه بطل حينئذ من حيث فقد النية، وكذا لو كان النذر موجبا لحدوث حق خاص لله تعالى بالعمل بحيث تنقطع به سلطنة الناذر واختياره بالنسبة إليه من كل جهة. ولكن إثبات كل منهما يحتاج إلى دليل وهو مفقود، ومقتضى كون انطباق المأني به على الأمور به قهريا هو الإجزاء مطلقا وإن أثم بمخالفة النذر.

وإن كان آثماً في مخالفة النذر، و تجب عليه الكفارة^(١). و لا يجوز استرداده أيضاً، لأنّه قد ملك بالقبض.

(مسألة ٣٢): إذا اعتقد وجوب الزكاة عليه فأعطاه فقيراً ثمّ تبين له عدم وجوبها عليه، جاز له الاسترجاع إذا كانت العين باقية^(٢) و أما إذا شك في وجوبها عليه و عدمه فأعطى احتياطاً ثمّ تبين له عدمه، فالظاهر عدم جواز الاسترجاع و إن كانت العين باقية^(٣).

- (١) أما الإثم، فلتحقق المخالفة العمدية. و أما الكفارة فلتربتها عليها نصّاً و إجماعاً - كما سيأتي في محله. و أما عدم جواز الاسترداد فلما ذكر في المتن.
- (٢) لأصالة بقاء ملكيته لها و عدم حصول ما يوجب تسلط الفقير عليها.
- (٣) إن قصد التصدق المطلق على فرض عدم وجوب الزكاة عليه، فإنّه حينئذ صدقة، و لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد قبض الفقير لها و لو مع بقاء العين. و أما مع عدم هذا القصد، فمقتضى أصالة عدم حدوث الملكية للفقير جواز الرجوع إلا أن يقال: بجريان حكم معلوم التصدق على مشكوكه و هو مشكل و إن كان موافقاً للاحتياط بالنسبة إلى المالك و مخالفاً له بالنسبة إلى الفقير.

(فصل في أوصاف المستحقين)

وهي أمور :

الأول: الإيمان^(١) فلا يعطى للكافر - بجميع أقسامه - ولا لمن يعتقد خلاف الحق من فرق المسلمين - حتى المستضعفين منهم^(٢) - إلا من سهم المؤلفة قلوبهم، وسهم سبيل الله في الجملة^(٣). ومع عدم وجود المؤمن والمؤلفة

(فصل في أوصاف المستحقين)

(١) بضرورة المذهب إن لم يكن من الدين، بل الظاهر كونه من الفطريات في الجملة.

(٢) نصوصاً، وإجماعاً:

منها: قول الصادقين عليه السلام في صحيح الفضلاء^(١) الوارد في وجوب إعادة الزكاة لمن استبصر، لأنّه وضعها في غير موضعها وإنّما موضعها أهل الولاية وفي صحيح يريد عن أبي عبد الله عليه السلام: «كل عمل عمله وهو في حال نصبه وضرالته، ثمّ من الله عليه وعرفه الولاية فإنّهُ يؤجر عليه، إلا الزكاة فإنّهُ يعيدها، لأنّه وضعها في غير مواضعها، وإنّما موضعها أهل الولاية»^(٢) وإطلاق مثل هذه الأخبار يشمل المستضعفين أيضاً.

(٣) قد تقدم في سهم المؤلفة قلوبهم ما ينفع المقام فراجع، وخصوصيات الإعطاء لهم من هذا السهم تتوقف على نظر الفقيه الجامع للشرائط.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١ و ٢ وباب: ٣١ من أبواب مقدمة العبادات.

وسبيل الله يحفظ^(١) إلى حال التمكن^(٢).

(مسألة ١): تعطى الزكاة من سهم الفقراء لأطفال المؤمنين و مجانينهم

(١) إجماعاً، ونصوصاً وهي دالة على أنّ الإيمان شرط واقعي لا يسقط بالتعذر، وعن أبي الحسن الرضا عليه السلام في خبر الأوسي: «سمعت أبي عليه السلام يقول: كنت عند أبي عليه السلام يوماً فأتاه رجل فقال لي: إني رجل من أهل الريّ، ولي زكاة فإلى من أدفعها؟ فقال: إلينا، فقال: أليس الصدقة محرّمة عليكم؟ فقال: بلى إذا دفعتها إلى شيعتنا فقد دفعتها إلينا، فقال: إني لا أعرف لها أحداً. فقال: انتظر بها سنة. قال: فإن لم أصب لها أحداً؟ قال عليه السلام: انتظر بها سنتين - ثمّ قال له: إن لم تصب لها أحداً فصرّها صراراً، وأطرحها في البحر، فإنّ الله تعالى حرّم أموالنا وأموال شيعتنا على عدوّنا»^(١).

و المراد بالعدوّ هنا: كل من أنكر الولاية و قدم غيرهم عليهم و أيّ معادة أشدّ من ترجيح المرجوح على الراجح و إزالة الحق عن أهله و محله.

و أما خبر ابن شعيب عن الكاظم عليه السلام قال: «قلت له: الرجل منا يكون في أرض منقطعة كيف يصنع بزكاة ماله؟ قال عليه السلام: يضعها في إخوانه و أهل ولايته. قلت: فإن لم يحضره منهم فيها أحد؟ قال عليه السلام: يبعث بها إليهم، قلت: فإن لم يجد من يحملها إليهم؟ قال عليه السلام: يدفعها إلى من لا ينصب قلت: فغيرهم؟ قال عليه السلام: ما لغيرهم إلا الحجر».

فهو مخالف للنصوص الكثيرة غير القابلة للتقييد و مخالف للإجماع أيضاً، فلا بد من طرحه أو حمله على بعض مراتب المستضعفين، أو سهم المؤلفة.

(٢) لوجوب تحصيل مقدمة الواجب المطلق مهما أمكن.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١.

من غير فرق بين الذكر والأنثى والخنثى، ولا بين المميّز وغيره^(١). إما بالتملك بالدفع إلى وليهم وإما بالصرف عليهم مباشرة، أو بتوسط أمين إن لم يكن لهم ولي شرعي^(٢)، من الأب والجدّ والقيم.

(مسألة ٢): يجوز دفع الزكاة إلى السفيه تملكاً وإن كان يحجر عليه بعد ذلك^(٣) كما أنّه يجوز الصرف عليه من سهم سبيل الله، بل من سهم الفقراء أيضاً، على الأظهر من كونه كسائر السهام أعم من التملك والصرف^(٤).

(مسألة ٣): الصبي المتولد بين المؤمن وغيره يلحق بالمؤمن^(٥) خصوصاً

(١) كل ذلك لظهور الإجماع، والإطلاق، وكفاية الإيمان التبعي على ما هو المتسالم بينهم في جميع موارد اعتبار الإيمان فيجزّي التبعي منه مضافاً إلى أخبار خاصة:

منها: صحيح أبي بصير: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يموت ويترك العيال أعطون من الزكاة؟ قال عليه السلام: نعم، حتى ينشأوا ويلغوا ويسألوا من أين كانوا يعيشون إذا قطع ذلك عنهم، فقلت: إنهم لا يعرفون، قال عليه السلام: يحفظ فيهم ميتهم، ويحب إليهم دين أبيهم - الحديث -»^(١).

(٢) لإطلاق الأدلة، وأصالة عدم اعتبار كيفية خاصة زائدة على رفع الحاجة وسد الخلّة بأيّ نحو تحقق، فالأصل والإطلاق، والاعتبار تدل على هذه المسألة.

(٣) لأنّ الحجر لا يمنع عن التملك وإنّما يمنع عن التصرف في الملك.

(٤) لإطلاق الأدلة الظاهرة في أنّ المناط رفع الحاجة وسدّ الخلّة، وأصالة البراءة عن كيفية خاصة في دفع الزكاة، وصحة انقسام التملك إلى الشخصي والنوعي والجهتي والكل صحيح عند العقلاء.

(٥) تبعية الولد لأشرف أبويه في الإسلام مسلّمة عند الفقهاء نصّاً، وإجماعاً

إذا كان هو الأب^(١). نعم، لو كان الجدّ مؤمناً و الأب غير مؤمن ففيه إشكال، و الأحوط عدم الإعطاء^(٢).

(مسألة ٤): لا يعطى ابن الزنا من المؤمنين فضلاً عن غيرهم - من هذا السهم^(٣).

(مسألة ٥): لو أعطى غير المؤمن زكاته أهل نحلته ثمّ استبصر أعادها بخلاف الصلاة و الصوم^(٤) إذا جاء بهما على وفق مذهبه. بل وكذا الحج، و إن

- و تقدم في كتاب الطهارة بعض الكلام^(١) و يأتي بعضه الآخر في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى - و صرّح في المسالك و البيان بالتبعية في الإيمان أيضاً و هو حسن لاقتضاء أهمية شرف الاعتقاد و ذلك لا ريب في أشرفية الاعتقاد الإيمانيّ عن الاعتقاد

بأصل الإسلام فتكون التبعية فيه أولى.

(١) لصدق انه طفل مؤمن، فيشملة ما دل على جواز إعطاء أطفال المؤمنين من الزكاة كشموله لما إذا كان أبواه مؤمنين.

(٢) لقاعدة الاشتغال بعد عدم دليل على الإجزاء إلا أن يقال: بصدق الولدية، فيشملة إطلاق دليل التبعية.

(٣) على المشهور إذا كان صغيراً و ذلك لأنّه لا طريق للحكم بإيمانه إلا من جهة التبعية و هي منفية شرعاً، ولكنه مبنيّ على شمول نفى التبعية لذلك أيضاً و هو أول الدعوى، مع إبتنائه على أن يكون الإيمان شرطاً لا أن يكون الكفر مانعاً و إلا فيصح الإعطاء لمجهول الحال، و أما إن كان كبيراً و وصف الإيمان، فيعطى من الزكاة مع تحقق سائر الشرائط، لصحة إطلاق المؤمن عليه و لا دليل يصح الاعتماد عليه - لكفر ولد الزنا - من عقل أو شرع.

(٤) نصوصاً، و إجماعاً قال أبو عبد الله عليه السلام في الصحيح: «كل

كان قد ترك منه ركنا عندنا على الأصح. نعم، لو كان قد دفع الزكاة إلى المؤمن ثم استبصر أجراً. وإن كان الأحوط الإعادة أيضاً^(١).

(مسألة ٦): النية في دفع الزكاة للطفل والمجنون عند الدفع إلى الولي إذا كان على وجه التملك، وعند الصرف عليهما إذا كان على وجه الصرف^(٢).

(مسألة ٧): استشكل بعض العلماء^(٣) في جواز إعطاء الزكاة لعوام المؤمنين الذين لا يعرفون الله إلا بهذا اللفظ، أو النبي ﷺ، أو الأئمة عليهم السلام كلاً أو بعضاً، أو شيئاً من المعارف الخمس واستقرب عدم الإجزاء. بل ذكر بعض آخر^(٤) أنه لا يكفي معرفة الأئمة عليهم السلام

عمل عمله و هو في حال نصبه و ضلالته ثم من الله عليه و عرفه الولاية فإنه يؤجر عليه إلا الزكاة فإنه يعيدها، لأنه وضعها في غير مواضعها، لأنها لأهل الولاية. و أما الصلاة و الحج و الصيام فليس عليه قضاء^(١) و قد مر في قضاء الصلاة ما ينفع المقام و يأتي في الحج بقية الكلام.

(١) أما الإجزاء، فلظاهر ما تقدم من التعليل في قول أبي عبد الله عليه السلام، و أما الاحتياط فللجمود على بعض الإطلاقات، و لكن لا وجه له لحكومة التعليل عليها.

(٢) هذا التوقيت مبني على كون النية عبارة عن الإخطار الفعلي التفصيلي لأنها لا بد و أن تكون حين إيتاء الزكاة و هو إما بالدفع أو الصرف و إما بناء على كفاية مجرد الداعي كما هو الحق فلا وقت لها لانبعاث العمل عن الداعي كيف ما تحقق و لو لم يكن ملتفتاً إليه.

(٣) هو صاحب الحقائق في كلام طويل.

(٤) هو صاحب المستند و لا دليل لهما يصح الاستناد إليه، بل مقتضى الأصل

بأسمائهم، بل لا بد في كل واحد أن يعرف أنه من هو، وابن من فيشترط تعيينه و
تمييزه عن غيره، وأن يعرف الترتيب في خلافتهم و لو لم يعلم أنه هل يعرف ما
يلزم معرفته أم لا، يعتبر الفحص عن حاله، و لا يكفي الإقرار الإجمالي: بأنني
مسلم مؤمن إثنا عشريّ. و ما ذكره مشكل جداً، بل الأقوى كفاية الإقرار
الإجمالي و إن لم يعرف أسماءهم أيضاً، فضلاً عن أسماء آبائهم و الترتيب في
خلافتهم. لكن هذا مع العلم بصدقه في دعواه أنه من المؤمنين الاثني عشريين.
و أما إذا كان بمجرد الدعوى و لم يعلم صدقه و كذبه، فيجب الفحص عنه^(١).
(مسألة ٨): لو اعتقد كونه مؤمناً فأعطاه الزكاة ثم تبين خلافه فالأقوى
عدم الإجزاء^(٢).

الثاني: أن لا يكون ممن يكون الدفع إليه إعانة على الإثم و إغراء
بالقبيح^(٣)، فلا يجوز إعطاؤها لمن يصرفها في المعاصي خصوصاً إذا كان تركه

والإطلاق و السيرة - خصوصاً في الأزمنة القديمة التي لم تكن التفصيلات معلومة
لدى عوام الشيعة - كفاية مطلق الإضافة إلى المذهب الخاص و إن لم يعرفوا شيئاً
من الأسماء و الخواص. و قال في الجواهر: «يكفي في ثبوت وصف الإيمان
ادعائه و كونه مندرجاً في سلك أهله، و ساكناً، أو داخل في أرضهم ما لم
يعلم خلافه».

أقول: و هو كذلك في سائر الملل و النحل فيما يعطونه لأهل ملتهم و
نحلهم فيكتفون بمجرد الإضافة و الانتساب الإجماليّ ما لم يعرف الخلاف.
(١) إن كان متهماً في دعواه. و أما مع عدم الاتهام، فمقتضى السيرة قبول
دعواه بلا فحص.

(٢) لأنّ الإيمان شرط واقعيّ، و لا ريب في انتفاء المشروط بانتفاء شرطه
إلا مع الدليل على الخلاف، و لا دليل في المقام كذلك. و تقدم في مسألة ١٣ في
الفصل السابق نظير هذه المسألة فراجع و تأمل.

(٣) للقطع بعدم رضا الشارع به، بل يستنكره المتشرعة أيضاً.

ردعاً له عنها والأقوى عدم اشتراط العدالة، ولا عدم ارتكاب الكبائر، ولا عدم كونه شارب الخمر^(١) فيجوز دفعها إلى الفساق، ومرتكيي الكبائر، وشاربي الخمر بعد كونهم فقراء من أهل الإيمان، وإن كان الأحوط

(١) كل ذلك للأصل، والإطلاق، وسهولة الشريعة، وأنّ المناط كله في تشريع الزكاة رفع الحاجة وسدّ الخلة ولو كان شيء من ذلك شرطاً لشاع وبان في هذه المسألة العامة البلوى.

ولكن نسب إلى المشهور بين القدماء اعتبار العدالة. واستدل عليه تارة: بقاعدة الاشتغال (وفيه): أنّ وجود الإطلاقات يمنع عن التمسك بها، مع أنّ الشك في أصل التكليف واعتبار أصل الشرطية لا أن يكون الشك في الفراغ بعد كون التكليف مبيناً من كل جهة حتى يكون المرجع قاعدة الاشتغال.

وأخرى: بقول أبي عبد الله عليه السلام في خبر أبي خديجة: «فليقسمها في قوم ليس بهم بأس، إعفاء عن المسألة، لا يسألون أحداً شيئاً^(٢)» وفيه: مضافاً إلى قصور سنده أنّه محمول على مطلق الرجحان إذ لم يقل أحد باشتراط تمام مفاده ومضمونه.

وثالثة: بخبر الصرمي: «سألته عن شارب الخمر، يعطى من الزكاة شيئاً؟ قال عليه السلام: لا»^(٢) وفيه: مضافاً إلى ضعف السند أنّه متوقف على القول بعدم الفصل بين شرب الخمر وسائر الكبائر وهو غير ثابت.

ورابعة: باستفادة ذلك مما دل على أنّه يعتبر أن لا يكون سفر ابن السبيل في معصية، وكذا دين الغارم كما تقدم (وفيه): أنّه أشبهه بالقياس بل نفسه كما لا يخفى.

وخامسة: بأنّه من الإعانة على الإثم (وفيه): أنّها أعّم منه كما هو واضح. وسادسة: بما ورد عن الرضا عليه السلام في خبر محمد بن سنان في حكمة

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١.

اشتراطها^(١) بل وردت رواية بالمنع عن إعطائها لشارب الخمر^(٢). نعم يشترط العدالة في العاملين على الأحوط^(٣) ولا يشترط في المؤلفة قلوبهم، بل

تشريع الزكاة قال ﷺ: «مع ما فيه من الزيادة والرافة والرحمة لأهل الضعف، والعطف على أهل المسكنة، والحث لهم على المواساة، وتقوية الفقراء والمعونة لهم على أمر الدين - الحديث -»^(١) ولا يكون ذلك بالنسبة إلى الفساق.

وفيه: ما ثبت في محله من أن الحكمة لا تطرد، مع أنه معارض بغيره، كقول أبي الحسن ﷺ: «يعطى المؤمن ثلاثة آلاف، ثم قال: أو عشرة آلاف ويعطى الفاجر بقدر، لأن المؤمن ينفقها في طاعة الله، والفاجر ينفقها في معصية الله»^(٢) ولا وجه للحمل على التقية، وفي صحيح الحلبي: «سمعت أبا عبد الله ﷺ - وسأله إنسان - فقال: إني كنت أنيل البهيمية من زكاة مالي حتى سمعتك تقول فيهم: فأعطهم أم أكف؟ قال: بل أعطهم، فإن الله حرّم أهل هذا الأمر على النار»^(٣) و البهيمية: الهمج الرعاء من الشيعة الذين لا يبالون بشيء، وإطلاق مثل قولهم ﷺ: إذا دفعتها إلى شيعتنا فقد دفعتها إلينا^(٤) يشمل الفاسق والفاجر أيضاً. نعم، من هتك الحجاب وألقى جلباب الحياء في ارتكاب المعاصي يشكل إعطاؤه منها.

(١) خروجاً عن خلاف المشهور بين القدماء حيث اعتبروا العدالة وقد تقدّم أدلتهم والمناقشة فيها.

(٢) تقدم ذلك في خبر الصرمي.

(٣) تقدم أنه لا دليل على اعتبارها فيهم أيضاً. نعم، لا ريب في اعتبار

الوثوق العرفي، ولعل المراد بالعدالة ذلك فلا نزاع في البين.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١٦.

(٤) تقدم في صفحة: ٢١٨.

ولا في سهم سبيل الله بل ولا في الرقاب^(١) وإن قلنا باعتبارها في سهم الفقراء^(٢).

(مسألة ٩): الأرجح دفع الزكاة إلى الأعدل فالأعدل، والأفضل فالأفضل، والأحوج فالأحوج^(٣). ومع تعارض الجهات يلاحظ الأهم فالأهم، المختلف في ذلك بحسب المقامات^(٤).

الثالث: أن لا يكون من تجب نفقته على المزكي^(٥)، كالأبوين وإن

(١) للأصل، والإطلاق، وعدم ما يصلح للتقييد في جميع ذلك.

(٢) وقد تقدم عدم اعتبارها فيه أيضاً.

(٣) نصاً، وإجماعاً قال أبو جعفر^(١): «أعطهم على الهجرة في الدين، والفقه، والعقل»^(٢) وفي صحيح ابن الحجاج: «سألت أبا الحسن^(٣): عن الزكاة، يفضل بعض من يعطي ممن لا يسأل على غيره؟ فقال^(٤): نعم، يفضل الذي لا يسأل على الذي يسأل»^(٥) وما ذكر فيهما من باب المثال لمطلق المرجحات الشرعية.

(٤) لأنّ تقديم الأهم على المهم من الفطريات التي تطابقت عليها آراء العقلاء، وإجماع الفقهاء وذلك قد يكون على نحو الزوم، وقد يكون على نحو مطلق الرجحان.

(٥) نصوصاً، وإجماعاً قال أبو عبد الله^(١) في الصحيح: «خمس لا يعطون من الزكاة شيئاً الأب، والأم، والولد، والمملوك، والمرأة وذلك أنّهم عياله لازمون له»^(٢) وفي بعض الأخبار التعليل: «بأنه يجبر على النفقة عليهم»^(٣) وفي خبر

(١) و (٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١ و ٢.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١ و ٤.

علوا، والأولاد وإن سفلوا من الذكور أو من الإناث، والزوجة الدائمة التي لم يسقط وجوب نفقتها بشرط أو غيرد^(١) من الأسباب الشرعية^(٢) والمملوك، سواء كان أبقاً أو مطيعاً. فلا يجوز إعطاء زكاته إياهم للإنفاق، بل ولا للتوسعة على الأحوط وإن كان لا يبعد جوازه^(٣) إذا لم يكن عنده ما يوسع

ابن عمار عن أبي الحسن موسى عليه السلام: «قلت: فمن ذا الذي يلزمني من ذوي قرابتي حتى لا أحاسب الزكاة عليهم؟ قال عليه السلام: أبوك وأمك قلت: أبي وأمي؟ قال عليه السلام: الولدان والولد»^(٥) وغيرها من الأخبار.

وأما مكاتبة القمّي: «كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام: إن لي ولداً، رجلاً ونساءً أفيجوز أن أعطيهم من الزكاة شيئاً؟ فكتب عليه السلام: إن ذلك جائز لك»^(٦) والمرسل: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: ادفع عشر مالي إلى ولد ابنتي؟ قال عليه السلام: نعم، لا بأس»^(٧) فقاصر سندا، ومخالف للإجماع، ويمكن حمل الأول على الزكاة المندوبة، كما أن الأخير أعم من الزكاة الواجبة أيضاً.

(١) الظاهر صحة شرط سقوط نفقة الزوجة، لعموم أدلة الشروط، وبعد صحة الشرط لا تكون ممن يجب نفقتها، فيصح إعطاء الزوج زكاته لها مع تحقق سائر الشرائط.

(٢) كالتشوز على ما يأتي في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

(٣) للأصل، والإطلاق، والعموم، فالمقتضي للإعطاء وهو الفقر موجود والمنع عنه مفقود فتشمله الأدلة لا محالة، ولا يصلح للمنع إلا توهم عدم صدق

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٢.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٣ و ٤.

القوت أخذ الزكاة قال: قلت: فعليه في ماله زكاة تلزمه؟ قال ﷺ: بلى قلت: كيف يصنع؟ قال ﷺ: يوسع بها على عياله في طعامهم و كسوتهم و يبقي منها شيئاً يناوله غيرهم، و ما أخذ من الزكاة فضه على عياله حتى يلحقهم بالناس»^(١).

ولا ريب في أن سياق مثل هذه الأخبار سياق الرأفة، و الامتنان، و التوسعة على الأمة من وليّ الزكاة، و سياق الجواب آب عن التقييد بالزكاة المندوبة و إن كان مورد سؤال ذلك، لأنّ المورد لا يكون مخصّصاً لإطلاق الجواب مع أنّ مقتضى إطلاق الأدلة وحدة الحكم في طبيعيّ الزكاة واجبة كانت أو مندوبة إلا ما دل عليه دليل بالخصوص على الخلاف. كما أنّ احتمال أن يكون المراد بها تقديم التوسعة على العيال على زكاة مال التجارة خلاف الظاهر منها و كل ذلك من قبيل الشبهة فيما هو واضح من مذاق الشرع خصوصاً إذا كان العيال من ذوي العفة و النجابة الذين يتحملون المشقات في حفظ شؤونهم و حيثياتهم الدّينية و بذلك يمكن أن يجمع بين الكلمات فمن قال بعدم الجواز أي: فيما إذا أمكن التوسعة بطريق شرعيّ آخر كما هو الغالب على أهل الزمان. و من يقول: بالجواز: أي فيما إذا لا يمكن ذلك إلا بالزكاة.

هذا إذا لم تكن التوسعة واجبة كما هو مقتضى أصالة البراءة. و أما مع وجوبها فتكون من النفقة الواجبة، فلا يجوز حينئذ مع احتمال الجواز أيضاً حتى في هذه الصورة، تمسكاً بإطلاق مثل هذه الأخبار الواردة مورد الامتنان. هذا و لكن للتوسعة مراتب متفاوتة. و ما هو الجائر منها بالنسبة إلى صرف الزكاة المرتبة الأولى من غير إسراف دون سائر المراتب فتأمل. فإنّ مثل هذه الإطلاقات الامتنانية غير قابلة للتقييد إلا إذا انطبق عليها عنوان الإسراف أو التبذير المحرّم.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٤.

الفقير و المسكين بالنسبة إلى التوسعة، و أنَّ مما يدل على عدم جواز الإعطاء لواجب النفقة يشمل التوسعة أيضاً.

وكلاهما مردودان - أما الأول: فلأنَّ للفقر مراتب شتى شرعاً و عرفاً و قد تقدم بعض النصوص في بيان الصنف الأول من أصناف المستحقين.

و أما الثاني: فلما ثبت في محله أنَّ المخصص إذا كان منفصلاً و تردد بين الأقلَّ و الأكثر يكون العام هو المرجع في غير المتيقن دخوله تحت الخاص، و يؤيد ذلك موثق سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن الرجل يكون له ألف درهم يعمل بها و قد وجب عليه فيها الزكاة، و يكون فضله - الذي يكسب بماله - كفاف عياله طعامهم و كسوتهم، و لا يسعه لأدمهم و إنما هو ما يقوتهم في الطعام و الكسوة، قال عليه السلام: فليُنظر إلى زكاة ماله ذلك فليخرج منها شيئاً قلَّ أو كثر فيعطيه بعض من تحلَّ له الزكاة، و ليعد بما بقي من الزكاة على عياله، فليشتر بذلك إدامهم و ما يصلحهم من طعامهم»^(١).

و عن ابن عمار: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل له ثمانمائة درهم و لابن له مائتا درهم، و له عشر من العيال، و هو يقوتهم فيها قوتا شديداً، و ليس له حرفة بيده إنما يستبضعها فتغيب عنه الأشهر ثمَّ يأكل من فضلها، أ ترى له إذا حضرت الزكاة أن يخرجها من ماله فيعود بها على عياله يتسع عليهم بها النفقة؟ قال عليه السلام: نعم»^(٢) و نحوهما غيرهما.

و أصرح من الكل خبر أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل له ثمانمائة درهم و هو رجل خفاف و له عيال كثير أله أن يأخذ من الزكاة؟ فقال عليه السلام: يا أبا محمد أ يربح في دراهمه ما يقوت به عياله و يفضل؟ قال: نعم قال عليه السلام: كم يفضل؟ قال: لا أدري، قال عليه السلام: إن كان يفضل عن القوت مقدار نصف القوت فلا يأخذ الزكاة، و إن كان أقلَّ من نصف

(١) و (٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١ و ٢.

به عليهم. نعم، يجوز دفعها إليهم إذا كان عندهم من تجب نفقته عليهم لا عليه، كالزوجة للوالد، أو الولد والمملوك لهما مثلاً^(١).

(مسألة ١٠): الممنوع إعطاؤه لواجبي النفقة هو ما كان من سهم الفقراء، ولأجل الفقر^(٢) وأما من غيره من السهام كسهم العاملين إذا كان منهم، أو الغارمين، أو المؤلفة قلوبهم أو سبيل الله، أو ابن السبيل، أو الرقاب إذا كان من أحد المذكورات فلا مانع منه^(٣).

(مسألة ١١): يجوز لمن تجب نفقته على غيره أن يأخذ الزكاة من غير من تجب عليه، إذا لم يكن قادراً على إنفاقه أو كان قادراً ولكن لم يكن باذلاً^(٤).

(١) لظهور الإطلاق والاتفاق.

(٢) لأنه المتفاهم من الأدلة ومورد كلمات الأجلة.

(٣) للأصل، والإطلاق، والاتفاق، مضافاً إلى ما ورد من جواز قضاء دين الأب من سهم الغارمين^(١) وجواز اشتراء الأب من سهم الرقاب وأنه اشترى خير رقبة^(٢) ولكن لا بد من تقييد سهم ابن السبيل بما إذا كان زائداً على نفقة حضره كما لا يخفى.

فروع - (الأول): لو مات من وجبت عليه الزكاة وكان فيمن وجبت عليه نفقته فقيراً يجوز إعطاء زكاته إليه، لوجود المقتضي وهو الفقر وفقد المانع وهو وجوب النفقة لسقوط الوجوب بالموت.

(الثاني): لو أوصى بصدقاته الواجبة وكان من وجبت نفقته عليه فقيراً يجوز إعطاؤها إليه، لما مرّ في الفرع الأول.

(الثالث): تجوز الوصية بإعطاء زكاته إلى من وجبت نفقته عليه لأنّ المناط في صحة الوصية صحتها حين إنفاذها والعمل بها، لا حين الإنشاء والإيصاء.

(٤) للإطلاق، والاتفاق، ولأنّ نفس وجوب النفقة من حيث هو ليس مانعاً عن أخذ الزكاة، وإثماً المانع الاستغناء بالإنفاق عن أخذها.

وأما إذا كان باذلاً فيشكل الدفع إليه^(١) وإن كان فقيراً كإبناء الأغنياء إذا لم

(١) يمكن تقرير هذه المسألة هكذا: هل يكون من وجبت نفقته على غيره إن كان فقيراً مخيراً بين أخذ الزكاة وبين إمرار معاشه بإنفاق المنفق، أو يتعين عليه الأخير؟ قولان يكفي للأول منهما الأصل وإطلاقات الأدلة، وسهولة الشريعة والملة. واستدل للأخير تارة: بما تقدم من الأدلة الدالة على أنه يشترط في الأخذ للزكاة أن لا يكون ممن تجب نفقته على المزكي وأنهم لازمون له وعياله. وفيه: أن الجمود عليها يقتضي اختصاصها بخصوص أخذ الزكاة من المنفق إن كان مزكياً فلا تشمل غيره.

وثانياً: المنساق منها عرفاً صورة فعلية الإنفاق بالنسبة إلى المنفق والمنفق عليه فلا يشمل ما إذا اختار المنفق عليه إمرار معاشه من الزكاة، كما لا يشمل ما إذا لم يبذل المنفق ما وجب عليه من النفقة، والشك في الشمول يكفي في عدم صحة التمسك بها لأنه حينئذ تمسك بالدليل في موضوع مشكوك. وأخرى: بأن من وجبت نفقته على غيره يكون غنياً، فيخرج عن موضوع أخذ الزكاة تخصصاً.

وفيه: أنه كذلك مع فعلية الإنفاق وأخذه للنفقة فعلاً. وأما مع عدم الفعلية فيصح للمزكي إعطاء الزكاة له، لكونه فقيراً، فتشمله الأدلة. وبعبارة أخرى: يصح لكل واحد من المزكي والمنفق سدّ خلّة المنفق عليه ورفع حاجته وتعين كل واحد منهما لذلك يحتاج إلى دليل وهو مفقود، بل مقتضى أصالة البراءة عدم التعيين هذا إذا لم يمكن ترجيح عقلائي في البين لأحد الطرفين وإلا فهو المتبع. ومنه يظهر وجه ما اختاره جمع منهم الشهيد والعلامة والمحقق الثاني من الجواز وربما يشهد له صحيح ابن الحجاج عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يكون أبوه أو عمه أو أخوه يكفيه مئوته، يأخذ من الزكاة فيوسع به إن كانوا لا يوسعون عليه في كل ما يحتاج إليه؟ فقال عليه السلام لا بأس»^(١) بدعوى: الملازمة بين جواز أخذها للتوسعة، وبين أخذها لرفع الحاجة (وفيه): ما لا

يكن عندهم شيء، بل لا ينبغي الإشكال في عدم جواز الدفع إلى زوجة الموصر الباذل^(١). بل لا يبعد عدم جوازه مع إمكان إجبار الزوج على البذل إذا كان ممتنعا عنه^(٢). بل الأحوط عدم جواز الدفع إليهم للتوسعة اللائقة بحالهم مع كون من عليه النفقة باذلاً للتوسعة أيضاً^(٣).

(مسألة ١٢): يجوز دفع الزكاة إلى الزوجة المتمتع بها، سواء كان المعطي هو الزوج أو غيره، و سواء كان للإنفاق، أو للتوسعة. وكذا يجوز دفعها إلى الزوجة الدائمة، مع سقوط وجوب نفقتها بالشرط أو نحوه^(٤). نعم، لو وجبت نفقة المتمتع بها على الزوج - من جهة الشرط أو نحوه - لا

يخفى ولكن الظاهر أن مقتضى المرتكزات عدم جوازه لرفع الحاجة، بل ربما يستنكر المتشعبة ذلك.

(١) لظهور الاتفاق، و كونها بمنزلة ذي الحرفة الذي لا يجوز دفع الزكاة إليه نصاً^(١) و فتوى.

(٢) لأنّ التمكن من السبب تمكّن من المسبب، كما لو ألقى أحد ماله في البحر، و هو قادر على إخراجها، فيصدق أنّها فعلاً واجدة للنفقة و لو بالتسبيب.

(٣) لما تقدم من استنكار المتشعبة لذلك. و لعل وجه التردد عدم وجوب التوسعة على المنفق مع كون المنفق عليه محتاجاً إليها، فتشمّلها إطلاق إعطاء الزكاة للفقير.

و فيه: أنّ دعوى انصراف الفقير عن مثل الفرض لا بأس به، و تقدم استنكار المتشعبة لذلك أيضاً. هذا إذا لم تجب التوسعة على المنفق و إلا فالكلام فيها عين الكلام في أصل الإنفاق.

(٤) لشمول الإطلاقات، و العمومات الدالة على جواز الإعطاء لمن لا تجب نفقتها سواء كان ذلك بالأصل كالمتمتع بها، أم بالشرط كالدائمة بعد صحة الشرط كما هو المفروض.

يجوز الدفع إليها، مع يسار الزوج^(١).

(مسألة ١٣): يشكل دفع الزكاة إلى الزوجة الدائمة إذا كان سقوط نفقتها من جهة النشوز، لتمكنها من تحصيلها بتركه^(٢).

(مسألة ١٤): يجوز للزوجة دفع زكاتها إلى الزوج وإن أنفقها عليها. وكذا غيرها ممن تجب نفقته عليه بسبب من الأسباب الخارجية^(٣).

(مسألة ١٥): إذا عال بأحد تبرعا جاز له دفع زكاته له فضلا عن غيره للإنفاق أو التوسعة. من غير فرق بين القريب الذي لا يجب نفقته عليه - كالأخ، وأولاده، والعم، والخال وأولادهم - وبين الأجنبي، ومن غير فرق بين كونه وارثا له - لعدم الولد مثلا - وعدمه^(٤).

(مسألة ١٦): يستحب إعطاء الزكاة للأقارب^(٥)، مع حاجتهم

(١) مع بذله، أو إمكان جبره مع امتناعه كما مر.

(٢) لما تقدم من أن التمكن من السبب تمكن من المسبب، فيصدق وجدان النفقة بالنسبة إليها مضافا إلى أنه يظهر من المعتبر الإجماع على المنع.

(٣) على المشهور، لإطلاقات الأدلة الشاملة للزوج والمنفق، ولأنهما يملكان ما أخذهما بالقبض، فتصير كسائر أملاكه التي ينفق منها على الزوجة والقرابة، فما نسب إلى بعض القدماء من المنع لا وجه له.

(٤) كل ذلك للإطلاق، والاتفاق، وعن أبي الحسن موسى عليه السلام في خبر إسحاق: «قلت له: لي قرابة أفنق على بعضهم وأفضل بعضهم على بعض فبأيتني إبان زكاتي أفأعطيهم منها؟ قال عليه السلام: مستحقون لها؟ قلت: نعم قال عليه السلام: هم أفضل من غيرهم، أعطيهم»^(١) وأما رواية أبي خديجة: «لا تعط من الزكاة أحدا ممن تقول»^(٢) فمحمول على واجب النفقة.

(٥) نصاً، واتفاقاً، واعتباراً من المشرعة بل العقلاء، والكاشح المذكور - في

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٦.

وفقرهم، و عدم كونهم ممن تجب نفقتهم عليه ففي الخبر أي الصدقة أفضل؟ قال عليه السلام: «على ذي الرحم الكاشح» وفي آخر: «لا صدقة و ذو رحم محتاج».

(مسألة ١٧): يجوز للوالد أن يدفع زكاته إلى ولده للصرف في مؤنة التزويج. وكذا العكس^(١).

(مسألة ١٨): يجوز للمالك دفع الزكاة إلى ولده للإنفاق على زوجته أو خادمه من سهم الفقراء^(٢). كما يجوز له دفعه إليه لتحصيل الكتب العلمية من سهم سبيل الله^(٣).

(مسألة ١٩): لا فرق في عدم جواز دفع الزكاة إلى من تجب نفقته عليه بين أن يكون قادراً على إنفاقه أو عاجزاً^(٤) كما لا فرق بين أن يكون ذلك من

الحديث المروي عن الصادق عليه السلام: «سئل رسول الله أي الصدقة أفضل؟ قال صلى الله عليه وآله: على ذي الرحم الكاشح»^(١) العدو الذي يعرض عن الإنسان وجهه - وتخصيصه بالذكر لأنه يحصل فيه - زيادة على ثواب الزكاة - ثواب الائتلاف والاستعطاف أيضاً.

(١) لإطلاق الأدلة و عدم كون مؤنة التزويج من النفقة الواجبة، و لا فرق فيها بين كونها للاحتياج إليها أو للتوسعة بناء على جواز صرف الزكاة فيها.

(٢) لعدم كون زوجة الولد و خادمه ممن تجب نفقته على الولد. نعم، ولد الولد ممن تجب نفقته على الوالد كما يأتي تفصيله في أحكام النفقات.

(٣) لأنه لكل قرابة، و الكتب العلمية منها بشرط أن لا تكون للأغراض الفاسدة، بل يجوز ذلك من سهم الفقراء أيضاً إن لم تكن تلك الكتب من النفقة الواجبة وعدت من التوسعة في الإنفاق و تقدم جوازها من سهم الفقراء.

(٤) لإطلاق ما دل على أنه لا يصح إعطاء الزكاة لمن تجب نفقته على المزكي

سهم الفقراء أو من سائر السهام^(١)، فلا يجوز الإنفاق عليهم من سهم سبيل الله أيضاً وإن كان يجوز لغير الإنفاق. وكذا لا فرق - على الظاهر الأحوط - بين إتمام ما يجب عليه وبين إعطاء تمامه، وإن حكي عن جماعة. أنه لو عجز عن إنفاق تمام ما يجب عليه، جاز له إعطاء البقية، كما لو عجز عن إكسائهم أو عن إدامهم لإطلاق بعض الأخبار الواردة في التوسعة، بدعوى شمولها للتسعة، لأنها أيضاً نوع من التوسعة. لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط^(٢) بترك الإعطاء.

الشامل لصورة العجز عن الإنفاق أيضاً.

وفيه: أن المتيقن من الإجماع صورة القدرة على الإنفاق و فعليته، فلا يشمل صورة العجز عنه كما أن المتفاهم من الأدلة اللفظية ذلك أيضاً والمنساق من قوله ﷺ: «لأنهم عياله لازمون له»^(١) فعلية العيلولة وال لزوم في رفع الحوائج العرفية لا مجرد الانتساب والإضافة التكوينية والتشريعية. و حينئذ فمقتضى الإطلاقات والعمومات الدالة على أن الزكاة حق الفقراء جواز الإعطاء وطريق الاحتياط واضح.

(١) أي: لخصوص الإنفاق الواجب دون سائر العناوين المنطبقة، فإنها تجوز كما تقدم في المسألة العاشرة.

(٢) قد تقدم جواز إعطاء التمام بعد العجز، فكيف بالإتمام، فلا بأس بترك هذا الاحتياط. وقد اعترف في المستند بعدم وجدان الخلاف في جواز إعطاء البقية مع العجز واستدل له بما تقدم من خبر أبي بصير، وموثق سماعة، وابن عمار^(٢) والإشكال عليها: بأنها وردت في التوسعة وفي الزكاة المندوبة (مدفوع) بأنه إذا جاز للتوسعة جاز التتميم بالفحوى مع أن التتميم من مراتب التوسعة وإطلاقها يشمل الزكاة الواجبة أيضاً فراجع ما تقدم ولا وجه للتكرار.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١.

(٢) لاحظ صفحه: ١٧٣ وما بعدها.

(مسألة ٢٠): يجوز صرف الزكاة على مملوك الغير إذا لم يكن ذلك الغير باذلاً لنفقته، إما لفقره، أو لغيره سواء كان العبد آبقاً أو مطيعاً^(١).
الرابع: أن لا يكون هاشمياً إذا كانت الزكاة من غيره^(٢)، مع عدم

فروع - (الأول): بناء على عدم جواز الإعطاء للتوسعة، أو للإتمام لو دفعها إلى الحاكم الشرعي ثم دفعها الحاكم إلى عيال المالك لها و رأى المصلحة في ذلك يصح و لا بأس به، إذ لا ملازمة بين عدم جواز دفع المالك و عدم جواز دفع الحاكم الشرعي بنحو الكلية و لو ثبتت في الجملة، وكذا الكلام في سائر الحقوق.
(الثاني): يجوز صرف الزكاة في ضيافة الفقراء مباشرة أو وكالة.

(الثالث): لو عال أحد لشخص تبرعاً يجوز له صرف زكاته عليه مع فقره.
(١) أما أصل جواز صرف الزكاة على مملوك الغير بعد فقره و عدم النفقة له فللإطلاقات و العمومات، لأنّ المملوكية من حيث هي ليست مانعة عن أخذ الزكاة و صرفها عليه و إنّما المانع إنفاق المالك، و كونه لازماً له، و من عياله و هذه العناوين ظاهرة في فعلية الإنفاق كما تقدم، و لا فرق بين كون الإعطاء بنحو الصرف أو التملك بناء على أنّه يملك كما هو الحق، و أما عدم الفرق بين كونه آبقاً و مطيعاً فهو حسن إن لم يكن ترك الإنفاق لأجل الإباق و إلا فهو مثل النشوز. فمع تمكنه من الإطاعة متمكن من النفقة فلا تحل له الزكاة. و يمكن ابتناؤه على اعتبار العدالة في الفقير و عدمه. فعلى الأول لا يجوز، و على الأخير يجوز. و قد تقدم عدم اعتبارها في مسألة ١٨.

(٢) للنصوص المتواترة، و الإجماع قال أبو عبد الله عليه السلام في صحيح ابن سنان: «لا تحل الصدقة لولد العباس، و لا لنظرائهم من بني هاشم»^(١) و عنه عليه السلام أيضاً في صحيح الفضلاء: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّ

الصدقة أوساخ أيدي الناس، وإنَّ الله تعالى قد حرّم عليّ منها و من غيرها ما قد حرّمه، وإنَّ الصدقة لا تحلّ لبني عبد المطلب»^(١).

وفي خبر الهاشمي «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصدقة التي حرمت على بني هاشم ما هي؟ قال عليه السلام: هي الزكاة، قلت: فتحلّ صدقة بعضهم على بعض؟ قال عليه السلام: نعم»^(٢).

و أما خبر أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «أعطوا الزكاة من أرادها من بني هاشم، فإنّها تحلّ لهم وإنّما تحرم على النبيّ صلى الله عليه وآله وعلى الإمام الذي بعده، وعلى الأئمة عليهم السلام»^(٣) فمخالف للإجماع، والنصوص المتواترة، فلا بد من حمله أو طرحه.

تنبيه: تكرر في أحاديث الفريقين إطلاق الوسخ على الصدقة، ويشهد له المتواترة الدالة على أنّ الزكاة تطهير للمال^(٤) وفي التعبير بالوسخ عناية خاصة من جهتين - الأولى: التحريض للملاك على أن يزيلوا هذه الوساخة عن أموالهم كما يهتمون بإزالة الوساخة عن أبدانهم و ثيابهم. الثانية: أن لا يتصرف الفقراء فيها بأكثر من مقدار حوائجهم، إذ لا يستعمل العاقل الوسخ إلا بقدر الضرورة. إن قيل: إذا كانت الصدقة وسخا فما معنى قوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾^(٥) ومعنى المستفيضة بين الفريقين: إنّ الصدقة تقع في يد الرب قبل أن تقع في يد الفقير^(٦).

يقال: إنّ سنخ هذه التعبيرات ورد أيضاً ترغيباً للملاك و استيناساً للفقراء وجبرا لفقريهم. ويمكن أن يكون للتعبير بالوسخية مصلحة نفسية، إذ الجود والإعطاء خير محض والمال كذلك ففي أيّ شيء تلحظ الوسخية المنفرة، ويمكن أن

(١) و (٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٢ و ٥.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٥.

(٤) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة حديث: ١ و غيره.

(٥) سورة التوبة: ١٠٤.

(٦) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الصدقة.

الاضطرار^(١). و لا فرق بين سهم الفقراء و غيره من سائر السهام، حتى سهم العاملين وسبيل الله^(٢). نعم، لا بأس بتصرفه في الخانات و المدارس و سائر

يراد بها الشبهات الكثيرة الحاصلة في الأموال غالباً و أنّ الصدقات تطهرها من باب أنّ الحسنات يذهبن بالسيئات، وبالوقوع في يد الله جلّ جلاله تذهب جميع تلك الأقدار و الأوساخ.

(١) أما معه فيحل حينئذ بقدر رفع الضرورة، لأنّه: (ما من شيء حرّمه الله تعالى إلا وقد أحلّه لمن اضطر إليه)^(١) و يأتي النص الخاص الدال عليه أيضاً.

(٢) للإطلاق، و العموم الشامل للجميع، و عن أبي عبد الله عليه السلام في صحيح العيص: «إن أناساً من بني هاشم أتوا رسول الله ﷺ فسألوه أن يستعملهم على صدقات المواشي وقالوا: يكون لنا هذا السهم الذي جعل الله عزّ و جل للعاملين عليها فنحن أولى به، فقال رسول الله ﷺ: يا بني عبد المطلب إنّ الصدقة لا تحلّ لي و لا لكم، ولكنّي قد وعدت الشفاعة، ثمّ قال أبو عبد الله عليه السلام: «و الله لقد وعدّها فما ظنّكم يا بني عبد المطلب إذا أخذت بحلقة باب الجنة أتروني مؤثراً عليكم غيركم»^(٢).

و قد تأمل كاشف الغطاء في حرمة سهم سبيل الله، للسيرة على تصرفهم فيه كالمدارس التي تبنى منه، و المياه التي تسبّل، و الكتب الموقوفة منه و نحو ذلك، و كذا سهم المؤلفة و الرقاب، لأنّ التعليل بأنّها من الأوساخ لا يجري فيها، لأنّ سهم المؤلفة للكفار و ليسوا قابليين للتكريم، و في الرقاب لا يصرف فيهم بل في فكهم و هو إحسان إليهم. وفيه: أنّ تصرفهم في مثل المدارس لا يكون من إعطاء الزكاة لهم كما يأتي. و ما ذكره في المؤلفة و الرقاب مجرّد استحسان لا يعارض التصوص الظاهرة في حرمة مطلق الزكاة، و ذكر الأوساخ من الحكمة المناسبة لا العلة المنحصرة.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب لباس المصلي.

(٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١.

الأوقاف المتخذة من سهم سبيل الله^(١). أما زكاة الهاشمي فلا بأس بأخذها له^(٢)، من غير فرق بين السهام أيضاً، حتى سهم العاملين فيجوز استعمال الهاشمي على جباية صدقات بني هاشم^(٣). وكذا يجوز أخذ زكاة غير الهاشمي له مع الاضطرار إليها و عدم كفاية الخمس و سائر الوجوه^(٤). ولكن

(١) لأنّ ذلك انتفاع بالزكاة التي صرفت في مصرفها، لا أن يكون من إعطاء الزكاة إلى بني هاشم أولاً وبالذات فهو كما إذا أخذ فقير الزكاة و صنع بها طعاماً و أضاف هاشمياً إليه، فإنّه يجوز بلا إشكال - كما في الجواهر - فأخذ الزكاة عيناً أو منفعة شيء و الانتفاع بها شيء آخر، و لا ربط لأحد الموضوعين بالآخر.

(٢) للنص، و الإجماع قال أبو عبد الله عليه السلام في خبر الشام: «و لم يحرم علينا صدقة بعضنا على بعض»^(١) و قد تقدم في خبر الهاشمي^(٢) أيضاً فراجع.

(٣) لظهور الإطلاق و الاتفاق.

(٤) نصّاً، و إجماعاً قال أبو عبد الله عليه السلام في موثق زرارة: «لو كان العدل ما احتاج هاشمي و لا مطلبّي إلى صدقة، إنّ الله جعل لهم في كتابه ما كان فيه سعتهم - ثمّ قال: - إنّ الرجل إذا لم يجد شيئاً حلت له الميتة، و الصدقة لا تحلّ لأحد منهم إلا أن لا يجد شيئاً و يكون ممن يحل له الميتة»^(٣).

ولا بد من حمل ذيله على صدره، فإنّ مقتضى الصدر أنّ المناطق حلية الصدقة لهم مع عدم وصول الخمس إليهم بقدر كفايتهم و هذا هو معقد إجماع الفقهاء كما لا يخفى على من راجع كلماتهم و قد عبّر عليه في ذيل الحديث بهذا التضييق إرشاداً للذرية الطيبة إلى أن لا يجعلوا كل ضرورة وسيلة لتناول أوساخ الناس و يتنزّهوا عن ذلك تنزههم عن كل وسخ و قدر و ميتة.

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ٤.

(٢) تقدم في صفحة: ٢٣٦.

(٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب مستحقي الزكاة حديث: ١.

الأحوط حينئذ الاقتصار على قدر الضرورة يوماً فيوماً مع الإمكان^(١).
 (مسألة ٢١): المحرم من صدقات غير الهاشمي عليه إنما هو زكاة المال الواجبة^(٢).

(١) جموداً على ما تقدم من قول أبي عبد الله عليه السلام من تنزيلها منزلة الميتة.

(٢) لأنَّ المنساق من الزكاة كتاباً وسنة، بل وفي استعمالات المتشعبة إنما هو الزكاة الواجبة، مضافاً إلى التصريح بها في النصوص كخبر الفضل الهاشمي عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن الصدقة التي حرمت على بني هاشم مما هي؟ فقال عليه السلام: هي الزكاة، قلت: فتحل صدقة بعضهم على بعض؟ قال عليه السلام: نعم»^(١).

وخبر الهاشمي عنه عليه السلام أيضاً: «قلت له أتحل الصدقة لبني هاشم؟ فقال عليه السلام: أما تلك الصدقة الواجبة على الناس لا تحلّ لنا، فأما غير ذلك فليس به بأس، ولو كان كذلك ما استطاعوا أن يخرجوا إلى مكة هذه المياه عامتها صدقة»^(٢).

وعن جمع منهم: الشيخ والسيد، والمحقق، والعلامة حرمة مطلق الصدقات الواجبة عليهم، للإطلاق، والاتفاق، وما تقدم من إطلاق خبر الهاشمي. وفيه: أنَّ المنساق من الإطلاق خصوص المفروضة كما مر، والمتيقن من الاتفاق ذلك أيضاً، مع أنه لا وجه لدعواه لذهاب جمع كثير إلى الاختصاص بخصوص الزكاة المفروضة، والمنساق من خبر الهاشمي الزكاة الواجبة أيضاً مع تأييد ذلك كله بما تقدّم من التعليل بأنها أوساخ الناس، إذ لا ينطبق ذلك إلا على الزكاة التي تكون مطهرة للمال وهي مختصة بالواجبة، والمسألة بحسب الأصل العملي من موارد الأقل

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب مستحقّي الزكاة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب مستحقّي الزكاة حديث: ٣.

وزكاة الفطرة^(١) وأما الزكاة المندوبة - و لو زكاة مال التجارة - و سائر الصدقات المندوبة فليست محرمة عليه^(٢)، بل لا تحرم الصدقات الواجبة - ما عدا الزكاتين^(٣) - عليه أيضاً، كالصدقات المندوبة و الموصى بها للفقراء، و الكفارات و نحوها، كالمظالم إذا كان من يدفع عنه من غير الهاشميين. و أما إذا كان المالك المجهول الذي يدفع عنه الصدقة هاشمياً. فلا إشكال أصلاً^(٤) و لكن الأحوط في الواجبة عدم الدفع إليه^(٥) و أحوط منه عدم دفع مطلق الصدقة و لو مندوبة^(٦)، خصوصاً مثل زكاة مال

- أي: خصوص الزكاة المفروضة - و الأكثر أي: مطلق الصدقات الواجبة، و لا ريب في عدم جواز الأول إعطاء وأخذاً، ومقتضى أصالة الإباحة جواز الأخير كذلك.

(١) لدعوى الإجماع على اعتبار اتحاد مصرف زكاة المال و زكاة الفطرة كما صرح به في الجواهر وقال: «لو لا ذلك لأمكن القول بالجواز في زكاة الفطرة اقتصاراً على المنساق من النصوص في زكاة المال خصوصاً ما ذكر فيه صفة التطهير للمال الشاهد على كون المراد من غيره ذلك أيضاً».

(٢) للأصل، و النص، و الإجماع و قد تقدم خبر الهاشمي فراجع.

(٣) لأصالة الإباحة أخذاً و إعطاءً، و إطلاق أدلتها الخاصة، و قصور أدلة

تحريم الزكاة عليهم عن إثبات التعميم كما مرّ.

(٤) لإطلاق ما دل على حلية صدقات بعضهم على بعض.

(٥) جموداً على ما تقدم من خبر الهاشمي.

(٦) لموثق زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: صدقات بني هاشم

بعضهم على بعض تحلّ لهم؟ فقال عليه السلام: نعم، إنّ صدقة الرسول صلى الله عليه وآله تحلّ لجميع

الناس من بني هاشم، و غيرهم و صدقات بعضهم على بعض تحلّ لهم و لا

تحلّ صدقات إنسان غريب»^(١) بعد حملة على مطلق المرجوحية جمعاً بينه

وبين غيره.

التجارة (١).

(مسألة ٢٢): يثبت كونه هاشمياً بالبينة، و الشياخ (٢). و لا يكفي مجرد دعواه (٣)، و إن حرم دفع الزكاة إليه مؤاخذه له بإقراره (٤). و لو ادعى أنه ليس بهاشمي يعطى من الزكاة لا لقبول قوله، بل لأصالة العدم عند الشك في كونه منهم أم لا، و لذا يجوز إعطاؤها لمجهول النسب كاللقيط (٥).

(١) جموداً على إطلاق خبر الهاشمي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن الصدقة التي حرمت على بني هاشم ما هي؟ فقال عليه السلام: هي الزكاة قلت: فتحل صدقة بعضهم على بعض؟ قال عليه السلام: نعم» (١) فإن إطلاقه يشمل المندوبة أيضاً، و لا بد من حملها على مطلق المرجوحية جمعاً.

(٢) لا اعتبار كل منهما شرعاً، فيعتبران في كل شيء إلا ما خرج بالدليل، و ما دلّ على عدم الاعتماد على غير العلم يراد به غير الاطمينانات المعتبرة في الشريعة لأن المراد بالعلم في الكتاب و السنة الاطمئنان العادي لا العلم المنطقي. و يأتي في كتاب القضاء تفصيل الكلام إن شاء الله تعالى.

(٣) لأصالتي عدم الاعتبار و الاشتغال.

(٤) و لأصالة الاشتغال الجارية بالنسبة إلى المالك.

(٥) لأصالة عدم الانتساب المعمول بها عند الأصحاب في جميع أبواب الفقه من الإرث، و النكاح، و الوصية، و بيع المملوك، و الوقف و الديات و الحيض و غيرها و الظاهر كونها من الأصول العقلانية المعتبرة عند الكل و هي أعرف في المرتكزات من أن يكون مدرکها أصالة عدم الانتساب بالعدم الأزلي حتى يبتني على اعتباره و عدمه فلو عدت أصلاً نظامياً مستقلاً لم يكن به بأس، فهي أصل مستقل بنفسه لا أن يكون مدرکه الاستصحاب أزلماً كان أو نعتياً.

(مسألة ٢٣): يشكل إعطاء زكاة غير الهاشمي لمن تولد من الهاشمي بالزنا^(١)، فالأحوط عدم إعطائه و كذا الخمس، فيقتصر فيه على زكاة الهاشمي.

(١) لا ريب في تحقق الولدية التكوينية بالنسبة إلى ولد الزنا، و صحة إطلاق الولد عليه عرفاً، و لغة و حينئذ فمقتضى الإطلاقات الواردة في الأبواب المختلفة ترتب جميع أحكام الولد عليه إلا ما خرج بالدليل، و قد خرج الإرث بالدليل و بقي الباقي تحت العمومات و الإطلاقات، و لا دليل على الخلاف في المقام إلا دعوى الانصراف إلى الولد الشرعي و يساعده مرتكزات المتسرعة أيضاً.

فروع - (الأول): لو تردد المالك بين كونه هاشمياً أم لا، فمقتضى أصالة عدم انتسابه إلى هاشم عدم جواز إعطائها لهاشمي و عدم جواز أخذه من قسمة الخمس.

(الثاني): يجوز للهاشمي التصرف فيما تملكه الفقير بعنوان الزكاة أخذاً و أكلاً و لبساً و سائر التصرفات، كما يجوز للفقير الهدية مما تملكه من الزكاة إلى الهاشمي و ضيافته و نحو ذلك، و كذا يجوز أخذ أجره عمله منه مما تملكه من الزكاة.

(الثالث): يعتبر في الصدقات المندوبة أن لا يكون إعطاؤها إعانة على الحرام و إلا فيحرم الإعطاء، و كذا يعتبر في أخذها الفقر، و الأحوط اعتبار الإيمان و عدم كون الآخذ واجب النفقة إن كان الإعطاء بعنوان الصدقة، و أما إن كان بعنوان مجرد الإحسان، فلا يعتبر الإيمان و لا عدم كونه واجب النفقة، لإطلاق قوله تعالى: ﴿وَ أَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١).

(الرابع): يجوز للمالك أن يجعل جميع زكاته من سهم سبيل الله و يجعله في سبيل الخير كيف ما شاء مع ملاحظة الأهم و المهم.

(فصل في بقية أحكام الزكاة)

وفيه مسائل: الأولى الأفضل - بل الأحوط - نقل الزكاة إلى الفقيه الجامع للشرائط في زمن الغيبة، لا سيما إذا طلبها - لأنه أعرف بمواقعها، لكن الأقوى عدم وجوبه^(١)

(فصل في بقية أحكام الزكاة)

(١) على المشهور، للنصوص الكثيرة الواردة في الأبواب المتفرقة، و أصالة البراءة، وإطلاقات الأدلة، و السيرة القطعية. و في الجواهر: «أنه من الضروريات بين العلماء».

وعن جمع وجوب الدفع إلى الفقيه الجامع للشرائط، لإجماع الخلاف و لأنه أبصر بمواقعها، و لقوله تعالى (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا)^(١) فيكون في زمن الغيبة للفقيه الجامع للشرائط و لكن الأول مردود بذهاب المشهور إلى الخلاف. و الثاني لا كلية له. و الأخير في مقام أصل التشريع فقط، فلا إطلاق له يشمل جميع أحكام الحكم المشروع مع أنه في مورد بسط اليد فلا يشمل غيره و يشهد له خبر جابر: «أقبل رجل إلى الباقر عليه السلام و أنا حاضر فقال: رحمك الله اقبط مني هذه الخمسمائة درهم فضعها في موضعها فإنها زكاة مالي، فقال عليه السلام: بل خذها أنت فضعها في جيرانك و الأيتام و المساكين، و في إخوانك من المسلمين. إنما يكون هذا إذا قام قائمنا عليه السلام، فإنه يقسم بالسوية، و يعدل في خلق الرحمن، البرّ و الفاجر»^(٢).

(١) سورة التوبة: ١٠٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

ولا بأس بالإشارة الإجمالية إلى ولاية الفقيه الجامع للشرائط وإن أشرنا إليها في كتاب البيع - عند بيان ولاية الأب و الجد - و في كتاب القضاء و سائر الموارد المناسبة. فنقول:

لا ريب عند جميع المسلمين في أنَّ له الولاية على الإفناء و القضاء، بل جميع المسلمين يعتقدون في زعمائهم الدينيين ذلك فهي بالنسبة إليهم من الفطريات لا من النظريات التي تحتاج إلى الإثبات. إنَّما البحث في ولايته العامة بالنسبة إلى كل ما كانت ولايته للنبي ﷺ و خلفائه المعصومين، فالفقيه الجامع للشرائط بمنزلتهم - إلا ما اختصوا به من خواص النبوة، و الإمامة.

و الولاية العامة كجباية الصدقات و صرفها، و التصرف فيما يتعلق بالقصر، و نصب الأئمة للجمعة و الجماعة، و إقامة الحدود، و تجنيد الجنود، و الدعوة إلى الإسلام، و تنظيم أمور البلاد و الأنام إلى غير ذلك مما لا يحصى.

و يمكن الاستدلال على هذا التعميم بالأدلة الأربعة: فمن الكتاب قوله تعالى ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ، فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١) فيستفاد من ذيلها أنَّ المناط في الخلافة الحكم بالحق و ترك متابعة الهوى، و بعد ثبوت نصبه من قبل المعصوم تشمله الآية الكريمة قطعاً، و كذا قوله تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٢) لأنَّه بعد نصبه للفتوى و القضاء يصير من أولي الأمر، فيشملة إطلاق الآية، و لا معنى للولاية إلا هذا النحو من الإطلاق. و توهم: أنَّها حينئذ تختص بخصوص الفتوى و الحكم تخصيص في إطلاق الآية من غير مخصص.

ومن العقل أنَّ ما ثبت للإمام من حيث رئاسته الكبرى، و زعامته البشرية من الأمور التي يرجع فيها المرؤوسون إلى رئيسهم بالفطرة في كل مذهب و ملة حفظاً للنظام و تحفظاً على النفوس، والأعراض إما أن تعطل بعده، أو تكون لشخص

(١) سورة ص: ٢٦.

(٢) سورة النساء: ٥٩.

خاص غير الفقيه الجامع لشرائط، أو يكون جميع الناس فيه شرع سواء، أو يكون لخصوص الفقيه الجامع للشرائط.

و الكل باطل غير الأخير، إذ الأول: تعطيل لأحكام كثيرة من غير وجه، و هو قبيح. والثاني: يحتاج إلى دليل على التعيين، و هو مفقود بل شددوا النكير على الرجوع إلى غيرهم. والثالث: هرج ومرج وهو أقبح من الأول، فيتعين الأخير. وتوهم: أن الولاية العامة على جميع الأمور تتوقف على الخبرة في جملة كثير من الموضوعات، و الإمام عليه السلام ليس من أهلها فضلا عن الفقيه. (ساقط): لأن الولاية التدبيرية و التنظيمية لأموال الخلق و شؤونهم الدنيوية و الأخروية التي سنبحث عنها أعم من المباشرة و التسبب بأهل الخبرة من كل شيء، كما كان ذلك عادة نبينا الأعظم، و خلفائه و سائر أنبياء الله تعالى، و الولاية الشخصية التدبيرية المنزلية متقومة بالأعم من المباشرة و التسبب، فكيف بالولاية التدبيرية العامة، و يشهد لما قلناه الوجدان فنرى أن جميع أهل الأديان السماوية يتبادر في أذهانهم عند تنظيم المهمات النوعية و الشخصية - جزئية و كلية - أن يستندوا فيه إلى الوحي السماوي، لأنه المعتمد عليه في الإتيان و الاستحكام و ليس النظر في ذلك محصورا على خصوص بيان الأحكام و فصل الخصومات فقط، بل كل ما له دخل في نظم الجامعة البشرية نظما فرديا و نوعيا. نعم، حيث غلب الجور على الزمان و أهله يركنون إلى الظالمين بطبيعتهم الثانوية لا بفطرتهم الأولية فإنها مقتضية للتوجه إلى الله تعالى و وسائط فيضه التكويني و التشريعي ما لم تمنعه الموانع التي لا تحصى، إذ الفطرة محفوفة بالموانع بحيث كادت أن تذهب بأصل اقتضاء المقتضي عنها.

و تفصيل هذا البحث يحتاج إلى بسط الكلام في جهات لا مجال للتعرض لها. و يشهد به الاعتبار أيضاً، لأنه بعد ما وجب أن يسد باب الظلم و الجور، و يستأصل الظالمين و الجائرين، و الأمة في نهاية الاحتياج إلى من يدبر شؤونهم المالية و النفسية و العرضية، و ينظم بلادهم و يجمع شتاتهم في كل ما يتعلق بهم تدبيرا و نظما إلهيا بما سنه و قننه النبي الأعظم عليه السلام فعلى من يجب أن يتصدى لذلك، أفهل يتوهم أن يكون هذا المنصب لغير الفقيه الجامع للشرائط المخالف لهواه و المطيع لأمر

مولاه؟! و الظاهر أنَّ التشكيك في ذلك من التشكيك في البديهات.

وأما الأخبار فهي متواترة المضمون إجمالاً:

منها: قوله ﷺ في مقبولة ابن حنظلة - في حديث - «إذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا رد، و الراد علينا الراد على الله»^(١) و ذكر الحكم من باب المناسبة لمورد السؤال لا الخصوصية.

و المنساق من الحديث تنزيل من نظر في حلالهم و حرامهم منزلة أنفسهم ﷺ إلا ما خرج بالدليل.

و منها: قوله ﷺ: «اجعلوا بينكم رجلاً قد عرف حلالنا و حرامنا فإنني قد جعلته عليكم قاضياً»^(٢) و إطلاق جعل القضاة يشمل جميع لوازمها و ملزوماتها العرفية كالولاية و شؤونها.

و منها: التوقيع الشريف: «و أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتي عليكم و أنا حجة الله - الحديث -»^(٣).

و إطلاق الحجية يقتضي التنزيل من كل جهة، كما أنَّ إطلاق الحوادث يشمل جميع الحوادث التي تحتاج إليها الأمة في شؤونهم الدينية و الدنيوية التي يرجع فيها المرؤوس إلى الرئيس.

و منها: قوله ﷺ في شأن محمد بن عثمان العمري: «فإنَّه ثقتي و كتابه كتابي»^(٤).

فإطلاق التنزيل يشمل الجميع بعد حمل الكتاب على مجرد المثال و قصور الظروف عن ذكر غيره، مع أنَّ إطلاق الكتاب يشمل جميع ما كتب من شؤون الولاية التدبيرية.

و منها: قوله ﷺ في صحيح جميل بن دراج: «أمناء الله على حلاله و حرامه لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة و اندرست»^(٥).

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب صفات القاضي حديث: ١.

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل باب: ١١ من أبواب صفات القاضي حديث: ٦ و ٩ و ١٤.

ومن أهم آثار النبوة - والأمانة على الحلال والحرام - الولاية التدبيرية في أمور العباد والبلاد وليس المراد مجرد نقل الحديث، فإنه يصح عن كل عامي ثقة - رجلاً كان أو امرأة، ولا يحتاج إلى هذه التجليات الكثيرة. نعم، نقل الحديث أيضاً داخل في العموم، بل كان الأهم في تلك العصور التي كانت أيدي العدل مقبوضة من كل جهة، ويشهد له قول أبي عبد الله عليه السلام: «لو لا زرارة و نظراؤه لظننت أن أحاديث أبي عليه السلام ستذهب»^(١).

ومنها: قوله عليه السلام: «هؤلاء حفاظ الدين وأمناء أبي عليه السلام على حلال الله و حرامه»^(٢).

ولا ريب في أن حفظ الدين بالعمل به مقصود الأنبياء والمرسلين خصوصاً خاتم النبيين، وحفظ الدين بالعمل بالنسبة إلى الفقيه الجامع للشرائط عبارة أخرى عن إعمال ولايته.

ومنها: قوله عليه السلام: «بهم يكشف الله كل بدعة، ينفون عن هذا الدين انتحال المبطلين وتأويل الغالين، ثم بكى، فقلت: من هم؟ فقال عليه السلام: من عليهم صلوات الله و عليهم رحمته أحياء و أمواتا: بريد العجلي، و أبو بصير، و زرارة، و محمد بن مسلم»^(٣).

و يستفاد من إطلاقه ثبوت الولاية، فإذا كان مثل هذه الأخبار دالا على الاستيمان في الأحكام تدل على الاستيمان في موضوعاتها بالأولى، و لا معنى للولاية إلا ذلك.

ومنها: قوله عليه السلام: «يحمل هذا الدين في كل قرن عدول ينفون عنه تأويل المبطلين، و تحريف الغالين و انتحال الجاهلين»^(٤).

و هو ظاهر في التنزيل أي: تنزيل الفقيه الجامع للشرائط منزلة الإمام و لا معنى للولاية إلا ذلك.

(١) و (٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب صفات القاضي حديث: ١٦ و ٢١.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ١١ من أبواب صفات القاضي حديث: ٢٥ و ٤٣.

ومنها: قوله ﷺ: «قال الله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً﴾ فنحن والله القرى التي بارك فيها، وأنتم القرى الظاهرة»^(١).
فإنه ظاهر في عموم التنزيل.

ومنها: قوله ﷺ: «فاصمدا في دينكما على كل من في حبنا، وكل كثير القدم في أمرنا، فإنهما كافوكما إن شاء الله تعالى»^(٢).

والجملتان الأخيرتان لا موضوعية لهما، بل كناية عن الإحاطة بحلالهم وحرāmهم والنظر فيهما وهذه الرواية أيضاً شاهد للتنزيل.

ومنها: قوله ﷺ: «اللهم ارحم خلفائي - ثلاثاً - قيل: يا رسول الله ومن خلفائك؟ قال ﷺ: الذين يأتون بعدي يروون حديثي وستي»^(٣).

فإطلاق الخلافة يشمل الولاية، وذكر رواية الحديث من باب الغالب لا التخصيص، وإلا فالرواية المعتبرة تصدر عن كل أمين - رجلاً كان أو امرأة - ولا يحتاج ذلك إلى إطلاق الخلافة.

واحتمال: أن المراد بالخلافة، وقوله: «أمناء الله على حلاله وحرāmه» خصوص المعصومين (باطل) بالنسبة إلى سياق هذه الأخبار، لأن الصادق عليه السلام أطلق أمناء الله على حلاله وحرāmه بالنسبة إلى أصحابه فيما مر من الحديث.

وقال في الجواهر في كتاب الزكاة - وما أحسن ما قال رضوان الله تعالى عليه -: «إطلاق أدلة حكومته خصوصاً رواية النصب التي وردت عن صاحب الأمر عليه السلام يصير من أولي الأمر الذين أوجب الله علينا طاعتهم. نعم، من المعلوم اختصاصه في كل مما له في الشرع مدخلة حكماً أو موضوعاً، ودعوى اختصاص ولايته بالأحكام الشرعية يدفعها معلومية توليه كثيراً من الأمور التي لا ترجع

(١) و (٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب صفات القاضي حديث: ٤٦ و ٤٥.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب صفات القاضي حديث: ٧.

فيجوز للمالك مباشرة - أو بالاستنابة و التوكيل^(١) -

للأحكام، كحفظه لمال الأطفال و المجانين و الغائبين و غير ذلك مما هو محرّر في محله و يمكن تحصيل الإجماع عليه من الفقهاء، فإنّهم لا يزالون يذكرون ولايته في مقامات عديدة لا دليل عليها سوى إطلاق الذي ذكرناه المؤيد بمسيس الحاجة إلى ذلك أشدّ من مسيسها في الأحكام الشرعية» و قال ﷺ في كتاب الخمس ما يقرب من ذلك. و قد تعرّضنا في كتاب البيع، و كتاب القضاء و الحدود لما يناسب المقام.

و من الإجماع إجماع المسلمين في الجملة و إن وقع الخلاف في بعض الخصوصيات و الجهات، و لكنه لا يضرّ بأصل الإجماع كما لا يخفى على من راجع كتب الفريقين و لكن مع ذلك كله الأمر خطير جدّا. و قد نسب بعض مشايخنا^(٢) إلى شيخنا البهائي، و المحقق الثاني أنّهما قالّا: «إنّ التلبس بالزعامة العامة قد يلازم سقوط مخالفة الهوى، فيلزم من فرض ثبوت هذه الولاية عدمها» و لعل السرّ في سكوت قدماء الفقهاء عن تفصيل الكلام كان لأجل التفتاتهم إلى جملة من الأمور مع إمكان المناقشة في بعض ما استدللنا به.

(١) لأصالة جواز الوكالة، و الاستنابة في كل شيء إلا ما خرج بالدليل، و قد صرّح به في الجواهر في كتاب الوكالة، و أرسله المحقق ﷺ في كتاب وكالة الشرائع - إرسال المسلّمات، و تقتضيه السيرة في الجملة، و مقتضى المرتكزات اعتبار الوثوق و الاطمئنان في الوكيل، و يظهر ذلك من جملة من النصوص: كموثق سعيد: «الرجل يعطي الزكاة يقسمها في أصحابه، يأخذ منها شيئاً؟ قال ﷺ: نعم»^(٣).

و يظهر من موثق ابن يقطين: «إن كان ثقة فمره أن يضعها في مواضعها، و إن لم يكن ثقة فخذها أنت وضعها في مواضعها»^(٣).

(١) هو المرحوم آية الله العظمى المحقق الشيخ محمد حسين الغروي الأصبهاني.

(٢) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

تفريقها على الفقراء و صرفها في مصارفها. نعم، لو طلبها الفقيه على وجه الإيجاب - بأن يكون هناك ما يقتضي وجوب صرفها في مصرف بحسب الخصوصيات الموجبة لذلك شرعا، وكان مقلدا له - يجب عليه الدفع إليه، من حيث إنّه تكليفه الشرعي^(١)، لا لمجرد طلبه، وإن كان أحوط كما ذكرنا^(٢)

وتدل عليه النصوص المشتملة على لفظ أداء الزكاة وهي كثيرة سواء اشتملت على هذا اللفظ، أو المشتقات منه وهي ظاهرة في الأعم من المباشرة و التسبب كما في أداء الدين.

(١) طلب الحاكم الشرعي للصدقات على أقسام:

الأول: يطلبها لأن تكون في يده لمصلحة مقتضية لذلك.

الثاني: لأن يصرفها في مصرف خاص بالمباشرة.

الثالث: يطلبها لأن يصرفها في مصرف خاص أعم من المباشرة أو

التسبب.

و كل منها تارة على وجه الفتوى، وأخرى: على وجه الحكم، ولا يجب الإيصال إليه في صورتَي الطلب، لأن يصرفها في مصرف خاص أعم من المباشرة سواء كان على وجه الحكم أم لا، للأصل، فيجوز للمالك صرفها بنفسه في ذلك المصرف لفرض أن الطلب كان للصرف في مصرف خاص من دون المباشرة، و الحكم و الفتوى طريق محض للصرف فيه، و لكن الظاهر تحقق الإثم في مخالفة الحكم و إن برئت ذمة المالك مع الصرف في المصرف الخاص و يجب الإيصال إليه في بقية الصور، إلا أنه إذا كان على وجه الحكم يعم الجميع، و إن كان على وجه الفتوى يختص بمقلديه.

(٢) و جزم به في الجواهر، لعموم ما دلّ على حكومته، و ولايته، و خبر

النصب^(١) الوارد عن وليّ الأمر^(٢) المستفاد منه أنه كنفس الإمام^(٣).

وأشكل عليه: بأنّ المنساق مما دل على حكومته و ولايته و نصبه عنه^(٤)

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب صفات القاضي حديث: ٩.

إنما هو المنازعات و الخصومات، و ما يرجع فيه النوع إلى رئيسهم بالفطرة و الشك في ذلك يكفي في عدم سقوط ولاية المالك و عدم الولاية عليه.

(و فيه) - أولاً: أنَّ حكم الصدقات الواجبة و مصرفها أيضاً مما يرجع فيه الناس بفطرتهم إلى رؤساء مذهبهم، فيشملها جميع تلك الأدلة.

و ثانياً: أنَّ الاهتمام بأموال الفقراء و جمعها من الأغنياء و صرفها في مصارفها من أهم الأمور لا بد و أن يهتم بها الشرع، و يصح دعوى أنَّ ذلك هو المتيقن من مجموع الأدلة.

و ثالثاً: لنا أن نقول: إنَّ الأدلة ظاهرة في العموم إلا ما خرج بالدليل و إلا يلزم الإلقاء في الحيرة في هذا الأمر العام البلوى للأمة في الشريعة الأبدية.

و أما ما عن الأصهباني في شرحه على اللمعة من عدم الظفر بالقول بوجوب الدفع مع الطلب، فلا اعتبار به، لأنَّه ليس من الإجماع على الخلاف حتى يقيد به ما قلناه، فكم من قول لم يظفر على القائل به من السلف و شاع بين المحققين الخلف و كذا العكس.

و خلاصة الكلام: إنَّ الطلب إما من الإمام (عليه السلام)، أو من الحاكم الشرعي في زمن الغيبة، أو من الفقير بنفسه. و يجب الدفع في الأول و كذا في الثاني يجب إنفاذ حكمه إن كان بنحو الحكم، و يجب على مقلديه إن كان بنحو الفتوى و لا يجب شيء في غير ذلك، للأصل، و عموم ما دلَّ على ولاية المالك.

فروع - (الأول): لو حكم حاكم شرعي بوجوب الدفع إليه، و حكم حاكم شرعي آخر بوجوب الدفع إليه يتخير المالك مع تساويهما من جميع الجهات. (الثاني): لو حكم حاكم بوجوب الدفع إليه و أفتى آخر بوجوب الدفع إليه يقدم احكم حتى للمقلد و الآخر لما يأتي في كتاب القضاء من أنَّ الحكم ينقض الفتوى.

(الثالث): لو علم المالك أنَّ الحاكم الشرعي يصرف الزكاة فيما لا فائدة فيه و يعلم الحاكم بالفائدة، فهل يجوز للمالك إعطاؤه الزكاة أو لا؟ وجهان.

(الرابع): لو اختلف بعض الشرائط في الحاكم و ما أخذه من الزكاة كان موجوداً عنده تسقط ولايته عليه و يرجع إليه المالك.

بخلاف ما إذا طلبها الإمام عليه السلام في زمان الحضور، فإنه يجب الدافع إليه بمجرد طلبه، من حيث وجوب طاعته في كل ما يأمر^(١).

الثانية: لا يجب البسط على الأصناف الثمانية^(٢) بل يجوز التخصيص ببعضها، كما لا يجب في كل صنف البسط على أفرادها إن تعددت - ولا مراعاة أقل الجمع الذي هو الثلاثة بل يجوز تخصيصها بشخص واحد من صنف واحد^(٣). لكن يستحب البسط^(٤) على الأصناف مع سعتها ووجودهم بل

(الخامس): لو مات الحاكم الشرعي و الزكاة أو سائر الحقوق في يده لا يرثها ورثته، لأنها لا تصير ملك الحاكم بالقبض، بل له ولاية الصرف فقط وقد سقطت ولايته بموته.

(١) بالأدلة الثلاثة، بل الأربعة في الجملة كما هو واضح.

(٢) للأصل، و الاتفاق بعد كون الأصناف من مجرد المصرف، و للسيرة القطعية، و النصوص الكثيرة:

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح الهاشمي: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقسم صدقة أهل البوادي في أهل البوادي، و صدقة أهل الحضرة في أهل الحضرة، و لا يقسمها بينهم بالسوية و إنما يقسمها على قدر ما يحصرها منهم و ما يرى و ليس عليه في ذلك شيء مؤقت موظف، و إنما يصنع ذلك ما يرى على قدر من يحضرها منهم»^(١).

و عنه عليه السلام أيضاً - في تفسير آية الصدقات - «إن جعلتها فيهم جميعاً، و إن جعلتها لواحد أجزأك»^(٢) إلى غير ذلك من الروايات.

(٣) للأصل، و الإطلاق، و ظهور الاتفاق.

(٤) أرسل ذلك إرسال المسلّمات، و يقتضيه محبوبة تعميم الفائدة

مهما أمكن.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١ و ٥.

يستحب مراعاة الجماعة - التي أقلها ثلاثة - في كل صنف منهم، حتى ابن السبيل و سبيل الله^(١) لكن هذا مع عدم مزاحمة جهة أخرى مقتضية للتخصيص^(٢).

الثالثة: يستحب تخصيص أهل الفضل بزيادة النصيب بمقدار فضله^(٣). كما أنه يستحب ترجيح الأقارب و تفضيلهم على الأجانب^(٤) وأهل الفقه والعقل على غيرهم^(٥)، و من لا يسأل من الفقراء على أهل

(١) جموداً على العبارات المشتملة على لفظ الجمع كعبارة الشرائع في غير ابن السبيل، و سبيل الله، و لما ورد في تفسير القمي فيهما، فعبر عن ابن السبيل بأبناء الطريق، و عن سبيل الله بقوم يخرجون إلى الجهاد^(١) بناء على كفاية مثل ذلك في الاستحباب من باب المسامحة فيه، مع أن تفريق الخير خير.

(٢) لأن الأهمية تزامم الوجوب فكيف بالمندوب.

(٣) لقول أبي عبد الله عليه السلام في خبر ابن عجلان: «إني ربما قسمت الشيء بين أصحابي أصلهم به، فكيف أعطيهم؟ قال عليه السلام: أعطهم على الهجرة في الدين، والفقه، والعقل»^(٢) و يقتضيه المرتكزات أيضاً.

(٤) كما في خبر ابن عمار عن أبي الحسن موسى عليه السلام: «قلت له: لي قرابة أنفق على بعضهم، و أفضل بعضهم على بعض، فيأتيني إبان الزكاة أفأعطيهم منها؟ قال عليه السلام: مستحقون لها؟ قلت: نعم، قال عليه السلام: هم أفضل من غيرهم، أعطهم»^(٣) والنبوي «أي الصدقة أفضل؟ فقال عليه السلام: على ذي الرحم الكاشح»^(٤) و لأنه يشتمل على فضل صلة الرحم أيضاً.

(٥) تقدم ما يتعلق به في قول أبي عبد الله عليه السلام.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٢.

(٤) تقدم في صفحة: ٢٣٣.

السؤال (١). و يستحب صرف صدقة المواشي إلى أهل التجمل من الفقراء (٢).
لكن هذه جهات موجبة للترجيح في حدّ نفسها و قد يعارضها - أو يزاحمها -
مرجحات أخرى فينبغي حينئذ ملاحظة الأهمّ والأرجح (٣).

الرابعة: الإجهار بدفع الزكاة أفضل من الإسرار به بخلاف الصدقات
المندوبة، فإنّ الأفضل فيها الإعطاء سرّاً (٤).

الخامسة: إذا قال المالك: «أخرجت زكاة مالي» أو «لم يتعلق بمالي
شيء» قبل قوله، بلا يئنة، ولا يمين (٥)

(١) لقول أبي عبد الله عليه السلام: «يفضل الذي لا يسأل على الذي يسأل» (١).

(٢) لقول الصادق عليه السلام: «إنّ صدقة الخف و الظلف تدفع إلى المتجملين من
المسلمين، و أما صدقة الذهب و الفضة و ما كيل بالقفيز مما أخرجت الأرض
فللفقراء المدقعين» (٢).

(٣) لأنّ تقديم الأهمّ و الأرجح على غيرهما من الفطريات و هي كالقرينة
المحفوظة بالمطلقات و يمكن الاختلاف بحسب الأزمنة و الأمكنة، و الأشخاص
و سائر الخصوصيات.

(٤) لنصوص كثيرة:

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام: «كل ما فرض الله عليك فإعلانه أفضل من
أسراره، و كل ما كان تطوعاً فإسراره أفضل من إعلانه. و لو أنّ رجلاً يحمل زكاة
ماله على عاتقه فقسمها علانية كان ذلك حسناً جميلاً» (٣).

(٥) للنص، و الإجماع قال عليّ عليه السلام لمصدقته: «إذا أتيت على ربّ

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

ما لم يعلم كذبه^(١)، و مع التهمة لا بأس بالتفحص و التفتيش عنه^(٢).
 السادسة: يجوز عزل الزكاة و تعيينها في مال مخصوص^(٣) و إن كان من
 غير الجنس الذي تعلقت به^(٤) من غير فرق بين وجود المستحق و عدمه على
 الأصح^(٥)

المال فقل تصدّق - رحمك الله - مما أعطاك الله، فإن ولي عنك، فلا تراجع^(١) و
 نحوه غيره، و يقتضيه دليل ولاية المالك أيضاً الظاهر في أمانته.
 (١) فيرى فيه الحاكم الشرعيّ رأيه حينئذ، فقد يمكنه جبره و قد لا يمكن
 ذلك.

(٢) لأصالة الإباحة و اهتماما بحق الفقراء، و لا ينافيه ما تقدم من الأخبار
 لظهورها في غير هذه الصورة.

(٣) لاقتضاء ولاية المالك و أمانته الشرعية، لذلك قال أبو عبد الله عليه السلام في
 الموثق: «إذا حال الحول، فأخرجها من مالك لا تخلطها بشيء ثم أعطاها كيف
 شئت»^(٢) و قد تقدم في مسألة ٣٤ من (فصل زكاة الغلات) فراجع.
 (٤) لإطلاق ما دل على جواز دفع البذل الشامل للعزل أيضاً، و قد أفتى به
 جمع منهم الشهيدان.

(٥) لإطلاق أدلة العزل الشامل لهذه الصورة أيضاً، و لأنّه نحو إرفاق
 بالمالك، و قد جرت عادة الشارع على الإرفاق به مهما أمكنه، و في صحيح ابن
 سنان: «الرجل يخرج زكاته، فيقسم بعضها و يبقي بعضا يلتمس لها المواضع،
 فيكون بين أوله و آخره ثلاثة أشهر قال عليه السلام: لا بأس»^(٣).

و في موثق يونس: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام زكاتي تحلّ عليّ في شهر

(١) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

وإن كان الأحوط الاقتصار على الصورة الثانية^(١). وحينئذ فتكون في يده أمانة لا يضمنها إلا بالتعدي أو التفريط^(٢) ولا يجوز تبديلها

أصلح لي أن أحبس شيئاً منها مخافة أن يجيئني من يسألني، فقال ﷺ: إذا حال عليها الحول فأخرجها من مالك^(٣).

وقال في الجواهر: «لا ينكر ظهور هذه النصوص في مشروعية العزل و حصول فائدته مع وجود المستحق و لو من جهة الإطلاق، بل كاد يكون صريح بعضها. نعم، الغالب أنه مع وجود المستحق يدفع إليه و لا يعزل و لا يصلح ذلك لتقييد المطلقات، فيكون تعيين الزكاة تارة بقبض الحاكم الشرعي. و أخرى بقبض المستحق. و ثالثة: بالعزل. فما عن جمع من الاختصاص بالأولين كأنه اجتهد في مقابل النص».

(١) لما قاله في الجواهر: «لاستفاضة عبارات الأصحاب على اعتبار عدم المستحق خاصة في العزل، و في الضمان و في النقل و غيره لكن الإنصاف عدم خلوه عن البحث و النظر».

(٢) للنص، و الإجماع من كل من قال بالعزل، فعن ابن جعفر: «سألت عن الزكاة تجب عليّ في مواضع لا يمكنني أن أؤديها قال ﷺ: اعزلها فإن اتجرت بها فأنت لها ضامن و لها الربح، و إن نويت في حال ما عزلتها من غير أن تشتغلها في تجارة فليس عليك شيء، فإن لم تعزلها فاتجرت بها في جملة مالك فلها تقسيطها من الربح و لا وضیعة عليها^(٢) ثم إن العزل من فروع ولاية المالك فهو مطابق للقاعدة مع أنه قد ورد فيه النص في زكاة المال و زكاة الفطرة كما يأتي إن شاء الله تعالى.

و أما إطلاق قول أبي عبد الله ﷺ: «إذا أخرجها من ماله فذهبت و لم يسمها لأحد فقد برأ منها»^(٣) و إطلاق قول أبي جعفر ﷺ: «إذا أخرج

(١) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٤.

بعد الغزل (١).

السابعة: إذا اتجر بمجموع النصاب قبل أداء الزكاة كان الريح للفقير (٢) بالنسبة و الخسارة عليه (٣) وكذا لو اتجر بما عزله و عينه للزكاة (٤).

الثامنة: تجب الوصية بأداء ما عليه من الزكاة إذا أدركته الوفاة قبله

الرجل الزكاة من ماله ثم سماها لقوم فضاعت أو أرسل إليهم فضاعت فلا شيء عليه (١) فلا بد و أن يقيد بالمستفيضة الدالة على الضمان بالتأخير مع وجود المستحق و يجب تقييد إطلاق المتن به أيضاً، و تقدم منه الفتوى بذلك في مسألة ٣٤ من آخر زكاة الغلات، و لعل مراده هنا بالتفريط ما يشمل ذلك أيضاً.

(١) لأنه وقع بإذن وليّ الفقراء، فيجري عليه حكم المقبوض لهم، فلا وجه لما عن شارح الروضة من منع الخروج عن ملك المالك بالغزل. ثم إنه يجوز للحاكم الشرعيّ الإذن في التبديل إن رأى المصلحة في ذلك.

(٢) هذا الفرع من فروع كيفية تعلق الزكاة بالعين، و تقدم البحث عنه في مسألة ٣١ و ٣٣ من مسائل زكاة الأنعام فراجع. و ما مرّ آنفاً من خبر ابن جعفر و إن كان ظاهراً في كون الريح للفقير، و لكن قصور سنده يمنع عن الاعتماد عليه. (٣) بلا إشكال فيه، لأنّ مجرد تعلق حق الفقير بالمال لا يوجب كون الخسارة عليه، مع كون الملك للمالك، و الريح و الخسارة تابع له عرفاً و لا يدور مدار الحق المتعلق به كما في حق الرهانة و نحوه.

(٤) لما تقدم من أنّ المعزول يصير ملكاً للفقير، فيصير تصرف المالك فيه فضولياً، فيجري عليه جميع أحكامه من كون الريح للمالك مع الإجازة و الخسارة على الفضولي، و الظاهر أنّه ليس للحاكم الشرعيّ إجازة البيع مع الخسارة، لكونها ضرراً على الفقراء إلا مع وجود مصلحة أهمّ منه، وكذا ليس للفقير إجازته مطلقاً، لعدم ولايته على الفقراء، و إنّما له حق أخذ الزكاة مع اجتماع الشرائط.

وكذا الخمس و سائر الحقوق الواجبة^(١) و لو كان الوارث مستحقاً جاز احتسابه عليه^(٢)، و لكن يستحب دفع شيء منه إلى غيره^(٣).

التاسعة: يجوز أن يعدل بالزكاة إلى غير من حضره من الفقراء^(٤) خصوصاً مع المرجحات، و إن كانوا مطالبين^(٥). نعم، الأفضل حينئذ الدفع

(١) لسيرة المشرعة، و إجماع الإمامية، بل الضرورة الفقهية، و تقتضيه قاعدة المقدمية، و ما ورد في المال الذي مات صاحبه و لم يعلم له وارث من قوله ﷺ: «ثُمَّ تَوْصِي بِهَا، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا.. وَ إِلَّا فَهِيَ كَسَبِيلِ مَالِكَ»^(١) و نحوه مما ورد في اللفظة^(٢) و تقدم في أحكام الأموات بعض الكلام، و يأتي في كتاب الوصية ما ينفع المقام.

(٢) للنص، و الإجماع، فعن علي بن يقطين: «قلت لأبي الحسن ﷺ: رجل مات و عليه زكاة، و أوصى أن يقضي عنه الزكاة، و ولده يحاول إن دفعوها أضرّ ذلك بهم ضرراً شديداً، فقال ﷺ: يخرجونها، فيعودوا بها على أنفسهم، و يخرجون منها شيئاً فيدفع إلى غيرهم»^(٣) و تقتضيه الإطلاقات و العمومات أيضاً إن كان من الأداء من وليّ أمر الميت.

(٣) لما تقدم في خبر ابن يقطين.

(٤) لقول أبي عبد الله ﷺ: «ليس عليه في ذلك شيء موقت موظف»^(٤) و

يدل عليه الأصل، و الإطلاق، و الاتفاق.

(٥) للأصل، و الإطلاق، و ما دل على ولاية المالك على الإخراج، و

إطلاق ما تقدم من قول أبي عبد الله ﷺ و لا دليل على التعيين بطلب بعض الفقراء بل مقتضى الأصل، و الإطلاق عدمه.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب إرث من لا وارث له حديث: ٧.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب اللفظة حديث: ١٠ و ١٢ و غيرهما.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

إليهم من باب استحباب قضاء حاجة المؤمن إلا إذا زاحمه ما هو أرجح.
 العاشرة: لا إشكال في جواز نقل الزكاة من بلده إلى غيره، مع عدم وجود المستحق فيه^(١). بل يجب ذلك إذا لم يكن مرجوً الوجود بعد ذلك، ولم يتمكن من الصرف في سائر المصارف^(٢). و مؤنة النقل حينئذ من الزكاة^(٣)

(١) لجملة من النصوص:

منها: صحيح ضريس: «سأل المدائني أبا جعفر عليه السلام فقال: إن لنا زكاة نخرجها من أموالنا، ففي من نضعها؟ فقال عليه السلام: في أهل ولا يتك فقلت: إني في بلاد ليس فيه أحد من أوليائك فقال عليه السلام: ابعث بها إلى بلدهم تدفع إليهم، ولا تدفعها إلى قوم إن دعوتهم غدا إلى أمر لم يجيبوك، وكان والله الذبح»^(١) ويدل عليه الأصل، والإطلاق، وظهور الاتفاق.

(٢) لظاهر ما تقدم من صحيح ضريس، وخبر الحداد عن العبد الصالح عليه السلام: «قلت له: الرجل منا يكون في أرض منقطعة، كيف يصنع بزكاة ماله؟ قال عليه السلام: يضعها في إخوانه وأهل ولايته. فقلت فإن لم يحضره منهم فيها أحد قال عليه السلام: يبعث بها إليهم»^(٢).

وظهور الاتفاق على عدم جواز تعطيل الحقوق مطلقا إلا لعذر شرعي و لدوران الأمر حينئذ بين التعطيل و الصرف، و مقتضى المرتكزات تقدم الثاني. و احتمال أن يكون صحيح ضريس، و خبر ابن الحداد في مقام بيان المنع عن الإعطاء لغير الشيعة و لا يستفاد منه غير ذلك، أو في مقام توهم الحظر، أو في مقام الإرشاد، كلها خلاف الظاهر.

(٣) لأصالة البراءة عن كونها على المالك، و لأنّ النقل إنما هو لمصلحة الفقراء فلا بد و أن تكون المؤنة عليهم.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٣ و ٧.

وأما مع كونه مرجوً الوجود فيتخير بين النقل والحفظ^(١) إلى أن يوجد. وإذا تلفت بالنقل لم يضمن^(٢) مع عدم الرجاء، وعدم التمكن من الصرف في سائر المصارف. وأما معها فالأحوط الضمان^(٣) ولا فرق في النقل بين أن يكون إلى

(١) للأصل، والإطلاق، وظهور الاتفاق، وعدم دليل على تعيين أحدهما حينئذ.

(٢) للنص، والإجماع، ففي صحيح ابن مسلم: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل بعث بركة ماله لتقسم فضاعت هل عليه ضمانها حتى تقسم؟ فقال عليه السلام: إذا وجد لها موصفا فلم يدفعها إليه فهو لها ضامن حتى يدفعها وإن لم يجد لها من يدفعها إليه فبعث بها إلى أهلها فليس عليه ضمان، لأنها قد خرجت من يده»^(١). وفي صحيح زرارة: «قلت: فإن لم يجد لها أهلا ففسدت وتغيرت، أ يضمنها؟ فقال عليه السلام: لا، ولكن إذا عرف لها أهلا فعطبت أو فسدت، فهو لها ضامن حتى يخرجها»^(٢) وتقتضيه كثرة إرفاق الشارع بالملاك أيضاً، وثبوت أمانته ولايته.

(٣) لاحتمال شمول النصوص الدالة على الضمان لصورة التمكن من الصرف في سائر المصارف، وصورة رجاء وجود الفقير أيضاً، فيثبت الضمان حينئذ. ولعل وجه تردده (قدس سرّه) احتمال اختصاص الضمان بصورة إمكان الصرف فعلاً ومع ذلك نقل ولم يصرف جموداً على قوله عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «إذ وجد لها موصفا فلم يدفعها إليه فهو لها ضامن» وقوله عليه السلام في صحيح زرارة: «إذا عرف لها أهلا فعطبت أو فسدت فهو لها ضامن».

وفيه: أن الوجدان والمعرفة تطلقان تارة على الفعلية منهما من كل جهة وأخرى: على المعرضية العرفية لهما، والمنساق منهما في المقام هو الأخير لبناء المتشعبة على التأمل والتثبت في الجملة في إعطاء صدقاتهم الواجبة حتى يصيبوا المصروف

البلد القريب أو البعيد مع الاشتراك في ظن السلامة^(١). وإن كان الأولى

الواقعي، فصورة الرجاء أيضاً داخلية في عدم جواز النقل إن كان رجاء متعارفاً. نعم، هنا بحث آخر وهو أن التمكن وعدمه هل يلحظ بالنسبة إلى خصوص الأداء إلى الفقير فقط، أو تلحظان بالنسبة إلى جميع المصارف فهو في عرض واحد بالنسبة إليهما، قد يقال بالأول، لأنه الأصل بالنسبة إلى مصرف الزكاة، ولأنه المنساق من صحيح ابن مسلم و زرارة و حينئذ فلو لم يتمكن من الدفع إلى الفقير و تمكن من الصرف في سائر المصارف و نقلها و تلفت لم يضمن. وفيه: أن مقتضى إطلاق الأدلة - خصوصاً الآية المباركة - كون الجميع في عرض واحد، و الأصل في الصدقات رفع الحاجة شخصية كانت أو نوعية، و الصحيحان لا ظهور لهما في التمكن من الأداء إلى الفقير، لاشتمال الأول على قوله ﷺ: «فإن وجد لها موضعاً فلم يدفعها إليه فهو لها ضامن»، و الثاني على قوله ﷺ: «فإن لم يجد لها أهلاً ففسدت و تغيرت أیضمنها؟ فقال ﷺ: لا» و لا ريب في شمول الأول لجميع المصارف، لصدق الموضع عليها كما يصدق الأهل أيضاً. و على هذا فلو لم يتمكن من الأداء إلى الفقير و تمكن من الصرف في سائر المصارف و نقلها و تلفت يضمن.

ثم إنه تارة: لا يتمكن من الأداء و لا من الصرف في سائر المصارف و ليس له رجاء ذلك أيضاً فلا إشكال في عدم الضمان لو تلف بالنقل، و أخرى: يكون بعكس ذلك و لا إشكال في الضمان لو تلف بالنقل. و ثالثة: لا يتمكن من الأداء و لا من الصرف في سائر المصارف، و لكن يكون له رجاء ذلك، و الظاهر الضمان حينئذ لو تلف بالنقل، و رابعة: لا يتمكن من الأداء و ليس له رجاء ذلك، و لكن يتمكن من الصرف في سائر المصارف، و مقتضى الجمود على الأدلة عدم الضمان لو تلف بالنقل، و لكن الأحوط الضمان كما في المتن.

(١) للإطلاق، و ظهور الاتفاق.

التفريق في القريب ما لم يكن مرجح للبعد^(١).

الحادية عشر: الأقوى جواز النقل إلى البلد الآخر ولو مع وجود المستحق في البلد^(٢). وإن كان الأحوط عدمه كما أفتى به جماعة^(٣) ولكن

(١) أما أولوية التفريق في التقريب، فلأنَّ الجوار والقرب من المرجحات عرفاً في عامة الصدقات مع قلة مثونة النُّقل في النقل إلى القريب فتزداد حصة الفقراء في الجملة. وأما النقل إلى البعيد مع وجود المرجح فيه، فدليله واضح لا يحتاج إلى البيان.

(٢) نسب ذلك إلى أكثر المتأخرين، لإطلاق جملة من الأخبار منها صحيح هشام عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يعطي الزكاة يقسمها أله أن يخرج الشيء منها من البلدة التي هو فيها إلى غيرها؟ فقال عليه السلام: لا بأس»^(١)، وقريب منه صحيح أحمد بن حمزة: «سألت أبا الحسن الثالث عليه السلام: عن الرجل يخرج زكاته من بلد إلى بلد آخر و يصرفها في إخوانه، فهل يجوز ذلك؟ فقال عليه السلام: نعم»^(٢) و تقتضيه الإطلاقات والعمومات، وإطلاق ولاية المالك.

(٣) نسبه في الحقائق إلى المشهور. واستدل له تارة: بالإجماع المحكي عن التذكرة. (وفيه): أنه موهون جداً لمخالفة حاكميه له في جملة من كتبه.

وأخرى: بأنه مناف للفورية. (وفيه): منعها صغرى وكبرى. وثالثة: بأنَّ النقل معرض للخطر. (وفيه): أنه ممنوع، مع أنه متدارك بالضمان ولا وجه لتوهم الخطر في هذه العصور في الحوالات الرائجة في الأمصار والمصارف الدائرة بين الناس.

ورابعة: بما اشتمل من الأخبار على أنه لا تحلّ صدقة المهاجرين للأعراب، وبالعكس، وأنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله: «كان يقسم صدقة أهل البوادي

ظاهر الإجزاء لو نقل على هذا القول أيضاً^(١). و ظاهر القائلين بعدم الجواز وجوب التقسيم في بلدها لا في أهلها، فيجوز الدفع في بلدها إلى الغرباء و ابن السبيل^(٢) و على القولين إذا تلفت بالنقل يضمن. كما أنَّ مؤونة النقل عليه^(٣) لا من الزكاة و لو كان النقل بإذن الفقيه لم يضمن^(٤). و إن كان مع وجود المستحق في البلد، و كذا - بل و أولى منه - لو وكله في قبضها عنه بالولاية العامة، ثمَّ أذن له في نقلها.

فيهم، و صدقة أهل الحضر فيهم»^(١) و فيه: أنَّه محمول على الندب، بما مرَّ من قول أبي عبد الله عليه السلام من نفي التوقيت و التوظيف^(٢) و لنصب العمال و الجباة في الأطراف، مع أنَّ جميع ما ذكر على فرض التمامية معارض بما مرَّ مما يدل على الجواز كصحيح هشام و غيره.

(١) للإجماع، و تحقق الامتثال الموجب للإجزاء، و يظهر من قوله عليه السلام فيما تقدم - في صحيح ابن مسلم: «فهو لها ضامن حتى يدفعها» - أنَّ الضمان ما دامى لا أن يكون دائماً، فلو حصل الدفع إلى المستحق، فلا وجه للضمان حينئذ.

(٢) للإطلاق، و ظهور الاتفاق، و القطع بأنَّه ليس المراد بعدم جواز النقل وجوب إعطاء الزكاة لمن تولد في محلّ الزكاة، بل المراد صرفها في محلّها سواء كان الآخذ منها أم من غيرها، و تشهد لذلك السيرة المستمرة على إعطائها لأهل العلم المجتمعين في الأماكن المقدّسة من المحال البعيدة عن محلّ الزكاة.

(٣) أما الضمان، فللنص، و الإجماع، و أما كون المؤونة عليه، فلعدم كون النقل من مصالح الزكاة، فلا موجب لكونها على الزكاة.

(٤) لكون النقل حينئذ من مصالح الزكاة، فلا وجه للضمان كما لو أذن الإمام عليه السلام

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

الثانية عشر: لو كان له مال في بلد الزكاة، أو نقل مالا له من بلد الزكاة إلى بلد آخر، جاز احتسابه زكاة عمّا عليه في بلده و لو مع وجود المستحق فيه. وكذا لو كان له دين في ذمة شخص في بلد آخر جاز احتسابه زكاة و ليس شيء من هذه من النقل الذي هو محل الخلاف في جوازه و عدمه فلا إشكال في شيء منها^(١).

الثالثة عشر: لو كان المال الذي فيه الزكاة في بلد آخر غير بلده، جاز له نقلها إليه مع الضمان لو تلف^(٢) و لكن الأفضل صرفها في بلد المال^(٣).

الرابعة عشر: إذا قبض الفقيه الزكاة بعنوان الولاية العامة برئت ذمة

في ذلك. و منه يعلم حكم ما لو وكله في القبض و وجه الأولوية تحقق القبض من وليّ الفقراء و فراغ ذمة المالك، فلا أثر للنقل بالنسبة إلى المالك حينئذ بالمرّة.

فرع: يجري جميع ما تقدم فيما يصرف - في الحوالة و نحوها - من طرق النقل و الإيصال.

(١) أما عدم كون ذلك كلّهُ من النقل، فلحكم العرف بذلك، لأنّ النقل أمر عرفي، و المراد به لدى المتعارف نقل العين من محلّ إلى محلّ آخر، و مثله الحوالة في المصارف المتعارفة، فإنّها من نقل العين عرفاً أيضاً.

و أما الموارد المذكورة في هذه المسألة فلا أقلّ من الشك في كون ذلك من النقل فلا تشمله الأدلة المانعة عنه على فرض تماميتها، لأنّه حينئذ من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية. و أما عدم الإشكال في شيء منها، فللأصل، و الإطلااق بعد الشك في شمول الأدلة المانعة لها.

(٢) تقدم في المسألة الحادية عشر ما ينفع المقام فراجع.

(٣) عند العلماء كافة كما في المدارك و الظاهر كفاية ذلك في الاستحباب

بناء على المسامحة فيه.

المالك^(١)، وإن تلفت عنده - بتفريط^(٢) أو بدونه - أو أعطى لغير المستحق اشتباهاً^(٣).

الخامسة عشر: إذا احتاجت الزكاة إلى كيل أو وزن كانت أجرة الكيال و الوزان على المالك لا من الزكاة^(٤).

السادسة عشر: إذا تعدد سبب الاستحقاق في شخص واحد كأن يكون فقيراً و عاملاً و غارماً - مثلاً - جاز أن يعطى بكل سبب نصيباً^(٥).

السابعة عشر: المملوك الذي يشتري من الزكاة إذا مات و لا وارث له

(١) لأن قبضه من باب الولاية على الفقراء كالوصول إليهم، فلا وجه للضمان حينئذ و قد تقدم التفصيل في مسألة ١٣ من (فصل أصناف المستحقين).

(٢) هذا إذا لم يعلم به المالك، فيكون الضمان مع التفريط على الفقيه حينئذ مع براءة ذمة المالك. و أما إن علم به فمقتضى قاعدة الاشتغال عدم براءة ذمته و صحة رجوعه إلى الفقيه، و الظاهر سقوط ولايته بالتفريط.

(٣) مع عدم التقصير في المقدمات و إلا فيضمن الفقيه، و مع علم المالك به لا تبرأ ذمته.

(٤) لكونها من مقدمات تسليم الحق إلى أهله الواجب على المالك كما في كل حق يتوقف تسليمه إلى أهله على بذل مال في المعاوضات و غيرها كأجرة كيل المبيع مثلاً، فما نسب إلى المبسوط من أنها على الزكاة، لأصالة براءة ذمة المالك عنها لا وجه له مع أنه ﷺ لا يقول به في أجرة كيل المبيع و وزنه و الظاهر اتفاقهم على أنها على البائع مع اتحادها للمقام في كون كل منهما من مقدمات التسليم الواجب. و دعوى: أن الواجب في المقام عدم الحبس فقط لا التسليم (فاسدة) جداً كما لا يخفى على من راجع ظواهر الأدلة و تأمل فيها.

(٥) لظهور الإطلاق الشامل لحالتي الانفراد و الاجتماع. و دعوى تبادل الأولى من الأدلة كما عن صاحب الحقائق بلا شاهد، بل لا يصغى إليه كما في الجواهر.

ورثه أرباب الزكاة، دون الإمام عليه السلام ^(١) و لكن الأحوط صرفه في الفقراء فقط ^(٢).

الثامنة عشر: قد عرفت سابقاً أنه لا يجب الاقتصار في دفع الزكاة على مئونة السنة، بل يجوز دفع ما يزيد على غناه إذا أعطي دفعة، فلا حدّاً لأكثر ما يدفع إليه وإن كان الأحوط الاقتصار على قدر الكفاف، خصوصاً في المحترف الذي لا تكفيه حرفته. نعم، لو أعطي تدريجاً فبلغ مقدار مئونة السنة حرم عليه أخذ ما زاد للإلفاق ^(٣). والأقوى أنه لا حدّ لها في طرف القلة أيضاً، من غير فرق بين زكاة التقدين وغيرهما ^(٤) و لكن الأحوط عدم النقصان عما في النصاب

(١) على المشهور المدعى عليه الإجماع قال أبو الحسن عليه السلام في الصحيح: «ميراثه لأهل الزكاة، لأنّه اشترى بسهمهم» ^(١) و في موثق عبيد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أخرج زكاة ماله ألف درهم فلم يجد لها موضعاً يدفع إليه، فنظر إلى مملوك يباع بثمن فيمن يزيد، فاشتره بتلك الألف دراهم التي أخرجها من زكاته - فأعتقه - هل يجوز ذلك؟ قال: نعم، لا بأس بتلك قلت: فإنه لما أن أعتق و صار حرّاً اتجر و احترف فأصاب ما لا كثيراً، ثمّ مات و ليس له وارث فمن يرثه إذا لم يكن له وارث؟ قال عليه السلام: يرث الفقراء المؤمنون الذين يستحقون الزكاة، لأنّه إنّما اشترى بمالهم» ^(٢).

فما عن جماعة أنّه للإمام من الاجتهاد في مقابل النص.

(٢) لأنّهم الأصل في تشريع الزكاة، و لظاهر ما تقدم من الصحيح و الموثق و إن أمكن حمله على الغالب.

(٣) تقدم ما يتعلق بهذه الفروع في أول (فصل أصناف المستحقين) فراجع.

(٤) كما عن جمع كثير من الفقهاء - منهم السيد، و الشهيدان، و الحلبي -

الأول من الفضة في الفضة و هو خمس دراهم^(١)، و عما في النصاب الأول من الذهب في الذهب، و هو نصف دينار، بل الأحوط مراعاة مقدار ذلك من غير التقدين أيضاً و أحوط من ذلك^(٢) مراعاة ما في أول النصاب من كل جنس ففي الغنم و الإبل لا يكون أقل من شاة، و في البقر لا يكون أقل من تبيع

للأصل، و الإطلاق، و ما ورد من أنه ليس في الزكاة: «شيء موقت موظف»^(١).
وصحيح محمد بن عبد الجبار: «إن بعض أصحابنا كتب - على يدي أحمد بن إسحاق - إلى علي بن محمد العسكري عليه السلام: أعطي الرجل من إخواني من الزكاة الدرهمين و الثلاثة؟ فكتب: افعل إن شاء الله تعالى»^(٢).

(١) نسب وجوب ذلك إلى جمع - منهم الصدوقان، و الشيخ، و المحقق عليه السلام - لصحيح أبي ولاد: «لا يعطى أحد من الزكاة أقل من خمسة دراهم، و هو أقل ما فرض الله عز و جل من الزكاة في أموال المسلمين فلا تعطوا أحداً من الزكاة أقل من خمسة دراهم فصاعداً»^(٣) و في خبر ابن بكير: «لا يجوز أن يدفع من الزكاة أقل من خمسة دراهم، فإنها أقل من الزكاة»^(٤) و لكن حملهما على الكراهة جمعا بينهما و بين ما تقدم من أقرب طرق الجمع لو فرض ظهورهما في الحكم التعبدية الشرعية لا الإرشاد إلى التأدب العرفي.

ثم إن المذكور فيهما خمسة دراهم، و مقتضى الجمود في الحكم المخالف للأصل، و الإطلاق الاقتصار عليها و لا يبعد التعدي إلى أول نصاب الذهب لتساويهما غالباً في الأزمنة القديمة. و أما التعدي إلى أول سائر النصب، فيحتاج إلى دليل و هو مفقود. إلا أن يقال: إن ذكر خمسة دراهم من باب المثال لكل ما يجب في أول كل نصاب و فيه ما لا يخفى.

(٢) ظهر مما مر وجه الاحتياط، و أنه لا دليل عليه.

(١) تقدم في صفحة: ٢٥٢.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١ و ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٤.

وهكذا في الغلات يعطى ما يجب في أول حدّ النصاب.

التاسعة عشر: يستحب للفقير أو العامل أو الفقير الذي يأخذ الزكاة الدعاء للمالك، بل هو الأحوط^(١) بالنسبة إلى الفقير الذي يقبض بالولاية العامة^(٢).

العشرون: يكره لربّ المال طلب تملك ما أخرجه في الصدقة الواجبة و المندوبة^(٣). نعم، لو أراد الفقير بيعه - بعد تقويمه عند من أراد - كان

(١) خروجاً عن خلاف من أوجبه.

(٢) يشهد لاستحباب الدعاء مطلقاً ما ورد من الترغيب إليه خصوصاً بالنسبة إلى الإخوان^(١) وسيما إن أوجب التأليف وكان جزاء للإحسان، وتعضده الآية الكريمة «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ»^(٢).

و أما ما قد يقال: بوجوبه بالنسبة إلى الفقير، فلا دليل عليه وإن استدل عليه تارة: بالتأسي (وفيه): أنه أعمّ من الوجوب.

وأخرى: بأصالة الاشتراك بين النبي ﷺ ونوابه في الأحكام (وفيه): أنه لا أصل لهذا الأصل في المقام يصح الاعتماد عليه.

و ثالثة: بأنه لطف وهو واجب (وفيه): أنه لا دليل على كلية الكبرى من عقل أو نقل، فدعوى الوجوب بلا شاهد، بل الأصل ينفيه.

(٣) للنص، والإجماع، قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا تصدق الرجل بصدقة لم يحل له أن يشتريها، ولا يستوهبها، ولا يستردها إلا في ميراث»^(٣).

و قريب منه غيره^(٤) المحمول على الكراهة جمعا، وإجماعاً وقال عليه السلام أيضاً: «إذا أخرجها - يعني الشاة - فليقسّمها فيمن يريد، فإذا قامت على ثمن، فإن

(١) راجع ج: ٧ صفحة: ١٤٠ - ١٥٨.

(٢) سورة التوبة: ١٠٣.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الوقوف والصدقات حديث: ١ و ٥.

المالك أحقّ به من غيره، و لا كراهة^(١) و كذا لو كان جزءاً من حيوان لا يمكن للفقير الانتفاع به، و لا يشتره غير المالك. أو يحصل للمالك ضرر بشراء الغير، فإنّه لتزول الكراهة حينئذ أيضاً^(٢) كما أنّه لا بأس بإبقائه في ملكه إذا عاد إليه بميراث و شبهه من المملكات القهرية^(٣).

أرادها صاحبها، فهو أحقّ بها»^(١).

(١) لما تقدم من قوله ﷺ: «فهو أحقّ بها» الظاهر في نفي الكراهة أصلاً.

(٢) إجماعاً - كما في المنتهى - و لصحة دعوى انصراف النصوص الدالة على الكراهة عنها كما لا يخفى.

(٣) إجماعاً - كما في المعبر - و لصحة دعوى انصراف النصوص عن المملكات القهرية، و إمكان حمل قوله ﷺ: «إلا في ميراث» على المثال لمطلق المملكات القهرية و الله تعالى هو العالم.

فصل في وقت وجوب إخراج الزكاة

قد عرفت سابقاً: أنَّ وقت تعلق الوجوب - فيما يعتبر فيه الحول - حولانه بدخول الشهر الثاني عشر، و أنَّه يستقر الوجوب بذلك، وإن احتسب الثاني عشر من الحول الأول، لا الثاني^(١) و في الغلات: التسمية، و أنَّ وقت وجوب الإخراج - في الأول - هو وقت التعلق، و في الثاني هو الخرص و الصرم في النخل، و الكرم و التصفية في الحنطة و الشعير^(٢) و هل الوجوب بعد تحققه فوري أو لا؟ أقوال ثالثها: أنَّ وجوب الإخراج^(٣) - و لو بالعزل -

فصل في وقت وجوب إخراج الزكاة

(١) راجع الشرط الرابع من زكاة الأنعام، و الثالث من زكاة النقدين.

(٢) تقدم في [مسألة ١ و ٦] من (فصل زكاة الغلات).

(٣) رابعها: بناء على الفورية جواز التأخير، لا انتظار الأفضل أو التعميم كما عن الدروس. خامسها: انتظار الأحوج و معتاد الطلب بما لا يؤدي إلى الإهمال كما عن البيان. سادسها: جواز التأخير للتعميم خاصة بشرط دفع نصيب الموجودين فوراً كما عن العلامة رحمته الله هذا كله بناء على الفورية.

و أما بناء على عدمها فهل التأخير يكون مطلقاً و لو اقتراحاً، أو إلى شهر أو إلى شهرين خصوصاً مع طلب المزية كما نسب إلى الشيخين، و ثاني الشهيدین هذه كلها هي الأقوال. و لكن المتبع هو الدليل.

و خلاصة الكلام: أنَّ مستند الفورية تارة: الأدلة العامة من الإطلاقات و العمومات المشتملة على الأمر بإيتاء الزكاة - كما تقدم. و يرد عليه: ما ثبت في محله من عدم دلالة الأمر على الفورية خصوصاً ما ورد في مقام أصل تشريع الحكم.

وأخرى: أنَّ الزكاة بعد وجوبها تكون من الأمانات الشرعية و يجب رد الأمانات فوراً إلى أهلها و لو مع عدم الطلب (و فيه): أنَّ ما دل على ولاية المالك حاكم عليه مع أنَّ كونها كالأمانات الشرعية من كل جهة أول الدعوى.

و ثالثة: بالأخبار الخاصة - التي هي العمدة في المقام - و هي أربعة أقسام: الأول: ما يظهر منها جواز التأخير مطلقاً بلا فرق بين العزل و عدمه لكن مع ضبطها و إثباتها حتى لا يضيع حق الفقراء كمؤثق يونس: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام زكاتي تحلّ عليّ في شهر أ يصلح لي أن أحبس منها شيئاً مخافة أن يجيئني من يسألني يكون عندي عدة؟ فقال عليه السلام: إذا حال الحول فأخرجها من مالك - لا تخلطها بشيء - ثم أعطها كيف شئت قلت: فإن أنا كتبتها و أثبتها يستقيم لي؟ قال عليه السلام: نعم، لا يضرك»^(١).

فيستفاد من ذيله أنَّ المناطق كله التحفظ على ضبطها و إثباتها حتى لا يضيع الحق، و لا يستفاد منه فورية الأداء حين الحلول، و ما ورد في العزل أيضاً طريق إلى التحفظ و الضبط، و يقتضيه الاعتبار المرتكزة في الأذهان، لأنّ الدواعي للتأخير كثيرة جداً خصوصاً عند المحتاطين سيّما مع تهاجم الناس على أخذ الصدقات، مع ما ورد من كثرة تسهيلات الشارع على الملاك - كما مرّ - و لا ينافي ذلك المتواترة الدالة على تحريم حبس الحقوق الواجبة و أنّه من الكبائر - كما تقدم - إذ المراد بها الحبس في مقابل أصل الأداء لا الحبس في الجملة لأغراض صحيحة.

الثاني: ما ظاهره الفورية كصحيح سعد عن الرضا عليه السلام: «الرجل تحلّ عليه الزكاة في السنة في ثلاث أوقات، أي يؤخرها حتى يدفعها في وقت واحد؟ فقال عليه السلام: متى حلت أخرجها»^(٢) و كخبر أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام: «إذا أردت أن تعطي زكاتك قبل حلّها بشهر أو شهرين فلا بأس، و ليس لك أن تؤخرها بعد حلّها»^(٣).

وفيه: أنَّ الأول محمول على الندب، و الأخير على الكراهة جمعاً بينهما وبين

غيرهما. و أما الحمل على العزل، فهو خلاف الظاهر كما لا يخفى.
الثالث: ما هو نصّ في جواز التأخير شهرين كصحيح حماد: «لا بأس بتعجيل الزكاة شهرين و تأخيرها شهرين»^(١).

وعنه عليه السلام أيضاً في صحيح ابن عمار: «الرجل تحل عليه الزكاة في شهر رمضان، فيؤخرها إلى المحرم قال عليه السلام: لا بأس، قلت: فإنها لا تحلّ عليه إلا في المحرم فيجعلها في شهر رمضان قال عليه السلام: لا بأس»^(٢).

و حمل الشهرين على مجرد المثال ممكن، فيجوز التأخير أكثر منهما أيضاً كما في صحيح ابن عمار، بل يمكن أن يجعل صحيح ابن عمار قسماً آخر من أقسام الأخبار فيدل على جواز التأخير ثلاثة أشهر كما هو واضح. و أما حملها على العزل، فخلاف الظاهر منهما كما لا يخفى.

الرابع: ما استدل به على جواز التأخير مع العزل كصحيح ابن سنان: «في الرجل يخرج زكاته، فيقسم بعضها و يبقي بعضها يلتمس لها المواضع، فيكون بين أوله و آخره ثلاثة أشهر، قال عليه السلام: لا بأس»^(٣).

بناء على أنّ المراد بقوله عليه السلام يخرج زكاته أي: يعزل (و فيه): أنّه خلاف الظاهر إذ المراد بالإخراج ظاهره و هو الإخراج الفعلي بالنسبة إلى البعض و إبقاء البعض الآخر، أو المراد إرادة الإخراج لا وقوعه في الخارج.

و المتحصل من مجموع الأخبار بعد رد بعضها إلى بعض: استحباب المبادرة خصوصاً بعد الشهرين و الثلاثة و كراهة التأخير بعد ذلك. هذا مع كونه بانياً على الأداء و كان التأخير لأغراض صحيحة و أمور راجحة. و أما مع البناء على عدم الأداء و التضييع فلا يجوز ذلك بلا إشكال.

(١) مدركه الجمع بين ما مرّ من صحيح سعد، و صحيح ابن سنان بناء على

(١) و (٢) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١١ و ٩.

(٣) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

وأما الدفع والتسليم فيجوز فيه التأخير^(١)، والأحوط عدم تأخير الدفع، مع وجود المستحق وإمكان الإخراج^(٢) إلا لغرض، كانتظار مستحق معين، أو الأفضل، فيجوز حينئذ - ولو مع عدم العزل - الشهرين والثلاثة بل الأزيد وإن كان الأحوط حينئذ العزل^(٣) ثم الانتظار المذكور، ولكن لو تلفت بالتأخير - مع إمكان الدفع - يضمن^(٤).

(مسألة ١): الظاهر أنَّ المناطق في الضمان مع وجود المستحق هو التأخير عن الفور العرفي^(٥)، فلو أخر ساعة أو ساعتين بل أزيد فتلفت من غير تفريط فلا ضمان، وإن أمكنه الإيصال إلى المستحق من حينه مع عدم كونه حاضراً عنده، وأما مع حضوره فمشكل، خصوصاً إذا كان مطالباً^(٦).

أنَّ المراد بقوله: «يخرج زكاته» أي: يعزل وقد تقدم ما فيه.

(١) لما تقدم من موثق يونس، وصحيح حماد، وإطلاقهما يشمل صورة العزل وعدمه، فلا وجه لتخصيصهما بصورة العزل.

(٢) لما يظهر من صاحب الجواهر في بعض الموارد من أصالة الفورية في الحقوق المالية إلا ما خرج بالدليل، ولكن في مدرك اعتبار هذا الأصل تأمل، ويمكن في المقام دعوى: أنَّ ما يستفاد منه جواز التأخير إنما هو في مورد ثبوت العذر عن الفورية مطلقاً، ومقتضى سيرة المهتمين بوظائفهم الدينية من المؤمنين الفورية أيضاً ولكن كون ذلك كله بنحو أصل الرجحان مسلم. وأما الوجوب، فيشكل استفادته منها.

(٣) خروجاً عن خلاف من أوجبه حينئذ واهتماماً بما اجتمع فيه حق الله وحق الناس معاً، وتأسياً بالمتقين والصالحين.

(٤) للنص، والإجماع كما مرّ في الفصل السابق فراجع.

(٥) لأنَّه المنساق مما يستفاد منه الفورية على فرض التمامية لا الفورية الدقية العقلية، لعدم ابتناء مسائل الفقه عليها في جميع أبوابه.

(٦) للأصل بعد عدم دليل عليه.

(مسألة ٢): يشترط في الضمان مع التأخير العلم بوجود المستحق، فلو كان موجوداً لكن المالك لم يعلم به فلا ضمان^(١) لأنه معذور حينئذ في التأخير^(٢).

(مسألة ٣): لو أتلّف الزكاة المعزولة - أو جميع النصاب - متلف فإن كان مع عدم التأخير الموجب للضمان يكون الضمان على المتلف فقط^(٣)، وإن كان مع التأخير المزبور من المالك فكل من المالك والأجنبيّ ضامن^(٤) و للفقهاء أو العامل الرجوع على أيّهما شاء^(٥)، وإن رجع على المالك رجع هو على المتلف^(٦) ويجوز له الدفع من ماله ثمّ الرجوع على المتلف^(٧).

(١) لا يمكن دعوى انصراف ما دل على جواز التأخير عن هذه الصورة، فإنّ تأخير الأداء شيء، و تأخير إجابة المطالب للحق شيء آخر، وإن كان مقتضى الأصل و ولاية المالك عدم وجوبه أيضاً.

(٢) مع تحقق الفحص منه بالقدر المتعارف و إلا فلا وجه لعذرة.

(٣) أما كون الضمان عليه، فلقاعدة اليد. و أما عدمه بالنسبة إلى المالك فلعدم حصول موجب للضمان بالنسبة إليه و لو بنحو التسبب لفرض عدم تفريط منه فيرجع إلى أصالة البراءة في الضمان عن المالك.

(٤) أما المالك، فللتفريط، و أما الأجنبيّ فللإتلاف.

(٥) لجريان يد كل منهما على مال الفقير، فيجري عليهما حكم الأيادي المتعاقبة على مال الغير و حقه.

(٦) لأنّ قرار الضمان يكون بالنسبة إليه و هذا حكم الأيادي المتعاقبة من صحة الرجوع إلى كل من جرت يده على المال ثمّ يكون قرار الضمان بالنسبة إلى المتلف و يأتي التفصيل في كتاب البيع إن شاء الله تعالى.

(٧) لما تقدم من عدم وجوب الإخراج من العين مع بقائها فكيف بما إذا تلفت، و حينئذ فيعطي الزكاة من مال آخر لوجوبها عليه، و يرجع إلى المتلف لقاعدة اليد.

(مسألة ٤): لا يجوز تقديم الزكاة قبل وقت الوجوب على الأصح^(١) فلو قدّمها كان المال باقياً على ملكه مع بقاء عينه، و يضمن تلفه القابض إن علم بالحال و للمالك احتسابه جديداً مع بقاءه، أو احتساب عوضه مع ضمانه و بقاء فقر القابض، و له العدول عنه إلى غيره^(٢).

(مسألة ٥): إذا أراد أن يعطي فقيراً شيئاً و لم يجيء وقت وجوب الزكاة عليه يجوز أن يعطيه قرضاً، فإذا جاء وقت الوجوب حسبه عليه زكاة، بشرط بقاءه على صفة الاستحقاق و بقاء الدافع و المال على صفة الوجوب و لا يجب

(١) لصحيح ابن يزيد: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يكون عنده المال أ يزكيه إذا مضى نصف السنة؟ فقال عليه السلام: لا: و لكن حتى يحول عليه الحول و يحل عليه. إنّه ليس لأحد أن يصلي صلاة إلا لوقتها، و كذلك الزكاة، و لا يصوم أحد شهر رمضان إلا في شهره إلا قضاء، و كل فريضة إنّما تؤدّى إذا حلّت»^(١).
و في صحيح زرارة: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: أ يزكي الرجل ماله إذا مضى ثلث السنة؟ قال عليه السلام: لا يصلي الأولى قبل الزوال»^(٢) و هما من محكمات الأخبار سنداً و دلالة و عمل بهما المشهور. و ما يستفاد منه الجواز مثل ما مرّ من صحيح حماد لا بد من حمله على التقية، أو على التقديم بعنوان القرض ثمّ الاحتساب من الزكاة مع بقاء الشرائط، و يشهد له صحيح الأحول: «رجل عجل زكاة ماله ثمّ أيسر المعطى قبل رأس السنة قال عليه السلام: يعيد المعطى الزكاة»^(٣).

(٢) أما البقاء على الملك، فلاصالة بقاء الملكية. و أما الضمان مع العلم بالحال، فلقاعدّة اليد، و أما عدمه مع عدمه، فلقاعدّة الغرور. و أما صحة الاحتساب مع اجتماع الشرائط فللنص و الإجماع. و أما جواز العدول عنه إلى غيره فلاصالة بقاء ولاية المالك، و أصالة الإباحة، فالكل صحيح موافق للأدلة المعتمدة.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٥١ من أبواب المستحقين للزكاة حديث ٢: و ٣.

(٣) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

عليه ذلك، بل يجوز مع بقاءه على الاستحقاق الأخذ منه و الدفع إلى غيره و إن كان الأحوط الاحتساب عليه و عدم الأخذ منه^(١).

(مسألة ٦): لو أعطاه قرضاً فزاد عنده زيادة متصلة أو منفصلة فالزيادة له، لا للمالك، كما أنه لو نقص كان النقص عليه، فإن خرج عن الاستحقاق، أو أراد المالك الدفع إلى غيره يسترد عوضه لا عينه، كما هو مقتضى حكم القرض، بل مع عدم الزيادة أيضاً ليس عليه إلا رد المثل أو القيمة^(٢).

(مسألة ٧): لو كان ما أقرض الفقير في أثناء الحول بقصد الاحتساب عليه بعد حلوله - بعضاً من النصاب، و خرج الباقي عن حده، سقط الوجوب

(١) أما جواز الإعطاء قرضاً، فلأصل، و قاعدة السلطنة. و أما صحة الاحتساب مع اجتماع الشرائط، فللنص^(١) و الإجماع. و أما عدم وجوبه عليه و جواز الأخذ منه، فلأصالتي البراءة، و الولاية. و أما أن الأحوط عدم الأخذ منه، فلاّنه المتيقن من نصوص التعجيل، مع أنه مما يقتضيه العرف و الإنصاف لو لم يكن مرجح في البين.

(٢) كل ذلك لأنّ المقرض يملك ما اقترضه بالقبض بناء على المشهور المنصور، فيكون الثّماء له، لأنّه تابع للملك، و يكون النقص عليه، لأنّه وقع في ملكه و ليس للمقرض أخذ عين ما أقرضه إلا برضاه، لقاعدة السلطنة، و يجب على المقرض رد المثل أو القيمة عند حلول الأجل، لأنّ القرض ليس إلا الضمان بالعوض و لو مع وجود العين، لفرض أنّه ملكه بالقبض، و كذا بناء على ما نسب إلى المبسوط من توقف الملكية في القرض على التصرف إن كان ذلك كله بعد التصرف لا قبله.

أو يقال: إنّ ما أقرضه المالك كالموجود لديه باعتبار ضمان المقرض للمثل أو القيمة فلا اختلال للنصاب حينئذ أصلاً، و لكن كلاهما ضعيفان ومخالفان للمشهور، بل للعرف أيضاً.

على الأصح^(١)، لعدم بقاءه في ملكه طول الحول سواء كانت العين باقية عند الفقير أو تالفة، فلا محل للاحتساب. نعم، لو أعطاه بعض النصاب أمانة بالقصد المذكور - لم يسقط الوجوب^(٢)، مع بقاء عينه عند الفقير، فله - الاحتساب حينئذ بعد حلول الحول إذا بقي على الاستحقاق.

(مسألة ٨): لو استغنى الفقير - الذي أقرضه بالقصد المذكور - بعين هذا المال ثمَّ حال الحول، يجوز الاحتساب عليه لبقائه على صفة الفقر بسبب هذا الدين^(٣)، ويجوز الاحتساب من سهم الغارمين أيضاً^(٤). وأما لو استغنى بنماء هذا المال، أو بارتفاع قيمته إذا كان قيمياً، وقلنا إنَّ المدار قيمته يوم القرض لا يوم الأداء، لم يجز الاحتساب عليه^(٥).

وأما إذا كان قبله فبناء على مبنى الشيخ رحمته الله يكون النماء للمقترض، لعدم خروج المال عن ملكه بعد ولكن هذا المبنى ضعيف، لأنَّ القرض عرفاً هو التملك بالضمان وهذا يحصل ولو مع عدم التصرف ويأتي التفصيل في كتاب القرض إن شاء الله تعالى.

(١) للإطلاق، والاتفاق.

(٢) لوجود المقتضي حينئذ وفقد المانع.

(٣) لأنَّه فقير فعلاً بملاحظة أداء الدين وإن كان غنياً مع قطع النظر عنه.

(٤) لإطلاق دليله الشامل لهذه الصورة أيضاً ولعله الأقرب إلى الاحتياط.

(٥) لأنَّه حينئذ غنيّ حتى بملاحظة أداء هذا الدين، وأما إن كان المناط

قيمة يوم الأداء فهو فقير فعلاً بملاحظة أداء هذا الدين.

(فصل)

الزكاة من العبادات، فيعتبر فيها نية القربة^(١)، و التعيين مع تعدد ما عليه^(٢)، بأن يكون عليه خمس و زكاة - و هو هاشمي - فأعطى هاشميا، فإنّه يجب عليه أن يعيّن أنّه من أيّهما، و كذا لو كان عليه زكاة و كفارة، فإنّه يجب التعيين، بل و كذا إذا كان عليه زكاة المال و الفطرة، فإنّه يجب التعيين على

(فصل)

(١) أما كونها من العبادات، فيدل عليه الإجماع بقسميه و نسبه المحقق و العلامة إلى مذهب العلماء.

و أما تقوّم العبادة بالقربة، فهو من الفطريات بين جميع الملل و الأديان التي لها عبادة. و يمكن أن يقال: إنّ عبادية الصدقات نفسية ذاتية، فيكفي قصد نفسها - كالسجدة، و قراءة القرآن، و الدعاء - و لا يعتبر فيها قصد القربة زائدا على قصد ذات العمل، لفرض تقوّم الذات بالإضافة إلى الله تعالى لو لم يكن مانع في البين من رياء أو نحوه، و إنّما يضّرّ قصد الخلاف من رياء و نحوه، و حيث إنّ بذل المال يمكن أن يقع لجملة من الأغراض الفاسدة و لا بد و أن تنزه عنها عامة الصدقات حتى تترب عليها آثارها المعنوية و لا يذهب مال المالك هدرا و باطلا، فيكون قد ذهب ماله من يده و لم يصل إليه بدله اعتبر فيه بالإضافة إلى الله تعالى إجمالا.

(٢) لتوقف العبادية على قصد ما يتعبد به، و القصد لا يتعلق إلا بما هو متعيّن، لأنّ المردد لا وجود له لا خارجا و لا ذهنيا. نعم، لو كان المتعبد به متعيّناً خارجاً، فيجري قصد نفسه و لو لم يعيّن، لكفاية تعينه الخارجي عن تعينه القصدي.

الأحوط^(١) بخلاف ما إذا اتحد الحق الذي عليه، فإنه يكفيه الدفع بقصد ما في الذمة وإن جهل نوعه^(٢). بل مع التعدد أيضاً يكفيه التعيين الإجمالي^(٣) بأن ينوي ما وجب عليه أولاً أو ما وجب ثانياً مثلاً، ولا يعتبر نية الوجوب والندب وكذا لا يعتبر أيضاً نية الجنس الذي تخرج منه الزكاة، أنه من الأنعام أو الغلات أو النقدين، من غير فرق بين أن يكون محل الوجوب متحداً أو متعدداً، بل ومن غير فرق بين أن يكون نوع الحق متحداً أو متعدداً، كما لو كان عنده أربعون من الغنم وخمس من الإبل، فإن الحق في كل منهما شاة، أو كان عنده من أحد النقدين ومن الأنعام، فلا يجب تعيين شيء من ذلك^(٤) سواء كان المدفوع من جنس واحد مما عليه أم لا، فيكفي مجرد قصد كونه

(١) وجه التردد أن اشتراكهما في إطلاق الزكاة عليهما شرعاً يقتضي كونهما حقيقتين مختلفتين، فيجب التعيين. (وفيه): أن مجرد الاختلاف في الأثر أعمّ شرعاً من الاختلاف في الحقيقة كما في زكاة الغلات والأنعام - مثلاً - فيصير مثل الفرع التالي.

(٢) لأنه مع الاتحاد يجزي تعيينه الذاتي عن قصد تعيينه، فيكفي قصد ذاته بعد عدم الدليل على اعتبار قصد ما زاد عليه من سائر الخصوصيات، بل مقتضى الإطلاق والأصل عدم الاعتبار، لعدم كونها من مقومات الامتثال.

(٣) لأصالة البراءة عن اعتبار أزيد من ذلك، وتقضيهِ الإطلاقات أيضاً.

(٤) للأصل، والإطلاق، وظهور الاتفاق، وصدق إيتاء الزكاة وإعطائها في جميع ذلك ولو لم يقصد هذه الخصوصيات في جميع ذلك، يتحقق الامتثال لا محالة فتكون الزكاة من هذه الجهة كأداء الدين، فتفرغ الذمة بمقدار الأداء وتشتغل بقدر ما بقي، ويشهد لما قلناه عدم الإشارة في النصوص سؤالاً وجواباً إلى شيء من ذلك مع كثرة الابتلاء في كل عصر وزمان بهذه المسائل.

زكاة^(١) بل لو كان له مالان متساويان أو مختلفان، حاضران أو غائبان أو مختلفان فأخرج الزكاة عن أحدهما من غير تعيين أجزأه^(٢) و له التعيين بعد ذلك^(٣)، و لو نوى الزكاة عنهما وزعت، بل يقوى التوزيع مع نية مطلق الزكاة^(٤).

(مسألة ١): لا إشكال في أنه يجوز للمالك التوكيل في أداء الزكاة، كما يجوز له التوكيل في الإيصال إلى الفقير^(٥) و في الأول ينوي الوكيل حين الدفع إلى الفقير عن المالك^(٦)، و الأحوط تولي المالك للنية أيضاً حين الدفع إلى

(١) لتعلق التكليف بإيتاء الزكاة، فيكفي قصد الزكاة من حيث هي و الانطباق يكون قهرياً. نعم، لو كان المدفوع من جنس واحد مما عليه لا يبعد انصرافه إلى جنسه عرفاً ما لم يقصد الخلاف.

(٢) لتحقيق قصد أصل الزكاة و تقدم أنه يجزي.

(٣) كما جزم به العلامة في التذكرة، لأنّ ما دفعه بعنوان أصل الزكاة و إن كان متعينا من حيث أصل الزكائية و كافية من هذه الجهة لكنه قابل للتعيين من حيث النوع فهو قابل للتعيين في الجملة، و ما يقال: من أنه لا وجه لتعيين الأفعال بعد وقوعها إنّما هو فيما إذا صار الفعل متعينا من كل جهة حين حدوثه، لا فيما إذا كان مجعلاً و لو من جهة ما، فيصح بالنسبة إلى تلك الجهة.

(٤) هذا التوزيع عرفي قهري لا أن يكون قصديا بخلاف التوزيع فيما لو نوى الزكاة عنهما، فإنّه يصح أن يكون قصديا، لفرض أنه قصد الزكاة عنهما.

فرع: لو علم إجمالا باستحقاق شخص للزكاة و لم يعلم أنه من جهة الفقر أو الغرم، أو سبيل الله، أو المؤلفة، أو غير ذلك يصح إعطاؤه بالعنوان الواقعي و لا يجب التعيين كما تقدم في [مسألة ٣٠] من (فصل أصناف المستحقين).

(٥) للسيرة، و أصالة جريان الوكالة في كلّ شيء إلا ما خرج بالدليل و تقدم في (فصل بقية أحكام الزكاة) ما يرتبط بالمقام.

(٦) لفرض أن الوكيل، و كيل في الأداء، فلا بد من أن ينوي الأداء عنه.

الوكيل^(١)، وفي الثاني لا بدّ من تولي المالك للنية^(٢) حين الدفع إلى الوكيل. و الأحوط استمرارها إلى حين دفع الوكيل إلى الفقير^(٣).

(مسألة ٢): إذا دفع المالك - أو وكيله - بلا نية القربة له أن ينوي بعد وصول المال إلى الفقير، وإن تأخرت عن الدفع بزمان بشرط بقاء العين في يده أو تلفها مع ضمانه كغيرها من الديون، و أما مع تلفها بلا ضمان فلا محلّ للنية^(٤).

(١) من حيث إنّ الوكيل يدفع إلى المستحق و إلا فالدفع إلى الوكيل لا موضوعية له، و وجه الاحتياط احتمال أنّه مع إمكان مباشرة الموكل من النية لا تصل النوبة إلى نية الوكيل لكنه لا وجه له بعد فرض كونه وكيلًا مطلقًا في الأداء و لكن الاحتياط حسن على كل حال.

(٢) لفرض أنّ الإعطاء إلى الوكيل إعطاء للزكاة و هو واسطة في الإيصال فقط كالإعطاء إلى وكيل الفقير.

(٣) لاحتمال عدم كفاية النية إلا حين الدفع إلى الفقير.

ثمّ إنّ هذه الفروع كلها مبنية على أنّ النية عبارة عن الإخطار و قد ثبت بطلانه في هذه العصور و تقدم عند البحث عن نية الوضوء. و أما بناء على أنّها عبارة عن مجرد الداعي الذي هو ثابت من حين إرادة إعطاء الزكاة - مباشرة أو تسببًا - إلى حين تلف المال عند الفقير فلا وجه لها، لأنّ مقتضى إيمان المؤمن الذي هو في مقام إعطاء الزكاة وجود مثل هذا الداعي في قلبه مطلقًا.

ثمّ إنّ الدفع إلى الوكيل تارة: يلحظ بعنوان الآلية المحضة بالنسبة إلى الفقير فتصح نية الزكاة حين الدفع إلى الوكيل حتى بناء على كونها من الأخطار. وأخرى: يلحظ بنفسه و ذاته، فلا وجه لكفاية النية حينئذ بناء على الإخطار، وحيث إنّ الغالب في الدفع إلى الوكيل هو الأول، فتجزئ نية المالك ولو بناء على الإخطار حين الدفع إلى الوكيل. هذا و لكن الكلمات مشوشة في المقام، مع أنّه لا محصل لبعضها.

(٤) أما مع وجود العين أو اشتغال الذمة بها، فتصح النية لتعلقها بما هو

(مسألة ٣): يجوز دفع الزكاة إلى الحاكم الشرعي بعنوان الوكالة عن المالك في الأداء، كما يجوز بعنوان الوكالة في الإيصال، ويجوز بعنوان أنه ولي عام على الفقراء (١) ففي الأول (٢) يتولى الحاكم النية وكالة حين الدفع إلى الفقير والأحوط تولي المالك أيضاً حين الدفع إلى الحاكم، وفي الثاني يكفي نية المالك حين الدفع إليه، وإبقاؤها مستمرة إلى حين الوصول إلى الفقير. وفي الثالث أيضاً ينوي المالك حين الدفع إليه، لأنّ يده حينئذ يد الفقير المولى عليه.

(مسألة ٤): إذا أدى وليّ اليتيم أو المجنون زكاة مالهما يكون هو المتولي للنية (٣).

موجود خارجاً، أو في الذمة، فيصدق إتياء الزكاة وإعطائها مع النية. وأما مع التلف وعدم الضمان فلا موضوع لها كما في المتن وغيره إن لوحظ متعلق النية باعتبار الزمان الفعلي. وأما إن لوحظ باعتبار الآن الذي كان قبل التلف فلا يبعد صحته لبقاء المال على ملك المالك حينئذ، فله أن يجعله زكاة. وهذه كلها من الاعتباريات التي تقوم بصحة الاعتبار وعدم امتناعه.

(١) أما في الأولين، فلما مرّ من عموم النيابة والوكالة في كلّ شيء إلا ما خرج بالدليل. وأما الأخير فلعموم ولايته لمثل المقام كما صرح به في الجواهر، و يقتضيه الإطلاق والاعتبار كما أشرنا إليه سابقاً.

(٢) هذه التفصيلات مبنية على أنّ النية من الإخطار. وأما بناء على كونها من مجرد الدّاعي فلا وجه لها لثبوته في نفس المالك والحاكم الشرعيّ إلى حين تلف المال في يد الفقير ولو بنحو الإجمال والارتكاز، وحيث إنّ المتعين أنّها من مجرد الدّاعي، فلا وجه للتفصيل.

(٣) أما بناء على أنّ التكليف بإخراج زكاة المولى عليه متوجه إلى الولي كما يأتي في المسألة الأولى من الختام فلا ريب في أنّ المدار على نيته. وأما إن كان تكليفه بعنوان النيابة عن المولى عليه فكذا أيضاً لفرض أنّ العمل قائم بالنائب. نعم، يتجه صحة

(مسألة ٥): إذا أدى الحاكم الزكاة عن الممتنع يتولى هو النية عنه. وإذا أخذها من الكافر يتولاها أيضاً، عند أخذ منه، أو عند الدفع إلى الفقير عن نفسه، لا عن الكافر^(١).

(مسألة ٦): لو كان له مال غائب مثلاً، فنوى أنه إن كان باقياً فهذا زكاته، وإن كان تالفاً فهو صدقة مستحبة صح^(٢)، بخلاف ما لو ردد في نيته و لم يعين هذا المقدار أيضاً فنوى أن هذا زكاة واجبة أو صدقة مندوبة، فإنه لا يجزي^(٣).

نية الصبي أيضاً إن لم نقل بسلب اعتبارها، لصاوته، و يأتي في المسألة التالية بعض ما ينفع المقام.

(١) أرسل ذلك إرسال المسلمات، فإن كان المراد أنه لا يتحقق أصل النية من الكافر، فهو باطل. وإن كان المراد عدم حصول التقرب بالنسبة إليه فهو أول الدعوى، لأنّ لقربه تعالى مراتب غير متناهية و ليس منحصر في مرتبة من دخول الجنة أو نحوه حتى يقال: إنّ الكافر لا يدخلها، و يمكن أن يكون تقرب الكافر لتخفيف العذاب في البرزخ، و الحشر، و النار إذ لا يضيع مثقال ذرة من خير عنده تعالى، مع أنه مبني على أن يكون القرب المعتبر في الصدقات قرباً فاعلياً، و يصح أن تكون ذاتها من حيث هي محبوبة لدى الله تعالى و لو لم يقصد الفاعل التقرب بها، لأنّ إعانة أرباب الحوائج و قضاء الحاجات، و إقامة الخيرات مما تكون لها أهمية كبرى لدى الله تعالى، و الحق أنّ هذه الفروع غير منقحة في كلماتهم الشريفة، مع أنها مورد الابتلاء في موارد كثيرة و يأتي في الوقف ما ينفع المقام.

(٢) لعدم اعتبار الجزم بالنية و لا قصد الوجوب و لا الندب، للأصل و الإطلاق، بل المعتبر إنّما هو إتيان ذات العمل مع القرية و قد حصل و ذلك لا ينافي التردد في بعض خصوصيات الفعل.

(٣) لأنّ القصد لا يتعلق بالمرد من حيث هو، والجامع بينهما وإن صح تعلق

(مسألة ٧): لو أخرج عن ماله الغائب زكاة ثمَّ بان كونه تالفاً، فإن كان ما أعطاه باقياً له أن يسترده، وإن كان تالفاً استرد عوضه، إذا كان القابض عالماً بالحال وإلا فلا (١).

القصد به ولكنه غير مقصود بالفرض، مع أنه من الأمور الذهنية ليس لها حقيقة خارجية إلا إذا لوحظ من حيث الطريقة إلى ما هو المكلف به عند الله تعالى فيحصل التعيين الواقعي وقلنا بكفايته.

(١) أما صحة استرداد العين مع البقاء والعوض مع التلف، فلقاعدة السلطنة، واليد، وأما عدم جواز أخذ شيء مع الجهل والتلف، فلقاعدة الغرور.

(ختمام فيه مسائل متفرقة)

الأولى: استحباب استخراج زكاة مال التجارة و نحوه للصبيّ و المجنون تكليف للوليّ^(١) و ليس من باب النيابة عن الصبيّ و المجنون، فالمناط فيه اجتهاد الوليّ أو تقليده^(٢) فلو كان من مذهبه - اجتهاداً أو تقليداً - وجوب

(ختمام فيه مسائل متفرقة)

(١) لأنّه المتفاهم من الأدلة عرفاً، و لخبر الخياط: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: مال اليتيم يكون عندي، فأتجر به فقال عليه السلام: إذا حركته فعليك زكاته، قلت: فإنّي أحركه ثمانية أشهر و أدعه أربعة أشهر قال عليه السلام: عليك زكاته»^(١).

وهو قرينة على المراد من الإطلاق الدال على أنّ في مال اليتيم زكاة، أو قوله عليه السلام: «ليس على مال اليتيم زكاة»^(٢) فيكون التكليف على من له ولاية التصرف في مال اليتيم، و لا ينافي ذلك عود المصلحة إلى اليتيم، لعدم اختصاصها به، بل تعمّ الوليّ أيضاً، كما في تعليمه للآداب و السنن الشرعية، و المكارم الأخلاقية.

(٢) ليس هذا ثمرة بين القولين، لأنّ المدار على تكليف الوليّ سواء كان ذلك من باب النيابة أم الاستقلال كما مرّ في [مسألة ١٦] من صلاة الاستيجار. نعم حيث أنّه عليه السلام اختار في النائب لزوم إتيانه بالعمل على طبق تكليف المنوب عنه و لم يمكنه الالتزام به في المقام، لظاهر ما تقدم من خبر الخياط صرح بذلك.

إخراجها أو استحبابه ليس للصبي - بعد بلوغه - معارضته^(١)، وإن قلد من يقول بعدم الجواز كما أنَّ الحال كذلك في سائر تصرفات الولي في مال الصبي أو نفسه، من تزويج و نحوه فلو باع ماله بالعقد الفارسي، أو عقد له النكاح بالعقد الفارسي أو نحو ذلك من المسائل - الخلافية، وكان مذهبه الجواز، ليس للصبي بعد بلوغه إفساده^(٢) بتقليد من لا يرى الصحة. نعم، لو شك الولي - بحسب الاجتهاد أو التقليد - في وجوب الإخراج أو استحبابه أو عدمهما و أراد الاحتياط بالإخراج ففي جوازه إشكال^(٣)، لأنَّ الاحتياط فيه معارض بالاحتياط في تصرف مال الصبي. نعم، لا يبعد ذلك إذا كان الاحتياط وجوباً و كذا الحال في غير الزكاة - كمسألة وجوب إخراج الخمس من أرباح التجارة للصبي - حيث إنَّه محلٌ للخلاف. و كذا في سائر التصرفات في ماله. و المسألة محل إشكال^(٤) مع أنَّها سيالة.

-
- (١) بناء على مبناه و قد تقدّم في مسائل الاجتهاد و التقليد أنَّ المناطق تكليف من يأتي بالعمل ولياً كان أو نائباً إلا مع وجود دليل على الخلاف فراجع.
- (١) هذا صحيح إذا كان لتكليف الولي موضوعية خاصة بالنسبة إلى المولى عليه. و أما إن كان طريقاً محضاً إلى الواقع كسائر الطرق المعتبرة فينقض بقيام طريق معتبر آخر على الخلاف كما في سائر الموارد، فعلى هذا إذا كان تكليفه بعد البلوغ اجتهاداً أو تقليداً على خلاف تكليف الولي يصح نقضه به فيكون لعمل الوكيل و المأذون بالنسبة إلى الموكل و الإذن بعد العزل و رفع الإذن، بل الظاهر جواز المخالفة قبل البلوغ إذا كان تكليفه اجتهاداً أو تقليداً على خلاف تكليف الولي. و قد مرّ في مسائل الاجتهاد و التقليد بعض ما ينفع المقام.
- (٢) لا يجوز في الاحتياط الاستحبابي. و أما الوجوبي، فلا بد من الرجوع إلى الحاكم الشرعي، فيحكم بالترجيح مع وجوده، أو احتمالاً و إلا فالتخير كما في جميع موارد الدوران بين المحذورين، و كذا في نظائر المقام مما هو كثير.
- (٣) لا إشكال في عدم جواز الاحتياط الاستحبابي، لأنَّه لا وجه للاستحباب

الثانية: إذا علم بتعلق الزكاة بماله، وشك في أنه أخرجها أم لا، وجب عليه الإخراج للاستصحاب، إلا إذا كان الشك بالنسبة إلى السنين الماضية فإن الظاهر جريان قاعدة الشك بعد الوقت، أو بعد تجاوز المحل^(١). هذا ولو شك في أنه أخرج الزكاة عن مال الصبي في مورد يستحب إخراجها - كمال التجارة له - بعد العلم بتعلقها به، فالظاهر جواز العمل بالاستصحاب، لأنه دليل شرعي و المفروض أن المناط فيه شكه و يقينه، لأنه المكلف لا شك الصبي و يقينه و بعبارة أخرى ليس نائباً عنه^(٢).

الثالثة: إذا باع الزرع أو الثمر، وشك في كون البيع بعد زمان تعلق الوجوب حتى يكون الزكاة عليه، أو قبله حتى يكون على المشتري، ليس عليه شيء^(٣) إلا إذا كان زمان التعلق معلوماً و زمان البيع مجهولاً، فإن الأحوط

مع احتمال الحرمة. و أما الوجوبي، فهو من صفريات دوران الأمر بين المحذورين فيرجع في حكمه إلى الحاكم الشرعي كما مرّ.

(١) الظاهر اختصاص قاعدة عدم اعتبار الشك بعد الوقت بالمواقات و ليست الزكاة كذلك، كما أن قاعدة التجاوز تختص بما إذا كان بين المشكوك و غيره ترتب شرعي، و ليس كذلك أيضاً، فلا مجرى لهما في المقام. نعم، لو تلفت العين الزكوي بلا ضمان و شك في أنه أخرجها أم لا، فمقتضى أصالة البراءة عدم اشتغال الذمة بالمثل أو القيمة إن لم يكن خطاب الزكاة ذمياً و إلا فمقتضى القاعدة بقاء اشتغال الذمة.

(٢) بل الحكم كذلك و لو كان نائباً لتعلق الحكم في الأدلة بمن حصل له الشك و هو النائب دون المنوب عنه. و تقدم في [مسألة ١٤] من (فصل صلاة الاستيجار) ما ينفع المقام فراجع.

(٣) لأصالة البراءة بعد عدم أصل موضوعي صحيح يثبت به الوجوب.

حينئذ إخراجاه على إشكال في وجوبه^(١)، وكذا الحال بالنسبة إلى المشتري إذا شك في ذلك، فإن لا يجب عليه شيء^(٢) إلا إذا علم زمان البيع و شك في تقدم التعلق و تأخره، فإن الأحوط حينئذ إخراجاه^(٣)

(١) مقتضى استصحاب بقاء الملك إلى زمان التعلق ثبوت الوجوب، و منشأ الإشكال إن كان معارضة هذا الاستصحاب باستصحاب عدم التعلق إلى زمان البيع، فيرجع بعد المعارضة إلى أصالة البراءة (ففيه): أن الأصل لا يجري في معلوم التاريخ، لأن الاستصحاب إسراء المتيقن بماله من الحكم إلى زمان الشك، و مع العلم بتاريخ الحدوث كيف يسري العدم السابق إلى زمان الشك الحاصل في تقدم تاريخ حدوثه بالنسبة إلى الحادث الآخر فراجع ما فصلناه في كتابنا - تهذيب الأصول -

و إن كان منشأه أن أصالة بقاء الملك لا تثبت كون الزكاة في العين الخارجية (ففيه): أن المطلوب وجوب إيتاء الزكاة و إعطائها و هو مترتب على الأصل المذكور بلا وساطة شيء، فلا يكون الاستصحاب مثبتاً.

(٢) لأصالة البراءة بالنسبة إليه ظاهراً لكن لا يبطل حق الفقراء، للعلم بتعلقه بهذا المال إما عند البائع أو عند المشتري، فلوليّ الزكاة أن يتبع العين و يأخذ الزكاة منها، و ليس للمشتري الرجوع إلى البائع، لعدم طريق معتبر لإثبات أن تعلق الزكاة كان في ملكه و لا بد لهما من التراضي.

(٣) لأصالة عدم التعلق إلى زمان البيع، فيكون التعلق في ملكه و يجب عليه إيتاء الزكاة حينئذ.

(و فيه): أنه مثبت، لأن عدم التعلق إلى زمان البيع ليس موضوع الحكم في الأدلة، و إنما الموضوع كون التعلق بعد البيع، فيكون الأصل المذكور مثبتاً حينئذ و لكن حيث يعلم بتعلق الزكاة بالعين في الجملة يكون لوليّ الزكاة أن يتبع العين و يأخذها منه، و ليس للمشتري الرجوع إلى البائع، لما مرّ و الأحوط لهما التصالح و التراضي.

على إشكال في وجوبه^(١).

الرابعة: إذا مات المالك بعد تعلق الزكاة وجب الإخراج من تركته وإن مات قبله وجب على من بلغ سهمه النصاب من الورثة. وإذا لم يعلم أن الموت كان قبل التعلق أو بعده لم يجب الإخراج من تركته، ولا على الورثة إذا لم يبلغ نصيب واحد منهم النصاب^(٢) إلا مع العلم بزمان التعلق والشك في زمان الموت، فإنّ الأحوط حينئذ الإخراج^(٣) على الإشكال المتقدم^(٤) وأما إذا بلغ نصيب كل منهم النصاب - أو نصيب بعضهم - فيجب على من بلغ نصيبه منهم، للعلم الإجمالي^(٥) بالتعلق به، إما بتكليف الميت في حياته، أو بتكليفه هو بعد موت مورثه. بشرط أن يكون بالغاً عاقلاً، وإلا فلا يجب عليه، لعدم العلم الإجمالي بالتعلق حينئذ.

(١) منشأ الاحتياط أصالة عدم الزكاة إلا بعد البيع، فيجب على المشتري ومنشأ الإشكال أنّ هذا الأصل مثبت فلا اعتبار به، ولكن لا يبطل حق الفقراء كما تقدم آنفاً.

(٢) أما وجوب الإخراج في الصورة الأولى، فلعمومات الأدلة، وإطلاقاتها وكذا في الصورة الثانية مع بلوغ حصة كل واحد من الورثة، فيجب على كل واحد منهم، لوجود المقتضي وفقد المانع وإن بلغ سهم بعضهم النصاب، فيجب عليه فقط، لتحقيق المقتضي بالنسبة إليه دون غيره. وأما عدم وجوبه في الصورة الثالثة فلعدم إحراز كون التعلق في زمان حياة الميت وعدم تحقق النصاب بالنسبة إلى الورثة فلا موضوع للوجوب أصلاً.

(٣) لأصالة بقاء الحياة، وأصالة عدم خروج المال عن ملكه إلى زمان التعلق.

(٤) وقد تقدم عدم وروده. ويمكن أن يكون المقام من الموضوعات المركبة من الأصل والوجدان، فإنّ زمان التعلق معلوم وجدانا. والحياة، وبقاء الملكية تحرزان بالأصل.

(٥) بل للعلم التفصيلي الفعلي. نعم، منشأ حصوله العلم الإجمالي.

الخامسة: إذا علم أنّ مورثه كان مكلفاً بإخراج الزكاة و شك في أنّه أداها أم لا، ففي وجوب إخراجها من تركته - لاستصحاب بقاء تكليفه - أو عدم وجوبه - للشك في ثبوت التكليف بالنسبة إلى الوارث، واستصحاب بقاء تكليف الميت أو عدم وجوبه لا ينفع في تكليف الوارث - وجهان، أو جههما الثاني، لأنّ تكليف الوارث بالإخراج فرع تكليف الميت^(١) حتى يتعلق الحق بتركته، و ثبوته فرع شك الميت و إجراءات الاستصحاب لا شك الوارث. و حال

(١) نعم، تكليف الوارث فرع تكليف الميت، لكن الشك و اليقين و سائر العناوين المأخوذة في الأدلة إنّما هي بالنسبة إلى الوارث لتوجه الخطاب إليه لا الميت لانقطاع الخطاب عنه بالموت، فلا يلحظ اليقين و الشك بالنسبة إليه، و لا ملازمة بين ترتب تكليف آخر، و لحاظ اليقين و الشك بالنسبة إلى الآخر أيضاً. و قد التزم الماتن رحمه الله بما قلناه في (مسألة ١٠٥) من كتاب الحج، (و مسألة ١) من (فصل الوصية بالحج).

و على هذا فإن علم الوارث بتعلق الزكاة بالميت ثمّ شك في أنّه فرغ ذمته و مات أم لا، فمقتضى الاستصحاب وجوب الأداء على الوارث. هذا إذا كانت العين باقية أو تلفت على وجه الضمان و لو كان التلف لا على وجه الضمان، فلا وجه للاستصحاب لعدم اليقين السابق فالأقسام ثلاثة: فإنّه تارة تكون العين موجودة، و أخرى: تكون تالفة على وجه الضمان، و ثالثة: لا على وجه الضمان.

وفي الأولين يجري الاستصحاب بخلاف الأخير، بل مقتضى أصالة عدم اشتغال الذمة بالمثل أو القيمة عدم الوجوب.

وأما الإتلاف فإن كان من الأجنبي فالظاهر أنّ حكمه حكم التلف، و إن كان من المالك فتجري فيه أصالة الصحة فلا يجب شيء على الوارث، و إن لم يكن كذلك فيمكن إدخاله في الموضوعات المركبة من الوجدان و الأصل، فإنّ الإتلاف معلوم وجداناً و تجري أصالة عدم الإخراج، فتجب على الوارث.

الميت غير معلوم أنه متيقن بأحد الطرفين أو شاك. و فرق بين ما نحن فيه و ما إذا علم نجاسة يد شخص أو ثوبه سابقا - و هو نائم - و نشك في أنه طهرها أم لا، حيث إن مقتضى الاستصحاب بقاء النجاسة - مع أن حال النائم غير معلوم أنه شاك أو متيقن - إذ في هذا المثال لا حاجة إلى إثبات التكليف بالاجتناب بالنسبة إلى ذلك الشخص النائم، بل يقال: إنَّ يده كانت نجسة و الأصل بقاء نجاستها، فيجب الاجتناب عنها بخلاف المقام، حيث إنَّ وجوب الإخراج من التركة فرع ثبوت تكليف الميت و اشتغال ذمته بالنسبة إليه من حيث هو.

نعم، لو كان المال الذي تعلق به الزكاة موجودا أمكن أن يقال: الأصل بقاء الزكاة فيه^(١)، ففرق بين صورة الشك في تعلق الزكاة بذمته و عدمه و الشك في أن هذا المال الذي كان فيه الزكاة أخرجت زكاته أم لا، هذا كله إذا كان الشك في مورد لو كان حيًا و كان شاكًا و جب عليه الإخراج، و أما إذا كان الشك بالنسبة إلى الاشتغال بزكاة السنة السابقة أو نحوها - مما يجري فيه قاعدة التجاوز و الماضي، و حمل فعله على الصحة^(٢) - فلا إشكال، و كذا الحال إذا علم اشتغاله بدين أو كفارة أو نذر أو خمس أو نحو ذلك^(٣).

السادسة: إذا علم اشتغال ذمته إما بالخمس أو الزكاة و جب عليه

(١) بل هو المتعين لما قلناه.

(٢) تقدم عدم جريان قاعدة التجاوز و الماضي، نعم، تجري قاعدة الصحة إن صدر منه فعل من إتلاف أو نحوه، فيحمل فعله على الصحة، و كذا لو لم يحصل منه فعل و قلنا باعتبار ظهور حال المسلم في الشك في إتيان ما و جب عليه.

(٣) فمع اليقين باشتغال ذمة الميت بها و الشك في التفريغ و جب الأداء على الورثة، إلا إذا وجدت قرينة معتبرة دالة على أن الميت فرغ ذمته فلا شيء عليهم حينئذ.

إخراجهما^(١) إلا إذا كان هاشمياً، فإنه يجوز أن يعطي الله أشمي بقصد ما في الذمة^(٢). وإن اختلف مقدارهما قلة وكثرة أخذ بالأقل^(٣)، والأحوط الأكثر^(٤).

السابعة: إذا علم إجمالاً أن حنظته بلغت النصاب أو شعيرة و لم يتمكن من التعيين، فالظاهر وجوب الاحتياط بإخراجهما^(٥) إلا إذا أخرج بالقيمة فإنه يكفيهِ إخراج قيمة أقلهما قيمة، على إشكال. لأن الواجب أولاً هو العين

(١) لتنجز العلم الإجمالي المردد بين المتباينين، ولكن ادعى الماتن عليه السلام الإجماع على عدم وجوب الاحتياط في الماليات المرددة بين المتباينين مؤيداً ذلك بقاعدة نفي الضرر مع إمكان دفع مقدار أحدهما إلى الحاكم الشرعي، أو وكيل الطائفتين. وعلى كل تقدير لو أخرجها المالك ليس لكل واحد ممن أخذ منه التصرف فيه إلا برضاه، لعدم علمه بأنه حقه.

(٢) لما تقدم من حلية زكاة الهاشمي لمثله، فتبرأ ذمة المعطي و يصح للأخذ أخذه على كل تقدير، لأنه حقه قطعاً كما أنه تبرأ ذمته إن أعطاه للحاكم الشرعي، أو وكيل الطائفتين، ثم هو يرى رأيه من القرعة أو التخيير.

(٣) لأصالة البراءة عن وجوب الأكثر و الشبهة من حيث أصل المالية و اشتغال الذمة بين الأقل و الأكثر و إن كانت من حيث خصوص الزكائية و الخمسية من المتباينين و لكن لا أثر للمتباينين بعد صحة قصد ما في الذمة و حصول الفراغ بذلك. هذا مع أن الماتن ادعى الإجماع على عدم وجوب الاحتياط في الماليات المرددة بين المتباينين فراجع حاشيته على المكاسب.

(٤) خروجاً عن خلاف من أوجب الأكثر في الشبهات المرددة بينه و بين الأقل و إن كان لا دليل له كما ثبت في محله.

(٥) لو لا دعوى الإجماع من الماتن على عدم وجوب الاحتياط في المتباينين من الماليات مع معارضة الاحتياط بقاعدة الضرر، مضافاً إلى إمكان مراجعة الحاكم الشرعي و مراعاة الطرفين كما مرّ.

ومردد بينهما إذا كانا موجودين^(١)، بل في صورة التلف أيضاً، لأنّهما مثليان^(٢) وإذا علم أنّ عليه إما زكاة خمس من الإبل أو زكاة أربعين شاة، يكفيهِ إخراج شاة وإذا علم أنّ عليه إما زكاة ثلاثين بقرة أو أربعين شاة، وجب الاحتياط^(٣) إلا مع التلف، فإنّه يكفيهِ قيمة شاة وكذا الكلام في نظائر المذكورات.

الثامنة: إذا كان عليه الزكاة فمات قبل أدائها، هل يجوز إعطاؤها من تركته لواجب النفقة عليه حال حياته أم لا؟ إشكال^(٤).

(١) مع صحة الإخراج من القيمة حتى مع وجود العين لا وجه للإشكال، كما مرّ سابقاً من التعلق بأصل المالية وهي مرددة بين الأقلّ والأكثر هذا مضافاً إلى ما مرّ من عدم وجوب الاحتياط في المتباينين من المالية.

(٢) لا أثر لكونهما مثليين بعد جواز دفع القيمة من غير الجنسيتين حتى مع وجود العين فكيف بالتلف، ومقتضى تسامح الشارع مع المالك، وإطلاق ولايته عدم لزوم مراعاة المثلية، مع أنّه مبنيّ على تنجز العلم الإجمالي في المتباينين من المالية و مرّ ما فيه، ومبنيّ أيضاً على شمول أدلة التعلق لصورة التردد أيضاً وهو مشكل، لإمكان دعوى انصرافها إلى صورة معلومية العين تفصيلاً، فينتقل الحق إلى الذمة مع الإجمال.

(٣) يجزي إخراج الأكثر قيمة مع بقاء العين، أو مع التلف، وكذا في نظائر المقام من المتباينين في المالية وجواز تفرغ الذمة بالقيمة.

(٤) منشأ استصحاب المنع الثابت في حال الحياة. (وفيه): أنّه لا وجه له مع إطلاق الأدلة وعمومها بعد صدق الفقير والمسكين عليه وعدم صدق التعليل الوارد في النصوص من أنّهم: «لازمون له»^(١) بعد موته، فيكون كالزوجة الفقيرة بعد طلاقها، فيجوز للزوج إعطاء زكاته إليها بلا إشكال.

التاسعة: إذا باع النصاب بعد وجوب الزكاة، و شرط على المشتري زكاته لا يبعد الجواز^(١). إلا إذا قصد كون الزكاة عليه، لا أن يكون نائباً عنه، فإنه مشكل^(٢).

العاشرة: إذا طلب من غيره أن يؤدي زكاته تبرعا من ماله جاز و أجزأ عنه، و لا يجوز للمتبرع الرجوع عليه^(٣). و أما إن طلب و لم يذكر التبرع

(١) الظاهر هو الجواز بلا إشكال لتعلق الزكاة بالعين التي انتقلت إلى المشتري، و مع هذا الشرط ليس له الرجوع إلى البائع بعد دفع الزكاة و لو لم يدفعها يكون للبائع الخيار، و لا فرق فيه بين شرط الفعل أو النتيجة بناء على صحته.

(٢) الظاهر الصحة في هذه الصورة أيضاً، لما مرّ من تعلقها بالعين، فيصح إخراجها من العين مباشرة أو تسبيبا و الشرط نحو تسبب من المالك لذلك. نعم ليس للمشتري الرجوع إلى البائع لإقدامه على هذا الشرط باختياره، و لعل وجه الإشكال أن شرط إعطاء المشتري الزكاة بلا نيابة عن المالك تشريع، فيكون أصل الشرط باطلا.

(و فيه): أنه صحيح لو لم يكن ذلك مضافا إلى المالك الذي هو وليّ على الإخراج بأيّ نحو شاء و المفروض تحقق الإضافة إليه بالشرط، فكيف يكون ذلك تشريعا، فإنّ مفاد الشرط إعطاء زكاة المالك. نعم، لو كان مفاده نقل أصل خطاب الزكاة و تشريعها إلى المشتري بلا إضافتهما إلى المالك يكون ذلك باطلا و لكنه مع ذلك يصح لوليّ الزكاة الرجوع إلى المشتري و أخذ الزكاة منه سواء صح الشرط أم فسد و مع إقدام المشتري على الإعطاء بلا عوض ليس له الرجوع إلى البائع إلا إذا كان إقدامه مقيدا بصحة الشرط شرعا، فيجوز الرجوع مع تبين الخلاف.

(٣) أما الجواز، فلأصالة البراءة. و أما الإجزاء فلاطلاقات الأدلة، و أما عدم جواز الرجوع للمتبرع، فلأنه أقدم على التبرع مجانا و بلا عوض فلا موضوع للرجوع حينئذ.

فأدأها عنه من ماله، فالظاهر جواز رجوعه عليه بعوضه، لقاعدة احترام المال^(١) إلا إذا علم كونه متبرعا.

الحادية عشرة: إذا وكلّ غيره في أداء زكاته أو في الإيصال إلى الفقير، هل تبرأ ذمته بمجرد ذلك، أو يجب العلم بأنّه أدأها، أو يكفي إخبار الوكيل بالأداء؟ لا يبعد جواز الاكتفاء - إذا كان الوكيل عدلا - بمجرد الدفع إليه^(٢).

(١) ويشهد له ظاهر الطلب أيضاً، فإنّه تسبب لاستيفاء مال الغير، لغرض صحيح و ذلك موجب للضمان مطلقا، فكما أنّ أصالة احترام المال من الأصول النظامية العقلانية المقررة في الشرائع الإلهية كذلك استيفاء مال الغير وعمله - مباشرة أو تسببياً مع قوة السبب على المباشر - موجب للضمان عند العقلاء و قرره الشارع بل هو فروع أصالة احترام المال و العمل التي هي من أهم الأصول النظامية.

(٢) مقتضى قاعدة الاشتغال، و ظاهر جملة من الأخبار عدم الإجزاء إلا مع الاطمئنان بالوصول إلى الفقير، ففي صحيح ابن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام: فيمن يلي صدقة العشر فقال عليه السلام: إن كان ثقة فمره أن يضعها في موضعها، وإن لم يكن ثقة فخذها أنت وضعها في موضعها^(١).

و في خبر شهاب: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنني إذا وجبت زكاتي أخرجتها، فأدفعها إلى من أثق به يقسمها قال عليه السلام: نعم، لا بأس بذلك. أما إنّه أحد المعطين»^(٢).

والمستفاد منهما أنّ المناط كله حصول الوثوق للأداء، و الظاهر أنّ نظر الماتن عليه السلام إلى ذلك أيضاً و لا أثر للدفع، و لا الإخبار، للأصل إلا إذا كان المخبر عدلا و قلنا بحجية خبر العدل الواحد و هو خلاف المشهور. و يمكن القول بأنّ الدفع إلى الوكيل عزل فيتربّط عليه أحكامه و المسألة - مورد الابتلاء - جارية في موارد شتى

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٤.

الثانية عشرة: إذا شك في اشتغال ذمته بالزكاة، فأعطى شيئاً للفقير و نوى أنه إن كان عليه الزكاة كان زكاة، وإلا فإن كان عليه مظالم كان منها وإلا فإن كان على أبيه زكاة كان زكاة له، وإلا فمظالم له إن لم يكن على أبيه شيء فليجده إن كان عليه وهكذا فالظاهر الصحة^(١).

الثالثة عشرة: لا يجب الترتيب في أداء الزكاة بتقديم ما وجب عليه أولاً، فلو كان عليه زكاة السنة السابقة وزكاة الحاضرة، جاز تقديم الحاضرة بالنية ولو أعطى من غير نية التعيين، فالظاهر التوزيع^(٢).

الرابعة عشرة: في المزارعة الفاسدة الزكاة مع بلوغ النصاب على صاحب البذر^(٣) وفي الصحيحة منها عليهما^(٤) إذا بلغ نصيب كل منهما. وإن بلغ

كجملة العبادات الاستيعارية، والحقوق التي تعطى لو كلاء المرجع الديني و النفقات التي يؤتى بها لتصرف في واجب النفقة إلى غير ذلك من الموارد.

(١) لأنّ التردد في المنويّ دون أصل النية، فمقتضى الأصل و الإطلاق

الصحة، لوجود المقتضي لها و فقد المانع عنها.

(٢) أما عدم وجوب الترتيب في الأداء، فللأصل، و الإطلاق. و أما التوزيع

فإن كان من الأمور الانطباقية القهرية فلا بأس به، ولكن الظاهر أنّه ليس كذلك بل هو قصديّ فلا موضوع له إلا مع قصده و المفروض عدم القصد إليه. و حينئذ فإن كان ما عليه متحداً يسقط بمقدار ما أداه و يبقى الباقي، و إن كان مختلفاً يقع عن جنس ما عليه و هذه المسألة سيالة في جميع موارد اشتغال الذمة بالمتعدد. و يأتي نظيرها في كتاب الضمان أيضاً.

(٣) لأنّ النماء تابع للأصل، فمن يكون له الأصل تكون الزكاة عليه، و

ليس للعامل إلا أجره مثل عمله إن لم يقصد المجانيّة و إلا ذهب عمله هدرًا.

(٤) لوجود المقتضي - من كون الزرع ملكاً لهما، و بلوغ النصاب في حصة

كل منهما - و فقد المانع بالفرض، فيشملهما الإطلاقات و العمومات، فيجب على كل واحد منهما الزكاة.

نصيب أحدهما دون الآخر فعليه فقط، وإن لم يبلغ نصيب واحد منهما فلا يجب على واحد منهما وإن بلغ المجموع النصاب^(١).

الخامسة عشرة: يجوز للحاكم الشرعي أن يقتض على الزكاة^(٢) و يصرفه في بعض مصارفها، كما إذا كان هناك مفسدة لا يمكن دفعها إلا بصرف مال، و لم يكن عنده ما يصرفه فيه، أو كان فقير مضطر لا يمكن إعانتة و رفع اضطرابه إلا بذلك، أو ابن السبيل كذلك، أو تعمیر قنطرة أو مسجد أو نحو ذلك و كان لا يمكن تأخيرها، فحينئذ يستدين على الزكاة و يصرف و بعد حصولها يؤدي الدين منها.

(١) للأصل بعد ظهور أدلة اشتراط النصاب في كونه في ملك مالك واحد و يأتي - إن شاء الله تعالى - في [مسألة ٢١] من كتاب المزارعة ما يناسب المقام.

(٢) أرسل ذلك إرسال المسلمات في قسم سهم الغارمين، و في مسألة تعجيل الزكاة، و الوجه فيه صحة اعتبار الذمة لنفس أموال الزكاة عند العقلاء، فإنها تعتبر في كل ما يصح أن يقوم به الاعتبار، و لا ريب في صحة قيام هذا الاعتبار بالمال، بل هو أصل اعتبار الذمة للشخص لأن اعتبارها إنما هو لأجل المال، فلو قطع الناس بأنه لا مال له لا يعتبرون له ذمة، بل يعتبرون مقدار اعتبار الذمة على كمية المال و قدرته عليه فعلاً أو تحصيلًا، فمن كان ماله منحصراً في ألف دينار - مثلاً - لا يعتبرون له ذمة عشرة آلاف دينار إلا مع العلم بأنه يقدر عليها بأي وجه أمكنه من قرض أو نحوه. فالمال هو أصل الاعتبار و أساسه.

كما يصح اعتبار الذمة بالنسبة إلى ولي الزكاة أيضاً كالحاكم الشرعي، فإن له ذمة شخصية و ذمة نوعية، و الثانية عبارة عن جهة استيلائه على الحقوق الشرعية و صرفها في مصارفها كرجال الدولة المستولين على أموالها أخذًا و صرفًا في مصالحها و لا يستنكر أحد قرضهم على مال الدولة أو على ذمتهم و هو واقع شائع.

و ما يقال: من أن الزكاة ملك الفقراء، أو حق لهم، فلا وجه لاعتبار الذمة لها، مع أن القرض عليها يوجب كون المقروض ملكاً لها و لا وجه لذلك أيضاً.

وإذا أعطى فقيراً من هذا الوجه، و صار عند حصول الزكاة غنياً لا يسترجع منه، إذ المفروض أنّه أعطاه بعنوان الزكاة و ليس هذا من باب إقراض الفقير و الاحتساب عليه بعد ذلك، إذ في تلك الصورة تشتغل ذمة الفقير بخلاف المقام، فإنّ الدّين على الزكاة و لا يضرّ عدم كون الزكاة ذات ذمة تشتغل، لأنّ هذه الأمور اعتبارية و العقلاء يصحّون هذا الاعتبار و نظيره استدانة متولّي الوقف لتعميره ثمّ الأداء بعد ذلك من نمائه^(١) مع أنّه في الحقيقة راجع إلى اشتغال ذمة أرباب الزكاة^(٢) من الفقراء، و الغارمين، و أبناء السبيل - من حيث هم مصارفها لا من حيث هم هم. و ذلك مثل ملكيتهم للزكاة

(مدفوع): بأنّ اعتبار الذمة خفيف المؤنة، فكل ما لا يستنكر عند المتعارف يصح اعتبارها فيه و لا ريب في عدم الاستنكار، بل الوقوع خارجاً، كما في قروض الدول، و أما كون المقروض ملكاً للزكاة فلا بأس به، إذ المراد بالملكية هنا جهة الاختصاص، فإن قصد المقرض اختصاص المقروض بالزكائية يكون زكاة، و إن قصد اختصاصه بصرفه في مصالح الزكاة يكون كذلك، و في مراجعة القروض الدولية الشائعة غنى و كفاية عن التعرض لسائر الخصوصيات، و من يتولّى الأمور النوعية يجد صحة هذه الفروع بالوجدان من غير أن يحتاج إلى إقامة البرهان، و كانت عادة بعض أعظم مشايخنا الاستقراض على الحقوق و يصرفه في قضاء حوائج الناس ثمّ الأداء منها و كان يصرّح: «بأنّ لي ذمة شخصية لا يعتبرها أحد، و ذمة من حيث الأموال الواصلة إلّى يعتبرها كل أحد».

(١) هذا من قبيل القرض لمصالح الزكاة. نعم، لو كان نماء الوقف وقفاً لأشخاص خاصة و كانت هناك مصلحة ملزمة في تقديم الصرف عليهم قبل حصول النماء، و اقترض المتولّي للصرف عليهم يكون ذلك نظير المقام.

(٢) خلاصة الكلام: أنّ اعتبار الذمة تارة: بالنسبة إلى نفس الزكاة من حيث هي. و أخرى: بالنسبة إلى مصارفها من الفقراء و غيرهم. و ثالثة: بالنسبة إلى وليّ أمرها من الحاكم الشرعيّ من حيث ولايته على جباية الزكاة و رابعة: بالنسبة إليه

فإنَّها ملك لنوع المستحقين فالدين أيضاً على نوعهم من حيث إنَّهم من مصارفه لا من حيث أنفسهم. ويجوز أن يستدين على نفسه من حيث ولايته على الزكاة وعلى المستحقين، بقصد الأداء من مالهم ولكن في الحقيقة هذا أيضاً يرجع إلى الوجه الأول و هل يجوز لآحاد المالكين اقتراض الزكاة قبل أو ان وجوبها، أو

أيضاً من حيث ولايته على صرفها. و خامسة: بالنسبة إلى ولاية المالك في الجملة.

و في الكل يصح اعتبار الذمة بحسب العرف، و لا مانع منه شرعاً أو عقلاً و كذا الكلام في سائر الحقوق من الخمس و المظالم و نحوهما. و كما أنَّ الذمة الحقيقية معتبرة تكون الذمة الاعتبارية أيضاً معتبرة، و عموماً أدلة القرض و الاقتراض شاملة لذلك كله.

إن قلت: كل ذلك مبنيّ على ثبوت الولاية للحاكم الشرعيّ على مثل ذلك و هو محل البحث.

قلت: إطلاق أدلة حكومته - خصوصاً رواية النصب^(١) التي وردت عن صاحب الأمر (روحي له الفداء) يصيِّره من أولي الأمر الذي أوجب الله علينا طاعته. نعم، من المعلوم اختصاصه في كل ماله في الشرع مدخلية حكماً و موضوعاً.

و دعوى: اختصاص ولايته بالأحكام الشرعية يدفعها معلومية تولية كثير من الأمور التي لا ترجع إلى الأحكام - كحفظ مال الأيتام، و المجانين و غير ذلك مما هو محرّر في محله - و يمكن تحصيل الإجماع عليه فإنَّهم لا يزالون يذكرون ولايته في مقامات عديدة لا دليل عليها سوى الإطلاق الذي ذكرناه.

ثمَّ إنَّه لا وجه لفرض تعدد الذمم، إذ المال واحد و الإضافات متعدّدة، فذمة الفقراء منطوية في ذمة الحاكم الشرعي، لفرض ولايته عليهم نحو انطواء الحصص في الكلّيّ فهي بالتالي ترجع إلى ذمته و هو المسؤول فلا معنى لقوله ﷺ: «راجع الى اشتغال ذمة أرباب الزكاة» بل الأمر بالعكس من حيث ولاية الحاكم، فتكون له

الاستدانة لها على حذو ما ذكرنا في الحاكم؟ وجهان^(١) و يجري جميع ما ذكرنا في الخمس و المظالم و نحوهما.

السادسة عشرة: لا يجوز للفقير و لا للحاكم الشرعيّ أخذ الزكاة من المالك ثمّ الرد عليه، المسمّى بالفارسية (دستگردان) أو المصالحة معه بشيء يسير، أو قبول شيء منه بأزيد من قيمته أو نحو ذلك^(٢)، فإنّ كل هذه حيل في تفويت حق الفقراء^(٣)، و كذا بالنسبة إلى الخمس و المظالم و نحوهما. نعم

ذمة شخصية تتعلق بنفسه فقط، و ذمة نوعية تتعلق بها مصالح الأمة، و وثيقة هذه الذمة إنّما هي بيت المال التي تصرف في مصالح الأمة و تفرغ منها الذمة النوعية. (١) الشك في ثبوت ولايته عليه يكفي في عدم الولاية عليه. نعم، يجوز ذلك بإذن الحاكم الشرعي.

(٢) كل ذلك لقاعدة الاشتغال بعد عدم دليل على صحة شيء مما ذكر في المقام، و في الخمس، و المظالم من الأموال النوعية.

(٣) قد تعرّض صاحب الجواهر لإجمال هذه الحيلة في كتاب الطلاق عند قول المحقق^(٤): «المقصد الرابع في جواز استعمال الحيل فراجع». ثمّ إنّ إعطاء الزكاة و أخذها يتصوّر على أقسام:

الأول: أن لا يكون الإعطاء و الأخذ مقيدا بشيء أبداً، بل كان المالك قاصداً لمجرد الإعطاء قربة إلى الله فقط، و الآخذ قاصداً للأخذ فقط، و لا ريب في جوازه سواء أمسكه الآخذ بعد الأخذ و لم يرده إلى المالك، أم رده إليه بطيب نفسه بعنوان الهدية مثلاً، و لكن لا بد و أن تكون بحيث تليق بشأن الآخذ، فلو كان كثيراً لا يجوز، و إن أخذه المالك لا تيرأ ذمته إن علم بالحال.

الثاني: أن يكون الإعطاء قربة إلى الله تعالى مقروناً ببعض الدواعي الصحيحة غير المنافية القربة و لا إشكال في الجواز أيضاً، و حكم أخذ الفقير و رده عين ما تقدم في القسم الأول.

الثالث: أن يكون الدفع قربة له تعالى بشرط أن يهدي الآخذ له شيئاً من ماله

لو كان شخص عليه من الزكاة أو المظالم أو نحوهما مبلغ كثير، و صار فقيراً لا يمكنه أدائها و أراد أن يتوب إلى الله تعالى، لا بأس بتفريغ ذمته بأحد الوجوه المذكورة^(١) ومع ذلك - إذا كان مرجو التمكن بعد ذلك - الأولى أن يشترط

بطيب نفسه و رضاه، و لا إشكال في صحة الإعطاء و الأخذ، و الظاهر لغوية الشرط لأصالة عدم ولاية المالك على مثل هذا، فإن شاء الآخذ وفي بالشرط، و إن شاء تركه، و إن كان الأولى الوفاء بالشرط.

الرابع: أن يكون الدفع قرينة إلى الله و مع داعي أن يرد الآخذ تمامه أو بعضه عليه بحيث لا يضّر الداعي بقصد القرينة، و الظاهر الصحة أيضاً إن لم يكن شرط منهما، أو تبان عليه، للعمومات و الإطلاقات، و يصح للآخذ أن يرد إليه و أن لا يفعل ذلك.

الخامس: أن يكون الإعطاء بشرط أن يرد الآخذ تمامه، أو بعضه أو يكون ذلك مع تبان منهما عليه و لو لم يشترط، لا أثر لمثل هذا الشرط و التباني، كما تقدم في القسم الثالث.

ثم إن الرد إن كان من الحاكم الشرعي، فلا يجوز ذلك إلا لما يراه من المصلحة، و إن كان من الفقير و كان بطيب نفسه فلا بد و أن يكون بقدر ما يليق به من عطاياه و هداياه، و أما المصلحة بشيء يسير، أو قبول شيء بأزيد ممن قيمته، فلا يجوز ذلك في نفسه إلا من الحاكم مع وجود المصلحة في البين، و لا ولاية للفقير على ذلك.

(١) قد مرّ عدم تماميتها. نعم، لو وقعت من الحاكم الشرعي و كانت صحيحة بنظره فلا بأس به، و لا ريب في صحة أخذ تمامها منه ثم إقراره ثانياً بشرط أن يدفع متدرجاً عند التمكن، و ربما تصح كيفية أخرى تابعة لمقتضيات الحال يراها الحاكم الشرعي العالم بها.

فروع - (الأول): لو دار الأمر بين ذهاب تمام حق الفقراء أو بعضه يقدم الأخير مع إرشاد المالك إلى أنه لا تبرأ ذمته إلا بقدر ما أعطاه سواء كان الإرشاد حين الأخذ أم بعده و لو بمدة.

عليه أداؤها بتمامها عنده.

السابعة عشر: اشتراط التمكن من التصرف فيما يعتبر فيه الحول - كالأنعام و النقدين - معلوم و أما فيما لا يعتبر فيه - كالثغلات - ففيه خلاف و إشكال^(١).

(الثاني): لو شرط المالك شرطا على الآخذ حين الإعطاء، فالظاهر عدم لزوم الوفاء، لعدم ثبوت ولايته على الشرط، و مقتضى الأصل عدمها و يأتي في أمسأله ١٣٨ من كتاب الحج ما ينفع المقام فراجع.

(الثالث): لا يجوز للفقير أن يأخذ من الصدقات و يصرفها في الخيرات و يفقر نفسه ثم يأخذ من الصدقات. نعم، يصح خيراته منها بقدر يناسب شأنه، و في غيره يراجع الحاكم الشرعي.

(الرابع): يجوز للفقير أن يأخذ الزكاة من المالك، أو الحاكم الشرعي ثم يهدي له منها بقدر ما يناسب شأن الفقير من عطيته أو سوقات هدية المسافرين أو نحوهما.

(الخامس): لو كان شخص في محل معروفا بالفقر و الصلاح بحيث يعطي من الصدقات كل ما شاء و أراد، و كان شخص آخر فقيرا عفيفا لا يعرفه أحد يجوز للأول أن يأخذ الصدقات و يعطيها للآخر إن لم تكن خصوصية للأول في البين و كان إعطاء المالك له لمحض تفريغ ذمته مطلقا.

(السادس): لو كان شخص مديونا من الزكاة أو غيرها من الحقوق و لا يقدر على الأداء يجوز للحاكم الشرعي تفريغ ذمته من سهم الغارمين.

(السابع): من كان عليه من الحقوق ما لا يقدر على الأداء و كان كسوبا و لم يكن له رأس مال يكتسب به يصح للحاكم الشرعي أن يعطي له رأس المال من سهم سبيل الله و يشترط عليه أداء الحقوق تدريجا ثم يسترجع منه رأس المال مع الإمكان.

(١) مقتضى إطلاق معاهد الإجماعات، و إطلاق مثل قول أبي عبد الله عليه السلام

في الصحيح: «لا صدقة على الدين، و لا على المال الغائب عنك حتى يقع

الثامنة عشر: إذا كان له مال مدفون في مكان، و نسي موضعه بحيث لا يمكنه العثور عليه، لا يجب فيه الزكاة إلا بعد العثور، و مضى الحول من حينه. و أما إذا كان في صندوقه مثلاً لكنه غافل عنه بالمرّة، فلا يتمكن من التصرف فيه من جهة غفلته، و إلا فلو التفت إليه أمكنه التصرف فيه يجب فيه الزكاة إذا حال عليه الحول و يجب التكرار إذا حال عليه أحوال، فليس هذا من عدم التمكن^(١)، الذي هو قاذح في وجوب الزكاة.

التاسعة عشر: إذا نذر أن لا يتصرّف في ماله الحاضر شهراً أو شهرين،

في يدك^(١) هو الاعتبار فيه أيضاً، و هو مقتضى إطلاق ما تقدم منه ﷺ في الشرط الخامس من الشرائط العامة لوجوب الزكاة، و يشهد له سهولة الشريعة، و كثرة امتنان الشارع على المالك، و لا وجه للتمسك بإطلاق أدلة الزكاة في الغلات بعد إطلاق معاهد الإجماعات، و تعليقات النصوص على اعتبار التمكن من التصرف للزوم تقييد إطلاق أدلة وجوب الزكاة بهذه الأدلة. نعم، ذكر ذلك في نصوص ما يعتبر فيه الحول^(٢) و الظاهر كونه من باب المثال لا التقييد.

ثم إنّ ﷺ استشكل في المقام، و في آخر مسائل الختام جعل عدم الاعتبار هو الأظهر، و جعله في آخر المسابقة الأقوى و لكن الأحوط عدم الاعتبار خروجا عن خلاف من خالف. كما أنّ الأحوط الاسترضاء المطلق من المالك.

(١) أما عدم الوجوب في الأول، فلصدق عدم التمكن من التصرف عرفاً. و أما الوجوب في الأخير فلصدق التمكن من التصرف عند المتعارف إذ المراد بعدم التمكن من التصرف ما إذا كان المنع من الجهات الخارجة عما يتعلق بنفس المالك. لا ما إذا كان من طرف المالك، و إلا لما وجب على النائم و المغمى عليه، و المحجور لسفه، أو فلس، و المحبوس و نحوهم.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٦.

(٢) تقدم في صفحة: ٣٣.

أو أكرهه مكره على عدم التصرف، أو كان مشروطاً عليه في ضمن عقد لازم، ففي منعه من وجوب الزكاة، وكونه من عدم التمكن من التصرف الذي هو موضوع الحكم إشكال^(١) لأنّ القدر المتيقن ما إذا لم يكن المال حاضراً عنده أو كان بحكم الغائب عرفاً.

العشرون: يجوز أن يشتري من زكاته من سهم سبيل الله كتاباً، أو قرآنًا، أو دعاءً و يوقفه، و يجعل التولية بيده أو يد أولاده، و لو أوقفه على أولاده و غيرهم - ممن يجب نفقته عليه - فلا بأس به أيضاً. نعم، لو اشترى خاناً أو بستاناً ووقفه على من تجب نفقته عليه لصرف نمائه في نفقتهم فيه إشكال^(٢).

الحادية و العشرون: إذا كان ممتنعاً من أداء الزكاة، لا يجوز للفقير المقاصة من ماله إلا بإذن الحاكم الشرعي في كل مورد^(٣).

(١) لا إشكال في صدق عدم التمكن من التصرف عند المتشربة لأنّ المنع الشرعي كالعقلي و قد مرّ قوله في أول الكتاب: «إنّ المدار في التمكن على العرف» و هو ينافي قوله ﷺ في المقام فراجع و تأمل.

(٢) أما جواز جعل التولية لواجب النفقة، فلأصل، و الإطلاق، و عدم كونه من صرف الزكاة في النفقة الواجبة لمن تجب نفقته على المالك.

و أما الإشكال في صرف النماء، فإن كان ذلك للصرف في النفقة الواجبة فمنشأه احتمال انصراف ما دل على عدم جواز إعطاء الزكاة لواجب النفقة عن مثل الفرض، هذا كله إذا كان للنفقة الواجبة في زمان حياته. و أما إن كان بغيرها و لو في زمان حياته أو لها بعد موته فلا إشكال فيه كما تقدم راجع [مسألة ١٧] و بعدها من (فصل أوصاف المستحقين) و [مسألة ٨] من هذا الفصل.

(٣) لأصالة عدم جوازها، و عدم ولاية الفقير عليها، و للحاكم الشرعي الولاية عليها، لأنّ إحقاق حقوق الفقراء من الأغنياء من أهمّ الأمور الحسبية التي تكون الولاية عليها، و يأتي في كتاب القضاء بعض الكلام إن شاء الله تعالى.

الثانية والعشرون: لا يجوز إعطاء الزكاة للفقير من سهم الفقراء للزيارة أو الحج أو نحوهما من القرب^(١)، و يجوز من سهم سبيل الله.

(١) مقتضى الإطلاقات الجواز بعد كونه فقيرا فعلا، وكانت الزيارة والحج من حوائجه المتعارفة خصوصا مع شدة اشتياقه إليها بحيث يصعب عليه تركها، لأنّ تشريع الصدقات لسدّ الخلة والحاجات المتعارفة بلا فرق بين حاجة دون أخرى مع كثرة اهتمام الشارع بشأن الفقراء ومراعاة حقوقهم وشؤونهم من كل وجه، ويشهد لذلك إطلاق صحيح ابن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام: «يكون عندي المال من الزكاة فأحج به موالي وأقاربي؟ قال عليه السلام: نعم، لا بأس»^(١).

وقريب منه صحيح ابن مسلم^(٢) نعم، لو كان في البين مهم وأهم لا بد من الصرف في الأهم هذا مع عدم الشرط. وأما معه فقد يقال بعدم صحة الشرط، لعدم ولاية المالك عليه ولا يجوز التصرف في المال المأخوذ إن كان الشرط بنحو وحدة المطلوب، وأما إن كان بنحو تعدد المطلوب فالظاهر الجواز لتحقيق إعطاء أصل المال برضا المالك فيصح الأخذ وإن بطل الشرط. ويمكن القول بصحة الشرط بدعوى: كونه من فروع ولايته على أصل الإعطاء، فتشمله أدلة ولايته ويأتي من الماتن في [مسألة ٣٨] من الحج التصريح بصحة الشرط، والتصريح بالجواز، ويأتي في تلك المسألة و [مسألة ١٥٧] من كتاب الحج ما ينفع المقام. فرعان - (الأول): لا يعتبر قصد الصنف الخاص في إعطاء الزكاة ويكفي قصد مطلق الزكاة قربة إلى الله تعالى، للأصل والإطلاق، فلو كان شخص مورداً للزكاة في الجملة يجزي في تفرغ ذمة المالك قصد مطلق الزكاة ثمّ هو يصرفها في أيّ من المصارف المنطبقة عليه. وعلى هذا لو دفع الزكاة إلى شخص بداعي الفقر مثلا وصرفها في الحج أو الزيارة تفرغ ذمة المالك، لفرض أنّ زكاته صرفت في مصرفها

الثالثة والعشرون: يجوز صرف الزكاة من سهم سبيل الله في كل قرية حتى إعطاؤها للظالم لتخليص المؤمنين من شره^(١) إذا لم يمكن دفع شره إلا بهذا.
الرابعة والعشرون: لو نذر أن يكون نصف ثمر نخلة أو كرمه أو

الواقعيّ وهو سبيل الله. ومنه يظهر أنّ هذه المسألة مبنية على البسط بالنسبة إلى الأصناف واعتبار قصد الصنف. وأما بناء على عدم اعتبار ذلك كله وكفاية قصد مطلق الزكاة فلا ثمرة لها.

(الثاني): يجوز للمالك أن يشترط شيئا على الفقير من كيفية الصرف و المصروف ونحو ذلك، لإطلاق دليل ولايته، وكذا يجوز ذلك للحاكم الشرعي، بل هو أولى.

إن قيل: إنّ الفقير يملك بالقبض. فلا وجه لتحديد الملك بالنسبة إليه فإنّه خلاف قاعدة السلطنة (يقال): إن حصل الملك فلا يجوز تحديده بدون رضاه، وأما إن كان حصول الملك من الأول محدودا، فلا محذور فيه.

إن قيل: إنّ الشرط خلاف سيرة المتشرعة (يقال): قيام السيرة على عدم الشرط بنحو اعتبار العدم ممنوع. نعم، لا يشترطون غالبا وهو أعمّ من اعتبار العدم، فلا بأس بالشرط خصوصا إن كان الآخذ غير مبال بالصرف والمصرف.

إن قيل: هل يجب على الآخذ الوفاء بهذا الشرط كالشروط المذكورة في ضمن العقود اللازمة أو لا؟. يقال: نعم، لفرض أنّ التملك جهتي لا من كل جهة فيكون كما إذا قدم أحد طعاما إلى شخص وقال: هذا لنفسك ولا تعط إلى غيرك فلا يجوز له إعطاؤه إلى الغير. لفرض أنّ الإباحة جهتية لا من كل جهة. نعم، الشروط التي يرجع نفعها إلى المالك وتتعاوض بالمال عرفا الظاهر عدم صحتها إلا برضا الطرفين. وبذلك يمكن أن يجمع بين القول بالجواز والقول بالعدم، وهذه المسألة فروع كثيرة.

(١) قد تقدم ما يتعلق بسهم سبيل الله، وتخليص المؤمنين من شر الأشرار من أهم موارد سبيل الله.

نصف حبّ زرعه لشخص - بعنوان نذر النتيجة - وبلغ ذلك النصاب، وجبت الزكاة على ذلك الشخص أيضاً لأنّه مالك^(١) له حين تعلق الوجوب. وأما لو كان بعنوان نذر الفعل، فلا تجب^(٢) على ذلك الشخص. وفي وجوبها على المالك بالنسبة إلى المقدار المنذور إشكال^(٣).

الخامسة والعشرون: يجوز للفقير أن يوكل شخصاً يقبض له الزكاة من أيّ شخص، وفي أيّ مكان كان، ويجوز للمالك إقباضه إيّاه مع علمه بالحال، و تبرأ ذمته، وإن تلفت في يد الوكيل قبل الوصول إلى الفقير. ولا مانع من أن يجعل الفقير للوكيل جعلاً على ذلك^(٤).

السادسة والعشرون: لا تجزي الفضولية في دفع الزكاة، فلو أعطى فضوليّ زكاة شخص من ماله من غير إذنه، فأجاز بعد ذلك لم يصح^(٥).

(١) بناء على صحة نذر النتيجة.

(٢) لعدم حصول الملكية إلا بعد الوفاء بالنذر.

(٣) تقدم التفصيل في مسألة ١٢ من أول كتاب الزكاة.

(٤) أما جواز التوكيل للفقير، فلأصالة جواز الوكالة في كل شيء إلا ما خرج بالدليل ولا دليل على الخلاف في المقام. وأما جواز إعطاء المالك زكاته للوكيل فلفرض وكالته. وأما براءة ذمته لو تلفت في يد الوكيل، فلأنّ يد الوكيل يد الموكل فكأنّها تلفت في يد الموكل. وأما صحة الجعل للوكالة، فلأصالة احترام العمل الذي هو من أهمّ الأصول النظامية.

(٥) استدل على عدم جريانه في دفع الزكاة بالأصل، والإجماع، وأنّه لا يحصل منه قصد القرية، لكون التصرف حراماً مع انطباق عنوان التجري عليه فكيف يكون مقرباً.

والكل مخدوش: إذ الأصل محكوم بالعمومات، والإجماع غير متحصّل، بل هو اجتهاديّ، وعدم حصول القرية لا يختص بالمقام مع أنّ المفروض في صورة إمكان تحقيقه وحصوله كما في مورد الغفلة، والجهل، ونحوهما وقد ثبت في محله أنّ الفضولية

نعم، لو كان المال باقياً في يد الفقير أو تالفاً مع ضمانه - بأن يكون عالماً بالحال - يجوز له الاحتساب^(١) إذا كان باقياً على فقره.

السابعة والعشرون: إذا وكل المالك شخصاً في إخراج زكاته من ماله أو أعطاه له و قال: ادفعه إلى الفقراء، يجوز له الأخذ منه لنفسه إن كان فقيراً مع علمه بأن الإيصال إلى الفقراء، و أما إذا احتل كون غرضه الدفع إلى غيره فلا يجوز^(٢).

الثامنة والعشرون: لو قبض الفقير بعنوان الزكاة أربعين شاة دفعة أو

مطابقة للقاعدة، و مقتضاها جريانها في المقام أيضاً لو لا خوف مخالفة شبهة الإجماع.

ثم إن الفضولية في المقام تكون على وجوه:

الأول - أن يأخذ الأجنبي مال المالك و يصرفه في مصرف الزكاة ثم أجاز المالك.

الثاني: أن يدفع الأجنبي من ماله زكاة من تعلقت الزكاة بماله مترقياً للإجازة.

الثالث: أن يتصرف الفقير في مال من تعلقت الزكاة بماله مترقياً لإجازته فأجاز. و الأخير صحيح على كل حال، لأنه من موارد الاحتساب و إن أتم الفقير في التصرف فيما لا يصح له التصرف فيه، بل و الأولان يكونان من موارد الاحتساب أيضاً إذا أجاز المالك.

(١) بل يجوز الاحتساب ما لم يكن مغروراً و إن كان جاهلاً، و أما إن كان مغروراً، فيرجع إلى من غره، فيأخذ البدل منه و يصح الاحتساب حينئذ أيضاً.

(٢) لا ريب في أن للمالك ولاية إعطاء زكاة ماله لبعض الفقراء و منعها عن بعض، لظواهر الأدلة، و إجماع الأجلة و المناط كله إحراز رضاه، فإن أحرز ذلك بوجه معتبر يجوز و إلا فلا يجوز، لأنها ما لم تصل إلى المصرف الواقعي فهي باقية على ملك المالك. و لو فرض أن التوكيل في إخراج الزكاة يجري عليه حكم العزل ولا يسقط بذلك ولاية الإعطاء أيضاً و على ذلك نزل اختلاف الأخبار، ففي صحيح ابن يسار: «في الرجل يعطي الزكاة يقسمها في أصحابه أ يأخذ منها شيئاً؟ قال: لا».

تدریجاً، و بقيت عنده سنة، وجب عليه إخراج زكاتها وهكذا في سائر الأنعام و التقدين (١).

التاسعة والعشرون: لو كان مال زكويّ مشتركاً بين اثنين مثلاً، و كان نصيب كلّ منهما بقدر النصاب، فأعطى أحدهما زكاة حصته من مال آخر، أو منه بإذن الآخر قبل القسمة ثمّ اقتسماه، فإن احتمل المزكي أنّ شريكه يؤدّي زكاته فلا إشكال، و إن علم أنّه لا يؤدّي، ففيه إشكال (٢) من حيث تعلق الزكاة بالعين فيكون مقدار منها في حصته.

الثلاثون: قد مرّ أنّ الكافر مكلف بالزكاة و لا تصح منه، و إن كان لو أسلم سقطت عنه و على هذا فيجوز للحاكم إجباره على الإعطاء له، أو أخذها من ماله قهراً عليه و يكون هو المتولي للنية. و إن لم يؤخذ منه حتّى مات كافراً

نعم» (١) و في صحيح ابن الحجاج: «و لا يجوز له أن يأخذ إذا أمره أن يضعها في مواضع مسماة إلا بإذنه» (٢) فالأول محمول على مورد إحراز الرضا، و الأخير على عدم الإحراز سواء علم عدم الرضا أم شك فيه.

ثمّ إنّ مقدار الأخذ أيضاً يدور مدار إحراز الرضا به. و ما في صحيح ابن عثمان: «يأخذ منه لنفسه مثل ما يعطي غيره» (٣) محمول على الغالب من الرضا به. (١) للعمومات، و الإطلاقات الشاملة للفقير أيضاً، و ظهور الأدلة في عدم الفرق في منشأ النّصاب.

(٢) لا وجه للإشكال بعد ولاية المالك على إفراز حصته، لقاعدة السلطنة فيميّز المزكي حينئذ عن غيره بإفراز المالك سواء كانت الزكاة من الإشاعة أم الكلّي في المعيّن. نعم، مع عدم ولاية المالك على ذلك أو الشك فيها يشكل التصرف حينئذ.

(١) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٢ و ٣.

جاز الأخذ من تركته، وإن كان وارثه مسلماً وجب عليه. كما أنه لو اشترى مسلم تمام النصاب منه كان شراؤه بالنسبة إلى مقدار الزكاة فضولياً، وحكمه حكم ما إذا اشترى من المسلم قبل إخراج الزكاة وقد مرّ سابقاً^(١).

الحادية والثلاثون: إذا بقي من المال - الذي تعلق به الزكاة والخمس - مقدار لا يفي بهما، ولم يكن عنده غيره، فالظاهر وجوب التوزيع^(٢) بالنسبة بخلاف ما إذا كانا في ذمته ولم يكن عنده ما يفي بهما، فإنه مخير بين التوزيع وتقديم أحدهما^(٣). وأما إذا كان عليه خمس أو زكاة، ومع ذلك عليه من دين الناس والكفارة والنذر والمظالم، وضاق ماله عن أداء الجميع، فإن كانت العين - التي فيها الخمس أو الزكاة موجودة - وجب تقديمهما على البقية^(٤) وإن لم تكن موجودة فهو مخير بين تقديم أيّهما شاء^(٥)، ولا يجب التوزيع، وإن كان

(١) تقدم في مسألة ١٦ وما بعدها من أول الكتاب، و مسألة ١١ من زكاة الأنعام ما ينفع المقام.

(٢) لأنه جمع بين الحقين الموجودين في الخارج بعد عدم الترجيح في البين. ويمكن أن يستفاد ذلك من النصوص الواردة في الأبواب المتفرقة بعد إلقاء الخصوصية.

و توهم التخيير، لكون كل جزء من المال مورد الحقين و حيث لا يمكن الجمع فلا بد من التخيير (مدفوع): بأنّ التخيير يتوقف على عدم ترجيح في الجملة في البين و الجمع بين الحقين و لو في الجملة جمع بينهما و هو أولى من طرح أحدهما رأساً.

(٣) لعدم موضوع للحق في الخارج، فليس إلا التكليف الذمّي فقط، فيكون من موارد التزامهم، و مع عدم الترجيح يكون الحكم هو التخيير كما هو كذلك في جميع موارد التزامهم.

(٤) لتعلقها بالعين الخارجي و ذلك يوجب الترجيح على ما هو ذمّي

محض.

(٥) لعدم وجود المرجح، فيتخيّر لا محالة.

أولى^(١).

نعم، إذا مات و كان عليه هذه الأمور و ضاقت التركة و جب التوزيع بالنسبة، كما في غرماء المفلس^(٢) و إذا كان عليه حج واجب أيضاً كان في عرضها^(٣).

الثانية و الثلاثون: الظاهر أنه لا مانع من إعطاء الزكاة للسائل بكفه^(٤)، وكذا في الفطرة، و من منع من ذلك - كالمجسلي في زاد المعاد في باب

(١) أما عدم وجوب التوزيع، فللأصل بعد كون مورده الوارد في النصوص تردد العين الخارجية بين شخصين أو أشخاص - على ما سيأتي. و أما كونه أولى فلأنه جمع بين الحقين مهما أمكن و أقرب إلى نصوص التوزيع و إن كان موردها العين الخارجية.

(٢) لأنّ المقام حينئذ من موارد غرماء المفلس إذ لا فرق في دين المفلس الذي له أحكام خاصة بين كونه من الحقوق المالية المجعولة عليه شرعاً أو من ديون الناس أولاً و بالذات. هذا إذا كانت الحقوق في الذمة فقط، و أما لو مات عن عين تعلق بها الخمس و الزكاة و كان عليه دين غيرهما و جب صرفها أولاً في خصوصها، و إن زاد شيء يصرف في الدين لتقدم تعلقها بالعين في حال الحياة و حق الغرماء يتعلق بالتركة بعد الموت إن لم تكن متعلقة لحق الغير في زمان الحياة، و مورد الخمس و الزكاة صار متعلق حق السادة و الفقراء في الرتبة السابقة و في زمان الحياة، فيتقدم لا محالة على حق الغرماء.

(٣) على المشهور راجع مسألة ٨٢ من كتاب الحج.

(٤) للعمومات، و الإطلاقات بعد كونه فقيراً، و مسكيناً، و خصوص بعض الأخبار، كصحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في بيان الفرق بين الفقير و المسكين - «و المسكين - الذي هو أجهد منه - الذي يسأل»^(١) و نحوه غيره:

زكاة الفطرة - لعل نظره إلى حرمة السؤال، و اشتراط العدالة في الفقير^(١) و إلا فلا دليل عليه بالخصوص، بل قال المحقق القمي (رحمه الله): «لم أر من استثناه - فيما رأيته من كلمات العلماء - سوى المجلسي في زاد المعاد قال: و لعله سهو منه، و كأنه كان يريد الاحتياط فسها و ذكره بعنوان الفتوى».

الثالثة و الثلاثون: الظاهر - بناء على اعتبار العدالة في الفقير عدم جواز أخذه أيضاً، لكن ذكر المحقق القمي أنه مختص بالإعطاء بمعنى: أنه لا يجوز للمعطي أن يدفع إلى غير العادل و أما الآخذ فليس مكلفاً بعدم الآخذ^(٢).

الرابعة و الثلاثون: لا إشكال في وجوب قصد القرابة في الزكاة، و ظاهر كلمات العلماء أنها شرط في الأجزاء، فلو لم يقصد القرابة لم يكن زكاة و لم يجز ولو لا الإجماع أمكن الخدشة فيه^(٣) و محل الإشكال غير ما إذا كان قاصداً

و أما خبر ابن عفور: «فنعطي السؤال منها شيئاً؟ قال ﷺ: لا و الله إلا التراب إلا أن ترحمه، فإن رحمته فأعط كسرة»^(١) فلا بد من حمله على من كانت عقيدته فاسدة بقرينة غيره من سائر الأخبار^(٢) مع عدم معروفة سؤال أحد من الشيعة من الناس في تلك الأزمنة.

(١) أو يكون نظره إلى من جعل السؤال حرفة له فيخرج عن موضوع الفقير حينئذ، لصدق أنه ذو حرفة، و يأتي في كتاب الشهادات عند بيان ما ينافي العدالة ما يتعلق بالسائل بالكف فراجع.

(٢) و هو وجيه، لأنه المتيقن من دليل اعتبار العدالة على فرض تماميتها فيكون اعتبار العدالة في المقام كاعتبارها في إمام الجماعة راجع لمسألة ١٦ من (فصل شرائط إمام الجماعة).

(٣) بدعوى: أن الزكاة و نحوها ليست إلا كالديون الخلقية، و الحقوق

للقرية في العزل وبعد ذلك نوى الرياء - مثلاً حين دفع ذلك المعزول إلى الفقير - فإن الظاهر إجزاؤه^(١) وإن قلنا باعتبار القرية إذ المفروض تحققها حين الإخراج والعزل.

الخامسة والثلاثون: إذا وكل شخصاً في إخراج زكاته وكان الموكل قاصداً للقرية وقصد الوكيل الرياء، ففي الإجزاء إشكال^(٢)، وعلى عدم الإجزاء يكون الوكيل ضامناً^(٣).

المجعولة الدولية يكفي نفس الإعطاء في تفرغ الذمة. نعم، يتوقف الثواب على قصد القرية بناء على المشهور من عدم حصوله إلا بذلك ولكنه مخدوش أيضاً، إذ من الممكن أن يكون إعطاء نفس الصدقات، وقضاء الحاجات قريباً ويترتب عليه الثواب ما لم تبطل برياء، أو نحوه كما مرّ سابقاً.

(١) لأن المتيقن من الإجماع على فرض اعتبار خلو أصل الزكاة عن قصد القرية مطلقاً، فلا يشمل ما إذا تحققت القرية في العزل الذي هو إخراج لها عن ملك المالك واستيلائه ومن أهمّ مقدمات الإيتاء والإعطاء، فتكون مانعية الرياء حين الدفع منفية بالأصل، فيجري على ما بعد العزل حكم ما بعد القبض من هذه الجهة.

(٢) الظاهر الإجزاء وعدم الإشكال، لتحقق قصد القرية ممن توجه إليه التكليف والخطاب، ولا دليل على اعتبار أزيد من ذلك وهو موجود في نفس الموكل إلى حين تلف المال عند الفقير، وهذا سهل بناء على الداعي كما تقدم، ولا دليل على اعتبار قصد الوكيل، ومقتضى الأصل عدمه، فيكون المقام نظير ما إذا كان واقف المسجد قاصداً للقرية ولم يقصدها البناء والعمال، ولا فرق فيما ذكر بين كون الوكيل وكيلاً في مجرد الإيصال أو الدفع، أو الشك في أنه من أئهما. نعم، لو كان وكيلاً مفوضاً من كل حيثية وجهة - بحيث يكون الموكل غافلاً بالمرّة حتى بالنسبة إلى الداعي أيضاً يعتبر حينئذ قصده ونيته.

(٣) لقاعدة اليد بعد فرض اعتبار قصده ونيته، بل تشمل قاعدة الإلتاف

أيضاً.

السادسة و الثلاثون: إذا دفع المالك الزكاة إلى الحاكم الشرعيّ ليدفعها للفقراء فدفعها لا بقصد القرية، فإن كان أخذ الحاكم و دفعه بعنوان الوكالة عن المالك أشكل الإجزاء، كما مرّ^(١) و إن كان المالك قاصدا للقرية حين دفعها للحاكم - و إن كان بعنوان الولاية على الفقراء - فلا إشكال في الإجزاء إذا كان المالك قاصدا للقرية بالدفع إلى الحاكم، لكن بشرط أن يكون إعطاء الحاكم بعنوان الزكاة، و أما إذا كان لتحصيل الرئاسة فهو مشكل^(٢) بل

(١) الظاهر عدم الإشكال في الإجزاء سواء كان بعنوان الوكالة في الإيصال أو الولاية في الصرف في مصارفها، أو الشك في أنّه من أيّهما لعدم اعتبار قصد القرية في الأوليين، و أصالة البراءة في الأخير، و كذا إن كان بعنوان الإيتاء و إعطاء الزكاة بعد قصد المالك القرية في الدفع إليه لما تقدم في المسألة السابقة. و لو شك في أنّ المالك قصد القرية أم لا؟ فمقتضى ظاهر حال المسلم في الصدقات تحقق قصد القرية منهم. نعم، لو علم الحاكم الشرعي أنّ المالك لم يقصد القرية و جب عليه قصدها و لكنه خلاف مرتكزات المؤمنين بل المسلمين في تصدقاتهم.

(٢) لا وجه للإشكال، لأنّ ما أخذه الحاكم بعنوان الولاية قد تعيّن للزكاة و فرغت ذمة المالك عنها، و بعد ذلك لا موضوع لاعتبار قصد القرية حتى يضربها قصد الخلاف و قد صرح^{عليه السلام} في [المسألة ٣٤] أنّه لو قصد القرية حين العزل و نوى الرياء حين الدفع يجزي و لا يضرب و المقام أولى بالإجزاء، لأنّ يد الحاكم يد الفقراء، مع أنّ قصد القرية و قصد تحصيل الرئاسة إذا كانا طوليين فلا تمناع في البين على ما صرح^{عليه السلام} به في [مسألة ٢] من صلاة الاستيجار، مضافا إلى أنّ قصد القرية في إيصال الحقوق إلى أهلها و الطلب منه تعالى أن يجعل ذلك وسيلة للرياسة الحقّة ليس منافيا للتقرب إليه تعالى كما في سائر التقربات لنيل الحاجات و الطلبات منه تعالى.

فروع - (الأول): الظاهر عدم تقوم صرف الزكاة في مصرفها بالقصد، فلو عزلها في مال خاص وأخذ الحاكم الشرعي و صرفها بلا التفات المالك حين الأخذ

الظاهر ضمانه حينئذ، وإن كان الآخذ فقيراً^(١).

السابعة والثلاثون: إذا أخذ الحاكم الزكاة من الممتنع كرها يكون هو المتولي للنية، وظاهر كلماتهم الإجزاء، ولا يجب على الممتنع بعد ذلك شيء وإنما يكون عليه الإثم من حيث امتناعه، لكنه لا يخلو عن إشكال^(٢) - بناء

والصرف تبرأ ذمته، للإطلاقات، والعمومات وأصالة البراءة عن اعتبار الالتفات. نعم، ليس ذلك للفقير، لأصالة عدم ولايته على الأخذ والصرف، لأن الحق ليس منحصر فيه.

(الثاني): لو أعطى زكاته إلى الحاكم الشرعي بعنوان ولايته على الفقراء ليس له استردادها منه إلا برضاه، لأن يده كيد الفقراء، ولولايته على الأخذ والصرف. نعم، لو أعطاه بعنوان الوكالة عن المالك في الصرف يجوز له الاسترجاع. (الثالث): لو أرسل زكاته بواسطة شخص إلى حاكم شرعي خاص وأعطاها بواسطة إلى حاكم شرعي آخر يشكل جواز الاسترجاع إن كان التخصيص من المالك بعنوان الولاية لا الوكالة.

(١) قد ظهر مما تقدم عد ضمان الحاكم، ولو كان الإعطاء لتحصيل الرئاسة الشرعية. نعم، لو كان لتحصيل الرئاسة المحرمة يضمن لسقوط ولايته حينئذ.

(٢) أما الإجزاء الذي هو الظاهر من الكلمات، فلتحقق إتياء الزكاة مقروناً بقصد القرية سواء كانت القرية شرطاً لنفس الإتياء من حيث هو، مع قطع النظر عن الإضافة إلى المالك، أم كان من حيث الإضافة إليه، فإن الحاكم ولي الممتنع فتكون نيته كنيته. وأما أنه لا شيء عليه بعد ذلك فلغراغ ذمته بإعطاء الحاكم، ولا وجه للامتثال بعد الامتثال إن كان بقصد الأمر كما ثبت في محله. وأما أن عليه الإثم فهو إثم ما دام في أي: ما دام عدم الأداء فإذا أداها الحاكم الشرعي فلا موضوع للإثم من هذه الجهة كان آثماً من حيث بقاؤه على الكفر، وأما أنه لا يخلو عن إشكال فلا وجه له، لأنه بعد كون قصد الحاكم كقصد الممتنع، لمكان ولايته عليه، فلا ريب في أنه ينفعه قصده، فلا إشكال في البين.

على اعتبار قصد القرية - إذ قصد الحاكم لا ينفعه^(١) فيما هو عبادة واجبة عليه. الثامنة و الثلاثون: إذا كان المشتغل بتحصيل العلم قادراً على الكسب إذا ترك التحصيل، لا مانع من إعطائه من الزكاة إذا كان ذلك العلم مما يستحب تحصيله وإلا فمشكل^(٢).

التاسعة و الثلاثون: إذا لم يكن الفقير المشتغل بتحصيل العلم الراجح شرعاً قاصداً للقرية لا مانع من إعطائه الزكاة، وأما إذا كان قاصداً للرياء أو الرياسة المحرمة ففي جواز إعطائه إشكال من حيث كونه إعانة على الحرام^(٣).

(١) كيف لا ينفعه مع أن الحاكم وليه و أفرغ ذمته من هذه الجهة، فلا ريب في أنه ينفعه من هذه الجهة.

(٢) تقدم ما يتعلق به في مسألة ١٨ من (فصل أصناف المستحقين) فراجع ولا وجه للتكرار.

(٣) لا وجه لكونه من الإعانة على الحرام أما أولاً: فلتقوم الإعانة على الحرام بقصد الإعانة عليه و ترتب الحرام خارجاً و مع فقد أحدهما لا يكون من الإعانة عليه و على فرض كونها قهرياً انطباقاً، فما لم يترتب الحرام لا يكون منها. و أم اثناًياً: فلأنه لا دليل على حرمة الرياء في غير العباديات المتقومة بقصد القرية - كالصلاة، و الصيام، و الحج، و نحوها - و العلوم الشرعية توصلية محضة لا أن تكون بقصد القرية و إن كان ذلك من شروط كمالها و ترتب الآثار الخاصة عليها.

وأما ثالثاً: فإن مقدمة الحرام ليست بحرام كما ثبت في محله إلا إذا كانت علة تامة منحصرة، و من أين يعلم طالبوا العلوم الشرعية أن طلبهم للعلم يكون علة تامة منحصرة للحرام، و قد أرسل المحقق القمي^{رحمته} في جامع الشتات الحديث المعروف: «اطلبوا العلم و لو لغير الله تعالى، فإنه يجزركم إلى الله تعالى» إرسال المسلمات. و نقل بعض أعظم مشايخنا^{رحمته} عن شيخه عن الشيخ الأنصاري أنه^{رحمته} كثيراً ما كان يقول لأهل العلم: إن حصل لكم قصد القرية في إمامة

الأربعون: حكى عن جماعة^(١) عدم صحة دفع الزكاة في المكان المنصوب، نظراً إلى أنه من العبادات فلا يجتمع مع الحرام، ولعلّ نظرهم إلى غير صورة الاحتساب على الفقير من دين له عليه، إذ فيه لا يكون تصرفاً في ملك الغير، بل إلى صورة الإعطاء والأخذ، حيث إنهما فعلاً خارجيان ولكنه أيضاً مشكل من حيث إنّ الإعطاء الخارجي مقدّم للواجب وهو الإيصال - الذي هو أمر انتزاعي معنوي^(٢) - فلا يبعد الإجزاء.

الحادية والأربعون: لا إشكال في اعتبار التمكن من التصرف في وجوب الزكاة فيما يعتبر فيه الحول - كالأنعام والتقدين - كما مرّ سابقاً، وأما ما لا يعتبر فيه الحول - كالفلات - فلا يعتبر التمكن من التصرف فيها قبل حال تعلق الوجوب بلا إشكال وكذا لا إشكال في أنه لا يضّرّ عدم التمكن بعده إذا حدث التمكن بعد ذلك، وإنّما الإشكال والخلاف في اعتباره حال تعلق الوجوب والأظهر عدم اعتباره^(٣)، فلو غصب زرعه غاصب وبقي مغصوباً إلى وقت التعلق، ثمّ رجع إليه بعد ذلك وجبت زكاته.

الثانية والأربعون*: لو اعتقد المالك بفقر شخص ودفع إليه الزكاة ولكن الآخذ كان غنياً وأخذ الزكاة ودفعها إلى فقير جامع للشرائط فالظاهر

الجماعة فتعرضوا لها ولا تقدموا عليها إلا مع حصول قصد القرية لكم، وفي القضاة لا تعرضوا لها حصل لكم قصد القرية أم لا، وفي تحصيل العلوم الشرعية وتدريسها تعرضوا لها سواء حصل لكم قصد القرية أم لا.

(١) ذكر ذلك في صلاة الجواهر في بحث المكان المنصوب فراجع.

(٢) يعني: من الاعتبارات، لأنّ تملك الفقير وتملكه للزكاة من الاعتباريات كما في سائر موارد التملك والتملكات.

(٣) مقتضى إطلاق معاهد الإجماعات اعتباره وتقدم في مسألة ١٧ من

أول كتاب الزكاة فراجع.

الإجزاء^(١).

الثالثة والأربعون: أو صاف المستحقين تعتبر حدوثا وبقاء ما دامت العين موجودة، فلو كان الآخذ فقيرا حين الأخذ ثم صار غنياً والعين موجودة في يده، وجب إرجاعها إلى المالك ولا تبرأ ذمة المالك إلا بإعطاء الزكاة ثانياً^(٢).

الرابعة والأربعون: مرّ أنه يعتبر في أخذ الزكاة أن لا يكون ممن تجب نفقته على المزكي وإن كان عاجزا عن الإنفاق، ولكن لو أعطى المزكي زكاته إلى الحاكم الشرعي ثم أعطاه الحاكم إلى من تجب نفقته على المزكي العاجز عن الإنفاق يصح ذلك^(٣).

الخامسة والأربعون: لا يتعيّن في الزكاة المعزولة صرفها في خصوص الفقير، بل يصح صرفها في أي مصرف من مصارف الزكاة^(٤).

السادسة والأربعون: لو انتقل إلى الشخص شيء - بالنقل الاختياري أو القهري - وكان المنقول متعلقا للزكاة عند المنقول إليه اجتهدا أو تقليدا ولم

(١) للعمومات، والإطلاقات، ويدل عليه خبر إسماعيل بن جابر: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أي يحلّ للرجل أن يأخذ الزكاة وهو لا يحتاج إليها فيتصدق بها قال عليه السلام: نعم»^(١) هذا إذا لم يعلم تخصيص المالك بخصوصه وإلا فلا يصح.

(٢) لأنّ ذلك هو مقتضى الإطلاقات، والعمومات، وظواهر الكلمات والمنساق من الشروط في الفقه هو المستقر منها لا مجرد صرف الوجود إلا مع الدليل على الخلاف وهو مفقود.

(٣) لعدم ثبوت الملازمة بين عدم جواز إعطاء المالك، وعدم جواز إعطاء الحاكم أو غيره كما مرّ.

(٤) للعمومات والإطلاقات.

يكن كذلك عند من انتقل عنه وجبت على المنقول إليه الزكاة^(١).

السابعة والأربعون: لو وضع الزكاة، والأخماس، ونحوهما من الصدقات في صندوق مثلاً - و صرفها في مصارفها تدريجاً مع العلم إجمالاً بصرف كل واحد منها في مصرفه الواقعي يجزي ولو لم يعلم بذلك تفصيلاً^(٢).
الثامنة والأربعون: لو كان فقير لا يقدر على أصل قوته - مثلاً - و آخر يقدر عليه ولا يقدر على أدامه، فالأحوط الأولى تقديم الأول، وكذا في نظائر المقام^(٣).

التاسعة والأربعون: لو أعطى خمسا وزكاة ثم علم إجمالاً بأن أحدهما لم يكن واجداً لشرائط الصحة، فمع بقاء المالكين عند الآخذ، له أن يسترجعهما وكذا إن تلقا مع الضمان. وأما إن تلقا بدون الضمان، فإن تساويا من حيث المقدار يعطي بقدر أحدهما إلى الحاكم الشرعي و يبين له الحال، و مع التفاوت يجزي إعطاء الأقل إلى الحاكم الشرعي مع بيان الحال والأحوط الأكثر^(٤).
الخمسون: لو علم اشتغال ذمته إما بالزكاة أو بالربا فإن لم يعلم المالك و لو في عدد محصور يكون من التردد بين الزكاة و رد المظالم، فيعطي المقدار المعلوم إلى الفقير بإذن الحاكم الشرعي و تبرأ ذمته، وإن لم يعلم المقدار و تردد بين الأقل والأكثر يجزي الأقل والأحوط الأكثر. وإن علم المالك و لو في عدد محصور يرجع إلى الحاكم الشرعي و يرى فيه رأيه^(٥).

(١) للعمومات، والإطلاقات الشاملة له بحسب تكليفه الفعلي.

(٢) للإطلاقات، و العمومات، و أصالة عدم اعتبار الأزيد من ذلك.

(٣) لأن ذلك من المرجحات، مضافاً إلى السيرة.

(٤) لما تقدم الوجه في ذلك كله في المسائل السابقة.

(٥) لما سبق في السادسة من مسائل الختام و يأتي في الخامس من أقسام

موارد وجوب الخمس ما ينفع المقام.

الحادية و الخمسون: لو علم إجمالاً باشتغال ذمته إما بزكاة المال أو بزكاة الفطرة، فمع العلم بالمقدار يعطيه بقصد ما في الذمة، و مع ترده بين الأقلّ و الأكثر يجزي إعطاء الأقلّ بقصد ما في الذمة و الأحوط الأكثر^(١).

الثانية و الخمسون: لو انتقل الى المسلم من الكافر ما يعلم بتعلق الزكاة به لا يجوز التصرف فيه الا بعد مراجعة الحاكم الشرعي^(٢). نعم لو كان العلم بتعلقها من العلم الإجمالي غير المنجز - بأن كان بعض الأطراف خارجاً عن مورد الابتلاء - يجوز التصرف فيه و لا شيء عليه بناء على أنها حق متعلق بالعين و من الكلي في المعين^(٣).

الثالثة و الخمسون: لو كان عنده النصاب و كان مورد الفائدة و الربح أيضاً و لكن لو أعطى الخمس لخرج النصاب عن حده فلم يبق موضوع للزكاة^(٤).

(١) لأنّ المسألة من صغريات الأقلّ و الأكثر و الحق فيه وجوب الأقلّ كما ثبت في محله.

(٢) لقاعدة ان الكفار مكلفون بالفروع كتكليفهم بالأصول و لا دليل على الخلاف في المقام و ان ورد الإباحة عن الأئمة عليهم السلام بالنسبة إلى الخمس كما يأتي.

(٣) لأصالة البراءة بعد سقوط العلم الإجمالي عن التنجز، و قد مرّ في المسألة ١٨ من أول الكتاب و المسألة ٣٠ من الختام ما ينفع المقام، فيجوز للمسلمين في الغلات و الأنعام المجلوبة من بلاد الكفر و ان علموا بتعلق الزكاة ببعضها عند أربابها، لأن بعض أطراف هذا العلم الإجمالي خارج عن مورد الابتلاء لمن وصل اليه المال كما لا يخفى.

(٤) الأقسام ثلاثة: الأوّل: ما إذا كان وجوب الخمس و الزكاة فعلياً فإنّها يجبان عليه. الثاني: ما إذا لم يكن وجوب الزكاة فعلياً فيجب عليه الخمس حينئذ و يجوز إخراجه من العين حتى لا يبقى موضوع للنصاب إذ لا بأس بتفويت النصاب قبل فعلية الوجوب كما يجوز له إخراج الخمس عن القيمة حتى يبقى النصاب بحالة فيتعلق به الزكاة، كما أنّه يجوز له تضمين الخمس ضماناً شرعياً. الثالث: ما إذا لم يكونا فعليين فلا إشكال في أنّه لا يجب عليه شيء.

(فصل في زكاة الفطرة)

وهي: واجبة إجماعاً من المسلمين^(١) ومن فوائدها: أنّها تدفع الموت في

(فصل في زكاة الفطرة)

الفطرة: - هذه المادة - تستعمل بمعنى الخلق، والدين. و من الأول قوله تعالى ﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١) أي: خالقهما ومبدعهما، وقوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾^(٢) أي: الخلقة التي خلقهم عليها. و من الثاني قول أبي عبد الله عليه السلام: «نحن نجزّ الشوارب ونعفي اللحى وهي الفطرة»^(٣) وقوله عليه السلام: «إنّ الله أعطى محمداً الفطرة الحنيفة السهلة»^(٤) وقول أبي الحسن في نهج البلاغة: «وكلمة الإخلاص فإنّها الفطرة»^(٥) وعن النبي صلى الله عليه وآله قال: «خمس من الفطرة»^(٦) إلى غير ذلك مما هو كثير في السنة. ويأتي وجه التسمية على كل منها في المتن. ثمّ إنّ تقسيم الزكاة بين المسلمين إلى المالية و البدنية من ضروريات فقههم، بل دينهم كما فصل ذلك في كتبهم الفقهية.

(١) و نصوصاً مستفيضة من الفريقين منها: قول علي عليه السلام: «أدوا فطرتكم فإنّها سنة نبيكم و فريضة واجبة من ربكم»^(٧) و قول الصادق عليه السلام: «صدقة الفطرة على كل رأس»^(٨) إلى غير ذلك من الأخبار، و يدل عليه

(١) سورة فاطر: ١.

(٢) سورة الروم: ٣٠.

(٣) الوسائل باب: ٦٧ من أبواب آداب الحمام حديث: ٢.

(٤) و (٥) نهج البلاغة خطبة رقم: ١١٠.

(٦) الوسائل باب: ٨٠ من أبواب آداب الحمام حديث: ٨.

(٧) و (٨) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٧ و ١٠.

تلك السنة عن أدت عنه.

ومنها: أنها توجب قبول الصوم، وعن الصادق عليه السلام أنه قال لو كي له: «اذهب فأعط من عيائنا الفطرة أجمعهم، ولا تدع منهم أحدا فإنك إن تركت منهم أحدا تخوفت عليه الفوت. قلت: وما الفوت؟ قال عليه السلام: الموت». وعن غيره عليه السلام: «إن من تمام الصوم إعطاء الزكاة. كما أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله من تمام الصلاة، لأنه من صام ولم يؤد الزكاة فلا صوم له إذا تركها متعمدا، ولا صلاة له إذا ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله إن الله تعالى قد بدأ بها قبل الصلاة وقال ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ والمراد بالزكاة في هذا الخبر: هو زكاة الفطرة كما يستفاد من بعض الأخبار المفسرة للآية^(١) والفطرة إما بمعنى الخلقة، فزكاة الفطرة أي: زكاة البدن، من حيث أنها تحفظه من الموت، أو

الكتاب المبين أيضاً كما يأتي.

(١) كخبر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام: في قوله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ قال عليه السلام: «يروح إلى الجبانة فيصلّي»^(١) بل يشملها مطلق الزكاة الواردة في آيات كثيرة مقرونة بالصلاة - كما تقدم - شمول الكلبي الطبيعي لبعض أفراد، ويدل عليه جملة من الأخبار:

منها: خبر ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ قال: هي الفطرة التي افترض الله على المؤمنين»^(٢) وفي صحيح هشام عن أبي عبد الله عليه السلام: «نزلت الزكاة وليس للناس أموال وإنما كانت الفطرة»^(٣).

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٦.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١١ و ١.

تطهره عن الأوساخ. وأما بمعنى الدّين أي زكاة الإسلام والدّين، وإما بمعنى الإفطار لكون وجوبها يوم الفطر^(١) والكلام في شرائط وجوبها، و من تجب عليه و في من تجب عنه و في جنسها، و في قدرها، و في وقتها، و في مصرفها فهنا فصول:

(١) و كل ذلك صحيح في الاستعمالات المحاورية العرفية.

(فصل في شرائط وجوبها)

وهي أمور:

الأول: التكليف، فلا تجب على الصبيّ و المجنون^(١) و لا على وليّهما^(٢) أن يؤدّي عنهما من مالهما بل يقوى سقوطها عنهما بالنسبة إلى عيالهما أيضاً.
الثاني: عدم الإغماء^(٣)، فلا تجب على من أهلّ شوال عليه و هو مغمى

(فصل في شرائط وجوبها)

(١) لحديث الرفع^(١) و الإجماع، و الأصل، و قول أبي عبد الله عليه السلام: «تجب الفطرة على كل من تجب عليه الزكاة»^(٢) المنساق منه كونها دائرة مدار ثبوت زكاة المال على الشخص وضعاً و تكليفاً.

(٢) لصحيح ابن الفضيل أنه: «كتب إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام يسأله عن الوصي يزكي زكاة الفطرة عن اليتامى إذا كان لهم مال، فكتب عليه السلام لا زكاة على يتيم» و لا فرق بينه و بين المجنون، لظهور الإجماع على عدم الفرق، مضافاً إلى الأصل فيها.

(٣) لإطلاق قوله عليه السلام: «كل ما غلب الله على عباده فالله أولى بالعدر»^(٣)

مضافاً إلى الأصل و ظهور الإجماع.

(١) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب صلاة القضاء حديث: ٣.

عليه (١).

الثالث: الحرية، فلا تجب على المملوك وإن قلنا إنه يملك (٢) سواء كان قنًا أو مدبراً أو أم ولد أو مكاتباً مشروطاً أو مطلقاً ولم يؤد شيئاً (٣)، فتجب فطرتهم على المولى (٤). نعم، لو تحرّر من المملوك شيء وجبت عليه وعلى المولى بالنسبة، مع حصول الشرائط (٥).

الرابع: الغني (٦)، وهو أن يملك قوت سنة - له ولعِياله - زائداً على ما

(١) للأصل، ولظهور الإجماع.

(٢) لإجماعهم عليه، وأنه مقطوع به في كلماتهم، ويشهد له ما مر في عدم وجوب الزكاة على المملوك.

(٣) لإطلاق الدليل الشامل للجميع، ونسب إلى الصدوق أن فطرة المكاتب على نفسه، لصحيح ابن جعفر: عن المكاتب هل عليه فطرة شهر رمضان أو على من كاتبه وتجاوز شهادته؟ قال عليه السلام: الفطرة عليه، ولا تجوز شهادته (١) ولكنه موهون بالإعراض، فلا يصح للاستناد.

(٤) بشرط صدق العيلولة كما يأتي في الفصل التالي.

(٥) لإطلاق الأدلة الشاملة لهما، وأصالة البراءة عن وجوب الكل بالنسبة إليهما، وعدم دليل على ترجيح الحرية حتّى بالنسبة إلى هذه الجهة. نعم، بناء على قول الصدوق عليه السلام يتعيّن كونها على نفسه بالأولوية.

(٦) نصّاً وإجماعاً بقسميه، ففي صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «سئل عن رجل يأخذ من الزكاة أعله صدقة الفطرة؟ قال عليه السلام: لا» (٢).

وأما صحيح زرارة: «قلت: الفقير الذي يتصدق عليه، هل عليه صدقة

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١ و ٥.

يقابل الدين و مستثنياته، فعلاً أو قوّة^(١) بأن يكون له كسب يفي بذلك. فلا تجب على الفقير - وهو من لا يملك ذلك - وإن كان الأحوط إخراجها إذا كان مالكا لقوت السنة، وإن كان عليه دين، بمعنى: أن الدين لا يمنع من وجوب الإخراج، و يكفي ملك قوت السنة^(٢). بل الأحوط الإخراج إذا كان مالكا عين أحد النصب الزكوية أو قيمتها^(٣) وإن لم يكفه لقوت سنته بل الأحوط إخراجها إذا زاد على مئونة يومه و ليلته صاع^(٤).

الفطرة؟ قال عليه السلام: نعم، يعطى مما يتصدق به عليه^(١) و مثله غيره فمحمول على الندب جمعا، مع إعراض الأصحاب عن ظاهره. فما عن ابن الجنيد من وجوبها على من فضل عن مئونته و مئونة عياله صاع، و عن الخلاف نسبته إلى الأكثر لا دليل عليه.

(١) لأنّ ذلك هو المراد بالغنى - الوارد في الروايات، و معاهد الإجماعات - و قد تقدم في أصناف المستحقين من زكاة المال ما ينفع المقام، و المراد بالدين، الدين الحال عليه في هذه السنة لا مطلق الدين.

(٢) جمودا على إطلاقات الكلمات المشتملة على أنّ الفقير من لا يملك قوت السنة بدعوى: أنّ الدين خارج عن قوت السنة و قد مرّ ضعفه في قسم الغارمين من زكاة المال فراجع.

(٣) خروجا عن مخالفة الشيخ عليه السلام في الخلاف في باب الفطرة حيث قال: «تجب زكاة الفطرة على من ملك نصابا تجب فيه الزكاة أو قيمة نصاب و به قال أبو حنيفة» و لكن لا دليل عليه من نصّ، أو إجماع راجع بحث أصناف المستحقين من زكاة المال من الجواهر.

(٤) خروجا عن مخالفة مثل ابن الجنيد، لما مرّ من خبر زرارة، و تقدم حملة على الندب، فلا يبقى مدرك للوجوب.

(مسألة ١): لا يعتبر في الوجوب كونه مالكا مقدار الزكاة زائداً على مئونة السنة، فتجب وإن لم يكن له الزيادة على الأقوى والأحوط^(١).
 (مسألة ٢): لا يشترط في وجوبها الإسلام، فتجب على الكافر، لكن لا يصح أدائها منه، وإذا أسلم بعد الهلال سقط عنه. وأما المخالف إذا

(١) لإطلاق النص، والفتوى، وعن جمع منهم: الفاضلان، والشهيد والمحقق الثنائيان (رحمهم الله) اعتبار الزيادة في وجوبها، واستدلوا عليه تارة: بأنّ عدم اعتبار زيادة الصاع يوجب صيرورته فقيراً، فيلزم من اعتبار وجدان مئونة السنة عدمه.

وفيه: أنّ وجدان المئونة شرط للوجوب، وعدم الوجدان يحصل بالامتثال فتختلف المرتبة ولا محذور فيه.

وأخرى: بأنّه لو وجبت عليه لحلّ له أخذها، لتحقيق الفقر حينئذ. وقد ورد عن أبي عبد الله عليه السلام: «من حلّت له لم تحل عليه، ومن حلّت عليه لم تحل له»^(١).

وفيه: أنّه لا منافاة بين الوجوب عليه وصحة أخذه لها. ومعنى الحديث الشريف: أنّ من حلت الفطرة عليه لا تحل له أخذها من حيث الوجوب، لا أنّه لا يحل له أخذها مطلقاً ولو صار فقيراً بالأداء.

وثالثة: بأنّ حدوث الفقر مانع عن وجوبها كأصل ثبوته.
 (وفيه) أنّ حدوث الفقر معلول وجوب الفطرة فلا يعقل أن يكون علة لعدم الوجوب وإلا يكون معلول الشيء مانعاً عن وجوده وهو فاسد.
 وعن الدروس، والمبسوط الفرق بين الغنى فعلاً والغنى قوّة، فلا يجب على الأخير.

وفيه: أنّه مخالف لإطلاق الأدلة، مع أنّهما لا يقولان بذلك في الزكاة المالية.

استبصر بعد الهلال فلا تسقط عنه^(١).

(مسألة ٣): يعتبر فيها نية القربة كما في زكاة المال^(٢)، فهي من العبادات، ولذا لا تصح من الكافر.

(مسألة ٤): يستحب للفقير إخراجها أيضاً^(٣) وإن لم يكن عنده إلا صاع، يتصدق به على عياله، ثم يتصدق به على الأجنبي بعد أن ينتهي الدور^(٤).

(١) أما الوجوب على الكافر، فلا إطلاق الأدلة وعمومها الشامل له أيضاً كسائر التكاليف بناء على تكليف الكفار بالفروع كتكليفهم بالأصول - كما أثبتناه مراراً في الكتاب^(١) و أما عدم الصحة منه ما دام كافراً، فلا اعتبار القربة فيها ولا تحصل من الكافر على المشهور. وفيه بحث.

و أما السقوط بعد الإسلام، فلحديث الجب^(٢) و قول أبي عبد الله عليه السلام: «اليهودي، والنصراني يسلم ليلة الفطر قال: ليس عليهم فطرة و ليس الفطرة إلا على من أدرك الشهر» و مثله غيره^(٣).

و فائدة الوجوب ولاية الحاكم على الإخراج كما تقدم في زكاة المال، و أما عدم السقوط عن المستبصر، فلاصالة البقاء بعد عدم دليل عليه، بل لو أداها إلى أهل نحلته وجبت عليه الإعادة، لأنه وضعها في غير موضعها، وإنما موضعها أهل الولاية و قد تقدم في زكاة المال ما يظهر منه الحال و يأتي في الفصل الأخير بعض المقال.

(٢) أرسل ذلك إرسال المسلمات، و يظهر منهم الإجماع عليه.

(٣) للإجماع بقسميه، و النصوص المحمولة عليه و قد تقدّم بعضها فراجع.

(٤) يدل على أصل صحة الدور، موثق ابن عمار: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

الرجل لا يكون عنده شيء من الفطرة إلا ما يؤدي عن نفسه وحدها أعطيه

(١) و (٢) راجع صفحة ٤٦.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١.

ويجوز أن يتصدق به على واحد منهم أيضاً^(١)، وإن كان الأولي والأحوط الأجنب^(٢) وإن كان فيهم صغير أو مجنون يتولى الولي له الأخذ له والإعطاء عنه^(٣). وإن كان الأولي والأحوط أن يملك الولي لنفسه، ثم يؤدي عنهما^(٤).

(مسألة ٥): يكره تملك ما دفعه زكاة وجوباً أو ندباً سواء تملكه صدقة أو غيرها على ما مرّ في زكاة المال^(٥).

غريباً أو يأكل هو و عياله؟ قال عليه السلام: يعطي بعض عياله ثم يعطي الآخر عن نفسه يترددونها، فتكون عنهم جميعاً فطرة واحدة^(١) وتقتضيه التسهيلات الشرعية أيضاً. وهذا نحو حيلة في درك الثواب.

(١) لأنّ الظاهر من قوله عليه السلام فيما تقدم من موثق ابن عمار: «يرددونها» عدم خروج المال من بين من ردد فيهم سواء حصل ذلك لأحدهم أو رجع إلى أول من خرج من عنده.

(٢) لأنّه نحو إيثار للغير على الأهل وهو مرغوب، بل من أجلّ المقامات لأولياء الله. وأما كونه أحوط، فللجمود على عنوان الفطرة والصدقة، فإنّ المنساق منهما عند المتشريعة إخراج المال عن النفس والأهل.

(٣) لإطلاق دليل ولايته الشامل للأخذ عنه مطلقاً. وأما الإعطاء عنه فمقتضى أصالة عدم الولاية فيه عدم جوازه إلا أن يقال: إنّ مقتضى مرتكزات المتشريعة جواز التصدق - من أموال القصر - بالنسبة إلى أوليائهم - خصوصاً الفطرة التي تكون حافظاً لهم عن الموت - فيكون هذا من مصالحهم.

(٤) لعدم جريان شبهة عدم الولاية على الإعطاء حينئذ كما هو معلوم.

(٥) راجع [مسألة ٢٠] من (فصل بقية أحكام الزكاة) و ظاهر الفقهاء اتحاد حكم زكاة المال وزكاة الفطرة إلا ما خرج بالدليل ولا دليل على الخلاف في المقام.

(مسألة ٦): المدار في وجوب الفطرة إدراك غروب ليلة العيد جامعاً للشرائط^(١)، فلو جنّ أو أغمي عليه، أو صار فقيراً قبل الغروب - و لو بلحظة بل أو مقارناً للغروب - لم تجب عليه^(٢). كما أنّه لو اجتمعت الشرائط - بعد فقدها قبله أو مقارناً له - وجبت^(٣) كما لو بلغ الصبيّ، أو زال جنونه و لو الأدواري، أو أفاق من الإغماء، أو ملك ما يصير به غنياً أو تحرّر و صار غنياً، أو أسلم الكافر، فإنّها تجب عليهم و لو كان البلوغ أو العقل أو الإسلام مثلاً بعد الغروب لم تجب. نعم، يستحب إخراجها إذا كان ذلك بعد الغروب إلى ما قبل الزوال من يوم العيد^(٤).

(١) للنص، و الإجماع، ففي صحيح معاوية: «المولود يولد ليلة الفطر و اليهوديّ و النصرانيّ يسلم ليلة الفطر قال ﷺ: «ليس عليهم فطرة، ليس الفطرة إلا على من أدرك الشهر»^(١) و المنساق منه الإدراك جامعاً للشرائط. فمن فقد منه بعض الشرائط مقارناً لا يصدق أنّه أدرك الشهر جامعاً للشرائط.

(٢) لقاعدة انتفاء المشروط بانتفاء شرطه.

(٣) لصدق إدراك الشهر جامعاً للشرائط حتى في صورة المقارنة، فيشمّلها إطلاق الأدلة.

(٤) لقول أبي جعفر ﷺ: «تصدّق عن جميع من تعول - من حرّ أو عبد، صغيراً أو كبيراً - من أدرك منهم الصلاة»^(٢) و المرسل: «إن ولد له قبل الزوال يخرج عنه الفطرة، وكذلك: «من أسلم قبل الزوال»^(٣) المحمول على الندب جمعاً و إجمالاً.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٣.

(فصل في من تجب عنه)

يجب إخراجها - بعد تحقق شرائطها - عن نفسه، و عن كلّ من يعوله^(١)

(فصل في من تجب عنه)

(١) للنصوص الكثيرة، وإجماع الإمامية قال أبو عبد الله عليه السلام: «الفطرة واجبة على كل من يعول من ذكر أو أنثى صغير، أو كبير، حر أو مملوك»^(١).
وقال عليه السلام أيضاً: «كل من ضمنت إلى عيالك من حرّ أو مملوك فعليك أن تؤدي الفطرة عنه»^(٢).

وقال عليه السلام: «صدقة الفطرة على كل رأس من أهلك»^(٣).
وقال عليه السلام أيضاً: «يؤدي الرجل زكاة الفطرة عن مكاتبته و رقيق امرأته و عبده النصراني، و المجوسي، و ما أغلق باب»^(٤).

و عنه أيضاً عن أبيه عليه السلام: «أنّ النبي صلى الله عليه وآله فرض صدقة الفطرة على الصغير، و الكبير، و الحر، و العبد، و الذكر، و الأنثى ممن تمونون»^(٥).

و المتفاهم عرفا من جميع هذه الأخبار معنى واحد و هو صدق العيلولة و إن كان أعمّ الأخبار قوله عليه السلام: «ما أغلق عليه باب» لشموله للحيوان والضيف. ثمّ قوله عليه السلام: «ممن تمونون» لشموله لجنود السلطان، و عمال المصانع

حين دخول ليلة الفطر^(١). من غير فرق بين واجب النفقة عليه وغيره، والصغير والكبير، والحرّ، والمملوك، والمسلم، والكافر والأرحام وغيرهم، حتّى المحبوس عندهم ولو على وجه محرّم^(٢). وكذا تجب عن الضيف بشرط، صدق كونه عيالا له^(٣)، وإن نزل عليه في آخر يوم من.

والشركات، لكن ذكر الأهل، والعيال في بعض الأخبار - كما تقدم - يوجب الاختصاص، ومع الشك فالمسألة من موارد الأقلّ والأكثر، فإنّ الوجوب بالنسبة إلى من صدق عليه الأهل والعيال معلوم، وبالنسبة إلى من لا يصدق عليه هذا العنوان مشكوك، والمرجع البراءة، وكذا بالنسبة إلى «ما أغلق عليه الباب» و«ممن تمونون» فإنّ لهما مراتب، وصدقهما على مثل العيال معلوم، وبالنسبة إلى الغير مشكوك، فيرجع فيه إلى البراءة.

ثمّ إنّ المراد بالأهل والعيال الشأني منهما لا الفعلي من كل جهة، لصدق العنوانين على الشأني كصدقهما على الفعلي.

(١) لما يأتي في (فصل وقت وجوبها) فراجع.

(٢) كل ذلك لصدق العيلولة على ذلك كله لغة وعرفا.

(٣) إذ لا موضوعية للضيف من حيث هو ضيف، لأنّه مع صدق كونه عيالا تجب فطرته نصّاً، وإجماعاً، ومع عدم الصدق يشك في وجوبها، والمرجع فيه البراءة فضلا عن صدق العدم.

وفي صحيح ابن سنان قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عنده الضيف من إخوانه، فيحضر يوم الفطر يؤدي عنه الفطرة؟ قال عليه السلام: نعم، الفطرة واجبة على كلّ من يعول»^(١) فإنّ تعبيره عليه السلام: «كلّ من يعول» وإعراضه عن ذكر الضيف كالصريح في أنّه لا موضوعية للضيف من حيث هو وإنما المناط كلّ صدق العيلولة.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٢.

رمضان، بل وإن لم يأكل عنده شيئاً^(١). لكن بالشرط المذكور، وهو صدق العيلولة عليه عند دخول ليلة الفطر، بأن يكون بانياً على البقاء عنده^(٢) مدة ومع عدم الصدق تجب على نفسه^(٣)، لكن الأحوط أن يخرج صاحب المنزل عنه أيضاً^(٤) حيث إن بعض العلماء اكتفى - في الوجوب عليه - مجرد صدق اسم الضيف^(٥)، وبعضهم اعتبر كونه عنده تمام الشهر، وبعضهم العشر

وكذا مرسل الخلاف: «روى أصحابنا أن من أضاف إنساناً طول شهر رمضان وتكفل بعيلولته لزمته فطرته»^(١).

(١) لأنّ المناط صدق العيلولة ولو شأننا أكل منه شيئاً أو لا، وسواء كان عدم الأكل لعدم المقتضي أم لوجود المانع.

(٢) الظاهر أنّ صدق العيلولة أعمّ من البناء على البقاء، لأنّ للعيلولة مراتب متفاوتة، ويكفي صدق أول مرتبة منها في الوجوب على المعيل، لصدق الإطلاقات بالنسبة إليه. واحتمال الانصراف إلى المرتبة الكاملة، بدوي لا يعتنى به، كما أنّ البناء على البقاء له مراتب أيضاً متفاوتة، وبينه وبين العيلولة عموم من وجه كما هو معلوم.

(٣) للعمومات، والإطلاقات، وكذا لو كان بحيث شك المضيف في الوجوب، فمقتضى الأصل عدم الوجوب عليه أيضاً. ولو نوقش في العمومات، والإطلاقات بأنّ التمسك بها من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، فمقتضى العلم الإجمالي وجوبها عليهما، ولكن لو أعطاهما أحدهما بالعنوان الواقعي ولم يكن التردد في النية، بل كان في المنوي لصح وكفى، وكذا لو وكل أحدهما الآخر بالإخراج كذلك.

(٤) يجزي في الاحتياط توكيل أحدهما للآخر في الإخراج بالعنوان الواقعي.

(٥) نسب ذلك إلى جمع - منهم الشهيد الثاني - و تقدم أنّه لا موضوعية

الأواخر، وبعضهم الليلتين الأخيرتين^(١) فمراعاة الاحتياط أولى. وأما الضيف النازل بعد دخول الليلة فلا تجب الزكاة عنه وإن كان مدعوًا قبل ذلك^(٢).

للضيف، وقد فسر فيما تقدم من الخبرين بانطباق عنوان العيلولة عليه، فلا وجه لهذا القول.

(١) نسب الأول: إلى السيد والشيخ (رحمهما الله) ولا دليل عليه إلا ما تقدم من مرسل الخلاف ولا وجه للاعتماد عليه، لقصور سنده، وعدم عامل به غيرهما. وأما الثاني: فنسبة في المنتهى إلى جمع من علمائنا وليس هذا دليلاً يصح الاعتماد عليه كما هو واضح. ونسب الأخير إلى الحلبي، وعن العلامة الاجتزاء بالليلة الأخيرة. وعن ابن حمزة الاجتزاء بمسئى الإفطار وليس لهم دليل يصح الاعتماد عليه من نص، أو إجماع، والظاهر أن أنظارهم الشريفة إلى الصدق العرفي.

ولا ريب في أن مفهوم الضيف والعيلولة من المفاهيم المشككة، فبعضهم أخذ بأول مرتبة صدق المفهوم، وبعضهم أخذ بالقدر المتيقن، والقدر المتيقن أيضاً من الأمور الإضافية كما لا يخفى على من له أنس بالمحاورات العرفية، ومع صدق العيلولة يجب، ومع الشك فيه لا يجب فضلاً عن صدق العدم.

(٢) للأصل بعد عدم صدق الضيف والعيلولة بمجرد الدعوة، ولو شك في ذلك فالمرجع الأصل أيضاً.

فروع - (الأول): لو جاء شخص إلى بيت عالم - مثلاً - قبل الغروب لسؤال مسألة، أو طلب حاجة وبقي عنده إلى بعد الهلال لا تجب فطرته على العالم، لعدم صدق العيلولة، بل وعدم صدق الضيف أيضاً، وكذا بالنسبة إلى مجيء المريض إلى الطبيب.

(الثاني): لو كان لأحد ضيف طول شهر رمضان، فسافر قبل الغروب من ليلة الفطر لا تجب فطرته إلا إذا كان بقصد العود.

(الثالث): لو نزل شخص على أحد قبل الغروب ووضع رحله عنده وخرج

(مسألة ١): إذا ولد له ولد أو ملك مملوكا، أو تزوج بامرأة، قبل الغروب من ليلة الفطر أو مقارنا - له وجبت الفطرة عنه إذا كان عيالا له. وكذا غير المذكورين ممن يكون عيالا، وإن كان بعده لم تجب. نعم، يستحب الإخراج عنه إذا كان ذلك بعده وقبل الزوال من يوم الفطر^(١).

من عنده قبل الغروب ثم رجع في ليلة العيد لا تجب فطرته على من نزل عنده.
(الرابع): لا فرق في وجوب فطرة الضيف بعد صدق العيلولة بين إباحة المكان وعدمه، فلو غصب شخص مكانا وورد عليه ضيف قبل الغروب وجبت فطرته عليه وإن فعل حراما بالتصرف في المغصوب.
(الخامس): لو صدقت العيلولة والضيافة في السيارة، والطيارة والسفينة يجري عليها الحكم.

(السادس): الضيف والمضيف إما راضيان بالضيافة، أو كارهان لها، أو يكون الأول راضيا والأخير كارهًا، أو بالعكس لا إشكال في وجوب الفطرة في الأول وكذا فيما إذا كان المضيف راضيا سواء كان الضيف راضيا أم كارهًا لو لم نقل بانصراف الأدلة عن صورة كراهة الضيف. وأما إذا كان المضيف كارهًا، فيأتي حكمه في [مسألة ١٧] فراجع:

(السابع): لو كان الضيف بانيا على إعطاء الأجرة للضيافة، يشكل وجوب فطرته على المضيف، للشك في صدق العيلولة، فالمرجع أصالة البراءة.
(الثامن): الظاهر جريان الحكم في الضيافة المحرمة بعد صدق العيلولة.
(التاسع): لا فرق في الضيافة بين الواجبة والمباحة، كما لا فرق فيها بين السفر والحضر، للإطلاق.

(العاشر): لا فرق بين كون الضيف والمضيف صائمين، أو مفطرين أو مختلفين، لما تقدم من الإطلاق.

(١) تقدم حكم ما ذكر في هذه المسألة في [مسألة ٦] في الفصل السابق و لا وجه للتكرار.

(مسألة ٢): كلٌّ من وجبت فطرته على غيره سقطت عن نفسه^(١) وإن كان غنياً وكانت واجبة عليه لو انفرد، وكذا لو كان عيالا لشخص ثم صار وقت الخطاب عيالا لغيره^(٢)، ولا فرق في السقوط عن نفسه بين أن يخرج عنه من وجبت عليه أو تركه عصياناً أو نسياناً^(٣)، لكن الأحوط الإخراج عن

(١) لأنه لا تجب في الشريعة على كل أحد إلا فطرة واحدة، ومع توجه الخطاب إلى المعيل لا خطاب بالنسبة إلى العيال، فلا مورد للامتنال، مع أن الحكم مقطوع به عند الأصحاب.

(٢) فيجب فطرته على الغير، لتبديل الموضوع، فيتبدل الحكم قهراً.

(٣) لما مرّ من توجه الخطاب في الأدلة إلى المعيل، وعدم تعلق تكليف بغيره وعصيان المعيل، أو نسيانه لا يوجب حدوث تكليف آخر للعيال إلا بدليل معتبر وهو مفقود، فالمقام من سنخ الإنفاق الذي لا بد من قيام المعيل به، لتوجه التكليف إليه بالخصوص.

إن قلت: يمكن أن يكون المقام نظير الواجب الكفائي، والحكم الوضعي في تعاقب الأيادي بالنسبة إلى المعيل والعيال، فكل من بادر إلى الامتنال سقط التكليف مطلقاً، وإن خالف أحدهما قصوراً أو تقصيراً بقي بالنسبة إلى الآخر.

(قلت): نعم، هذا الاحتمال حسن ثبوتاً، لكن لم يقم عليه دليل إثباتاً، إذ الأدلة إما المطلقات الواردة في مقام أصل تشريع الفطرة - أو مثل قول أبي عبد الله عليه السلام: «الفطرة واجبة على كل من يعول»^(١) وقول أبي جعفر عليه السلام: «تصدق عن جميع من تعول»^(٢) ونحوهما وبعد حمل المطلقات عليهما. يختص الحكم بخصوص المعيل كما هو واضح، فتكون الفطرة كالإنفاق على العيال من شؤون من يقوم بحفظهم ورعايتهم، وبعد ظهور الأخبار في الاختصاص بالمعيل لا وجه

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٦.

نفسه حينئذ^(١). نعم، لو كان المعيل فقيراً و العيال غنياً فالأقوى وجوبها على نفسه^(٢)، و لو تكلف المعيل الفقير بالإخراج على الأقوى و إن كان السقوط حينئذ لا يخلو عن وجه^(٣).

(مسألة ٣): تجب الفطرة عن الزوجة سواء كانت دائمة أو متعة - مع العيولة لهما، من غير فرق بين وجوب النفقة عليه أو لا، لنشوز أو نحوه. وكذا المملوك و إن لم تجب نفقته عليه^(٤)، و أما مع عدم العيولة فالأقوى عدم الوجوب عليه و إن كانوا من واجبي النفقة عليه^(٥).

لاحتمال الوجوب الكفائي أو الوضعي المردد بينهما كما في تعاقب الأيادي. و ما قلناه هو المشهور بين الفقهاء (رحمهم الله).

(١) لا يمكن أن يقال: إنَّ يستفاد من حكمة تشريع الفطرة، و أنَّها لدفع الحوادث عمّن تجب عنه و النفع يرجع إليه، فيكون توجه الخطاب إلى المعيل من باب تعدد المطلوب، فمع امتثاله يسقط عن العيال، و مع عدمه يثبت بالنسبة إليه و يكون المقام نظير دفع الشرّ و معالجة المرض، فالخطاب بالمدافعة و المعالجة يتوجه أولاً إلى المعيل، و مع عدم امتثاله يتوجه إلى نفس المريض و من توجه الشرّ إليه. و هذا الاحتمال حسن ثبوتاً و يصلح للاحتياط لكنه خلاف الجمود على ظواهر الأدلة.

(٢) قد ظهر مما مرّ اختصاص الوجوب بخصوص المعيل و مع فقره فلا تكليف أصلاً بالفطرة في البين و لو تكلفها العيال. و ما ذكرناه من الاحتمال يحصل للاحتياط و أما الاستناد إليه للفتوى فهو مشكل. و منه تظهر الخدشة في كونه أقوى.

(٣) وجيه مطابق لظواهر الأدلة، أما بالنسبة إلى المعيل فللفقر. و أما العيال فلعدم التكليف عليه رأساً.

(٤) كل ذلك لصدق العيولة، فتشمّلها الأدلة لا محالة.

(٥) للأصل بعد عدم صدق العيولة. و نسب إلى الحلّي وجوب الفطرة مع وجوب النفقة، لإطلاق الأدلة مثل قوله عليه السلام في موثق إسحاق: «الواجب

وإن كان الأحوط الإخراج، خصوصاً مع وجوب نفقتهم عليه^(١). وحينئذ فطرة الزوجة على نفسها^(٢)، إذا كانت غنية و لم يعملها الزوج و لا غير الزوج أيضاً. وأما إن عاها أو عال المملوك غير الزوج و المولى فالفطرة عليه

عليك أن تعطي عن نفسك، و أهلك، و أمك، و ولدك، و امرأتك، و خادملك»^(١) ولائها تابعة لوجوب النفقة لا لفعلية الإنفاق.

ويرد الأول بلزوم تقييده بما يدل على اعتبار صدق العيلولة. و الأخير بأنه عين المدعى، مع أنه لا دليل عليه بعد ما ورد مما يدل على اعتبار صدق العيلولة. و أما صحيح الحجاج: «عن رجل ينفق على رجل ليس من عياله إلا أنه يتكلف له نفقته و كسوته، أ تكون عليه فطرته؟ قال ﷺ: لا، إنما تكون فطرته على عياله صدقة دونه. و قال ﷺ: العيال: الولد، و المملوك و الزوجة و أم الولد»^(٢) فلا يراد به العيال التعديي الشرعي بل المراد العيلولة العرفية فلا تنافي بينه و بين غيره من الأخبار المذكور فيها مادة العيال. و أما ما مرّ من موثق إسحاق، فإنه أيضاً في مقام بيان أن من ذكر فيه من موارد العيلولة غالباً، لا أن يكون لهم موضوعية و لو لم يكونوا عيالا، فما نسب إلى الحلي من الوجوب مطلقاً مدعياً عليه الإجماع لا وجه له مع ما نقل عن المعتبر: «ما عرفنا أحداً من فقهاء الإسلام فضلاً عن الإمامية أوجب الفطرة عن الزوجة من حيث هي، بل ليس يجب فطرة إلا عمن تجب مئوته أو تبرع بها عليه».

أقول: إطلاق الذيل بقرينة الصدر محمول على فعلية الإنفاق.

(١) خروجاً عن مخالفة ما نسب إلى المشهور في واجب النفقة. و عن

مخالفة الحلي في غيره و إن لم يكن لهما دليل يصح الاعتماد عليه.

(٢) هذا تفريع على قوله ﷺ: في المسألة السابقة فالأقوى وجوبها على

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٥.

مع غناه.

(مسألة ٤): لو أنفق الولي على الصغير، أو المجنون من مالهما سقطت الفطرة عنه وعنهما^(١).

(مسألة ٥): يجوز التوكيل في دفع الزكاة إلى الفقير من مال الموكل^(٢) ويتولّى الوكيل النية، والأحوط نية الموكل أيضاً على حسب ما مرّ في زكاة المال^(٣) و يجوز توكيله في الإيصال، و يكون المتولّي حينئذ هو نفسه^(٤). ويجوز الإذن في الدفع عنه أيضاً - لا بعنوان الوكالة -^(٥) وحكمه حكمهما^(٦)، بل يجوز توكيله أو إذنه في الدفع من ماله، بقصد الرجوع عليه

نفسه وتقدم أنّه لا وجه لكونه أقوى وإن كان أحوط.

(١) أما الأول، فلعدم صدق العيلولة بالنسبة إليه. و أما عنهما، فلعدم التكليف لهما.

(٢) للإطلاقات، و العمومات، ولأصالة جواز الوكالة و النيابة في كل شيء إلا ما خرج بالدليل، و لا دليل على الخروج في المقام، و يأتي التفصيل في كتاب الوكالة و يستفاد ذلك من النصوص المتفرقة الواردة في زكاة المال و تقدم بعضها في زكاة المال أيضاً^(١).

(٣) راجع مسألة ١١ من (فصل أنّ الزكاة من العبادات)، فإنّ زكاة الفطرة مشتركة مع زكاة المال في الأحكام إلا ما خرج بالدليل.

(٤) لأنّ الوكيل من مجرّد الآلة، و المعطي للزكاة هو المالك، فلا بد له من النية.

(٥) لأنّ ذلك كلّّه من فروع ولاية المالك على الإعطاء مباشرة أو تسبيها.

(٦) لاشتراك الوكالة مع الإذن في جامع الإذن و الرضا، فيشتركان في الأحكام إلا ما خرج بالدليل.

بالمثل أو القيمة^(١) كما يجوز التبرع به من ماله بإذنه أو لا بإذنه^(٢) وإن كان الأحوط عدم الاكتفاء في هذا و سابقة^(٣).

(مسألة ٦): من وجب عليه فطرة غيره لا يجزيه إخراج ذلك الغير عن نفسه، سواء كان غنياً، أم فقيراً و تكلف بالإخراج بل لا تكون حينئذ فطرة حيث إنّه غير مكلف بها^(٤). نعم، لو قصد التبرع بها عنه أجزأه على الأقوى^(٥) وإن كان الأحوط العدم.

(مسألة ٧): تحرم فطرة غير الهاشمي على الهاشمي كما في زكاة المال^(٦)، و تحلّ فطرة الهاشمي على الصنفين^(٧). و المدار على المعيل لا

(١) لأصالة الإباحة، و إطلاق ولايته على الإخراج الشامل لذلك كله.

(٢) أما مع الإذن، فلأصل، و الإطلاقات إعطاء الفطرة الشاملة للمباشرة و مطلق التسبب. و أما مع عدم الإذن، فيشكل الاجتزاء به، لقاعدة الاشتغال و إن أذن بعد ذلك يصير من صغريات الفضولي و قد تقدم في مسألة ١١ من أول كتاب الزكاة، و مسألة ١ من (فصل أن الزكاة من العبادات)، و المسألة العاشرة، و مسألة ٢٦ من مسائل الختام ما ينفع المقام.

(٣) أما في صورة عدم الإذن، فلقاعدة الاشتغال من غير حاكم عليها. و أما في الصورة الأولى، فلاحتمال عدم صحة التبرع في الزكاة، ولكنه ضعيف.

(٤) لما تقدم في المسألة الثانية من هذا الفصل.

(٥) تقدم التفصيل في المسألة السابقة فراجع فإنّ هذه المسألة مكرّرة بفروعها.

(٦) للإجماع، و أصالة المساواة بين زكاة الفطرة و زكاة المال، و يدل عليه إطلاقات الروايات الدالة على أنّ الفطرة زكاة، بل هي الأصل في الزكاة.

(٧) بإجماع الفريقين، و أصالة المساواة بين الزكّاتين إلا إذا كان دليل على الخلاف في البين و لا دليل كذلك في المقام، و يدل عليه إطلاق ما دل على حرمة الصدقة الواجبة على بني هاشم خرج ماخرج وبقي الباقي. و أما ما دل على أنّ الزكاة

العيال^(١)، فلو كان العيال هاشميا دون المعيل لم يجز دفع فطرته إلى الهاشمي، و في العكس يجوز.

(مسألة ٨): لا فرق في العيال بين أن يكون حاضرا عنده و في منزله أو منزل آخر غائبا عنه، فلو كان له مملوك في بلد آخر، لكنه ينفق على نفسه من مال المولى يجب عليه زكاته. وكذا لو كانت له زوجة أو ولد كذلك كما أنه إذا سافر عن عياله و ترك عندهم ما ينفقون به على أنفسهم يجب عليه زكاتهم^(٢). نعم، لو كان الغائب في نفقة غيره لم يكن عليه، سواء كان الغير موسراً و مؤدياً أم لا^(٣)، و إن كان الأحوط - في الزوجة و المملوك - إخراجهما، مع فقر

أوساخ الناس و أنها مطهرة للمال^(١) فلا يوجب الاختصاص بخصوص زكاة المال لأنّ اختصاص بعض الحكم ببعض أصناف النوع لا يوجب تخصيص أصل ذلك النوع.

(١) لما تقدم من توجه التكليف بالنسبة إليه، و اعتبار الشرائط فيه فيكون هذا الشرط أيضاً كاعتبار سائر الشرائط. نعم، لو قلنا بأنّ التكليف بها من الواجب الكفائي، و الذمم المتعددة يصح أن يكون المدار على كليهما، و لكن تقدمت الخدشة فيه. فما عن صاحب الحقائق من أنّ المدار على العيال، لصحة إضافة الصدقة إليه (مخدوش): إذ ليس المناط مجرد صحة الإضافة بل المناط توجه الخطاب و التكليف و المفروض توجهها إلى خصوص المعيل.

(٢) لصدق العيلولة في جميع ذلك، فتشملها إطلاقات الأدلة الظاهرة في عدم الفرق بين الحضور و الغيبة، مضافا إلى صحيح جميل: «لا بأس بأن يعطي الرجل عن عياله و هم غيب عنه، و يأمرهم فيعطون عنه و هو غائب عنهم»^(٢). (٣) لفرض أنه في نفقة الغير، فيكون التكليف متوجها إلى ذلك الغير.

(١) تقدم الكلام في أوائل هذا الجزء.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١.

العائل، أو عدم أدائه^(١).

وكذا لا تجب عليه إذا لم يكونوا في عياله ولا في عيال غيره^(٢)، ولكن الأحوط في المملوك والزوجة ما ذكرنا من الإخراج عنهما حينئذ أيضاً^(٣).

(مسألة ٩): الغائب عن عياله الذين في نفقته يجوز أن يخرج عنهم، بل يجب إلا إذا وكلهم أن يخرجوا من ماله الذي تركه عندهم، أو أذن لهم في التبرع عنه^(٤).

(مسألة ١٠): المملوك المشترك بين مالكين زكاته عليهما بالنسبة إذا كان في عيالهما معاً، وكانا موسرين^(٥)، ومع إعسار أحدهما تسقط وتبقى حصة

(١) خروجاً عن خلاف من جعل المناط وجوب النفقة لا فعلية الإنفاق و تقدم سابقاً في مسألة ٣.

(٢) لفرض عدم العيلولة بالنسبة إليه، فلا موضوع للوجوب عليه.

(٣) لما تقدم وجهه آنفاً.

(٤) أما وجوب الإخراج. فلمكان العيلولة. وأما التوكيل، فلاصلة جوازه.

وأما الإذن في التبرع، فلما تقدم في مسألة ٥.

(٥) لإطلاق الأدلة الشامل لصورة وحدة المعيل وتعدده، لو لم نقل

بالانصراف إلى صورة وحدة المعيل. وأما التمسك بخبر محمد بن القاسم عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «يسأله عن المملوك يموت عنه مولاه وهو عنه غائب في بلدة أخرى وفي يده مال لمولاه وتحضر الفطرة أيزكى عن نفسه من مال مولاه وقد صار لليتامى؟ قال: نعم»^(١)

فإن حمل على كون موت الولي بعد الهلال فلا ربط له بالمقام، وإن أخذ بإطلاقة، فلم يعمل به أحد من الأعلام.

إن قيل: نعم، مقتضى الإطلاقات هو التشريك، لكن في خبر زرارة عن

أبي عبد الله عليه السلام: «عبد بين قوم عليهم فيه زكاة الفطرة قال: إذا كان لكل

الآخر^(١)، و مع إعسارهما تسقط عنهما^(٢). وإن كان في عيال أحدهما وجبت عليه مع يساره، و تسقط عنه و عن الآخر مع إعساره، و إن كان الآخر موسراً^(٣) لكن الأحوط إخراج حصته^(٤) و إن لم يكن في عيال واحد منهما سقطت عنهما^(٥) و لكن الأحوط الإخراج مع اليسار كما عرفت مراراً^(٦) و لا فرق في كونها عليهما - مع العيلولة لهما - بين صورة المهايأة و غيرها، و إن كان

إنسان رأس، فعليه أن يؤدي عنه فطرته، و إذا كان عدّة العبيد و عدّة الموالى سواء و كانوا جميعاً فيهم سواء أدوا زكاتهم لكل واحد منهم على قدر حصته، و إن كان لكل إنسان منهم أقلّ من رأس فلا شيء عليهم^(١).

يقال: إنّه ضعيف السند، و معرض عنه عند الأصحاب، إذ لم ينسب العمل به إلا إلى الصدوق، و يظهر من عنوان صاحب الوسائل للباب ذلك أيضاً، فكيف يعتمد عليه في الحكم المخالف للإطلاقات.

(١) لظهور الإطلاق بعد أن قلنا إنّه يشمل صورة التبعض في العيلولة أيضاً. نعم، لو قيل بانصرافه إلى صورة وحدة المعيل، فلا يجب عليه حينئذ.

(٢) لاتقاء العيلولة عنهما، فينتفي المشروط بانتفاء الشرط.

(٣) أما الوجوب على المعيل، فوجود المقتضي - و هو العيلولة - و فقد المانع عنه. و أما السقوط عنه، و عن الآخر، فلما مرّ في مسألة ٢ من هذا الفصل. (٤) لاحتمال كون مجرّد الملكية موجبا لوجوب الفطرة، و لكنّه احتمال ضعيف.

(٥) لاتقاء المشروط بانتفاء الشرط.

(٦) تقدم أنّ منشأ هذا الاحتمال كون مجرّد الملكية موجبا لوجوب الفطرة جموداً على ما مرّ من خبر إسحاق^(٢) و لكنّه جمود بارد.

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٤.

حصول وقت الوجوب في نوبة أحدهما، فإنّ المناط العيولة المشتركة بينهما بالفرض^(١) ولا يعتبر اتفاق جنس المخرج من الشريكين، فلا أحدهما إخراج نصف صاع من شعير و الآخر من حنطة^(٢) لكن الأولى بل الأحوط الاتفاق^(٣).
(مسألة ١١): إذا كان شخص في عيال اثنين بأنّ علاه معا - فالحال كما مرّ في المملوك بين الشريكين^(٤)، إلا في مسألة الاحتياط المذكور فيه^(٥).

(١) إذا اشتركا في العيولة وقت الهلال، و لكن لو كانت العيولة في ذلك الوقت في نوبة أحدهما فقط، فتجب الفطرة عليه فقط.

(٢) إذا كان ذلك بعنوان الأعمّ من الواجب و القيمة، فلا إشكال فيه لما يأتي في مسألة ١٤ من الفصل التالي. و أما إن كان ذلك بعنوان نفس الواجب، فقد يشكل أنّه من التلفيق و هو غير مجز كما يأتي في تلك المسألة، و يمكن دفع الإشكال بأنّ التلفيق غير المجزي إنّما هو فيما إذا كان المعيل واحداً. و أما مع التعدد كما في المقام فمقتضى إطلاق الأدلة صحة ما اختار كل واحد منهما و إن كان مخالفاً لما اختاره الآخر. و لكنه مخالف لإطلاق مثل قولهم عليه السلام: «صاع من زبيب، أو صاع من حنطة»^(١) و نحوهما من الأخبار.

(٣) ظهر وجه الاحتياط مما تقدم.

(٤) لصدق العيولة بالنسبة إليهما، فتشملهما الإطلاقات و العمومات.

(٥) المراد بالاحتياط قوله: «لكن الأحوط إخراج حصته» و وجه عدم جريانه في المقام أنّه لا موضوع له، لفرض كون الشخص في عيال اثنين و هما يعولانه، فلا موضوع للاحتياط في إخراج حصته و إن لم يعله إلا أحدهما فقط، فالفطرة على المعيل فقط، و لا موضوع للاحتياط حينئذ أيضاً.

نعم، الاحتياط بالاتفاق في جنس المخرج جار هنا أيضاً^(١) وربما يقال بالسقوط عنهما وقد يقال بالوجوب عليهما كفاية والأظهر ما ذكرنا^(٢).

(مسألة ١٢): لا إشكال في وجوب فطرة الرضيع على أبيه إن كان هو المنفق على مرضعته، سواء كانت أمه له أو أجنبية^(٣)، وإن كان المنفق غيره فعليه^(٤) وإن كانت النفقة من ماله فلا تجب على أحد^(٥)، وأما الجنين فلا فطرة له^(٦)، إلا إذا تولد قبل الغروب^(٧). نعم، يستحب إخراجها عنه إذا

(١) يأتي منه ﷺ الفتوى بعدم جواز التلفيق في [مسألة ٤] من الفصل التالي إلا أن يقال: إنه فيما إذا كان المعيل واحداً وفي المقام متعدداً، ولكنّه خلاف إطلاق قولهم ﷺ: «صاع من زبيب أو صاع من حنطة، أو صاع من شعير»^(١).

(٢) أما السقوط عنهما، فلا دليل له إلا دعوى: اعتبار وحدة المعيل. ويرده ظهور الإطلاق في الأعمّ منه، مع مناسبة عدم السقوط للحكمة المذكورة فيها. وأما الوجوب عليهما، فلا دليل له إلا إمكان كون الحكم كفاثاً من حيث التكليف والوضع، وهو احتمال حسن ثبوتاً ولا دليل عليه إثباتاً، بل هو خلاف الأدلة الظاهرة في الوجوب العيني والتعيني بالنسبة إلى المعيل.

(٣) لظهور الإطلاق، والإجماع، وشمول الأهل والولد، وما أغلق عليه الباب وغير ذلك مما ورد في الأدلة وفي جملة من الأخبار ذكر لفظ الصغير^(٢) أيضاً فراجع.

(٤) لصدق العيلولة بالنسبة إليه، فيجب عليه.

(٥) أما عدم كونها على نفسه، فلاشترط التكليف في الوجوب نصّاً وإجماعاً. وأما عدم كونها على غيره، فلعدم العيلولة.

(٦) للنصوص الدالة على عدم وجوب الفطرة عمن ولد ليلة الفطرة، مضافاً إلى ظهور الإجماع.

(٧) نصّاً، وإجماعاً، ففي موثق ابن عمار عن أبي عبد الله ﷺ: «في

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب زكاة الفطرة: حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الفطرة: حديث: ١ و ٤.

تولد بعده إلى ما قبل الزوال، كما مر^(١).

(مسألة ١٣): الظاهر عدم اشتراط كون الإنفاق من المال الحلال، فلو أنفق على عياله من المال الحرام - من غصب أو نحوه - وجب عليه زكاتهم^(٢).

(مسألة ١٤): الظاهر عدم اشتراط صرف عين ما أنفقته أو قيمته بعد صدق العيلولة، فلو أعطى زوجته نفقتها و صرفت غيرها في مصارفها وجبت عليه زكاتها، وكذا في غيرها^(٣).

(مسألة ١٥): لو ملك شخصا مالا - هبة أو صلحا أو هدية - و هو أنفقته على نفسه لا يجب عليه زكاته، لأنّه لا يصير عيالا له بمجرد ذلك. نعم، لو كان من عياله عرفا و وهبه مثلا لينفقه على نفسه، فالظاهر الوجوب^(٤).

(مسألة ١٦): لو استأجر شخصا، و اشترط في ضمن العقد أن تكون نفقته عليه، لا يبعد وجوب إخراج فطرته. نعم، لو اشترط عليه مقدار نفقته فيعطيه دراهم مثلا ينفق بها على نفسه لم تجب عليه، و المناط الصدق العرفي في

المولود يولد ليلة الفطر، و اليهودي و النصراني يسلم ليلة الفطر قال عليه السلام: ليس عليهم فطرة، و ليست الفطرة إلا على من أدرك الشهر^(١).

(١) راجع مسألة ١ و ١٦ من الفصل التالي.

(٢) لتحقق العيلولة عرفا فتشملها إطلاقات الأدلة قهرا. و دعوى الانصراف

إلى الحلال لا شاهد عليه من عقل أو نقل.

(٣) لصدق العيلولة، فيشملها الإطلاق. نعم، لو لم تصدق العيلولة كما في

الموظفين من الطلبة، و مستخدمي الدولة من الجنود و غيرهم، فلا تجب حينئذ، لعدم صدق العيلولة بالنسبة إليهم، فتأمين المصارف شيء، و صدق العيلولة شيء آخر و الثاني أخص من الأول.

(٤) مع صدق العيلولة عرفا. وأما مع عدم الصدق أو الشك فيه فلا تجب عليه

(١) راجع الوسائل باب: ١١ من أبواب زكاة الفطرة.

عده من عياله و عدمه^(١).

(مسألة ١٧): إذا نزل عليه نازل قهراً عليه و من غير رضاه، و صار ضيفاً عنده مدّة، هل يجب عليه فطرته أو لا؟ إشكال. و كذا لو عال شخصاً بالإكراه^(٢) و الجبر من غيره. نعم، في مثل العامل الذي يرسله الظالم لأخذ مال منه فينزل عنده مدّة ظلماً و هو مجبور في طعامه و شرابه، فالظاهر عدم الوجوب لعدم صدق العيال و لا الضيف عليه^(٣).

(مسألة ١٨): إذا مات قبل الغروب من ليلة الفطر لم يجب في تركته شيء، و إن مات بعده وجب الإخراج من تركته عنه و عن عياله. و إن كان عليه دين و ضاقت التركة قسمت عليهما بالنسبة^(٤).

(١) و يختلف ذلك بحسب اختلاف الموارد، و كيفية الاشتراط، فيكون النزاع في وجوب الفطرة و عدمه، صغرياً، للاتفاق على وجوبها مع صدق العيلة، و على عدمه مع عدم الصدق، و المورد إما تصدق عليه العيلة عرفاً أو لا تصدق أو يشك في الصدق و عدمه، و تجب في الأول دون الآخرين.

(٢) من إطلاق الأدلة الشامل، لصورة الإكراه أيضاً و من احتمال الانصراف إلى صورة الاختيار، و يعضده حديث الرفع^(١) و طريق الاحتياط أن يأذن أحدهما للآخر أن يخرجها بالعنوان الواقعي الأعمّ من أن يكون عن نفسه أو عن غيره، أو يشتركا في الإخراج من حيث القيمة.

(٣) لأنّ المنساق منهما عرفاً من لم يكن المعيل و المضيف مدافعاً عنه بأيّ وجه أمكنه، و مع الشك في صدقها عليه لا يجب أيضاً، للأصل بعد عدم صحة التمسك بالأدلة، لأنّه حينئذ من التمسك بالدليل في الشبهة الموضوعية.

(٤) أما عدم الوجوب في الأول، فلعدم إدراكه الشهر حتى يجب عليه شيء.

(مسألة ١٩): المطلقة رجعيًا فطرتها على زوجها دون البائن، إلا إذا كانت حاملاً ينفق عليها^(١).

(مسألة ٢٠): إذا كان غائباً عن عياله، أو كانوا غائبين عنه، و شك في حياتهم فالظاهر وجوب فطرتهم، مع إحراز العيلولة على فرض الحياة^(٢).

نعم، تجب على الورثة عن أنفسهم مع اجتماع الشرائط.

و أما الوجوب في الثاني، فلوجود المقتضي وفقد المانع كما هو المفروض. و أما التوزيع، فلأنه حكم مطلق الدين الذي تقصر عنه التركة.

(١) قد تقدم مراراً أنَّ المناط على العيلولة، و قد لا تكون الرجعية من العيال و قد تكون البائن منه، فلا كلية لما ذكره.

(٢) الاحتياج إلى إحراز العيلولة بغير الاستصحاب إنَّما هو فيما إذا كان المستصحب نفس الحياة فقط. و حيث لا تثبت العيلولة به، لأنَّه من الأصل المثبت لا بد في إحرازها من طريق آخر. و أما إن كان المستصحب العيال الحيّ، فيثبت الموضوع بنفس الاستصحاب من دون احتياج إلى إثبات العيلولة بطريق آخر، و له نظائر كثيرة في الفقه.

(فصل في جنسها و قدرها)

والضابط في الجنس: القوت الغالب الناس^(١) و هو الحنطة، و الشعير و التمر، و الزبيب، و الأرز، و الأقط، و اللبن، و الذرة، و غيرها. و الأحوط

(فصل في جنسها و قدرها)

(١) للإجماع، و النص على ما يأتي تفصيله و هو الذي تقتضيه التسهيلات الشرعية في هذه الصدقة الواجبة على جميع الأمة خصوصا بالنسبة إلى الأزمنة القديمة - التي قلّت الأموال و النقود لديهم - ففرض الشارع عليهم التصدق بشيء من فضل أقواتهم، ليحرزوا بها سلامة نفوسهم، و حياتهم. و الأخبار الواردة على أقسام ثلاثة:

الأول: قول أبي عبد الله عليه السلام في الصحيح: «الفطرة على كل قوم مما يغذون عيالهم من لبن، أو زبيب، أو غيره»^(١) و قوله عليه السلام: «الفطرة على كل من اقتات قوتا فعليه أن يؤدي من ذلك القوت»^(٢) و عن العسكري عليه السلام: «إنّ الفطرة صاع من قوت بلدك»^(٣).

و المراد بالغذاء و القوت في هذه الأخبار ليس الغذاء و القوت الفعلي، بل الأعمّ منه و مما يكون بالقوة - كالحنطة، و الشعير، و الأرز، و نحوها - مما صرح بها في الأخبار كما أنّ المراد بهما الغالب، لغالب الناس، لأنّ ذلك هو المنساق من مثل هذه الروايات.

الثاني: الأخبار الكثيرة المشتملة على ذكر المصاديق، ففي خبر الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «في الفطرة كم يدفع عن كل رأس من الحنطة

والشعير، و التمر، و الزبيب؟ قال ﷺ: صاع بصاع النبي^(١).
 و في خبر ابن المغيرة عن أبي الحسن الرضا ﷺ أيضاً: «تعطي من الحنطة صاع، و من الشعير صاع، و من الأقط صاع»^(٢).
 و في خبر ابن مسلم: «قال سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول: الصدقة لمن لا يجد الحنطة و الشعير يجزي عنه القمح و العدس، و السلت و الذرة»^(٣).
 و لكن الظاهر بقريئة غيره أنه العلس كما يأتي في خبر إبراهيم بن محمد، و في خبر ابن مسلم عنهما ﷺ ذكر الدقيق، و السويق^(٤) و في خبر إبراهيم بن محمد عن الصادق ﷺ: «من لم يجد الحنطة و الشعير يجزي عنه القمح و السلت و العلس و الذرة»^(٥).

و لا ريب في أنّ هذه كلها من مصاديق الغذاء و القوت، فلا تنافي بين هذه الأخبار و القسم الأول منها، كما أنّ اقتصار بعضها على ذكر بعض من مصاديقها و عدم التعرض للبعض الآخر لا يوجب التنافي بينها، لأنّ الاقتصار من باب المثال لا الحصر الحقيقي.

الثالث: خبر الهمداني^(٦) عن العسكري ﷺ: «الفطرة صاع من قوت بلدك على مكة و اليمن و الطائف، و أطراف الشام، و اليمامة، و البحرين و العراقين، و فارس، و الأهواز، و كرمان تمر، و على أهل أوساط الشام زبيب، و على أهل الجزيرة، و الموصل، و الجبال كلها بر، أو شعير، و على أهل طبرستان الأرز، و على أهل خراسان البر إلا أهل مرو و الري، فعليهم الزبيب، و على أهل مصر البر. و من سوى ذلك فعليهم ما غلب قوتهم، و من سكن البوادي من الأعراب فعليهم الأقط و الفطرة عليك و على الناس كلهم».

و هذا التفصيل في هذا الحديث ليس لموضوعية خاصة في تلك البلاد، أو للتعبد المحض، بل لأجل أنّ الغالب في تلك العصور - في البلاد المذكورة كان ما

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١ و ٣ و ١٣ و ١٧.

(٥) الوسائل باب: ٨ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٥.

(٦) الوسائل باب: ٨ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٢.

الاقتصار على الأربعة الأولى^(١)، وإن كان الأقوى ما ذكرنا. بل يكفي الدقيق، والخبز، و الماش، و العدس^(٢)، و الأفضل إخراج التمر، ثم

ذكر في الحديث - قوتهم فلا تنافي بين ما ذكر فيه و بين سائر الأخبار، فاتفقت الأقسام الثلاثة من الأخبار، على أن المدار على القوت الغالب و المراد به ما كان غالبا لنوع الناس دون شخصهم. و يظهر من ذكر الزيت و اللبن فيها أنه أعم مما يتوقف عليه بقاء الحياة - كالحنطة، و الشعير - أو ما يتوقف به لأجل الإدام، أو التفكه و التلذذ كالزيت و اللبن، و الأقط هذا.

و أما الأقوال فعمدتها قولان:

أحدهما: كل ما كان قوتا غالبا و لو لم يكن مما ذكر في الأخبار جمودا على القسم الأول منها، و حمل القسمين الأخيرين على مجرد المثال، أو على الندب بقرينة كثرة الاختلاف فيها. و يظهر ذلك عن جمع منهم صاحب الجواهر بل هو المعروف بين الفقهاء.

ثانيهما: الاقتصار على خصوص ما ذكر في القسمين الأخيرين من الأخبار تقييدا للقسم الأول بهما. و يظهر ذلك عن جمع منهم الشيخ رحمته الله مدعيا عليه الإجماع و لكن الإجماع موهون، و حمل ما في القسمين الأخيرين من الأخبار على المثال أو الندب ممكن، فيصح القول الأول، و لو لا وحشة الانفراد لقلنا بكفاية اللحم في مثل هذه العصور، لصيرورته قوتا غالبا لعامة الناس.

(١) خروجا عن خلاف مثل الصدوقين حيث اقتصروا عليها - و لا دليل لهم يصح الاعتماد عليه مع التصريح في النصوص بالتعميم - و دعوى الشيخ الإجماع عليه.

(٢) للعمومات، و الإطلاقات التي تقدمت في القسم الأول من الأخبار و نسب الاجتزاء بالخبز و الدقيق إلى المشهور أيضاً، و قد ورد الدقيق في خبر ابن يزيد - كما تقدم - و ورد الدقيق و السويق في خبر حماد و تقدم ذكر العدس في خبر ابن مسلم. و أما الخبز و الماش، فلم أظفر عاجلا على نص بالخصوص فيهما، و لا يبعد

الزبيب^(١)، ثمَّ القوت الغالب. هذا إذا لم يكن هناك مرجح، من كون غيرها أصلح بحال الفقير وأنفع له لكن الأولى والأحوط حينئذ دفعها بعنوان القيمة^(٢).

(مسألة ١): يشترط في الجنس المخرج كونه صحيحاً فلا يجزئ المعيب و يعتبر خلوصه، فلا يكفي الممتزج بغيره من آخر أو تراب أو نحوه^(٣). إلا إذا كان الخالص منه بمقدار الصاع أو كان قليلاً يتسامح به^(٤).

(مسألة ٢): الأقوى الاجتزاء بقيمة أحد المذكورات من الدراهم

استفادتهما من إطلاق الحنطة والشعير لإمكان استفادة مطلق الحبوب منهما.

(١) أما أفضلية التمر، فلنصوص كثيرة منها قول أبي الحسن عليه السلام: «التمر أفضل»^(١) وقول أبي عبد الله عليه السلام: «التمر أحب إليّ فإنّ لك بكل ثمرة نخلة في الجنة»^(٢).

وأما أفضلية الزبيب بعده، فلجريان علة أفضلية التمر فيه أيضاً: قال أبو عبد الله عليه السلام: «التمر في الفطرة أفضل من غيره، لأنّه أسرع منفعة، وذلك أنّه إذا وقع في يد صاحبه أكل منه»^(٣).

وأما أفضلية القوت الغالب بعده، فهو المشهور وينطبق عليه عنوان المواساة والاتحاد مع الفقراء، وهو محبوب ومرغوب إليه عند العقلاء.

(٢) أما تقديم الأصلح والأنفع، فهو من المسلّمات عند الفقهاء، وتقتضيه مرتكزات العقلاء أيضاً. وأما الاحتياط في دفعه بعنوان القيمة حينئذ، فلاحتمال أن تكون ملاحظة الأصلحية لحال الفقير مخرجاً للعين عن الواجب بالذات و موجباً لانطباق عنوان القيمة عليه.

(٣) لأنّ ذلك هو المنساق من الأدلة والمتفق عليه بين أعلام الملة.

(٤) لأنّ الأدلة منزلة على العرفيات والمفروض تسامح العرف بذلك في صدقاتهم، وهداياهم، ومعاملاتهم.

والدانانير^(١)، و غيرهما من الأجناس الأخر^(٢) و على هذا فيجزئ المعيب والممزوج و نحوهما بعنوان القيمة، وكذا كل جنس شك في كفايته فإنه يجزئ

(١) للإجماع بقسميه، و نصوص كثيرة:

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام: «لا بأس بالقيمة في الفطرة»^(١).

و في خبر ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفطرة نجعلها و نعطي قيمتها ورقا و نعطيها رجلا واحدا مسلما؟ قال عليه السلام: لا بأس به»^(٢).

و عن ابن عمار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ما تقول في الفطرة يجوز أن أؤديها فضة بقيمة هذه الأشياء التي سميتها؟ قال: نعم، إن ذلك أنفع له يشتري ما يريد»^(٣).

و تدل عليه نصوص جواز إخراج القيمة في زكاة المال، إذ الظاهر اتحاد الزكاتين في الأحكام إلا ما خرج بالدليل و لا ريب في أن من المتيقن من القيمة النقدية.

(٢) لإطلاق أدلة القيمة الشامل لها أيضاً، و ليس في البين ما يصلح للتقييد إلا دعوى الانصراف إلى الدرهم و الدينار و لكنه بدوي لا يعتنى به ما لم يوجب ظهور اللفظ في المنصرف إليه. و يمكن أن يستظهر إطلاق الجواز من صحيح ابن يزيد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام نعطي الفطرة دقيقا مكان الحنطة؟ قال عليه السلام: لا بأس يكون أجر طحنه بقدر ما بين الحنطة و الدقيق»^(٤) بناء على أن إعطاء الدقيق كان بعنوان القيمة لا الفريضة، و يمكن أن يستفاد - مما مر من التعليل في قوله عليه السلام: «لأنه أسرع منفعة»، أو قوله عليه السلام: «إن ذلك أنفع له يشتري ما يريد»^(٥) أجزاء كل ما هو أنفع و أسرع منفعة من عين الفريضة إن كان بعنوان القيمة، وكذا حكم أجزاء المعيب و الممزوج و كل جنس شك في كفايته فيصح إن كان الإعطاء بعنوان القيمة، للإطلاق، و العموم المقتضي لذلك.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٩ و ٤ و ٦.

(٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٩ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٦.

ب عنوان القيمة.

(مسألة ٣): لا يجزئ نصف الصاع^(١) مثلاً من الحنطة الأعلى، وإن كان يسوى صاعاً من الأدون، أو الشعير مثلاً إلا إذا كان بعنوان القيمة.

(مسألة ٤): لا يجزئ الصاع الملقق من جنسين^(٢) بأن يخرج نصف صاع من الحنطة و نصفاً من الشعير مثلاً - إلا بعنوان القيمة.

(مسألة ٥): المدار قيمة وقت الإخراج^(٣)، لا وقت الوجوب. و المعتبر

(١) لظهور الأدلة في اعتبار الكمية الخاصة، فلا يجري غيرها. و أما الإجزاء بعنوان القيمة، فلا إطلاق أدلة إعطاء القيمة الشامل لهذه الصورة أيضاً و لا مانع في البين إلا دعوى الانصراف و قد تقدم ما فيه.

(٢) لظهور الأدلة في الصاع الخالص، من جنس واحد كقول أبي عبد الله عن أبيه عليه السلام: «زكاة الفطرة صاع من تمر، أو صاع من زبيب، أو صاع من شعير، أو صاع من أقط عن كل إنسان حرّ أو عبد صغير أو كبير»^(١) و يأتي جملة من الأخبار بعد ذلك، و تقتضيه قاعدة الاشتغال أيضاً. و أما الإجزاء بعنوان القيمة، فلما مرّ مراراً أنّه لا إطلاق الأدلة.

(٣) لبقاء العين في الذمة إلى حين تفرغها الذي هو وقت الإخراج سواء كان ذلك بالعلز أم الأداء.

هذا إذا كان ناوياً لإخراج جنس بالخصوص قبل حلول الشهر. و أما مع عدم قصده لذلك، فربما يشكل في تصوير اشتغال الذمة بأنّه مع تخييره بين الأجناس تكون الفطرة مرددة بينها و لا وجود للمردد من حيث هو لا ذهناً و لا خارجاً، فلا موضوع حتى تشتغل به الذمة. ولكنه مردود بأنّه وإن لم يكن للمردد من حيث هو وجود ذهنيّ و لا خارجيّ و لكن له نحو اعتبار عرفيّ كما في الواجب التخييري و يكفي هذا النحو

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١١.

قيمة بلد الإخراج^(١)، ولا وطنه ولا بلد آخر، فلو كان له مال في بلد آخر غيره بلده وأراد الإخراج منه، كان المناطق قيمة ذلك البلد لا قيمة بلده الذي هو فيه.

(مسألة ٦): لا يشترط اتحاد الجنس الذي يخرج عن نفسه مع الذي يخرج عن عياله ولا اتحاد المخرج عنهم بعضهم مع بعض، فيجوز أن يخرج عن نفسه الحنطة وعن عياله الشعير أو بالاختلاف بينهم، أو يدفع عن نفسه - أو عن بعضهم - من أحد الأجناس وعن آخر منهم القيمة، أو العكس^(٢).

(مسألة ٧): الواجب في القدر: الصاع عن كل رأس من جميع

من الاعتبار في اشتغال الذمة عند العرف، مع أن لنا أن نقول في هذه الصورة أن الذمة مشغولة بأصل المالية، فإن تساوت الأجناس في القيمة فلا إشكال منه، و مع الاختلاف يكون من الدوران بين الأقل والأكثر، فتشتغل الذمة بالأول.

(١) لأنّه المتفاهم من الأدلة عرفاً، مضافاً إلى خبر المروزي: «إن لم تجد من تضع الفطرة فيه فاعزلها تلك الساعة قبل الصلاة والصدقة بصاع من تمر، أو قيمته في تلك البلاد دراهم»^(١).

ثمّ إنّّه ليس في البين تحديد شرعيّ لقيمة الفطرة إلا روايات ضعيفة السند مع إمكان حملها على قيمة تلك الأزمنة، كمرسل المقنعة: «سئل الصادق عليه السلام: «عن مقدار القيمة فقال درهم في الغلاء والرخص»^(٢) والمرسل الآخر: «و روي أن أقل القيمة في الرخص ثلثا درهم»^(٣).

وهما ساقطان عن الاعتبار، لقصور السند وعدم قائل معروف، ويمكن الحمل على الأزمنة القديمة التي كانت القيمة هكذا.

(٢) كل ذلك، لإطلاق الأدلة، وإجماع فقهاء الملة، فيصح الاتحاد والاختلاف بأيّ نحو شاء وأراد.

(١) أما بالنسبة إلى غير اللبن، فلإجماع، و السيرة، و نصوص معتبرة مستفيضة، بل متواترة و المعمول بها عند الأصحاب، ففي صحيح صفوان عن أبي عبدالله عليه السلام: «صاع من حنطة، أو صاع من تمر، أو صاع من زبيب»^(١).
و عن علي عليه السلام في خطبته يوم الفطر: «أدوا فطرتكم - إلى أن قال - كل إنسان منهم صاعا من تمر، أو صاعا من بر، أو صاعا من شعير»^(٢).
و عن أبي عبدالله عليه السلام في خبر ابن ميمون: «زكاة الفطرة صاع من تمر، أو صاع من زبيب، أو صاع من شعير»^(٣).
و مثله خبر ابن سنان، وكذا في خبر ابن مغيرة عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «الفطرة: تعطي من الحنطة صاع، و من الشعير صاع، و من الأقط صاع»^(٤).
و قريب منه خبر الأشعري إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة المتفرقة في الأبواب المختلفة.

و بإزاء هذه الأخبار جملة من الأخبار التي تنافيها:

منها: صحيح الفضلاء عنهما عليه السلام: «فإن أعطى تمرا، فصاع لكل رأس، و إن لم يعط تمرا، فنصف صاع لكل رأس من حنطة أو شعير»^(٥) و مثله غيره مما هو كثير.

و لكن أسقطها عن الاعتبار موافقتها للعامة، و مخالفتها لما اتفقت عليه الإمامية مع وجود قرائن داخلية فيها دالة على أنها صدرت للتحية، منها: قول أبي عبدالله عليه السلام في الصحيح: «في الفطرة جرت السنة بصاع من تمر، أو صاع من زبيب، أو صاع من شعير، فلما كان زمان عثمان و كثرت الحنطة قومهم الناس، فقال نصف صاع من بر بصاع من شعير»^(٦) و نسب عليه السلام في صحيح الحذاء^(٧)

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٧ و ١١.

(٤) و (٥) و (٦) و (٧) الوسائل باب: ٦ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٥ و ١٤ و ٨ و ١٠.

- حتى اللبن - على الأصح^(١)، وإن ذهب جماعة من العلماء فيه إلى كفاية أربعة أرطال^(٢)

ذلك إلى معاوية.

أقول: ولا فرق في ذلك لكون ما ابتدعه عثمان أجراه معاوية، لكونهما من شجرة واحدة، وفي المعتبر عن علي^{عليه السلام}: «أنه سئل عن الفطرة فقال^{عليه السلام}: صاع من طعام، فقيل: أو نصف صاع؟ فقال «يُسَمَّى الْأِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيْمَانِ»^(١) فلا وجه لتوهم المعارضة بين مثل هذه الأخبار، والمتواترة السابقة لمن كان له أنس بمذاق الأئمة^{عليهم السلام}، وله أدنى مذاق الفقاهة.

(١) لإطلاق الأخبار المعتبرة المشتملة على الصاع الشاملة للبن أيضاً خصوصاً ما يأتي من خبر ابن مهزيار.

(٢) نسب ذلك إلى الشيخ، والحلي، وابن حمزة، والعلامة، بل نسب إلى كثير من الأصحاب، لمرفوع ابن هاشم عن أبي عبد الله^{عليه السلام}: «سئل عن الرجل في البادية لا يمكنه الفطرة قال^{عليه السلام}: يتصدق بأربعة أرطال من لبن»^(٢) ومكاتبة الريان إلى الرجل^{عليه السلام}: «أسأله عن الفطرة و زكاتها، كم تؤدي؟ فكتب أربعة أرطال بالمدني»^(٣).

وفيه - أولاً: أن الأول قاصر سنداً، بل و دلالة أيضاً، لأنه مع عدم تمكنه من الفطرة لا بد وأن يحمل على الندب إلا أن يراد عدم تمكنه من أداء الحبوب في الفطرة لكونه في البادية.

وثانياً: أنه إذا كانت الفطرة في الأقط الذي هو لبن جاف بقدر صاع، فكيف تكون في اللبن بقدر أربعة أرطال.

وثالثاً: معارضته بالمستفيض المشتملة على لفظ الصاع مثل قول علي بن محمد^{عليه السلام}

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٢١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٣ و ٥.

والصاع أربعة أمداد^(١)، وهي تسعة أرطال بالعراقي، فهو ستمائة و أربعة عشر مثقالا بالمثقال الصيرفي فيكون بحسب حقه النجف - التي هي تسعمائة مثقال، و ثلاثة و ثلاثون مثقالا و ثلث مثقال نصف حقه، و نصف وقية، واحد و ثلاثون و مثقالا - إلا مقدار حمصتين. و بحسب حقة الاسلامبول - وهي مائتان و ثمانون مثقالا - حقتان، و ثلاثة أرباع الوقية و مثقال. و بحسب المن الشاهي - و هو ألف و مائتان و ثمانون مثقالا - نصف من، إلا خمسة و عشرون مثقالا، و ثلاثة أرباع المثقال.

لعلي بن مهزيار: «أنه يخرج من كل شيء التمر و البر و غيره صاع و ليس عندنا بعد جوابه علينا في ذلك اختلاف»^(١) فنفي الاختلاف مطلقا.

و يظهر منه أن الأحاديث المختلفة إما مفتعلة، أو صدرت تقية، مع معارضة مكاتبة الريان بخبر الهمداني عن العسكري عليه السلام: «الفطرة عليك و على الناس كلهم - إلى أن قال - تدفعه وزنا ستة أرطال برطل المدينة»^(٢) مضافا أنه يبعد اختلاف حكم اللبن مع غيره من الأجناس في هذا الأمر العام البلوى، و عدم شيوعه في طبقات الرواة في زمن الصادقين عليه السلام و الرضا عليه السلام الذين شاعت أحكام الشيعة من زمانهم.

(١) فيكون كل صاع ثلاث كيلوات إلا خمسة و عشرين مثقالا و ثلاثة أرباع المثقال، لأن الكيلو ٢١٣ مثقال الصيرفي و ٨ حمصة و لا وجه للتفصيلات المذكورة في المتن و في غيره من الكتب الفقهية، لأنها حضارات سادت ثم بادت.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٤.

(فصل في وقت وجوبها)

وهو دخول ليلة العيد^(١)

(فصل في وقت وجوبها)

(١) كما عن جمع من المتقدمين، و المشهور بين المتأخرين و استدل عليه بالأخبار الدالة على اعتبار الشرائط عند إهلال الهلال، لأنّ المتفاهم منها عرفا كونها من الشروط المقارنة لا المتقدمة على المشروط كقول أبي عبدالله عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار: «ليس الفطرة إلا على من أدرك الشهر»^(١) وفي صحيحه الآخر عنه عليه السلام أيضاً: «سألته عن مولود ولد ليلة الفطر عليه فطرة؟ قال عليه السلام لا، قد خرج الشهر، وسألته عن يهودي أسلم ليلة الفطر عليه فطرة؟ قال عليه السلام لا»^(٢).

وقوله عليه السلام قد خرج الشهر، أي: قد خرج إهلال هلال الشهر.

و أما صحيح العيص عنه عليه السلام أيضاً: «عن الفطرة متى هي؟ فقال عليه السلام قبل الصلاة يوم الفطر، قلت: فإن بقي منه شيء بعد الصلاة؟ قال: لا بأس، ونحن نعطي عيالنا منه ثمّ يبقّى فنقسمه»^(٣).

فالمراد نعطي عن عيالنا، أو المراد نعطي عيالنا منه بعنوان العزل، و على أيّ تقدير فالمراد منه وقت الإخراج لا وقت الوجوب، و لا ملازمة بينهما لا شرعا ولا عقلاً. نعم، مقتضى الأصل عدم حدوث الوجوب إلا في المتيقن و هو قبل طلوع الفجر من ليلة العيد لو لا ظهور ما تقدم من الأخبار في حدوث الوجوب بإهلال الهلال.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٥.

جامعاً للشرائط^(١)، ويستمر إلى الزوال^(٢)

(١) للإجماع، والنصوص التي تقدم بعضها.
(٢) لاستصحاب بقاء الوجوب ما لم يدل دليل على الخلاف ولا دليل كذلك - كما يأتي - وعلى هذا فيصح إعطاؤها في الليل أيضاً.
فروع - (الأول): مقتضى الأصل عدم التوقيت في الفطرة ولا استفاد من الأدلة ذلك أيضاً، لأنها إما المطلقات فهي ليست في مقام بيان هذه الجهات حتى يتمسك بها لثبوت التوقيت وعدمه، وقد ثبت ذلك في الأصول.
و أما مثل قول أبي عبد الله عليه السلام في الصحيح: «و إعطاء الفطرة قبل الصلاة أفضل، و بعد الصلاة صدقة»^(١) فلا دلالة فيه على التوقيت لو لم نقل بدلاتها على عدمه. و أما ما تقدم من صحيح العيص فلا ريب في استفادة الرجحان مما اشتمل على مثل هذه التعبيرات من الروايات، و أما التوقيت فلا يستفاد منها. نعم خبر الإقبال: «إن أخرجتها قبل الظهر، فهي فطرة، و إن أخرجتها بعد الظهر فهي صدقة و لا يجزيك»^(٢) يدل على التوقيت إن كان المراد بعدم الإجزاء معناه الحقيقي لا نفي بعض مراتب الكمال، لكنه قاصر سنداً بل و دلالة، فلا يصح للاستناد إليه فمقتضى الأصل و الإطلاق عدم التوقيت في مثل هذه الصدقة التي تحفظ بقاء النفوس عن خطر الموت.

نعم، لا ريب في رجحان الإعطاء قبل الصلاة. و لكن عن العلامة في المنتهى دعوى الإجماع على الإثم مع التأخير عن الصلاة، و هو أيضاً أعم من التوقيت، لأن الإثم يجامع ترك الفورية الواجبة أيضاً و لا يلزم التوقيت، مضافاً إلى عدم معهودية التوقيت في الصدقات من حيث المنتهى مطلقاً و إن وجبت الفورية فيها.

هذا خلاصة الكلام في البحث عن أصل التوقيت و لا وجه للتطويل بأكثر من ذلك، لأنه من التطويل بلا طائل.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١٦.

(الثاني): بناء على التوقيت هل هو موقت بفعل الصلاة، أو بالغروب من يوم الفطر؟ ذهب إلى كل قائل، و مقتضى الأصل بقاء الوجوب إلا أن يدل دليل على التحديد بما ذكر.

استدل للأول بأمور كلها مخدوشة: مثل ما تقدم من صحيح العيص^(١) و كخبر الحضرمي في قوله تعالى «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى» قال عليه السلام: من أخرج الفطرة. «وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى» قال: يروح إلى الجبانة فيصلي^(٢).

و خبر المروزي: «فإن لم تجد من تضع الفطرة فيه فاعزلها تلك الساعة قبل الصلاة»^(٣).

و خبر الإقبال: «ينبغي أن يؤدي الفطرة قبل أن يخرج الناس إلى الجبانة»^(٤).

(و فيه): أن حملها على الأفضلية من أحسن طريق الجمع بينها و بين صحيح الفضلاء، «يعطي يوم الفطر قبل الصلاة فهو أفضل»^(٥) مضافا إلى قرائن داخلية ظاهرة في التدب في بعضها و قصور السند في بعضها الآخر، فلا يستفاد منها أصل وجوب الفورية، فكيف بالتوقيت.

و أما دعوى العلامة الإجماع على أنه لو أخرها عن صلاة العيد اختيارا أثم فهو على فرض كونه إجماعاً معتبرا أعّم من التوقيت، لأنّ الإثم يناسب الفورية أيضاً كما مرّ، مع أنّ في اعتبار مثل هذه الإجماعات بحث مذكور في محله هذا كله بالنسبة إلى التوقيت إلى ما قبل الصلاة.

و أما بالنسبة إلى الزوال، فاستدل عليه تارة: بامتداد وقت صلاة العيد إلى الزوال، فهو الوقت في الحقيقة. و أخرى: بما دل على استحباب الفطرة عمن يولد أو يسلم قبل الزوال. و ثالثة بخبر الإقبال الذي تقدم: «إن أخرجها قبل الظهر فهي فطرة و إن أخرجها بعد الظهر فهي صدقة لا تجزيك».

والكل مخدوش:

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٥.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ١٢ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٦ و ٧ و ٤.

(٥) الوسائل باب: ١٣ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١٠.

أما الأول: فهو مبنيّ على ثبوت التوقيت بالنسبة إلى أصل الصلاة حتى يمتد الوقت بامتداد وقت الصلاة، وتقدم عدم دليل معتبر عليه.

وأما الثاني: ففيه أنه لا تدل على التوقيت وإنّما هو حكم ندبيّ دل عليه دليل مخصوص. وأما الأخير: ففيه - مضافا إلى قصور سنده، وابتناؤه على أن يكون المراد بالظهر الزوال لا صلاة الظهر - أنه يمكن حمله على الأفضلية.

وأما الثالث: فاستدل عليه بصحيح العيص، وابن سنان، واستصحاب بقاء الوجوب. وأشكل في صحيح العيص بأنّه في الزكاة المعزولة فلا يشمل غيرها.

(وفيه): أنّه من مجرد الاحتمال لا ينافي ظهور الإطلاق ومع إجماله ففي الاستصحاب غنى وكفاية.

فتلخص أنّ المستفاد من مجموع الأدلة أفضلية التقديم على صلاة العيد ثمّ إلى الزوال، ومقتضى إجماع العلامة (قدّس سرّه) وجوب الفورية، إما التوقيت فلا يستفاد منها أبداً.

(الثالث): بناء على ثبوت التوقيت هل هو من باب وحدة المطلوب بحيث لا تكليف بالفطرة بعد الوقت، أو أنّه من باب تعدد المطلوب؟ مقتضى المرتكزات في الصدقات - خصوصا هذه الصدقة التي هي نحو تأمين للموت نعم، لا ريب في أنّ للعيد أهمية خاصة جلبا لقلوب الفقراء في العيد، وعطفا عليهم بالعناية و المواساة فالتوقيت على فرض ثبوته بالنسبة إلى بعض مراتب المطلوبة لا تمامها.

(الرابع): بناء على ثبوت التوقيت بالصلاة هل التوقيت بالنسبة إلى نفس الصلاة من حيث هي بحيث يكون لإتيانها موضوعية خاصة في التوقيت، فلا توقيت بالنسبة إلى من لم يصلّ عصيانا أو عذرا، أو أنّه بلحاظ وقتها وإنّما ذكر الصلاة طريقا إلى الوقت؟ وجهان الظاهر هو الأخير كما لا يخفى على الخبير، وتحديد بالنسبة إلى الصلاة يمكن أن يكون بلحاظ وقتها الفضلي، وأن يكون بلحاظ وقتها الإجزائي.

لمن لم يصلّ صلاة العيد^(١).

والأحوط عدم تأخيرها عن الصلاة إذا صلاها^(٢) فيقدمها عليها وإن صلى في أول وقتها. وإن خرج وقتها ولم يخرجها، فإن كان قد عزلها دفعها إلى المستحق بعنوان الزكاة^(٣)، وإن لم يعزلها فالأحوط الأقوى عدم سقوطها^(٤) بل يؤديها بقصد القربة، من غير تعرض للأداء والقضاء^(٥).

(مسألة ١): لا يجوز تقديمها على وقتها في شهر رمضان على الأحوط^(٦). كما لا إشكال في عدم جواز تقديمها على شهر

(١) لأنه آخر وقت إجرائها، فيحمل ما دل على التحديد بالزوال بالنسبة إلى من يصلّها وما دل على التحديد بالصلاة بالنسبة إلى من صلى.

(٢) خروجاً عن خلاف من قال بالتوقيت بفعل الصلاة وتقدم ما يتعلق به وإطلاقها يشمل ما إذا صلى في أول الوقت أيضاً.

(٣) لتعنيها بالعزل حينئذ كما يأتي، فيجزى الإتيان بهذا العنوان، لتعنيته به وتعيينه فيه.

(٤) لاستصحاب الوجوب، وأن التوقيت على فرض تمامية الدليل عليه من باب تعدد المطلوب كما مرّ تفصيل القول فيه.

(٥) مقتضى الأصل عدم اعتبار قصد الأداء ولا القضاء حتى بناء على التوقيت، لأنّ إتيان العمل في الوقت أداء، قصد ذلك أم لا، وفي خارجه قضاء كذلك ولا يضّرّ قصد الأداء في مقام القضاء، ولا العكس مع عدم اشتغال الذمة بالقضاء. وتقدم بعض الكلام في نية الصلاة، وكذا الصوم فراجع.

(٦) نسب ذلك إلى المشهور. واستدل عليه تارة بأنه أداء لما لم يجب.

(و فيه): أنه لا يعتبر في الأداء قصد الوجوب ويكفي مجرد احتمال المطلوبة فإنّه نحو من الانقياد. نعم، لو ثبت التوقيت من الأدلة من حيث المبدأ والمتنهي لا يجوز حينئذ وقد مرّ الخدشة فيه.

رمضان (١).

نعم، إذا أراد ذلك أعطى الفقير قرضا، ثمَّ يحسب عند دخول وقتها (٢).
(مسألة ٢): يجوز عزلها في مال مخصوص من الأجناس أو غيرها

وأخرى: بأنه لا ريب في تحقق الوجوب بإهلال الهلال، فيكون الأداء أيضاً كذلك.

(و فيه): أنه لا ملازمة بينهما بوجه، فيكون الوجوب حاصلًا بالإهلال و يصح الأداء قبله، بل يستحب لعموم ما دلَّ على رجحان التصديق مطلقاً.
و ثالثة: بما مرَّ في زكاة المال من أنَّ الأداء قبل تعلق الوجوب، كالصلاة قبل الوقت.

(و فيه): أنه مع الفارق لثبوت التوقيت بالنسبة إلى المبدأ في أصل تعلق الزكاة في زكاة المال دون المقام. ولذا ذهب جمع من القدماء إلى الجواز. ونسبه في الدروس إلى المشهور، لصحيح الفضلاء عنهما عليه السلام: «على الرجل أن يعطي عن كلِّ من يعول من حرٍّ، وعبد، وصغير، وكبير يعطي يوم الفطر (قبل الصلاة) فهو أفضل، و هو في سعة أن يعطيها من أول يوم يدخل من شهر رمضان إلى آخره» (١).

و هو في مقام التوسعة و الامتنان. و حمله على القرض بعيد عن سياقه، فيكون استقرار الوجوب منوطاً بإهلال هلال شوال جامعاً للشرائط، كما أنه يجوز إخراج الخمس بظهور الريح و استقراره يكون باستجماع الشرائط عند الحول. و منه يظهر ما ذكره من الاحتياط.

(١) لظهور الإجماع عليه، و أرسلوه إرسال المسلّمات الفقهية.

(٢) لما تقدم في (مسألة ٤) من (فصل وقت وجوب إخراج الزكاة) فراجع فإنَّ ظاهر الفقهاء مساواة الزكاتين في الأحكام إلا ما خرج بالدليل و لا دليل على الخلاف في المقام.

بقيمتها^(١)، و ينوي حين العزل^(٢) و إن كان الأحوط تجديدها حين الدفع أيضاً^(٣) و يجوز عزل أقل من مقدارها أيضاً^(٤)، فيلحقه الحكم و تبقى البقية غير معزولة على حكمها^(٥). و في جواز عزلها في الأزيد، بحيث يكون المعزول مشتركاً بينه و بين الزكاة وجه، لكن لا يخلو عن إشكال^(٦)، و كذا لو

(١) أما أصل جواز العزل، فلإجماع، و ما دلّ على ولاية المالك، و نصوص كثيرة منها قول أبي عبد الله عليه السلام: «إذا عزلتها فلا يضرك متى أعطيتها قبل الصلاة أو بعد الصلاة»^(١).

و أما جواز العزل من القيمة، فلإجماع، و الإطلاق الشامل للعزل من الجنس و من قيمته. و تقدم في زكاة المال ما ينفع المقام، و تقدم مراراً أصالة المساواة بين زكاة الأموال و الأبدان إلا مع الدليل على الخلاف.

(٢) لأنّ العزل من العناوين القصديّة، مع أنّه نحو من الإخراج، فلا بد من القصد عنده، و تقدم أنّه لا وجه لهذا التفصيل بناء على أنّ النية من مجرد الدّاعي كما هو الحق.

(٣) لدعوى: أنّه هو الأداء الحقيقيّ، و العزل أداء تنزيلي. (و فيه) ما لا يخفى بعد خروج المال عن ضمان المالك بالعزل كالدفع.

(٤) لولاية المالك، و إطلاق أدلة العزل ما لم يدل دليل على الخلاف و لا دليل كذلك.

(٥) للإطلاق، و الأصل، و الإجماع.

(٦) أما الجواز، فلإطلاق أدلة العزل بعد صدقه عرفاً بذلك أيضاً. و أما الإشكال، فلأنّ المنصرف من العزل التعيني الشخصي الخارجي و في العزل في الأزيد لا يصدق ذلك. و مع الشك تجري أصالة عدم ترتب الأثر. نعم، لو كانت الزيادة قليلة جدّاً لضعف الإشكال بعد الصدق العرفي للعزل.

عزلها^(١) في مال مشترك بينه وبين غيره مشاعا، وإن كان ماله بقدرها.
 (مسألة ٣): إذا عزلها وأخر دفعها إلى المستحق، فإن كان لعدم تمكنه من
 الدفع لم يضمن لو تلف، وإن كان مع التمكن منه ضمن^(٢).
 (مسألة ٤): الأقوى جواز نقلها بعد العزل إلى بلد آخر ولو مع وجود
 المستحق^(٣) في بلده، وإن كان يضمن حينئذ مع التلف^(٤) والأحوط عدم النقل،
 إلا مع عدم وجود المستحق^(٥).

- (١) لا فرق بينه وبين سابقة جوازا وإشكالا.
 (٢) أما عدم الضمان مع التلف إن لم يتمكن من الدفع، فلأنه لا ثمرة للعزل
 إلا ذلك، مضافا إلى صحيح زرارة: «إذا أخرجها من ضمانه فقد برئ»^(١) فإنه في
 مورد العزل فراجع، وتقتضيه أصالة البراءة أيضاً. وأما الضمان مع التمكن من
 الدفع، فلظهور الإجماع، وقد تقدم في زكاة المال ما ينفع المقام فراجع، فإن
 الزكاتين متحدتان من هذه الجهة بل من كل جهة إلا ما خرج بالدليل.
 (٣) لإطلاق دليل جواز النقل الشامل لهذه الصورة أيضاً.
 (٤) لظهور الإجماع، وما مرّ في زكاة المال. وأما الاحتياط، فللجمود
 على المتيقن من الأدلة.
 (٥) خروجاً عن خلاف من ذهب إلى عدم جواز النقل، وجموداً على
 قوله ﷺ في موثق فضيل: «و لا تنقل من أرض إلى أرض»^(٢) وقوله ﷺ في خبر
 ابن بلال: «و لا يوجه ذلك إلى بلدة أخرى»^(٣) ولكنه لا بد من حملهما على
 استحباب الصرف في بلد التكليف، كما يأتي وقد تقدم في زكاة المال أيضاً.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٢.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٣ و ٤.

(مسألة ٥): الأفضل أداؤها في بلد التكليف بها^(١) وإن كان ماله - بل و
 وطنه - في بلد آخر، ولو كان له مال في بلد آخر، وعينها فيه، ضمن بنقله عن
 ذلك البلد إلى بلده أو بلد آخر، مع وجود المستحق فيه.
 (مسألة ٦): إذا عزلها في مال معيّن لا يجوز له تبديلها بعد ذلك^(٢).

-
- (١) لما تقدم من خبري الفضيل، وابن بلال. وتبيّن حكم بقية المسألة مما مرّ.
 (٢) لتعين حق الفقير فيه، وأصالة عدم ولاية المالك على التغيير بعد ذلك.

(فصل في مصرفها)

وهو مصرف زكاة المال^(١) لكن يجوز إعطاؤها للمستضعفين من أهل الخلاف، عند عدم وجود المؤمنين^(٢)

(فصل في مصرفها)

(١) للأدلة الثلاثة:

فمن الكتاب قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾.^(١)
ومن السنة: المستفيضة الدالة على إطلاق الزكاة على الفطرة خصوصاً
صحيح هشام عن الصادق عليه السلام: «نزلت الزكاة وليس للناس أموال وإنما كانت
الفطرة»^(٢).

و أما صحيح الحلبي: «إنَّ زكاة الفطرة للفقراء والمساكين»^(٣) و خبر
الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام: لمن تحل الفطرة؟ قال عليه السلام: لمن لا يجد»^(٤) ففي مقام
بيان بعض المصاديق وأهمّها لا التخصيص.

و من الإجماع: إجماع الإمامية - كما عن جمع - فما نسب إلى الصدوق عليه السلام
من التخصيص لا وجه له له إن تمت النسبة، وكذا نسب إلى المعتمر، والمنتهي من
الاختصاص بمن عدى العاملين والمؤلفة قلوبهم.

(٢) لموثق الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان جدّي عليه السلام
يعطي فطرته الضعفة و من لا يجد و من لا يتولى، و قال عليه السلام: هي

(١) سورة التوبة: ٦٠.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١.

(٣) و (٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١ و ٤.

وإن لم نقل به هناك^(١). والأحوط الاقتصار على فقراء المؤمنين ومساكينهم^(٢) ويجوز صرفها على أطفال المؤمنين أو تمليكها لهم بدفعها إلى أوليائهم^(٣).

لأهلها إلا أن لا تجدهم، فإن لم تجدهم فلمن لا ينصب، ولا تنقل من أرض إلى أرض، وقال عليه السلام: الإمام - أعلم - يضعها حيث يشاء ويصنع فيها ما رأى^(١).
و عن ابن يقطين أنه: «سأل أبا الحسن الأول عليه السلام عن زكاة الفطرة أ يصلح أن تعطى الجيران والظورة ممن لا يعرف ولا ينصب فقال عليه السلام: لا بأس بذلك إذا كان محتاجا»^(٢) و عن أبي جعفر عليه السلام: «فإن لم تجد مسلماً فمستضعفاً، وأعط ذا قرابتك منها إن شئت»^(٣).

و نسب إلى المشهور عدم الجواز، لإجماع الغنية، وإطلاق ما دلّ على أنّ الزكاة لأهل الولاية - كما تقدم - و خبر سعد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام «سألت عن الزكاة، هل توضع فيمن لا يعرف؟ قال عليه السلام: لا ولا زكاة الفطرة»^(٤).
(و فيه): أنّ الأول مخدوش بمخالفة جمع منهم الشيخ. والثاني مقيد بما مرّ. والأخير محمول على ما إذا وجد المؤمن جمعا.

(١) وهذا مما أخرج عن أصالة المساواة بين الزكاتين، لأجل دليل خاص بالفطرة على ما تقدم.

(٢) لأنهم الأصل في تشريع الزكاة، وللخروج عن خلاف من أوجب الاختصاص بهم.

(٣) تقدم وجهه في مسألة ١ من (فصل أوصاف المستحقين) من زكاة المال.

(١) هكذا أورده في الوافي وفي الوسائل باب: ١٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٣ بدون كلمة «أعلم».

(٢) و (٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٦ و ١.

(٤) الوسائل باب: ٥ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

(مسألة ١): لا يشترط عدالة^(١) من يدفع إليه، فيجوز دفعها إلى فساق المؤمنين. نعم، الأحوط عدم دفعها إلى شارب الخمر، و المتجاهر بالمعصية، بل الأحوط العدالة أيضاً، و لا يجوز دفعها إلى من يصرفها في المعصية^(٢).

(مسألة ٢): يجوز للمالك أن يتولّى دفعها مباشرة أو توكيلاً^(٣) و الأفضل - بل الأحوط أيضاً - دفعها إلى الفقيه الجامع للشرائط^(٤) خصوصاً مع طلبه

(١) للأصل، و الإطلاق، و تقدم التفصيل في زكاة المال.

(٢) راجع (مسألة ٨) من (فصل أوصاف المستحقين) من زكاة المال و ظاهرهم الاتفاق على تساوي الزكاتين في الأحكام إلا ما خرج بالدليل، و لا دليل على الخلاف في المقام.

(٣) أما المباشرة، فلظاهر الأخبار، و إطلاقاتها، و السيرة المستمرة. و أما التوكيل، فلأصالة جريانه في كل شيء إلا ما خرج بالدليل، و أصالة البراءة عن اعتبار المباشرة.

(٤) خروجاً عن خلاف المفيد القائل بوجوبه، لخبر ابن راشد: «عن الفطرة لمن هي؟ قال ﷺ: للإمام، قلت: فأخبر أصحابي قال ﷺ: نعم، من أردت أن تطهره منهم، و قال ﷺ: لا بأس أن تعطي و تحمل ثمن ذلك ورقاً»^(١).

(و فيه) - أولاً: إنه يحتمل أن يكون المراد بقوله ﷺ «للإمام» أن بيان حكمها و خصوصياتها له لا أنها تختص بالإمام. و ثانياً: أنه معارض بالمستفيضة الظاهرة في جواز تولي المالك بنفسه لذلك^(٢) و بالإجماع المدعى في المنتهى، فلا بد من حمله على الندب، و ثالثاً: يظهر من ذيله التخيير للمالك بين إعطاء العين بنفسه و حمل القيمة إلى الإمام و هو ينافي الاختصاص.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٢.

(٢) تقدم ما يدل على ذلك.

لها^(١).

(مسألة ٣): الأحوط أن لا يدفع للفقير أقل من صاع^(٢) إلا إذا اجتمع جماعة لا تسعهم ذلك^(٣).

(مسألة ٤): يجوز أن يعطى فقير واحد أزيد من صاع بل إلى حد

(١) راجع ما تقدم في مسألة ١ من (فصل بقية أحكام الزكاة).

(٢) نسب المنع إلى المشهور تارة، وإلى الفقهاء أخرى. ولا دليل لهم يصح الاستناد إليه إلا قول الصادق عليه السلام في المرسل: «لا تعط أحداً أقل من رأس»^(١) و مرسل الصدوق: «لا يجوز أن تدفع ما يلزم واحداً إلى نفسين»^(٢).

و لكن قصور سندهما يمنع عن الاعتماد عليهما، بل في الحقائق: «أن الأخير من كلام الصدوق نفسه لا الرواية»، مضافاً إلى معارضتهما بخبر صفوان: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن صدقة الفطرة، يعطيها رجلاً واحداً أو اثنين؟ قال عليه السلام يفرقها أحب إليّ، قلت: أعطي الرجل الواحد ثلاثة أصبع وأربعة أصبع؟ قال عليه السلام نعم»^(٣) فإن إطلاق التفريق يشمل ما إذا أعطى أقل من صاع لكل واحد.

ثم إن الظاهر من عدم جواز إعطاء الأقل من الصاع إنما هو بالنسبة إلى النقيصة من أصل الصاع، وأما بالنسبة إلى الزيادة عليه كما لو أعطاه صاعاً وربع مثلاً فلا إشكال فيه، فلا بأس بإعطاء عشرة أصوع إلى ثمانية أشخاص مثلاً ولو كان أقل من الصاع وتممه من عنده تبرعاً، أو تممه من سائر الصدقات، فهل يرتفع المحذور حينئذ أو لا؟ وجهان:

(٣) علل ذلك بأن التعميم في النفع حينئذ يقتضي جواز إعطاء الأقل (و فيه): أنه على فرض اعتبار دليل المنع إطلاقه يشمل هذه الصورة أيضاً، والتعليل عليل لأن زيادة النفع كتعميمه أيضاً.

الغنى^(١).

(مسألة ٥): يستحب تقديم الأرحام على غيرهم، ثمَّ الجيران، ثمَّ أهل العلم والفضل والمشتغلين. ومع التعارض تلاحظ المرجحات والأهمية^(٢).

(مسألة ٦): إذا دفعها إلى شخص باعتقاد كونه فقيراً فبان خلافه فالحال كما في زكاة المال^(٣).

(مسألة ٧): لا يكفي ادعاء الفقر إلا مع سبقه، أو الظن بصدق المدعي^(٤).

(١) للأصل، والإطلاق، والاتفاق، وأخبار خاصّة واردة في زكاة المال فراجع مسألة ١١ من (فصل أصناف المستحقين)، وقد مرّ مراراً تساوي الزكّاتين في الأحكام.

(٢) أما تقديم الأرحام، فلاّنه من أفضل الصدقة - كما تقدم في زكاة المال - وأما الجيران، فكثرة ما ورد في التوصية بهم حتى قال عَلَيْهِ السَّلَام: «ما آمن بي من بات شبعانا وجاره جائع»^(١) وقوله عَلَيْهِ السَّلَام في صدقة الفطرة: «الجيران أحقُّ بها»^(٢) وأما أهل العلم، فلكثرة ما ورد في فضلهم كتاباً، وسنة وتقدم في زكاة المال^(٣) وأما ملاحظة الأهمية، فلاّنها حكم عقليّ عند تراحم الجهات، وتقدم التفصيل.

(٣) فيرجع إلى العين مع بقائها، بل ومع التلف أيضاً إلا إذا كان غرور في البين راجع لمسألة ١٣ من (فصل أصناف المستحقين).

(٤) أما عدم كفاية مجرّد ادعاء الفقر، فلاّصالة عدم حجية الدعوى إلا إذا ثبت بحجّة معتبرة. وأما قبوله مع سبقه، فللاستصحاب. وأما مع الظن بالصدق فتقدم ما يتعلق به في مسألة ١٠ من (فصل أصناف المستحقين) فراجع.

(١) الوسائل باب: ٨٨ من أبواب أحكام العشرة.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٧ و ٥.

(٣) تقدم صفحة: ١٨٠.

(مسألة ٨): تجب نية القرية هنا كما في زكاة المال وكذا يجب التعيين - ولو إجمالاً - مع تعدد ما عليه و الظاهر عدم وجوب تعيين من يزكي عنه، فلو كان عليه أصوع لجماعة يجوز دفعها من غير تعيين: أن هذا لفلان، وهذا لفلان^(١).

تمّ كتاب الزكاة

(١) أما اعتبار قصد القرية، فللإجماع. و أما التعيين مع التعدد. فلأنّ الامتنال لا يتحقق إلا به. و أما كفاية التعيين الإجماليّ، فلأصالة البراءة عن وجوب الزائد عليه. و أما عدم وجوب تعيين من يزكي عنه، فللأصل بعد عدم وجود دليل عليه، و تقدم في (فصل أنّ الزكاة من العبادات) ما ينفع المقام. و الله العالم، و الحمد لله ربّ العالمين والصلاة على أشرف خلقه محمد وآله الطاهرين. إنتهى كتاب الزكاة.

وله الشكر على ما أنعم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الخمس

وهو من الفرائض^(١)، وقد جعلها الله تعالى لمحمد ﷺ

(كتاب الخمس)

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله الطيبين الطاهرين.
الخمس: حق خاص جعله الله تعالى لسيد المرسلين وذريته إلى يوم الدين
و قرنهم بذاته الأقدس تجليلاً لهم وإرشاداً إلى أنّه ليس هذا الحق من سنخ
الصدقات - التي يعطيها الأغنياء للفقراء - بل الخمس كان أولاً وبالذات حق النبي
الأعظم وذريته. واستولى عليهم غيرهم، فيجب عليهم رده إليهم، وذلك لأنّ
محمدًا ﷺ أعطاه الله تعالى غاية ما يمكن فرضه من الكمالات المعنوية الممكنة
للبشر، فهو ﷺ بدء نزول الفيض، و منتهى قوس صعود الاستفاضة. و من كان
كذلك يكون وجوده وجود جمعي من كل حيشية و جهة، فيكون أصل الدنيا له لا
أن يكون الخمس فقط حقه. و قدر الدنيا بالنسبة إلى هذا النبي العظيم و خلفائه
المعصومين و جميعها بما فيها لديهم أنزل من جناح بعوضة، أو عطفة عنز.
(١) للنصوص المستفيضة التي تأتي الإشارة إلى بعضها، وإجماع الإمامية،
بل المسلمين في الجملة.

وذريته عوضا عن الزكاة، إكراما لهم^(١). و من منع منه درهما أو أقل كان مندرجا في الظالمين لهم، و العاصيين لحقهم. بل من كان مستحلا لذلك كان من الكافرين، ففي الخبر عن أبي بصير قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما أيسر ما يدخل به العبد النار؟ قال عليه السلام: من أكل من

(١) لأنهم ذراري خاتم الأنبياء وقرنهم الله تعالى بنفسه في آية الغنيمة^(١) و جعل مودتهم أجر الرسالة، و إذا كانوا من ذرية خاتم النبيين يكونوا من ذرية جمع من الأنبياء منهم إبراهيم الخليل عليه السلام.

و من إحدى مصالح تشريع الخمس أنه إنما شرع ليرتبط به الناس إلى ذراري النبي الأعظم ﷺ، فيستحقون بذلك من الله الثواب و التكريم. و منها: أنه نحو عناية خاصة من الله تعالى بذرية الرسول الذين هم بقايا النبوات الإلهية و الرسالات الربانية من إبراهيم الخليل عليه السلام إلى يوم القيامة تشكرا من الله تعالى، لما تحمّله أولئك الأنبياء الكرام من المتاعب العظام في إعلاء كلمة الله و نشر أحكامه، فجعل ذريتهم باقية إلى يوم القيامة، و فرض على خلقه أداء حقهم إليه تخليدا لذكرهم بين الناس و اهتماما بشؤونهم إلى يوم الدين.

ثم إن خلق الدنيا بما فيها من الأرض، و الجبال، و البحار، و المعادن إلى غير ذلك مما لا يمكن تحديد منافعها بحدّ معيّن إما أن يكون من مجرد العبث، أو لأجل أن ترعى فيها الأنعام، و البهائم، و الوحوش فقط، أو لأجل أن يسيطر عليها أناس و يحكموا فيها بأوامهم التي لا واقعية لها، و يظهر خلافها عندهم بعد مضيّ زمن يسير، أو يكون خلق الدنيا لأجل الحق و الحقيقة و عباد الله الذين اختصهم الله لنفسه، و الذين ينظمون الدنيا نظما إلهيا واقعيًا، و يصلحون الدنيا شخصا و نوعيا إصلاحا حقيقيا بنحو النظام الأتم الأكمل على أحسن ما يمكن أن يتصوّر عليه.

والعقل المستقل يحكم ببطلان الأول، لأنّه تعطيل للفيض المطلق مع استعداد المحل وكمال قدرة الفاعل كما قد ثبت كل ذلك في محله.

مال اليتيم درهما ونحو اليتيم»، وعن الصادق عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، حَيْثُ خَمْسٌ عَلَيْنَا الصَّدَقَةُ أَنْزَلَ لَنَا الْخُمْسَ، فَالْصَّدَقَةُ عَلَيْنَا حَرَامٌ، وَالْخُمْسُ لَنَا فَرِيضَةٌ، وَ الْكَرَامَةُ لَنَا حَالَالٌ» وعن أبي جعفر عليه السلام: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنَ الْخُمْسِ شَيْئًا حَتَّى يَصِلَ إِلَيْنَا حَقًّا» وعن أبي عبد الله عليه السلام: «لَا يَعْذَرُ عَبْدٌ اشْتَرَى مِنَ الْخُمْسِ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ: يَا رَبِّ اشْتَرَيْتَهُ بِمَالِي حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ أَهْلُ الْخُمْسِ».

وكذا الثاني ظلم وتعطيل للحق عن أهله ومجمله، مضافا إلى مفساد نوعية وشخصية تترتب عليه، فتعين القسم الأخير، وتدل عليه الأخبار المستفيضة منها خبر المعلى قال: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مَا لَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ؟ فَتَبَسَّمَ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ جَبْرِئِيلَ وَأَمَرَهُ أَنْ يَخْرِقَ بَابَهَا مِثْمَاثَةً أَنْهَارَ فِي الْأَرْضِ مِنْهَا سِيحَانٌ وَجِيهَانٌ وَهُوَ نَهْرُ بَلْخٍ، وَ الْخُشُوعُ وَهُوَ نَهْرُ الشَّاشِ، وَ مِهْرَانٌ وَهُوَ نَهْرُ الْهِنْدِ، وَ نِيلُ مِصْرَ وَ دَجْلَةٌ، وَ الْفَرَاتُ، فَمَا سَقَتْ أَوْ اسْتَقَتْ فَهُوَ لَنَا، وَ مَا كَانَ لَنَا فَهُوَ لِشِيعَتِنَا، وَ لَيْسَ لَعَدُوِّنَا مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَضِبَ عَلَيْهِ، وَ إِنَّ وَلِيْنَا لَفِي أَوْسَعٍ فِيمَا بَيْنَ ذِهِ إِلَى ذِهِ، يَعْنِي: مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ «قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» الْمَغْضُوبِينَ عَلَيْهَا «خَالِصَةً» لَهُمْ «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» بِلا غَضَبٍ»^(١).
وعنه عليه السلام أيضا: «إِنَّ جَبْرِئِيلَ عليه السلام كَرَى بِرَجُلِهِ خُمُسَةَ أَنْهَارٍ لِسَانَ الْمَاءِ يَتْبَعُهُ الْفَرَاتُ، وَ دَجْلَةٌ، وَ نِيلُ مِصْرَ، وَ مِهْرَانٌ، وَ نَهْرُ بَلْخٍ، فَمَا سَقَتْ أَوْ سَقَى مِنْهَا فَلِلْإِمَامِ، وَ الْبَحْرُ الْمَطِيفُ»^(٢).

وعن أبي جعفر عليه السلام: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَأَقْطَعَهُ الدُّنْيَا قَطِيعَةً، فَمَا كَانَ لِآدَمَ فَهُوَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الأنفال حديث: ١٧.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الأنفال حديث: ١٨.

وما كان لرسول الله ﷺ فهو للأئمة من آل محمد»^(١).

وعنه عليه السلام أيضاً: «وجدنا في كتاب علي عليه السلام: إنّ الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين. أنا وأهل بيتي الذين أورثنا الأرض، ونحن المتقون، والأرض كلها لنا. فمن أحياء أرضاً ميتاً من المسلمين فليعمرها، وليؤد خراجها إلى الإمام عليه السلام - الحديث»^(٢).

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة المتفرقة في الأبواب المختلفة - كالجهاد وإحياء الموات، وأحكام الأراضي - وقد جعلناها مطابقة لحكم الفطرة فلا تعبد ولا استعجاب فيها بشيء أبداً.

ثم إنّ مالكية الإمام للأرض بما فيها وعليها تتصوّر على وجوه:
الأول: الملكية الشخصية كسائر أملاكه الشخصية التي اكتسبها في حياته و تصل بعد موته إلى وارثه مطلقاً إماماً كان أو غيره ولا ريب في بطلان هذا الوجه.
الثاني: أن يكون ملكاً للإمام ملكاً شخصياً وبعد ارتحاله ينتقل إلى الإمام بعده لا إلى الورثة. نظير ملكية الحياة للولد الأكبر بعد الانتقال إليه بالإرث بأنّه يملكها ملكاً شخصياً مطلقاً وهذا أيضاً باطل.

الثالث: أن يكون للإمام حق فيها، من جهة صرفها و صرف منافعها في المصالح البشرية من حيث إنّه عليه السلام رئيسهم، وأنّه الباب المبتلى به الناس ويجب عليه تنظيم أمور دنياهم و آخرتهم نظماً واقعياً إلهياً ولا ريب في تقوّم ذلك كلّه بالمال، فبسط الله يد خليفته لإصلاح عباده و تنظيم بلاده و الظاهر تعيّن هذا الوجه. ويمكن أن يجمع بين الكلمات فمن يقول بعدم الملكية أي: بالنحو الأول و من يقول بها، أي: بالنحو الأخير، كما أنّ الظاهر عدم كون هذا المنصب لنائب الغيبة، لأنّ لمرتبة العصمة موضوعية خاصة في هذا المنصب العظيم، بل ما قلنا سابقاً من صحة تصرفه في صفايا الملوك مشكلاً أيضاً، لاحتمال اختصاصها بمرتبة العصمة. نعم، الظاهر ثبوت الولاية في الجملة بالنسبة إلى بعض الأراضي، والمعادن، و نحوها لنائب الغيبة أيضاً.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب إحياء الموات حديث: ٢ و ٣.

(فصل فيما يجب فيه الخمس)

وهو سبعة أشياء^(١):

(فصل فيما يجب فيه الخمس)

(١) بالاستقراء في الأدلة المعتبرة الشرعية - التي يأتي التعرض لتفصيلها -
و خلاصة القول فيها: أنَّ الأخبار الواردة في تعيين مورد الخمس أقسام:
الأول: ما اشتمل على لفظ (خمس) وهي أربع روايات:
منها: قول العبد الصالح عليه السلام: «و الخمس من خمسة أشياء من الغنائم، و
الفوس، و الكنوز، و من المعادن، و الملاح»^(١) وقد ذكرت الغنيمة و المعادن في
جميعها و يأتي بقيتها في المسائل الآتية.
الثاني: قوله عليه السلام في صحيح ابن سنان: «ليس الخمس إلا في الغنائم
خاصة»^(٢) و لا ريب أنَّه محمول على الحصر الإضافي.
الثالث: ما ذكر فيه صفريات المعادن كما في صحيح ابن مسلم عن أبي
جعفر عليه السلام: «سألته عن معادن الذهب، و الفضة، و الصفر، و الحديد و الرصاص
فقال عليه السلام عليها الخمس جميعاً»^(٣).
و قريب منه صحيح الحلبي - على ما سيأتي - و لا منافاة بينها و بين ما
اشتمل على لفظ المعدن لعدم المنافاة بين الطبيعي و أفراده.
الرابع: قول الصادق عليه السلام في خبر عمار: «فيما يخرج من المعادن و البحر،
و الغنيمة، و الحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه، و الكنوز

(١) و (٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٩ و ١.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ١.

الأول: الغنائم المأخوذة من الكفار من أهل الحرب ^(١) قهراً بالمقاتلة ^(٢) معهم بشروط أن يكون بإذن الإمام ^(٣)، من غير

الخمس ^(١) ولا منافاة بينه وبين ما سبق بوجه.

الخامس: ما ورد فيما يفضل عن الأرباح والفوائد وهي أخبار كثيرة:

منها: موثق سماعة قال: «سألت أبا الحسن ^(٤) عن الخمس فقال ^(٥): في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير ^(٦)» و يأتي التعرض لجملة منها.

السادس: قول أبي جعفر ^(٧) في خبر الحذاء: «أيما ذمي اشتري من مسلم أرضاً فإن عليه الخمس ^(٨)».

السابع: قول علي ^(٩) فيمن أتاه و كان عنده مال مختلط بالحرام. و أراد التوبة: «تصدق بخمس مالك، فإن الله قد رضي من الأشياء بالخمس و سائر المال لك حلال ^(١٠)» و يأتي تفصيل ذلك كله في المباحث الآتية إن شاء الله تعالى.

(١) بالكتاب المبين ^(١١) و إجماع المسلمين، و نصوص متواترة بين الفريقين يأتي التعرض لجملة منها.

(٢) لأنها المتيقن من الأدلة - لبية كانت أو لفظية - و يأتي حكم بقية الأقسام في مستقبل الكلام.

(٣) للإجماع، و النص قال أبو عبد الله ^(١٢): «إذا غزا قوم بغير إذن الإمام، فغنموا كانت الغنيمة كلها للإمام، و إذا غزوا بأمر الإمام، فغنموا كان للإمام الخمس ^(١٣)» و يقتضيه الاعتبار أيضاً ترغيماً لأنف من يستقل بالأمر في مقابل ولي الأمر ^(١٤).

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٠ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٤.

(٥) سورة الأنفال: ٤١.

(٦) الوسائل باب: ١ من أبواب الأنفال حديث: ١٦.

فرق بين ما حواه العسكر وما لم يحوه، والمنقول وغيره^(١)، كالأراضي، والأشجار ونحوها بعد إخراج المؤن التي أنفقت على الغنيمة بعد تحصيلها بحفظ، وحمل، ورعي، ونحوها - منها^(٢)، و بعد إخراج ما جعله الإمام عليه السلام من الغنيمة على فعل مصلحة من المصالح^(٣)، و بعد استثناء صفايا الغنيمة - كالجارية الروقة، والمركب الفاره، والسيف القاطع، والدَّرْع

(١) لظهور الإطلاق والاتفاق، وقال أبو جعفر عليه السلام في خبر أبي بصير: «كل شيء قوتل عليه على شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله ﷺ فإن لنا خمسة»^(١).

و ناقش في التعميم صاحب الحقائق تارة: بأن ما يدل على قسمة الخمس ظاهر في المنقول. وأخرى بما دل على أن أرض الخراج للمسلمين بعد إخراج الخمس، فتخصص بها العمومات والإطلاقات.

وفيه: منع ذلك، لإمكان القسمة حتى في غير المنقول كما هو ظاهر بالوجدان، ويصح أن تكون أرض الخراج للمسلمين بعد إخراج الخمس، فعمومات الخمس في الغنائم خصوصا مثل ما تقدم من قول أبي جعفر لا مخصص لها، فلا وجه لما ذكره في الحقائق.

(٢) لبناء الشريعة على الإرفاق بالملاك من هذه الجهات، ولقاعدة العدل والإنصاف، ولأن الحكم كذلك في غالب ما وجب فيه الخمس - كما يأتي - ولا وجه للتمسك بالعمومات، والإطلاقات لنفي اعتباره، لعدم كونها واردة في مقام البيان من هذه الجهة، ولا فرق في ذلك بين كون تعلق الخمس بنحو الشركة العينية أو من مجرد الحق، لأن عناية الشارع للملاك وتسهيله عليهم يعم كل ذلك.

(٣) لولايته على التصرف فيها بما يراه من المصالح، فخرج بذلك عن موضوع الغنيمة تخصصا.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٥.

- فَإِنَّهَا لِلْإِمَامِ عليه السلام، وكذا قطائع الملوك^(١) فَإِنَّهَا أَيْضاً لَهُ عليه السلام.
وأما إذا كان الغزو بغير إذن الإمام^(٧) فإن كان في زمان

(١) نصّاً، وإجماعاً، واعتباراً قال أبو عبد الله عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أتاه المغنم أخذ صفوه وكان ذلك له ثمّ يقسم ما بقي خمسة أخماس»^(١) وقال عليه السلام أيضاً: «الإمام يأخذ الجارية الروقة، والركب الفاره، والسيف القاطع، والدرع قبل أن تقسم الغنيمة فهذا صفو المال»^(٢).

وعنه عليه السلام أيضاً: «قطائع الملوك كلها للإمام وليس للناس فيها شيء»^(٣).
وعنه عليه السلام أيضاً «أو شيء يكون للملوك فهو خالص للإمام»^(٤) وعن العبد الصالح عليه السلام: «للإمام صفو المال أن يأخذ من هذه الأموال صفوها: الجارية الفارثة، والدابة الفارثة، والثوب والمتاع مما يحب أو يشتهي فذلك له قبل القسمة وقبل إخراج الخمس»^(٥).

و يأتي في الأنفال بعض المقال، وبعضه الآخر في كتاب الجهاد.
فروع - (الأول): هل قطائع الملوك تشمل غيرهم كقطائع رؤساء الجمهوريّة في هذه العصور أو لا؟ الظاهر هو الأول، لأنّ ذكر الملوك من باب الغالب في تلك الأزمان والمراد به كل مسيطر على الرعية.
(الثاني): هل يختص الحكم بالبداهة الفارثة أو يشمل السيارة وغيرها كالطائرة والسفينة؟ الظاهر الشمول، لإطلاق قوله عليه السلام: «مما يجب أو يشتهي».
(الثالث): هل يكون من ذلك شيء لنائب الغيبة أو يختص كل ذلك بالمعصوم؟ المسألة مبنية على عموم النيابة حتى من هذه الجهات.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب قسمة الخمس حديث: ٣.

(٢) و (٣) و (٤) و (٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الأنفال حديث: ١٥ و ٦ و ٨ و ٤.

الحضور وإمكان الاستيذان منه فالغنيمة للإمام عليه السلام ^(١)، وإن كان في زمن الغيبة فالأحوط إخراج خمسها من حيث الغنيمة ^(٢)، خصوصاً إذا كان للدعاة إلى الإسلام ^(٣)، فما يأخذه السلاطين في هذه الأزمنة من الكفار بالمقاتلة - معهم من المنقول وغيره - يجب فيه الخمس على الأحوط ^(٤)، وإن كان قصدهم زيادة الملك ^(٥) لا الداء إلى الإسلام.

ومن الغنائم التي يجب فيها الخمس: الفداء الذي يؤخذ من أهل الحرب، بل الجزية المبذولة لتلك السرية ^(٦)

(١) لما تقدم من قول الصادق عليه السلام، ويدل عليه الإجماع أيضاً مضافاً إلى لزوم ترغيم أنوفهم من هذه الجهة، لئلا يستبدوا في مقابل وليّ الأمر.

(٢) لإطلاق الأدلة، واحتمال اختصاص ما تقدم بزمان الحضور.

(٣) لصحة دعوى تحقق الإذن العام فيه من الإمام، والعلم برضايتهم عليهم السلام به، لأنّ الدعوة إلى الإسلام من أهمّ أهدافهم ومقاصدهم عليهم السلام، لكن بشرطها وشروطها.

(٤) لعموم الآية ^(١) وما مرّ من صحة دعوى العلم بالرضا إذا كان للدعاء إلى الإسلام. ووجه ترديده (قدّس سرّه) احتمال أن يكون اعتبار الإذن بالرضا مختصاً بزمان الحضور، فتكون تمام الغنائم في زمان الغيبة للإمام. وطريق الاحتياط حينئذ أن يأخذ الحاكم الشرعي تمام الغنيمة عن الإمام عليه السلام ثمّ يصرف خمسها عنه عليه السلام في مصرف الخمس ويقسم الباقي بين أربابها من طرف الإمام.

(٥) لإطلاق الآية الشامل له أيضاً ويجري فيه الاحتياط الذي مرّ في سابقة من غير فرق، بل بالأولى.

(٦) لصدق الغنيمة بالنسبة إليهما، فيشمّلها الإطلاق والعموم هذا إذا كانا بعد الاستيلاء والغلبة. وأما إن كان ذلك قبله فقد يشكل كونها من الغنيمة بالمعنى الأخص.

بخلاف سائر أفراد الجزية^(١) و منها أيضاً: ما صولحوا عليه، وكذا ما يؤخذ منهم عند الدفاع معهم إذا هجموا على المسلمين في أمكنتهم، ولو في زمن الغيبة^(٢)، فيجب إخراج الخمس من جميع ذلك - قليلاً كان أو كثيراً - من غير ملاحظة خروج مئونة السنة^(٣)، على ما يأتي في أرباح المكاسب وسائر الفوائد.

(مسألة ١): إذا غار المسلمون على الكفار فأخذوا أموالهم فالأحوط - بل الأقوى - إخراج خمسها من حيث كونها غنيمة - ولو في زمن الغيبة - فلا يلاحظ فيها مئونة السنة وكذا إذا أخذوا بالسرقة والغيلة^(٤) نعم، لو أخذوا منهم بالربا أو بالدعوى الباطلة فالأقوى، إلحاقه بالفوائد المكتسبة^(٥) فيعتبر فيه الزيادة عن مئونة السنة، وإن كان الأحوط إخراج خمسها مطلقاً.

(و فيه): أنه يكفي صدق الغنيمة في الجملة وقبولهم لتسليم الفداء والجزية نحو غلبة للمسلمين ولا يعتبر الغلبة المطلقة ومن كل جهة، للأصل، والإطلاق. (١) للأصل بعد عدم صدق الغنيمة بالمعنى الأخص عليها وإن صدقت الغنيمة بالمعنى الأعم.

(٢) لصدق الغنيمة على جميع ذلك مع استيلاء المسلمين عليهم. (٣) لاختصاصه بأرباح المكاسب ومطلق الفوائد كما يأتي في السابع مما يجب فيه الخمس، وقد اصطلاحوا عليه بالغنيمة بالمعنى الأعم.

(٤) إن كان المراد بالغنيمة الاستيلاء على مال الكفار من دون رضائهم و مع إحراز رضا الإمام عليه السلام، فجميع ذلك كله من الغنيمة، لتحقق المناط فيها. وإن اعتبر في صدقتها القتال معهم، فليس شيء من ذلك منها، والظاهر هو الأول، لأصالة عدم اعتبار المقاتلة بعد الصدق العرفي للاستيلاء عليهم. نعم، هو الغالب فيها والقتال والدفاع من طرق تحقق الاستيلاء على مالهم فلا موضوعية فيهما في صدق الغنيمة وأخذ مالهم.

(٥) لاعتبار الأخذ بعدم الاختيار والرضا من الكافر في صدق الغنيمة الخاصة

(مسألة ٢): يجوز أخذ مال النصاب أينما وجد، لكن الأحوط إخراج خمسه مطلقاً^(١)، وكذا الأحوط إخراج الخمس مما حواه العسكر من مال البغاة إذا كانوا من النصاب و دخلوا في عنوانهم، وإلا فيشكل حلية مالهم^(٢).

(مسألة ٣): يشترط في المغتصم: أن لا يكون غصباً من مسلم، أو ذمي أو معاهد، أو نحوهم ممن هو محترم المال، وإلا فيجب رده إلى مالكه^(٣).

عرفاً. وفيما يعطيه الكافر برضاه أو باختياره ولو كرّها خارج عنها موضوعاً.
(١) لاحتمال كونه داخلاً في الغنيمة بالمعنى الأخصّ وإن كان هذا الاحتمال ضعيفاً.

(٢) أما جواز أخذ مال النصاب ودفع خمسه، فلقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح حفص: «خذ مال النصاب حيثما وجدته وادفع إلينا الخمس»^(١) وغيره من الأخبار.

و أما الاحتياط في عدم إخراج مئونة السنة، فلا إطلاق الدليل وعدم ما يصلح للتقييد إلا احتمال كونه من الفوائد المكتسبة وهو من مجرّد الاحتمال لا يصل إلى مرتبة الظهور بحيث يقيد به الإطلاق.

و أما البغاة: فمع كونهم من النصاب، فيشملهم ما مرّ من صحيح حفص وإن لم يكونوا منهم فنسب إلى الأكثر جواز أخذه أيضاً واستدلوا بإجماع الخلاف و بالأخبار، وسيرة عليّ عليه السلام في البصرة.

و لكن الأول موهون. والثاني: لا عين له ولا أثر. والآخر مجمل غاية الإجمال، مع أنّه يظهر من بعض الأخبار عدم رضائه عليه السلام بذلك، بل أمر عليه السلام برد ما أخذ حتى أمر عليه السلام بإلقاء القدور وردها إلى أهلها - كما يأتي التفصيل في كتاب الجهاد - فيبقى أصالة احترام المال بلا دليل حاكم عليها.

(٣) لأصالة احترام المال - التي هي من أهمّ الأصول النظامية العقلانية المعتمدة -

نعم، لو كان مغصوبا من غيرهم من أهل الحرب، لا بأس بأخذه وإعطاء خمسة و إن لم يكن الحرب فعلا مع المغصوب منهم. وكذا إذا كان عند المقاتلين مال غيرهم من أهل الحرب، بعنوان الأمانة، من وديعة، أو إجارة، أو عارية أو نحوها^(١).

(مسألة ٤): لا يعتبر في وجوب الخمس في الغنائم بلوغ النصاب عشرين دينارا، فيجب إخراج خمسة - قليلا كان أو كثيرا - على الأصح^(٢).

(مسألة ٥): السلب من الغنيمة، فيجب إخراج خمسة على السالب^(٣).

إلا مع الدليل على الخلاف و لا دليل على الخلاف في المقام، بل مقتضى قاعدة اليد و الأصل الموضوعي وجوب الرد إلى أهله.

(١) لما دلّ على أنّ مال الحربيّ لا حرمة له مطلقا، فيكون مثل المباحات الأولية، مضافا إلى ظهور الإجماع، فيجري الحكم في جميع ما ذكر في المتن.

(٢) لظهور الإطلاق و الاتفاق، و نسب إلى غرية المفيد اعتباره فيها و لا دليل عليه من عقل أو نقل، بل إطلاق الأدلة على خلافه كما اعترف به جميع من تأخر عنه.

(٣) لصدق الغنيمة عليه عرفا، فيشملة الإطلاق. نعم، لو جعله وليّ الأمر لأحد فهو حينئذ من الجعائل و لا خمس فيه حينئذ. و يأتي التفصيل في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى. و لا يخفى سوء التعبير إذ لا وجه لقوله: «يجب خمسة على السالب» لأنّه إن كان من الجعائل أو مختصا بالسالب و لو لحكم شرعيّ، فلا وجه لوجوب الخمس عليه، لوجوب استثناء ذلك كله عن الغنيمة، و حق التعبير أن يقال: السلب من الغنيمة فيجب خمسة إلا أن يجعل للسالب، أو يكون له بحكم شرعي، كما أنّ صفو الغنيمة للإمام فلا خمس فيه حينئذ.

وقد روي عن النبي ﷺ في يوم حنين: «من قتل قتيلًا - إلى أن قال ﷺ - فله سلبه، فقتل أبو طلحة عشرين رجلا فأخذ

الثاني: المعادن^(١) من الذهب، والفضة، والرصاص، والصفرة والحديد، والياقوت، والزبرجد، والفيروزج، والعقيق، والزبيق والكبريت، والنفط، والقيز، والسيخ، والزاج، والزرنيخ، والكحل

سلبهم^(١) ولم يعلم أنّ ذلك حكم كلي، أو قضية في واقعة، أو جعالة خاصة في وقعة حنين.

ثم إنّ السلب (بفتح اللام) ما يسلب من الطرف ويأتي البحث عنه في كتاب الجهاد.

(١) لنصوص مستفيضة، وإجماع الإمامية، ففي صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «عن معادن الذهب، والفضة، والصفرة، والحديد والرصاص فقال عليه السلام: عليها الخمس جميعاً»^(٢).

و في صحيح الحلبي: «عن المعادن كم فيها؟ قال عليه السلام: الخمس»^(٣) و في صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «عن الملاحه فقال عليه السلام: ما الملاحه؟ فقلت: أرض سبخة مالهة يجتمع فيه الماء، فيصير ملحاً فقال عليه السلام: هذا المعدن فيه الخمس، فقلت: والكبريت، والنفط يخرج من الأرض فقال عليه السلام: هذا أو أشباهه فيه الخمس»^(٤).

و أما قوله عليه السلام: «ليس الخمس إلا في الغنائم»^(٥) فمحمول إما على الغنيمة بالمعنى الأعم، فيشمل مطلق الفائدة، أو على الحصر الإضافي فلا تنافي بينه وبين المقام.

ثم إنّ المرجع في المعدن أهل الخبرة المعدّون لذلك خصوصاً في هذه العصور التي اهتم الناس بمعرفة هذه الأمور، و وضع لذلك دروس و مباحث، و صارت معرفة

(١) راجع صحيح البخاري كتاب المغازي باب: ٥٦.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٤ و ٢ و ١.

(٥) الوسائل باب: ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ١.

والملاح، بل و الجص، و النورة، و طين الغسل، و حجر الرّحي، و المغرة^(١) - وهي الطين الأحمر - على الأحوط، و إن كان الأقوى عدم الخمس فيها من حيث المعدنية، بل هي داخلة في أرباح المكاسب، فيعتبر فيها الزيادة عن مئونة السنة. و المدار على صدق كونه معدنا عرفا^(٢). و إذا شك في الصدق لم يلحقه حكمها^(٣)، فلا يجب خمسه من هذه الحثيثية، بل يدخل في أرباح المكاسب

المعادن و استخراجها من مهام الأمور، و لا ريب في أنّ للمعادن مطلقا درجات كثيرة من جهات شتى مثل كثرة الإنتاج و قلته، و بطء الزوال و سرعته، و صفاء الجوهر و كدره إلى غير ذلك مما يكون لكل منها عالم خبير و مهندس بصير، و يشمل عنوان المعدن جميع المراتب المتفاوتة جدّا فيتبعها الحكم كذلك.

و أما كلمات الفقهاء و اللغويين فيه مختلفة في معنى المعدن غاية الاختلاف مع أنّهم ليسوا من أهل خبرة ذلك، و لا يحصل إجماع من قولهم مع هذا الاختلاف حتى يتعبد به. و لو شك في شيء أنّه معدن أم لا؟ فمقتضى العمومات الدالة على التملك بالحيازة كون الشيء تاممه ملكا للمحيز، و مقتضى أصالة عدم تعلق حق الغير به عدم وجوب الخمس فيه، و كذا مقتضى أصالة البراءة و حينئذ فإن فضل عن مئونة السنة يكون من الفوائد والأرباح، فيجب الخمس من هذه الجهة و إلا فلا شيء عليه.

(١) المغرة: طين أحمر يصبغ به و ليس بناصع. صرح به جمع من اللغويين و لا وجه لكونها معدنا إلا بناء على تفسير المعدن: بأنّه كل ما استخراج من الأرض مما كان منها بحيث يشتمل على خصوصية يعظم الانتفاع بها. و ليس على كلية هذا التعريف دليل من عقل أو نقل و إلا لكان الرمل، و الحصاة من المعدن، لعظم الانتفاع بهما من الاختلاط بالاسمنت و صنع الزجاج من بعض الرمال و يكفي الشك في كون ذلك كلّ من المعدن في عدم جريان حكم المعدن عليها، فيرجع فيها إلى الأصل كما مرّ.

(٢) لأنّ العرف الخاص مقدّم على أقوال اللغويين و أقوال الفقهاء المستندة إلى اجتهاداتهم ما لم يكن دليل معتبر شرعيّ على الخلاف و إلا فهو المعتمد.

(٣) للأصل الموضوعي، و الحكمي كما مرّ. و الأقسام أربعة:

ويجب خمسه إذا زادت، عن مئونة السنة، من غير اعتبار بلوغ النصاب فيه^(١).
 ولا فرق - في وجوب إخراج خمس المعدن - بين أن يكون في أرض مباحة أو
 مملوكة، و بين أن يكون تحت الأرض أو على ظهرها، ولا بين أن يكون
 المخرج مسلماً أو كافراً ذمياً - بل ولو حربياً - ولا بين أن يكون بالغاً أو صبيّاً، أو
 عاقلاً، أو مجنوناً، فيجب على وليّهما إخراج الخمس^(٢).
 ويجوز للحاكم الشرعي إجبار الكافر على دفع الخمس مما أخرجه، وإن
 كان لو أسلم سقط عنه، مع عدم بقاء عينه^(٣).

الأول: ما علم أنّه معدن ولا ريب في ترتب حكمه عليه.
 الثاني: ما علم أنّه ليس بمعدن لا موضوعاً ولا حكماً ولا ريب في عدم
 ترتب حكم المعدن عليه.
 الثالث: ما شك في أنّه معدن ولكن ورد الدليل على إجراء حكم المعدن
 عليه كالملاح، ولا ريب في جريان حكمه عليه.
 الرابع: ما شك في أنّه معدن ولم يكن في البين دليل على إلحاقه بالمعدن
 فيرجع فيه إلى الأصل كما مرّ.
 (١) لأنّه لا يعتبر في خمس الأرباح والفوائد بلوغ النصاب فيه، للإطلاق
 والاتفاق.

(٢) كل ذلك لإطلاق الأدلة وظهورها في كونه من الوضعيات التي لا فرق
 فيها بين المكلف وغيره، مضافاً إلى ظهور الإجماع عليه. وما قيل: من أنّه إذا
 وجد المعدن في الصحراء فأخذه لا شيء على الآخذ مخالف لظواهر الإطلاقات
 من غير دليل على التقيد. ويأتي في مسألة ١٧ ما ينفع المقام.

(٣) أما أصل تكليف الكافر، فللإطلاقات الشاملة له أيضاً خصوصاً في
 الوضعيات، وأما جواز إجباره، فلاّنه من الأمور الحسبية، بل من أهمّها. وأما
 السقوط بعد الإسلام مع عدم بقاء العين، فلاّنه الإسلام يجب ما قبله. وأما عدم

ويشترط في وجوب الخمس في المعدن: بلوغ ما أخرجه عشرين دينارا^(١).

بعد استثناء مؤنة الإخراج و التصفية و نحوهما^(٢)، فلا يجب إذا كان

السقوط مع بقاء العين، فلأصالة البقاء، و انصراف حديث الجب^(١) عنه و تقدم في مسألة ١٧ من أول كتاب الزكاة ما ينفع المقام فراجع حتى تعرف اختلاف فتوى الماتن في المقامين، مع أنه لا منشأ له. و مسألة تكليف الكافر سيالة في جميع أبواب الفقه من بدئها إلى ختامها.

(١) على المعروف بين المتأخرين. و نسب إلى بعض القدماء، لصحيح البزنطي عن أبي الحسن عليه السلام: «في المعدن ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشرين دينارا»^(٢) فيقيد به الإطلاقات.

و عن جمع عدم اعتبار النصاب مطلقا تمسكا بالإطلاقات. و عن آخرين أنه بمقدار الدينار تمسكا بخبر آخر للبزنطي^(٣) و لكن الإطلاقات مقيدة بالصحيح، و الخبر محمول على الندب جمعا، مع أنه قاصر سندا.

ثم إن قوله عليه السلام في الصحيح: «ما يكون في مثله الزكاة» ظاهر في أن المناط ما يكون فيه الزكاة سواء كان بنصاب الذهب أو الفضة، و مقتضاه كفاية الأقل منهما لو كان بينهما اختلاف، و قوله عليه السلام: «عشرين دينارا» يحتمل فيه التخصيص، فيتعين الأخذ بنصاب الذهب، كما يحتمل أن يكون من باب الاكتفاء بذكر أحد الفردين عن الآخر فيجب الخمس في الأقل منهما نصابا لو كان في البين تفاوت، و لا ريب في أنه الموافق للاحتياط.

(٢) للإجماع، و المشهور اعتبار النصاب بعد إخراج المؤن، لأن المتفاهم من الصحيح تحقق هذا المقدار خارجا في ملك المالك. و نسب إلى بعض اعتباره قبله و لا

(١) راجع ج: ٧ من هذا الكتاب.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ١.

(٣) الوسائل: باب ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٥.

المخرج أقلّ منه. وإن كان الأحوط إخراجُه إذا بلغ ديناراً، بل مطلقاً^(١) ولا يعتبر في الإخراج أن يكون دفعة^(٢)، فلو أخرج دفعات، وكان المجموع نصاباً، وجب إخراج خمس المجموع وإن أخرج أقلّ من النصاب فأعرض ثمّ عاد وبلغ المجموع نصاباً، فكذلك على الأحوط^(٣).

وإذا اشترك جماعة في الإخراج، ولم يبلغ حصة كل واحد منهم النصاب ولكن بلغ المجموع نصاباً، فالظاهر وجوب خمسه^(٤).

دليل عليه إلا التمسك بالإطلاقات وهو ممنوع، لعدم كونها في مقام البيان من هذه الجهة، مع أنّه خلاف الإجماع المدعى في التذكرة، وأصالة البراءة، وأصالة عدم تعلق حق إلا بعد إخراج المؤن.

(١) أما الاحتياط في بلوغ الدينار، فلما تقدم من خبر البزنطي. وأما الاحتياط مطلقاً، فللخروج عن خلاف من قال بالوجوب مطلقاً من غير اعتبار النصاب أصلاً. ونسب هذا القول في الدروس إلى الأكثر.

(وفيه): أنّه كيف يتحقق الأكثرية مع الاختلاف وذهاب الكثير إلى اعتبار النصاب.

(٢) لإطلاقات الأدلة، وعموماتها الشاملة للدفعة والدفعات.

(٣) الإعراض ثمّ الرجوع على الأقسام:

الأول: ما إذا عد إخراج الثاني مستقلاً بنظر أهل الخبرة ولم يعد من توابع الإخراج الأول فيكون له حكم مستقل حينئذ، لفرض كونه ملحوظاً مستقلاً عرفاً.

الثاني: ما إذا عدّ من توابع الأول، فيكون كالإخراج دفعات حينئذ.

الثالث: ما إذا شك في أنّه مستقل أو من الأول، ومقتضى الأصل عدم وجوب الخمس فيه إلا إذا كان بنفسه بقدر النصاب، لعدم إحراز الوحدة العرفية حتى يحكم بالتبعية، وبذلك يمكن أن يجمع بين الكلمات فراجع.

(٤) لدعوى: أنّ النصاب إنّما يلحظ بالنسبة إلى ذات المعدن من حيث هو مع قطع النظر عن الإضافة إلى المالك، ولكن مقتضى تنظير الخمس بالزكاة في

وكذا لا يعتبر اتحاد جنس المخرج^(١)، فلو اشتمل المعدن على جنس أو أزيد، وبلغ قيمة المجموع نصاباً. وجب إخراجه.

نعم، لو كان هناك معادن متعدّدة اعتبر في الخارج من كل منهما بلوغ النصاب دون المجموع^(٢)، وإن كان الأحوط كفاية بلوغ المجموع خصوصاً مع اتحاد جنس المخرج منها، سيّما مع تقاربها. بل لا يخلو عن قوّة مع الاتحاد و التقارب^(٣) وكذا لا يعتبر استمرار التكوّن و دوامه، فلو كان معدن فيه مقدار ما يبلغ النصاب فأخرجه ثمّ انقطع، جرى عليه الحكم، بعد صدق كونه معدناً^(٤).

(مسألة ٦): لو أخرج خمس تراب المعدن قبل التصفية فإن علم بتساوي الأجزاء في الاشتمال على الجوهر، أو بالزيادة فيما أخرجه خمساً أجزاً^(٥)

صحيح البرزطي - المتقدم - لحاظ النصاب من حيث الإضافة إلى المالك. و لا ريب في أنّ الأول هو الأحوط، ولو بلغ حصة كل واحد النصاب فلا ريب في الوجوب.

(١) لظهور الإطلاق و الاتفاق، و تعليق الحكم على المعدن الشامل لصورة اتحاد الجنس و تعدّده.

(٢) لأنّ تعدّد الموضوع. يوجب تعدّد الحكم قهراً.

(٣) المرجع في الوحدة و التعدد متعارف أهل الخبرة، و مع الشكّ فيهما فمقتضى الأصل عدم الوجوب إلا إذا وصل المخرج من كل واحد منها بقدر النصاب.

(٤) عند أهل الخبرة، فيشمّله إطلاق الأدلة حينئذ. و المرجع في جميع ذلك؟ صفات الخبراء و من اتخذ استخراج المعادن و معرفتها مهنة و حرفة.

(٥) للإطلاق، و الاتفاق، و أصالة عدم وجوب التصفية. و أما صحيح زراة عن أبي جعفر عليه السلام: «ما عالجت به مالك ففيه - ما أخرج الله سبحانه منه من

وإلا فلا، لاحتمال زيادة الجوهر فيما يبقى عنده^(١).

(مسألة ٧): إذا وجد مقداراً من المعدن مخرجاً مطروحاً في الصحراء فإن علم أنه خرج من مثل السيل أو الريح أو نحوهما، أو علم أن المخرج له حيوان أو إنسان لم يخرج خمسة وجب عليه إخراج خمسة على الأحوط^(٢) إذا بلغ النصاب بل الأحوط ذلك وإن شك في أن الإنسان المخرج له أخرج خمسة أم لا^(٣).

حجارة مصفى - الخمس^(١) فالمراد منه أن غير المصفى غير المشتمل على مقدار الخمس لا يجزي، وليس المراد عدم الأجزاء حتى لو اشتمل على مقداره. (١) فتجري أصالة بقاء الحق في العين، واشتغال الذمة بالأداء إلا أن يقال: إن التكليف من أصل حدوثه مردد بين الأقل والأكثر، فيرجع في المشكوك إلى البراءة.

(٢) لأن المتفاهم من الأدلة أن المناط في وجوب الخمس الاستيلاء على المعدن المباح بالحيازة وهو متحقق في المقام. نعم، لو كان لنفس الإخراج من حيث هو شرطية خاصة وموضوعية مستقلة لا يجب حينئذ لفقد الشرط. ولعل هذا الاحتمال منشأ تردده (قدس سرّه)، ولكن مقتضى الأصل والإطلاق عدم اعتبار هذا النحو من الشرطية بعد صدق المعدن عرفاً. نعم، لو كان موضوع الحكم استخراج المعدن لا يشمل الفرض.

ثم إنه يعتبر فيما إذا كان المخرج له الإنسان أن لا يقصد الحيازة وإلا فيخرج عن موضوع البحث ويكون من اللقطة حينئذ.

(٣) مقتضى أصالة عدم الخروج وجوب الإخراج، ولا دليل على الخلاف إلا احتمال قصده الحيازة لنفسه، أو قاعدة الصحة، أو ظهور اليد في الملكية المطلقة. والكل مخدوش:

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٣.

(مسألة ٨): لو كان المعدن في أرض مملوكة فهو لمالكها، وإذا أخرجه غيره لم يملكه، بل يكون المخرج لصاحب الأرض، و عليه الخمس من دون استثناء المؤنة، لأنّه لم يصرف عليه مؤنة (١).

(مسألة ٩): إذا كان المعدن في معمر الأرض المفتوحة عنوة - التي هي للمسلمين فأخرجه أحد من المسلمين ملكه و عليه الخمس (٢).

أما الأول، فلأن مقتضى الأصل عدمه.

و أما الثاني: فلاختصاصها بما إذا صدر من الشخص فعل، و شك في صحته و فساده و لم يحرز صدور التخميس بالفرض، بل هو مشكوك ذاتاً.

و أما الأخير: فلأنّه إذا علم كيفية حدوث اليد على شيء ثم شك في عروض عنوان آخر عليه و عدمه لا تكون اليد حينئذ أمانة للملكية المطلقة من كل جهة. و يأتي في كتاب القضاء تفصيل القول إن شاء الله تعالى.

(١) أما أنّ المعدن لمالك الأرض، فلقاعدّة التبعية و السيرة العقلانية، و ظهور اتفاق الفقهاء، بل العقلاء و أما أنّ عليه الخمس، فلما مرّ من أنّ المناط في وجوبه الاستيلاء على المعدن و هو متحقق بالنسبة إلى مالك الأرض، و أما أنّه لا مؤنة على المالك، فلعدم صرفه للمؤنة، بل صرفها غيره، فلا موضوع لاستثنائها بالنسبة إليه فمن صرف المؤنة لا خمس عليه، لعدم الملك و من عليه الخمس لا مؤنة عليه، لعدم الصرف. و ليس له حق إجبار المالك على أخذ ما صرفه من المؤنة، لعدم إذنه فيه لا مباشرة و لا تسببياً، فإن أعطاه شيئاً برضائه يحل له و إلا فلا حق له كما في جميع الموارد التي تصرف المؤن في مال الغير بلا إذن منه. و يأتي التفصيل في أحكام المعاملات.

(٢) أما أنّه يملكه المخرج، فللسيرة المستمرة في جميع العصور و الأمصار. و في مفتاح الكرامة اتفقت كلمة الفريقين على أنّها تملك بالحيازة، و لا مانع في البين إلا قاعدة التبعية، و المتيقن منها الملكية الشخصية دون النوعية فلا تشمل الأراضي المفتوحة عنوة. و هذا مع القطع برضا الإمام (عليه السلام) باستخراج المعادن من الأراضي المفتوحة عنوة، و عدم رضائه (عليه السلام) بتعطيلها، فالإذن من ولي أمر

وإن أخرجه غير المسلم ففي تملكه إشكال^(١). وأما إذا كان في الأرض الموات حال الفتح، فالظاهر أن الكافر أيضاً يملكه و عليه الخمس^(٢).

(مسألة ١٠): يجوز استئجار الغير لإخراج المعدن، فيملكه المستأجر وإن قصد الأجير تملكه لم يملكه^(٣).

الأرض حاصل قطعاً كما يأتي في كتاب إحياء الموات إن شاء الله تعالى.
(١) مقتضى السيرة، وإطلاق ما دل على التملك بالحيازة عدم الإشكال فيه أيضاً ولا مانع في البين لإقاعدة التبعية - فيكون المعدن ملكاً للمسلمين تبعاً لأرضهم.

(و فيه): أن التبعية في الملكية الشخصية مسلمة، وفي الملكية النوعية الأبدية أول الكلام - وإلا عدم إحراز رضا ولي الأمر.

(و فيه): أن الظاهر رضاؤهم في زمان قصور يدهم بتعمير الأرض واستخراج منافعها ولو من غير شيعتهم. ويأتي التفصيل في كتاب الإحياء إن شاء الله تعالى.

نعم، في مثل صحيح الكابلي: «و الأرض كلها لنا، فمن أحيا أرضاً من المسلمين فليعمرها»^(١) وفي بعض أخبار التحليل - التي يأتي ذكرها - ورد لفظ الشيعة، فيحتمل الاختصاص من هذه الجهة، ولكن الظاهر أن ذكر المسلم والشيعية من باب الأهم والأفضل والأولى، لا الاختصاص وإلا لما ملكه المسلم غير الشيعي أيضاً، مع أنهم لا يقولون به راجع كتاب الإحياء وتأمل.

(٢) لما دل على التملك بالإحياء من غير مخصص ولا مقيد ولا تجري هنا قاعدة التبعية، لأن الموات حال الفتح ليس ملكاً للمسلمين، بل هو ملك الإمام وقد مر رضاؤه بالإحياء، بل قد مرّ إذنه عليه السلام في المفتوحة عنوة التي هي ملك للمسلمين فضلاً عما هو ملك خاص له عليه السلام.

(٣) أما أصل صحة الاستئجار لحيازة المباحات - التي منها المعدن - فلا إشكال فيها، لأنها عمل محلل فيه غرض صحيح، وكل ما كان كذلك تصح الإجارة عليه.

(مسألة ١١): إذا كان المخرج عبداً كان ما أخرجه لمولاه و عليه الخمس (١).

(مسألة ١٢): إذا عمل فيما أخرجه - قبل إخراج خمسه عملاً يوجب زيادة قيمته - كما إذا ضربه دراهم، أو دنانير، أو جعله حلياً، أو كان مثل الياقوت والعقيق فحكه مثلاً - اعتبر في إخراج خمس مادته (٢) فيقوم حينئذ سبيكة أو غير محكوك مثلاً، و يخرج خمسه. وكذا لو اتجر به فربح قبل أن يخرج خمسه، ناوياً الإخراج من مال آخر (٣) ثم أذاه من مال آخر. وأما إذا اتجر به

وأما تملك المستأجر وإن قصد الأجير تملكه، فلأنّ الحيازة منسوبة إلى المستأجر تسببياً ومع هذا الانتساب لا أثر لقصد الأجير لنفسه سواء قلنا بأنّ التملك بالحيازة من الأمور القهرية أم القصدية، لكفاية قصد الإيجار لها وعدم دليل على اعتبار الزائد على هذا القصد، بل مقتضى الأصل عدمه بعد صدق انتساب الحيازة إليه عرفاً.

هذا إذا وقعت الإجارة على الحيازة الخاصة الخارجية، وأما لو وقعت على الذمة وقصد الأجير الحيازة الخاصة لنفسه يملك المحاز حينئذ، لوجود المقتضي وفقد المانع عن تملكه للحيازة الخاصة وتبقى ذمته مشغولة بحق المستأجر. و يأتي التفصيل في كتابي الإجارة والإحياء.

(١) البحث في هذه المسألة عين المسألة المتقدمة بناء على أنّ العبد يملك كما هو الحق فلا وجه للتكرار.

(٢) لأنّ الحق تعلق بنفس المادة، وزيادة المالية لا توجب زيادة في الحق. نعم، لو كان تعلق الخمس بنحو الشركة العينية الحقيقية الخارجية يصير أرباب الخمس شركاء في الزيادة أيضاً وليس للمالك أن يرجع إليهم لوقوع ذلك بدون إذنه. نعم، لو أجاز الحاكم الشرعي ذلك لمصلحتهم يجوز له الرجوع إليهم بالنسبة ولكن أصل المبنى فاسد، كما مرّ ويأتي.

(٣) مقتضى الأصل عدم إفراز الحق بمجرد نية الأداء من مال آخر، بل المناطق كله على تحقق الأداء خارجاً، أو ما هو بمنزله عرفاً - كأداء الوثائق، والصكوك المعبرة مع مراجعة الحاكم الشرعي، وحينئذ فإن كان الخمس من الشركة العينية الخارجية

من غير نية الإخراج من غيره، فالظاهر أنّ الربح مشترك بينه وبين أرباب الخمس (١).

(مسألة ١٣): إذا شك في بلوغ النصاب و عدمه فالأحوط الاختبار (٢).
الثالث: الكنز (٣)، وهو المال المذخور في الأرض، أو الجبل أو

يكون المقام من صفريات من باع شيئاً ثمّ ملكه، إن كان من مجرد الحق يكون من صفريات من باع ماله الذي تعلق به حق الغير ثمّ فكه و حيث إنّ التحقيق الصحة فيهما، فيصح في المقام أيضاً بعد الأداء أو ما هو بمنزلة بإذن الحاكم الشرعي. و يكفي ذلك في الانتقال إلى الذمة مع إمضاء وليّ الفقراء لذلك.

(١) بناء على الشركة العينية الخارجية و إجازة وليّ الخمس للمعاملة. و مع انتفاء أحدهما لا وجه لشركة أرباب الخمس في الربح كما هو واضح.

(٢) لكون الشبهة معرضاً للوقوع في خلاف الواقع و يجب الفحص فيما هو كذلك حكمية كانت الشبهة أو موضوعية إلا أن يدل دليل على الخلاف، و لا دليل على الخلاف إلا دعوى الإجماع على عدم وجوبه في الشبهات الموضوعية، وثبوته مشكل خصوصاً في مثل المقام الذي ذهب جمع كثير إلى وجوب الفحص. فرعان - (الأول): لو انتقل إلى الشيعة شيء من المعادن من الكفار، أو من الذين لا يعتقدون بالخمس و لو كان مسلماً لا يجب عليهم تخميسه، و كذا سائر ما تعلق به الخمس، لأنّ الأئمة عليهم السلام أباحوا ذلك للشيعة، و هذا هو المتيقن من أخبار الإباحة الآتية. و أما لو انتقل إليهم من حكام الجور من الشيعة ممن يعلم بعدم أدائه للخمس، فللحاكم الشرعي أن يجعلهم في حلّ منه إن رأى المصلحة في ذلك.

(الثاني): لو حازت الحكومة أو غيرها معدناً لا يجوز لغيرها التصرف فيه بغير إذنها لما مرّ من التملك بالحيازة، و في حيازات الحكومات للحاكم الشرعي أن يعمل فيها نظره.

(٣) لنصوص مستفيضة، و إجماع الإمامية:

الجدار، أو الشجر. و المدار الصدق العرفي^(١) سواء كان من الذهب أو الفضة المسكوكين أو غير المسكوكين أو غيرهما من الجواهر. و سواء كان في بلاد الكفار الحربيين أو غيرهم أو في بلاد الإسلام، و في الأرض الموات أو الأرض الخربة التي لم يكن لها مالك، أو في أرض مملوكة له بالاحياء أو بالابتياح، مع العلم بعدم كونه ملكا للبائعين^(٢)، و سواء كان عليه أثر الإسلام أم لا^(٣)

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام في الصحيح: «فيما يخرج من المعادن، و البحر، و الغنيمة، و الحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه و الكنوز الخمس»^(١) و مثله غيره.

(١) لأنه من الموضوعات العرفية في جميع الأزمنة و الأمكنة و ليس من الموضوعات المستنبطة حتى يحتاج إلى نظر الفقيه، و لا من اللغوية المحضة حتى تحتاج إلى قول اللغوي، فكل ما صدق عليه هذا اللفظ عند العرف فهو كنز، و ما لا يصدق عليه أو شك في الصدق و عدمه لا خمس فيه من هذه الجهة إلا إذا دخل في الفوائد و الأرباح، فيجب فيه خمس الأرباح و الفوائد، و لا ريب في صدق الكنز على جميع ما ذكره في المتن تبعاً لغيره.

و أما احتمال اعتبار كونه من النقيدين، لكونهما الغالب فيه، و لصحيح البزنطي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «سألته عما يجب فيه الخمس من الكنز؟ فقال: ما يجب الزكاة في مثله ففيه الخمس»^(٢) فلا اعتبار به، لأن الغلبة لا تصير موجبا للتخصيص، و المراد بالمماثلة في الصحيح المماثلة النصابية - كما نسبه في الرياض إلى الأصحاب - لا من سائر الجهات و إلا لاعتبر فيه كونه مسكوكا، مع أنه لا يقول به أحد.

(٢) للإطلاق، و الاتفاق الشاملين لذلك كله.

(٣) لشمول إطلاق الأدلة لما عليه أثر الإسلام. و عن جمع أن ما عليه أثر

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٢.

الإسلام بحكم اللقطة إن وجد في أرض الإسلام، لكشف ذلك عن سبق يد محترم المال عليه.

وفيه - أولاً: أنَّ الكنز و اللقطة، و مجهول المالك موضوعات مختلفة لغة و عرفاً و شرعاً، و لكل واحد منها أحكام خاصة، فلا وجه لكون الكنز من اللقطة موضوعاً كما لا وجه لكونه منه حكماً، لفقد الدليل على الإلحاق مع الاختلاف الموضوعي، بل مقتضى الأصل عدم الإلحاق بعد تعدد الموضوع.

و ثانياً: أنَّ مطلق سبق يد محترم المال لا يوجب كونه من اللقطة ما لم تكن الإضافة الفعلية معتبرة عند متعارف الناس. ففي مورد اللقطة يقال: مال ضاع عن صاحبه الفعلي، و في مورد مجهول المالك يقال: مال لا يعلم صاحبه الفعلي و لا يمكننا إيصاله إلى مالكة الفعلي، فتكون الإضافة إلى المالك الفعلي محفوظة فعلاً، و في مورد الكنز لا يعتبر العرف له صاحباً فعلاً و إن صح فرضه في قرون كثيرة، لكن الاعتبار العرفي في الملكية و المالكية لا يساعده، إذ لا يرى العرف للكنوز المدفونة مالكا مع أنه يمكنهم فرضه في ورثة صاحب الكنز و لو بمراتب متعدّدة و بعد قرون كثيرة، فليس أثر الإسلام و أرضه من الأمارات المعتبرة الدالة على مالك فعلي للكنز كالدار و العقار و نحوهما.

و أما قول أبي جعفر عليه السلام في الموثق: «قضى عليّ عليه السلام في رجل وجد ورقاً في خربة أن يعرفها، فإن وجد من يعرفها و إلا تمتع بها»^(١).

و صحيح ابن مسلم: «عن الورق يوجد في دار فقال عليه السلام: إن كانت معمورة فهي لأهلها، و إن كانت خربة فأنت أحق بما وجدت»^(٢).

فالمتفاهم من مثلها اللقطة عرفاً دون ما انطبق عليه عنوان الكنز لدى أهل الخبرة. هذا كله مع صدق عنوان الكنز عرفاً. و أما مع عدم الصدق أو الشك فيه فلا يجري عليه حكمه.

(١) و (٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب اللقطة حديث: ٥ و ٢.

ففي جميع هذه يكون ملكا لواجده^(١) و عليه الخمس^(٢) و لو كان في أرض مبتاعة، مع احتمال كونه لأحد البائعين، عرفه المالك قبله، فإن لم يعرفه فالمالك قبله^(٣) و هكذا، فإن لم يعرفوه فهو للواجد، و عليه الخمس^(٤) و إن ادّعاه المالك السابق أعطاه بلا بينة^(٥) و إن تنازع المالك فيه يجري عليه حكم التداعي^(٦) ولو ادّعاه المالك السابق إرثا، و كان له شركاء نفوه، دفعت إليه

(١) للإجماع، و سيرة العقلاء، و ظواهر الأدلة، إذ لا معنى لوجوب الخمس على الواجد مع كونه ملكا لغيره.

(٢) للنصوص، و الإجماع، و قد تقدم بعض النصوص هنا، و في أول الكتاب.

(٣) لصحة إضافة الملكية الفعلية، و اعتبار المالك الفعلي له فلا بد حينئذ من ترتيب الأثر عليه، لأنّ هذه الإضافة معتبرة عرفا و شرعا، فما لم تسلب هذه الإضافة لا تصير من المباحات الأولية التي تملك بالاستيلاء عليه. و أما موثق إسحاق: «عن رجل نزل في بعض بيوت مكة فوجد فيها نحوًا من سبعين درهما مدفونا فلم تزل معه و لم يذكرها حتى قدم الكوفة كيف يصنع؟ قال ﷺ: يسأل عنها أهل المنزل لعلهم يعرفونها، قلت: فإن لم يعرفوها قال ﷺ: يتصدّق بها»^(١) فلا ربط له بالمقام و يأتي في اللقطة بعض الكلام.

(٤) أما أنّه للوجدان، فلاّنه مال لا مالك له، فملك كل من استولى عليه. و أما وجوب الخمس، فلاّنه من الكنز عرفا فيشملة دليل وجوبه قهرا.

(٥) لتحقيق اليد و هي معتبرة شرعا و يترتب عليها الأثر ما لم تكن معارضة بحجة أخرى.

(٦) لجريان أيديهم عليه، فلكل منهم الدعوى بمقتضى يده المعتمدة شرعاً و عرفاً و يكون من التداعي لا محالة.

حصته، و ملك الواجد الباقي^(١) و أعطى خمسة.

ويشترط في وجوب الخمس فيه النصاب، و هو عشرون دينارا^(٢).

(مسألة ١٤): لو وجد الكنز في أرض مستأجرة أو مستعارة وجب

تعريفهما، و تعريف المالك^(٣) أيضاً فإن نفيه كلاهما كان له، و عليه الخمس. و إن ادّعا أحدهما أعطي بلا بينة. و إن ادّعا كل منهما، ففي تقديم قول المالك وجه، لقوة يده^(٤) و الأوجه الاختلاف بحسب المقامات في قوة أحد اليدين^(٥).

(١) أما دفع الحصة إلى المدعي، فلأنّه من الدعوى بلا معارض و مزاحم، فيقبل قوله على المشهور. و في الجواهر «و أما كون الواجد مالكا للباقي، فلأنّه مال لا مالك له، فيملكه كل من استولى عليه» و أما وجوب الخمس، فلأنّ المفروض صدق الكنز عليه، فيشملة الحكم لا محالة.

(٢) للنص، و الإجماع، و قد مرّ صحيح البيزنطي^(١) في أول الكنز فراجع، و مثله مرسل المقنعة عن أبي الحسن الرضا^(عليه السلام) و مقتضاها كفاية الوصول إلى مائتي درهم أيضاً، فاقتصار الماتن على عشرين دينارا لعله من باب المثال.

(٣) لجريان يد كل منهم عليها، فتثبت الإضافة الفعلية إلى المالك. و ما لم تسلب هذه الإضافة لا يصير ملكا للواجد. و تقدم الوجه في بقية المسألة السابقة فراجع.

(٤) نسب ذلك إلى المشهور، لأنّ يد المالك أصلية، و يد المستأجر تبعية. و الأصليّ أقوى من التبعيّ.

(و فيه): أنّه ليس إلا مجرد استحسان إذ ربّ يد تبعيّة أقوى من الأصليّة كما هو معلوم بالوجدان.

(٥) بحيث يوجب الاطمئنان العرفي و إلا فيجري عليه حكم التداعي.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٢ و ٦.

(مسألة ١٥): لو علم الواجد أنه لمسلم موجود - هو أو وارثه - في عصره مجهول، ففي إجراء حكم الكنز، أو حكم مجهول المالك عليه، وجهان^(١) و لو علم أنه كان ملكا لمسلم قديم فالظاهر جريان حكم الكنز عليه.

(مسألة ١٦): الكنوز المتعددة لكل واحد حكم نفسه في بلوغ النصاب و عدمه، فلو لم يكن أحادها بحدّ النصاب و بلغت بالضم لم يجب فيها الخمس^(٢). نعم المال الواحد المدفون في مكان واحد في ظروف متعددة يضم بعضه إلى بعض، فإنه يعدّ كنزا واحدا و إن تعدّد جنسها^(٣).

(١) أقربهما الثاني، لأنّ الكنز ما صح سلب المالك الفعلي عنه عرفا و هو مشكوك بالنسبة إليه، فيجري عليه حكم مجهول المالك. هذا إذا كان الوارث المحتمل من الطبقة الثالثة أو الرابعة - مثلا - و أما إن كان ممن اندرست وراثته و كان احتمال المالك الفعلي للمال من الاحتمالات التي لا يعتنى بها لدى المتعارف فيجري عليه حكم الكنز. و هذا هو المراد بقوله: «و لو علم أنه كان ملكا لمسلم قديم».

و لو شك في أنه من أيّهما، فمقتضى أصالة احترام المال عدم جواز تملكه، فلا يجري عليه حكم الكنز، كما لا تجري عليه الأحكام الخاصة باللقطة، للشك في كونه منها. و لو شك في أنه لمحترم المال أو لغيره، فيشكل جريان أصالة الاحترام، لأنّ المتيقن من بناء العقلاء و المنساق من الأدلة في موردها ما إذا تحققت الإضافة إلى محترم المال في الجملة، كما إذا دار أمر شيء بين كونه من المباحات الأولية أو كونه مالا لشخص، فجريان أصالة الاحترام فيه مشكل، و يكون من مجهول المالك بالمعنى الأعم.

(٢) أما أنّ لكلّ واحد حكم نفسه، فلفرض تعدد الموضوع الموجب لتعدد الحكم قهرا. و أما عدم كفاية بلوغ المجموع النصاب، فهو مترتب على تعدد الموضوع أيضاً، فلا خمس حينئذ من حيث الكنز. نعم، لو زاد عن مئونة السنة يدخل في خمس الأرباح.

(٣) لفرض أنه كنز واحد، فيترتب عليه حكم الوحدة.

(مسألة ١٧): في الكنز الواحد لا يعتبر الإخراج دفعة بمقدار النصاب، فلو كان مجموع الدفعات بقدر النصاب وجب الخمس، وإن لم يكن كل واحدة منها بقدره^(١).

(مسألة ١٨): إذا اشترى دابة و وجد في جوفها شيئاً فحاله حال الكنز الذي يجده في الأرض المشتراة، في تعريف البائع و في إخراج الخمس إن لم يعرفه^(٢). و لا يعتبر فيه بلوغ النصاب^(٣)، وكذا لو وجد في جوف السمكة المشتراة مع احتمال كونه لبائعها وكذا الحكم في غير الدابة و السمكة من سائر

(١) لإطلاق الأدلة الشاملة للدفعة و الدفعات بعد فرض كون الكنز واحداً.

(٢) على المشهور، و يظهر من الحقائق، و الكفاية الاتفاق عليه و الأصل

فيه صحيح ابن جعفر الحميري قال: سألته عليه السلام: «كتبت إلى الرجل أسأله: عن رجل اشترى جزوراً، أو بقرة للأضاحي فلما ذبحها وجد في جوفها صرة فيها دراهم أو دنائير، أو جوهرة لمن يكون ذلك؟ فوقع عليه السلام: عرفها البائع فإن لم يكن يعرفها، فالشيء لك رزقك الله تعالى أيّاه»^(١).

و لم يذكر فيه الكنز و لا الخمس، بل ظاهره أنه من مجهول المالك، أو من اللقطة ملكه الشارع لو أجده بعد اليأس عن صاحبه.

و أما دعوى الاتفاق فيشكل الاعتماد عليها، لأن الظاهر استناده إلى الصحيح، فلا اعتبار به. و حينئذ فإن زاد عن مئونة السنة يجب فيه الخمس من هذه الجهة و إلا فهو لو أجده بعد الفحص و لا شيء عليه جموداً على الصحيح. و طريق الاحتياط إجراء حكم الكنز و اللقطة عليه إن كان الحيوان وحشياً، و الكنز و مجهول المالك إن كان أهلياً.

(٣) لعدم دليل عليه من نص، أو إجماع و المتيقن من الاتفاق على فرض

اعتباره خصوص وجوب الخمس فقط.

الحيوانات (١).

(مسألة ١٩): إنَّما يعتبر النصاب في الكنز بعد إخراج مؤونة الإخراج (٢).

(مسألة ٢٠): إذا اشترك جماعة في كنز، فالظاهر كفاية بلوغ المجموع نصاباً وإن لم يكن حصّة كل واحد بقدره (٣).

الرابع: الغوص: وهو إخراج الجواهر من البحر مثل اللؤلؤ والمرجان وغيرهما، معدنياً كان أو نباتياً (٤).

(١) أما وجوب التعريف على المشتري، فلاحتمال كون المال للبائع، لجريان يده عليه، فتكون يده على المال تبعاً ليدّه على السمكة، ولا بد من نفي هذه الإضافة عن البائع حتى يصير ملكاً للمشتري. وأما وجوب الخمس، فقد تقدم أنّ دليله منحصر بالاتفاق الظاهر عن صاحب الحقائق وغيره.

(٢) تقدم وجه ذلك في المعدن فراجع.

(٣) إنّ هذه المسألة أيضاً متحدة مع ما تقدم في المعدن، فلا وجه للتكرار. فروع - (الأول): لو وجد كنز في المشتركات، فمقتضى أصالة عدم حصول الملكية إلا بعد تعريف وليّ أمرها لزوم ذلك عليه.

(الثاني): لو وجده في ملك الغير ولم يمكن تعريف المالك إلا بالتصرف فيه، فالظاهر الجواز مقدّمة للتعريف.

(الثالث): لو علم بأنّه لو عرّف المالك بذلك يقع في الضرر يرجع إلى الحاكم الشرعي، وكذا لو كان اطلاع المالك ملازماً لاطلاع الحكومة وذهاب أصل المال.

(٤) أما أصل وجوب الخمس في الغوص، فيدل عليه مضافاً إلى الإجماع جملة من الأخبار منها قول أبي عبد الله عليه السلام: «الخمس على خمسة أشياء: على الكنوز، والمعادن، والغوص، والغنيمة، ونسي ابن أبي عمير الخامسة» (١) وهذا

لا مثل السمك و نحوه من الحيوانات^(١)، فيجب فيه الخمس بشرط أن يبلغ قيمته ديناراً فصاعداً^(٢)، فلا خمس فيما ينقص من ذلك^(٣) و لا فرق بين اتحاد النوع و عدمه، فلو بلغ قيمة المجموع ديناراً وجب الخمس. و لا بين الدفعة و الدفعات فيضم بعضها إلى بعض كما أن المدار على ما أخرج مطلقاً و إن اشترك فيه جماعة لا يبلغ نصيب كل منهم النصاب^(٤).

الحصر إضافي بقرينة الأخبار الأخر - التي تقدم بعضها في أول كتاب الخمس - و قوله ﷺ أيضاً: «فيما يخرج من المعادن، و البحر، و الغنيمة، و الحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه، و الكنوز الخمس»^(١) و أما تعميم موضوع الغوص بالنسبة إلى ما في المتن، فيقتضيه قوله ﷺ: «فيما يخرج من المعادن، و البحر» و حكم أهل الخبرة يصدق الغوص بالنسبة إلى جميع ذلك، و الموضوع من العرفيات الشائعة في جميع الأزمنة قديماً و حديثاً و له أهل خبرة و صنعوا لذلك أجهزة و آلات.

(١) لعدم صدق الغوص بالنسبة إليها، و يكفي الشك في الصدق في عدم جواز التمسك بالأدلة، لكون التمسك بها حينئذ من التمسك بالعام في الشبهة المصداقية، و يقتضيه المتفاهم العرفي في الغوص أيضاً، إذ المفهوم منه عرفاً ما كان من الجمادات و النباتات أو ما هو برزخ بينهما لا الحيوان المحض.

(٢) للإجماع، و لصحيح البزنطي عن أبي الحسن الرضا ﷺ: «سألت عماراً يخرج من البحر من اللؤلؤ، و الياقوت، و الزبرجد، و عن الذهب و الفضة هل فيهما زكاة؟ فقال ﷺ: إذا بلغ قيمته دينار ففيه الخمس»^(٢).

(٣) للأصل، و النص، و الإجماع.

(٤) كل ذلك لظهور الإطلاق، و الاتفاق، و أن المناط في الخمس ذات ما خرج

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٥.

ويعتبر بلوغ النصاب بعد إخراج المؤن، كما مرّ في المعدن^(١) و المخرج بالآلات من دون غوص في حكمه على الأحوط^(٢) و أما لو غاص و شدّه بآلة فأخرجه فلا إشكال في وجوبه فيه^(٣). نعم، لو خرج بنفسه على الساحل أو على وجه الماء فأخذه من غير غوص. لم يجب فيه من هذه الجهة^(٤)، بل يدخل في أرباح المكاسب، فيعتبر فيه مؤنة السنة، و لا يعتبر فيه النصاب.

(مسألة ٢١): المتناول من الغواص لا يجري عليه حكم الغوص إذا لم يكن غائصاً^(٥) و أما إذا تناول منه و هو غائص أيضاً، فيجب عليه^(٦) إذا لم ينو الغواص الحيازة، و إلا فهو له و وجب الخمس عليه.

(مسألة ٢٢): إذا غاص من غير قصد للحيازة فصادف شيئاً، ففي

من حيث هو، لا من حيث الإضافة إلى من أخرجه حتى يعتبر النصاب في نصيب كل واحد من المخرجين.

(١) تقدم مستنده فراجع.

(٢) منشأ التردد شمول إطلاق الأدلة لكل ما يسمّى غوصاً، فيجب فيه الخمس حينئذ، و احتمال الانصراف إلى الغوص المباشري للغواص و لكن الظاهر أنّ الانصراف بدويّ و من باب الغلبة و منشأ عدم وجود الآلات الحديثة في تلك العصور كما كان كذلك في غالب الصنائع.

(٣) لصدق الغوص لغة، و عرفاً فيشملة الحكم قهراً.

(٤) لعدم صدق الغوص عليه بوجه من الوجوه فلا موضوع لوجوب خمس الغوص.

(٥) للأصل بعد عدم صدق الغوص بالنسبة إليه.

(٦) للجمود على إطلاق الأدلة لو لم نقل بانصرافها إلى مباشرة الاستخراج

بنفسه.

وجوب الخمس عليه وجهان، والأحوط إخراجه^(١)

(مسألة ٢٣): إذا أخرج بالغوص حيوانا، وكان في بطنه شيء من الجواهر، فإن كان معتادا وجب فيه الخمس^(٢). وإن كان من باب الاتفاق - بأن يكون بلغ شيئا اتفاقا - فالظاهر عدم وجوبه، وإن كان أحوط^(٣).

(مسألة ٢٤): الأنهار العظيمة - كدجلة و النيل و الفرات - حكمها حكم البحر^(٤) بالنسبة إلى ما يخرج منها بالغوص إذا فرض تكوّن الجوهر فيها كالبحر.

(١) منشأ التردد: أنّه إن اعتبر في الغوص أن يكون من أول دخوله في البحر بقصد آخر فلا يجب، لعدم القصد و الإرادة هكذا و إن قلنا بكفاية مطلق الاستيلاء على المال بقصد إرادة الغوص. و إن كان حين دخوله في البحر بلا قصد، أو بقصد شيء آخر، فيجب حينئذ. و يمكن أن يقال: أنّ مقتضى الأصل و الإطلاق هو الأخير، فالأقسام ثلاثة: قصد الغوص حين الدخول في البحر، و قصد العدم، و عدم القصد. و الإطلاقات تشمل الأخيرين أيضاً خصوصا مثل ما سئل أبو الحسن موسى عليه السلام «عمّا يخرج من البحر من اللؤلؤ و الياقوت»^(١) فإنه علق فيه الحكم على عنوان الإخراج لا الغوص.

(٢) لشمول إطلاق الأدلة له مع الاعتياد.

(٣) أما عدم الوجوب، فلعدم كونه من الغوص المتعارف، فلا تشمله الأدلة. و أما الاحتياط، فلاحتمال كون المراد من الغوص مطلق ما يخرج من البحر و لو لم يكن من المتعارف المعهود.

(٤) لأنّ ذكر البحر في الأدلة من باب المثال ما يتكوّن فيه مثل اللؤلؤ و الزبرجد ونحوهما، فيشمل الجميع ويكون ذكر البحر من باب الغالب ولا يوجب التقييد.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٢.

(مسألة ٢٥): إذا غرق شيء في البحر و أعرض مالكه عنه فأخرجه الغواص ملكه، و لا يلحقه حكم الغوص على الأقوى^(١) و إن كان من مثل اللؤلؤ والمرجان، لكن الأحوط إجراء حكمه عليه.

(مسألة ٢٦): إذا فرض معدن من مثل العقيق أو الياقوت و نحوهما تحت الماء بحيث لا يخرج منه إلا بالغوص فلا إشكال في تعلق الخمس به لكنه هل يعتبر فيه نصاب المعدن أو الغوص؟ وجهان، و أظهر الثاني^(٢).

(مسألة ٢٧): العنبر إذا أخرج بالغوص جرى عليه حكمه^(٣) و إن

(١) أما أنه يملكه الغواص، فللنص، و الإجماع، و السيرة قال أبو عبد الله عليه السلام: «قال علي عليه السلام: إذا غرقت السفينة و ما فيها فأصابه الناس فما قذف به البحر على ساحله فهو لأهله و هم أحقّ به، و ما غاص عليه الناس و تركه صاحبه فهو لهم»^(١) و نحوه غيره.

و أما عدم الخمس فيه، فللأصل بعد ظهور الأدلة فيما يتكوّن في البحر لا ما يدخل فيه من الخارج و إن كان أصله مما تكوّن فيه. و أما الاحتياط فلاّنه حسن على كل حال، لاحتمال شمول الإطلاقات كذلك أيضاً، و إن كان هذا الاحتمال خلاف الظاهر.

(٢) أما أصل وجوب الخمس، فللعلم التفصيلي بالوجوب و حيث إنّه لا يخمس المال من وجهين كما يأتي في مسألة ٨٢ من خمس الأرباح لا بد في ترجيح أحدهما من مرجح و لو عرفا، و العرف و اللغة يساعد على ترجيح الثاني، لأنّ في البحر أيضاً معادن يطلق على استخراجها الغوص. نعم، لو جعل في أطرافه ما يمنع عن وصول الماء إليه ثمّ استخرج لا يكون ذلك من الغوص حينئذ. (٣) لأنّه من الغوص حينئذ، فيشمّله إطلاق الأدلة.

أخذ على وجه الماء أو الساحل، ففي لحوق حكمه له وجهان، والأحوط للحوق^(١) وأحوط منه إخراج خمسة وإن لم يبلغ النصاب أيضاً^(٢).

الخامس: المال الحلال المخلوط بالحرام على وجه لا يتميز مع الجهل بصاحبه و بمقداره، فيحل بإخراج خمسة^(٣) و مصرفه مصرف سائر أقسام

(١) وجه الترديد إطلاق صحيح الحلبي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العنبر، و غوص اللؤلؤ، فقال عليه السلام: عليه الخمس»^(١) فإن إطلاقه يشمل المأخوذ من وجه الماء أيضاً، و ما نسب في الحدائق إلى الأكثر من أن ما يؤخذ من وجه الماء ملحق بالمعدن، مع احتمال أن يكون المراد بالعنبر في الصحيح غوصه لا مطلقه.

(٢) لما نسب إلى جمع من عدم اعتبار النصاب فيه أصلاً، ولكنه مخدوش بعدم خروجه إما عن المعدن أو الغوص. و أما موضوع العنبر فليس بيانه من شأن الفقيه، بل لا بد و أن يرجع إلى الكتب الموضوعة لبيان مثل ذلك، فراجع مادة عنبر في كتب الطب مثل كتاب القانون و التحفة، و التذكرة، و كتاب الموسوعة العربية الميسرة و نحوها من سائر الكتب المعدّة لبيان مثل العنبر و انه من العطور و الروائح الطيبة.

(٣) على المشهور لجملته من الأخبار:

منها: قول الصادق عليه السلام: «أتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام فقال: إني رجل كسبت ما لا أغمضت في مطالبه حلالاً و حراماً و قد أردت التوبة و لا أدري الحلال منه و الحرام و قد اختلط عليّ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام تصدّق بخمس مالك فإن الله قد رضي من الأشياء بالخمس، و سائر المال لك حلال»^(٢) و نحوه غيره.

و عن عمار بن مروان: «سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: فيما يخرج من المعادن، و البحر، و الحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه، و الكنوز

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٤.

الخمس على الأقوى^(١). و أما إن علم المقدار و لم يعلم المالك تصدَّق به

الخمس»^(١).

فما عن جمع من عدم الوجوب، و ما عن صاحب المدارك من إجراء حكم مجهول المالك عليه. طرح لهذه الأخبار بلا وجه. و نعم ما قال في الحقائق: «إنَّ طرح هذه النصوص المتكررة في الأصول المتفق عليها بين الأصحاب مما لا يجتزئ عليه ذو مسكة» فما في المستند من المناقشة في السند، و الدلالة، و المعارضة بالإطلاقات الدالة على حلية المال المختلط لا وجه له، إذ السند منجبر بعمل الفقهاء العظام مع أنَّ من كثرتها و تكررهما في الأصول يعلم بصدور بعضها من الإمام عليه السلام و الدلالة ظاهرة عند المتعارف من الأنام، و الإطلاقات مقيدة بهذه الأخبار بلا كلام فلا يبقى مورد لمناقشة الأعلام.

(١) لظهور لفظ الخمس الوارد في أخبار المقام في الخمس المعهود في الشريعة فيترتب عليه جميع ماله من الأحكام.

و عن بعض متأخري المتأخرين التشكيك فيه جموداً على ما تقدم من قوله عليه السلام: «تصدَّق بخمس مالك»^(٢) فيمكن أن يراد به الكسر المشاع لا الخمس المعهود.

(و فيه): أنه قد أطلقت الصدقة على الخمس في بعض الأخبار أيضاً، فقد كتب أبو جعفر عليه السلام إلى ابن مهزيار: «إنَّ موالِيَّ - أسأل الله تعالى صلاحهم أو بعضهم - قَصَّروا فيما يجب عليهم، فعلمت ذلك فأحببت أن أظهرهم و أزيهم بما فعلت من أمر الخمس في عامي هذا. قال الله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا وَ صَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَ اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَ يَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾»^(٣).

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٥.

عنه^(١) و الأحوط أن يكون بإذن المجتهد الجامع للشرائط^(٢) و لو انعكس -

ثم إن الأقسام المتصورة خمسة:

الأول: أن يعلم المقدار و المالك و حكمه واضح و يأتي في ذيل مسألة ٢٧ حكمه.

الثاني: أن لا يعلما معا، و قد تقدم حكمه.

الثالث: أن يعلم المقدار و يعلم المالك في عدد محصور يأتي حكمه في مسألة ٣٠.

الرابع: هذه الصورة مع عدم العلم بالمالك أو العلم به في عد غير محصور و يسمى هذا بمجهول المالك و رد المظالم و قد يطلق رد المظالم على الأعم منه أيضاً، و يأتي حكمه.

الخامس: علم المالك و جهل المقدار على ما سيأتي حكمه أيضاً.

(١) لخبر أبي حمزة فيمن كان في ديوان بني أمية و أصاب من دنياهم ما لا كثيراً و أغمض في مطالبه قال أبو عبد الله عليه السلام: «فمن عرفت منهم رددت عليه ماله، و من لم تعرف تصدقت به و أنا أضمن لك على الله عزّ و جل الجنة»^(١).

و هذا هو المشهور، و ادعي عليه الإجماع. و لا معارضة بينه و بين ما تقدم الدال على وجوب الخمس، لأنّ المتفاهم منها صورة عدم العلم بالمقدار، و أما مع العلم به فلا وجه للتحديد بالخمس، إذا الفطرة تحكم حينئذ بإخراج المقدار المعلوم و لا تحير فيه حتى يحدّده الشارع بحدّ خاص. ثمّ إن مقتضى إطلاق خبر أبي حمزة عدم الفرق بين التمييز و غيره. فما عن صاحب الحقائق من الاختصاص بالأول و وجوب إخراج الخمس في الأخير لا وجه له.

(٢) مقتضى إطلاق خبر أبي حمزة جواز مباشرة من بيده المال للتصدق من دون مراجعة الحاكم كسائر الصدقات. و قد يدعى خروج هذه الصدقة عن سائر

(١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب ما يكتسب به حديث: ١.

بأن علم المالك و جهل المقدار - تراضيا بالصلح و نحوه^(١)، و إن لم يرض المالك بالصلح ففي جواز الاكتفاء بالأقل أو وجوب إعطاء الأكثر وجهان

الصدقات، لكونه مال الغير، فلا ولاية لمن بيده المال على التصديق به، و لخبر داود بن أبي يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «رجل إنني أصبت مالا و إنني قد خفت فيه على نفسي و لو أصبت صاحبه دفعته إليه و تخلّصت منه، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: لو أصبته كنت دفعته إليه؟ فقال: إي و الله، فقال عليه السلام: فلا و الله ماله صاحب غيري. فاستحلفه أن يدفعه إلى من يأمره قال: فحلف قال: فاذهب و قسّمه في إخوانك و لك الأمن مما خفت، قال: فقسّمه بين إخوانه»^(١).

(و فيه): أنّ الأول مخالف لظاهر الإطلاق، مع أنّه لو كان حكم هذه الصدقة مخالفا لسائر الصدقات لشاع و بان في هذا الأمر العام البلوى. و قوله عليه السلام: «ماله صاحب غيري» يحتمل معنيين الأول: صاحب الأمر و الحكم. الثاني: مالك المال، و الظاهر هو المعنى الأول، لجلالة مقامه عليه السلام أن يدعي المالكية لمثل هذه الصدقات و منه يظهر وجه الاحتياط.

(١) لا ريب في جواز الصلح، و إنّما الكلام في تعيينه فقد قيل بوجوب دفع ما علم اشتغال الذمة به. و قيل: بوجوب دفع الخمس. و قيل: بوجوب القرعة.

و يرد الأول: أنّ الكلام في العين الخارجية لا ما يكون في الذمة. و الثاني: بأنّ مورده الجهل بالمال و المالك معا. و الأخير بأنّ موردها ما إذا لم يكن التخلص بوجه آخر.

ثمّ الظاهر أنّ المراد بالصلح ما هو المعهود منه، أي الاختياري لا القهري فلو امتنع أجبره الحاكم. و المراد بنحو الصلح الهبة، و شرط سقوط الحق في ضمن عقد لازم.

الأحوط الثاني والأقوى الأول إذا كان المال في يده^(١) وإن علم المالك و المقدار وجب دفعه إليه^(٢).

(مسألة ٢٨): لا فرق في وجوب إخراج الخمس و حلية المال بعده بين أن يكون الاختلاط بالإشاعة أو بغيرها كما إذا اشتبه الحرام بين أفراد من جنسه أو من غير جنسه^(٣).

(مسألة ٢٩): لا فرق في كفاية إخراج الخمس في حلية البقية - في صورة الجهل بالمقدار أو المالك بين أن يعلم إجمالاً زيادة مقدار الحرام أو نقيصته عن الخمس، و بين صورة عدم العلم و لو إجمالاً، ففي صورة العلم الإجمالي بزيادته عن الخمس أيضاً يكفي إخراج الخمس، فإنه مطهر للمال تعبداً^(٤) و إن كان الأحوط مع إخراج الخمس المصالحة مع الحاكم الشرعي

(١) لانحلال العلم الإجمالي المردد بين الأقل و الأكثر إلى العلم التفصيلي بالأقل و الشك في الأكثر، فتجري البراءة عنه. بل عن الماتن عدم تنجز العلم الإجمالي في الماليات و إن تردد بين المتباينين فكيف بالأقل و الأكثر، مع أن اليد أماراة على الملكية إلا في المتيقن خروجه عنها. و أما أن الأحوط الثاني، فلحسن الاحتياط مطلقاً خصوصاً في حقوق الناس.

(٢) بضرورة المذهب، بل الدين.

(٣) لإطلاق الدليل الشامل لجميع الصور.

(٤) مطهريّة التخميس تعبداً إنَّما تكون فيما هو المتفاهم من الدليل، و هي الجهالة المطلقة المستقرة في مقدار المال و المالك حين الدفع. و أما مع العلم بالزيادة أو النقيصة، فالشك في شمول الدليل لهما يكفي في عدم الشمول، فيكون المرجع قاعدة سلطنة الناس على أموالهم في الصورة الأولى، و قاعدة الاشتغال في الثانية، و لم يثبت إطلاق دليل كفاية التخميس و وروده في مقام البيان من كل جهة حتى يكون حاكماً على القاعدتين مع كونهما من القواعد المعبرة العقلانية. و من ذلك يظهر وجه لزوم الاحتياط بأنه لا بد من مراجعة الحاكم الشرعي.

أيضاً بما يرتفع به يقين الشغل^(١) وإجراء حكم مجهول المالك عليه. وكذا في صورة العلم الإجمالي بكونه أنقص من الخمس وأحوط من ذلك المصالحة معه^(٢) - بعد إخراج الخمس - بما يحصل معه اليقين بعدم الزيادة.

(مسألة ٣٠): إذا علم قدر المال ولم يعلم صاحبه بعينه لكن علم في عدد محصور، ففي وجوب التخلص من الجميع ولو بإرضائهم بأي وجه كان أو وجوب إجراء حكم مجهول المالك عليه، أو استخراج المالك بالقرعة، أو توزيع ذلك المقدار عليهم بالسوية وجوه، أقواها الأخير^(٣).

وكذا إذا لم يعلم قدر المال وعلم صاحبه في عدد محصور، فإنه بعد الأخذ بالأقل - كما هو الأقوى - أو الأكثر - كما هو الأحوط - يجري فيه الوجوه المذكورة.

(١) الاحتياط يحصل بأن يدفع المجموع إلى الحاكم الشرعي بقصد ما عليه في الواقع ولا يحصل الاحتياط بدفع الزيادة خمسا، لما مرّ من الشك في شمول دليل التخميس لهذه الصورة، كما أنّ المصالحة مع الحاكم الشرعي إنّما تكون احتياطاً في صورة الشك في الزيادة أو النقيصة لا في صورة العلم بأحدهما وتقدم في [مسألة ٢٦] من ختام الزكاة ما ينفع المقام.

(٢) يحصل الاحتياط بأن يدفعه إلى الحاكم الشرعي بعنوان ما عليه في الواقع ويصالح معه في مقدار الشك.

(٣) أما الأول فلقاعدتي اليد والاحتياط. (وفيه): أنّ الاحتياط يحصل بأن يضع المقدار المعلوم بين أيديهم ويقول لهم: اعملوا فيه بحسب تكليفكم وجوب شيء عليه بأزيد من ذلك مشكوك فتجري البراءة عنه. هذا مضافاً إلى دعوى الإجماع على عدم وجوب الاحتياط في الماليات، ويشهد له قاعدة نفى الضرر أيضاً.

وأما الثاني: فلدعوى كونه من مجهول المالك. (وفيه): أنّ المراد به - كما مرّ - الجهل المطلق ومن كل جهة لا الجهل في الجملة.

وأما الثالث: فلعموم دليل القرعة لكل أمر مشكل والمقام منه. (وفيه): أنّ

(مسألة ٣١): إذا كان حق الغير في ذمته لا في عين ماله فلا محلّ للخمس^(١) و
حينئذ فإن علم جنسه و مقداره و لم يعلم صاحبه أصلاً، أو علم في عدد غير
محصور تصدّق به عنه، بإذن الحاكم^(٢) أو يدفعه إليه. و إن كان

موردها ما إذا لم يمكن دفع الإشكال إلا بالقرعة و في المقام يمكن دفعه بغيرها،
مع أنّ العمل بها يحتاج إلى الانجبار في خصوص مورد جريانها و لم يعلم عملهم
بها في المقام، بل الظاهر العدم.

و أما الأخير: فلأنّه الموافق للعدل و الإنصاف مضافاً إلى تساوي احتمال
المالكية في الجميع و عدم الترجيح، و قد ورد في نظيره صحيح ابن المغيرة الوارد
في الدرهم و الدرهمين^(١) و لم يقتصر الأصحاب على موردّه و تعدّوا عنه إلى
غيره أيضاً و لكن الأحوط الوجه الأول مع الإمكان. و قد مرّ منه - رحمته الله - الفتوى
بذلك في مسألة ٦ و ١٧ من مسائل ختام الزكاة فراجع.

و هنا وجه رابع و هو احتساب من بيده المال من الحقوق بإذن الحاكم
الشرعيّ إن تحققت سائر الشرائط، كما إذا علم أنّ كل واحد من العدد المحصور
عليهم الحقوق المالية و لا يعطونها.

(١) لأنّ مورد وجوب التخميس في المال المختلط المال الخارجي
المخلوط بالحرام لا ما كان في الذمة و لا بد و أن يعمل فيه بالقواعد العامة لا
الأدلة الخاصة التي وردت في المال المختلط.

(٢) لأنّه حينئذ من مجهول المالك، فيجري عليه حكمه كما مرّ. و قد
تردّد^{عليه السلام} في لزوم مراجعة الحكم في مسألة ١٢٧ و جزم به هنا مع أنّه لا فارق في
البين فمن أين حصلت هذه التفرقة؟!.

ثمّ إنّ هذا القسم يسمّى في ألسنة المتشرعة برد المظالم و حكمه حكم
مجهول المالك سواء كان موضوعه العين الخارجية أم الذمة.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الصلح حديث: ١.

في عدد محصور ففيه الوجوه المذكورة والأقوى هنا أيضاً الأخير^(١). وإن علم جنسه ولم يعلم مقداره - بأن تردد بين الأقل والأكثر - أخذ بالأقل المتيقن^(٢) ودفعه إلى مالكة إن كان معلوما بعينه، وإن كان معلوماً في عدد محصور فحكمه كما ذكر. وإن كان معلوماً في غير المحصور أو لم يكن علم إجمالي أيضاً تصدق به عن المالك بإذن الحاكم أو يدفعه إليه^(٣) وإن لم يعلم جنسه وكان قيمياً فحكمه كصورة العلم بالجنس، إذ يرجع إلى القيمة، و يتردد فيها بين الأقل والأكثر^(٤) وإن كان مثلياً ففي وجوب الاحتياط وعدمه وجهان^(٥).

(مسألة ٣٢): الأمر في إخراج هذا الخمس إلى المالك كما في سائر أقسام الخمس، فيجوز له الإخراج والتعيين من غير توقف على إذن الحاكم كما يجوز دفعه من مال آخر وإن كان الحق في العين^(٦).
(مسألة ٣٣): لو تبين المالك بعد إخراج الخمس فالأقوى ضمانه^(٧) كما

(١) تقدم أن الاحتياط في اختيار الوجه الأول مع الإمكان خصوصاً مع التقصير.

(٢) لأصالة البراءة عن الأكثر، وظهور التسالم على عدم وجوبه.
(٣) لأنه من مجهول المالك، فيجري حكمه عليه وهذا هو حكمه كما مر.
(٤) فيجب الأقل للعلم به، ويرجع في الأكثر إلى البراءة للشك فيه.
(٥) مقتضى قاعدة نفي الضرر، وظهور التسالم على عدم وجوب الاحتياط في الماليات هو الثاني.

(٦) كل ذلك لإطلاق الأدلة، وأصالة البراءة عن وجوب مراجعة الحاكم وثبوت ولاية من بيده المال على إخراج الصدقات الواجبة والمندوبة إلا ما خرج بالدليل ولا دليل على الخلاف في المقام، وحيث ذهب بعض الفقهاء إلى جريان حكم مجهول المالك على هذا القسم من الخمس، وطريقة الاحتياط مراجعة الحاكم الشرعي.
(٧) استدلل على الضمان تارة: بقاعدة اليد. وأخرى: بمرسل السرائر:

«روي أنه بمنزلة اللقطة». و ثالثة: بعدم الفصل بينه و بين ما إذا كان اليد حين الحدوث عدوانيا. و رابعة: بخبر حفص بن غياث عن أبي عبد الله عليه السلام: «فيمن أودعه رجل من اللصوص دراهم أو متاعا - إلى أن قال - فإن أصاب صاحبها ردها عليه - إلى أن قال: - و إلا تصدق بها، فإن جاء طالبها بعد ذلك خيرَه بين الأجر و الغرم، فإن اختار الأجر فله، و إن اختار الغرم غرم له و كان الأجر له»^(١). و الكل مخدوش: أما الأول فلأنَّ المنساق من اليد الموجب للضمان ما كان على المالك لا أن تكون له، إذ لا ريب في انتفاعه بالتصدق بماله سواء كان بمباشرة أم بغيره، و الشك في الصدق يكفي في عدم جواز التمسك كما هو واضح.

و أما الثاني: فإنَّ قصور سنده يمنع عن الاعتماد عليه مع احتمال أن يكون مراده خبر حفص.

و أما الثالث: فبعدم ثبوته، و على فرض الثبوت لا اعتبار به إلا إذا رجع إلى الإجماع المعتبر، و مقتضى الأصل عدم تحققه.

و أما الأخير: فبأنه في الوديعة من اللص و لم يتعدَّ الأصحاب من الوديعة إلى غيرها و إن تعدوا من اللص إلى مطلق الغاصب. و لذا اختار جمع عدم الضمان للأصل، و إطلاق ما دلَّ على التصديق به مع عموم البلوى و عدم التعرض للضمان لو ظهر المالك، مضافا إلى إذن الشارع في التصديق، فيكون كإذن الوليِّ بمال المولى عليه، مع أنَّ الضمان بالتصدق مع إذن الشارع مستنكر عند المشرعة.

و لكن يمكن المناقشة في الإطلاق، بعدم وروده مورد البيان من هذه الجهة، و في الإذن بأنه أعم من عدم الضمان لو ظهر المالك و لم يرض به، و استنكار المشرعة - على فرض ثبوته - لا حجية فيه، و لا ريب في أنَّ اليد ثابتة و الإحسان إلى المالك يرفع الإثم دون الضمان، و الاستيناس من اللقطة للمقام ممكن بلا كلام فلا يترك الاحتياط بالضمان كما اشتهر بين الأعلام.

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب اللقطة حديث: ١.

هو كذلك في التصديق عن المالك في مجهول المالك، فعليه غرامته له، حتى في النصف الذي دفعه إلى الحاكم بعنوان أنه للإمام عليه السلام (١).

(مسألة ٣٤): لو علم - بعد إخراج الخمس - أن الحرام أزيد من الخمس أو أقل، لا يسترد الزائد على مقدار الحرام في الصورة الثانية (٢). وهل يجب عليه التصديق بما زاد على الخمس في الصورة الأولى أو لا؟ وجهان أحوطهما الأول، وأقواهما الثاني (٣).

(مسألة ٣٥): لو كان الحرام المجهول مالكة معينة فخلطه بالحلال ليحلّه بالتخميس خوفاً من احتمال زيادته على الخمس فهل يجزئيه إخراج الخمس أو يبقى على حكم مجهول المالك؟ وجهان. والأقوى الثاني، لأنه كمعلوم المالك، حيث إن مالكة الفقراء قبل التخليط (٤).

(١) لما تقدم. فإنه إن كان الضمان موافقاً للقاعدة فلا فرق فيه بين الحقيين، وإن كان مخالفاً لها فلا فرق فيه أيضاً، فالتفصيل فيهما يحتاج إلى دليل وهو مفقود.

ثم إنه لا فرق في عدم الضمان على القول به بين وجود العين وعدمه و يظهر منهم الإجماع عليه. وفي الجواهر «يمكن استظهاره من الأخبار» ويمكن أن يستفاد ذلك مما دل على أنه ما كان لله فلا يرد - على ما سيأتي.

(٢) لإطلاق الأدلة، وما دل على أنه لا رجوع في الصدقة.

(٣) هذا يصح بناء على كون الخمس مطهر للمال تعبداً وقد تقدمت المناقشة فيه فلا يترك الاحتياط.

(٤) يعني: أن مصرفه للفقراء وإلا فالصدقات لا تملكها الفقراء إلا بعد القبض إلا في الزكاة على ما نسب إلى المشهور من الشركة العينية الإشاعية للفقراء في متعلق الزكاة مع الأغنياء، وتقدم ما يصلح لمنعه، فالمال في المقام باق على ملك مالكة الأصلي، ولا ينتقل إلى الفقير إلا بالتصدق الشرعي الصحيح، فيكون من مجهول المالك، ولا إطلاق فيما دل على تطهير المال المختلط بالحرام بإعطاء خمسة حتى

(مسألة ٣٦): لو كان الحلال الذي في المختلط مما تعلق به الخمس، وجب عليه - بعد التخميس للتحليل - خمس آخر للمال الحلال الذي فيه^(١).
 (مسألة ٣٧): لو كان الحرام المختلط في الحلال من الخمس أو الزكاة أو الوقف الخاص أو العام، فهو كـمعلوم المالك على الأقوى^(٢)، فلا يجزيه إخراج الخمس حينئذ.

(مسألة ٣٨): إذا تصرّف في المال المختلط قبل إخراج الخمس بالإتلاف لم يسقط، وإن صار الحرام في ذمته، فلا يجري عليه حكم رد المظالم على

يشمل صورة الاختلاط بالاختيار أيضاً.

إن قيل: مقتضى إطلاق أدلة المقام الشمول لما إذا حصل الاختلاط بالاختيار أيضاً خصوصاً مع عدم مبالاة غالب الناس في مثل هذه الأمور. فهذه الأدلة نحو تسهيل و امتنان عليهم.

(يقال): ليس الإطلاق في مقام البيان من هذه الجهة حتى يصح التمسك به، ولكن الحق أنّ خبر السكوني: «أتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام فقال: إني كسبت مالا أغمضت في مطالبه حلالاً و حراماً»^(١) ظهوره في التعميم مما لا ينكر، ولذا ذهب بعض إلى التعميم و هو المناسب للتسهيل و التيسير.

(١) لأصالة تعدد المسبب بتعدد السبب. و ما ورد من أنه: «لا ثنيا في الصدقة» و نحوه مما يكون مثله إنّما هو فيما إذا كانت من جهة واحدة لا فيما إذا كانت جهات متعدّدة، فلا يشمل المقام. و طريق الاحتياط المصالحة مع الحاكم الشرعي بالنسبة إلى خمس البقية. و يأتي في [مسألة ٨٢] تعدد الخمس فيما إذا جعل الغوص أو المعدن مكسباً. و لعلنا نتعرّض للفرق بين المسألتين هناك.
 (٢) إذ لا فرق بين كون المالك المعلوم شخصياً أو نوعياً.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٤.

الأقوى^(١) وحينئذ فإن عرف قدر المال المختلط اشغلت ذمته بمقدار خمسة، و إن لم يعرفه ففي وجوب دفع ما يتيقن معه بالبراءة أو جواز الاقتصار على ما يرتفع به يقين الشغل وجهان، الأحوط الأول، والأقوى الثاني^(٢).

(مسألة ٣٩): إذا تصرف في المختلط قبل إخراج خمسة ضمنه، كما إذا باعه مثلاً فيجوز لولي الخمس الرجوع عليه كما يجوز له الرجوع على من انتقل إليه ويجوز للحاكم أن يمضي معاملته، فيأخذ مقدار الخمس من العوض إذا باعه بالمساوي قيمة أو بالزيادة. وأما إذا باعه بأقل من قيمته فإمضاه خلاف المصلحة. نعم، لو اقتضت المصلحة ذلك فلا بأس^(٣).

(١) لإطلاق ما دل على تخميس المال المختلط، واستصحاب بقاء وجوبه، وطريق الاحتياط أن يدفعه إلى الحاكم الشرعي بعنوان ما عليه في الواقع.

(٢) لأصالة البراءة عن المشكوك وإن كان الاحتياط حسناً مطلقاً.

(٣) كل ذلك بناء على أن هذا القسم من الخمس كسائر أقسامه من التعلق بالعين، وكون خمس المال مورد حق الإمام عليه السلام والسادة وهذا هو الظاهر من إطلاق الأدلة والكلمات. ويأتي في (مسألة ١٧٥) ما ينفع المقام. ومع شمول تلك الأدلة، فلا وجه لجريان أصالة بقاء المال على ملك مالكة وعدم خروجه عنه كما عن بعض الأعلام، فلا فرق بين هذا الخمس و سائر الأقسام فيما لها من العوارض والأحكام.

ثم إنه يجوز في هذا القسم من الخمس أن يقصد الإعطاء عن نفسه، لأنّه المخاطب بذلك، ولكن الأحوط أن يقصد الواقع أعظم من نفسه ومن صاحب المال. فروع في مجهول المالك:

(الأول) يجوز دفع مجهول المالك إلى الحاكم الشرعي، للأصل، و الإطلاق. بل هو الأحوط، لاحتمال اختصاصه به.

(الثاني): لو ادعاه مدع لا يعطى له إلا مع الاطمئنان بصدقه، لأصالة عدم

حجية قوله.

(الثالث): لو أعطاه ثمّ تبين الخلاف يكون ضامنا، لقاعدة الاشتغال.

(الرابع): التصدق به بعد اليأس فوريّ، لأصالة الفورية في أداء الحقوق إلا ما خرج بالدليل.

(الخامس): لو علم المالك في عدد غير محصور، فالأحوط إرضاء الجميع مع الإمكان، للعمل بقاعدة الاشتغال مهما أمكن، وإلا فيجري عليه حكم مجهول المالك كما تقدم.

(السادس): يجوز بيع مجهول المالك و التصدق بثمنه بعد مراجعة الحاكم الشرعي، لولاية الحاكم الشرعي على هذه الأمور من باب الحسبة.

(السابع): إن كان المتصدّق و المالك من غير بني هاشم يجوز إعطاؤه لهم حتى بناء على حرمة مطلق الصدقة الواجبة عليهم، لأنّها مندوبة بالنسبة إلى المالك و هو الأصل في التصدق و إن كانت واجبة بالنسبة إلى المتصدق. و تقدم جواز أخذ الهاشمي للصدقة المندوبة.

(الثامن): يجوز إقضاء مجهول المالك و التصدق بمنفعته بعد مراجعة الحاكم الشرعي، لما مرّ من ولايته على هذه الأمور.

(التاسع): مصرف هذه الصدقة كمصرف سائر الصدقات، لما تقدم من الإطلاقات، فيجوز صرفها في سبيل الله أيضاً.

(العاشر): يعتبر قصد التصدق عن المالك، لما تقدم من ظاهر الأدلة.

(الحادي عشر): لو ظهر المالك و لم يرض بالتصدق ضمن بلا فرق بين العين و الدّين، لما مرّ من قاعدة الاشتغال.

(الثاني عشر): لو مات المالك يقوم وارثه مقامه في رد التصدق و إمضائه لإطلاقات أدلة الإرث.

(الثالث عشر): لو مات المتصدّق ورد المالك يخرج من تركته كما في جميع موجبات الضمان الحاصلة في حال الحياة.

(الرابع عشر): لو ظهر أنّ المالك من القصر يشكل لوليهم إمضاء التصدق

إلا مع المصلحة وحينئذ يصح، لإطلاق دليل ولايته.

(الخامس عشر): لو توقف التصديق على صرف مال لا يجب ذلك، للأصل إلا أن يقال بالوجوب من جهة المقدمة.

(السادس عشر): لو كان من بيده المال فقيرا يجوز أخذه له بإذن الحاكم الشرعي، لإطلاق ما دل على أنه للفقراء.

(السابع عشر): لا فرق في المجهول المالك بين الجهل به أصلا، أو العلم به و تعذر الإيصال إليه، لشمول إطلاق دليله له أيضاً.

(الثامن عشر): لا فرق بين كون المالك مجهولاً من الأول، أو كونه معلوماً أولاً ثم صار مجهولاً، تمسكاً بالإطلاق و ظهور الاتفاق.

(التاسع عشر): النماء تابع للعين، فيجب التصديق به أيضاً، لقاعدة «تبعية النماء للملك» و حيث إن الأصل للفقراء يكون النماء أيضاً كذلك.

(العشرون): لو تلف المال يضمن من بيده المال مع التعدي أو التفريط و لا ضمان مع عدمهما، أما الأول فلقاعدة اليد. و أما الثاني، فلقاعدة عدم ضمان الأمين.

(الحادي والعشرون): لو مات و عنده من مجهول المالك شيء وجبت الوصية به، لما مرّ في أحكام الاحتضار من وجوبها.

(الثاني والعشرون): لو اتجر بمجهول المالك فإن كان بإذن الحاكم الشرعي يصح ويكون الربح تابعا للعين وإلا بطل أصل البيع إلا إذا أجازه الحاكم الشرعي.

(الثالث والعشرون): لو كانت ذمة المالك مشغولة ببعض الصدقات الواجبة هل تفرغ بالتصدق عنه بماله أو لا وجهان؟ لا يبعد الأول، لفرض أنه منه.

(الرابع والعشرون): لو تردد شيء عنده بين كونه من ماله أو من مجهول المالك، فمقتضى ظاهر اليد كونه له.

(الخامس والعشرون): لو تصرف في مال مدة معينة بعنوان كونه له، فبان أنه مجهول المالك يضمن المنافع الفائتة، لقاعدة الإتلاف و اليد.

(السادس والعشرون): لا فرق في مجهول المالك بين كون المالك شيعياً أو غيره من محترم المال، لإطلاق الأدلة الشاملة للجميع.

السادس: الأرض التي اشتراها الذمي من المسلم^(١) سواء كانت أرض مزرع، أو مسكن، أو دكان، أو خان، أو غيرها^(٢) فيجب فيها الخمس ومصرفه مصرف غيره من الأقسام على الأصح^(٣)، وفي وجوبه في المنتقلة إليه

(السابع والعشرون): وجوب التصدق بمجهول المالك تكليفي محض لا أن يكون مثل الزكاة من تعلق حق من الفقراء بالمال أيضاً، للأصل وإن احتمل تعلق حقهم به أيضاً.

(الثامن والعشرون): لا فرق في مجهول المالك بين كون التسلط على المال بالاختيار - كالمعاملات الباطلة - أو بغير الاختيار، لظهور الإطلاق والاتفاق.

(التاسع والعشرون): لو كان مجهول المالك حيواناً ينفق عليه بقصد الرجوع إلى المالك لو وجد، أو إلى وليّ الفقير لو تصدق به و يأتي التفصيل في اللفظة.

(الثلاثون): لا يجوز للفقير أخذ المال الذي يعلم أنه مجهول المالك إلا بإذن الحاكم الشرعي، لأنه لا ولاية للفقير على ذلك لا في المقام ولا في الزكاة، كما مرّ.

(١) نصّاً وإجماعاً قال أبو جعفر عليه السلام في الصحيح: «أيما ذميّ اشتري من مسلم أرضاً فإنّ عليه الخمس»^(١) وعن أبي عبد الله عليه السلام «الذميّ إذا اشتري من مسلم أرضاً فعليه فيها الخمس»^(٢).

و المناقشة بقصور السند واحتمال التقية عن مالك وعدم التعرض له بين القدماء (مدفوعة) بأنّ السند معتبر، ومجرّد احتمال التقية لا يضرّ خصوصاً عن مالك في زمان الصادقين إذ لم يكن مذهبه شائعاً بحيث يصلح للاتقاء منه. و أما عدم التعرض بين القدماء فلا ريب في أنّه أعمّ من عدم الوجوب.

(٢) لظهور الإطلاق الشامل للجميع، واحتمال الانصراف إلى الأرض الخالية بدوي لا يعتنى به.

(٣) لانسباق ذلك من الأدلة، واحتمال أن يكون المراد به تضعيف العشر يحتاج إلى دليل وهو مفقود.

من المسلم بغير الشراء من المعاوضات إشكال^(١) فالأحوط اشتراط مقدار الخمس عليه في عقد المعاوضة^(٢)، وإن كان القول بوجوبه في مطلق المعاوضات لا يخلو عن قوة^(٣)، وإنما يتعلق الخمس برقبة الأرض دون البناء والأشجار والنخيل إذا كانت فيه^(٤) ويتخير الذمي بين دفع الخمس من عينها أو قيمتها^(٥) ومع دفع قيمتها يتخير وليّ الخمس بين أخذه وبين إجارتها^(٦) وليس له قلع الغرس و البناء بل عليه إسقاؤهما بالأجرة^(٧) وإن أراد الذمي دفع

(١) من الاقتصار على خصوص الشراء الوارد في النصوص في هذا الحكم المخالف للأصل. ومن احتمال أن ذكر لفظ الشراء فيها من باب الغالب و المثال لكل نقل و انتقال لا لخصوصية فيه.

(٢) فيحل لأرباب الخمس حينئذ قطعاً إما لثبوته واقعا، أو من جهة اشتراطه في عقد المعاوضة.

(٣) لأنّ فهم الخصوصية للشراء من حيث هو بعيد عن الأذهان العرفية و الأدلة الشرعية المنزلة عليها.

(٤) لخروج ذلك كلّه عن مفهوم الأرض عرفاً و لا ينافي ذلك صدقها على المجموع أيضاً، كما يصدق البيت على المفروش بالفرش و الخالي منه، و لكن لو ثبت حكم البيت لا يشمل الفرش قطعاً.

(٥) لأنّ هذا من أحكام مطلق الخمس و يأتي تفصيله في [مسألة ٧٥].

(٦) لعدم دليل على إلزامه بدفع العين بالخصوص، بل مقتضى الأصل و ظهور الإجماع عدمه، فيتخير وليّ الخمس في أخذ القيمة منه بأيّ نحو رأى فيه الصلاح.

و ما يتوهم من أنّ الإيجار يصرف في متعلق حق السادة فقط و يتوقف على الإذن (مدفوع): بأنّه بعد فرض وقوع الإجارة من الحاكم الشرعي لا وجه لهذا التوهم لكونه ولياً لهم.

(٧) جمعاً بين الحقين و دفعاً للضرر من البين و إظهاراً لعدل الإسلام بين

الأنام.

القيمة، و كانت مشغولة بالزرع أو الغرس أو البناء تقوم مشغولة بها مع الأجرة فيؤخذ منه خمسها^(١) ولا نصاب في هذا القسم من الخمس^(٢) ولا يعتبر فيه نية القربة حين الأخذ حتى من الحاكم، بل ولا حين الدفع إلى السادة^(٣).

(مسألة ٤٠): لو كانت الأرض من المفتوحة عنوة وبيعت تبعا للآثار ثبت فيها الحكم، لأنّها للمسلمين، فإذا اشتراها الذميّ وجب عليه الخمس وإن قلنا بعدم دخول الأرض في المبيع^(٤) وأنّ المبيع هو الآثار، ويثبت في الأرض حق الاختصاص للمشتري. وأما إذا قلنا بدخولها فيه فواضح، كما أنّه كذلك إذا باعها منه أهل الخمس بعد أخذ خمسها، فإنّهم مالكون لرقبتها ويجوز لهم بيعها^(٥).

(مسألة ٤١): لا فرق في ثبوت الخمس في الأرض المشتراة بين أن تبقى على ملكية الذميّ بعد شرائه أو انتقلت منه بعد الشراء إلى مسلم آخر، كما لو

(١) لتعلق حق أرباب الخمس بالشاغل من حيث كونه شاغلا للأرض التي تعلق بها حقهم، والمفروض أنّ الشاغل فيما يوجب التفاوت في المالية، ولا فرق فيه بين كون الخمس من الشركة العينية، أو نحو حق متعلق بالعين، لصحة دفع الأجرة بإزاء كلّ ما كان فيه غرض صحيح عقلائي ولو كان حقّا قائما بالعين، للعمومات والإطلاقات ولكن الاحتياط مع ذلك في التصالح والتراضي.

(٢) لظهور إطلاق الأدلة في ذلك و اتفاق الفقهاء عليه.

(٣) لإطلاق الأدلة، وأصالة البراءة، ولكن الأحوط اعتبار النية من

الحاكم.

(٤) مقتضى الأصل عدم الوجوب حينئذ بعد ظهور الأدلة في بيع الأرض إلا أن يقال: إنّ المراد مطلق استيلاء الذميّ على الأرض ولو تبعا و بنحو حق الاختصاص وهو مشكل، والأحوط اشتراط مقدار الخمس عليه في البيع.

(٥) لما تقدم في خمس الغنائم من عدم الفرق بين المنقولة منها و غير المنقولة، و يظهر منهم التسالم على ملكية أرباب الخمس لما يأخذونه بعنوان الخمس.

باعها منه بعد الشراء أو مات و انتقلت إلى وارثه المسلم، أو ردها إلى البائع بإقالة أو غيرها، فلا يسقط الخمس بذلك، بل الظاهر ثبوته أيضاً لو كان للبائع خيار ففسخ بخياره^(١).

(مسألة ٤٢): إذا اشترى الذمي الأرض من المسلم و شرط عليه عدم الخمس لم يصح، و كذا لو اشترط كون الخمس على البائع. نعم، لو شرط على البائع المسلم أن يعطي مقداره عنه فالظاهر جوازه^(٢).

(مسألة ٤٣): إذا اشتراها من مسلم، ثمَّ باعها منه أو من مسلم آخر ثمَّ اشتراها ثانياً وجب عليه خمسان، خمس الأصل للشراء أولاً، و خمس أربعة أخماس للشراء ثانياً^(٣).

(مسألة ٤٤): إذا اشترى الأرض من المسلم ثمَّ أسلم بعد الشراء لم يسقط عنه الخمس^(٤). نعم، لو كانت المعاملة مما يتوقف الملك فيه على

(١) كل ذلك للإطلاق و الأصل الشامل لجميع هذه الصور. و أما ما يأتي في آخر كتاب الخمس - من أنه إذا انتقل إلى الشخص ما فيه الخمس ممن لا يعتقد كالكافر - لا يجب عليه تخميسه - فلا ربط له بالمقام، لأنه في الخمس العام لجميع - الأنام لا ما هو مختص بطائفة خاصة مخصوصة تشديداً عليهم. نعم، دعوى انصراف الأدلة إلى البيع المستقر، له وجه إن لم يكن بدوياً و طريق الاحتياط الاسترضاء.

(٢) أما عدم صحة الأول، فلائنه شرط مخالف للسنة، و كذا الثاني إن كان المراد به توجيه خطاب الخمس بالنسبة إلى البائع. و أما صحة الأخير، فلاصالة الإباحة بعد عدم دليل المنع.

(٣) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب، فيشملة إطلاق الدليل لا محالة ولا فرق فيه بين كون الخمس بنحو الشركة العينية أو من مجرد الحق.

(٤) للإطلاق، و الأصل بعد كون الإسلام من تغير الحالة عرفاً لا من تبدل الموضوع ولا يجري في المقام حديث الجب، لعدم جريانه في الديون، مع أن المنساق

القبض، فأسلم بعد العقد و قبل القبض سقط عنه، لعدم تمامية ملكه في حال الكفر.

(مسألة ٤٥): لو تملك ذمي من مثله بعقد مشروط بالقبض فأسلم الناقل قبل القبض، ففي ثبوت الخمس وجهان، أقواهما الثبوت^(١).

(مسألة ٤٦): الظاهر عدم سقوطه إذا شرط البائع على الذمي أن يبيعها بعد الشراء من مسلم^(٢).

(مسألة ٤٧): إذا اشترى المسلم من الذمي أرضاً ثم فسخ بإقالة أو بخيار، ففي ثبوت الخمس وجه^(٣) لكن الأوجه خلافه، حيث إن الفسخ ليس معاوضة^(٤).

(مسألة ٤٨): من يحكم المسلم^(٥) يحكم المسلم^(٦).

(مسألة ٤٩): إذا بيع خمس الأرض التي اشتراها الذمي عليه وجب

منه التكاليف العامة لا الخاصة، مضافاً إلى أن الشك في جريانه يكفي في عدم جريانه، لأنه من التمسك بالدليل في الموضوع المشكوك.

(١) جموداً على الإطلاق، و التملك المشروط بالقبض - كالهبة المعاوضة -

ووجه عدم الثبوت، الأصل بعد دعوى انصراف الإطلاق عن مثله لو لم يكن بدوياً.

(٢) للأصل، و الإطلاق بعد صحة الشرط و يأتي في كتاب البيع - إن شاء

الله تعالى - ما يتعلق بصحة شرط بيع المبيع من البائع عند شرائه منه.

(٣) و هو أن يكون المراد بالشراء المذكور في الأدلة مطلق استيلاء الذمي

على الأرض بأي وجه اتفق لا خصوص المعاوضات و لكنّه مشكل في هذا الحكم المخالف للأصل.

(٤) و على فرض كونه معاوضة فدعوى الانصراف عنه قريب جداً.

(٥) كصبيان المسلمين ومجانينهم إذا اشترى الذمي أرضهم ممن يلي أمرهم.

(٦) للإطلاق الشامل لهم أيضاً.

عليه خمس ذلك الخمس الذي اشتراه وهكذا^(١).

السابع: ما يفضل عن مؤونة سنته، و مؤونة عياله^(٢) من أرباح التجارات و من سائر التكتسبات - من الصناعات، و الزراعات، و الإجازات - حتى الخياطة، و الكتابة، و التجارة، و الصيد، و حيازة المباحات، و أجره العبادات الاستيجارية من الحج و الصوم و الصلاة، و الزيارات، و تعليم الأطفال و غير ذلك من الأعمال التي لها أجره بل الأحوط ثبوته في مطلق الفائدة و إن لم تحصل بالاكتساب، كالهبة، و الهدية، و الجائزة، و المال الموصى به، و نحوها. بل لا

(١) لشمول إطلاق الدليل لهذه الصورة أيضاً بلا فرق بين كون الخمس من الشركة العينية، أو من الحق و وقع البيع باعتبار متعلقه لا نفس الحق و إلا فيشكل البيع، لا اعتبار كون المبيع عينا خارجيا أو ذميا، كما يأتي في كتاب البيع إن شاء الله تعالى.

(٢) البحث في هذا القسم من الخمس من جهات:

الأولى: في أصل تشريعه كسائر الأقسام، و يدل عليه مضافا إلى أخبار مستفيضة، بل متواترة - تأتي جملة منها - استقرار المذهب عليه قديما و حديثا، و السيرة المستمرة في جميع الأمصار و العصور بين الإمامية من زمن الأئمة و اهتمامهم ﷺ على أخذه و جعلهم الوكلاء لذلك، و إنكارهم ﷺ أشد الإنكار على من يمنعه عنهم. و لم ينسب الخلاف إلا إلى ابني جنيد و عقيل و هما مع كونهما مسبقين بالإجماع على خلافهما و ملحقين به. لم يستظهر من عبارتهما الخلاف في هذه الجهة بل في الجهة الثانية التي يأتي التعرض لها.

فمن الأخبار موثق سماعة قال: «سألت أبا الحسن ﷺ عن الخمس فقال ﷺ: «في كل ما أفاده الناس من قليل أو كثير»^(١).

وصحيح ابن الصلت قال: «كتبت إلى أبي محمد ﷺ: «ما الذي

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٦.

يجب عليّ يا مولاي في غلة رحي أرض في قطيعة لي، و في ثمن سمك، وبردي، و قصب أبيعه من أجمة هذه القطيعة؟ فكتب عليه السلام يجب عليك فيه الخمس إن شاء الله تعالى»^(١).

و صحاح أربع لابن مهزيار المتقاربة المفاد^(٢) عن الأشعري قال: «كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام: «أخبرني عن الخمس أعلى جميع ما يستفيده الرجل من قليل وكثير من جميع الضروب، و على الضياع، و كيف ذلك؟ فكتب بخطه عليه السلام الخمس بعد المؤنة»^(٣).

و تأتي جملة أخرى منها في المسائل الآتية، فلا تقصر مثل هذه الأخبار عن أخبار تشريع سائر الأحكام لو لم تكن أقوى منها.
الجهة الثانية: في التحليل و العفو عنه بعد ثبوت أصل التشريع و استدلال عليه بجملة من الأخبار:

منها: صحيح النصري عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له إن لنا أموالا من غلات و تجارات و نحو ذلك و قد علمت أنّ لك فيها حقا، قال عليه السلام: فلم أحللنا إذا لشيعتنا إلا لتطيب ولادتهم، و كل من والى آبائي فهو في حلّ مما في أيديهم من حقا فليبلغ الشاهد الغائب»^(٤).

و منها: صحيح الفضلاء قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: هلك الناس في بطونهم و فروجهم، لأنهم لم يؤدوا إلينا حقا ألا و إن شيعتنا من ذلك و آبائهم في حل»^(٥).

و منها: خبر الكناسي: «أتدري من أين يدخل على الناس الزنا؟ فقلت لا أدري؟ فقال عليه السلام: من قبل خمسنّا أهل البيت إلا لشيعتنا الأتبيين، فإنّه محلل لهم و لميلادهم»^(٦).

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٩ و ٣ و ٤.

(٤) و (٥) و (٦) الوسائل باب: ٤ من أبواب الأنفال حديث: ٩ و ١ و ٣.

ومنها: خبر مؤذن بني عيسى - الوارد في تفسير الغنيمة - «هي والله الإفادة يوماً بيوم إلا أن أبي جعل شيعتنا في حلٍّ من ذلك ليزكوا»^(١).
ومنها: خبر ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «إنَّ أشدَّ ما فيه الناس يوم القيمة أن يقوم صاحب الخمس فيقول: يا ربِّ خمسي، وقد طيننا ذلك لشيعتنا لتطيب ولادتهم وتركوا أولادهم»^(٢).

ومنها: خبر مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام حيث جاء بشمانين ألف درهم خمس الغوص إليه عليه السلام فقال عليه السلام: «قد طينناه لك و حللناك منه، فضم إليك مالك و كل ما كان في أيدي شيعتنا من الأرض فهم فيه محللون و محلل لهم ذلك إلى أن يقوم قائمنا»^(٣).

و في التوقيع الشريف: «و أما الخمس فقد أبيح لشيعتنا و جعلوا منه في حل»^(٤) إلى غير ذلك من الأخبار.

و فيها - أولاً: أنَّها خلاف المشهور، بل المجمع عليه عند الفقهاء.
و ثانياً: أنَّها خلاف سيرة الشيعة - رفع الله شأنهم - في جميع العصور و الأمصار.

و ثالثاً: أنَّها خلاف سيرة المعصومين في زمان حياتهم و ظهورهم من اهتمامهم بجمع الخمس و التشديد فيه، و جعل الوكلاء في الأطراف.
و رابعاً: أنَّها موافقة للعامة.

و خامساً: أنَّها معارضة بالأخبار المعتبرة المعمول بها عند الطائفة.
و سادساً: أنَّها مجملة من حيث التحليل هل أنَّه واقعيٌّ أو ظاهريٌّ، و على الثاني هل هو لأجل عدم تمكن المبيع من أخذ ماله، أو عدم تمكن المباح له من الإيصال إليه أو هما معاً، و المعلوم بحسب القرائن هو الأخير، فلا يستفاد منها على فرض الإغماض عما تقدم إلا الإباحة العذرية ما دام العذر، مع أنَّه يحتمل أن يراد بالتحليل

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الأنفال حديث: ٥.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ٤ من أبواب الأنفال حديث: ٥ و ٤ و ١.

تحليل التأخير و عدم التعجيل في الأداء لمصالح في ذلك، أو تحليل الصرف في المصارف الشرعية مباشرة من نفس الملاك و عدم الرجوع فيه إلى الإمام عليه السلام مطلقاً لمفاسد كثيرة في المراجعة إليه عليه السلام ولو بالاستيذان منه في كل واقعة كما لا تخفى تلك المفاسد على من راجع تواريخ الفريقين و تأمل فيها، حيث يجد أنَّ عمدة السبب للبغضاء بين العلويين و غيرهم إنما هو جباية الأموال إليهم، و لا بد للإمام عليه السلام أن يدفع ذلك عن نفسه بما يرى فيه حفظاً لنفسه و من يتبعه من شيعته. و بالجملة: التحليل بأيّ وجه لوحظ تحليل وقتي خاص لمصلحة تقديم الأهم على المهم.

و سابعاً: أنَّ المحلل من الخمس يحتمل أن يكون ما يصل إلى الشيعة ممن لا يعتقد الخمس، أو من الأنفال، فلا ربط لها حينئذ بالمقام.

و ثامناً: أنَّ من التعليل بقولهم عليهم السلام - كما تقدم - «لتطيب ولادتهم و تزكو أولادهم»^(١) يستفاد أنَّ المراد تحليل الجواري المغنومة دون مطلق خمس الفوائد. و تاسعاً: يمكن حمل بعضها على وقوع الشيعة في الحرج من إعطاء الخمس بقرينة قوله عليه السلام: «من أعوزه شيء من حقي فهو في حل»^(٢).

و عاشراً: إنَّ مثل قول أبي الحسن الرضا عليه السلام: «لا يحل مال إلا من وجه أحله الله، إنَّ الخمس عوننا على ديننا، و على عيالنا، و على موالينا و ما نبذله و نشترى من أعراضنا ممن نخاف سطوته فلا تزووه عنا و لا تحرموا أنفسكم دعانا ما قدرتم عليه، فإنَّ إخراجهم مفتاح رزقكم و تمحيص ذنوبكم و ما تمهدون لأنفسكم ليوم فاقتكم - الحديث»^(٣) غير قابل للتخصيص و التقييد بمثل هذه الأخبار المجملة المعرض عنها، مع أنَّ عمدة الخمس من الفوائد، لاستيلاء الجور على المعادن و غيرها، فلو كانت محللة للملاك لاختلت أمور الذرية الطيبة مع حرمة الزكاة

(١) و (٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الأنفال حديث: ٥ و ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الأنفال حديث: ٢.

يخلو عن قوّة (١).

نعم، لا خمس في الميراث، إلا في الذي ملكه من حيث لا يحتسب، فلا يترك الاحتياط فيه، كما إذا كان له رحم بعيد في بلد آخر لم يكن عالماً به فمات

عليهم، فلا ينبغي لمن له أدنى درجة من الفقاهة أن يحتمل أن أخبار التحليل وردت لبيان حكم الله الواقعي.

ثم إن أخبار التحليل أقسام:

الأول: بالنسبة إلى الأراضي. الثاني: بالنسبة إلى الغنائم. الثالث: بالنسبة إلى ما يشتري ممن لا يعتقد الخمس. الرابع: بالنسبة إلى المناكح وهي كثيرة في الأبواب المتفرقة. الخامس: بالنسبة إلى من لم يتمكن من الإيصال لموانع يعرفها الإمام عليه السلام وربما لا يعرفها غيره.

ولا ربط للجميع بالتحليل المطلق الأبدي، إذ الأول: من الأنفال، وهي للإمام عليه السلام له أن يحلل ماله إن شاء وأراد والثاني: كذلك أيضاً إن وقعت الحرب بغير إذنه، والثالث: صحيح لا خلاف فيه نصاً وفتوى، والرابع: يمكن حملها على الجواري المغنومة، والأخير: تحليل وقتي جهتي لا مطلقاً.

نعم، بعض الأخبار - كما تقدم - مطلق ولا بد من حمله على بعض المحامل جمعا وإجماعاً.

الجهة الثالثة: في تميمه لكل فائدة وعدم الاختصاص بخصوص أرباح التجارات و يأتي التعرض لها قريباً إن شاء الله تعالى.

الجهة الرابعة: في اعتبار الزيادة عن مئونة السنة و يأتي التعرض لها في مسألة ٦١.

(١) لجملة من الأخبار:

منها: موثق سماعة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمس، فقال عليه السلام: في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير» (١).

وعن أبي جعفر عليه السلام في صحيح ابن مهزيار: «فأما الغنائم و الفوائد فهي واجبة في كل عام - إلى أن قال عليه السلام - و الغنائم و الفوائد يرحمك الله فهي الغنيمة يغنمها المرء، و الفائدة يفيدها، و الجائزة من الإنسان للإنسان التي لا خطر، و الميراث الذي لا يحتسب من غير أب و لا ابن»^(١).

و تقييد الجائزة بالتّي لها خطر لأجل أنّها التي تفضل عن مئونة السنة غالباً. و في خبر مؤذن بني عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام في تفسير الغنيمة: «هي و الله يوماً بيوماً»^(٢).

و في صحيح ابن مهزيار عن أبي جعفر الثاني عليه السلام: «أخبرني عن الخمس أعلى جميع ما يستفاد الرجل من قليل و كثير من جميع الضروب و على الصّناع؟ فكتب بخطه الخمس بعد المئونة»^(٣).

و في صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «على كل امرئ غنم أو اكتسب الخمس مما أصاب»^(٤).

إلى غير ذلك مما يشتمل على التعبير بالفائدة و الاستفادة و نحوهما مما تكون ظاهرة، بل ناصّة في التعميم هذا.

و لكن أشكل عليها تارة بمخالفتها للأصل. و أخرى: بانصرافها إلى خصوص الكسب الحاصل بالاختيار. و ثالثة: بوهنها بإعراض المشهور. و رابعة: بمنافاتها لما دل على حصر الخمس في خمسة أو أربعة. و خامسة: بأنّه لو كان ذلك واجبا لشاع و بان. و سادسة: بأنّه مناف للتسهيل و الامتنان على الشيعة. و الكل باطل مردود:

أما الأول: لأنّه لا وجه للتمسك بالأصل في مقابل ظاهر الدليل و إطلاقه.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٥.

(٢) تقدم ما يدل على ذلك في الأبحاث الماضية.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٨.

وأما الثاني: فلأن الانصراف على فرضه بدوي غالبي وفي مثله لا اعتبار به.
وأما الثالث: فلأنه لم تثبت الشهرة على الخلاف مع اختلاف تعبيراتهم كما
يأتي وعلى فرض الثبوت، فالشهرة اجتهادية لا لأجل أنه وصل إلى المشهور ما
لم يصل إلينا.

و أما الرابع: فلأن الحصر إضافي لا أن يكون حقيقياً.

و أما الخامس: فلأن خمس الفوائد كان مخالفا للعامة، فلعل عدم الشيوع
كان من هذه الجهة أو جهات أخرى.

و أما السادس: فلأن تشريع كل تكليف مناف للتسهيل في الجملة
خصوصاً في المالية إذا لوحظت الجهات الجزئية. و أما إذا لوحظت المصالح
الواقعية، فهو عين الامتنان والتسهيل. هذا ما يتعلق بالأخبار.

و أما كلمات الفقهاء فهي مختلفة فاقصر بعضهم على أرباح التجارات و
بعضهم على المكاسب، و عبّر بعضهم بحاصل أنواع التكتسبات من التجارة و
الصناعة، و الزراعة، و عبّر بعضهم بأرباح التجارات و الغلات و الثمار إلى غير
ذلك من نظائر هذه التعبيرات، و الظاهر منها أنها بلحاظ الغالب، بقرينة دعوى
الإجماع على تعلقه بكل مستفاد، و تعبير صاحب السرائر بسائر الاستفادات، و
الأرباح، و المكاسب، و الزراعات. و تعبير النهاية بما يغنم الإنسان من أرباح
التجارات و الزراعات و غير ذلك، و تعبير الغنية بكل مستفاد، فيستظهر من
المجموع أن الاقتصار من باب الغالب و المثال لا الخصوصية. و قال في الجواهر:
«بعد أن استظهر تعلقه بكل استفادة تدخل في مسمى الاكتساب، لكن قد يدفع
بظهور جملة من عبارات الأصحاب كالسرائر، و الغنية، و النهاية التي بعضها معقد
الإجماع فيما هو الأعظم من الاكتساب عرفاً».

وكان هو الوارث له^(١). وكذا لا يترك في حاصل الوقف الخاص، بل وكذا في النذر^(٢)، والأحوط استحباباً بثبوته في عوض الخلع، والمهر، و مطلق الميراث حتى المحتسب منه^(٣) ونحو ذلك^(٤).

(١) أما عدم الخمس في مطلق الميراث، فللسيرة، و ما تقدم من صحيح ابن مهزيار الذي فرق بين الذي يحتسب وبين غيره^(١) و أما الوجوب في الميراث من حيث لا يحتسب، فلتصريح الصحيح بذلك فيه. و أما عدم الجزم بالفتوى فلاحتمال إعراض المشهور عنه، و قد مرّ الجواب عنه.

و أما التقييد بكون المورث في بلد آخر، فيمكن حمله على الغالب و إلا فلا دليل عليه أصلاً، إذ المناط على صدق عدم الاحتساب سواء كان في بلد الوارث أو في غيره، و سواء كان المورث بعيداً أم قريباً، و حيث إنّ عدم الاحتساب يكون غالباً فيما إذا كان المورث بعيداً و في غير بلد الوارث ذكروا ذلك.

(٢) أما أصل وجوب الخمس فيها، فلصدق الفائدة، و أما الترديد في الفتوى، فلاحتمال إعراض المشهور، كما مرّ، و تقدم الجواب عنه، و كذا يجب في حاصل الوقف العام بعد القبض، و لا فرق في حاصل الوقف بين كون نفس النماء له أو إعطاء متولّي الوقف من جهة كونه مصرفاً له. و كذا لا فرق في المنذور بين نذر الفعل و النتيجة بناء على صحته.

(٣) يظهر من نجاة العباد صدقها على عوض الخلع و المهر. و عن أبي الصلاح الوجوب في مطلق الميراث، لصدق الفائدة. و منشأ عدم الوجوب التشكيك في صدق الفائدة ثمّ التشكيك في وجوبه في كل فائدة، فيكون المرجع أصالة البراءة، و لكن لا يبعد صدق الفائدة، لأنّها كل ما يستفيده الإنسان مطلقاً و لم يحدّ بحدّ و قيد، فيصح أن يقال: استفاد الشخص مهراً أو ميراثاً أو نحو ذلك. و لا يخفى أنّ هذا النزاع صغرويّ بينهم. و من ذلك يظهر وجه الاحتياط.

(٤) كديات الأطراف، و أورش الجنائيات.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٥.

(مسألة ٥٠): إذا علم أنّ مورثه لم يؤد خمس ما تركه وجب إخراجه، سواء كانت العين، التي تعلق بها الخمس موجودة فيها أو كان الموجود عوضها. بل لو علم باشتغال ذمته بالخمس وجب إخراجه من تركته مثل سائر الديون^(١).

(مسألة ٥١): لا خمس فيما ملك بالخمس أو الزكاة^(٢) أو الصدقة

(١) للإطلاق، و الاتفاق، و أصالة اشتغال الذمة إن كان التلف على وجه الضمان، و قد مرّ في مسألة ١٥ من مسائل ختام الزكاة بعض الكلام، و يأتي في مسألة ١٠٥ من الحج، و مسألة ١ من (فصل الوصية بالحج) ما يناسب المقام. (٢) استدل على عدم الوجوب فيهما تارة: بالأصل. و أخرى: بعدم صدق الفائدة. و ثالثة: بانصرافها عنهما. و رابعة: بأنهما ملك للسادة و الفقراء كملكية الدّين للدائن. و خامسة: بخبر عبد ربه قال: «سرح الرضائي بصلّة إلى أبي فكتب إليه أبي هل عليّ فيما سرحت إليّ خمس؟ فكتب إليه: لا خمس عليك فيما سرح به صاحب الخمس»^(١) و سادسة: بقوله ﷺ: «لا ثنيا في الصدقة» و الكل مردود:

أما الأول: فلاّنه لا وجه له مع إطلاق الدليل.

و أما الثاني: فلصحة صدق الفائدة عليهما في المحاورة، و عدم صحة سلبها عنهما، فيقال: استفاد فلان خمسا أو زكاة بخلاف فلان فإنّه لم يستفد منهما شيئا.

و أما الثالث: فلمنع الانصراف، و على فرضه فهو بدوي.

و أما الرابع: فلمنع الملكية أولا بل هما نحو حق لهما. و ثانيا: إنّ هذه الملكية النوعية لا تنافي صدق الفائدة الشخصية.

و أما الخامس: ففيه مضافا إلى قصور سنده قصور دلالتة أيضاً، لأنّ ظاهره

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٢.

المندوبة^(١) وإن زاد على مئونة السنة. نعم، لو نمت في ملكه ففي نمائها يجب، كسائر النماءات^(٢).

(مسألة ٥٢): إذا اشترى شيئاً ثم علم أنَّ البائع لم يؤدَّ خمسه كان البيع بالنسبة إلى مقدار الخمس فضولياً^(٣) فإن أمضاه الحاكم رجع عليه بالثمن،

الفرق بين كون الصلة من صاحب الخمس وبين كونه من غيره ولا عامل به كما في الجواهر، مع أنَّه في الصلة ولا ربط له بالمقام، مضافاً إلى أنَّ المراد بصاحب الخمس من له الولاية عليه، فيصح له أن يبيع تمامه للطرف لمكان ولايته.

وأما الأخير: فهو في الزكاة أولاً، وفي مقام نفي تشريع صدقتين في شيء واحد من جهة واحدة لا فيما إذا تعددت الجهة كما في الدين مثلاً، فإنه يجب فيه الخمس على المديون مع الزيادة عن مئونة السنة، ويجب على الدائن أيضاً إن أخذ دينه و زاد عن مئونة سنته بناء على وجوب الخمس في كل فائدة، و صدق الفائدة على الدين بالنسبة إلى المديون و الدائن إذا أخذه.

و بالجملة: لا فرق بين الصدقات الواجبة وبين الهبة، والهدية، والوقف الخاص، و مندور التصديق به، و لعل عدم تعرض المتقدمين (رحمهم الله) لأجل عدم الزيادة فيهما في تلك العصور عن مئونة السنة بل كانوا ينتزهون عنهما مهما أمكن في الأزمنة القديمة و قد أدركنا بعض تلك الأزمنة و جمعاً من تلكم الأشخاص. أو لأجل أنَّ من قال بعدم الوجوب إنما قال به لاختصاص الوجوب بفاضل الكسب و لا يصدق التكسب بالنسبة إليهما.

(١) وجوبه فيها أوضح، لعدم جريان بعض الوجوه المتقدمة المستدل بها على عدم الوجوب في الصدقات المندوبة، فراجع و تأمل، مع أنَّه قد يصدق التكسب على أخذ الصدقات المندوبة إذا جعل ذلك حرفة و عادة.

(٢) لصدق الفائدة عليها قطعاً بناء على وجوبه في كل فائدة. و أما بناء على اعتبار التكسب فلا وجوب فيها، لعدم صدقه عليها.

(٣) يأتي التعرض لهذه المسألة في [مسألة ٧٥] و ما بعدها فراجع.

ويرجع هو على البائع إذا أدّاه، وإن لم يمض فله أن يأخذ مقدار الخمس من المبيع^(١). وكذا إذا انتقل إليه بغير البيع من المعاوضات^(٢) وإن انتقل إليه بلا عوض يبقى مقدار خمسه على ملك أهله^(٣).

(مسألة ٥٣): إذا كان عنده من الأعيان التي لم يتعلق بها الخمس أو تعلق بها لكنه أدّاه - فتمت و زادت زيادة متصلة أو منفصلة، وجب الخمس في ذلك النماء^(٤)، وأما لو ارتفعت قيمتها السوقية من غير زيادة عينية لم يجب خمس تلك الزيادة^(٥) لعدم صدق التكسب، ولا صدق حصول الفائدة.

(١) لأنّ هذا هو مقتضى القاعدة في البيوع الفضولية الواردة على ما يتعلق بمال الغير مطلقاً كما يأتي تفصيله.

(٢) لجريان حكم الفضولية في جميع المعاوضات كما يأتي في كتاب البيع.

(٣) للأصل، وعدم حصول موجب لانتقاله إلى الموهوب له.

(٤) الأقسام ستة: لأنّ النماء إما متصل أو منفصل أو هما معاً، والجميع إما أن يكون إبقاء العين للتكسب، والتجارة بالنماء، أو لمجرد الانتفاع به والاستفادة منه في المعاش. وفي الكل يجب الخمس فيما فضل من مئونة السنة من النماء، أما وجوبه فيما إذا قصد التكسب والتجارة، فلاّنه من خمس الأرباح، وأما فيما إذا لم يقصد ذلك، فلاّنه من خمس مطلق الفائدة وقد تقدم وجوبه فيه أيضاً كوجوبه في الأرباح.

(٥) الأقسام خمسة:

فتارة: يحتاج فعلاً إليه مع زيادة قيمته ولا إشكال في عدم الوجوب حينئذ، لكونه من المئونة.

وأخرى: لا يحتاج إليه ولا تكون من مئونته، وجوب الخمس وعدمه يدور مدار صدق الفائدة فمع صدقها يجب، ومع عدمه، أو الشك فيه لا يجب، والظاهر اختلافه بحسب اختلاف الموارد والأشخاص.

وثالثة: يكون ما لا خمس فيه مورد التكسب والتجارة، فتزيد قيمته السوقية وبيعه ويحصل الربح والفائدة ولا إشكال في وجوب الخمس مع الزيادة عن المئونة،

نعم، لو باعها لم يبعد وجوب خمس تلك الزيادة من الثمن^(١). هذا إذا لم تكن تلك العين من مال التجارة و رأس مالها، كما إذا كان المقصود من شرائها أو إبقائها في ملكه الانتفاع بنمائها أو نتاجها أو أجزائها أو نحو ذلك من منافعها، و أما إذا كان المقصود الإتجار بها فالظاهر وجوب خمس ارتفاع قيمتها بعد تمام السنة إذا أمكن بيعها و أخذ قيمتها^(٢).

(مسألة ٥٤): إذا اشترى عينا للتكسب بها فزادت قيمتها السوقية و لم يبيعها غفلة أو طلبا للزيادة، ثم رجعت قيمتها إلى رأس مالها أو أقل قبل تمام السنة، لم يضمن خمس تلك الزيادة، لعدم تحققها في الخارج^(٣). نعم، لو لم

لأنها من ربح التكسب و التجارة.

و رابعة: هذه الصورة بعينها و لكن لا يبيعه طلبا لزيادة القيمة على ما هو المتعارف بين التجار و لا شيء عليه حينئذ، لعدم حصول الربح و الفائدة.
و خامسة: هذه الصورة بعينها و لكن لا يبيعه في الزيادة على خلاف المتعارف بين التجار بحيث إن نوع أهل الخبرة يقدمون على البيع و لا يؤخرونه، ففي وجوب الخمس - لتحقيق الربح عند التجار و أهل الخبرة - و عدمه، لاحتمال أن يكون المراد به ما حصل خارجا بعد وقوع البيع على العين التي يحصل به الربح وجهان بل قولان أحوطهما الأول، خصوصا إن صدق التفريط بالنسبة إليه عرفاً.

(١) إن صدق الفائدة على الزيادة يجب فيها الخمس، و مع عدم الصدق أو الشك فيه لا يجب. هذا بناء على وجوبه في كل فائدة و إلا فلا وجه للوجوب، لعدم التكسب و عدم وجوبه في مطلق الفائدة.

(٢) تقدم تفصيله في الصورة الثالثة و ما بعدها فراجع.

(٣) إن صدق التفريط في ترك البيع و عدم تحصيل الربح عرفاً، فالظاهر الضمان تحققت الفائدة في الخارج أو لم تتحقق و إن لم يصدق ذلك فلا ضمان مطلقاً، فالمدار على التفريط لا على التحقق في الخارج.

يبعها عمدا - بعد تمام السنة واستقرار وجوب الخمس - ضمنه (١).

(مسألة ٥٥): إذا عمّر بستانا، و غرس فيه أشجارا أو نخيلا للانتفاع بشمرها و تمرها، لم يجب الخمس في نموّ تلك الأشجار و النخيل (٢). و أما إن كان من قصده الاكتساب بأصل البستان فالظاهر وجوب الخمس في زيادة قيمته، و في نموّ أشجاره و نخيله (٣).

(مسألة ٥٦): إذا كان له أنواع من الاكتساب و الاستفادة - كأن يكون له رأس مال يتجر به، و خان يؤجره و أرض يزرعها، و عمل يد مثل الكتابة أو الخياطة أو التجارة أو نحو ذلك - يلاحظ في آخر السنة ما استفاده من المجموع من حيث المجموع (٤)، فيجب عليه خمس ما حصل منها، بعد خروج مئونه.

(١) إن كان عدم البيع خلاف المتعارف بين التجار بحيث يصدق التفريط عندهم، و أما مع صدق عدم التفريط، أو الشك فيه، فمقتضى أصالة البراءة عدم الضمان.

(٢) إن كان نموّها مما يحتاج إليه بحيث يعدّ من مئونه عرفا، و أما مع عدم الاحتياج إليه للمؤنة، فيجب الخمس في النموّ، لصدق الفائدة و الاستفادة عليه مع الزيادة عن مئونة السنة.

(٣) على تفصيل تقدم في الصورة الثالثة و ما بعدها في مسألة ٥٣.

(٤) البحث في المقام من جهتين:

الأولى: هل يعتبر الحول في خمس الأرباح و الفوائد أولا؟، بل يكون كسائر أقسام الخمس يجب فيها بمجرد التحقق و الحصول؟ و هذه الجهة يأتي التعرض لها في (مسألة ٧٢).

الثانية: هل الحول عند تعدد منشأ الربح و الفائدة يلاحظ بالنسبة إلى كل فائدة مستقلا، أو يلاحظ بالنسبة إلى المجموع من حيث المجموع، أو يتخير المالك في أيّ نحو شاء و أراد إن لم يلزم ضرر على الإمام و السادة؟. الحق هو الأخير، للأصل بعد عدم دليل على تعيين أحد الأولين. و استدل

الشهيد الثاني عليه السلام على ما اختاره من لحاظ الحول بالنسبة إلى كل فائدة مستقلاً بأن الأرباح المتعددة في السنة يحتاج اعتبار وحدتها إلى دليل وهو مفقود، وبأن التقييد بالوحدة خلاف ظاهر الإطلاقات، وبأنه لو تعددت أفراد الغوص و الكنز و المعدن يلاحظ كل واحد منها مستقلاً، فليكن خمس الأرباح أيضاً كذلك و الكل مردود: أما الأول: فلا إشكال في تحقق الوحدة الاعتبارية المتعارفة فيها في جامع الربح و الفائدة، و مع وجود هذا الجامع القريب لحاظ التعدد و تعينه يحتاج إلى دليل و هو مفقود.

و أما الثاني: فلأنّ مورد الإطلاقات الأرباح و الفوائد و هي الجهة الجامعة القرية بين الجميع فلا وجه لاعتبار التعدد، بل مقتضى الأصل عدم لزوم اعتباره. و أما الأخير: فلأنّ الغوص، و المعدن، و الكنز بالنسبة إلى الأفراد المختلفة من الجامع البعيد لأنّ العرف يرى معدن النفط و الذهب متبايناً، و كذا كنز الجواهر و الدّراهم بخلاف أرباح الفوائد بأن جامعها القريب التكبس و التجارة في أيّ صنف كان فلا يصلح ما ذكر لاعتبار تعدد الحول.

و استدل جمع لاعتبار لحاظ المجموع من حيث المجموع بإطلاق الأدلة و أصالة البراءة عن لزوم مراعاة كل ربح مستقلاً، و السيرة و لزوم الحرج مع اعتبار ربح لكل شيء مستقلاً، و بأنّ سنة المؤنة واحدة فتكون سنة الربح أيضاً كذلك للملازمة العرفية بينهما و الكل مردود أيضاً:

أما الأول: فلأنّ مقتضاها التوسعة و عدم التقييد، و على فرض الانصراف إلى لحاظ المجموع فهو من باب الغالب و التسهيل لا التقييد الحقيقي.

و أما الثاني: فلأنّها ترفع الوجوب فقط لا أصل الجواز.

و أما الثالث: فلأنّه لا تفيد الوجوب، لأنّها أيضاً غالبية و تسهيلية.

و أما الرابع: فلا بد من الاقتصاد على مورد لزومه.

و أما الأخير: فلا ملازمة بينهما من عقل أو شرع، أو عرف. نعم، لا ريب

في أنّ الأسهل ملاحظة المجموع خصوصاً بالنسبة إلى كسبة الأسواق و إلا فمقتضى أصالة البراءة عدم التعيين إلا إذا لزم ضرر في البين، فيلزم اختيار ما لا ضرر فيه حينئذ.

(مسألة ٥٧): يشترط في وجوب خمس الربح أو الفائدة استقراره^(١)، فلو اشترى شيئاً فيه ربح و كان للبائع الخيار لا يجب خمسة إلا بعد لزوم البيع و مضى زمن خيار البائع.

(مسألة ٥٨): لو اشترى ما فيه ربح ببيع الخيار فصار البيع لازماً فاستقاله البائع فأقاله، لم يسقط الخمس^(٢) إلا إذا كان من شأنه أن يقيله، كما في غالب موارد البيع بشرط الخيار إذا رد مثل الثمن.

(١) لأنه المنساق من الأدلة عرفاً، و لا يترتب في المتعارف أثر الملكية على الملكية غير المستقرة، مع أن الشك في شمول الأدلة للملكية المتزلزلة يكفي في عدم صحة التمسك بها، فيرجع إلى أصالة البراءة حينئذ و لا فرق بين خمس الأرباح و سائر أقسام الخمس في اعتبار استقرار الملكية، و تكفي الملكية المستقرة الواقعية إن لم يعلم بها المكلف، فلو كان الربح في سنة و اللزوم في أخرى يكون الربح مورداً للخمس بالنسبة إلى الأولى.

ثم إن الفائدة قد تكون من النماء المنفصل و قد تكون من المتصل، و قد يكون نفس الشيء مورداً للخمس مع تزلزل الملكية فيه كالهديّة قبل القبض. و الأول خارج عن مورد الكلام، لأنّ النماء المنفصل في مورد الملك المتزلزل يصير ملكاً مستقراً للمالك بخلاف الآخرين فإنهما متزلزلان.

(٢) الظاهر التفصيل بين كونها في أثناء السنة أو بعدها، ففي الأول يسقط الخمس لعدم صدق الفائدة و الاسترباح في السنة و يكفي الشك في شمول الأدلة له في عدم الوجوب، إذ المرجع حينئذ أصالة البراءة بخلاف ما إذا كانت بعد تمامها، فإنّ الظاهر صحة صدقها، فيجب حينئذ و لو فرض الشك فيه، فالمرجع البراءة و لا فرق في القسمين بين ما كان من شأنه الإقالة أو لا، إذ المناط كله صحة صدق الربح و الفائدة و مع عدم الصدق أو الشك فيه لا يجب.

فرع: هل يعتبر التمكن من التصرف في وجوب الخمس، لاعتباره في الزكاة و يظهر منهم أن كل ما هو معتبر فيها يعتبر في الخمس، فلا فرق بين الخمس و الزكاة

(مسألة ٥٩): الأحوط إخراج خمس رأس المال إذا كان من أرباح مكاسبه، فإذا لم يكن له مال من أول الأمر فاكْتَسَبَ - أو استفاد مقدارا - و أراد أن يجعله رأس المال للتجارة و يتجر به، يجب إخراج خمسه على الأحوط ثمّ الاتجار به^(١).

(مسألة ٦٠): مبدأ السنة - التي يكون الخمس بعد خروج مئونها حال الشروع في الاكتساب فيمن شغله التكبس، و أما من لم يكن مكتسبا و حصل

في جميع الشرائط إلا فيما تسالموا عليه بالفرق بينهما؟ وجهان و لم أر عاجلا من تعرّض لهذا الفرع مع أنّه مورد الابتلاء و يبعد جدّا لأن يكون بعض موارد عدم التمكن من التصرف مورد وجوب الخمس.

(١) كل ما تتوقف عليه الاستفادة من رأس المال و آلات الحرف و الصنائع و نحوها على أقسام:

فتارة: يحتاج إليها بعين الاحتياج إلى المؤنة بحيث يقع في الحرج لو لم يكن ذلك عنده فهي تكون من المؤنة و يجري عليها حكمها من جواز إخراجها من الأرباح. وأخرى: لا يحتاج إليها كاحتياجه إلى المؤنة اللاتقة بشأنه، بل يحتاج في ازدياد المال و الترفه في الأحوال، و لا يعدّ ذلك من المؤنة و يجب إخراج خمسها إن كانت من الأرباح.

وثالثة: يشك في أنّها من أيّ القسمين و يجري عليه حكم القسم الثاني لعمومات وجوب الخمس، و الشك في تخصيصها بالنسبة إليه و المخصص منفصل مردد بين الأقلّ و الأكثر و في مثله يرجع إلى العام كما فصلّ في غير المقام، و تقدم نظير هذه المسألة في كتاب الزكاة راجع [مسألة ١٢٣ من (فصل زكاة الغلات) و على هذا لا وجه لقوله: «الأحوط» بالاحتياط الوجوبي. ثمّ لا يخفى أنّ هذه المسألة مكرّرة مع ما يأتي في [مسألة ٦٢].

له فائدة اتفاقاً فمن حين حصول الفائدة^(١).

(مسألة ٦١): المراد بالمؤنة^(٢) - مضافاً إلى ما يصرف في تحصيل الربح - ما يحتاج إليه نفسه و عياله في معاشه - بحسب شأنه اللائق بحاله في العادة من المأكل والملبس والسكن، وما يحتاج إليه لصدقاته وزياراته وهداياه و جوائزه، وأضيافه، و الحقوق اللازمة له بنذر، أو كفارة، أو أداء دين، أو أرش جنائية، أو غرامة ما أتلّفه عمداً أو خطأً. وكذا ما يحتاج إليه، من دابة، أو جارية، أو عبد، أو أسباب، أو ظرف أو فرش، أو كتب. بل وما يحتاج

(١) لأنّ ذلك هو المتعارف بين الناس قديماً وحديثاً، فتنزّل الأدلة عليه، و لم يرد فيه تحديد تعبّدي من الشرع في هذا الأمر العام البلوى، و في مثله يكون المرجع هو العرف. فما عن جمع من أنّ مبدأه حين ظهور الربح فإن أراد الأرباح المتدرجة الوجود بحسب الغالب فهو ملازم عرفاً مع الشروع في الكسب فلا نزاع في البين، وإن أراد غيره فلا دليل عليه من حديث، أو إجماع معتبر، أو عرف كذلك.

(٢) البحث في المسألة من جهات:

الأولى: في اشتراط خمس الفوائد بكونها زائدة عن مؤنة السنة، و يدل عليه النصوص الكثيرة، و الإجماع المتكرر، و عدل الشارع و إنصافه بالنسبة إلى الأمة، و في صحيح ابن مهزيار الوارد في خمس الفوائد: «الخمس بعد المؤنة»^(١) و في صحيحه الآخر: «إذا أمكنهم بعد مؤنتهم»^(٢) و في الثالث: «الخمس بعد مؤنته و مؤنة عياله و بعد خراج السلطان»^(٣).

الثانية: في بيان موضوع المؤنة و الحق أنّ إيكاله إلى المتعارف في كل زمان و مكان و كل صنف أولى من التعرض له، لاختلافها غاية الاختلاف بحسب الأزمنة و الأمكنة و الأصناف و ليس من الأمور التعبدية حتى يحتاج إلى بيان الشارع، و لا الموضوعات المستنبطة حتى يحتاج إلى نظر الفقيه.

إليه لتزويج أولاده أو ختانهم ونحو ذلك، مثل ما يحتاج إليه في المرض، وفي موت أولاده أو عياله، إلى غير ذلك مما يحتاج إليه في معاشه. ولو زاد على ما يليق بحاله مما يعدّ سفهاً وسرفاً بالنسبة إليه لا يحسب منها^(١).

(مسألة ٦٢): في كون رأس المال للتجارة - مع الحاجة إليه من المؤنة إشكال، فالأحوط - كما مرّ - إخراج خمسة أولاً، وكذا في الآلات المحتاج إليها في كسبه، مثل آلات التجارة للنجار، وآلات النساجة للنساج، وآلات

نعم، ما يصرف في المحرّم خارج عنها شرعاً ولا يحتسب منها، وكذا ما ينطبق عليه عنوان الإسراف والتبذير، لأنهما من المحرّم أيضاً ولعله لذلك لم يتعرض لبيانها في الأخبار لا سؤالاً من الإمام عليه السلام ولا بياناً منه عليه السلام ابتداءً، ولا فرق فيها بين المصرف الواجب والمندوب والمباح، لصدق المؤنة عرفاً على الجميع، كما أنّ إيكال فهم معنى العيال والعيلولة إلى المتعارف أولى من التعرض له، فكل من صدق أنّه عيال للشخص فمؤنته مستثناة سواء كان من واجبي النفقة أو مندوبها أو مباحها أو مكروهها بل أو محرّمها إذا اضطر إليه كل ذلك لظهور الإطلاق والاتفاق.

الثالثة: في حكم ما إذا شك في شيء أنّه من المؤنة أم لا، فمقتضى الإطلاقات والعمومات وجوب الخمس وعدم استثنائه، لأنّ المقيد والمخصص إذا كان منفصلاً ومردداً بين الأقلّ والأكثر يرجع في غير المتيقن منهما إلى الإطلاق والعموم. وقد تقدم في مسألة ١٢٣ من (فصل زكاة الغلات) ما يرتبط بالمقام. الرابعة: في أنّ استثناء المؤن من الحكمة أو أنّه من العلة يدور مدارها حدوثاً وبقاءً، فلو كان شيء من المؤنة وخرج منها زماناً أو مكاناً أو لجهة أخرى يجب فيها الخمس حينئذٍ. وجهان الظاهر هو الأخير، للإطلاقات والعمومات في غير المتيقن من مورد التخصيص والتقييد.

(١) للإجماع، وظهور الأدلة في المؤنة المتعارفة بين الناس، والمصارف السفهية الإسرافية ليست متعارفة بل العقلاء يلومونه ويوبخونه فكيف يعد ذلك من المؤنة. ثمّ إنّ لو شك في كون المصارف المكروهة منها لا يصح استثنائها لما تقدم آنفاً.

الزراعة للزرّاع و هكذا، فالأحوط إخراج خمسها أيضاً أو لا^(١).
(مسألة ٦٣): لا فرق في المؤنة بين ما يصرف عينه فتتلف مثل المأكول و المشروب و نحوهما، و بين ما ينتفع به مع بقاء عينه، مثل الظروف و الفرش

فروع - (الأول): المال المصروف بقصد التوصل به إلى الحرام لا يعدّ منها سواء توصل به إليه أم لا، لكون من موارد الشك في أنّه منها أم لا.
(الثاني): لا فرق في الديون التي تكون منها بين كونها قهرية و اختيارية، و لا بين كون أسبابها محرّمة - كالجنايات و غرامات المغصوبات و نحوها - أو مباحة لإطلاق الدّين على جميع ذلك و أدأؤه منها.
(الثالث): العوض في المعاملات الفاسدة لا يعد من المؤنة، لفرض الحرمة بل هو باق على ملك مالكة و لا ينقل إلى الطرف و يجب عليه خمسه مع زيادته عن المؤنة.

(الرابع): يتعلّق الخمس بالمنافع الزائدة عن المؤنة كما إذا استأجر داراً لها غرف و لا يحتاج إلى غرفة منها ففضلت منفعتها عن حوائجها، لفرض صدق الزيادة عن المؤنة و لا فرق فيها بين العين و المنفعة.
(الخامس): أجور ما يصرف في المحرّمات - كأجور الكهرباء المصروف في الأغنية و الموسيقى الحرام، و الخلاعيات في التلفزيون - ليست من المؤنة لفرض الحرمة و ما يصرف في الحرام لا يكون مؤنة.
(السادس): لو نذر أن يصرف تمام فاضل مؤنته في بناء مسجد - مثلاً - فالظاهر عدم تعلّق الخمس به، لعدم صدق الفاضل عن المؤنة و تقدم أنّ الوفاء بالنذور من المؤنة.

(السابع): لو كان الفاضل عن المؤنة مختلطاً مع الحرام بحيث لو ميز الحلال عنه لا يفضل، أو يفضل بقليل، أو يكون بالعكس وجب عليه الخمس فيما يعلم عادة أنّه من الحلال الفاضل عن المؤنة.

(١) راجع ما تقدم في [مسألة ١٥٩] فإنّ هذه المسألة متكرّرة معها.

ونحوها. فإذا احتاج إليها في سنة الربح يجوز شراؤها من ربحها وإن بقيت للسنين الآتية أيضاً^(١).

(مسألة ٦٤): يجوز إخراج المؤنة من الربح وإن كان عنده مال لا خمس فيه، بأن لم يتعلق به، أو تعلق وأخرجه فلا يجب إخراجها من ذلك بتمامها، ولا التوزيع^(٢) وإن كان الأحوط التوزيع، والأحوط منه إخراجها بتمامها من المال الذي لا خمس فيه^(٣). ولو كان عنده عبد أو جارية أو دار أو نحو ذلك

(١) كل ذلك للإطلاق، والاتفاق، والسيرة، وبناء الشرع على التسهيل والإرفاق.

(٢) لظهور الإطلاق والاتفاق. ودعوى انصراف إطلاق مثل قوله ﷺ: «الخمس بعد المؤنة»^(١) إلى خصوص ما إذا أخذت من الربح لا وجه له، لأنه على فرض الصحة غالباً لا يعتنى به.

و عن المحقق الأردبيلي تعين الإخراج مما لا خمس فيه، لقاعدة الاحتياط، ولإطلاق أدلة الخمس، ولأنّ الأخذ من الربح يستلزم عدم الخمس في أموال من يكون لهم مؤن كثيرة. والكل مخدوش:

أما الأول: فلأنّ المقام من موارد البراءة، إذ الشك في أصل اشتراط كون المؤنة المستثناة من الخمس وعدم اشتراط ذلك.

أما الثاني: فلأنّ تلك الإطلاقات مقيدة بإطلاق أدلة إخراج المؤن.

و أما الأخير: فلأنّ من له مؤن كثيرة تكون له أرباح واستفادات كذلك أيضاً مع أنّه لا محذور في الالتزام به مع مساعدة الدليل.

(٣) الاحتياط الأول، لأنه موافق العدل والإنصاف. والأخير للخروج عن

مخالفة الأردبيلي، مع أنّه من الإيثار المطلوب، بل هو من أجلّ مقامات أولياء الله.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ١.

- مما لو لم يكن عنده كان من المؤنة - لا يجوز احتساب قيمتها من المؤنة (١) و أخذ مقدارها، بل يكون حاله حال من لم يحتج إليها أصلاً.

(مسألة ٦٥): المناط في المؤنة ما يصرف فعلاً لا مقدارها (٢) فلو قتر على نفسه لم يحسب له كما أنه لو تبرّع بها متبرّع لا يستثنى له مقدارها على الأحوط بل لا يخلو عن قوّة (٣).

(مسألة ٦٦): إذا استقرض من ابتداء سنته لمؤنته، أو صرف بعض رأس المال فيها قبل حصول الربح، يجوز له وضع مقداره من الربح (٤).

(١) لأنّ المراد بالمؤنة ما تصرف فعلاً لا ما يصلح للصرف شأنًا، وكذا لو أخرجها أو بعضها مما لا خمس فيه لا يجوز استثناء مقابله من الربح. نعم، لو اضطر إلى حفظ قيمتها ليشتريها بعد ذلك، ويقع مع أداء الخمس في الحرج يمكن عدّها من المؤنة حينئذ. ويأتي في المسائل الآتية نظير المقام.

(٢) لأنّ ذلك هو المتعارف في المؤن العرفية، فتنزل الأدلة الشرعية عليها أيضاً، وما ادعي من الإجماع على عدم الخمس على من قتر على نفسه لا اعتبار به وعلى فرض الصحة فالمتيقن منه ما إذا وقع في الحرج من أداء الخمس. ومنه يعلم أنّه لا وجه لتردد الماتن عليه السلام فيما لو تبرّع بها متبرّع، مع أنّه لم يدع فيه أحد الإجماع على عدم الوجوب فيما تفحصت عاجلاً، مضافاً إلى أنّه عليه السلام أفقّى في المسألة السابقة فيما لو كان عنده عبد أو جارية بعدم جواز احتساب قيمتها من المؤنة مع عدم الفرق بينها وبين المقام.

(٣) لا وجه للتردد بعد صدق الزيادة على المؤنة عرفاً. نعم، لو وقع في الحرج من أداء الخمس لا يجب عليه حينئذ.

(٤) لظهور الاتفاق، وإطلاق أدلة استثناء المؤن هذا إذا كان ذلك في أثناء سنة حصول الربح وحلّ الدين وكان محتاجاً إلى تتميم رأس ماله نحو احتياجه إلى سائر مئونة، وفي غيره يأتي التفصيل في [مسألة ٧١].

(مسألة ٦٧): لو زاد ما اشتراه و ادخره للمؤنة، من مثل الحنطة و الشعير و الفحم و نحوها، مما يصرف عينه يجب إخراج خمسه عند تمام الحول. و أما ما كان مبناه على بقاء عينه و الانتفاع به - مثل الفرش، و الأواني، و الألبسة و العبد و الفرس، و الكتب، و نحوها - فالأقوى عدم الخمس فيها^(١). نعم لو فرض الاستغناء عنها فالأحوط إخراج الخمس عنها و كذا في حليّ النسوان إذا جاز وقت لبسهنّ لها^(٢).

(١) أما وجوب الخمس فيما اشتراه من الريح للمؤنة و زاد بعد تمام الحول، فلا إطلاق أدلة الخمس، و ظهور الإجماع، و السيرة المستمرة. و أما عدم الخمس فيما يبقى عينه و يحتاج إليه للمؤنة، فلصدق المؤنة الفعلية عليها، فتشمله الأدلة الدالة على أنّ الخمس بعد المؤنة - كما تقدم - فلا خمس بالنسبة إليه، لأنّه يعد مؤنة عرفاً.

(٢) لصدق فاضل المؤنة عليها، فيشملة إطلاق ما دل على وجوب الخمس في فاضل المؤنة.

إن قيل: بعد انطباق عنوان المؤنة عليه، فمقتضى الأصل عدم الخمس فيه و يدل عليه إطلاق ما دل على أنّه لا خمس في المؤنة فيكون مثل الممخّس الذي لا خمس فيه أبداً.

(يقال): استثناء المؤنة يحتمل وجوها:

الأول: أن يكون عنوان المؤنة من مجرد الحكمة، فيكفي انطباق وجود المؤنة و لو آنا ما لا بدية الاستثناء.

الثاني: أن يكون من العلة التامة فيدور الاستثناء مدار الانطباق حدوثاً و

بقاءً:

الثالث: الشك في أنّه حكمه أو علّة؟ فعلى الأولى لا أثر للاستغناء في تعلق الخمس، لأنّ انطباق عنوان المؤنة عليه و لو في زمان يسير يخرجها عن أدلة وجوب الخمس أبداً، وعلى الثاني يجب الخمس بعد الاستغناء، لأنّ انطباق المؤنة علة للاستثناء حدوثاً و بقاءً، وكذا على الأخير أيضاً، لأنّ إجمال المخصص وتردده بين

(مسألة ٦٨): إذا مات المكتسب في أثناء الحول بعد حصول الريح سقط اعتبار المؤنة في باقيه، فلا يوضع من الريح مقدارها على فرض الحياة^(١).

(مسألة ٦٩): إذا لم يحصل له ربح في تلك السنة و حصل في السنة اللاحقة، لا يخرج مؤنتها من ربح السنة اللاحقة^(٢).

(مسألة ٧٠): مصارف الحج من مؤنة عام الاستطاعة فإذا استطاع في أثناء حول حصول الريح و تمكن من المسير - بأن صادف سير الرفقة في ذلك العام - احتسب مخارجه من ربحه^(٣) و أما إذا لم يتمكن حتى انقضى العام وجب

الأقلّ و الأكثر لا يضرّ بحجية العام، فالمرجع حينئذ الأدلة الدالة على وجوب الخمس في الفوائد و الأرباح، لأنّ عدم إحراز كون المؤنة من قبيل الحكمة يكفي في وجوب الخمس فيما إذا استغنى عن شيء في مؤنته.

ثم إنّ الاستغناء تارة: يحصل في أثناء السنة، و أخرى: مقارناً لتمامها و ثالثة: في السنة اللاحقة. و يجب الخمس في الأولين، لصدق فاضل المؤنة. و أما الأخير، فيجب فيه الخمس عند تمام السنة اللاحقة كما هو واضح.

(١) لما تقدم من أنّ المراد بالمؤنة ما تصرف فعلاً لا تقديرأ و فرضاً، فيجب تخميس أرباحه إلى حين موته و بعد استثناء مؤنته إلى ذلك الحين أيضاً و لا موضوع لاستثناء المؤنة إلى ما بعد الموت لا لنفسه و لا لعياله، لانتفاء موضوعها بالموت.

(٢) للإجماع، و السيرة المتعارفة بين الناس في الموازنة بين أرباح سنة و مؤنتهم في تلك السنة، و لا يوازن مؤنة سنة مع ربح سنة أخرى و الأدلة منزلة على ما هو المتعارف. نعم، لو حصل له دين في سنة و أداه في سنة أخرى، فيأتي حكمه في [مسألة ٢١].

(٣) لأنّها من مؤن تلك السنة - إن ذهب إلى الحج - فيستثنى من أرباحها، ويدل عليه الإجماع، و السيرة، و يأتي في [مسألة ٨١] بعض التفصيل.

عليه خمس ذلك الربح^(١) فإن بقيت الاستطاعة إلى السنة الآتية وجب، وإلا فلا^(٢)، ولو تمكن وعصى حتى انقضى الحول فكذلك على الأحوط^(٣)، ولو حصلت الاستطاعة من أرباح سنين متعدّدة وجب الخمس فيما سبق على عام الاستطاعة، وأما المقدار المتمم لها في تلك السنة فلا يجب خمسه إذا تمكن من المسير، وإذا لم يتمكن - فكما سبق - يجب إخراج خمسه^(٤).

(١) لوجود المقتضي وفقد المانع، فتشمله أدلة وجوب الخمس قهراً.
(٢) أما وجوب الحج مع بقاء الاستطاعة وسائر الشرائط، فلأدلة وجوب الحج معها، كتاباً، وسنة، وإجماعاً. وأما عدم الوجوب مع فقد الاستطاعة، فلأنّ المشروط ينتفي بانتفاء شرطه وهي قاعدة عقلية لم تخصص في المقام بشيء.
(٣) لإطلاق أدلة وجوب الخمس بعد تحقق الفاضل عن المؤنة عرفاً ووجداناً ويستقر عليه الحج أيضاً لتمكّنه من إتيانه وعصيانه، ولم يعلم وجه تردده^{عليه السلام} في وجوب الخمس مع وجود الإطلاق وشموله له، واحتمال كون وجوب الحج مانعاً عن تعلق الخمس به ساقط، لأنّ هذه المانعية ما داميّة لا دائميّة يعني: إذا صرف المال في الحج ينتفي موضوع زيادة الربح على المؤنة فينتفي وجوب الخمس قهراً بخلاف ما إذا لم يصرفه فيه، فالمقتضي لوجوب الخمس موجود حينئذٍ والمانع عنه مفقود، فيجب.

(٤) أما وجوب الخمس فيما سبق على عام الاستطاعة، فلتحقق الفاضل عن المؤنة، فتشمله الأدلة. وأما عدم وجوبه في المتمم، فلأنّ من المؤنة إن تمكن من المسير وسار. وأما وجوب الخمس مع عدم التمكن، أو التمكن والعصيان، فلتحقق الفاضل عن المؤنة، فتشمله أدلة وجوب الخمس قهراً.

فروع - (الأول): لا فرق بين الحج الواجب والمندوب، وكذا الزيارات المندوبة وتكون مصارف الجميع من المؤنة عرفاً.

(الثاني): لو تقارن حصول الاستطاعة وتعلق الخمس يقدم الخمس، لتعلقه بالعين.

(الثالث): مصارف مقدمات سفر الحج - كالتّي تأخذها الحكومات لجواز

السفر ونحوها - من المؤنة فلا خمس فيها.

(الرابع): لا فرق في مصارف الحج وكونها من المؤنة بين ما يتلف عينه - كما يعد للأكل - وبين ما يبقى - كأثاث السفر مثل الهميان وغيره - نعم - لو فرض الاستغناء عنه تجري عليه الأحكام السابقة في مسألة ٧.

(الخامس): مصارف الحج من المؤنة بلا فرق بين مصارف الذهاب والإياب فلو كان إنشاء السفر في سنة حصول الريح والإياب في السنة اللاحقة يصح أخذ مصارف الإياب من أرباح السنة السابقة، لأن تمام مصارف السفر ذهاباً وإياباً يعد من مصارف سنة إنشاء السفر عرفاً هذا إذا أخذ جميع المصارف ذهاباً وإياباً دفعة واحدة من الريح، وأما لو أخذها بالتدريج، فإن كان قراره مع الحملدارية - مثلاً بأن يعطي نصف الثمن حين الذهاب إلى الحج ونصفه الآخر بعد الرجوع منه - فالظاهر أن النصف الآخر يعد من مؤن السنة الأخرى إن دفعه فيها.

(السادس): لو حج وأبطل حجه عمداً لا يستثنى مؤنته، وكذا مع الجهل إن كان ملتفتاً ومقصرأً.

(السابع): لو حج في نفقة الغير لا يستثنى مؤنته، لما تقدم من أن المؤنة المستثناة ما صرفت فعلاً لاشأنا، ويأتي ما يناسب المقام في مسائل استطاعة الحج.

(الثامن): لو استقرض واشترى شيئاً لمؤنته، فبقي القرض على الذمة و زاد ما اشتراه عن مؤنة السنة يجب الخمس فيما زاد، لإطلاق أدلة الخمس بعد فرض الزيادة عن المؤنة.

(التاسع): إذا استأجر شيئاً إلى مدة وأدى تمام مال الإجارة في أثناء سنة الريح وكانت مدة الإجارة زائدة عن سنة الريح فهل يعد تمام مال الإجارة من مؤنة سنة الريح، أو خصوص المقدار الذي وقع بإزاء زمان سنة الريح؟ وجهان أحوطهما الثاني.

(العاشر): لو كان مكسبه مشتملاً على الحلال والحرام ولم يكن أحدهما متميزاً عن الآخر وعلم إجمالاً بتحقيق الريح إما في حلاله أو حرامه وجب عليه الفحص والتمييز، ومع عدم إمكانه وجب عليه العمل في الحرام بما في القسم الخامس مما يجب

(مسألة ٧١): أداء الدّين من المئونة^(١) إذا كان في عام حصول الربح أو كان سابقاً ولكن لم يتمكن من أدائه إلى عام حصول الربح، وإذا لم يؤد دينه حتى انقضى العام فلاأحوط إخراج الخمس أولاً^(٢)، وأداء الدّين مما بقي. وكذا الكلام في النذور والكفارات.

(مسألة ٧٢): متى حصل الربح، وكان زائداً على مئونة السنة تعلق به الخمس، وإن جاز له التأخير في الأداء إلى آخر السنة، فليس تمام الحول شرطاً

فيه الخمس، ولا يجب عليه خمس الحلال بعد ذلك للأصل وإن كان أحوط.

(١) حصول الدّين تارة: يكون في عام الربح و للمئونة. وأخرى: يكون فيه أيضاً مع عدم كونه لها، بل يحصل بأسباب قهرية وفي كل منهما تارة يتمكن من الأداء ولكن لم يؤده إلا بعد حصول الربح ثمّ أدّاه منه. وأخرى: لا يتمكن من الأداء إلا من الربح. وفي كل ذلك يحسب الأداء من المئونة، للاحتياج العرفي إليه، وتقدم أن المرجع في المئونة هو العرف مضافاً إلى ظهور الإجماع على احتسابه منها مطلقاً.

ومنه يظهر أن تقييده عليه السلام بعدم التمكن من الأداء لا وجه له، لأنّ المناط كله في المئونة ما كان الصرف في مصرف غير محرّم شرعي، وأداء الدّين في المقام كذلك، وإن تمكن منه ولم يؤده سابقاً فهو نظير من وجبت عليه معالجة مرضه فلم يفعل ثمّ عالج بعد مدّة، فإنّ مصرف المعالجة من المئونة وإن تركها أولاً. هذا إذا كان ارتكاب الدّين للحاجة إليه أو لأسباب قهرية. وأما إن كان لمجرّد ازدياد المال والثروة بلا حاجة عرفية إليه، ففي كون مثله من المئونة إشكال، بل منع.

ثمّ إنّ لا فرق في الدّين بين جميع أقسامه حتّى النذور والكفارات، والحقوق ومهر الزوجة ونحوها بعد الأداء والوفاء، لأنّ كل ذلك من المئونة العرفية والشرعية.

(٢) مقتضى صدق الربح والفائدة عرفاً مع الدّين وجوب الخمس لا وجه للتردد فيه. نعم، لو شك في صدقهما معه، فالمرجع أصالة البراءة ويمكن اختلاف ذلك باختلاف الموارد والأشخاص والجهات.

في وجوبه^(١)، وإِنَّمَا هو إِرْفَاقٌ بِالْمَالِكِ لاحتِمالِ تَجَدُّدِ مِثْلِهِ أُخْرَى زَائِدَةً عَلَى مَا ظَنَّهُ، فَلَوْ أُسْرِفَ، أَوْ أَتْلَفَ مَالُهُ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ لَمْ يَسْقُطَ^(٢) وَهَكَذَا لَوْ وَهَبَهُ، أَوْ اشْتَرَى بَغْيَنَ حِيلَةٍ فِي أَثْنَاءِهِ^(٣).

(مسألة ٧٣): لو تلف بعض أمواله - مما ليس من مال التجارة أو سرق

(١) لإطلاق الأدلة، وأصالة البراءة عن الشرطية وهذا هو المشهور بين الفقهاء. ولا دليل على كون تمام الحول شرطاً إلا ما يدعى من قوله ﷺ: «الخمسة بعد المؤنة»^١ لمعلومية أَنَّ المراد بها مؤنة السنة، ومن أَنَّ المؤنة لا تعلم إلا بعد الصرف وتمامية السنة.

(و فيه): أَنَّ المراد بقوله ﷺ: «الخمسة بعد المؤنة» أي بعد وضع مؤنة السنة من الربح وإفرازها سواء كان ذلك في أثناء السنة أم لا. لا أن يكون المراد بعد صرف المؤنة خارجاً في تمام السنة. ومنه يعلم أَنَّ مؤنة السنة وإن كانت غير معلومة بالتفصيل إلا بعد الصرف الخارجي لَكِنَّهَا معلومة إجمالاً وتخميناً حين وضعها من الربح وهذا المقدار من العلم يكفي في صحة الوضع والإفراز، ولكن لا بد في الربح الذي يتعلق به الخمس حين حصوله من إحراز استقراره وعدم عروض مؤن توجب الصرف ولا خسران موجب للجبران، وكيف يحصل هذا الإحراز لأحد مع معرضية الإنسان للعوارض والحدثان، فأحراز الاستقرار يتوقف غالباً على تمام الحول.

(٢) للأصل، والإطلاق بعد بطلان مقايضة المقام بإتلاف نصاب الزكاة قبل حلول الحول، لأنَّ حلول الحول فيها شرط لأصل تعلق وجوب الزكاة بخلاف المقام الذي يتعلق بالوجوب بعد حصول الربح واستثناء المؤن ولو كان ذلك في أثناء السنة.

(٣) لأصالة عدم سقوطه، وإطلاق أدلة ثبوته، ولا بدَّ من تقييد الهبة بكونها غير لاثقة بحاله وإلا فتكون من المؤن المستثناة. هذا حكم الإتلاف والإسراف. وأما حكم الزيادة في الربح بالتجارة فيأتي في [مسألة ٧٧].

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ١.

أو نحو ذلك - لم يجبر بالريح^(١) وإن كان في عامه، إذ ليس محسوباً من المؤنة. (مسألة ٧٤): لو كان له رأس مال و فرقه في أنواع من التجارة فتلف رأس المال أو بعضه من نوع منها، فالأحوط عدم جبره بربح تجارة أخرى^(٢)، بل وكذا الأحوط عدم جبر خسران نوع بربح أخرى لكن الجبر لا يخلو عن قوة خصوصاً في الخسارة^(٣). نعم، لو كان له تجارة و زراعة مثلاً فخرس في تجارته أو تلف رأس ماله فيها، فعدم الجبر لا يخلو عن قوة خصوصاً في صورة التلف،

(١) لإطلاق أدلة وجوب الخمس في الأرباح و الفوائد، و عدم دليل على الجبر إلا إذا انطبق عليه عنوان المؤنة، أو كان بحيث لا يصدق - مع لحاظ التلف و السرقة - الربح و الاستفادة، أو كون الخسارة في رأس المال بحيث لو لم يجبر لوقع الشخص في الحرج و المضيق، و مع عدم انطباق شيء من ذلك، فالمرجع للإطلاقات و العمومات الدالة على وجوب الخمس. نعم، لو كان محتاجاً إلى بدل ما تلف أو سرق فاشتره كان ثمنه من المؤن بلا إشكال. و منه يعلم أن إطلاق قوله ﷺ: «إذ ليس محسوباً من المؤنة» لا وجه له.

(٢) لعين ما مرّ في المسألة السابقة من غير فرق بينهما. نعم، لو كان عدم الجبر موجباً للحرج و المشقة بحيث لو أعطى خمس تمام الربح لم يكف ربح ما عنده لمؤنته صح الجبر حينئذ، فإنه يصير كرأس المال الذي يحتاج إليه و يقع في الحرج مع تخميسه و قد مرّ عدم وجوبه فيه مع لزوم الحرج و المشقة.

(٣) بدعوى: عدم صدق الاسترباح و الاستفادة إلا بعد الجبران، و مع الشك في حصولهما بدونه لا يصح التمسك بعموم ما دل على وجوب الخمس، لأنّه من التمسك بالعام في الشبهة المصداقية. و الفرق بين هذه المسألة و سابقتها أن تلف مال آخر غير مال التجارة و رأس مالها لا يضّر بصدق الربح عرفاً بخلاف هذه المسألة، إذ يمكن دعوى عدم صدق الربح مع تلف رأس المال أو التشكيك فيه، فيسقط وجوب الخمس من هذه الجهة.

وكذا العكس^(١).

وأما التجارة الواحدة فلو تلف بعض رأس المال فيها و ربح الباقي فالأقوى الجبر، وكذا في الخسران و الربح في عام واحد في وقتين سواء تقدم الربح أو الخسران، فإنه يجبر الخسران بالربح^(٢).
(مسألة ٧٥): الخمس بجميع أقسامه متعلق بالعين^(٣)، و يستخير

(١) لتحقيق التعدد العرفي الموجب لصدق الاستفادة في شيء آخر، ولكنه مع ذلك مشكل أيضاً إن كان المقصود من الزراعة و التجارة استنماء المال بحيث يكون مجموع المال مورد لحاظ الفائدة و الخسران، و الظاهر أن هذه الأمور من الموضوعات العرفية التي ربما يكون العرف أعرف بها من الفقيه و يختلف باختلاف الأغراض و الخصوصيات و سائر الجهات.

(٢) لأنه بعد فرض وحدة التجارة في جميع ذلك لا تلحظ الاستفادة إلا بعد جبر الخسران على ما هو المتعارف بين الناس و إيكال ذلك أيضاً إلى الثقات من التجار أولى من تعرض الفقيه له، لأن الموضوع عرفي لا أن يكون شرعياً و لا من الموضوعات المستنبطة.

(٣) لظاهر الكتاب^(١) و السنة، و ظهور إجماع الإمامية، و إنما البحث في أنه بنحو الملكية، أو من مجرد الحق و على كل منهما هل هو بنحو الإشاعة، أو الكلي في المعين. و بناء على الحقيقة أنه من أي نحو من أنحاء الحقوق؟.

و المتحصل من المجموع: أنه نحو حق متعلق بالعين تعلق الكلي في المعين لأن الأدلة منها: ما تشتمل على كلمة اللام كالأية الكريمة، و بعض الأخبار كقول أبي عبد الله عليه السلام في خبر ابن سنان: «حتى الخياط ليخيط قميصاً بخمسة دنانير فلنا منه دانيق»^(٢) والمتيقن من كلمة اللام مطلق الاختصاص الشامل للحق

(١) سورة الأنفال: ٤١.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٨.

أيضاً. أما الملكية فتحْتَاج إلى قرينة وهي مفقودة.

و دعوى: أنَّ أكمل مراتب الاختصاص الملكية والإطلاق منصرف إليها (مدفوعة): لما ثبت في محله من أنَّ الأكمالية لا توجب الظهور المحاوري، فالمتيقن منها إنّما هو مجرد الحق، وأما أنّه من أيّ نحو من أنحائه فلا يستفاد من الأدلة.

ومنها: المشتملة على كلمة «من» كقول العبد الصالح: «الخمس من خمسة أشياء من الغنائم والغوص ومن الكنوز»^(١) وهل هي بمعنى «على» بقرينة جملة من الأخبار، أو بمعنى «في» بقرينة جملة أخرى منها، أو لمجرد المنشئية كقول عليّ عليه السلام: «الخمس يخرج من أربعة وجوه من الغنائم»^(٢) والكل محتمل، ولا ظهور لها في واحد منها وإن كان الأقرب كونها بمعنى «على».

ومنها: ما اشتمل على كلمة «على» كخبر ابن عمير: «الخمس على خمسة أشياء»^(٣) وهو ظاهر في أصل الجعل، ولا يستفاد منه الملكية ولا الحقيقة.

ومنها: ما اشتمل على كلمة «في» كقول أبي الحسن عليه السلام: «الخمس في كل ما أفاد من قليل أو كثير»^(٤) وهو يحتمل السببية كقوله عليه السلام: «في قتل الخطأ مائة من الإبل»^(٥) وأن تكون للظرفية وعلى كل تقدير تكون أعمّ من الملكية والحقيقة.

ومنها: المشتملة على لفظ الخمس كقوله عليه السلام: «لنا الخمس»^(٦) وقوله عليه السلام: «لنا خمس»^(٧) وهو ظاهر في الإشاعة، ولكنه أعمّ من الملكية والحقيقة وإن كان لا يبعد الأولى من مثل قوله عليه السلام: «لنا خمس» ولكنه أعمّ بأنّه من حيث العينية الخارجية أو من حيث المالية.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٤ و ١٢ و ٢.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب ديّات النفس حديث: ٨.

(٦) الوسائل باب: ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ١.

(٧) الوسائل باب: ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٥.

ومنها: ما اشتمل على لفظ الحق كقوله ﷺ: «هلك الناس في بطونهم و فروجهم، لأنهم لم يؤدوا إلينا حقنا ألا وإن شيعتنا في ذلك و آبائهم في حل»^(١). وهذه الأخبار قرينة معتبرة على أن المراد من سائر الأخبار مجرد الحقيقة أيضاً وإن أمكن المناقشة فيها أيضاً بأن التعبير بالحق من باب أن الغالب في الأزمنة القديمة كان دفع الخمس من العين لا أن يكون الحق مجعولا فيه، إذ لا ريب في أن تلك الأعيان الخاصة مورد تشريع الخمس، و أما أن نفس حق الخمس تعلق بذات تلك الأعيان فهو شيء آخر لا ظهور لها فيه إلا بقرينة موثق أبي بصير عن أبي جعفر ﷺ: «لا يحل لأحد أن يشتري من الخمس شيئا حتى يصل إلينا حقنا»^(٢).

و موثق ابن عمار: «لا يعذر عبد اشترى من الخمس شيئا أن يقول يا رب اشتريته بمالي حتى يأذن له أهل الخمس»^(٣).

فإن ظهوره في الحقيقة بل الملكية مما لا ينكر لو لم يكن لبيان مجرد الحكم التكليفي بالنسبة إلى الغالب في الأزمنة القديمة حيث كان البناء على إعطائه من العين مع أنه معارض بما يأتي من الأخبار الدالة على جواز المعاملة بما فيه الخمس فأصل الحقيقة المتعلقة بمالية المال في الجملة معلوم، و لكن كيفية ذلك الحق و خصوصياته لا تستظهر من الأدلة، فلا بد فيه من الاختصار على المتيقن، و على فرض ثبوت الحق هل هو متعلق بالعين - كحق الرهانة - أو متعلق بالمالية، و على كل منهما هل هو بنحو الإشاعة، أو الكلّي في المعين؟ المتيقن هو الأخير من كل منها.

وتقدم في مسألة ٣١ من زكاة الغلات ما يناسب المقام و يأتي في المسائل الآتية بعض الكلام.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الأنفال حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الأنفال حديث: ١٠.

المالك بين دفع خمس العين أو دفع قيمته من مال آخر^(١) نقداً أو جنساً^(٢) ولا يجوز له التصرف في العين قبل أداء الخمس^(٣)، وإن ضمنه

(١) للسيرة المستمرة، وهو المشهور بين الفقهاء، ولما ادعى من أصالة المساواة بين الزكاة والخمس إلا ما خرج بالدليل، ويظهر من خبر الأزدي صحة وقوع البيع على ما فيه الخمس وجوبه على البائع من القيمة وهو وارد فيمن وجد ركازاً وباعها بدرهم وأغنام وتنازع البائع والمشتري إلى علي عليه السلام فقال عليه السلام لصاحب الركاز: «أد خمس ما أخذت فإن الخمس عليك فإنك أنت الذي وجدت الركاز وليس على الآخر شيء، لأنه إنما أخذ ثمن غنمه»^(١) ولا ريب في ظهوره بل صراحته في الإعطاء من القيمة، وفي خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن الرجل يكون في داره البستان فيه الفاكهة يأكله العيال إنما يبيع منه شيء بمائة درهم أو خمسين درهما هل عليه الخمس؟ فكتب عليه السلام: أما ما أكله فلا وأما البيع فنعم هو كسائر الضياع»^(٢) وفي خبر ريان ابن الصلت قال: «كتبت إلى أبي محمد عليه السلام ما الذي يجب يا مولاي في غلة رعى أرض في قطعة لي، وفي ثمن سمك وبرد»^(٣) وقصب أبيه من أجمة هذه القطعة فكتب عليه السلام: يجب عليك فيه الخمس»^(٤) وهو ظاهر في انتقال الخمس إلى الثمن، وإطلاقه يشمل البيوع المتعددة أيضاً.

(٢) لظهور الإطلاق والاتفاق.

(٣) بناء على أن تعلق الخمس بموارده من الشركة العينية الخارجية أو من قبيل حق الرهانة المانع عن جواز التصرف في العين المرهونة. وأما بناء على

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٦.

(٢) (٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٩ و ١٠.

(٣) البردي - بالفتح - نبات مائي كالقصب من فصيلة السعديات كانوا في القديم يستعملونه للكتابة - و بالضم من أجود التمور.

في ذمته^(١) و لو أتلّفه بعد استقراره ضمنه^(٢). و لو اتجر به قبل إخراج الخمس كانت المعاملة فضولية^(٣) بالنسبة إلى مقدار الخمس، فإن أمضاه الحاكم الشرعي أخذ العوض^(٤)، و الا رجع بالعين بمقدار الخمس ان كانت موجودة، و بقيمته ان كانت تالفة و يتخير في أخذ القيمة بين الرجوع على المالك، أو على الطرف المقابل الذي أخذها و أتلّفها^(٥). هذا إذا كانت المعاملة بعين الربح، و اما إذا كانت في الذمة و دفعها عوضاً، فهي صحيحة^(٦)

غيرهما فلا دليل على المنع، لأن مجرد كونه نحو حق متعلق بالعين أعم من ذلك هذا مضافاً إلى أصالة ولاية المالك، و ما تقدم من خبر الأزدي، و أبي بصير، و ريان، و ظهور الإجماع على عدم وجوب العزل في الخمس و عدم الفورية فيه، فيحمل ما مر من موثق أبي بصير، و ابن عمار على الكراهة، أو على البناء على عدم الإعطاء، أو محامل أخرى.

(١) لأصالة عدم الانتقال إلى الذمة بعد التعلق بالعين، و لكنه مبنى على كون التعلق بشخصية العين لا بماليتها و إلا فيتبادل الخمس بحسب تبادل المالية و على أي تقدير فيجوز بأذن الحاكم الشرعي كما يجوز بضبط الخمس و استحكامه بحسب المتعارف بحيث لا يضيع كسائر الديون المضبوطة و لو لم يكن بإذنه، لأن ذلك كله من فروع ولايتهما فلا تجزي أصالة عدم الانتقال حينئذ.

(٢) للإجماع، و قاعدة الإلتلاف.

(٣) بناء على الشركة العينية، أو كون التعلق من قبيل حق الرهانة دون غيره من المباني، و تقدم في الزكاة ما ينفع المقام، لأن المقامان متحدان مدركاً، و مبنى، و استظهاراً.

(٤) بناء على الملكية و الإشاعة العينية، و اما بناء على غيرها، فيحتاج إلى رضا المالك.

(٥) كل ذلك لقاعدة اليد بلا فرق بين التلف و الإلتلاف، لجريان القاعدة فنهما.

(٦) للإطلاقات، و العمومات بعد فرض وقوع المعاملة على الذمة لا

ولكن لم تبرء ذمته بمقدار الخمس^(١). ويرجع الحاكم به ان كانت العين موجودة، و بقيمته ان كانت تالفة مخيراً حينئذ بين الرجوع على المالك أو الأخذ أيضاً^(٢).

(مسألة ٧٦): يجوز له ان يتصرف في بعض الربح ما دام مقدار الخمس منه باق في يده، مع قصد إخراجه من البقية^(٣) إذ شركة أرباب الخمس مع المالك انما هي على وجه الكلّي في المعين^(٤)، كما ان الأمر في الزكاة أيضاً كذلك و قد مر في بابها.

العين الخارجي.

(١) بناء على الشركة العينية الخارجية. و أما بناء على أنه حق في مالية المال و لو تبدل العين و تبادلتها، الأعواض فتبرأ الذمة أيضاً و لكن للحاكم حق الرجوع إلى البدل مع الامتناع عن الأداء و تقدم أنه لا دليل على الشركة العينية و الإشاعة الخارجية.

(٢) لجريان يدهما على متعلق الخمس، و مقتضى قاعدة اليد صحة الرجوع إلى كل من جرت يده كما يأتي تفصيله في كتاب البيع.

(٣) أما جواز التصرف في بعض الربح، فلاصلة بقاء ولاية المالك على ماله بعد عدم دليل معتبر على تحديد ولايته شرعاً بحد خاص. نعم لو ثبت الشركة الإشاعية أو الحق الثابت في الجميع ليس له ذلك و لكنه مشكل بل ممنوع، و مقتضى الأصل عدمها.

و أما اعتبار قصد إخراجه من البقية، فلبناء المتشركة، بل العقلاء الذين يهتمون بحقوق الناس على ذلك عند التصرف في أموالهم التي يعلمون بتعلق حق الغير ببعض اجزائه في الجملة، مع أنه نحو تضمين بالنسبة إلى حق أرباب الخمس و يكفي فيه القصد الإجمالي و لا يعتبر التفصيلي، للأصل.

(٤) لأنه المعلوم بحسب الأصل العملي بعد العلم بتعلقه بالعين في الجملة وهو المستفاد من مجموع الأدلة بعد رد بعضها إلى بعض لكن بالمالية لا العينية الشخصية الخارجية و إثبات غير ذلك يحتاج إلى دليل وهو مفقود

(مسألة ٧٧): إذا حصل الربح في ابتداء السنة أو في أثنائها فلا مانع من التصرف فيه بالاتجار^(١)، و إن حصل منه ربح لا يكون ما يقابل خمس الربح الأول منه لأرباب الخمس^(٢) بخلاف ما إذا تجر به بعد تمام الحول، فإنه إن حصل ربح كان ما يقابل الخمس من الربح لأربابه، مضافاً إلى أصل الخمس^(٣) فيخرجهما أولاً، ثم يخرج خمس بقيته إن زادت على مؤنة السنة.

واحتمال بعض الأخبار للشركة العينية أو الحق في جميع المال لا ينفع بعد ظهور البقية في الخلاف كما تقدم، وقد مر في مسألة ٧٥ في المقام، وفي كتاب الزكاة بعض الكلام فراجع وتأمل ولا وجه للتكرار بعد وحدة المبنى في جميع هذه الفروع.

(١) لأصالة بقاء ولاية المالك على التصرف، وعدم وجوب العزل إجماعاً، وبناء الشارع على الإرفاق بالملك، وإطلاق ما تقدم من خبري أبي بصير، وريان^(١) وتشهد له السيرة أيضاً.

(٢) كما عن جمع منهم المحقق الأنصاري^(٢)، لسيرة المتشركة، واستقرار الفتوى، والعمل على اشتراك أرباب الخمس مع الملاك في الخسارة دون الربح، مع أن مورد الخمس مجموع الربح السنوي في مقابل المؤن ورأس المال، ولذا يلاحظ الجبران والخسران بالنسبة إلى المجموع من حيث المجموع.

نعم لو حصل ربح وعلم بزيادته عن مؤن السنة وقلنا بملكية أرباب الخمس الربح من حين حدوثه ولم ينكشف الخلاف، فمقتضى قاعدة تبعية النماء للأصل كون ربح الخمس لأربابه، ولكنه مع ذلك مشكل، لأن من عدم التعرض لهذا الحكم العام البلوى في الأخبار - لا بياناً من الإمام^(٣) ولا سؤالا من الأنام - يستكشف عدم جريان قاعدة التبعية في هذا النحو من الملكية، مع أن أصل حصول الملكية لا مدرك له، كما مر مراراً.

(٣) بناء على حصول الملكية وإمضاء الحاكم الشرعي لهذه التجارة

(مسألة ٧٨): ليس للمالك ان ينقل الخمس الى ذمته ثم التصرف فيه، كما أشرنا إليه^(١). نعم يجوز له ذلك بالمصالحة مع الحاكم وحينئذ فيجوز له التصرف فيه، ولا حصة له من الربح^(٢) إذا اتجربه ولو فرض تجدد من له في أثناء الحول^(٣) على وجه لا يقوم بها الربح انكشف فساد الصلح.

ولكن أصل المبنى فاسد، لما تقدم من أنه لا دليل على الملكية، فيكون تمام الربح للمالك ولا أثر لإمضاء الحاكم بالنسبة إلى هذه الجهة وإن كان له أثر بالنسبة إلى وقوع التجارة على متعلق حق أرباب الخمس.

ثم أنه يجب تخميس جميع الأرباح في عرض واحد من دون أن يكون ربح الخمس لأربابه من جهة التجارة بمالهم مع الزيادة عن المؤن، لإطلاق أدلة وجوبه.

(١) في مسألة ٧٥ عند قوله ﷺ: «وإن ضمنه في ذمته»، وفي مسألة ٧٦ عند قوله ﷺ: «مع قصد إخراجه من البقية» وأشرنا إلى وجهه وجوازه مع مراجعة الحاكم الشرعي، بل وبدون مراجعته مع الضبط والتثبت بنحو المتعارف بحيث تصدق الوثيقة العرفية - كما في سائر الديون والوثائق المعتمدة - لأن ذلك كله من شئون ولاية الحكم والمالك.

وقد صرح ﷺ بذلك في مسألة ٤ من زكاة الغلات، ومسألة ١١ من خمس المعدن.

(٢) يعني: لا حصة للخمس من الربح لفرض انتقاله إلى الذمة وعدم وقوعه مورد المعاملة وقد قلنا أنه لا يكون الربح لأرباب الخمس مطلقاً إلا مع الشركة الحقيقية والإشاعة الخارجية لا على سائر المباني سواء نقل الخمس إلى الذمة أو لا.

(٣) المراد بتجدد المؤن في المقام العلم بها بعد وقوع الصلح وانكشاف أنها كانت ولم يعلم بها المالك حين الصلح وحينئذ يبطل، لعدم المعوض له واما ان كان تجدد لها بعد وقوع الصلح في أثناء السنة، فهو مناف لما تقدم في المسألة السابقة من جواز التصرف في الربح في الأثناء وإن الربح للمالك دون أرباب

(مسألة ٧٩): يجوز له تعجيل إخراج خمس الربح إذا حصل في أثناء السنة، و لا يجب التأخير إلى آخرها، فإن التأخير من باب الإرفاق، كما مر^(١) و حينئذ فلو أخرجه - بعد تقدير المؤنة بما يظنه - فبان بعد ذلك عدم كفاية الربح لتجدد مؤن لم يكن يظنها كشف ذلك عن عدم صحته خمسا^(٢) فله الرجوع به على المستحق، مع بقاء عنه لا مع تلفها في يده^(٣) إلا إذا كان عالما بالحال، فان الظاهر ضمانه حينئذ^(٤).

(مسألة ٨٠): إذا اشترى بالربح قبل إخراج الخمس جارية لا يجوز له وطؤها كما انه لو اشترى به ثوبا لا تجوز الصلاة فيه و لو اشترى به ماء للغسل أو الوضوء لم يصح، و هكذا^(٥) نعم لو بقي منه بمقدار الخمس في

الخمس، فلا يحتاج إلى الصلح حينئذ.

(١) تقدم في مسألة ٧٢ وجه ذلك فراجع.

(٢) لأن اشتراط صحة بما يفضل عن المؤنة السنوية من الأمور الواقعية و بعد تبين الخلاف ينعدم المشروط بانعدام شرطه. نعم لو كان لنفس ظن كفاية الربح للمؤنة السنوية موضوعية خاصة في الاشتراط صح الخمس و يجرى، و لكنه لا دليل عليه بل المنساق من الأدلة خلافه.

(٣) اما الرجوع مع بقاء العين، فلعدم خروج العين عن ملك مالكة، فله أخذ ملكه اين ما وجدته لقاعدة السلطنة. و اما عدم الرجوع مع التلف، فلأصالة البراءة عن الضمان مع تحقق الغرور.

(٤) لقاعدة اليد بعد عدم تحقق الغرور مع العلم بالحال كما هو واضح، و تشهد للضمان أصالة احترام مال الغير.

(٥) كل ذلك مبني على تعلق الخمس بالمال بنحو الشركة العينية المشاعة أو الحق المشاع في الجميع و عدم كون الشراء التزاما عرفيا عند المتشركة بالنقل إلى الذمة ثم الوفاء من مال آخر و جميع ذلك محل اشكال، بل منع فمقتضى الأصل الموضوعي و الحكمي في جميع ذلك الإباحة بعد عدم

يده، و كان قاصدا لإخراجه منه جاز و صح، كما مر نظيره^(١).

(مسألة ٨١): قد مر أن مصارف الحج الواجب - إذ استطاع في عام الربح، و تمكن من المسير - من مئونة تلك السنة، و كذا مصارف الحج المندوب، و الزيارات و الظاهر أن المدار على وقت إنشاء السفر^(٢)، فان كان إنشائه في عام الربح فمصارفه من مئونته ذهابا، و إيابا و ان تمّ الحول في أثناء السفر فلا يجب إخراج خمس ما صرفه في العام الآخر في الإياب، أو مع المقصد و بعض الذهاب.

(مسألة ٨٢): لو جعل الغوص أو المعدن مكسبا مله كفاه إخراج خمسهما أولا، و لا يجب عليه خمس آخر^(٣) من باب ربح المكسب، بعد إخراج مئونته سنته.

(مسألة ٨٣): المرأة التي تكتسب في بيت زوجها و يتحمل زوجها مئونتها يجب عليها خمس ما حصل لها، من غير اعتبار إخراج المئونة^(٤)، إذ هي على زوجها الا ان لا يتحمل.

ثبوت دليل على المنع. نعم لا ريب في ان جميع ما قاله «قدس سره» موافق للاحتياط خروجا عن خلاف ما نسب إلى المشهور.

(١) عند قوله ﷺ: «انما هي على وجه الكلي في المعين» في مسألة ٧٦.

(٢) لأنه المعهود في الأسفار المتعارفة حيث تلاحظ مئونة السفر حين إنشائه و قد تقدم بعض ما يتعلق بالمقام في مسألة ٧٠ فراجع و فصلنا هناك بين أخذ تمام مئونة السفر ذهابا و إيابا دفعة أو تدريجا.

(٣) للأصل، و عدم معهودية خمسين فيما يشتركان في عنوان الفائدة و الاستفادة. نعم مع تباين العنوانين يقوى وجوب خمسين كما تقدم في مسألة ٣٦ من المال المختلط فراجع.

(٤) لما تقدم من ان المناطق في المئونة المستثناة الصرف الفعلي لا شائبة

(مسألة ٨٤): الظاهر عدم اشتراط التكليف و الحرية في الكنز، و الغوص، و المعدن، و الحلال المختلط بالحرام، و الأرض التي يشتريها الذمي من المسلم فيتعلق بها الخمس^(١) و يجب على الولي و السيد إخراج^(٢) و في تعلقه بأرباح مكاسب الطفل اشكال^(٣)، و الأحوط إخراج^(٣)ه بعد بلوغه.

الصرف و لو لم يصرف، و كذا كل من لا يصرف الفائدة إما لأجل الإمساك و التقتير، أو لأجل الكلّ على الغير، أو لجهة أخرى.

(١) للإجماع، و لإطلاق الأدلة، و الفتاوى، و معاهد الإجماعات المنساق منها ان هذا الخطاب من سنخ الوضعيات الغير المختصة بالبالغين، و اشتمال بعض الأخبار على قوله ﷺ: «عليك فيه الخمس»^(١) و نحو ذلك مما اشتمل على كلمة الاستعلاء - لا يوجب الاختصاص بالبالغ بدعوى: أنها ظاهرة في التكليف، لأن كلمة «على» تستعمل في الأعم من التكليف و الوضع كما لا يخفى.

(٢) لأن تفرغ ذمة المولى عليه من فروع ولاية الولي، فيجب عليه القيام

به.

(٣) منشأ إطلاق الأدلة، و الفتوى و الإجماعات، و ما ورد من أنه: «ليس على مال اليتيم، و في الدين، و المال الصامت شيء»^(٢) و كذا قوله ﷺ: «ليس في مال المملوك شيء»^(٣) فان إطلاقهما يشمل الخمس أيضاً، مع أن كسب الصبي باطل و لا شيء في الباطل. و فيه: أن الخبر ظاهر في الزكاة بقرينة غيره، مع أنه يشمل الغوص، و الكنز و المعدن و لا يقولون به، و لا دليل على الفرق بينها و بين مطلق الفائدة و يرد على الأخير: ان الفائدة أعم من الكسب، مع أنه لا دليل على بطلان كسبه ان كان بإذن الولي كما يأتي في محله.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٩ و غيره.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب من تجب عليه الزكاة حديث: ١٠.

فصل في قسمة الخمس و مستحقه

(مسألة ١): يقسم الخمس ستة أسهم على الأصح ^(١)، سهم لله

فصل في قسمة الخمس و مستحقه

(١) للأدلة الثلاثة فمن الكتاب ظاهر آية الغنيمة، و من الإجماع إجماع الإمامية، و من النصوص ما ادعي تواترها:

منها: خبر ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ و جلّ: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾. فقال عليه السلام: أما خمس الله عزّ و جلّ فللرسول، يضعه في سبيل الله، و أما خمس الرسول فلاقاربه، و خمس ذوي القربى فهم أقرباؤه وحدها و اليتامى يتامى أهل بيته، فجعل هذه الأربعة أسهم فيهم و أما المساكين و ابن السبيل فقد عرفت أنا لا نأكل الصدقة و لا تحلّ لنا فهي للمساكين و أبناء السبيل» ^(١).

و في مرسل ابن بكير في تفسير الآية «خمس الله للإمام، و خمس الرسول للإمام، و خمس ذوي القربى لقربة الرسول الإمام، و اليتامى يتامى الرسول، و المساكين منهم، و أبناء السبيل منهم فلا يخرج منهم إلى غيرهم» ^(٢).

و أما صحيح ربعي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أتاه المغنم أخذ صفوه و كان ذلك له، ثمّ يقسم ما بقي خمسة أخماس و يأخذ خمسة، ثمّ يقسم أربعة أخماس بين الناس الذين قاتلوا عليه ثمّ قسم الخمس الذي أخذه خمسة أخماس يأخذ خمس الله عزّ و جلّ لنفسه، ثمّ يقسم الأربعة

سبحانه، و سهم للنبي ﷺ، و سهم للإمام ﷺ^(١) و هذه الثلاثة الآن لصاحب الزمان^(٢) أرواحنا له الفداء، و عجل الله تعالى فرجه، و ثلاثة للأيتام، و المساكين، و أبناء السبيل، و يشترط في الثلاثة الأخيرة الإيمان^(٣)، و في الأيتام الفقر، و في أبناء السبيل الحاجة في بلد

أخماس بين ذوي القربى و اليتامى، و المساكين، و أبناء السبيل يعطي كل واحد منهم حقاً، و كذلك الإمام أخذ كما أخذ الرسول ﷺ^(١) الظاهر في سقوط سهم الرسول فمحمول إما على رفع يده ﷺ عن حقه توفيراً على الباقيين، أو على التقية لموافقته لمذهب العامة.

(١) فإنه المراد بذي القربى نصّاً - كما تقدم - و إجماعاً. و ما نسب إلى ابن الجنيد من تعميمه إلى غير الإمام أيضاً للإطلاق (مردود) بالإجماع، و النص على التخصيص بالإمام ﷺ.

(٢) للإجماع، و النصوص:

منها: ما تقدم في خبر ابن بكير.

و منها: صحيح البنزطي عن أبي الحسن الرضا ﷺ في تفسير الآية: «فقلل له: فما كان لله فلمن هو؟ فقال لرسول الله ﷺ و ما كان لرسول الله ﷺ فهو للإمام»^(٢).

و في خبر حماد: «و له ثلاث أسهم سهمان و رائة، و سهم مقسوم له من الله و له نصف الخمس كملاً، و نصف الخمس الباقي بين أهل بيته - الحديث -»^(٣). ثم إن ظاهر القسمة التساوي، لأن الأصل فيها ما لم يدل دليل على الخلاف و هو مفقود.

(٣) للإجماع، و استشهد له أيضاً بقاعدة الشغل، و ما ورد: «من أن الله

التسليم^(١)

وإن كان غنيا في بلده، ولا فرق بين أن يكون سفره في طاعة أو معصية^(٢)، ولا يعتبر في المستحقين العدالة^(٣)، وإن كان الأولى ملاحظة المرجحات، والأولى أن لا يعطى لمرتكبي الكبائر خصوصا مع التجاهر، بل يقوى عدم الجواز إذا كان في الدفع إعانة على الإثم، ولا سيما إذا كان في المنع الردع عنه

عزّ وجلّ حرّم أموالنا و أموال شيعتنا على عدوّنا^(١) وفيهما خدشة ظاهرة، إذ الأول محكوم بالإطلاقات و العمومات. و الثاني بأنّه ليس كل من ليس بشيعة عدوّ لهم عليه السلام.

(١) لأصالة اعتبار الاحتياج في أخذ الصدقات و الخمس بمنزلتها، بل أطلق الصدقة عليه أيضاً كما في خبر ابن مهزيار^(٢) و هو مقتضى إطلاق ما دلّ على أنّ الخمس عوض الزكاة - كما تقدم - و في خبر حماد «يقسّم بينهم على الكتاب و السنة ما يستغنون في سنتهم، فإن فضل عنهم شيء فهو للوالي، فإن عجز أو نقص عن استغنائهم كان على الوالي أن ينفق من عنده بقدر ما يستغنون به. إنّما صار عليه أن يموتهم، لأنّ له ما فضل عنهم»^(٣) و قد عمل به المشهور، فما عن السرائر من عدم الاعتبار، للإطلاقات لا وجه له.

(٢) للإطلاقات الشاملة للجميع، و لكن الأحوط عدم الإعطاء في سفر المعصية إلا بعد التوبة.

(٣) للأصل، و الإطلاق، و بناء الشارع على التسهيل و التيسير في إعانة المحتاجين و مساعدة الفقراء. و تقدم في (فصل أوصاف المستحقين للزكاة) ما ينفع المقام و من المراجعة إليه يظهر الوجه في بقية المسألة فراجع إذ أنّ المقام متحد معها في هذه الفروع من حيث الدليل عليها، فلا وجه للتكرار.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب قسمة الخمس حديث: ١.

ومستضعف كل فرقة ملحق بها^(١).

(مسألة ٢): لا يجب البسط على الأصناف، بل يجوز دفع تمامه إلى أحدهم. وكذا لا يجب استيعاب أفراد كل صنف، بل يجوز الاقتصار على واحد، ولو أراد البسط لا يجب التساوي بين الأصناف أو الأفراد^(٢).

(مسألة ٣): مستحق الخمس من انتسب إلى هاشم بالأبوة، فإن انتسب إليه بالأُم لم يحل له الخمس، وتحل له الزكاة^(٣)، ولا فرق بين أن يكون علويًّا

(١) لشمول الإطلاق له أيضاً، بل يكون منها موضوعاً ولا نحتاج إلى الإلحاق.

(٢) على المشهور بين الأصحاب في جميع ذلك، لإطلاق الأدلة، وأصالة البراءة عن وجوب البسط والاستيعاب والتساوي، وللسيرة المستمرة على عدم مراعاة شيء من ذلك، وعموم ولاية من له ولاية الإعطاء مالكا كان أو إماماً أو نائبه وتقدم في الزكاة ما ينفع المقام.

(٣) لقول أبي عبد الله عليه السلام في خبر حماد - المعتمد عليه لدى الأصحاب فتوى، ونقل - «و من كانت أمه من بني هاشم وأبوه من سائر قريش، فإن الصدقات تحل له، وليس له من الخمس شيء، لأن الله تعالى يقول «ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ»^(١).

وهذا الحديث حاكم على جميع الأخبار المشتملة على الآل والقرابة^(٢) ونحوهما، مع أن الانتساب في المحاورات المعتبرة العرفية الشائعة إنما هو من طرف الأب، فمن كان أبوه من بني هاشم وأمه من قبيلة أخرى ينتسب إلى قبيلة أبيه دون أمه فيقال له هاشمي وكذا الأسدي، والتميمي، والمخزومي ونحوها من النسب والقبائل، فقول أبي عبد الله ٧: «لو كان العدل ما احتاج هاشمي ولا مطلبي إلى صدقة، إن الله تعالى جعل لهم في كتابه ما كان فيه سعتهم»^(٣) يراد به ما هو المتعارف في

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب قسمة الخمس حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب قسمة الخمس حديث: ١٢ و ١٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

الانتساب و هو الانتساب من طرف الأب فقط، مع أنه لو كان حلالاً للمتسبين من طرف الأم لشاع و بان في هذه المسألة الابتلائية لا أن يكون خلافه الشائع و المبان مع أنه لا يصح التمسك بإطلاق الأخبار المشتملة على لفظ قرابة الرسول لتفسير القرابة بالإمام تارة بالصراحة و أخرى: بالالتزام.

فمن الأول خبر ابن بكير: «و خمس ذوي القربى لقرابة الرسول الإمام»^(١) و قول عليّ عليه السلام في خبر سليم بن قيس: «نحن و الله عنى الله بذي القربى الذين قرننا الله بنفسه و برسوله»^(٢).

و من الأخير مثل قول الكاظم عليه السلام في مرسل حماد: «فسهم الله و سهم رسول الله لأولي الأمر من بعد رسول الله وراثته و له ثلاثة أسهم، سهمان وراثته و سهم مقسوم له من الله، و له نصف الخمس كمالاً - الحديث -»^(٣) فيسقط التمسك بإطلاقه للتعميم، مع أن ما تقدم من خبر حماد حاكم عليه على فرض ثبوت الإطلاق، و كذا ما اشتمل على لفظ الآل.

ثم إنه نسب الخلاف إلى جمع: منهم المرتضى - من القدماء - و صاحب الحقائق - من متأخري المتأخرين - فقالوا: بحلية الخمس لمن انتسب إلى بني هاشم من طرف الأم أيضاً، تمسكاً بإطلاق الآل، و الذرية، و القرابة و نحوها من هذه التعبيرات العامة الشاملة للجميع، و الظاهر أن النزاع بينهم و بين المشهور صغروي، إذ لا ينكر أحد صدق الولد، و الآل و الأهل، و الذرية و نحوها على من انتسب بالأم إلى هاشم و سائر القبائل صدقاً حقيقياً لا مجازياً. و لكن الحكم في المقام لا يدور مدار ذلك و إنما يدور مدار الانتساب الشائع العرفي و هو إنما يثبت من طرف الأب دون الأم، مع أن حليته لمن انتسب من طرف الأب مسلّم بين الكل لغة و عرفاً و شرعاً و إجماعاً، و غيره مشكوك فلا تفرغ ذمة المعطي و لا يحل للأخذ إلا بدليل و هو مفقود.

و المناقشة في خبر حماد بالإرسال مردودة، بما مرّ من اعتماد الأصحاب عليه ضبطاً، و عملاً و فتوى، و متنه يشهد بصدوره من المعصوم عليه السلام فراجع.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل باب: ١ من أبواب قسمة الخمس حديث: ٢ و ٧ و ٨.

أو عقيليًا، أو عباسيًا^(١). و ينبغي تقديم الأتمّ علقة^(٢) بالنبي ﷺ على غيره أو توفيره، كالفاطميين.

(مسألة ٤): لا يصدّق من ادعى النسب إلا بالبينة، أو الشيع المفيد للعلم^(٣)، و يكفي الشيع و الاشتهار في بلده^(٤). نعم، يمكن الاحتيال في الدفع إلى مجهول الحال^(٥) - بعد معرفة عدالته -^(٦) بالتوكيل على الإيصال إلى مستحقّه على وجه يندرج فيه الأخذ لنفسه أيضًا و لكن الأولى - بل الأحوط - عدم الاحتيال المذكور^(٧).

(مسألة ٥): في جواز دفع الخمس إلى من يجب عليه نفقته إشكال

(١) أو جعفريا، أو نوفليا، أو لهبيّا و ذلك ظهور الإطلاق و الاتفاق. و لكن الظاهر انقراض كلهم إلا العلويين.

(٢) لفضله على غيره من هذه الجهة، فينبغي التفضيل بالنسبة إليه. و عن كاشف الغطاء: «ينبغي تفضيل الرضوي و الموسوي على غيره من الحسيني و الحسيني لكونهما أشدّ علقة بالمعصومين ﷺ من غيرهما» و هو وجيه.

(٣) لأصالة عدم الحجية، و قاعدة الاشتغال، و الظاهر كفاية حصول الاطمئنان المتعارف و إن لم يجصل العلم.

(٤) لأنّه من طرق حصول الاطمئنان عرفا.

(٥) بناء على كفاية إحراز الشرط عند الوكيل و لو لم يكن محرزا عند الموكل يصح و يجزي. و أما بناء على عدم كفايته فلا أثر لهذا الاحتيال و لكن الظاهر الكفاية للإطلاقات و السيرة.

(٦) يكفي حصول الوثاقة و لا تعتبر العدالة، للأصل.

(٧) حذرا من الحيلة مهما أمكن مع القدرة على عدمها، و لاحتمال اعتبار الشرائط عند الموكل.

خصوصاً في الزوجة، فالأحوط عدم دفع خمسه إليهم^(١)، بمعنى: الإنفاق عليهم محتسباً مما عليه من الخمس أما دفعه إليهم لغير النفقة الواجبة مما يحتاجون إليه مما لا يكون واجبا عليه - كنفقة من يعولون و نحو ذلك - فلا بأس به كما لا بأس بدفع خمس غيره إليهم - و لو للإنفاق - مع فقره حتى الزوجة إذا لم يقدر على إنفاقها.

(مسألة ٦): لا يجوز دفع الزائد عن مئونة السنة لمستحق واحد و لو دفعة - على الأحوط (٢).

(١) لما تقدم في الشرط الثالث من (فصل أوصاف المستحقين للزكاة) بناء على بدلية الخمس عن الزكاة، كما هو ظاهر النص و الفتوى، و جريان جميع أحكام المبدل على البدل إلا ما خرج بالدليل.

و وجه التردد: التأمل في استفادة جريان أحكام الزكاة على الخمس بمجرد ما دل على الخمس عوضاً عن الزكاة، لعدم كون ما دلّ على أنّه منها في مقام البيان من هذه الجهات، و لا إجماع معتبر على أصالة المساواة بينهما أيضاً، فالمرجع للإطلاقات و أصالة عدم الاشتراط.

ثم إنّ وجه التخصيص بالزوجة أنّ في نفقتها مضافاً إلى الحكم التكليفي جهة وضعية أيضاً بخلاف نفقة باقي الأقارب فإنّ وجوبها تكليفاً محضاً.

(٢) مقتضى بدلية الخمس عن الزكاة جواز الإعطاء دفعة أكثر من مئونة السنة بناء على جواز ذلك في الزكاة، بل يجوز الإغناء لو ثبت عموم البدلية ولكنه مشكل.

واستدل على عدم جواز الإعطاء أكثر من المئونة هنا بأمور:

الأول: إرسال صاحب الجواهر له إرسال المسلمات، فقال في بحث حرمة الزكاة على الهاشمي: «لأنّ الخمس لا يملك منه ما زاد عن مئونة السنة و هو له طلق فكيف ما لا يحل له إلا للضرورة» و ادعى في المقام عدم وجدان الخلاف في عدم الجواز.

(مسألة ٧): النصف من الخمس - الذي للإمام (٧) - أمره في زمان الغيبة راجع إلى نائبه، وهو المجتهد الجامع للشرائط فلا بد من الإيصال إليه، أو الدفع إلى المستحقين بإذنه^(١).

الثاني: قول الإمام الكاظم (عليه السلام) في مرسل حماد: «يقسم بينهم على الكتاب والسنة ما يستغنون به في سنتهم»^(١).

الثالث: قاعدة الاشتغال بعد عدم عموم أو إطلاق يدل على جوازه مطلقاً لأنهما في مقام بيان أصل التشريع لا بيان الخصوصيات الأخرى. و نوقش في الأول: بعدم كونه من الإجماع المعتبر، وفي الثاني: بأنه في زمان بسط يد الإمام (عليه السلام) و توجه جميع الذرية النبوية إليه في رفع حوائجهم كما يظهر من صدر الحديث و ذيله فراجع، فلا عموم له يشمل جميع الحالات والأزمان. و أما الأخير: فالظاهر عدم الإشكال في ثبوت الإطلاق و تحقيقه، فيصح التمسك به.

(١) الأمر في حقه (عليه السلام) يدور بين أن يعطل رأساً، أو يصرفه المالك في موارد رضاه (عليه السلام)، أو يرجع فيه إلى نوابه الأمناء، و الأخير من أقرب طرق إحراز رضاه (عليه السلام) في التصرف في حقه (عليه السلام)، بل لا يحرز رضاه (عليه السلام) غالباً إلا بذلك، و مقتضى أصالة عدم جواز التصرف في مال الغير إلا بالرضا، و أصالة عدم الولاية على الإفراز، وقاعدة الاشتغال تعين ذلك، لأنَّ حصول العلم برضاه في التصرف في ماله (عليه السلام) بدون مراجعة نوابه مشكل، بل ممنوع، فمقتضى قاعدة الاشتغال عدم فراغ الذمة إلا بذلك، و يمكن دعوى بناء العقلاء عليه، أيضاً، لأنَّهم إذا لم يتمكنوا من الرجوع إلى المنوب عنه فيما يتعلق به يرجعون بفطرتهم إلى نائبه الذي يحكي أقواله و يتبع أفعاله، و يمكن جريان حكم مجهول المالك عليه أيضاً الذي يرجع إلى الحاكم الشرعي فإنه أعم من المالك المجهول

أو المعلوم الذي لا يمكن الوصول إليه عادة. و لو قلنا بعدم وجوب الرجوع إلى الحاكم الشرعي في مطلق مجهول المالك لقلنا به في خصوص المقام لخصوصية فيه دون سائر أقسامه.

وأما الأقوال الأخرى: من إباحته للشيعية في زمن الغيبة، كما عن جمع من الفقهاء و المحدثين. أو وجوب عزله و إيداعه و الوصية به عند الموت كما عن جمع من المتقدمين. أو وجوب دفنه كما عن المقنعة و النهاية و المنتهى، أو صرف المالك له في المحتاجين مباشرة - كما عن جمع منهم المحقق في الشرائع و نسب إلى المشهور بين المتأخرين - أو التخيير بين الإيداع و الدفن كما عن النهاية، أو التخيير بين الحفظ و الإيلاء و القسمة بين المحتاجين من الذرية الطيبة أو الصرف إلى الفقراء الشيعة مطلقا و لو لم يكونوا من السادة.

فكل ذلك مخدوش بمخالفته لقاعدة الاحتياط و عدم العلم برضائه عليه السلام بذلك، مع أنّ الأول لا مدرك له إلا ما تقدم من أخبار التحليل و تقدم ما فيها. و الثاني معرض للخطر خصوصا مع قلة المتدينين. و منه تظهر الخدشة في الثالث و الرابع فلا يوجب فراغ الذمة، لاحتمال دخل المراجعة إلى نائبه عليه السلام و الاستيذان منه في ذلك، و الخامس معرض للخطر و التلف، و كذا السادس بالنسبة إلى الحفظ و الإيلاء و خلاف قاعدة الشغل بالنسبة إلى البقية.

و بالجملة مقتضى قاعدة الاشتغال، و عدم الولاية في إفراز الحق و المال و مقتضى العلم بأنه عليه السلام لا يرضى بالإهمال وجوب دفعه إلى نائبه.

ولنا أن نقول: إنّ اختصاص الأسهم الثلاثة به عليه السلام ليس كاختصاص أمواله الخاصة به، بل لأجل أنّه رأس العائلة النبوية و ملجأ ذوي الحاجات و ملاذ الأراذل و الأيتام. و هذه الجهة جهة تعليلية فمن اتصف بهذه الجهة مع الاتصاف بالاجتهاد و سائر الشرائط المعبرة تنطبق عليه هذه الجهة بتبع نيابته عليه السلام فالأسهم الثلاثة له عليه السلام من جهة كون المنصب له بالذات و لنوابه من جهة أنّه عليه السلام جعل ذلك المنصب لهم. و احتمال قصر منصبهم على خصوص القضاء و الفتوى مخالف لما عليه الأصحاب في سائر الأبواب بل

والأحوط له الاقتصار على السادة^(١) ما دام لم يكنهم النصف الآخر. و أما النصف الآخر - الذي للأصناف الثلاثة - فيجوز للمالك دفعه إليهم بنفسه^(٢) لكن الأحوط فيه أيضاً الدفع إلى المجتهد أو بإذنه، لأنّه أعرف بمواقعة و المرجحات التي ينبغي ملاحظتها.

(مسألة ٨): لا إشكال في جواز نقل الخمس من بلده إلى غيره، إذا لم

وللمعلوم من ضرورة المذهب كما في الجواهر، و في المستند دعوى القطع بولاية الفقيه الجامع للشرائط عليه، و يقتضيه الاعتبار أيضاً و ليس ذلك ولاية على ماله^{عليه السلام} الخاص به حتى يمنع ذلك بل ولاية على مال لا بد و أن يصل إلى الإمام^{عليه السلام} ليصرفه في مصارف يكون أبصر بها من غيره، فهي نظير ولاية الحسبة. و يأتي بعض ما يتعلق بالمقام في الأنفال.

(١) بل الأحوط الاقتصار على موارد إحراز رضاه^{عليه السلام} مع مراعاة الأهم مع قصد التصدق عنه^{عليه السلام}.

(٢) المشهور بين الأصحاب و الذي استقر عليه المذهب بين المتأخرين وجوب دفع هذا القسم من الخمس إلى السادة، لإطلاقات الأدلة وعموماتها، و لكن في المسألة أقوال أخرى:

منها: سقوطه في زمن الغيبة كما نسب إلى جمع - منهم الديلمي - لأنّ قسمته على ما هو الواقع من شؤون الإمام المعصوم و مع غيبته لا موضوع، فيتفتي المشروط بانتفاء شرطه، مضافاً إلى أصالة البراءة عن الوجوب بعد الشك في شمول الأدلة لحال الغيبة، مع أنّ أدلة التحليل عامة و شاملة له.

(و فيه): أنّه لا دليل على كون ولاية القسمة للإمام المعصوم^{عليه السلام} بل المراد بالقسمة و الصرف بحسب ظاهر الشرع و هي ميسورة بالنسبة إلى الحاكم الشرعي بل المالك في زمن الغيبة، و أصالة البراءة محكومة بإطلاق الأدلة و عموماتها و أدلة التحليل قد مرّ الجواب عنها، فلا وجه لهذا القول أصلاً.

ومنها: وجوب دفعه إلى زمان حضوره^{عليه السلام}.

ومنها: وجوب الوصية به.

ومنها: غير ذلك مما لا دليل عليه من عقل أو نقل بل المال معرض للتلف و
الخطر، ومخالف لقاعدة الاحتياط.

وإنما البحث في أنه هل يصح أن يدفعه المالك بنفسه إلى السادة بلا
مراجعة الحاكم الشرعي أو يتوقف على مراجعته؟ قولان ذهب جمع إلى الأول،
للأصل والإطلاقات، وعموم ما دل على كون الخمس بدلا عن الزكاة، وأصالة
عدم توقف الصدقات والمجانبات على الإذن مطلقا.

(وفيه): أن الأصل عدم الولاية على الإفراز ومقتضى الاشتغال عدم الفراغ
والإطلاقات ليست متكفلة للبيان من كل جهة، كما أن البدلية لا تعرض لها من
هذه الجهة.

وعن جمع - بل نسبه المجلسي رحمته الله إلى الأصحاب - الثاني، وفي المستند
عن بعض الأجلة نسبة اشتراط إذن الفقيه في مصرف الخمس إلى الأصحاب،
لقاعدة الاشتغال، وأصالة عدم جواز التصرف في حق الغير بالإفراز ونحوه، و
جملة من الأخبار الظاهرة في أن تمام الخمس للإمام عليه السلام ويجب عليه تأمين
معيشة السادة، لأنهم عياله فإن زاد عنهم شيء فله عليه السلام وإن نقص وجب عليه
الإتمام منها قولهم عليهم السلام: «لنا الخمس»^(١) وما ورد من أن الإمام عليه السلام يقسم الخمس
بين مستحقيه فيستفاد منه أنه له^(٢).

والكل مخدوش: أما النسبة إلى الأصحاب أو الأشهر فلا وجه لها في هذه
المسألة الخلافية. وكيف اطلع المجلسي رحمته الله وبعض الأجلة على الشهرة ولم يطلع
عليها نقاد الفقهاء ممن تقدمهم، ويمكن أن يكون مراد صاحب المستند من بعض
الأجلة هو المجلسي أيضاً. وأما أصالة عدم جواز الإفراز وقاعدة الاشتغال فهي
محكومة بإطلاق الآية والروايات، وأي فرق بين المقام والزكاة حتى يتمسك

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس حديث: ٥ وغيره.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب قسمة الخمس حديث: ٢ و ٣ وغيره.

يوجد المستحق فيه^(١) بل قد يجب كما^(٢) إذا لم يمكن حفظه مع ذلك، أو لم يكن وجود المستحق فيه متوقفاً بعد ذلك، ولا ضمان حينئذٍ عليه لو تلف^(٣) والأقوى جواز النقل مع وجود المستحق أيضاً، لكن مع الضمان لو تلف، ولا

بالإطلاق هناك دون المقام مع كثرة رأفتهم عليهم السلام بالشبهة خصوصاً السادة، و قولهم عليهم السلام: (من لم يستطع على أن يصلنا فليصل فقراء شيعتنا)^(١) ونحو ذلك من الأخبار، مع كثرة تسهيلات الشارع بالنسبة إلى الملاك والتيسير عليهم في الخيرات والصدقات.

وأما مثل قولهم عليهم السلام: «لنا الخمس» - على ما تقدم - ففيه أولاً: أن هذا الإطلاق باعتبار أن نصفه لهم وهو يكفي في صحة الإطلاق.

و ثانياً: أن الإطلاق لأجل أن أهل البيت هم الأصل في تشريع الخمس. و ثالثاً: أنه معارض بظاهر الآية والمستفيضة الدالة على أن نصف الخمس للمستحقين من بني عبد المطلب من اليتامى والمساكين وابن السبيل وغيرهم - كما تقدم -

وأما ما يدل على أنه عليه السلام يقسم الخمس - كما سبق - فهو من ولايته عليه السلام على التقسيم في زمان الحضور وهو أعم من كونه له عليه السلام.

ومن ذلك كله ظهر وجه الاحتياط وأنه للطرفين، فالأحوط للمالك مراجعة الحاكم الشرعي، كما أن الأحوط له مراعاة رضاه إن لم ينطبق عنوان آخر على الأخذ منه.

(١) للأصل، وظهور الإجماع.

(٢) من باب المقدمة لوجوب إيصال الحق إلى أهله.

(٣) لقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح ابن مسلم الوارد في الزكاة المنقولة: «إذا وجد لها موضعاً فلم يدفعها إليه فهو ضامن لها حتى يدفعها، وإن لم

فرق بين البلد القريب و البعيد^(١)، وإن كان الأولى القريب، إلا مع المرجح للبعيد.

(مسألة ٩): لو أذن الفقيه في النقل لم يكن عليه ضمان، و لو مع وجود المستحق. وكذا لو وكله في قبضه عنه بالولاية العامة، ثم أذن في نقله^(٢).
(مسألة ١٠): مئونة النقل على الناقل في صورة الجواز و من الخمس في صورة الوجوب^(٣).

يجد لها من يدفعها إليه فبعث بها إلى أهلها فليس عليه ضمان لأنها قد خرجت من يده^(١).

ولا ريب في أن عموم التعليل شامل للمقام أيضاً، و الظاهر عدم الفرق بين نقل تمام المال، أو خصوص الخمس لإطلاق الكلمات و عموم التعليل، سواء قلنا بجواز العزل في الخمس أم لا، لأنّ النقل عرفاً غير العزل، إذ الأول في طريق الإعطاء و الثاني إيقاف حتى يعطي.

(١) أما جواز النقل مع وجود المستحق، فللأصل إن لم يناف الفورية العرفية. و أما الضمان مع التلف، فلقاعدة الاشتغال، و ظهور الإجماع، و ما تقدم في الزكاة. و أما عدم الفرق بين البلد القريب و البعيد فللأصل مع عدم المنافاة الفورية المتعارفة. و أما مع المنافاة لها، فيشكل الجواز في أصل النقل فضلاً عن البعيد.

(٢) أما الأول، فلأصالة البراءة بعد الشك في شمول أدلة الضمان له. و أما الأخير، فلأنّ يد الوكيل كيد الموكل في أخذ الحق و لا وجه للضمان في المأخوذ خمساً أو زكاة.

(٣) أما الأول، فلأنّها ليست لمصلحة أرباب الخمس فلا وجه لتحملهم لها. و أما الأخير فلأنّها حينئذ لمصلحتهم فلا وجه لتحمل المالك لها، و تقتضيه قاعدة نفي الضرر في صورتين.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

(مسألة ١١): ليس من النقل لو كان له مال في بلد آخر فدفعه فيه للمستحق عوضاً عن الذي عليه في بلده، وكذا لو كان له دين في ذمة شخص في بلد آخر فاحتسبه خمسا، وكذا لو نقل قدر الخمس من ماله إلى بلد آخر فدفعه عوضاً عنه (١).

(مسألة ١٢): لو كان الذي فيه الخمس في غير بلده فالأولى دفعه هناك، و يجوز نقله إلى بلده مع الضمان (٢).

(مسألة ١٣): إن كان المجتهد الجامع للشرائط في غير بلده جاز نقل حصة الإمام عليه السلام إليه، بل الأقوى جواز ذلك، ولو كان المجتهد الجامع للشرائط موجوداً في بلده أيضاً بل الأولى النقل إذا كان من بلد آخر أفضل، أو كان هناك مرجح آخر (٣).

(مسألة ١٤): قد مرَّ أنه يجوز للمالك أن يدفع الخمس من مال آخر له

(١) لأنَّ المراد - من النقل الوارد في أخبار الزكاة وكلمات الفقهاء في المقام نقل العين خارجاً كنقل العين الزكوي أو العين التي تعلق بها الخمس. وما ذكره أولاً - ليس من النقل أصلاً، وكذا الثاني فإنَّه احتساب لا أن يكون نقلاً. والأخير نقل لماله لا للخمس ولكن لا بد من مراعاة الفورية العرفية في جميع ذلك وإلا فيأثم، وإن كان تبرأ ذمته بعد الدفع.

(٢) أما أنَّ الأولى الدفع في بلد المال، فلما تقدم في المسألة الثالثة عشرة من (فصل بقية أحكام الزكاة) فراجع. وأما جواز النقل إلى بلده، فللأصل مع عدم المنافاة للفورية. وأما الضمان مع التلف، فلقاعدَةُ الاشتغال، وظهور الإجماع.

(٣) لأنَّ كل ذلك من الطرق المتعارفة في إيصال الحق إلى أهله والظاهر حصول العلم برضاه عليه السلام في إيصال حقه إلى نوابه عليهم السلام بما هو متعارف بين الناس في إيصال الحقوق إلى أهلها ولكن يضمن لو تلف في موارد عدم وجوب النقل، كما مرَّ.

نقداً أو عروضاً، و لكن يجب أن يكون بقيمته الواقعية^(١) فلو حسب العروض بأزيد من قيمتها لم تبرأ ذمته وإن قبل المستحق و رضي به^(٢).
 (مسألة ١٥): لا تبرأ ذمته من الخمس إلا بقبض المستحق أو الحاكم سواء كان في ذمته أو في العين الموجودة، و في تشخيصه بالعزل إشكال^(٣).
 (مسألة ١٦): إذا كان له في ذمة المستحق دين جاز له احتسابه

(١) لأنها الأصل في الأعيان و القيم إلا أن يرضى صاحب الحق بالأقل و كان رضاه معتبراً شرعاً.

(٢) أما عدم فراغ الذمة إلا بمقدار القيمة الواقعية، فلقاعدة الاشتغال، و أما عدم الاعتبار برضا المستحق، فلأن الحق نوعي لا أن يكون شخصياً فليس له حق ذلك. نعم، للحاكم الشرعي أن يصالح مع المالك إن كانت في البين مصلحة ملزمة لذلك أهم من مراعاة حق أرباب الخمس و تقدم في كتاب الزكاة (مسألة ١٦) من مسائل الختام ما ينفع المقام فراجع.

(٣) أما عدم براءة ذمة المالك إلا بالقبض، فلإطلاق، و الاتفاق، و قاعدة الاشتغال. و أما الإشكال في تشخيصه بالعزل، فلأصالة عدم الشخص إلا إذا دل عليه الدليل و لا دليل في المقام وإن ورد في الزكاة و لكن يمكن أن يقال: إن من ورود الدليل على صحة العزل في الزكاة و كونه تعجيلاً في إفراز الحق نحواً من الانقياد، و بناء الشارع على التسهيل و الإفراق بالملاك يستفاد صحة العزل هنا أيضاً خصوصاً مع عدم المستحق، مضافاً إلى ظهور تسالمهم على أن كل ما يجري في الزكاة يجري في الخمس إلا ما خرج بالدليل، و يقتضيه بدليته عنها أيضاً.

ثم إنه ﷺ لم يذكر صرف الخمس في حوائج السادة مع تعرضه له في الزكاة في (مسألة ٢) من (فصل أوصاف المستحقين) و الظاهر الجواز هنا أيضاً. و المستفاد من نصوص قسمة الخمس الإغناء و التموين و دفع الكفاية و نحو ذلك من التعبيرات، و كل ذلك يصدق على الصرف أيضاً.

خمساً^(١)، وكذا في حصة الإمام إذا أذن المجتهد.

(مسألة ١٧): إذا أراد المالك أن يدفع العوض نقداً أو عرضاً لا يعتبر فيه رضا المستحق^(٢) أو المجتهد بالنسبة إلى حصة الإمام، وإن كانت العين التي فيها الخمس موجودة. لكن الأولى اعتبار رضاه، خصوصاً في حصة الإمام عليه السلام. (مسألة ١٨): لا يجوز للمستحق أن يأخذ من باب الخمس ويرده على المالك إلا في بعض الأحوال، كما إذا كان عليه مبلغ كثير ولم يقدر على أدائه -

(١) الظاهر أنَّ كفاية الاحتساب موافق للقاعدة، لأنَّ المناطق في تشريع الحقوق خمساً كانت أو زكاة سدَّ حاجة المحتاجين من السادة والفقراء وحفظ شؤونهم عن سؤال الناس ودفع الذل عنهم وذلك يحصل بالاحتساب كحصوله بالقبض والإقباض. وأيُّ رفع حاجة أعظم من فك رقبة عن ذلِّ الدين، وليس للقبض موضوعية خاصة بل هو طريق محض لرفع الحاجة والمسكنة، ولا فرق فيه بين كون الواجب على من عليه الحق الصرف أو التملك، إذ المناطق في كل منهما واحد، فما ورد من النص في صحة احتساب الدين من الزكاة موافق للقاعدة ويجري في المقام أيضاً.

والمستفاد من مجموع الأدلة إنَّما هو الاختصاص فقط، وعمدة ما استدل به على التملك كلمة (اللام). وفيه: أنَّه للاختصاص كما في اللغة وموارد استعمالها. نعم، الاختصاص قد يفيد الملكية، وقد يفيد الحقية، وقد يفيد مجرد الأولوية وذلك كله بالقرائن الخارجية.

(٢) لأنَّ ولاية الإخراج للمالك وإذن الشارع في صحة الإخراج بالقيمة ولا وجه بعد ذلك لرضا المستحق، مضافاً إلى الأصل، وكون الخمس نحو حق متعلق بمالية المال. نعم، لو كان من الشركة العينية الخارجية لكان لهذا التوهم مجال مع أنَّه باطل على هذا أيضاً، لإذن الشارع في دفع القيمة للمالك، مضافاً إلى السيرة.

بأن كان معسرا - و أراد تفريغ الذمة، فحينئذ لا مانع منه إذا رضي المستحق بذلك^(١).

(مسألة ١٩): إذا انتقل إلى الشخص مال فيه الخمس ممن لا يعتقد وجوبه كالكافر ونحوه - لم يجب عليه إخراجه فإنهم عليه السلام أباحوا لشيعتهم ذلك، سواء كان من ربح تجارة أو غيرها، و سواء كان من المناكح و المساكن، و المتاجر، أو غيرها^(٢).

(١) راجع المسألة السادسة عشرة من ختام الزكاة، فيجري في المقام جميع ما مرّ فيها.

(٢) على المشهور بل المجمع عليه بين الإمامية، و تدل عليه السيرة المستمرة في كل عصر، و أنّ ذلك هو المتيقن مما تقدم من أخبار التحليل و للقطع برضائهم عليه السلام بذلك لئلا يقع شيعتهم في الضرر و الحرج من غير فرق بين الأسهم الثلاثة التي تكون له عليه السلام و حصة السادة التي هي النصف الآخر من الخمس لولايته عليه السلام على حصتهم كولايته على سهمه عليه السلام. و المراد بالمناكح الجواري المشتراة ممن لا يعتقد الخمس التي لا موضوع لها فعلا. و الله تعالى هو العالم.

(ختام و فيه مسائل)*

(الأولى): لو استقرض شيئا و زاد عن مئونة سنته، فالظاهر عدم الخمس فيه (١).

(الثانية): لو استفاد من الأرباح أو من الفوائد و أقرضها إلى غيره و جب فيه الخمس (٢).

(الثالثة): لو اشترى شيئا للمؤنة، فمنعه مانع عن صرفه فيها حتى انقضى الحول و زاد عن المؤنة حينئذ مع وجود المنع يجب فيه الخمس (٣). إلا إذا كان محتاجا إلى حفظه للصرف في المؤنة كاحتياجه إلى سائر مئونة التي يدخرها

(ختام و فيه مسائل)

(١) لأنه ليس من الأرباح و لا من مطلق الفائدة إلا إذا كان مبنيا على عدم أخذ العوض. نعم، لو استقرض من النقود و اشترى بها شيئا للمؤنة و زاد ذلك الشيء عنها يجب فيها الخمس، لأنها من الأرباح.

(٢) للإطلاقات، و العمومات. و ما يتوهم من أنه غير متمكن من التصرف بعد الإقراض (مدفوع): بأنّ متمكن منه حين حصول الفائدة و إلا لما أقرضها. و التمكن منه لا يعتبر في تمام الحول، لما مرّ من عدم اعتبار الحول، فليس المقام مثل الزكاة.

(٣) للعمومات و الإطلاقات.

لوقت الحاجة إليها^(١).

(الرابعة): لو استأجر داراً - مثلاً - في أثناء السنة و أدى تمام أجرتها من الأرباح و الفوائد فزادت مدة الإجارة عن انقضاء سنة الربح هل تحسب تلك الزيادة من الزائد على المؤنة أو لا؟ الظاهر هو الأخير^(٢).

(الخامسة): لو مضت عليه سنين و لم تكن له سنة شرعية و لم يعلم مقدار الربح و الفائدة ثم أراد تصفية ماله - و احتسابه - فيما مضت عليه - في تلك الأحوال، فإما أن يعلم تفصيلاً بقدر الزيادة لو كانت له سنة معينة، أو يعلم إجمالاً بها، أو يشك في أصلها، و في الأول يجب تخميس مقدار الزيادة، و في الثاني يأخذ بالأقل المعلوم و يخمسه، و في الأخير لا شيء عليه، و الأولى في الأخيرين المصالحة مع الحاكم الشرعي^(٣).

(السادسة): لو تردد شيء بين ما يجب فيه الخمس كالأرباح - و ما لا يجب كالميراث و لم يعلم الحالة السابقة، فلا يجب الخمس فيه^(٤).

(١) فلا يجب حينئذ، لأنّه من المؤنة.

(٢) لأنّ تمام الأجرة يحتسب من مؤنة سنة الربح، كما مرّ نظيره في مسألة ٨١ من مصارف الحج. و يمكن أن يعدّ المدة الزائدة من المؤنة مثل الأشياء التي يشتريها في سنة الربح و يحتاج إلى إبقائها إلى ما بعد السنة كالفرش ونحوها.

(٣) أما وجوب تخميس الزيادة المعلومة في الصورة الأولى، فلتنجز العلم التفصيلي بالفطرة. و أما الصورة الثانية فللعلم التفصيلي بالنسبة إلى الأقل و الشك في الأكثر، فتجري بالنسبة إليه البراءة العقلية و النقلية كما في جميع موارد دوران الأمر بين الأقل و الأكثر من العبادات و الماليات مطلقاً. و أما الأخير، فللشك في أصل توجه تكليف الخمس بالنسبة إليه و المرجع البراءة كما هو واضح إلى النهاية.

(٤) للأصل بعد عدم صحة التمسك بالأدلة، لكونه من التمسك بالدليل في

الموضوع المشكوك.

(السابعة): الحول في الأرباح عبارة عن تمام الشهر الثاني عشر (١) لا الدخول فيه كما في الزكاة (٢).

(الثامنة): يجوز للحاكم الشرعي أن يؤجر العين التي تعلق بها الخمس و يأخذ الخمس من مال الإجارة من باب القيمة (٣).

(التاسعة): لو تردد ربح بين كونه مما أدى خمسة أو مما لم يؤد خمسة لم يجب فيه شيء (٤).

(العاشرة): لو كان عنده مالان علم بتخميس أحدهما دون الآخر فمضى التساوي في المالية يخمس أحدهما. و مع الاختلاف فيهما يخمس الأقل و الأحوط الأكثر (٥).

(الحادية عشر): يعتبر في أداء الخمس قصد القرية، كما مرّ في الزكاة (٦).

(الثانية عشرة): لوقال المالك: خمست مالي يقبل قوله بلاينة ولا يمين (٧).

(١) لأنّه المنساق منه عرفاً و لا دليل على الخلاف. و المناط الهالكي لأنّه المدار في الأحكام الشرعية و يجوز التغيير إلى الشمسي إن لم يكن فيه ضرر على السادة و الفقراء و اذن الحاكم الشرعي في ذلك.

(٢) لأنّه كان لأجل دليل مخصوص بها.

(٣) بناء على أنّه من مجرّد الحق المتعلق بالعين، و ذلك لأجل ولايته على مثل هذه الأمور.

(٤) للأصل و لا يجوز التمسك بالأدلة الدالة على وجوبه، لأنّه من التمسك بالعام في الشبهة الموضوعية.

(٥) لأنّ المسألة من الدوران بين الأقلّ و الأكثر و لا ريب في وجوب الأقلّ. و وجوب الأكثر ينفي بالأصل، كما في جميع موارد الدوران بينهما.

(٦) لظهور إجماعهم عليه.

(٧) للسيرة، و لما تقدم في الزكاة.

(الثالثة عشرة): إذا قبض الفقيه الجامع للشرائط الخمس من المالك من باب الولاية العامة برئت ذمة المالك وإن تلف عنده (١).

(الرابعة عشرة): لو تعدّد سبب الاستحقاق في سيّد كأن يكون فقيراً و من أبناء السبيل يجوز أن يعطى لكل سبب نصيباً (٢).

(الخامسة عشرة): يجوز للحاكم الشرعي أن يشتري من الخمس داراً أو نحوها و يوقفها للسادة (٣).

(السادسة عشرة): لا مانع من إعطاء الخمس للسيد السائل بكفّه (٤).

(السابعة عشرة): لو كان شيء من المؤنة و خرج عنها خروجاً دائماً و قلنا بوجوب الخمس فيه، فهل يعتبر فيه مضيّ السنة أيضاً أو لا؟ الظاهر هو الأخير (٥).

(الثامنة عشرة): لو كان شيء زائداً عن المؤنة و تعلق به الخمس، فذهبت ماليته بالمرة - كما في كسر بعض المكائن أو كان عنده ثلج فذاب، أو كان ماء في فلاة من الأرض ثم جاء المطر وسقط الماء عن المالية - هل يجب فيه الخمس أو

(١) لأنّ الوصول إلى يده من حيث ولايته على فقراء السادة كالوصول إليهم، و كالصرف في مصرفه.

(٢) للإطلاقات الشاملة لهذه الصورة و تقدم في الزكاة أيضاً.

(٣) إن اقتضت المصلحة لذلك، لعموم ولايته على هذا المال، فيتصرف فيه بما اقتضته المصالح الشرعية.

(٤) للإطلاقات، و العمومات الشاملة له أيضاً، و قد مرّ نظيره في الزكاة أيضاً و تقدم القول بالخلاف و ناقشنا فيه فراجع.

(٥) للأصل بعد صدق كونه زائداً عنها، و تقدم أنّ أصل اعتبار مضيّ السنة في الزائد عن المؤنة إرفاقيّ لا أن يكون شرطاً شرعياً.

لا؟ الظاهر هو الأول مع إمكان الأداء وكون التأخير فيه عمداً^(١).

(التاسعة عشرة): الحقوق التقاعدية التي تعطى للموظفين يجب فيها الخمس مع زيادتها عن المؤنة^(٢)، وكذا ما يعطى لعوائل الموظفين بعد موتهم. (العشرون): الظاهر جواز صرف الخمس في تجهيزات الميت المستحق^(٣) والاحتياط في الاستيذان من الحاكم الشرعي^(٤).

(١) للأصل، وعدم دليل على سقوطه إلا أن يقال: إنَّ حكمة الإرفاق في التأخير إلى السنة يشمل ذلك أيضاً وهي أنه لو تجددت مؤن جديدة أو حدث ضرر سقط أصل الربح به عرفاً.

(٢) لكونها إما من الأرباح، أو من مطلق الفائدة، وكذا الكلام فيما يعطى لعيالات الموظفين بعد موتهم، فيجب الخمس فيه.

(٣) لأنه من مصارفها عرفاً.

(٤) لاحتمال سقوطه عن المصرفية بالموت ويقوى هذا الاحتمال في صرف الخمس في تعمير مقبرته.

(الأنفال)

و هي: ما يستحقه الإمام عليه السلام بالخصوص لمنصب إمامته، كما كان للنبي عليه السلام لمقام نبوته و رئاسته الإلهية^(١) و هي تسعة:

(الأنفال)

و هي جمع نفل - ساكنا و متحركا - بمعنى الزيادة، و هي زيادة فضل من الله تعالى نفل على المسلمين دون الأمم السابقة. و يطلق على مطلق الغنيمة، لأنَّ الأمم السابقة لم تكن تحل لهم الغنائم، و على خصوص ما يستحقه الإمام عليه السلام كما كان يستحقه النبي عليه السلام.

(١) بالأدلة الأربعة: فمن الكتاب قوله تعالى «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ»^(١) ومن السنة ما استفاض بل تواتر بين الفريقين قال أبو عبد الله عليه السلام في الصحيح: «و أما الفياء و الأنفال فهو خالص لرسول الله عليه السلام»^(٢) و من العقل: ما أشرنا إليه في أول كتاب الخمس ثم هي للإمام المعصوم من بعده عليه السلام إجماعاً من الإمامية، و نصوصاً مستفيضة بينهم قال أبو عبد الله عليه السلام في الصحيح: «نحن قوم فرض الله طاعتنا لنا الأنفال، و لنا صفو المال»^(٣) و يأتي ما يدل عليه أيضاً.

و الأنفال: من مختصات منصب الإمامة و إن مات الإمام لا ترثها ورثه الإمام غير الإمام الذي يكون بعده، فعن علي بن راشد: «قلت لأبي الحسن الثالث عليه السلام

(١) سورة الأنفال: ١.

(٢) و (٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب الأنفال حديث: ٣ و ٢.

(الأول): الأرض إن لم يوجف عليها بخيل و لا ركاب، سواء انجلى عنها أهلها أو أسلموها للمسلمين طوعاً^(١).

(الثاني): الأرض الموات التي لا ينتفع بها إلا بتعميرها^(٢).

(مسألة ١): لا فرق بين أن يكون الخراب لانقطاع الماء عنها، أو لاستيلائه عليها، أو لاستيجماعها، أو لموانع آخر^(٣) كما لا فرق بين ما لم يجر عليها ملك لأحد - كالمفاوز - أو جرى، و لكن باد و لم يعلم الآن بحيث يصدق

إننا نؤتي بشيء فيقال: هذا كان لأبي جعفر عليه السلام عندنا فكيف نصنع؟ فقال عليه السلام: أما ما كان لأبي عليه السلام بسبب الإمامة فهو لي و ما كان غير ذلك فهو ميراث على كتاب الله و سنة نبيه^(١).

(١) للإجماع، و النصوص المستفيضة:

منها: قول أبي عبد الله عليه السلام في الموثق: «الأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقة دم، أو قوم صولحوا أو أعطوا بأيديهم و ما كان من أرض خربة، أو بطون أودية فهذا كله من الفبي و الأنفال»^(٢).

و قوله عليه السلام في صحيح حفص: «الأنفال: ما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب، أو قوم صالحوا، أو قوم أعطوا بأيديهم و كل أرض خربة و بطون الأودية فهو لرسول الله»^(٣).

و مقتضاه أن كل ما لم يوجف عليه بخيل و لا ركاب من الأنفال لا خصوص الأرض، فيكون ذكر الأرض في بعض الأخبار من باب الغالب.

(٢) للنصوص، و الإجماع منها: ما تقدم من الخبرين: و منها: قول أبي الحسن الأول عليه السلام في خبر حماد: «الأنفال كل أرض خربة باد أهلها»^(٤).

(٣) لأن المرجع في الموات و الخراب إنما هو العرف و هو يحكم بتحققها في جميع ذلك.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الأنفال حديث: ٦.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الأنفال حديث: ١٠٠ و ١.

أنه لا ربّ لها^(١).

(مسألة ٢): القرى الدارسة التي قد جلا عنها أهلها فخرت على نحو يصدق أيضاً لا ربّ لها تكون من الأنفال بأرضها، وآثارها، و آجرها و أبحارها^(٢).

(مسألة ٣): الموات الواقعة في الأرض المفتوحة عنوة من الأنفال^(٣).

(مسألة ٤): الأرض المفتوحة عنوة التي كانت محياة حال الفتح ثمّ عرضها الموت باقية على ملك المسلمين^(٤).

(الثالث): سيف البحار، وشطوط الأنهار، وكل أرض لا ربّ لها وإن لم تكن مواتا، بل كانت قابلة للانتفاع بها، كالجزيرة الخارجة من البحار، وبعض الأنهار^(٥).

(١) لإطلاق الأدلة الشامل لجميع ذلك كلّ.

(٢) لظهور الإطلاق الشامل لذلك كله خصوصاً مثل قوله ﷺ: «وكل أرض ميتة لا ربّ لها»^(١) وقول أبي عبد الله ﷺ في خبر ابن عمار بعد أن سأل عن الأنفال: «فقال هي القرى التي قد خربت و انجلى أهلها»^(٢) وخبر ابن سنان: «هي القرية التي قد جلا أهلها هلكوا فخرت فهي لله وللرسول»^(٣).

(٣) للإطلاق الشامل لها أيضاً، فيكون ملكه ﷺ لها أسبق من المسلمين للمفتوحة عنوة.

(٤) للأصل بعد الشك في شمول أدلة الأنفال لها، وفي الجواهر دعوى القطع بذلك.

(٥) لإطلاق خبر أبي جعفر ﷺ: «قال لنا: الأنفال، قلت: وما الأنفال؟ قال ﷺ: منها المعادن، والآجام وكل أرض لا ربّ لها، وكل

(الرابع): رؤوس الجبال، و بطون الأودية، والآجام^(١).

(مسألة ٥): كل ما يكون على رؤوس الجبال من النبات، والأشجار والأحجار تكون له ﷺ^(٢).

(مسألة ٦): الآجام: الأراضي الملتفة بالقصب أو المملوءة من سائر الأشجار - التي تطلق عليها في الفارسية (جنگل) -^(٣).

(مسألة ٧): لا فرق في كون هذه الثلاثة التي له ﷺ - بين كونها في أرض الإمام أو المفتوحة عنوة^(٤).

(الخامس): قطائع الملوك و هي: اسم لما لا ينقل من المال كالقرى والأبراج، والأراضي، والحصون^(٥).

أرض باد أهلها فهو لنا^(١) و تقييدها في بعض الأخبار - على ما سيأتي - بالميتة من باب الغالب فلا يضر بالإطلاق.

(١) لجملة من الأخبار:

منها: خبر ابن فرقد عن أبي عبد الله ﷺ: «قلت: و ما الأنفال؟ قال ﷺ: «بطون الأودية و رؤوس الجبال و الآجام و المعادن، و كل أرض ميتة قد جلا أهلها»^(٢) و عن الكاظم ﷺ في خبر حماد: «و له رؤوس الجبال و بطون الأودية و الآجام»^(٣). (٢) لظاهر الإطلاق، و الاتفاق.

(٣) كما عن جمع منهم صاحب الرياض تبعاً للروضة و هذا مراد من عبّر بغير ذلك.

(٤) للإطلاق الشامل لجميع ذلك إلا إذا كان ملكاً لأحد ثم عرضت عليها الأجمة و نحوها، فمقتضى الأصل بقاؤها على ملك مالكها.

(٥) إجماعاً، و نصّاً قال أبو عبد الله ﷺ في تفسير الأنفال: «و قطائع

(السادس): صفو الغنيمة^(١).

(السابع): الغنائم التي غنمت بغير إذن الإمام^(٢).

(الثامن): إرث من لا وارث له^(٣).

(التاسع): المعادن^(٤).

(مسألة ٨): كل معدن كان مورد حق أحد و لو تبعاً للأرض ليس من الأنفال^(٥).

الملوك كلها للإمام عليه السلام وليس للناس فيها شيء^(١).

(١) إجماعاً ونصاً قال الكاظم عليه السلام: «لإمام صفو المال أن يأخذ من هذه الأموال صفوها، الجارية الفارهة، والدابة الفارهة، والثوب، والمتاع مما يجب و يشتهي فذلك له قبل القسمة»^(٢).

(٢) لما تقدم تفصيله في خمس الغنيمة.

(٣) نصاً، وإجماعاً قال أبو جعفر عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «من مات و ليس له وارث من قبل قرابته و لا مولى عتاقه و لا ضامن جريرته فما له من الأنفال»^(٣).

(٤) لقول أبي عبد الله عليه السلام في تفسير الأنفال: «وكل أرض لا رب لها و المعادن»^(٤) وقوله عليه السلام أيضاً في تفسيرها: «بطون الأودية و رؤوس الجبال و الآجام و المعادن»^(٥).

(٥) لأن المنساق من أدلة الأنفال إنما هو فيما إذا لم يكن مورداً لحق ذي حق.

(١) و (٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الأنفال حديث: ٦ و ٤.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريرة حديث: ١ (كتاب الإرث).

(٤) و (٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الأنفال حديث: ٣٢ و ٢٠.

- (مسألة ٩): قد أباحوا عليه السلام الأئفال لشيعتهم غنيا كان أو فقيرا - فيملكونها بالحيازة بل يملكها غيرهم أيضاً بالحيازة^(١).
- (مسألة ١٠): يعتبر الفقر في مصرف إرث من لا وارث له بل الأحوط إيصاله إلى الفقيه، والأحوط له صرفه في فقراء بلد الميت^(٢).

تمّ كتاب الخمس والله الحمد

- (١) لعموم قوله عليه السلام: «من حاز ملك» - كما سيأتي - الشامل لجميع ذلك، مع ما ورد بالنسبة إلى خصوص الشيعة بالخصوص كقولهم عليهم السلام: «أحللنا لشيعتنا»^(١) أي: لأجل شيعتنا أبنا للعموم فتكون الشيعة من العلة الغائية، ويأتي التفصيل في كتاب الإحياء إن شاء الله تعالى.
- (٢) أما الاحتياط في إيصاله إلى نائب الغيبة، فلاحتمال شمول ولايته و نيابته لمثل هذا المال أيضاً، وحصول القطع بالفراغ حينئذ، وأما الصرف في فقراء بلد الميت، فلجملة من النصوص:
- منها: ما عن المقنعة: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يعطي تركة من لا وارث له من قريب ولا نسيب، ولا مولى فقراء أهل بلده، وضعفاء جيرانه وخلفاءه تبرعاً عليهم من ذلك»^(٢) ومثله غيره من الأخبار.

والحمد لله أولاً وآخراً وله الشكر على ما أنعم

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الأئفال حديث: ٩ وغيره.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب ولاء ضمان الجريرة (كتاب الإرث) حديث: ١١.

فهرست الجزء الحادي عشر من كتاب مهذب الاحكام

- | | | | |
|----|---------------------------------|----|-------------------------------------|
| ١٦ | عدم التمكن | ٥ | كتاب الزكاة |
| ١٧ | أقسام عدم التمكن من التصرف | ٥ | رجحان الصدقات وفضلها |
| | ذكر بعض مصاديق عدم التمكن من | ٦ | تعريف الزكاة و انها من الصدقات |
| ١٩ | التصرف | | وجوب الزكاة من ضروريات الدين |
| | حكم الشك في عدم التمكن من | ٩ | يشترط في وجوب الزكاة أمور: |
| ١٩ | التصرف وما فيه من الأقسام | | (الأول) البلوغ في تمام الحول في ما |
| ١٩ | (السادس) النصاب | ٩ | يعتبر فيه |
| | يستحب للولي اخراج الزكاة في | ١٢ | يعتبر ابتداء الحول من حين البلوغ |
| ١٩ | غلات الصبي | | يكفى البلوغ قبل تعلق الوجوب في |
| | يستحب للولي اخراج زكاة مال | ١٣ | ما لا يعتبر فيه الحول |
| ٢١ | الصبي ان اتجربه | | (الثاني) العقل فتسقط الزكاة عن |
| | أقسام الاتجار بمال الصبي ٢٢ | ١٣ | المجنون ولو كان في بعض الحول |
| | لا يستحب الزكاة في مال الحمل ٢٣ | | (الثالث) الحرية فلا زكاة على أموال |
| | المتولى لخراج زكاة مال الصبي هو | ١٤ | العبد بأقسامه إلا في المبعوض |
| | الولي، و مع عدمه الحاكم الشرعي، | | (الرابع) الملكية فلا تجب الزكاة قبل |
| | وحكم ما لو تعدد الولي، أو لم | ١٥ | تحققها |
| ٢٤ | يخرجها حتى بلغ الصبي | | (الخامس) تمام التمكن من التصرف |
| | يستحب للولي الشرعي اخراج زكاة | | فلا تجب الزكاة في ما لا يتمكن من |
| ٢٤ | مال التجارة عن المجنون | | التصرف فيه مع ذكر بعض مصاديق |

- ما يتعلق بوجوب الزكاة على المغمى
عليه ٢٥
- لا تجب الزكاة على السيد في مال
مملوكه ٢٥
- لو شك حين البلوغ في مجيء وقت
تعلق وجوب الزكاة وما يجري فيه من
الأقسام ٢٦
- إذا شك في وجود العقل حين تعلق
وجوب الزكاة وما يتصور فيه من
الأقسام ٢٨
- ثبوت الخيار لا يمنع من تعلق الزكاة ٢٩
- حكم الزكاة إن كانت الأعيان الزكوية
مشتركة بين شخصين أو أزيد ٢٩
- لا تجب الزكاة في الأعيان الموقوفة
الانماء الوقف الخاص، كما لا تجب
في أموال بيت المال ٣٠
- لو تمكن من تخليص المغصوب - أو
المسروق ونحوه - بسهولة وجب
إخراج الزكاة، وكذا الكلام لو تمكن
من فك الرهن بسهولة ٣٠
- سقوط الزكاة عن الدين وإن تيسر
استيفاؤه بسهولة ولم يفعل ٣١
- زكاة القرض على المقرض لا على
المقرض، وإن أداها المقرض تبرعاً
- ص ٣٢
- حكم الزكاة أن نذر التصديق بالعين
الزكوية ٣٥
- الكلام في نذر النتيجة ٣٧
- حكم من استطاع الحج بالنصاب ٣٩
- لو مضت سنين على مال ولم يتمكن
من التصرف فيه استحسب إخراج زكاته
لسنة واحدة ٤٠
- أن عرض عدم التمكن من التصرف
بعد تعلق وجوب الزكاة ٤١
- الكافر تجب عليه الزكاة وبعض
الكلام في تكليف الكفار بالفروع ٤٢
- للإمام - أو نائبه - أن يأخذ الزكاة من
الكافر ولا تصح منه أن أداها ٤٤
- لو أسلم الكافر بعدما وجبت عليه
الزكاة سقطت عنه وبعض الكلام في
حديث الجب ٤٤
- فصل في الأجناس التي تتعلق
بها الزكاة
- تجب الزكاة في تسعة أشياء ولا تجب
في غيرها ٤٧
- يستحب الزكاة في أربعة أشياء ٤٧
- (الأول) الحبوب والثمار ٤٨

المال المشترك إذا بلغ حصة كل واحد
 منهم النصاب وجبت الزكاة ٦٦
 إذا كان مال المالك الواحد متفرقاً
 يلاحظ المجموع في تعلق الزكاة ٦٧
 أقل سنّي الشاة التي تؤخذ في الزكاة
 من الضأن والمعز ٦٧
 لا يتعين على المالك دفع الزكاة من
 النصاب ويجوز دفعها من غيره و إن
 كان أدون قيمة ٦٩
 الخيار في دفع الزكاة للمالك لا
 للساهي ٧٠
 يجوز للمالك أن يخرج الزكاة من غير
 جنس الفريضة بالقيمة السوقية من
 النقدين أو غيرهما مع فروع تتعلق
 بذلك ٧١
 المدار في دفع القيمة على وقت الأداء
 من قيمة البلد في غير صورة التلف،
 وعلى قيمة بلد الاخراج إن كانت
 العين تالفة ٧٢
 لا يجب اتحاد الصفات بين ما يؤخذ
 للزكاة وبين النصاب ٧٤
 يعد من النصاب الصحيح والمريض
 كما يعد السليم والمعيب والشاب و
 الهرم ولا يجوز دفع المريض عن

(الثاني) مال التجارة ٥٢
 (الثالث) الخيل الاناث ٥٤
 (الرابع) الأملاك و العقار التي يراد منها
 الاستنماء ٥٤
 لو تولد حيوان من حيوانين مختلفين
 يلاحظ فيه الاسم في تعلق الزكاة ٥٥

فصل في زكاة الأنعام

يشترط في في وجوب زكاة الأنعام -
 مضافاً إلى ما سبق - أمور: ٥٦
 (الأول) النصاب وهو في الابل اثني
 عشر نصاباً ٥٦
 كيفية حساب النصابين الأخيرين من
 نصب الابل ٥٩
 في النصاب السادس يجزى ابن
 اللبن عن بنت مخاض، مع بيان
 تسمية اسنان الابل ٦٠
 للبقر نصابان ٦١
 كيفية حساب نصاب البقر ٦٢
 في الغنم خمسة نصب ٦٣
 البقر و الجاموس جنس واحد، ولا
 فرق بين العرابي و النجاتي، كما لا
 فرق بين المعز و الشاة، و بين الذكر و
 الأنثى ٦٦

لو طلقها قبل الدخول وبعد الحول ٩١
 يقبل ادعاء المالك بلا بينة ولا
 يمين ٩٣
 حكم من اشترى نصاباً و كان للبائع
 الخيار، ففسخ بعد الحول ٩٤

فصل في زكاة النقدين

يشترط في زكاة النقدين مضافاً إلى ما
 تقدم أمور ٩٥
 (الأول) النصاب وفي الذهب نصابان ٩٥
 النصاب الأول مع بيان وزن الدينار ٩٥
 النصاب الثاني للذهب مع ذكر وزن
 القيراط ٩٦
 في الفضة نصابان ٩٨
 (الأول) مأتا درهم وفيها خمسة
 دراهم مع بيان وزن الدرهم ٩٨
 (الثاني) أربعون درهم وفيها درهم ٩٨
 (الثاني) من شرائط وجوب الزكاة في
 الذهب و الفضة أن يكونا مسكوكين
 بسكة المعاملة الرائجة ٩٩
 حكم ما إذا كانت السكة ممسوحة
 بالأصل أو بالعارض ١٠٠
 الأقسام المتصورة في رواج المعاملة
 بالسكة ١٠١

الصحيح أو المعيب عن السليم ٧٥
 (الشرط الثاني) مما يشترط في زكاة
 الأنعام السوم طول الحول المناطق في
 حدّ السوم مع فروع تتعلق به ٧٦
 (الشرط الثالث) أن لا تكون عوامل ٧٨
 (الشرط الرابع) مضي الحول جماعة
 للشرائط ٧٨
 يحسب الحول الثاني بعد انتهاء الشهر
 الثالث عشر ٧٩
 لو اختل بعض الشروط في أثناء
 الحول سقطت الزكاة وإن فعل ذلك
 باختياره ٨٠
 حكم ما لو تلف بعض النصاب بعد
 مضي الحول من غير تفريط أو
 معه ٨٢
 ارتداد المسلم أثناء الحول أو بعده ٨٣
 كونه مالكا للنصاب - فحال عليه
 أحوال - و أخرج زكاته من غيره
 تكررت الزكاة بخلاف ما إذا أخرج
 الزكاة من نفسه ٨٥
 حكم ما لو حصل لمالك النصاب ملك
 جديد في أول الحول أو في أثائه ٨٧
 لو أصدق زوجته النصاب و حال عليه
 الحول وجبت عليها الزكاة، و حكم ما

١١١ من التصرف في طول الحول
حكم النصاب الملقق من الأجناس
١١٢ المختلفة الزكوية

فصل في زكاة الغلات
الكلام في معنى السلت و العلس
يستحب اخراج الزكاة من كل ما تنبت
الأرض من الحبوب ١١٣

يعتبر في وجوب الزكاة في الغلات
النصاب مع بيان مقدار وزنه ١١٤
يعتبر ملك الزراعة قبل وقت تعلق
الزكاة ١١٥

الكلام في وقت تعلق الزكاة
بالغلات ١١٥

المناط في اعتبار النصاب هو اليباس
من الغلات ١١٧

المدار في نصاب ما يؤكل رطباً هو
اليابس - أو الجاف - منه ١١٨

حكم ما إذا أراد المالك التصرف في
الغلات بما يزيد على المتعارف من
المؤن ١١٩

ان كانت التمرة مخروصة على المالك
فطلب الساعي لم يجب قبوله بخلاف
ما لو بذل المالك الزكاة ولو يُسرراً

(الثالث) من شروط وجوب الزكاة
مضي الحول، وحكم ما لو نقص
النصاب في أثناء الحول أو تبدل بغيره
أو غير ١٠٤

لو سبّك الدراهم و الدنانير بعد مضي
الحول لم تسقط الزكاة، لاتجب الزكاة
في الحلي و الأواني التي من الذهب و
الفضة ١٠٥

لا فرق بين أنواع الذهب و الفضة -
من الجيد و الرديء - و يجوز دفع الزكاة
من الرديء و إن كان النصاب جيداً ١٠٦
تتعلق الزكاة بالدراهم و الدنانير
المغشوشتين إن تحققت شرائطها في
الخالص منهما ١٠٧

إذا كان عنده النصاب من الجيد
لا يجوز إخراج الزكاة من المغشوش
الا في موارد خاصة ١٠٩

إذا كان عنده نصاب من المغشوش
لا يجوز أن يدفع الزكاة منه الا على
نحو ما تقدم ١٠٩

إذا بلغت النصاب الدراهم المغشوشة
أو الدنانير منها وجبت الزكاة ١١٠
إذا ترك المسافر نفقة لأهله و حال عليه
الحول لم تجب الزكاة إلا إذا كان متمكناً

- وجب القبول ١١٩
وقت اخراج الزكاة بحيث ان آخرها
عنه يضمن ١٢٠
جواز مقاسمة المالك مع
الساعي ١٢٠
يجوز للمالك دفع الزكاة و التمرة على
الشجرة أو من قيمتها يجوز دفع القيمة
في الزكاة حتى من غير التقدين ١٢٠
لا تتكرر زكاة الغلات بتكرر
السنين ١٢١
مقدار الزكاة فيما سقى بغير علاج هو
العشر و نصفه ان سقى بعلاج، فروع و
فيها: المراد من العلاج يختلف العلاج
باختلاف الأزمنة و الأمكنة حكم
الشك في ان السقى بالعلاج أو
بغيره ١٢١
حكم الزكاة فيما لو كان السقى
بالوجهين معاً ١٢٢
لو كان الزرع أو الشجر لا يحتاج إلى
السقى فسقاه ولم يؤثر في الثمر كان
الزكاة العشر أيضاً ١٢٣
الأمطار العادية في أيام السنة لا
تخرج ما سقى بالدوالي عن حكمه ١٢٤
حكم ما إذا شرب الزرع الماء الذي
أخرجه شخص آخر لغرض غير
الزرع ١٢٤
انما تجب الزكاة بعدما يأخذه
السلطان باسم المقاسمة و هل يستثنى
ذلك من النصاب ١٢٥
الكلام في استثناء المؤن جميعها من
الزكاة من غير فرق بين المؤن السابقة
على زمان التعلق و اللاحقة ١٢٧
قيمة البذر إذا كان من ماله المزكى أو
المال الذي لا زكاة فيه من
المؤن ١٣١
أجرة العامل من المؤن ولا تحسب أجرته
إن كان هو العامل أو من يتعلق به ١٣٢
ثمن الزرع و ضمان النخل و الشجر
من المؤن بخلاف ثمن الأرض و
النخل و الشجر وكذا العوامل ١٣٣
إذا كان مع مال الزكوي غيره فالمؤنة
موزعة عليهما ١٣٣
الخراج الذي يأخذه السلطان موزعة
على الزكوي و غيره ١٣٤
إذا كان للعمل مدخلية في ثمر سنوات
عديدة هل يحسب أجرته من السنة
الأولى ١٣٤
إذا أدى القيمة من جنس الثمرة بزيادة

- أَوْ نَقِيصَةً لَا يَكُونُ مِنَ الرِّبَا ١٣٦
لَوْ مَاتَ الزَّاعِعُ بَعْدَ زَمَانٍ تَعَلَّقَ الْوُجُوبُ
وَجِبَتْ الزَّكَاةُ دُونَ قَبْلِ تَعَلُّقِهِ ١٣٦
الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا مَاتَ الزَّاعِعُ قَبْلَ التَّعَلُّقِ
أَوْ بَعْدَهُ وَعَلَيْهِ دِينَ ١٣٧
إِذَا انْتَقَلَ الْعَيْنُ الزَّكَاةُ قَبْلَ التَّعَلُّقِ
فَالزَّكَاةُ عَلَى الْمُنْتَقِلِ إِلَيْهِ، وَكَذَا لَوْ
شَكَّ الْمُشْتَرِي فِي أَدَاءِ الْبَائِعِ لَهَا ١٣٩
حُكْمُ الزَّكَاةِ إِذَا اخْتَلَفَتْ الثَّمَرَةُ فِي
الْجُودَةِ وَالرَّدَاءَةِ ١٤١
كَيْفِيَّةُ تَعَلُّقِ الزَّكَاةِ بِالْمَالِ وَمَا يَسْتَفَادُ
مِنَ الْأَدْلَةِ مَعَ بَيَانِ الْأَقْوَالِ فِيهَا ١٤٢
حُكْمُ الْبَيْعِ إِذَا بَاعَ النَّصَابُ قَبْلَ أَدَاءِ
الزَّكَاةِ ١٤٩
جَوَازُ خَرَصِ الثَّمَرَةِ وَالزَّرْعِ مِنْ قَبْلِ
الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ عَلَى الْمَالِكِ وَ
فَائِدَتُهُ ١٥٠
وَقْتُ الْخَرَصِ وَشَرَاظُهُ ١٥٣
حُكْمُ الْخَرَصِ لَوْ ظَهَرَ فِيهَا غِبْنٌ
فَاحِشٌ ١٥٤
إِذَا اتَّجَرَ الْمَالِكُ بِالنَّصَابِ قَبْلَ أَدَاءِ
الزَّكَاةِ ١٥٥
يَجُوزُ عَزْلُ الزَّكَاةِ وَافْرَاظُهُ حَتَّى مَعَ
وُجُودِ الْمُسْتَحَقِّ وَيَصِيرُ الْمَعْزُولُ
- أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمَالِكِ ١٥٥
فَصْلٌ فِيمَا يَسْتَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ
وَهِيَ أُمُورٌ.. (الأول) مَالُ التَّجَارَةِ وَ
ضَابِطُهُ ١٥٨
يَشْتَرُطُ فِي زَكَاةِ مَالِ التَّجَارَةِ أُمُورٌ
خَمْسَةٌ ١٦٠
قَدْرُ الزَّكَاةِ فِي مَالِ التَّجَارَةِ رُبْعُ الْعَشْرِ
كَمَا فِي النَّقْدَيْنِ ١٦٢
إِذَا كَانَ مَالُ التَّجَارَةِ مِنَ الْأَمْوَالِ الَّتِي
يَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ وَجِبَ اخْرَاجُ
الْوَاجِبَةِ وَسَقَطَتْ الزَّكَاةُ
الْمُسْتَحَبَّةُ ١٦٣
إِذَا عَاوَضَ أَرْبَعِينَ غَنَمًا بِمِثْلِهِ أَثْنَاءَ
الْحَوْلِ سَقَطَتْ كِلَتَا الزَّكَاَتَيْنِ ١٦٣
حُكْمُ الزَّكَاةِ فِي مَالِ الْمَضَارِبَةِ ١٦٣
الزَّكَاةُ الْوَاجِبَةُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الدِّينِ
بِخِلَافِ الزَّكَاةِ الْمَنْدُوبَةِ ١٦٥
إِذَا اخْتَلَفَ مَبْدَأُ حَوْلِ الزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ
وَالْمَنْدُوبَةِ ١٦٦
لَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ أَقْلُ مِنَ النَّصَابِ ثُمَّ
بَلَغَهُ أَثْنَاءَ الْحَوْلِ اسْتَأْنَفَ الْحَوْلَ ١٦٦
إِنْ كَانَ لِلشَّخْصِ تِجَارَتَانِ لِكُلِّ مَنِهْمَا
شُرُوطُهُ وَحُكْمُهُ ١٦٦

- (الثاني) مما يستحب فيه الزكاة كل ما
 ١٦٧ يكال ويوزن من الحبوب
 (الثالث) الخيل الاناث ١٦٧
 (الرابع) حاصل العقار المتخذ
 للاستمناء ١٦٨
 (الخامس) الحلوى و زكاته اعارته
 لمؤمن ١٦٨
 (السادس) المال الغائب أو المدفون
 إذا حالت عليه أحوال متعددة ١٦٨
 (السابع) التصرف في النصاب
 الموجب لسقوط الزكاة للفرار
 عنها ١٦٨
- فصل في أصناف المستحقين
 مصارف الزكاة ثمانية ١٦٩
 (الأول والثاني) الفقير والمسكين
 والفرق بينهما ١٦٩
 حد الفقر الشرعي ١٧٠
 لا يجوز أخذ الزكاة لمن كان له صنعة
 أو كسب يحصل منهما مقدار مؤنته ١٧٢
 لو كان عنده رأس مال لا يكفي ربحه
 بمؤنته يجوز له الأخذ من الزكاة وإن
 كان عينه تكفيه ١٧٤
 يجوز أن يعطى الفقير أزيد من مؤنة
- سنته دفعة ١٧٥
 دار السكنى و الفرس و الخادم و
 نحوها مما يناسب شرفه لا يمنع من
 أخذ الزكاة بل يجوز للفقير شراؤها
 منه ١٧٧
 يجوز أخذ الزكاة لمن كان قادراً على
 التكسب المنافي لشأنه أو كان عسراً
 عليه ١٧٨
 يجوز أخذ الزكاة إن كان صاحب
 حرفة ولا يمكنه الاشتغال بها ١٧٨
 هل يجوز أخذ الزكاة لمن لا حرفة له
 ويمكنه تعلمها ١٧٩
 إذا ترك التكسب في وقته حتى عجز
 عن مؤنته يجوز له أخذ الزكاة ١٧٩
 لو اشتغل القادر على التكسب بطلب
 العلم جاز له أخذ الزكاة ١٨٠
 حكم الشك في أن ما بيده كاف لمؤنة
 سنته ١٨١
 الكلام فيمن ادعى الفقر ١٨١
 لو كان دين على الفقير جاز احتسابه
 من الزكاة سواء كان المقرض حياً أو
 ميتاً إلا أن يكون له تركة تفي
 بالدين ١٨٣
 فروع وفيها: لافرق في جواز الاحتساب

(الخامس) الرقاب و هم ثلاثة
 أصناف ١٩٨
 (الأول) المكاتب الذي عجز عن أداء
 مال الكتابة ١٩٨
 حكم ما لو ادعى العبد انه مكاتب او
 انه عاجر عن أداء مال الكتابة ١٩٩
 (الثاني) العبد تحت الشدة ١٩٩
 (الثالث) مطلق عتق العبد ان لم يوجد
 مستحق للزكاة ٢٠٠
 (السادس) من مصارف الزكاة
 الغارمون و تفسيره ٢٠١
 يشترط في الدين الا يكون مصروفاً
 في المعصية ٢٠٢
 حكم الدين الذي صرف في
 المعصية ٢٠٣
 لا فرق بين أقسام الدين حتى لو كان
 من بابا الغرامة ٢٠٤
 الكلام في قضاء الدين من سهم
 الغارمين قبل حلول أجله ٢٠٥
 حكم وفاء الدين من الزكاة لو كان
 المدين كسوباً قادراً على أداء دينه
 بالتدريج ٢٠٥
 إذا دفع الزكاة إلى الغارم ثم بان ان
 دينه كان في المعصية، أو انه غير

بين علم المقرض به أو لا ١٨٤
 حكم ما لو اعطى الفقير مالاً بعنوان
 الزكاة قبل تعلق وجوبها لو كان
 المقرض غنياً حين الاقتراض و صار
 فقيراً بعده يجوز الاحتساب منها دون
 العكس و غير ذلك من الفروع ١٨٤
 لا يجب اعلام الفقير بأن المدفوع إليه
 زكاة ١٨٦
 حكم ما إذا دفع الزكاة باعتقاد الفقر
 فظهر ان القابض كان غنياً ١٨٧
 لو دفع الحاكم الشرعي - أو وكيله -
 الزكاة إلى الفقير فبان غنياً لم
 يضمن ١٨٨
 اذا دفع الزكاة إلى الغني عمداً جاهلاً
 يحرمتها استرجعها ١٨٩
 لو دفع الزكاة إلى الفقير باعتقاد صفة
 فيه فبان خلافها ١٩١
 (الثالث) من مصارف الزكاة العاملون
 عليها ١٩٢
 ما يشترط في العاملين عليها حكم
 هذا القسم من المصروف في زمان
 الغيبة ١٩٤
 (الرابع) من مصارفها: المؤلفة قلوبهم و
 تفسيره ١٩٦

- مديون ٢٠٦
لو ادعى انه مديون لا يقبل قوله الا
بعد اقامة البينة ٢٠٦
إذا أخذ من سهم الغارمين لأداء دينه
ثم صرفه في غيره ٢٠٦
المناط في المعصية هو الصرف فيها لا
مجرد القصد إليها حين
الاستدانة ٢٠٧
الكلام في دفع الزكاة إلى الغارم لو لم
يتمكن حالاً من أداء الدين ٢٠٧
ما يتعلق باحتساب الدين من الزكاة
إن وجبت على الدائن ٢٠٧
يجوز الوفاء من الزكاة ولو بدون
اطلاع الغارم ٢٠٩
جواز اعطاء الزكاة للغارم لأجل وفاء
دين الغارم ٢٠٩
جواز وفاء الدين الضامن عن الغير و
إن كان المضمون عنه غنياً ٢١٠
لو استدان لاصلاح ذات البين - أو
غيره من مصالح المسلمين - يجوز الوفاء
من سهم الغارمين أو سهم سبيل الله ٢١٠
(السابع) من مصارف الزكاة سبيل الله
تعالى مع ذكر بعض مصاديقه ٢١١
هل يعتبر في صرف هذا السهم عدم
التمكن من غير الزكاة ٢١١
فروع وفيها: لو اشترى شيئاً من سهم
سبيل الله صار من سنخ التحرير ٢١٢
حكم ما لو أزيل عنوان سهم سبيل
الله ٢١٢
لو استبصر المخالف بعد صرف جميع
ذكاته في سهم سبيل الله لا تجب
الاعادة ٢١٢
لو صرف زكاته في مورد بزعم سبيل
الله فبان خلافه ٢١٢
(الثامن) من مصارف الزكاة ابن
السبيل وضابطه ٢١٢
ما يشترط في ابن السبيل و قدر ما
يدفع إليه ٢١٣
لو كان في وطنه و أراد انشاء السفر
مع عدم القدرة عليه لا يعد من ابن
السبيل ٢١٣
لا يجب تعيين الصدف عند دفع الزكاة
وانما يعتبر الاستحقاق ٢١٤
حكم ما إذا نذر ان يعطى زكاته لفقير
معين وسهى و اعطى لغيره ٢١٥
إذا خالف نذره معتمداً اجزأ عنه و
تجب عليه الكفارة ٢١٥
إذا اعتقد وجوب الزكاة فاعطاها

فقيراً ثم تبين عدم وجوبها عليه
جاز له الاسترجاع ٢١٦

فصل في أوصاف المستحقين

وهي أمور (الأول) الايمان فلا يعطى
الكافر و المخالف الا من سهم سبيل
الله أو المؤلفة قلوبهم فلو تعذر
المستحق حفظت الزكاة حتى يقدر
عليه ٢١٧

يعطى الزكاة لأطفال المؤمنين و
مجانينهم وكيفية الاعطاء لهم ٢١٨
جواز اعطاء الزكاة للسفيه وكيفية
اعطائها له ٢١٩
الطفل المتولد من المؤمن وغيره
يلحق بالمؤمن ٢١٩

لا يعطى ابن الزنا من الزكاة ٢٢٠
المخالف إذا استبصر يعيد الزكاة - ان
وضعها في غير محله - بخلاف غيره
من العبادات ٢٢٠

وقت النية إذا دفع الزكاة للطفل أو
المجنون ٢٢١

ما يتعلق بدفع الزكاة لعوام الشيعة
الجاهلين بمعارف الدين و حكم من
ادعى انه مؤمن ٢٢١

لو اعتقد كونه مؤمناً فاعطاه الزكاة ثم
تبين خلافه ٢٢٢

(الثاني) من أوصاف المستحقين
للزكاة أن لا يكون الدفع إليه اعانة
على الائم والضابط في ذلك ٢٢٢
هل تعتبر العدالة في مستحقي
الزكاة ٢٢٤

بعض المرجحات في أخذ
الزكاة ٢٢٥

(الثالث) من أوصاف المستحقين أن لا
يكون من تجب نفقته على المزكى و
حكم ما لو اعطاها للتوسعة ٢٢٥
جواز دفع الزكاة لواجبي النفقة لأجل
الانفاق على واجب النفقة من
أخذها ٢٢٩

جواز اعطاء الزكاة لواجبي النفقة من
سهم الفقراء مع فروع أخرى تتعلق
باعطاء الزكاة لواجب النفقة ٢٢٩
حكم دفع الزكاة لمن تجب نفقته على
غير المزكي، و عدم جواز دفع الزوجة
زكاتها إلى الزوج الموسر البازل ٢٣٠
يجوز دفع الزكاة إلى الزوجة المتمتع
بها، وكذا الزوجة الدائمة مع سقوط
وجوب نفقتها ٢٣١

- ما يتعلق بدفع الزكاة للزوجة
الناشرة ٢٣٢
- يجوز للزوجة دفع زكاتها للزوج،
جواز دفع الزكاة لمن يعول به المزكى
تبرعاً ٢٣٢
- يجوز اعطاء الزكاة للوالد أو الوالد
لأجل التزويج ٢٣٣
- جواز دفع الزكاة للولد لأجل الاتفاق
على زوجته أو خادمه، أو شراء كتب
علمية ٢٣٣
- لا فرق في عدم جواز دفع الزكاة إلى
مَنْ تجب نفقته على المزكى بين أن
يكون قادراً على انفاقه أو عاجزاً عنه
كما لا فرق بين أقسام السهام وحكم
التوسعة في ذلك ٢٣٤
- يجوز صرف الزكاة على مملوك الغير
إذا لم يبذل مولاه نفقته ٢٣٥
- فروع وفيها: يجوز اعطاء الحاكم
الشرعي الزكاة إلى عيال المزكى ٢٣٥
- جواز صرف الزكاة في ضيافة
الفقراء ٢٣٥
- (الرابع) من أوصاف المستحقين أن لا
يكون هاشمياً إن كانت الزكاة من
غيره ٢٣٦
- جواز أخذ الهاشمي الزكاة من
مثله ٢٣٨
- يجوز للهاشمي أخذ زكاة غيره مع
الاضطرار وعدم كفاية الخمس لهم ٢٣٨
- جواز أخذ الصدقات المندوبة
للهاشمي بل لا تحرم الواجبة منها ما
عدا الزكاتين ٢٤٠
- طرق ثبوت كون الشخص
هاشمياً ٢٤١
- الكلما في اعطاء زكاة غير الهاشمي
للهاشمي المتولد من الزنا ٢٤٢
- فصل في بقية أحكام الزكاة
- الكلام في نقل الزكاة إلى الفقيه الجامع
للشرائط ٢٤٣
- بعض الكلام في ولاية الحاكم
الشرعي الجامع للشرائط ٢٤٤
- حكم ما لو طلب الفقيه الجامع
للشرائط الزكاة، أو الامام عليه السلام في زمان
الحضور ٢٥٠
- فروع وفيها: إذا تعارضها الحاكمان
بوجوب دفع الزكاة إلى كل
منهما ٢٥١
- لو حكم أحدهما و أفى الآخر

بعد العزل ٢٥٥
 حكم ما إذا اتجر بمجموع النصاب
 قبل أداء الزكاة ٢٥٧
 يجب الوصية بأداء ما عليه من الزكاة
 أو سائر الحقوق إذا حضرته الوفاة ولو
 كان الوارث مستحقاً لها جاز
 احتسابها بعد وفاة المورث ٢٥٧
 يجوز العدول - بالزكاة - إلى غير من
 حضره من الفقراء وإن كانوا مطالبون
 لها ٢٥٨
 حكم نقل الزكاة إذا لم يكن في البلد
 مستحق ولم يكن مرجو الوجود، و
 حكم مؤنة النقل ٢٥٩
 ما يتعلق بنقل الزكاة إلى بلد آخر مع
 وجود المستحق في البلد، و حكم
 الضمان لو تلف بالنقل، وكذا مؤنة
 النقل ٢٦٢
 لو كان مال في غير بلد الزكاة و أراد
 احتسابها عنها في بلد آخر ٢٦٤
 جواز نقل الزكاة من بلد إلى غيره مع
 الضمان لو تلف ٢٦٤
 تبرء ذمة المالك لو قبض الفقيه الزكاة
 وإن تلفت عنده ٢٦٤
 إذا احتاجت الزكاة إلى عمل - كالكيل

بوجوب الدفع إليه لو علم المالك ان
 الحاكم الشرعي يصرف الزكاة في مالا
 فائدة له فهل يجوز اعطاء الزكاة له؟ ٢٥١
 ان اختل بعض الشرائط في الحاكم لا
 يجوز اعطاء الزكاة له ٢٥١
 لو مات الحاكم الشرعي و عنده
 الحقوق لا يرثه ورثته ٢٥١
 لا يجب البسط على الأصناف الثمانية
 وكذا على أفراد الصنف الواحد وإن
 كان البسط على الأصناف
 مستحب ٢٥٢
 يستحب ترجيح بعض المستحقين
 بزيادة النصيب: أو الترجيح في
 الاعطاء، أو دفع بعض أنواع
 الزكاة ٢٥٣
 يستحب الاجهار في دفع الزكاة
 بخلاف سائر الصدقات المندوبة ٢٥٤
 يقبل قول المالك - في اخراج الزكاة
 أو في عدم وجوبها - بلا بينة ولا
 يمين ما لم يعلم كذبه ٢٥٤
 جواز عزل الزكاة و تعيينها في مال
 مخصوص رفع وجود المستحق تصير
 أمانة في يد المالك لا يضمن الا
 بالتعدي و التفريط ولا يجوز تبديلها

و الوزن - كانت الاجرة على المالك
لا من الزكاة ٢٦٥

إذا تعدد سبب الاستحقاق في شخص
واحد جاز أن يعطى لكل سبب
نصيباً ٢٦٥

المملوك الذي يشتري من الزكاة و
يعتق إذا مات ولم يكن له وارث ورثه
أرباب الزكاة ٢٦٥

لا حد لما يدفع إلى الفقير من الزكاة
قلة وكثرة ٢٦٦

يستحب للفقير أو العامل أو الفقير
الدعاء للمالك ٢٦٨

يكره للمالك طلب تملك ما أخرجه
في الصدقة إلا إذا أراد الفقير بيعه
باختياره فهو أحق بها ٢٦٨

فصل في وقت وجوب اخراج
الزكاة

وقت تعلق الزكاة في ما يجب فيه
الحول هل الوجوب بعد تحققه فوري
أم لا؟ ٢٧٠

جواز تأخير دفع الزكاة انتظاراً
للمستحق لها ٢٧٣

المناطق في ضمان الزكاة هو التأخير

عن الفورية العرفية بتفريط مع وجود
المستحق ٢٧٣

يعتبر في الضمان العلم بوجود
المستحق لها ٢٧٤

لو أتلّف الزكاة المعزولة بالتأخير
يكون الضمان على المالك و مع عدم

التأخير يكون على المتلف ٢٧٤
لا يجوز تقديم الزكاة قبل وقت

الوجوب ولو قدمها بقى المال على
ملك صاحبه ٢٧٥

إذا أراد إعطاء الفقير شيئاً ولم يجيء
وقت وجوب الزكاة جاز أن يعطيه

قرضاً ثم احتسابها عليه ٢٧٥
ان اقرض الفقير من مال الزكاة فزاد عنده

كانت الزيادة للفقير وكذا لو نقص ٢٧٦
لو اقرض الفقير أثناء الحول ما

يوجب النقص في النصاب سقط
وجوب الزكاة ٢٧٦

يجوز الاحتساب على الفقير حتى لو
صار غنياً بسبب القرض أو الدين ٢٧٧

فصل

يعتبر في الزكاة القرية ٢٧٨
يجب التعيين ان تعدد الحق -

بان انه تالف استردها مع بقائه أو
عوضه ان تلف ٢٨٤

ختام فيه مسائل متفرقة

(الأولى) استحباب زكاة مال تجارة
الصبي أو المجنون تكليف للولي،
فالمناط اجتهاده - أو تقليده - في
اخراجها ٢٨٥

حكم شك الولي في وجوب اخراج
زكاة مال الصغير أو استحبابها
أو عدمهما ٢٨٦

(الثانية) إذا علم بتعلق الزكاة و شك
في اخراجها ٢٨٧

(الثالثة) لو شك في ان بيع مال الزكوي
كان بعد زمان تعلق وجوب الزكاة أو
قبله وكذا لو شك المشتري ٢٨٧

إذا مات المالك بعد تعلق الزكاة وجب
الاخراج من تركته وإن مات قبله
يلاحظ النصاب في سهام الورثة، و
حكم الشك في ان الموت كان قبل
التعلق أو بعده ٢٨٩

(الخامسة) لو علم الوارث ان المورث
كان مكلفاً بالزكاة و شك في
أدائها ٢٩٠

كالخمس و الزكاة و غيرها - بخلاف
ما إذا اتحد ٢٧٨

هل يعتبر التعيين فيما لو اشتغل ذمته
بزكاة المال و زكاة الفطرة ٢٧٩

لا يجب تعيين جنس المزكى كما لا
تجب نية الوجوب أو الندب و يجوز
اعطاء الزكاة ولو لم يعلم القابض انها
من أي صنف ٢٧٩

يجوز التوكل في أداء الزكاة، مع
الكلام في نية الوكيل أو الموكل ٢٨٠
امتداد وقت نية القرية بعد وصول
المال للفقير مع بقاء العين أو تلفها مع
الضمان ٢٨١

جواز دفع الزكاة للحاكم بعنوان
الوكالة عن المالك أو الايصال إلى
الفقير و الكلام في زمان النية ٢٨٢
يتولى الولي النية ان ادى زكاة مال
الصغير ٢٨٢

يتولى الحاكم النية ان أدّى الزكاة من
الممتنع وكذا لو أداها الكافر ٢٨٣
لو كان له مال غائب فنوى إن كا باقياً
فهذا زكاته و إن تالفاً فهو صدقة
مستحبة ٢٨٣

لو أخرج عن ماله الغائب زكاته ثم

(السادسة) إذا علم اشتغال ذمته ولكن
تردد ما عليه بين الخمس و
الزكاة ٢٩١
(السابعة) لو تردد ما تجب فيه الزكاة
بين نوعين ولم يتمكن من
التعيين ٢٩٢
(الثامنة) هل يجوز إعطاء الزكاة إلى
من تجب نفقته على المزكي بعد
موته ٢٩٣
(التاسعة) لو باع العين الزكوي أو اشترط
على المشتري أداء زكاتها ٢٩٤
(العاشر) إذا طلب المالك من غيره
دفع زكاته ودفعها هل يجوز للمتبرع
الرجوع عليه ٢٩٤
(الحادية عشرة) إذا وكل غيره في أداء
زكاته هل تبرأ ذمته بمجرد دفعها إلى
الوكيل أو تبرأ ان علم بأدائه لها ٢٩٥
(الثانية عشرة) يجوز دفع الزكاة
احتياطاً بنية أنها عن نفسه والا عن رد
المظالم والا عن أبيه والا عن
جده ٢٩٦
(الثالثة عشرة) لا يجب الترتيب في
أداء الزكاة بتقديم ما وجب عليه
أولاً ٢٩٦

(الرابعة عشرة) في المزارعة الفاسدة
الزكاة على صاحب البذر مع تحقق
شرائطها و في الصحيحة منها تكون
الزكاة على من بلغ النصاب من
نصيبهما ٢٩٦
(الخامسة عشرة) يجوز للحاكم
الشرعي الاقتراض على الزكاة و
صرف ما اقترضه في مصارفها كما
يجوز ذلك لمتولى الوقف ٢٩٧
(السادسة عشرة) ما يتعلق بأخذ
الحاكم الشرعي - أو الفقير - الزكاة ثم
ردها للمالك ٣٠٠
فروع وفيها: لو دار الأمر بين ذهاب
تمام حق الفقراء أو بعضه يقدم
الآخر ٣٠١
لو شرط المالك شرطاً على الفقير في
ضمن أداء الزكاة لا يجب الوفاء
به ٣٠١
يجوز للفقير دفع ما أعطى من الزكاة
لفقير آخر ان لم يكن خصوصية في
البين ٣٠١
مع التعرض لفروع أخرى ٣٠١
(السابعة عشرة) هل يعتبر اشتراط
التمكن من التصرف فيما لا يعتبر فيه

٣٠٦ كيفية الصرف
(الرابعة و العشرون) حكم ما لو نذر
أن يكون نصف ثمر نخله أو زرعه
لشخص آخر بنحو نذر النتيجة أو
الفعل
٣٠٦
(الخامسة و العشرون) يجوز للفقير أن
يؤكل شخصاً لقبض الزكاة و تبرء ذمة
المالك بالدفع إلى الوكيل
٣٠٧
(السادسة و العشرون) هل يجرى
الفضولية في دفع الزكاة و ما يجرى
فيه من الأقسام
٣٠٧
(السابعة و العشرون) هل يجوز
للكيل عن المالك في رفع الزكاة
الأخذ منها إذا كان فقيراً
٣٠٨
(الثامنة و العشرون) يجب على الفقيه
الزكاة مما أخذه من الأعيان الزكوية
أن استجمعت الشرائط عنده
٣٠٨
(التاسعة و العشرون) حكم ما إذا
اعطى أحد الشريكين الزكاة دون
الآخر
٣٠٩
(الثلاثون) ما يتعلق باجبار الحاكم
الكافر بدفع الزكاة أو أخذها من
تركته إن مات
٣٠٩
(الحادية و الثلاثون) حكم ما إذا كان

الحول كالفلات
٣٠٢
(الثامنة عشرة) لا تجب الزكاة في
المال المدفون أو المنسي بخلاف
المال الغافل عنه
٣٠٣
(التاسعة عشرة) لو كان عدم تصرفه
في المال بسبب النذر، أو الشرط أو
الأكراه فهل تسقط الزكاة
٣٠٣
(العشرون) يجوز أن يشتري المالك
عيناً من سهم سبيل الله تعالى و يوقفها
مع جعل التولية بيده أو بيد من تجب
نفقته عليه أو أولاده و حكم ما لو
أوقف عيناً لصرفه نمائه في
نفقتهم
٣٠٤
(الحادية و العشرون) لا يجوز
المقاصة من الممتنع عن الزكاة الا
بإذن الحاكم الشرعي
٣٠٤
(الثانية و العشرون) ما يتعلق بndفع
الزكاة للفقير من سهم الفقراء للزيارة
أو الحج
٣٠٥
(الثالثة و العشرون) جواز صرف
الزكاة من سهم سبيل الله في كل قرية
واعطائها الظالم لتخليص المؤمنين من
شره
٣٠٦
يجوز للمالك أن يشترط على الفقير

الشرعي الزكاة من المخالف كرهاً
 فهل يجزى نية الحاكم الشرعي حين
 الدفع ٣١٥
 (الثامنة و الثلاثون) ما يتعلق بدفع
 الزكاة إلى طالب العلم مع قدرته على
 الاكتساب ٣١٦
 (التاسعة و الثلاثون) حكم اعطاء
 الزكاة إلى طالب العلم الذي من قصده
 الرياسة أو الرياء ٣١٦
 (الأربعون) إذا أعطى زكاته في مكان
 مغصوب فهل تبرء ذمته ٣١٧
 (الحادية و الأربعون) ما يتعلق باعتبار
 التمكن من التصرف حين تعلق
 الوجوب فيما لا يعتبر فيه
 الحول ٣١٧
 (الثانية و الأربعون) إذا اعتقد المالك
 بفقر شخص فدفع إليه الزكاة و الآخذ
 كان غنياً ولكن دفعها إلى فقير جامع
 للشرائط اجزاء ٣١٧
 (الثالثة و الأربعون) أوصاف
 المستحقين تعتبر حدوثاً و بقاءً
 مادامت العين موجودة ٣١٨
 (الرابعة و الأربعون) لو أعطى الحاكم
 الشرعي الزكاة إلى واجب نفقة

عليه خمس و زكاة و ما عنده من
 المال لا يفى بهما ٣١٠
 (الثانية و الثلاثون) يجوز اعطاء الزكاة
 للسائل بكفّه ٣١١
 (الثالثة و الثلاثون) بناءً على اعتبار
 العدالة في أخذ الزكاة هل يجوز لغير
 العادل الأخذ ٣١٢
 (الرابعة و الثلاثون) ما يتعلق بنية
 القرية حين الاعطاء أو العزل ٣١٢
 (الخامسة و الثلاثون) لو قصد المالك
 القرية في دفعها و قصد الوكيل
 الرياء ٣١٣
 (السادسة و الثلاثون) إذا دفع المالك
 الزكاة إلى الحاكم الشرعي لا يصلها
 إلى الفقراء فدفعها لا بقصد القرية ٣١٤
 فروع و فيها: لو عزل المالك الزكاة و
 أخذها الحاكم بلا التفات المالك و
 صرفها في محله فهل تبرء ذمة المالك
 بذلك ٣١٤
 لا يجوز للمالك استرجاع الزكاة من
 الحاكم إلا برضاه و كذا لو أرسله
 إليه بواسطة شخص و غير ذلك من
 الفروع ٣١٤
 (السابعة و الثلاثون) لو أخذ الحاكم

(الثانية و الخمسون) لو انتقل إلى
المسلم من الكافر ما علم بتعليق
الزكاة به لا يجوز التصرف فيه الا في
موارد خاصة ٣٢٠
(الثالثة و الخمسون) لو كان عنده
النصاب فلو اعطى الخمس لخرج
النصاب عن حده فلم يبق موضوع
للزكاة ٣٢٠
الأقسام الثلاثة وفيها: إذا كان وجوب
الزكاة و الخمس فعلياً، ما إذا لم يكن
وجوب الزكاة فعلياً، ما إذا لم يكونا
فعليين ٣٢٠

فصل في زكاة الفطرة

معنى الفطرة ٣٢١
وجوب زكاة الفطرة و فوائدها ٣٢٢
فصل في شرائط وجوب زكاة
الفطرة
(الأول) التكليف فلا يجب على
الصبي و المجنون ٣٢٤
(الثاني) عدم الاغماء ٣٢٤
(الثالث) الحرية و حكم فطرة
المكاتب ٣٢٥

المزكى العاجز عن الانفاق أجزاء
ذلك ٣١٨
(الخامسة و الأربعون) لا يتعين صرف
الزكاة المعزولة في خصوص
الفقراء ٣١٨
(السادسة و الأربعون) لو انتقل متعلق
الزكاة يلاحظ فيه نظهر المنقول إليه لا
المنقول عنه ٣١٨
(السابعة و الأربعون) وضع الزكوات و
الأخماس في محل و العلم إجمالاً
بصرفها في مصارفها تدريجاً أجزاء
ذلك ٣١٩
(الثامنة و الأربعون) ما يتعلق بتقديم
بعض الفقراء على البعض الآخر ٣١٩
(التاسعة و الأربعون) لو اعطى زكاة
ماله مع خمسه ثم علم إجمالاً ان
أحدهما لم يكن واجداً لشرائط
الصحة ٣١٩
(الخمسون) لو علم اشتغال ذمته اما
بالزكاة أو بالرباء في عدد
محصور ٣١٩
(الحادية و الخمسون) لو علم اشتغال
ذمته إما بزكاة المال أو بزكاة
الفطرة ٣٢٠

- (الرابع) الغنى و ضابطه أن يملك قوت سنته زائداً على مستثنيات الدَّين ٣٢٥
- لا يعتبر في وجوب الفطرة أن يكون مقدارها زائداً على مؤنة السنة ٣٢٧
- لا يشترط في وجوب الفطرة الاسلام فتجب على الكافر ولو أسلم بعد رؤية الهلال سقط ولا تسقط عن المخالف ان استبصر ٣٢٧
- تعتبر فيها نية القرية كما في زكاة المال ٣٢٨
- يستحب للفقير اخراجها وإن لم يكن عنده إلا صاع فيديره على عياله ثم يتصدق به ٣٢٨
- يكراه تملك ما دفعه فطرة ٣٢٩
- المدار في وجوب الفطرة ادراك غروب ليلة العيد جامعاً للشرائط، و يستحب اخراجها لمن اجتمع فيه الشرائط بعد الغروب إلى ما قبل الزوال ٣٣٠
- فصل في من تجب عنه يجب اخراج زكاة الفطرة عن نفسه و عن كل من يعوله ولو لم يجب نفقتهم
- ٣٣١ عليه
- يجب اعطاء زكاة الفطرة عن الضيف ان كان عيالا له ٣٣٢
- المدار في وجوب فطرة الضيف صدق عنوان العيولة ٣٣٣
- فروع وفيها: عدم وجوب زكاة الفطرة على جملة من الأشخاص النازلين على غيرهم ٣٣٤
- لا فرق في وجوب فطرة الضيف بين اباحة المكان و عدمه ٣٣٤
- حكم ما إذا كان الضيف و المضيف راضيان بالضيافة أو كارهان لها أو مختلفان لها ٣٣٤
- إن كان الضيف بانياً على اعطاء الأجرة على الضيافة فهل تجب الفطرة على المضيف لا فرق في الضيافة بين الواجبة و المندوبة و بين السفر و الحضر ٣٣٤
- وجوب زكاة الفطرة على المعيل إن صار أحد عيالا له قبل غروب ليلة العيد ٣٣٥
- من وجبت فطرته على غيره سقطت عن نفسه وإن كان غنياً ٣٣٦
- تجب الفطرة عن الزوجة ولو لم تجب

لا يعتبر في الانفاق على العيال أن
يكون من المال الحلال ٣٤٦
لا يشترط في وجوب الفطرة عن
العيال أن يكون عين ما انفقه المعيل
للفقعة ٣٤٦
لو وهب شخص نفقة غيره لا تجب
عليه فطرته ٣٤٦
إذا استأجر شخصاً و اشترط في
ضمن العقد أن تكون نفقته عليه تجب
الفطرة على المستأجر بخلاف ما لو
اشترط اعطائه مالاً بقدر نفقته ٣٤٦
لو نزل ضيفاً على أحد - أو عال
شخصاً - قهراً هل تجب عليه
فطرته ٣٤٧
إذا مات قبل غروب ليلة الفطر لا
تجب الفطرة بخلاف ما إذا مات بعد
الغروب فتتعلق بتركته ٣٤٧
الكلام في فطره المطلقة الرجعية أو
البائنة ٣٤٨
لو شك في حياة الغائبين من عائلة
تجب الفطرة ٣٤٨

فصل في جنسها و قدرها

الضابط في جنس زكاة الفطرة هو

نفقتها عليه وكذا المملوك ٣٣٧
لو انفق الولي على الصغير و المجنون
من مالهما سقطت الفطرة عنه و
عنهما ٣٣٩
يجوز التوكيل في دفع الفطرة و يتولى
الوكيل النية، كما يجوز التوكيل في
الاىصال و حكم التبرع عن الغير ٣٣٩
من وجب فطرته على غيره لا يجزيه
اخراجها عن نفسه ٣٤٠
تحرم فطرة غير الهاشمي على الهاشمي و
تحل فطرة الهاشمي على الصنفين، و
المدار على المعيل لا العيال ٣٤٠
لا فرق في العيال بين أن يكون
حاضراً عنه المعيل أو غائباً عنه إلا
إذا كان الغائب في نفقة الغير ٣٤١
يجوز توكيل العيال الغائب عن المعيل
في أداء الفطرة، كما يجوز الاذن في
التبرع عنهم ٣٤٢
ما يتعلق بفطرة المملوك المشترك بين
اثنين أو أكثر ٣٤٢
إذا كان شخص في عيال اثنين تكون
الفطرة عليهما ٣٤٤
تجب فطرة الرضيع بخلاف
الجنين ٣٤٥

- القوت الغالب لغالب الناس ٣٥٠
الأفضل اخراج التمر ثم الزبيب ثم
القوت الغالب ٣٥١
يعتبر في الجنس المخرج أن يكون
صحيحاً فلا يجزى المعيب أو
المتزوج به ٣٥٢
هل يجوز دفع قيمة جنس زكاة الفطرة
من التقدين أو من غيرهما ٣٥٢
لا يجزى أقل من الصاع من الحنطة
الأعلى و ان كان يساوى صاعاً من
الأدون ولا يجزى الصاع الملق من
جنسين إلا بعنوان القيمة ٣٥٤
المدار في القيمة وقت الاخراج لا
وقت الوجوب و المعتبر قيمة بلد
الاجراج ٣٥٤
لا يشترط اتحاد الجنس الذي يخرج
عن نفسه مع ما يخرج عن عياله ولا
اتحاد المخرج بعضهم من بعض ٣٥٥
مقدار الفطرة عن كل رأس هو صاع
مع بيان المقدار ٣٥٥
- العيد ٣٥٩
فروع و فيه: هل الفطرة موقته بوقت
خاص؟ ٣٦٠
الأفضل تقديمها على صلاة العيد ثم
إلى الزوال ٣٦٠
هل التوقيت فيها من باب وحدة
المطلوب أو تعدد المطلوب ٣٦٠
و غيره من الفروع ٣٦٠
لا تسقط الفطرة إن لم يؤدها حتى
خرج وقتها ٣٦٣
لا يجوز تقديم زكاة الفطرة في شهر
رمضان إلا على سبيل
الاقتراض ٣٦٣
يجوز عزل زكاة الفطرة من جنسها أو
من قيمتها، و حكم ما لو عزلها في
مال مشترك بينه و بين غيره
مشاعاً ٣٦٥
إذا عزلها و آخر دفعها مع عدم وجود
المستحق لا يضمن و مع وجوده
يضمن ٣٦٦
ما يتعلق زكاة الفطرة بعد عزلها إلى
بلد آخر ٣٦٦
الأفضل أدائها في بلد التكليف ٣٦٥
إذا عزل الفطرة في مال لا يجوز
- فصل في وقت وجوبها
تجب الفطرة بدخول ليلة العيد و
يستمر إلى الزوال من لم يصل صلاة

تبديله بغيره

٣٦٧

يختص فريضة الخمس بالسادة

عوض الزكاة لهم ٣٧٥

ملكية الامام للأرض وما تجرى فيها

من الوجوه ٣٧٧

فصل في ما يجب فيه الخمس

يجب الخمس في سبعة أشياء: ٣٧٨

(الأول) الغنائم المأخوذة من أهل

الحرب بالقتال مع اذن الامام ﷺ ٣٧٩

يستثنى المؤمن التي انفقت على الغنيمة

بعد تحصيلها ٣٨٠

يستثنى من الغنيمة ما يجعله الامام

على فعل لمصلحة يراه، وكذا تستثنى

صفايا الغنيمة وقطائع الملوك ٣٨٠

حكم ما إذا كان القتال بغير اذن

الامام ﷺ مع ذكر فروع يتعلق بصفايا

الغنيمة ٣٨١

يجب الخمس في الفداء، و الجزية و

ما يؤخذ من الكفار عند الدفاع عن

الاسلام في زمان الغيبة ٣٨٢

حكم ما إذا أغار المسلمون على

الكفار فأخذوا أموالهم ٣٨٣

الكلام في ما يؤخذ من الكفار

بالسرقة و الغيلة و الدعوة الباطلة

فصل في مصرف زكاة الفطرة

مصرفها مصرف الزكاة لكن يجوز

اعطاؤها للمستضعفين من أهل

الخلافة عند عدم وجوب مستحق من

المؤمنين ٣٦٨

لا يشترط العدالة في مستحق

الفطرة ٣٧٠

يجوز للمالك أن يتولى دفعها، كما

يجوز التوكيل في دفعها، و الأفضل

اعطاؤها للفقير الجامع للشرائط ٣٧٠

أقل ما يعطى للفقير الواحد ٣٧١

يجوز أن يعطى الفقير الواحد أزيد من

صاع ٣٧١

يستحب تقديم من فيه الترجيح ٣٧٢

إذا دفع الفطرة باعتقاد الفقر فبان

خلافه ٣٧٢

لا يكفي ادعاء الفقير بل لابد من

اثباته ٣٧٢

تجب نية القرية كما في زكاة المال و

كذا التعيين ٣٧٣

كتاب الخمس

تعريف الخمس ٣٧٤

- عليهم و الرباء ٣٨٣
يجوز أخذ مال الناصب و يجب
اخراج خمسه و حكم ما يؤخذ من
أموال البغاة ٣٨٤
ما يشترط في المغتتم ٣٨٤
لا يعتبر في وجوب الخمس في
الغنائم بلوغ النصاب ٣٨٥
السلب من الغنيمة فيجب فيه
الخمس ٣٨٥
(الثاني) مما يجب فيه الخمس
المعادل و تصريفه و ذكر بعض
مصاديقه ٣٨٦
إذا شك في صدق عنوان المعدن لا
يلحقه حكمه و يكون داخلاً في
ارباح المكاسب ٣٨٧
لا فرق في وجوب اخراج خمس
المعدن بين كونه أرض مملوكة أو
مباحة أو تحت الأرض أو ظاهرة كما
لا فرق بين أن يكون المخرج له
مسليماً أم كافراً بالغاً أم صبيّاً ولو كان
مجنوناً ٣٨٨
يشترط في وجوب الخمس في
المعدن بلوغ النصاب بعد التصفية و
استثناء مؤن الاخراج ٣٨٩
- إذا اشترك جماعة في اخراج المعدن
فهل يلاحظ النصاب في حصة كل
واحد منهم أو بالنسبة إلى
المجموع ٣٩٠
لا يعتبر اتحاد جنس المخرج في
المعدن كما لا يعتبر استمرار التكون
في المعدن ٣٩١
هل يجوز دفع خمس المخرج قبل
التصفية ٣٩١
الكلام فيما إذا وجد مقداراً من المعدن
مخرجاً و مطروحاً في الصحراء ٣٩٢
إذا كان المعدن في أرض مملوكة فهو
لمالكها و ان أخرجه غيره لم
يملكه ٣٩٣
لو أخرج المعدن من الأرض
المفتوحة عنوة التي هي للمسلمين
ملكه المخرج و يجب فيه
الخمس ٣٩٣
إذا أخرج الكافر المعدن من الأرض
الموات فهو ملكه و يجب
خمسه ٣٩٤
يجوز استيجار الغير لاجراج المعدن
فيملكه المستأجر دون الأجير ٣٩٤
إذا أخرج العبد المعدن ملكه مولاه و

- يجب الخمس عليه ٣٩٥
إذا عمل في المعدن قبل اخراج
خمسه يجب اخراج خمس
المادة ٣٩٥
الاختيار إذا شك في بلوغ
النصاب ٣٩٦
إذا انتقل من الكفار - أو ممن لا
يعتقدون الخمس إلى الشيعة لا يجب
التخمس ٣٩٦
لو جازت الدولة معدناً لا يجوز لغيره
التصرف فيه ٣٩٦
(الثالث) مما يجب فيه الخمس الكنز
و تعريفه ٣٩٦
لا فرق في وجوب الخمس في الكنز
بين أن يكون عليه أثر الاسلام أم لم
يكن ٣٩٧
حكم ما إذا وجد الكنز في أرض
مبتاعة ٣٩٩
لو ادعى الكنز من سبقت يده عليه
اعطاه و ان تنازع الملاك فيه جرى
عليه حكم التداعي ٣٩٩
يشترط في وجوب خمس الكنز
النصاب ٤٠٠
حكم ما إذا وجد الكنز في أرض
مستأجرة أو مستعارة ٤٠٠
لو علم واجد الكنز انه لمسلم و جهل
بشخصه ٤٠١
الكنوز المتعددة لكل واحد حكم
نفسه ٤٠١
لا يعتبر في وجوب الخمس اخراج
الكنز بمقدار النصاب دفعة
واحدة ٤٠٢
حكم ما إذا اشترى دابة - أو سمكة -
و وجد في جوفها شيئاً ٤٠٢
اعتبار النصاب في الكنز بعد اخراج
مؤنة تحصيل الكنز ٤٠٣
لو اشترك جماعة في اخراج الكنز
يعتبر بلوغ المجموع النصاب ٤٠٣
فروع و فيه: حكم ما لو وجد الكنز
في المشتركات ٤٠٣
لو علم واجد الكنز ان عرّفه يقع
المالك في ضرر ٤٠٣
لو وجده في ملك الغير ولم يمكن
تعريف المالك الا بالتصرف فيه ٤٠٣
(الرابع) مما يجب فيه الخمس الغوص
و تعريفه ٤٠٤
ما يشترط في وجوب الخمس في
الغوص ٤٠٤

نحو لا يتميز مع الجهل بمقداره
ومالكة و مصرفه كسائر أقسام
الخمس ٤٠٨
إذا علم المقدار ولم يعلم المالك
تصدق به ٤٠٩
إذا علم المالك و جهل المقدار ٤١٠
لا فرق في وجوب اخراج الخمس
في هذا القسم بين أن يكون الاختلاط
بالاشاعة أو بغيرها ٤١٢
اخراج الخمس مطهر للمال بلا فرق
بين أن يعلم إجمالاً زيادة مقدار
الحرام أو نقصه ٤١٢
حكم ما إذا علم المالك في عدد
محصور سواء علم مقدار المال أو
جهل به ٤١٣
إذا كان حق الغير في ذمة الشخص لا
في عين ماله فلا محل للخمس وما
فيه من التفصيل ٤١٤
لا يتوقف إذن الحاكم في اخراج هذا
القسم من الخمس عن المال ٤١٥
لو تبين المالك بعد اخراج الخمس أو
بعد التصديق بالمال في المجهول
المالك ٤١٥
لو علم بعد اخراج الخمس ان الحرام

يعتبر بلوغ النصاب في الغوص، بعد
اخراج المؤن و إن كان المخرج
أشخاصاً متعددين أو أنواعاً مختلفة
أو دفعات كثيرة ٤٠٤
حكم ما لو خرج الغوص بنفسه على
وجه الماء أو على الساحل ٤٠٥
المتناول من يد الغواص لا يجرى
عليه حكم الغوص ٤٠٥
إذا غاص بدون قصد الحيازة فصادف
شيئاً من الجواهر فأخذه ٤٠٥
إذا أخرج بالغواص حيواناً و وجد في
جوفه شيئاً من الجواهر ٤٠٦
الأنهار العظيمة حكمها حكم البحر
في الغوص ٤٠٦
إذا غرق شيء في البحر و أعرض
مالكه عنه و أخرجه الغواص ٤٠٧
إذا فرض معدن تحت الماء تعلق
بأخراجه الخمس و هل يعتبر فيه
نصاب المعدن أو الغوص ٤٠٧
العنبر ان أخرج بالغوص جرى عليه
حكمه و حكم أخذه عن وجه
الماء ٤٠٧
(الخامس) مما يجب فيه الخمس
المال الحلال المخلوط بالحرام على

٤٢٣ يختص بخصوص البيع
يتعلق الخمس برقبة الأرض دون
٤٢٣ البناء والأشجار
تخير الذمي بين دفع الخمس من عين
الأرض أو من القيمة ٤٢٣
لا تعتبر نية القرية في هذا القسم من
الخمس كما لا يعتبر النصاب
فيه ٤٢٤
لو كانت الأرض من المفتوحة عنوه و
بيعت تبعاً للآثار ثبت فيها
الحكم ٤٢٤
لا فرق في ثبوت الخمس في الأرض
المشترية بين أن تبقى على ملكية
الذمي بعد شرائه أو الانتقال منه بعدها
إلى مسلم آخر ٢٤٢
إذا اشترى الذمي الأرض من المسلم
و شرط عليه الخمس لم يصح، وكذا
لو اشترط كون الخمس على البائع الا
على نحو الرد بمقدار الخمس ٤٢٥
إذا تكرر الشراء من المسلم تكرر
الخمس على الذمي أيضاً ٤٢٥
لا يسقط الخمس في الأرض
المشترية من المسلم ان أسلم الذمي
الا إن كان قبل القبض ٤٢٥

كان أزيد من الخمس أو أقل ٤١٧
لو كان الحرام المجهول مالكة معيناً
فخطئه بالحلال فهل يحلله
التخمين ٤١٧
لو كان الحلال الذي في المختلط مما
تعلق به الخمس وجب عليه
خمساً ٤١٨
إن كان الحرام المختلط بالحلال من
الحقوق أو الأوقاف يكون كمعلوم
المالك فلا يجزيه اخراج
الخمس ٤١٨
إذا تصرف في المال المختلط قبل
اخراج الخمس بالاتلاف لم يسقط
الخمس ٤١٨
إن تصرف في المال المختلط قبل
اخراج الخمس ضمنه ٤١٩
فروع في مجهول المالك ٤١٩
(السادس) مما يجب فيه الخمس
الأرض الذي اشتراها الذمي من
المسلم و مصرف هذا القسم من
الخمس كسائر أقسامه ولا يختص
الحكم بخصوص أرض دول
أخرى ٤٢٢
هل يشمل الحكم مطلق المعاوضة أو

هل يجب خمس ما ملك بالخمس أو
 الزكاة أو الصدقة المندوبة ٤٣٥
 إذا اشترى شيئاً و علم ان البائع لم يؤد
 خمسه كان البيع بالنسبة إلى مقدار
 البيع فضولياً ٤٣٦
 يجب الخمس في جميع أقسام النماء
 بخلاف الزيادة السوقية إلا إذا
 باعها ٤٣٧
 إذا ارتفعت القيمة السوقية ثم نزلت لم
 يضمن خمس تلك الزيادة ٤٣٨
 إذا عثر بستاناً و غرس فيه أشجاراً لم
 يجب الخمس في نموها إن لم يكن
 بقصد الاكتساب ٤٣٩
 إن كان له أنواع من الاكتساب يجب
 الخمس مما حصل منها بعد اخراج
 المؤن ٤٣٩
 يشترط في وجوب الخمس استقرار
 الربح و الفائدة ٤٤١
 لو اشترى ما فيه الربح بالبيع اللازم
 فاستقاله البائع لم يسقط الخمس الا
 في بعض الموارد ٤٤١
 حكم الخمس في رأس المال إن كان
 من أرباح مكاسبه ٤٤٢
 مبدء السنة - التي يكون الخمس بعد

حكم ما لو تملك الذمي الأرض من
 مثله و أسلم الناقل قبل القبض
 إليه ٤٢٦
 لا يسقط الخمس عن الذمي و ان
 اشترط المسلم بيعها لمسلم آخر ٤٢٦
 هل يثبت الخمس إذا اشترى المسلم
 من الذمي أرضاً ثم فسخها ٤٢٦
 شراء الذمي الأرض ممن هو بحكم
 المسلم ٤٢٦
 إذا بيع الأرض التي اشتراها الذمي له
 ثانياً وجب عليه خمس ذلك
 المقدار ٤٢٦
 (السابع) مما يجب فيه الخمس ما
 يفضل عن مؤنة سنته و عياله من
 ارباح التجارات و التكتسبات و الكلام
 فيه من جهات: في وجوب الخمس
 في مطلق الفائدة و إن لم يحصل
 بالاكتساب ٤٢٧
 لا خمس في الميراث الذي
 يحتسب ٤٣١
 حكم الخمس في الوقف الخاص و
 النذر ٤٣٤
 إذا علم ان مورثه لم يؤد خمس ماله
 وجب اخراج خمس ما تركه ٤٣٥

إذا استقرص من ابتداء سنته لمؤنة
يجوز له أداء قرضه من الربح وكذا لو
٤٤٧ صرف من رأس ماله
وجب اخراج خمس ما اشتراه و
ادخره للمؤنة إن زاد عن مؤنة السنة
بخلاف ما إذا كان الادخار لأجل
الانتفاع من عينه إلا أن فرض
٤٤٨ الاستغناء عنه
موت المكتسب أثناء الحول سقط
اعتبار المؤنة في باقيه ٤٤٩
لا تستثنى من ربح لسنة مؤنة السنين
السابقة وإن لم يحصل فيها ربح
٤٤٩ للمؤنة
مصارف الحج من مؤنة عام
الاستطاعة أن تمكن المسير مع الرفقة
والا وجب عليه الخمس بعد مضي
٤٤٩ الحول عليه
فروع وفيه: لا فرق بين الحج
الواجب والمندوب، لو تقارن حصول
الاستطاعة و تعلق الخمس يقدم
٤٥٠ الثاني
مصارف مقدمات الحج من
٤٥٠ المؤنة
لو ابطال حجه عمداً لا يستثنى مؤنته

خروج مؤنة - حال الشروع في
الاكتساب ٤٤٢
المراد بالمؤنة ما يحتاج إليه حسب
شأنه اللائق بحاله ٤٤٣
هل يشمل المؤنة رأس المال للتجارة
مع الحاجة إليه ٤٤٤
لا فرق في المؤنة بين ما تصرف عينها
فتتلف أو ما ينتفع به مع بقاء
عينها ٤٤٥
فروع وفيه: لا يعد من المؤنة المال
المصرف بقصد التوصل إلى
الحرام ٤٤٥
لا فرق في أقسام الدين العوض في
المعاملات الفاسدة لا يعد من
٤٤٥ المؤنة
يتعلق الخمس بالمنافع الزائدة عن
٤٤٥ المؤنة
حكم ما لو نذر أن يصرف تمام فاضل
مؤنته في الخيرات و فروع
أخرى ٤٤٥
يجوز اخراج المؤنة من الربح ٤٤٦
المناط في المؤنة ما يصرف فعلاً لا
على مقداره وإن لم يصرفه لتقدير و
٤٤٧ نحوه

كيفية تعلق الخمس بالمال ٤٥٥
لا يجوز في العين التي تعلق بها
الخمس قبل أدائه ولو ضمنه في
ذمته ٤٥٨
حكم تلف العين بعد استقرار الخمس
بذمته ٤٥٩
الكلام فيما لو اتجر بالمال المتعلق به
الخمس قبل اخراجه ٤٥٩
يجوز أن يتصرف ببعض الربح مادام
مقدار الخمس باقياً ٤٦٠
ان حصل الربح في ابتداء السنة أو في
أثنائها يجوز التصرف فيه
بالاتجار ٤٦١
ليس للمالك أن ينقل الخمس إلى
ذمته الا على نحو المصالحة مع
الحاكم الشرعي ٤٦٢
يجوز له تعجيل اخراج خمس الربح
إذا حصل في أثناء السنة ولا يجب
تأخيرها إلى آخر السنة ٤٦٣
لو انكشف عدم تكليفه بالخمس
بعدما أداه إلى مستحقه استرجع
منه ٤٦٣
إذا اشترى بالربح قبل اخراج الخمس

لو حج في نفقة الغير لا يستثنى
مؤنته ٤٥٠
لو استقرض و اشترى شيئاً للمؤنة
فبقى القرض و زاد ما اشتراه من
المؤنة يجب الخمس فيما زاد ٤٥٠
حكم ما لو علم بتحقيق الربح اما في
مكسب حلاله أو في مكسب
حرامه ٤٥٠
أداء الدين من المؤنة إذا كان في عام
حصول الربح ٤٥٠
وحكم ما إذا لم يؤد دينه حتى ان
انقضى الحول و كذا الكلام في التذور
والكفارات ٤٥٢
تعلق الخمس بمجرد حصول الربح ٤٥٢
حكم ما لو فرط في الربح أثناء
السنة ٤٥٢
إذا تلف بعض أمواله لم يجبر بالربح
فيجب خمس تمام الربح ٤٥٣
إن كان له رأس مال و فرقته في
تجارات مختلفة و خسر في بعضها و
ربح في الأخرى فهل يجبر الخسران
بالربح ٤٥٤
لو كان له تجارة واحدة فتلف بعض
رأس ماله و ربح في باقيه ٤٥٥

و الأفضل عدم اعطاء الخمس

لمرتكبي الكبائر ٤٦٨

لا يجب البسط على الأصناف ٤٦٩

مستحق الخمس من انتسب إلى هاشم

بين أقسامه ٤٦٩

طرق احراز الانتساب بالأب إلى

هاشم بالأب ٤٧١

حكم دفع الخمس إلى من يجب نفقته

عليه ٤٧١

هل يجوز دفع الخمس لمستحق

واحد و ان زاد عن مؤنة سنته

دفعه ٤٧٢

نصف الخمس الذي هو للإمام عليه السلام

أمره في زمان الغيبة بيد المجتهد

الجامع للشرائط ٤٧٣

ما يتعلق بسهم السادات في زمن

الغيبة يجب نقل الخمس إلى غير بلده

إن لم يوجد مستحق فيه ولو نقله مع

وجود المستحق ضمن ٤٧٥

لو اذن الفقيه في النقل لم يكن على

المالك ضمان و مؤنة النقل عليه لا

على الخمس ٤٧٨

ليس من النقل لو كان ماله في بلد

لا يجوز التصرف فيه إذا بقي بمقدار

الخمس ٤٦٣

يستثنى مؤن الحج ان انشاء السفر في

أثنائها ٤٦٤

حكم ما لو جعل الغوص أو المعدن

مكسباً له ٤٦٤

إذا اكتسبت المرأة في بيت زوجها

يجب الخمس عليها ولا تستثنى

المؤنة إن كانت مكفولة ٤٦٤

لا يشترط التكليف و الحرية في

وجوب الخمس و حكم تعلق

الخمس بارياب مكاسب الطفل ٤٦٥

فصل في قسمة الخمس و مستحقه

ينقسم الخمس ستة أسهم سهم

الله ٤٦٦

سهم الرسول صلى الله عليه وآله و سهم الامام عليه السلام

والبقية للأيتام و المساكين

و أبناء السبيل ٤٦٧

الثلاثة الأول من سهام الخمس

للحجة عليها السلام و يشترط في الثلاثة الاخر

الايمان و في الأيتام الفقر و أبناء

السبيل الحاجة في بلد التسليم ٤٦٧

لا تعتبر العدالة في مستحقى الخمس

مؤنة سنته لا يجب فيه الخمس ٤٨٣
 (الثانية) ان استفاد من الارباح و
 اقرضه إلى غيره ٤٨٣
 (الثالثة) ان اشترى شيئاً للمؤنة فمنعه
 مانع من الصرف وجب الخمس ٤٨٣
 (الرابعة) هل يتعلق الخمس بالزيادة
 في زمن الاجارات ٤٨٤
 (الخامسة) حكم أراد أن يجعل لنفسه
 سنة شرعية ولم يعلم مقدار الربح و
 الفوائد فيما مضت عليه ٤٨٤
 (السادسة) لا يجب الخمس إذا تردد
 بين كونه مما يجب فيه الخمس أو ما
 لا يجب ٤٨٤
 (السابعة) يختلف الحول في الخمس
 عنه في الزكاة ٤٨٥
 (الثامنة) يجوز للحاكم الشرعي أن
 يؤجر العين التي تعلق بها الخمس و
 يأخذ الخمس من مال الاجارة ٤٨٥
 (التاسعة) لو تردد الربح بين كونه
 مـخمس أم لا لم يجب عليه
 شيء ٤٨٥
 (العاشر) حكم ما لو علم اجمالاً
 بستخميس أحد المالين دون

آخر فدفعه إلى المستحق من
 الخمس ٤٧٩
 جواز نقل سهام الامام عليه السلام إلى المجتهد
 الجامع للشرائط في بلد آخر ٤٧٩
 يجوز للمالك أن يدفع الخمس من
 مال آخر له ولكن يجب أن يكون
 بقيمته الواقعية ٤٧٩
 لا تبرء ذمته من الخمس إلا بقبض
 الحاكم أو المستحق و حكم ما إذا
 تشخص بالعزل ٤٨٠
 جواز احتساب الدين من الخمس
 على المستحق ٤٨٠
 لا يعتبر رضا أولياء الخمس ان أراد
 المالك تبديل الخمس بالعوض ٤٨١
 لا يجوز للمستحق أن يأخذ الخمس
 و يرده على المالك بأقل أو أكثر الا
 في بعض الأحوال ٤٨١
 لو انتقل العين التي تعلقت بها الخمس
 ممن لا يعقد وجوبه وما يتعلق بتحليل
 المناكح و المساكن و المتاجر ٤٨٢
 ختام و فيه مسائل
 (الأولى) لو استقرض شيئاً و زاد عن

(التاسعة عشرة) يجب الخمس في
الحقوق التقاعدية التي تعطى
للموظفين ٤٨٧
(العشرون) جواز صرف الخمس في
تجهيزات الميت المستحق ٤٨٧

الأنفال

تعريف الأنفال و هي تسعة ٤٨٨
(الأول) أراضي الكفار التي لم يوجف
عليها خيل ولا ركاب ٤٨٩
(الثاني) أراضي الموت التي لا يستفيع
الا بتعميرها ٤٨٩
لا فرق في أقسام الحرب في
الأراضي ٤٨٩
القرى الدراسة التي قد جلا عنها أهلها
يكون من الأنفال ٤٩٠
الموات الواقعة في الأراضي المفتوحة
عنوة من الأنفال و التي كانت محياة
حال الفتح ثم عرضها الموت باقية
على ملك المسلمين ٤٩٠
(الثالث) سيف البحار و شطوط
الأنهار و كل أرض لارب بها ٤٩٠
(الرابع) رؤوس الجبال و بطون

الآخره ٤٨٥
(الحادية عشرة) يعتبر في أداء
الخمس قصد القرية ٤٨٥
(الثانية عشرة) يقبل قول المالك لو
ادعى أداء الخمس ٤٨٥
(الثالثة عشرة) تبرء ذمة المالك
بمجرد قبض القضية الجامع للشرائط
الخمس ٤٨٦
(الرابعة عشرة) إذا تعدد السبب في
مستحق الخمس يعطى لكل سبب
نصيباً ٤٨٦
(الخامسة عشرة) يجوز أن يشتري
الحاكم الشرعي من الخمس داراً و
نحوه و يوقفها للسادة ٤٨٦
(السادسة عشرة) يجوز اعطاء
الخمس للسيد السائل بكفه ٤٨٦
(السابعة عشرة) لو كان شي من المؤنة
و خرجت عنها خروجاً دائماً فهل
يعتبر تعلق الخمس عليه مضي
الحول ٤٨٦
(الثامنة عشرة) هل يجب الخمس فيها
زاد عن المؤنة ثم ذهبت ماليتها
بالمرة ٤٨٦

- الأودية و الآجام كل ما يكون على رؤوس الجبال و بطون الأودية و في الآجام تكون ملكاً للامام عليه السلام بلا فرق في ذلك في الأرض المفتوحة عنه أو في أرض الامام ٤٩١
- (الخامس) قطايع الملوك و صغاياها ٤٩١
- (السادس) صفو الغنيمة ٤٩٢
- (السابع) الغنائم التي غنمت بغير اذن الامام عليه السلام ٤٩٢
- (الثامن) ارث من لا وارث له ٤٩٢
- (التاسع) المعادن ٤٩٢
- كل معدن كان مورد حق الغير - ولو بالتبع - ليس من الأنفال ٤٩٢
- ما يتعلق بتحليل الأنفال للشيعة يعتبر الفقر في مصرف ارث من لا وارث له ٤٩٣